

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

إِلَى

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

مَوْطَأِ مَالِكٍ

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

إِلَى

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ

إِلَى

أَفْجَرُ الْمَسْكِينِ



أَجْرُ السَّالِكِ  
مَوْفَا مَا كُنْتَ

الطبعة الأولى  
محققة ومُنقحة  
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م  
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER  
For Research & Islamic Studies.  
MOZAFFAR PUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).  
Tel. 0091 54622 70104  
0091 54622 70317  
Fax: 0091 54622 70786

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي  
للبحوث والدراسات الإسلامية  
مظفرپور - أعظم جراث پوری (الهند)۔

## (٩١) باب جامع ما جاء في العمرة

## (٩٢) باب جامع ما جاء في العمرة

أبى البرقيان المدبرفة في ذلك المدة وفيه بقية من أوقات وقوف  
 القدر. وأما ما جاء في العمرة في من الحرام والاحتياط والتعمد  
 الزيادة فيها عمدة البرقيان في السيرة الخاصة بالخصوص والعمامة  
 وهي المشقة<sup>(١)</sup> على ما إذا مكث في حصاره المستندة الحرام. ثم  
 في الشرح. وما في البيت حواء مبنية حاضرة وبشرط مخصوصة. وأما  
 أهل جامع من حديثه  
 قال ابن رشد<sup>(٢)</sup> قال قوم قالوا أنه واجب. وقد قال المالكي وأحمد  
 وأبو ثور بن عبد الحميد وأبو حنيفة وأبو حنيفة وابن عباس من الصحابة  
 وجوه على من لا يوجب. قال مالك وأبو حنيفة. ثم بينا. وقال أبو حنيفة. هي  
 تصريح. وقد قال أبو حنيفة وأحمد.

قلنا وأما ما جاء في العمرة في مكة. لأننا في ذلك وأما  
 قلنا لأحمد. وأما ما جاء في العمرة في مكة. لأننا في ذلك وأما  
 العمرة على من لا يوجب. قال مالك وأبو حنيفة. ثم بينا. وقال أبو حنيفة. هي  
 ليست واجبة. انتهى

وهو من مذهب من قال في العمرة في مكة. لأننا في ذلك وأما  
 قال الشافعي<sup>(٣)</sup> مذهب أحمد. قال مالك وأبو حنيفة. ثم بينا. وقال أبو حنيفة. هي  
 التي هي سنة. يجوز في العمرة. انتهى

(٩١) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٢)

(٩٢) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٣)

(٩٣) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٤)

(٩٤) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٥)

(٩٥) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٦) باب جامع ما جاء في العمرة (٩٧)

وأما عند الشافعية ففي عامة مروعاتهم أنها ترضى عن الأظفار، وحكى  
البرقي عنه أنها مباحة، لا أحدهما أحداً رخص من تركها، الثبيتي وأبو  
الشافعية عند القول بالركوع، قال الثبيتي: لا أبو حنيفة من الشافعية  
وحنبل في رتبة التي تعبر، بل مباحة، انتهى.

وأما عند المالكية فقال البرقي: ليست تعمر، حينئذ، انتهى، قال  
البرقي في الحاشية: ما هو المأثور في المأثور، انتهى، وسيأتي عن  
الشافعية، قال مالك العشرة سنة، لا أعظم أجلاً من السبعين أرخص، أي  
تركها، وحسن قوله عامة المالكية على التأكيد دون المجرى، كما سيأتي في  
معه.

وأما عند الحنفية، فقال الشافعي في السنن<sup>(١)</sup>، يختلف قولهم في ذلك،  
قال في المذاهب: قال أصحابنا أنها واحدة، خصصة العطر والأصحة ما ذكره،  
ومعه من أطلق اسم السعة، وهذا لا معنى لتواحيده، وفي المسند، شرحه  
ذلك في العشرة سنة مؤكدة على الدخالة، وبطل واجبه، صححه فاسيحت،  
به حرم صاحب المذاهب<sup>(٢)</sup>، ومن يعمر أصحاراً، أنها حرام كعامة، منهم  
محمّد بن الفضل بن صالح، وابن أبي رزق، وفي الدرر السخنة<sup>(٣)</sup>، منه  
مؤكدة على المذهب، وصحح في الحاشية، وحديثه، قال ابن عابد بن قال  
في التجر: لظاهر من إيرادها، أنه، فإن محمداً عن أبيه أنها مباحة، مطلق،  
انتهى.

ومما روي ذلك في المصنف، فقال معه سوق الأئمة، ما في مفتعبت

(١) شرح ابن أبي عمير (٢٩٠/٢٩١)

(٢) هذا المصنف (٣٠٥/٣٠٦)

(٣) المصنف (٣٠٥/٣٠٦)

(٤) (٣٠٥/٣٠٦)

التجويد والتفلي، فلا تست ويبقى مجرد فعنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين. وذلك يوجب الحسة فقلنا بها انتهى

قال ابن رشد<sup>(١)</sup> وأما حجة القوي الثاني، والأحاديث المشهورة اتفاقية الواردة في تعدد فرائض الإسلام من غير أن يذكر منها العمرة مثل حديث ابن عمرو - رضي الله عنه - «بني الإسلام على خمس» فذكر الحج مفرداً، ومثل حديث السائل عن الإسلام، ففي بعض طرقه «وأن يحج البيت» انتهى، ويستدل بحضرة المالكية في قولهم المشهور إنها ستة، ما روى الترمذي في جامعه عن فضال بن أذينة عن محمد بن المنكدر عن حابر بن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ عن العمرة: أو وجبة هي؟ قال: لا، وأن تعمروا هو أصل» قال الترمذي: حسن صحيح. قال الشيخ في الإمامة: هكذا هي رواية الكروشي، ووقع في روايه غيره: حسن لا خير، قاله الترمذي<sup>(٢)</sup>.

قلت: ولا يخفى، قاتلها بآية ثقة، والحجاج بن أرطاة الذي نكلموا فيه من رواة مسلم والأربعة. وفال حافظ في تهذيبه<sup>(٣)</sup>: قد رُفِئ له في البخاري رواية واحدة متبعة تعليقاً، وقال الثوري: عليكم به، فإنه ما بقي أحد أعرف بما يخرج من رأسه منه، وقد أبو ظائب عن أحمد: كان من الحفاظ، وبسط الحفاظ الكلام على حرجه وتعديله.

وقال المروزي في تهذيبه<sup>(٤)</sup>: أحد الأئمة في الحديث والعقد، وثقة شعبة، وفال الثوري: ما رأيت أحفظ منه انتهى. قال ابن الهمام: لم يتردد به

(١) بداية المجتهد (٣١٣/١).

(٢) نظر مصب الترابية (٣٦/١٥٠).

(٣) (١٤٦/٢).

(٤) تهذيب الاسماء، وشعب (١١٥٦/١١).

الحجاج، فقد رواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن حابر، أنه طريق، أخر عن حابر عند الدوقسي وخطيراني في «الصغير»، كذا في «المحلى».

وقال الحافظ في «الدرية»: وقد رواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن حابر موقفاً، وأخرجه الخطيراني في «الصغير» والدارقطني بن طريق أبي الزبير عن حابر، وهي إسناد، مقال، انتهى.

وبما في «ابن ماجه» من حديث طلحة بن عبيد الله، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «الحج جهاد والعمره تطوع»، قال الشيخ في «الإمام»: وعمر بن هب الراوي متكلم فيه، قاله الريلي. وسكت عنه الحافظ في «الدرية»، وما قال بن الهيثم، روى عبد الله بن قانع عن أبي هريرة رفعه: «الحج حواد والعمره تطوع»، وهو أيضاً حجة. وقول ابن حزم إنه مرسل، رواه معاوية بن إسحاق عن أبي صالح ماهد الحنفي عنه عنه الصلاة والسلام، وتضعف عن أبي ماهد اعتراض الشيخ تقي الدين في «الإمام» بأن عبد الله بن قانع من كبار الحفاظ. وبما في الإسناد ثقات مع أن المرسل صحة عندنا، وإنما تلامنا على اشتراط ذلك. وتضعف ماهد غير صحيح. فقد وثقه ابن معين، وروى عنه جماعة مشاهير، انتهى.

قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وحديث ماهد أخرجه الشافعي في «الإمام»، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد عن أبي صالح ماهد مرفوعاً، قاله السيوطي في «الدرية».

وبما في «الدرية» عن أبي أمامة رفعه: «من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره بحجة، ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره بعمره»، أخرجه الخطيراني، انتهى.

قلت: وأخرجه أبو داود مرفوعاً، وسكت عنه، ولعله ممن خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحج المحرم، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصيه إلا بإياه فأجره كأجر المنصر، وما أخرجه بن أبي شيبة عن ابن سعد أنه قال: «الحج فريضة والعمره تطوع».





٧٥٧/٦٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمْعَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا».....

النزاع فلا حجة فيه، لأن دالة الانتراب صعبة عند أهل الأصول، انتهى مختصراً.

وفي «الهدية»<sup>(١)</sup> حمرة سنة، وقال الشافعي - رحمه الله -: فريضة، لقوله ﷺ «العمرة فريضة تقربضة الحج»، والاقول بلفظ «الحج فريضة» و«العمرة تطوع»، ولأنها عبر مؤقته بوقت، وتأدى بنية غيرها، كما في فائت الحج، وهذه أمانة الخليفة، وتأويل ما رواه أنها مفطرة بأعمان، كالحج إذ لا تثبت الفريضة مع التذرع في الآخرة انتهى.

٧٥٧/٦٥ - (مالك، عن سفيان) بضم السين وفتح الهم مصعراً (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن) قال ابن عبد البر: تفرد سفيان بهذا الحديث، واحتج الناس إليه فيه، فرواه عنه مالك والشافعي وغيرهم، حتى إن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سفيان بن أبي صالح، فكان سهيلاً ثم يسمعه من أبيه، وثمق بذلك تفرد سفيان به فهو من فرائب الصحيح، كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

(عن أبي صالح السمان) ذكره الزيات (عن أبي هريرة بن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما» قال الشافعي ورواه ابن المنذر) إن الآية هي: «وحيث أن يكون بمعنى» ومع «كفارة» تعني: «قوله تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ إِلَى أَثْمَانِهِمْ» ويكون تقدير الكلام العمرة مع العمرة (كفارة لما بينهما).

(١) (٧٧٨/٢).

(٢) فتح الباري، (٥٩٨/٢).

(٣) سورة الشعراء: الآية ٦٧.

قال العبيد<sup>(١)</sup> - ظاهر الحديث أن العمرة الأولى هي المكفرة لأنها هي التي وقع الحجر عنها أنها تكفر، ولكن الظاهر من حيث المعنى أن العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها إلى العمرة التي قبلها فإذا التكفير قبل وقوع الثالث خلاف الظاهر، انتهى.

قال الباجي<sup>(٢)</sup> - وما من النافذ المعلوم، فيشخص من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع بينهما إلا ما خصه الدليل، انتهى.

وقال الزواجر<sup>(٣)</sup> - أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغار دون الكبار، قال: وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى نعمهم ذلك، ثم بالغ في الإنكار عليه.

وقال ابن العربي في المعارضة<sup>(٤)</sup>: هذه الطاعات إنما تكفر الصغار، فأما الكبار فلا تكفرها إلا الممارة، لأن الصلاة لا تكفرها، فكيف العمرة والحج وقام رمضان؟ ولكن هذه الطاعات ربما أثرت في القلب، فأدركت نعمة تكفير كل خاطئة، انتهى. وتقدم البسط في ذلك في مبدأ الحج في البحث العاشر.

واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة؛ مع أن اجتناب الكبار أن يكفروا فقد قال تعالى: ﴿إِنْ قَسَيْتُمْ حُكُمَاءَكُمْ مَا تَهْتَرُونَ عَلَيْهِ﴾ الآية. فعادوا تكفروا العمرة؟ والجواب: أن تكفير العمرة مفيد لزمنها، وتكفير الاجتناب عام لجميع عصر الابد، فتعابروا من هذه الحبيبة.

(١) معجم القاري (١٠٢/٧).

(٢) مختصر (٢٣٢/٢).

(٣) فتح الباري (٣/٥٩٨).

(٤) معارضة الأحمدي (١/٢٦).

## وَأَنْحَجُ الْمَبْرُورَ

وفي حديث الباب دلالة على استجاب الاستكثار من الاعتصام، خلافاً  
لسنن قال: يكره أن يستمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية، ولعن قال مرة في  
الشهر من غيرهم، انتهى.

وقال عياض: انحج به الحصبور وكثير من أصحاب مالك على جواز  
تكرير العمرة في السنة الواحدة، وكرهه مالك. لأنه بخلاف اعتنر حمس<sup>(١)</sup> تكرر،  
كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير.

قال الأبي<sup>(٢)</sup>: الأظهر أنه خرج مخرج النحر على تكرير العمرة والإكثار  
منها، لأنه إذا جعل على غير ذلك بشكل إذا وقعت مرة واحدة؛ إذ يلزم عليه  
أن تكون لا فائدة لها؛ لأن فائدتها وهو التكفير مشروط بفعلها ثانية، وهي لم  
تفعل ثانية، إلا أن يقال: لم تنحصر فائدة العبادة في تكرير البتة، بل يكون  
فيها وفي ثبوت الحسنات ورفع الدرجات، فيكون ذلك فائدتها إذا لم تتكرر،  
وكان الشيخ، أي: أبو عبد الله بن عرفة يقول: إذا لم تتكرر فتكفر بعض ما  
وقع بعدها لا كله، انتهى.

(والحج المبرور) قال العيني: البر بالكسر الطاعة والعبود، يقال:  
بر حجك بفسق أبا، وشحنه لأزمين، وبراه حجته وأبر الله أي: قبله، فله  
أربع استعمالات، انتهى.

فعلى هذا لا يتشكل بما يحمله الأبي في «الإكثار» في كونه بيناء  
المجهول، ولا ما قاله الجاهلي: أصله أن لا يتعدى بغير حرف جر، إلا أن  
يريد مبرور وصف المصدر، فإنه يتعدى حينئذ؛ لأن كل ما لا يتعدى من  
الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر، انتهى.

(١) كذا في الأصل امرز.

(٢) إكمال إكمال التعليل (١٤٤/٣)

واحدوا في تعبيره. قال ابن عبد البر: قيل هو الذي لا ربه فيه ولا  
مبدء ولا ركة ولا موقوف، يكون حاله حالاً، وهو باهي<sup>١</sup> يحتفل في  
بيده من صلاة أو ركعة، على وجه التبرك انتهى. وقيل: المستوفى، بسلامته أو  
بجمع حراماته، ولا يكون المعاصي، وقيل: الذي لا يختلعه شيء من  
الآثم، بوجه البولي.

وفي «أما زجاجة» اختلاف، الشافعي في الحجته الصبرية، وقيل: هي التي  
لا موصلة فيها، قيل: هي التي لا موصلة بعدها، انتهى.

وقال القرطبي: الأقدار التي ذكرت في تعبيره «قائمة» المعنى، وهي أنه  
تجلى الذي وقبت أحكمه، ووضع موضعاً له، ذلك من الحكمة، على الوجه  
الأسفل، قال الحافظ: والأحد، الحكيم من حدث حراً، قال:  
يا رسول الله ما ير «الحج» نازلاً، إطفاء الصدم برفق، التلذذ، في إسناده  
فعله، فلم يترك هو السبعين دون غيره.

قيل: قال الحافظ: هذا حديث صحيح الإسناد وله عريضة، لا يثبت له  
بجده ما يثبت من سنده، لكنه حديث له شواهد كثيرة، وقال المعنى في «العلم»  
تسليم، وهو الإكثار: قال ابن العربي: قيل: هو الذي لا موصلة بعده،  
قيل: قال: هو الظاهر، فقوله في الحديث: «الأحد» من حج مما ثبت فلم  
يترك وأمر بمشي إلى الحج، فخرج له، ثم يفعل ما يشاء من ذلك، ولا يفتني بعده  
تسعة بالمعنى، وقال ابن رزق: قال الحافظ: شرط الحج الحرور حلية  
لثغته، قيل: لمالك، حل سبيل مالاً، فتزوج به، أفصح المراد، قال: من

١٧١ - الحنفى - (٢٣٤) ١٧١

١٧٢ - هذا الأخير (٢٣٤) ١٧٢

١٧٣ - ذكره البيهقي في معجم الزوائد (٢٣٤) ١٧٣، وقال: هذا حديث في التبرك، انتهى.

والذي لا إله إلا هو، وشئيل عن حج سال حرام فقال: حجته محزنة وهو ألم سبب جثائه، انتهى.

وقال الدردير<sup>(١)</sup> صح الحج فرضاً أو نفلاً بالحرام من المال، يسقط عنه الفرض والنفل، وعصى، إذ لا منافاة بين الصحة والعصيان، انتهى.

قلت: وكذلك عند الحنفية، كما في «الشامي»<sup>(٢)</sup> عن «البحر» إذ قال: يجتهد في حصول نفقة حلال فإنه لا يُقْبَلُ بالنفقة الحرام، كما ورد في الحديث مع أنه يسقط العرض عنه معها، ولا تنافي في سقوطه وعدم قبولها، انتهى. لأن القبول عبارة عن ترتيب الثواب على الفعل، والإجزاء عبارة عن سقوط القضاء.

وقال النووي في «المعاصك»: ليجزى أن تكون نفقته حلالاً خالصة عن المشبهة، فإن خالف وحج بما فيه شبهة أو بمال معصوم صحح حجه في ظاهر الحكم، لكنه ليس حجتاً مبروراً، ويعد قبوله، هذا هو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف.

وقد أحمد بن حنبل: لا يجزئ الحج سال حرام، انتهى وفي «الكتاب»: من حج سال حرام سقط عنه الفرض ولا يقبل حججه، ويكون عاصياً باكتساب الحرام.

قال القاري، الأولي أن يقال: يبعد قبوله لإمكان قبوله حيث وجدت المشراط والأركان. وانصح في مذهب الإمام أحمد: أنه لم يجز حجه أصلاً ولم يخرج عن هذه الحج قطعاً.

(١) «الشرح الكبير» (١٠/٢).

(٢) «رد المحتار» (٥٠٢/٢).

بَابُ الْمَرْجِعِ إِلَى الْمَدِينَةِ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي: ٢٦ - كِتَابِ التَّمِيمِ، ٦ - بَابِ رُحُوبِ الْعِمْرَةِ وَفَضْلِهَا.

وَمُسْلِمٌ فِي: ١٥ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٦٩ - بَابِ فِي فَصْلِ الْحَجِّ بِالْمَعْرَةِ وَرُحُومِ عَرَفَةَ، حَدِيثُ ٤٣٧.

٧٥٨/٦٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ مَنَظَرٍ مَوْلَى أَبِي الْكَأْكَبِ مَوْلَى أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ خَالَةَ التَّخَفُفِي يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

عَنِ الْجَرَادِ الرَّاحَةِ أَيَّ لَا يَقْضَى أَصَابِيهِ مِنَ الْجَرَادِ عَلَى تَكْفِيرِ بَعْضِ ذَنْبِهِ، بَلَى لَا يَدْرَأُ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، قَالَ الْإِمَامُ<sup>(١)</sup>. هَذَا أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي جَرَادٍ بِلَا شَكٍّ، كَمَا وَرَدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَسَمِعَ يَرْفَعُ وَلَمْ يَسْمَعْ رَجَعَ كَمَا وَدَعَتْهُ أُمُّهُ» لِأَنَّ الْمَرَادَ بِدُخُولِهَا الدُّخُولَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ مَغْفَرَةٍ كُنَ الْقَذُوبُ السَّابِقَ وَاللَّاحِقَ، وَالرَّحُوعُ بِلَا ذَنْبٍ إِنَّمَا هُوَ فِي تَكْفِيرِ الْمَنَافَةِ.

٧٥٨/٦٦ - وَهَذَا، عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْ سَمِيعٍ مَوْلَاءَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الْمَحْذُومُ أَحَدُ الْقَعْبِ، السَّبْعَةُ (يَقُولُ) حَدَّثَنَا عَنْ وَرَدَ فِي الرِّوَايَاتِ ذَكَرَ سَوْدَةُ بَرَقَتْ لَهَا مِثْلُ هَذِهِ الْقَبْضَةِ، وَهِيَ أُمُّ مَعْقِلٍ وَأُمُّ سَنَانٍ وَأُمُّ سَنِيمٍ وَأُمُّ طَلِيقٍ، وَزَعَمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>: أَنَّ أُمَّ مَعْقِلٍ هِيَ أُمُّ طَلِيقٍ لَهَا كِبَانٌ.

فَالْحَافِظُ<sup>(٣)</sup> وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ أُمَّ مَعْقِلٍ مَاتَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا طَلِيقٌ عَاشَ حَتَّى سَمِعَ مِنْهُ طَلِيقٌ مِنْ حَبِيبٍ، وَهُوَ مِنْ صِغَارِ الْمَاطِعِينَ، فَذَلَّ عَلَى تَغْيِيرِ الْعَرَاتِيِّ، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ تَغْيِيرَ الْبَائِثِينَ أَيْضًا، وَوَفَّعَتْ لَأُمِّ الْهَيْمِ أَيْضًا. فَهَلَّتْ وَلَا مَعْدَلٌ، عَنْ تَفْسِيرِ الْعَمِيمَةِ فِي حَدِيثِ «الْمَوْطَأِ» بِأَنَّ مَعْقِلَ كَمَا

(١) كِتَابُ إِكْمَالِ الْمَعْلُوفِ: (٣/٤٤٦)

(٢) وَاتِّسَابُ: (٢٦/٥١)

(٣) مِصْبَحُ الْبَارِي: (٣/٦٠٤)

إلى رسول الله ﷺ فقال:

سألتني أنت في ذلك في رواية أبي داود والنسائي وغيرهما (إلى رسول الله ﷺ،  
فقلت: قال: ابن عبد البر: عثرتنا جميع رواية الموهبة، وهو مرسل ضايع،  
نكر يرفع أن أبا بكر سمعه من ذلك القراء، ويشارك بذلك مسنداً. فقد روى عبد  
الرزاق عن حماد بن الربيع عن أبي بكر من عبد الرحمن بن عوف عن أبي  
أسد بن حريمة قال: لينا: أم معقل، هكذا سمع الزهري وهو المشهور  
المعروفه انتهى.

وقد الحفظ في "الفتح" عندما ذكر القصة لأبى سنان وأبى سلمة: وقد  
وقع شبه هذه القصة لأبى معقل. أخرجه النسائي من طريق معمر بن الزهري  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أمية عن أبي أسد، فقال: أم معقل قالت:  
أردت الفصح فاستل بعمري، فسألت رسول الله ﷺ، هناك: العجمي من  
رمضان، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة، قال: وقد اختلف في إسناد، فربما  
هناك عن أبي بكر، قال: جاءت امرأة، فذكره مرسلأ وأباهما،  
ورواه النسائي أصب من طريق الأعمش عن عمارة بن شبيب وجماع بن شاذان عن  
أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل: أنه جاء إلى النبي ﷺ، فقال: إن أم  
معقل جعلت هليها حجة، الحديث. رواه أبو داود من طريق إبراهيم بن  
مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مرزوق عن أم معقل، انتهى  
بريئة من الإضافة.

قلت: هكذا في رواية أبي عوانة عن إبراهيم بن عبد الله بن داود  
وأحمد، قال الشيخ في "البدل" ومضى رواية شعبة عند أحمد ولحم عن  
إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: أرسل مروان إلى أم معقل  
الاسدية يسألها عن هذا الحديث، وفي رواية محمد بن أبي يسماعيل





فقال لها رسول الله: «أما سمعيني يا عاتكة؟» قال عاتكة: «نعم»  
فقال لها: «فأنت عاتكة».

إسراة أبو رزدة عن ١١ - كتاب الجمع، ٧٩ - باب معرفة

والعرفان في ١ - كتاب الجمع، ٩٥ - باب ما جاء في سورة رعد

وتسني في ٢٤ - كتاب الصيام، ١ - باب الرخصة في أن يقال: اشهر  
رمضان رمضان

وغيره، ٢٤ - باب ما جاء في (عبد الله)، ٢٤ - باب ما جاء في  
رمضان.

قلت: لكن الصحابي يأبى من رواية التلويح لأنني أدركت فيها ذكر  
الفرجة وبها، وسبقها من رسول بن عوف بن زياد بن أبي أمية قال: كنت  
بمسند، فقلت من حال بخير؟ ومن فرقة عاتكة بن معقل بن يونس بن  
عبد الله بن أم معقل، قالت: كان له حمل، فجعله أبو معقل في سبيل الله،  
وأصابنا سوس، فمات أبو معقل، وخرج النبي ﷺ علينا من من حيث حنة،  
فقال: ما أوم دعيت ما دعيت أن تخرجي معاً؟ قلت: لقد تهيأنا لذلك أبو معقل،  
وكانت حال هو الذي يحق عليه الحديث<sup>(١)</sup>.

وأما والذي أسروه في الجمع بن معاذ بن ما روي في قوله أنوي معقل  
ذكر: الشيخ في التلويح<sup>(٢)</sup>، وإنما للاختصار فارجع إليه لو شئت بالتفسير.

وقال لها رسول الله: «أما سمعيني يا عاتكة؟» فإن عاتكة فيه كحجة، وهي رواية  
مسند أحمد حجة، وفي البخاري: فإن عاتكة في رمضان حجة أو حجة على حال.  
قال ابن خزيمة في هذا الحديث: «إن النبي ﷺ قال: «ويعمل عمله» أو أنسبه في  
عقل نعماني لا فيعبد، لأن العدة لا تخص بها فرض الجمع ولا التمر

(١) رواه أبو رزدة (١١٨٩).

(٢) انظر ذلك في مسنده (١١٨٩).

وقال ابن عباس: إنه قيل على أن الحج ينبغي أن يكون طرفة  
لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة البرية، ونعمته امرئ النبي  
أن يحج العمرة هي حجة البرية، وإن أراد حجه أصعب من الإجماع  
لأن حج أبي بكر كان إفراداً. قال: فعلى هذا يحل أن تكون تلك الحجة  
كتاباً قام به وليه الحج.

قال المحقق: إذا أراد الله بغيره فسلم، إذ لا مانع أن تكون حجة مع امرئ  
بكره وبسقط منها البرية، ذلك لأنه من علم أن الحج إنما هو من في مكة  
والعاشرة، وعلى ما نقل من حريصة فلا يحتاج إلى شيء، وما حجة ابن عباس  
فالحاصل أنه أعسها أنه العدة في رمضان بعد الحجة في الثواب، لا أنها  
تقوم مقامها من إسقاط الفرض للإجماع على أن الاعتناء لا يجزئ عن حج  
البرية، ونقل الترمذي عن إسماعيل بن وهيب أن معمر بن الحارث بن عباد  
أن النبي هو الله أخذ بعداً، قلت انظر.

وقال ابن العربي: حديث العدة هذا صحيح، وهو أصل من الله ورسوله،  
فقد أوردت العمرة مثالة لحج بأصنام، وأصل الإفراد، وقال ابن جرير: إنه  
أن يوافي العمل بوجه تزياده شرف التوخت، كما يزيد منضم القلب ويحده من  
مفصل وغير ذلك، وقال ابن تين: يستعمل أن يكون على ما به، ويعتدل أن  
تكون بركة رمضان، ويستعمل أن تكون مخصوصة بهذه السجدة، قال الحافظ:  
أثبت قال به بعض المتقدمين، ففي رواية أحمد بن محمد بن صالح بن جبير:  
ولا يلزم هذه إلا بعد المرأة وحده.

يرفع عبد الله بن داود من حديث أم معمر فذكره نقول: الحج حجة  
والعمرة عمرة، وقد قال هذا رسول الله ﷺ، وما أدري أي خاصة تدور

أو تسمى عامة؟ انتهى. قال الحافظ: وانفذه حسنه عن المصنف كما تقدم، والسبب في التوقف استشكل ظاهره، وقد صح حواه. انتهى.

وقال الطبري: هذا من باب المبالغة، وإلحاق القصر بالكامل ترغيباً ومعناً عليه، إلا فكيف يعدل نواب العمرة نواب الحج، وقال البروكشي مثل قول ابن بطال، ورده من التبيين. انتهى. هذا وهو من ابن بطال، ونقصه الحافظ فقال: ما قاله غير مسلم، فإنه انفسطلاني.

قلت: وتقدم كلام ابن المنبر والحافظ وغيرهما مفصلاً. وفي الإكمال: قال عياض: يعني تعدلها في الآخر لا في السابغ عن الغرض. وقال ابن بطال: يعني تعدل حجة من حجرات التصوع، لأن نواب غير الواجب لا يعدل إن اجب، قال الأبي: لا ينبغي لاحتمال أو جرد بذلك أنها تعدل نواب حجة الغرض لا الحجة في نفسها، انتهى.

ثم قال الحافظ: ثم يحتمر الشيء <sup>بشيء</sup> إلا في أشهر الحج كما تقدم، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان حديث أنساب أبيهما أفضل الذي يظهر أن العمرة هي رمضان تغيب الشيء <sup>بشيء</sup> الغرض، وأما في حقه فما سنعه هو أفضل، لأن نفعه ثباته، وما كان أهل النجاشية سمعوه، فإراد الله عليهم بالقول ونفعه، وهو لو كان مكرهاً لغيره لكان في حقه أفضل.

وقال صاحب «الهدى»<sup>(١)</sup>: يحتصل أنه <sup>بشيء</sup> كان يستغل في رمضان من العبادة ما هو أهم من العمرة، وخشى من المنفعة على أمته إذ لو أحرم في رمضان لهدروا إلى فوات مع ما هم عليه من العيشة في الجمع بين العمرة والنسوة وقد كان يترك النعمان، وهو بعد أن يعمل خشية أن يفترغ على أمته وحواها من المنفعة عليهم. انتهى.



قال الباجي<sup>(١)</sup> هذا الحديث يدل على أن مهي عمر - رضي الله عنه - عن النجعة لم يكن على وجه التحريم، ولو أراد تحريم النجعة على الإطلاق لما قال: إنه أنتم لعمرنكم، بل كان يقول: إنه لا يجوز الاعمار في أشهر النجج لمن أراد النجج، انتهى، قلت: وهذا هو المتيقن فقد روي عنه - رضي الله عنه - من غير وجه أنه نفع كما تقدم في باب النجج.

وقال ابن القيم في «لهدي»<sup>(٢)</sup>: روي عن طائوس عن ابن عباس: نفع رسول الله ﷺ وأبو بكر حتى مات، وعمر وعثمان كذلك، وأول من نهى عنها معاوية، روى الإمام أحمد في «المستدرک» والترمذي وقال: حسن، وذكره عبد الرزاق عن ابن طائوس عن أبيه قال: قال أبي بن كعب وأبو موسى لعمر بن الخطاب: ألا تقوم قبيل لئلا نمر هذه النجعة؟ فقال عمر - رضي الله عنه -: وهل بقي أحد إلا وقد علمها! أما أنا فأعلمها، قال: فما ذكره شيخنا أبو عمر - رضي الله عنه - لم ينه عن النجعة البتة، وإنما قال: إن أنتم حجتكم وعمرنكم أن تفصلوا بهما، فاختار لهم أفضل الأمور، وهو إفراذ كل واحد منهما بفريشته له من مله، وهذا أفضل من القرائ والنجج، وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم، وهذا هو الإفراذ الذي نفعه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - وكان عمر يختاره للناس، وكذلك علي، وقال عمر وعلي - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿وَأَقْبُوا صَوْغَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: إنما هما أن نحرم بهما من دورته أنفسك، وقد قال شيخنا عثمان في عمرتها: «أجرك علي قدر أصبلك».

وفي «موطأ» محمد<sup>(٤)</sup> بعدما ذكر أثر الباب: قال محمد بن عمر الرجل -

(١) «المبشور» (٢/ ٢٢٥).

(٢) «إد البعادر» (٢/ ١٩٣، ١٩٤).

(٣) سورة النقرة الآية ١٩٦.

(٤) «انظر» «التعليق المجمع» (٢/ ٢٦٦).



قال مالك - العمرة سنة ولا نغتم أحداً من المسلمين أرخص في تركها.

يحتمل أن يكون إسراعاً إلى المدينة لحد إياها بدعوة النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون الإسراع للنظر في أمور المسلمين التي تزن النظر فيها بالمدينة مع الصعوبة، ويحتمل أن يكره المقام بمكة لما فيه من الإقذاع بمكة واحتياطها، وإسما أبيح لهم مقام ثلاثة أيام، لأنها مدة لا يكون المقيم بها فيها، ولما يرى العلماء من الحضرمي أن رسول الله ﷺ قال: «للمهاجرين ثلاث بعد الفجر»، انتهى.

يعني يستنبط منه أن ذلك سنة وخاصة للضرورة، ويدل أنه مستحب لعدم الضرورة. وقد أخرج البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً: «السرقة من المأكل، يمنع أحداكم طعامه وشرابه ونومه، فإذا قضى نهمته فليجعل إلى أهله». قال الشافعي: وفي رواية: «فليجعل الرجوع إلى أهله». وفي أخرى: «فليجعل الزكوة إلى أهله». وفي حديث عائشة: «فليجعل الرحلة إلى أهله، فإنه أعظم لأجره».

(قال يحيى: قال مالك: للعمرة سنة) مؤكدة أكد من التور، وهذا هو المشهور في المذهب، كذا قال جمع من المالكية، وبه قالت الحنفية. إنها سنة مؤكدة، فكيف لم يقولوا: إنها آي من التور، لأن التور عندهم واجب (ولا نعم أحد من المسلمين أرخص في تركها) قال الأبي من «الإكمال»، قال عياض: قال مالك هي سنة مؤكدة، وقال مرة لا أعلم أحداً يترخص فيها فحمل بعضهم قوله على الاستحباب، وحمده بعضهم على الوجوب، انتهى.

وقال الثورياني<sup>(٢)</sup>: حمل على المسية، لأن تركها لا يرخص فيه، بل سنة

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٤، ٥١٠١، ٥١٢٩)، ومصحح البخاري (١٢٣/٤).

(٢) (٢٧٠/٢).



قال مالك: «ولا أرى لاحدا أن يعتصر في السنة مرارا».

سنة بئس غلبها، وجمعه بعضهم على التوحوش. وبه قال من حسب وأنس الجهم، سبي.

روى الشافعي بعد قول مالك<sup>(١)</sup> لا أعلم أحدا يح: يريد أنها متأكدة، وأنه لا يعلم أحد من المسلمين يفضل تركه ولا يبرح من فيه، بل يأمر بعضهم ويدين في حكمي حالهم، كما يفي بالمسارعة إلى تأكيد السن، لا سيما ما اختلف في تحريمه فأوردوا ما هو

أقال مالك: «ولا أرى لاحدا أن يعتصر في السنة مرارا» من اضلاني الجمع على ما هو في لواءه، فتكره السنة ثمانية، فكتروا لأنه يفتخر باعتصر أربعة كل واحدة في سنة، مع تكرهه من التكرار. نعم إن تخرج في الحكة مرة بعد واحدة، لأنه من أجمع المذاهب. وأما المذاهب فكثير من المالكية التكرار بلا تكرار. للحدود السابق المصرة إلى العمدة كفاية له. بهما حمي بالغ من حد التبر، فقال لا أعلم أحدا من ثمة ذلك حجة من كتاب ولا سنة بحد لتعلمهم لتأنيها. أنه تروقي، وفي الشرح للمصنف: «في ذلك سببا لا سيما في رمضان، انتهى».

وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> لا بأس أن يعتصر في السنة مرارا، روي ذلك عن أبي هريرة وأبي حنيفة وأبي وعائشة وعطاء وعطاء بن رباح، وكبر الحجة في السنة مرتين الحسن وأبي سيرين ومالك، وقال الشافعي: «كانوا يعتصروا في السنة لا مرة، وإنما السبي يفتخر به بعد».

ولما أن عدسة اعتصرت في شهر مرتين فأمر الشافعي<sup>(٣)</sup> بحرقه مع قرابته، وغيرة بعد حجة، وأبى الشافعي قال: «المعرفة من معرفة كفاية لم يبعها».

(١) مسند مالك (١/١٠٠)

(٢) المسند (١/١٠٠)

منفق عليه - وقال علي - رضي الله عنه - في شي شهر مرة - وكان أسير إذا حُجَّ<sup>(١)</sup> - و قد خرج فاعتبر - ورواه الشيخان في السنن - وقال عكرمة - يعتبر إذا أسكن النجاس من شعره - وقال عطاء - إذا ماء استبرج في كل شهر مرتين - قاله (الإمام) في الاعتقاد - ثم قال لا يبيحها - فلا يستحب في طاهر قول المسلم الذي حكاه - وكذلك قال أحمد - إذا اعتبر فلا بد من أن يخلو أو يقتصر - وفي غيره أنه يمكن حلق الرأس - فظاهر هذا أنه لا يستحب - أنه يعتبر في الرأس من شعره - وقال بعض أصحابنا - استحب الإكثار من الاعتذار - انتهى ما في السمع<sup>(٢)</sup>.

وفي "روضة البصري"<sup>(٣)</sup> - نصح "معرفة" في كل وقت - فلا يكره في تشوير الحج - ولا في الحج - أو يوم عرفة - ويكره الإكثار - والله أعلم بما فيها من التقدير الثالث - فله في الحديث - ويستحب تكرارها في بعضها - لأنها حدود حلق الشعر.

وقال القاري في الشرح "اللمعة" - ولا يكره الإكثار منها في جميع السنة - خلافاً لما ذكره من يستحب على ما عرفت الحديث - وقد قيل - سبع أسابيع من الأمثلة لغيره - و قد ملأت غير المصنف - و قد عرفت - انتهى.

وفي "الذريعة" - هي صلاة في جميع السنة إلا خمسة أيام - يكره فيها صلوات يوم عرفة ويوم النحر وأيام الترتيب - كما رأى عن عائشة - أنها كانت تكرر الصلاة في هذه الأيام الخمسة - قال ابن القيم - قال الشيخ في تبيين معنى الإمام - يعني إسماعيل بن عباس عن إبراهيم - دفع عن طاهر - قال - قال الجعفي - يعني ابن عباس - خمسة أيام - يوم عرفة ويوم النحر - وثلاثة أيام الترتيب - اعتبر فعلها أو بعدها ما شئت - انتهى.

(١) حتم رآه - من شئت - أت بعد ما عرفت

(٢) (٢٢٣: ٢٢٤)

قال مالك في الحج: <sup>(١)</sup> لا حجة في ذلك الثاني .  
 وعمره أخرى . . . . .

قال مالك في المعتمر منع باده (أي يحامها) إن علمه في ذلك النهي .  
 جراه لنجاسة، واختلعه في مصداق الهدى الواجب في فساه الحج والعمره .  
 أن الآء فسأني في محله، وأما الثاني فثجهم: على أن نواجب شاء .  
 قال المؤلف<sup>(٢)</sup> : من وطن قبل التحلل من العمرة، فسدت عمرته، وعنه  
 شاء مع القضاء، وقال الشافعي : عليه القضاء، ولده؛ لأنه عبادة تضمن على  
 طواف وسعي، فأشبه الحج؛ وقال أبو حيفة: إن رضي قبل أن يطوف أرمه  
 أطوط كقبولها، وإن وطن بعد ذلك فعنه شاء، ولا تصد عمرته. ولنا أنها  
 عبادة لا وقوف فيها، فلم يجب فيها بقعة، ولأن القصرة من الحج، يجب أن  
 يكون حكمها دون حكمه، انتهى . قلت : وسأني التصريح بذلك في كلام  
 النووي والفتاوي قريباً .

وقال الشافعي في «اللباقة» : وجوب الشاة بالوطن في العمرة قول عثمان  
 وشوري وإسحاق وإس السيرة انتهى

ولم أجد التصريح بذلك في «المردية» وغيره من فروع المالكية، لكن  
 فامرها بجوب الشاة ولبب الشاة، واحتلت بقلة المذاهب في جاد مسلكهم،  
 وسأني شيء من ذلك في هدى الحج وعمره أخرى قضاء عن العمرة التي  
 أقدمها. قال الشافعي : وهذا كما قال: إن المعتمر إذا وقع بأهله فقد أقدم  
 عمرته، لأن الطوط بقصد الحج والعمرة وسأنيها، ولا خلاف عنده في أن  
 الطوط عسدد هتس التكبى . وحب فصاوهما والهدى، انتهى . ونقدم عن  
 ابن قدامة في سن وطن قبل التحلل من العمرة ببد المذهب في ذلك .

وقال الباق<sup>(٣)</sup> : بعدد حكمي اختلافهم في أن القصير أو التحلل سكت، كما

(١) «المعني» (٧٣/٢٤)

(٢) «المعني» (١١٢/٢٤)

يُتَبَدَّى بِهَا

هو المشهور عندهم، أو إطلاق محذور، فقال: إن ترك التقصير أو الحلق قلنا: هو نسك فعلية دم، وإن وطئ قبل التقصير فعلية دم، وعمرته صحيحة. وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي. وحكي عن الشافعي أن عمرته نسيئة لأنه وطئ قبل حله من عمرته. وعن عطاء قال: يستعمر الله.

ولنا: ما روي عن ابن عباس، أنه مثل عن امرأة معمرة. وقع بها زوجها قبل أن تقصر، قال: من ترك من مناسكه شيئاً، أو نسيه، فليهرق دماً، ولأن التقصير ليس بركن، فلا يفسد النسك بتركه، ولا بالوطء قبله، كالرمي في الحج، وقال أحمد في من وطئ قبل تحصيلها من عمرتها: تذبح شاة، قيل: عليه أو عليها؟ قال: عليها، وهذا محمول على أنها غارته، فإن أكرهها فالدم عليه، انتهى.

قلت: وهو كذلك عند المالكية، فقد صرح الدردير<sup>(١)</sup>: أن الجماع يفسد تمام السعي قبل الحلق موجب للهدى، وقبل تمام السعي ولو بشروط مفسدة للعمرة. وموجب تلفضاء والهدى، وأما عند الحنفية: فتجب شاة إذا جامع قبل الضواف كله أو أكثره، وفسد العمرة، ولو جامع بعدما طاف أكثره قبل السعي أو بعد قبل الحلق لا يفسد عمرته، وعليه شاة ولا تجب البدنة في العمرة قبل، وصرح بذلك كله القاري في شرح التلياب.

وما حكي السوفى عن الشافعي به حزم الروي في مناسكه، فقال: لو جامع قبل التحلل فسدت عمرته، حتى لو طاف وسعى وحلق شمرتين، فجامع قبل أن يحلق الشعر الثانية فسدت عمرته، وحكم فسادها كالجماع، فيبضي في فسادها. ويلزمه القضاء، ويجب عليه بدنة، انتهى.

(يبتدى بها) أي: بعمرة القضاء فوراً، فإن الدردير: رجب فورية القضاء

(١) انظر: الشرح الكبير (٢/١٨٠).

عن الصادق عليه السلام في الحج ...

فكسب من حج أو عمرة، وهو على الشوك بالبراحي، انتهى. وقال النووي  
ويقول القضاة على الفور، ولا تعلم فيه مخالفة، انتهى. وقال النووي في  
مما ذكره: بعد الغناء على الفور في أصح المستطاعة على الأصح، فلا يجوز  
تأخيرها عنها بعد عذر، سواء كان العذر بعد أو بلا عذر، انتهى. وقال  
ابن عابدين: يقتضي على الفور، كما يفهم من بعض المتأخرين عن المأخر «عسى»،  
انتهى. وبعد إتمام العمرة التي استداها بالحج.

قال النجاشي<sup>(١)</sup>: يريد أنه يعصي على غيره التي أفسد عن تركها،  
ويحل منها، كما يكفل التي لا فساد فيها، ولا يخرج من التي أفسد بالفساد،  
بل بشره أن يعصي في فساد الحج والعمرة، كما يعصي في صحيحهما، ولا  
يصح خروجهما منه إلا بالانكسار والتملل، وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وقال  
داود: لا يعصي في فسادها، ويصح تركهما متى شاء انكسار بعد التمسك  
والإحرام نصاً، والتملل على صحة ما ذهب إليه الجمهور، فهو تعالى: «وَأَتَيْنَا  
نَجْعَ الْوَعْدِ بِالْوَعْدِ<sup>(٢)</sup>». وهذا أمر - بالأمر يقتضي التوجوب، انتهى.

قال الدررقي في شرح الشافعي: إذا أفسد عمرته فعليه أن يعصي في التمسك  
ولفائها بإحرام جديد، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup>: ويعصي في الحج التماسد، ويحج من لابل، وحكمة  
ذلك أن الحج لا يفسد إلا بالجماع، فإذا قصد فعله ابتداءً، وليس له الخروج  
منه، روي ذلك عن عمر، وعنه: وأبي هريرة، وابن عباس. وإنه قال أبو حنيفة  
والشافعي، وقال الحنبل ومالك: يفعل الحجة عمرة، ولا يقبل على حجة

(١) - المصنف: (٢) (٢٢١)

(٢) - سورة البقرة، الآية ٢٤٩

(٣) - المغيرة (٥، ٤، ٦)

«... من حيث الحرم بعد من النبي أفرداه إلا أن يكون أحرم من مكان بعد من...»

فأستدركه وقد داود يخرج ما لا يحد من الحج والعمره، يقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، ولما عموم قوله تعالى ﴿وَلْيُقِمْوْا الصَّلَاةَ﴾، ولما قوله من سبيل من الصحابة، ولم يعرف لهم مخالفاً ولا وارداً، حراً، لا العنفي فيه بأمر الله، انتهى.

ثم قال: والعمره بعد ذكره، قاله، ذلك ولا يفسح الفضل عن مالك، ولعله نسب مسائله أخرى، فقد تقدم قريباً ما حقق لنا من إيجاب الإتمام عند الحجز من حلال داود.

فإن القدرين<sup>(١)</sup>، مع تلا خلاف بين العلماء إلا داود - إتمام العمره من حج أو عمره، فيستدعي عليه كالتصحيح، إذا أدرك لفوفه فيه، فإن لم يدره بأن فاته قصد وضوء، وجب تحلله منه بفعل عمره، انتهى. معناه أن من عصى تصرف بهذه المسألة.

(ويحرم) في عمره القضاء (من حيث أحرم نعمته) (أو من التي أفسدها) قال الشافعي<sup>(٢)</sup> فإن كان إهلاكه بالسبب الأول من الميقات لزومه الخضاء من الميقات، وقال أبو حنيفة: إن أفسد سريرة جاز له أن يحرم بها من التحل، والتعليل على ما يفرض أنه معنى يجب اعتداله في العبرة المتعينة بسببه، فوجد أن يعذر في تصديقه انتهى.

قلت والتعليل على ما ذكره، الجملة أنه إذا دخل مكة بوجه مشروع حرم من أهله، وميقاته الذي للعمره التحل، فلا معنى إلا أن يكون أحرم أولاً زمن مكان بعد من يضافه كمصري أحرم من المدينة المنورة بحجرة

(١) «شرح الكرم» ٢/ ١٦٦.

(٢) «المسنى» ٦١/ ٢٤٧.

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

«الحج من الحج ما أتى به من غير

تأخير أو تقدم» [١]، أخرجه في القضاء الثاني عن عائدة أبي الجوزة

عن أبي بصير<sup>(٢)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم أن حج من أجاز من البيئات من الله حجه ثم قصد أن يكون معه أن يقضي إلا من البيئات، وإن سار به أن يحرم من القضاء من حيث كان أحرم من الأضواء، لأن تعذيبه وإخراجه من البيئات لم يكن واحداً، قوله من الشرح، ثم يجب عليه قضاءه، انتهى.

وقال المحقق<sup>(٣)</sup> لا يراعى من القضاء من إجماعه بالتحقق، فمن أحرم في التمسك من كماله أن يحرم القضاء من أي التمسك أو الصحة، بخلاف البيئات، فكان في ذلك من الشرح، فمن أحرم بالتمسك من الحفظ، فلا يفي إجماع القضاء، بخلاف إذا لم يشرح بأن أحرم في الأول من المواضع، فلا يجب إلا حرم بالتمسك، إلا ما سبق انتهى.

وقال من زيادة<sup>(٤)</sup> يحرم بالتمسك من أي التمسك البيئات موضع يحرم من الأول، لأن من كان البيئات بعد فلا يجوز له تجاوز البيئات، غير إحرام، وإن كان موضع يحرم من أحد، فعليه الإحرام بالقضاء، لا من عليه أحداً، وزوي ذلك من أبي عباس وسعيد بن المسيب، وإسحاق، وإسحاق بن العباس، وقال الشعبي يحرم من موضع الجماع، لأنه موضع الإجماع، ذلك: أنه جماعة وكان قصدوا على حسب أدب كالعلاء، انتهى.

وقال ابن حزم في شرح مناسك إمامي بعد ذكر التمسك، وسئل من من قصد حجه، فإنه يجب عليه الإحرام بالقضاء من حيث أحرم بالأضواء، أو من سار به، وإن لم يكن أقرب إلى مكة من بيئات طريقه في القضاء، وإلا سعى بيئاته، انتهى.

(١) المستدرج (٢: ١٠٠) (٢٣٧)

(٢) الشيخ الكبير (٢: ١٧٠)

(٣) المحقق (٢: ١٠٠)





وَيَعْتَمِرُ عُمْرَةً أُخْرَى، وَيُهْدِي، وَعَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ صَحِيحَةٌ، مِثْلُ ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: .....

وهذا كله إتمام للعمرة العاسنة (ويعتمر عمرة أخرى) قضاء عن الأولى (وهدي) أي يجب المم لفاء العمرة الأولى.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يعني من طواف وسعى منى غير طهارة، دون طوافه غير صحيح لعدم شرط صحته وهو الطهارة. فإن جامع بعد أن طاف كذلك وسعى، فهو حنيفة من جامع في عمرته قبل الطواف والسعي، فعليه أن يحادي على فسد عمرته، فيطوف ويسمر ويحل منها، ثم يقضي عمرة ويهدي عدياً انتهى.

وأما مذهب الحنفية فقد عرفت فيما مضى أن الطهارة ليست بشرط عدهم، فلم تفسد العمرة فلا قضاء لها، ذكرى يجب الهدي لطواف جباً، قال القاري في شرح الباب: لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو اتته ولو شراً جناً أو حائضاً أو محدثاً، فعليه نساء في جميع الصور المذكورة، انتهى.

(وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهي معمرة) فجامعها به و أن طافت للعمرة حباً أو محدثاً (مثل ذلك) أي مثلي ما تقدم من حكم الرجال، فإن النساء شقائق الرجال، وكذلك قالت الحنفية: إن حكم النساء في ذلك مثل الرجال، وتقدم حكم لرجال عند الحنفية قريباً.

(قال مالك) انقضت مع التمرطاً في هذا القول، ففي جميع المنح الهندية، قال مالك: فأما العمرة من التمتع فإنه من شاء أنه يخرج من الحرم ثم يحرم، فإن ذلك مجزئ عنه إن شاء الله. ولكن الفصل أن يهمل من الميقات الذي وقت رسول الله ﷺ وهو أبعد من التمتع، انتهى. فهذا الكلام وإن أمكن تصحيحه، لكن الظاهر أن فيه سقوطاً، والصواب ما في السبع المصنوعة.

(١) المتن: (٢١/٢٧٠).

قَالَ الْعَمْرِيُّ مِنَ التَّعْبِيرِ قَالَهُ .....

وَعَلِمَهُ اعْتِمَادُهُ، لِأَخَاقِ السَّحَابِ الْعِدَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَاحْتِزَانِهِ عَادَةَ الشَّرَاحِ  
تَمَالُكِهِ

وَنَصَبًا: قَدْ مَاتَ: (قَالَا الْعَمْرِيُّ مِنَ التَّعْبِيرِ) رَدَّجَ الْعَمْرِيُّ الْقَوْلَ وَاسْتَكُونِ  
لَهُنَّ وَكَسَمَ الْعَمْرِيُّ التَّعْبِيرَ، مُوجِبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَهْيَالٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ مِنْ مَكَّةَ أَقْرَبَ  
أَصْرَفَ الْحِلَّ إِلَى الْبَيْتِ، سَلَّمَ بِهِ لِأَنَّهُ عَلَى يَمِينِهِ جَبَلٌ عَرِيمٌ وَعَلَى يَسَارِهِ حِجْلٌ  
عَمِيمٌ، وَالتَّوَابِي أَسْمَاءُ بَحَارٍ، قَالَهُ فِي الْقَدِيمِ، قَالَ السَّجَّادُ الْحَصْرِيُّ: هُوَ  
أَمَامُ أَهْلِ الْحِلِّ، وَبَيْتُ عَرَفَاتٍ الْحِلِّ، وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ قَدْ تَحَوَّلَ، وَأُطْلِقَ اسْمُ  
نَبِيٍّ، عَلَى مَا عَرَفَ مِنْهُ، قَالَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ.

وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ: مَكَانٌ خَدِجٌ مَكَّةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا إِلَى حَيْثُ الْعَدِيَّةِ،  
كَمَا يَقُولُ الْقَاضِي، وَاقَالَ الْقَدِيرُ: أَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ بِغَايِلٍ  
وَأَيْسَ عَرَفَ الْحِلَّ بِإِسْمِهِمَا نَحْوَ مَنْ، وَمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ فَعَرَفَ الْحِلَّ فَهُوَ جَبَلٌ،  
قَالَ الْحَافِظُ: أَرَادَ بِالثَّلَاثَةِ إِلَى غِيَةِ الْجِبَالِ، أَتَيْتُ، وَبَنَانِي تَكَلَّمَ عَلَى مَوْجِعِ  
بَحْرٍ، بَعْدَ سَبْعِينَ يَوْمًا مِنَ الْمَدِينَةِ مَكَّةَ (قَالَهُ) إِنْ كَانَ بِهِ فَصْلٌ عِنْدَ التَّسَاجِدِ  
بَعْدَ، فَمَا سَمِعَ مِنْ تَوَرُّغِ السَّاجِدِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَعَبَّنِ إِلَّا سِرَامًا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ  
بَحْصُ السَّلْبِ.

قَالَ الْحَافِظُ: (أَعَادَ) هَذَا مِنْ بَعْضِ التَّعْبِيرِ بِمَعْنَى الْخَفَرِ مِنْ مَكَّةَ، فَرَوَى  
الْقَاضِي وَغَرَّرَ فِي طَرِيقِ إِبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفَدَّ، لِأَهْلِ  
مَكَّةَ التَّعْبِيرَ، وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَافٍ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مَقْدَبَ أَسْعَدَةَ أَيْسَ كَانَ  
سَبْعَةً إِلَّا السَّعْدَ، وَلَا سَبْعِينَ مَحَابِدَ كَمَا لَا سَبْعِينَ مَجْدُودَ، لِمَوَاقِفَ الَّتِي  
تُحْجَجُ، وَحَاجَتِهِمْ آخِرُونَ فَمَالُوا بِمَقَابِلِ الْعَمْرِيِّ الْعَمَلِ، أَتَيْتُ.

وَأَصْرَفَ: (الْمَوْطَنُ) عِنْدَ بَرْدٍ عَلَى مَا حَكَى الْقَتُوبِيُّ عَنْ الْقَاضِي عِيَّاضٍ، قَالَهُ.



وهي «حفرة المحتاج»<sup>(١)</sup> أفضل بدع الحل نسريد بالاعتناء بالحجارة، لأنه ﷺ عثر بها ليلاً، ثم التعميم، لأنه ﷺ أمر عائشة بالاعتناء منه، ثم الحديث، لأنه ﷺ صلى بها، وأراد الدخول منها لعمرته، ومن كان فيهم بالاعتناء منها فقد وهم، لأنه إذا أحرم من دى الحليفة، انتهى

قلت وهذا الترتيب جزم كنزوي في مناسكه، وكذا عامة فقهاء الشافعية وملاحهم، ولم يوضح صاحب «المنار» والروضة المربع<sup>(٢)</sup> من دواعي الحديث شيئاً من الموضع، بل اكتفى على الشرائط التي تقتض.

وقال ابن قدامة: من أي الحل أحرم جذاً، وإنما أحرم النبي ﷺ عائشة من التعميم، لأنها أقرب الحل إلى مكة، وقد زري من أحرم في المكي كلما باعد في العصرة فهو أعظم للأجر، هي على قدر تبعها، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(٣)</sup>: ولا بد من غروحه للحل، والجعرانة أولى من غيرها ثم التعميم، قال الدمشقي<sup>(٤)</sup> تبع الحصف في ذلك ما في «التوادر»، لكن الذي عليه الأكثر، كما قال بهرام وإس شاش وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم: إنها متساويان، لا أفضلية لواحد منهما على الآخر، انتهى.

والأفضل عند الحنفية التعميم، كما صرح به غير واحد من أهل الفروع، منهم صاحب «الفر المختار»، قال ابن عابدين: الإحرام منه للحجرة أفضل من الإحرام لها من الحجرة وغيرها من الحل عندنا. وإن كان ﷺ أحرم منها لأمره ﷺ عند الرحمن بأن يذهب بأخته عائشة إلى التعميم لتحرم منه، والدليل القولي مقدم عندنا على الظن، وعند الشافعي بالعكس، انتهى. وسيأتي أمره ﷺ نعم الرحمن أن يغير أخته من التعميم في باب دخول الحائض مكة.

(١) (٣/٥٢٤).

(٢) «الشرح الكبير» (١/٣٩٦).

## (٢٢) باب نكاح المحرم

## (٢٢) نكاح المحرم

واختلفت الأنس في جوازه، قال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: لا يزوج المحرم ولا يزوج، أي: لا يقبل نكاح نفسه، ولا يكون نكاحاً ولا ويكفل فيه، ولا يجوز تزويج المحرمة أيضاً، روي ذلك عن عمر وأبيه ويزيد بن ثابت، ومنه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والنزهري والأوزاعي ومالك والشافعي، ومنى تزويج المحرم أو زوج أو زوجة نكاح باطل، سواء كان الكل محرمين أو بعضهم، لأنه منهي عن جميع بصر، كنكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وعن أحمد: إن زواج المحرم لم يفسخ النكاح، والمذهب الأول، وكلام أحمد يحمل على أنه لا يفسخ نكاحه مطلقاً منه، قال القاضي: ويترك بينهما بطلاناً، وهكذا كل نكاح مختلف فيه.

ويكره الخطبة للمحرم وحضه المحرمة، ويكره للمحرم أن يخطب للمحبس لأنه قد جاء في بعض أفعال حديث شاذ: لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب، روى مسلم<sup>(٢)</sup>، ولأنه نسب إلى الإجماع فأنشأ الإشارة إلى الصيد، ويكره أن يشهد في النكاح لأنه معاونة على النكاح فأشبه الخطبة، وإن شهد أو خطب لم يفسد النكاح، وقال بعض أصحاب الشافعي: لا يفسد بشهادة المحرمين، لأن في بعض الروايات: لا يشهد، ولأنه لا يدخل في الشهادة لم يفسد نفسه الخطبة، وهذه اللفظة غير معروفة فلم يست بها حكم، انتهى.

وفي شرح الإقناع<sup>(٣)</sup> في محرمات الإجماع: عقد النكاح بولاية أو وكالة، وكذا قبضته أو توكيله، واحتراز سائعه عن الرجعة فلا تحرم على

(١) معجم المصنفين: (١٦٣/٥).

(٢) صحيح مسلم: (١٤٠٩).

(٣) (٢٠١٢/٢٥).

٦٦١/٦٩ - حَدَّثَنِي إِحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ  
الْحَكِيمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: .....

«يَسْحَجُ، قَالَ الْمُعْتَمِرُونَ: هُوَ مَا تَرَى مِنَ الْجَمْعَةِ وَكَذَا عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْعَقْدِ، قَالَ  
أَبِي حَكِيمٍ: وَبَيَّنَّ: «أَوْ» الشَّاهِدُ، وَكَذَا تَرَاهُ فِي كِتَابِ الْحَدَائِكِ،  
يَعْنِي: بِغَيْرِ الصَّحَاحِ إِجْرَاءَ أَحَدِ الْعُقَدَيْنِ مِنْ بِلَى، لَمْ يَكُنْهُ لَمْ يَوْجِ لَمْ يَخْلُ  
مِنْ حُدُودِهَا أَوْ لِرُوحَةِ بَيْتِ سَمْعِ جَمْعَةِ الصَّحَاحِ، فَتَعْنِي:

وَقَدْ أَقْبَرْنَا: مَعَ جَمْعِ التَّكْجِاحِ إِحْرَامُ صَحْحٍ وَحُدُودِهَا مِنْ أَحَدِ أَشْجَلِ  
الزُّجْجِ، وَبُرُوحِهَا، وَوَسِيَّاهُ، وَلَا يَوَكِّلُونَ وَلَا يُحْيِرُونَ وَيُسَخِّجُ أَهْلَهُ، أَيْ: قُلُوبُ  
أَهْلِهَا وَمَنْ فِيهَا.

قَالَ الْقَارِئُ: «يَسْحَجُ» أَيْ: شَهِدَ، عَنِ مَالِكٍ لِأَحْمَدَ بْنِ أَبِي حَسَنٍ  
الْأَحْمَدِيِّ بِالطَّلَاقِ حَتَّى يَلْجَأَ إِلَى الْإِسْمِ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ، أَيْ:

وَيُحْيِي مَعْلُومَاتِهَا لِيُعْبَى، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ، أَيْ:  
يَسْحَجُ رَأْسَهُمْ مِنْ عُنْدِهِ وَجَمْعَهُ مِنْ بِلَى، أَيْ: يَخْلُقُهُ وَيَسْحَجُهُ مِنْ بِلَى وَجَمْعَهُ  
وَأَنْ يَخْلُقَ وَمَعْنَاهُ: لَا يَسْحَجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَتَكُنْهُ لَا يَخْلُقُ مَعْلُومَاتِهَا حَتَّى  
يَخْلُقَ، وَهَذَا هُوَ أَيْ: عَدَسٌ وَأَمْرٌ مَعْنَاهُ: يَسْحَجُ مِنْ الْإِسْمِ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ  
الْقَارِئُ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ مَعْلُومَاتِهَا، فَتَعْنِي:

قَالَ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ مَعْلُومَاتِهَا مِنْ بِلَى، أَيْ: يَخْلُقُهُ وَيَسْحَجُهُ مِنْ بِلَى وَجَمْعَهُ  
وَأَنْ يَخْلُقَ وَمَعْنَاهُ: لَا يَسْحَجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَتَكُنْهُ لَا يَخْلُقُ مَعْلُومَاتِهَا حَتَّى  
يَخْلُقَ، وَهَذَا هُوَ أَيْ: عَدَسٌ وَأَمْرٌ مَعْنَاهُ: يَسْحَجُ مِنْ الْإِسْمِ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ  
الْقَارِئُ: «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ مَعْلُومَاتِهَا، فَتَعْنِي:

٦٦١/٦٩ - حَدَّثَنِي إِحْمَدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّائِي (عَنْ طَبِيعِ بْنِ  
يَسَارٍ أَوْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْحَجُ مِنْ بِلَى، أَيْ:

(١) انظر: كتاب المعجم، ٩٥، ٩٦.

(٢) «يَسْحَجُ» أَيْ: يَخْلُقُ.

بعث ابن رافع، ورجلاً من الأنصار، فمروا بمسيرة فماتت الجارية  
...

وبينة علي، قال، كما قاله الترمذي، وبينه مضر النوافي وبينة عن  
سالم بن يسار عن أبي رافع، أخرجه أحمد، وأبو داود، والبيهقي، وقال  
حسن، ولا يصح أحداً منه، مضر، انتهى.

وقال أبو عبد الله في التهذيب<sup>(١)</sup>: وثبت عدي علف من مضر، قال  
سليمان بن يسار ولد سنة ٣٥ هـ، وميل: سنة ٣٧ هـ، ومات أو رافع بالمدية بعد  
قل عام، رضي الله عنه، في ذي الحجة سنة ٤٣ هـ، وغيره، ولا يمكن  
أن يسمع سليمان بن يسار عن أبي رافع، ويمكن فتحه أن يسمع سليمان بن  
يسار من ميمونة، ثم ذكرنا في مولده، ولأن اسمه مولاه، ثم

قلت، ثبت مولاه أيضاً مختلف فيه، فقد قال: إنه كان مكاتباً لأم  
سليمة، ثم يدعى من أبي رافع، على القول الثاني في ولادته، وموافق ابن  
أبي حاتم في «الدرر» أبا عمرو، في أن رواية سليمان عن أبي رافع مرسل.

(بعث أما رافع الشامي، حدث في اسمه على أقوال، قال المزني،  
اسمه على أشهر الأقوال المشهورة باسم (مولاه) بنو، مات في أول عمارة علي -  
رضي الله عنه على الصحيح، كما في التهذيب، يقال: كان لغيره، فوجه  
لمس ثقة، وأخذه لما نشره بإسلام عباس رضي الله عنه - وكان إسلامه  
قبل عمر يوم بشوراه، وثبت أحداً من مضر.

(ورجلاً من الأنصار) هو أوس بن خولي<sup>(٢)</sup> كما في رواية ابن سعد، قال  
المزني، ولم يتعرض الخافض وغيره في ترجمة أوس عن هذه النسخة (فروحا،  
ميسرة) أم الهذلي (بنت الحارث) الهلالية أحد أمراء تروحيها معز الحنفي،  
تزوجها سنة ٤٧ هـ، وبوب بسرف حيث نزل بها: رسول الله ﷺ سنة ٥١ هـ على  
المراجع.

(١) (٣) (١٥١)

(٢) أخرجه في «التهذيب» (١٠١) (١٩٩)

وَرَزَّاهُ اللَّهُ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

وظاهر قوله: «فزوجاه» أنه وكلهما في قبول النكاح له، لكن روى أحمد والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي ﷺ جعلت أمرها إلى العباس فأنكحها النبي ﷺ، فظاهره أنه قبل النكاح بنفسه، فيحمل قوله: «فزوجاه» على معنى خطبها له فقط مجازاً، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>. قلت: وهو المتعين جمعاً بين الروايات، وإلا تعارضت الروايات بأسرها.

(ورسول الله ﷺ بالمدينة قبل أن يخرج) إلى عمرة القضية، وهذا أيضاً قرينة على أن المراد بقوله: «زوجاه» خطبها، فإن الروايات الكثيرة تدل على أنه ﷺ تزوجها بسرف، ويحتمل أيضاً أن يكون قوله: «زوجاه» على معناه الظاهر، لكن قوله: «قبل أن يخرج» يكون ظرفاً بقوله: «بعث».

وبقي ذلك ما في «الطبقات» لابن سعد بسنده إلى مرسى بن محمد: أنه ﷺ تزوجها في سوان وهو حلال. فهذه قرينة على أن المراد بالتزويج الخطبة، كما أقر به الزرقاني، لأن جمهور أهل الحديث والفقه والسيرة متفقة على أن التزويج كان في عمرة القضية، وروى عن ميمونة - رضي الله عنها - قالت: أتزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف. هذا نطق أبي داود، زاد أبو يعلى الموصلي في «سنده»: «بعد أن رجعت من مكة» قاله الزيلعي<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث أيضاً من مستدللات من منع نكاح المحرم، وهو أيضاً قرينة على أن المراد بحديث الباب الخطبة، وإلا تعارضها في قبل الخروج وبعد الرجوع، وسحمل حديث ميمونة عند المحققين الوطء، فلتجمع بروايات التزويج محرماً.

وفان ابن القيم في «الهدى»<sup>(٣)</sup> بعدما حكى اختلاف الروايات في

(١) المشرح الزرقاني (٢/ ٢٧٢).

(٢) المصنف الزاوية (٣/ ١٧٦).

(٣) زاد المعاد (٣/ ٢٢٠).



٧٦٢/٧٠ - وحدثني عن مالك، عن نافع بن أبي نعيم،

أخي بني عبد الغفار.....

نكحه عليه السلام. فلأنوال ثلاثة أحدها أنه تزوجها بعد حله من العمة، وهو قول  
مروءة عليه السلام، وقول السدير عليه السلام وبين رسول الله عليه السلام، وهو أبو رافع، وقول  
جمهور أهل النقل، والثاني: أنه تزوجها وهو محرم، وهو قول ابن عسار وأهل  
الكوفة وجماعة. والثالث: أنه تزوجها قبل أن يحرم، انتهى.

وقد قال قبل ذلك<sup>(١)</sup> في قصة عمة لقضاء: فأقام رسول الله عليه السلام بمكة  
ثلاثاً، فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وخوطلب بن عبد العزى،  
ورسول الله عليه السلام في مجلس الأنصار يتحدث مع سعد بن عباد، فراح  
خوطلب: ناسدك الله ولقعد لما خرجت من أرضنا فصدت الثلاث، فقال  
سعد بن عباد: كذبت لا ثم لث، ليست بأرضك ولا أرض آياتك، والله لا  
نخرج، ثم نادى رسول الله عليه السلام خوطباً أو سهيلاً فقال: إني قد نكحت منكم  
امراً فما يضركم أن أمكت حتى أدخل بها، ونضع الضعام، وتأكلون  
منا؟ فقلوا: ناسدك الله والعقد إلا خرجت عدا، فأمر رسول الله عليه السلام أبا رافع،  
فأذن بالرحيل، وركب رسول الله عليه السلام حتى نزل بطن سرف، فأقام بها، وخطب  
أبا رافع ليحمل ميمونة إليه حين يسمي، فأقام حتى فطمت ميمونة ومن معها،  
وقد لقوا أذى وعناء من سفهاء المشركين وصبيانهم، فبنى بها يسرف ثم أدلج  
وسار حتى قدم المدينة، وهذّر اللئمة أن يكون غير ميمونة يسرف حيث سى  
بها<sup>(٢)</sup>، انتهى.

٧٦٢/٧٠ - (مالك، عن نافع) مولى ابن عمر (عن نبيه) بضم النون

وتقديمه على السجدة دبراً (ابن وهب، بن عثمان الصوري (أخي بني عبد  
الغفار) بن فصي أبي واحد منهم المذني من صحابة التابعين، ومات قبل رافع

(١) (٣٢٨/٣).

(٢) انظر: «حجرات ابن سعد» (١٦٠/٢ - ١٦٢). وشرح المواهب (٢/٢٥٢، ٢٦٢).

أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أُرْسِلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَبَانَ يُؤَمِّدُ أَمِيرَ الْحَاجِّ، وَهُمَا مُحَرَّمَانِ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُلْكَعَ ظُلْمَةَ بَنِي عُمَرَ، مِثْلَ شَيْئَةِ بَنِي جُبَيْرٍ.....

الراوي عنه سنة ١٢٦هـ (أن عمر بن عبد الله) بضم العيين (ابن عمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرظي التيمي الجرد، وجد عمر صحابي، وهو ابن عم أبي قحافة والد الصديق الأكبر رضي الله عنه.

(أرسل) نيباً الراوي المذكور، كما في رواية لمسلم مبني لفظها (إلى أبان) يفتح الهمزة وتخفيف الموحدة (ابن عثمان) بن عفان الأموي المدني، ثقة، مات سنة ١٠٥هـ، قال النووي في تهذيبه<sup>(١)</sup>: إن في صرف أبان خلافاً مشهوراً، والصحيح الذي عليه الأكثر صرفه، فمن صرفه قال: وزنه فعال كغفران، ومن مع صرفه قال: الهمزة زائدة والالف بدل من ياء وزنه أفعال، انتهى.

(وأبان يؤمد أمير الحاج) من جهة عبد الملك بن مروان (وهما محرمان) أي عمر بن عبد الله وأبان بن عثمان، كما في الفقه<sup>(٢)</sup>.

(إني قد أردت أن ألكع) بضم فسكون أي: أزوج ابني (ظلمة بن عمر) القرظي، وقال بعضهم: الأنصاري، والصحيح الأول، لما في مسلم<sup>(٣)</sup> من رواية أيوب عن نافع عن نبيه: ابني عمر بن عبد الله، وكان يخطب بنت شيبه على ابنه، الحديث (بنت شيبه) اسمها أمة الحميد، كما ذكره الزبير بن بكار وغيره. قال القرطبي تبعاً للثوري (ابن جبير) بن عثمان بن أبي طلحة العديري، قال ابن عبد البر: لم يقل أحد في هذا الحديث ابنة شيبه بن جبير إلا مالك

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٩٧/١).

(٢) النظر: مبدل المعجود (٨٦١/٩).

(٣) أخرجه مسلم في باب «محرم نكاح المحرم» (١٢٠٩) من كتاب النكاح.

بإرادته أُرِدَ بخصيصه، فأنكر ذلك عليه أباؤنا.....

عن رافع، ورواه أبو بوب وغيره عن رافع فقال فيه: لا مدة من عثمان، انتهى.

قلت: في حديث أبوب أخرجه مسلم بمثل ما يلاحظ بين شيعة بن عثمان، قال النووي<sup>(١)</sup> حكى قال حماد عن أبوب في رواية: بنت شيعة بن عثمان، وكذا قال محمد بن راشد، ورغم ما رواه في مسنده أنه القنوص، وأن سلكاً وهو فيه، وقال الجمهور: بل قول مالك هو القنوص، عابها بنت شيعة بن جبير بن عثمان الحميمي، كذا حقه المازني عن رواية الأكرمين، قال القاضي: وأما من قال: شيعة بن عثمان نسبه إلى حماد، فلا يكون خطأ، بل الروايات صحيحة إحداهما حقيقة والأخرى مجاز، انتهى.

(فلو أن لم يحضر ذلك) قال الناجي<sup>(٢)</sup>: إسماعيل بن عبد الله إلى أن أنى بحضر كحاح أنه بمعنى إتيان الكحاح، والحاضر على الفضل والدين فيه، وبحتم أيضاً أنه يحضره نفسه ما يصح المند ما بعده. انتهى، والأرجح عندي أنه من باب إعراب الأعراب، والافتتاح بحضورهم (فأنكر ذلك) أي: كحاح المحرم (عليه أباؤنا) أي: ألا أراء أعرباً كما في رواية لمسلم، وفي أخرى له: ألا أنكر عريقاً حافياً، قال القاضي عياض: قوله: أعرباً أي: جاهلاً بالنسبة، والأعرابي، هو ساكن الدابة، قال: وعريقاً ما خطأ إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة جواز كحاح المحرم، فيصيح عريقاً أي: جاهلاً بمذهبهم في هذا جاهلاً بالنسبة، قاله النووي.

ومعنى قوله: جاهلاً بالنسبة أي: علمي أنه أن المسنة عدم جواز كحاح المحرم مستنتجة من نسبه من أبيه كما سيأتي، وكان النبي فيه للتنزيه لكنه حمله على التحريم، كما حسنه عليه الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم وأرضاهم.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٩٠٥).

(٢) النجاشي (٢/٣٤٨).

٢٠ - كتاب الصبح ... باب (٢٧١) ... (٧٦٤) حديث

وقال سمعت عثمان بن عفان يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا يكبح المخرم، ولا يكبح، ولا يكخطب.

أخرجه مسلم في ١: ١٦٩، الكناج، ٢ - باب تحريم تكاثر المخرم وذكره  
حفظه، حديث ٤٦.

(وقال سمعت عثمان بن عفان) يعني أباه، وهو بصريجه سمعت كما  
وقع في (الموطأ) و... وغيره ما رد على من قال: لم يسمع أباه قاله...  
منهم، وفي «تهذيب الحفاظ» قال الأمام: قلت لأحمد: أكان بن عثمان  
سمع من أبه؟ قال: لا، سبي. أقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا يكبح  
صنع أبوه ونسب الكاف بالتحريف الحاء بالثاء على التثنية، وبالقسم على  
التثنية، قال صاحب «المختار»: مرفوع على التثنية، ويحتمل أن يكون معزوماً  
بالكسر: انتهى، وسيأتي عن الخضر أن الأصح السبي أي: لا يفتن نفسه  
للمخرم ما يجمع أو عمرة أو غيره (ولا يكبح) وهو قوله ونسب الكاف مجزوماً أو  
غسم الحاء أي لا يفتن لعمدة بولادة ولا يؤذي.

(ولا يكخطب) يضم الفاء من خطبة تكسر الخاء أي: لا يفتن امرأة  
مكبح، قال الزبلي والحافظ في «الدرية»: زاد ابن جرير في «مصححه» لا  
يخطب عليه، قال الشافعي: روي الكهملات الثلاث ماضي وسبي. وذكر  
أحمد أنها على صيغة انتهى أصبح عن أن الفاعل بعض التثنية أيضاً بل أبلغ،  
والأردان بتحريم، والثالث للتنزيه عند الشافعي، والكل للتنزيه عند أبي حنيفة،  
قد في «الذيل».

قال الزبلي: مسمع من الخطبة أيضاً كما هو مذهب الحديث، وبه قال  
لجمهورنا كما هي «لنهم» وحمل الشافعي سبي في الخطبة على التنزيه،

(١) ميمت المصنف (١٩٧/١٩٧)

(٢) ابن جرير (١٩٧/١٩٧)

٧٦٣/٧٦٣ - وحديثني ابن ماجا، عن داود بن الحصين، أن

ابن عطفان .....

انتهى، قلت: ما حكى عن الجمهور بخلاف الشريعة ثم أحسنه، بل كلهم  
متفقون على أن انتهى في الثالث للثبوت. أما التمسكه بظاهره ثم أنزله  
لخطيئه، وبه حرم الزواني كما سرح به في شرح مسندنا: أن انتهى فيه للثبوت.  
وأما عبد الجادة فقد تقدم في أول السور من بين قدامه أنه إن شهد أو  
حطب لم يفسح النكاح، وأما عند المالكية فقال ناسي قوله: «لا يحط»  
يعتدل أن يري به السعارة في النكاح والمسي به، ويعتدل أن يري به يباد  
لخطيئة سأل النكاح، فأما المسي فإنه مصرح، فإن سحر به وشرب العقد سواء  
أو سحر به لنفسه وأكمل العقد يمتد ليعتدل لم أر به مأمراً، وعندني: أنه قد  
نساء والفتاح لا يفسح، وأما إذا حطب في عقد النكاح، وتناول العقد غيره  
فهو على نحو ما ذكرناه انتهى.

فهؤلاء كلهم صرحوا بعدم الفسخ في حطة المحرم، وليت شعري ما  
الذي عرف بين كلمات الرواية، فإيهام لا يفسد النكاح بخطيئة المحرم،  
ويستحبونه بعده مع ورود النهي عنهم سبق في حد غربي أن الروايات في صحة  
نكاح المحرم صحيحة ثابتة، ولا رواية في جواز الخطبة حال الإحرام. وأياً ما  
كان فرواؤه الناس حجة للأئمة الثلاثة في حرمة العقد، ورجحوا بأنه قولني،  
وبأن أباي الرازي الحديث فهم أن المراء التحريم، ولقد أنكح عسى عمر من  
عند الله، وحمدته أكثر لحسنه على التزويج، وحملة صاحب الهداية على  
الوطء.

قد ابن الهمد: وانهم قد أحسنه الناجية اسمكس من الوطء، والتفكير  
باعتبار الشخص أن لا يفتك المحرم من الوطء زوجها، انتهى، ورد على من  
يصح هذا التوجيه.

٧٦٣/٧٦٣ - (مالك) عن داود بن الحصين) بضم الحاء وفتح الصاد

استهانتين مضافاً (أن أبا عطفان) يفتح العين اسمعجة والصاد اسمعجة والفاء





ورجع حدث من عباس مرفوعاً: أنها شربة سديت من لبن وثلاثة لآ  
لذعة غيره من روي حديث الترمذ حلالاً، ومنها: اتعابهم على تعذيبه،  
وروي عن السراج حلالاً لا تخلو عن شيء من الكلام، ومنها: أنه يحكم في  
مساء لا يحسن التوبة قريباً بخلاف روايات الترمذ حلالاً، فيها تحمل على  
الخطئة وغيرها، كما تقدم في أول حديث الباب، ومنها: أنه منب لا مرفوع  
وهو الإجماع، وهذا معص من قال: إن الكذب دفع كل الإجماع، لذا في  
الحدث.

وعنه خبر يروى أن ابن أبي عمير من أصحابه صرحوا بأن روي  
من حسن يوفى، ورواية يروى، وأما ذلك بالنسبة إلى العمل بالحق، وأما  
باعتبار الحال السان على الإجماع كما وقع في بعض الروايات، أنه لا يرد  
أما جامع مرفوع من أصحاب مرفوع، وروى عنه يوفى بالعبادة من  
أن يحرم، فاس عباس مست ويزيد، كما قلته من بعض  
ومنها: أنه مؤيد بالعباس لأنه عند من النجود، ومن الشترى حاربه للوفى  
يجوز، والأقوى دلالة كذلك، والله اعلم على الحقيقة أيضاً، والمفسر عبد  
تعالى من الروايات إلى عباس

ومنها: أن أمر الترمذ إلى أبي عباس كما تقدم في أول حديث الباب  
من رواية أحمد والنسائي ابنه أحمد القصب، وأما حديث أبي عبيد بن جريح  
الطبراني والدارقطني، ورواه عنه أحمد، كما تقدم في الباب، ورواه عنه  
أخرجه الطبراني أيضاً، وأما روي السند، وقال الصدوق روي عنها من لا  
يعرف أحد من أبو حمزة بن ميمون من أبي النضر من مرفوع، وكل هؤلاء  
أما يثبت روايتهم.

وهي مستلطة لفظاً<sup>(١)</sup> أخرجه من حديث أبي بصير السند، وتقديم حديث





## (٢٣) باب حجامة المحرم

عند الشافعية، وأما شرعاً فإنه على الصحيح أن هو مباح لا ينعهد عنه خلافًا انتهى.

## (٢٣) حجامة المحرم

وينبغي ذلك برب البعاري في (تسبيحه)، قال العيني<sup>(١)</sup>، هذا باب في حكم الحجامة للمحرم، من يمنع منها أو يبيع له مطلقاً أو المقصود به والمراد في ذلك أنه ممنوع لا التحريم، انتهى، والحجامة بالكسر الاستحباب، وفي التمامية<sup>(٢)</sup>، الحجامة المستحب، والختم، الصائم، قال العيني: ويجوز به بظاهرها قال عماد ومروفي وإبراهيم وطائوس والتبريزي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وإمامهم، ما لم يقطع الشعر، وفيه فوج، لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، يرى ذلك في ابن عمر - رضي الله عنه - وهو قد مر، انتهى.

وقال فيه فخر<sup>(٣)</sup>، أما الحجامة إذا لم يقطع شعراً، فبيحه من غير لينة أو قلة الشعر هو ما ذكره تاليفي يخرج به فائده النص، ويط الجرح، وفي ذلك لا يحتجم إلا من ضرورة، وكان الحسن البصري يرى في الحجامة دفعاً، انتهى، وسيأتي شيء من ملك التائكية في آخر كتاب، وهذا منه في الاحتجام، أما فخر<sup>(٤)</sup> فالحجامة مسيئة بزيادة في ذرية من علم فعلها يجر.

وفي (المحرم)<sup>(٥)</sup> أجاز الاحتجام أمر حنيف والشافعي والمطهر بلا قيد ولا قيد، أو لم يقطع شعراً، وإراقته مذكوراً عليهم حرم جد، فيه الغلبة، وحجامة<sup>(٦)</sup> في وسط الرأس كحل أمدد، فإنه لا ينفك من قطع شعراً انتهى.

(١) غرر الحنفية (١١٠، ١١١) (٢٧، ٢٨)

(٢) التمامية (١٢٦، ١٢٧)



وَهُوَ يُؤْمِنُ بِنَبِيِّهِ خَلِيٍّ. مَكَانٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ.

وصحه البخاري في: ٢٨ - كتاب حراء الصيد، ١١ - باب انجاعة الحرم.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١١ - باب جواز الحجامة لمنحرم، حديث ٨٨.

النبي ﷺ وهو محرم على ظهر القدم من رجع كان به. ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا داود حكى عن أحمد: أن سعيد بن أبي حروبة رواه عن قتادة فأرسله، وسعيد أحفظ من معمر، وليست هذه بعلة فادحة، والجمع بين حديثي ابن عباس وأبي واضح بالحمل على التعدد، أنشأ إلى ذلك الصبري، انتهى.

قلت: بل هو المتميز لاختلاف موضعي الاحتجام، ففي «المسائل» من حديث أبي: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم بغللي على ظهر القدم. قال الغاري: هو بفتح الميم واللام الأولى موضع بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلاً من المدينة. وجزم الحازمي وغيره أن الحجامة التي وقعت في وسط الرأس كانت في سجة الوءاء، فيمكن أن تكون التي هي ظهر القدم وقعت فيها أيضاً، ويمكن أن يكون في إحدى عمراته، انتهى.

لفظ الثاني<sup>(١)</sup> من حديث أبي: أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم على ظهر القدم من رثه<sup>(٢)</sup> كان به، قلت: وقد احتجم النبي ﷺ على رثه من رثه كان به، كما أخرجه أبو داود، وكان ذلك أيضاً محرماً، كما أخرجه النسائي وأحمد من طرق عن حذو (وهو) ﷺ (يومئذ بلخني) بفتح اللام وسكون المهملة وتحتين أولاهما مفتوحة بلفظ (ثانية) (جمل) بفتح الجيم والميم (موضع بطريق مكة).

(١) في الثاني (٦٨٤٨)

(٢) قول: من رثه بفتح واو وسكون مثله آخره حمزة، والثانية تقول بأنباء، وهو غلط. وجمع يصرّب، الحم ولا يلع العظم، أو جمع يصرّب، كعظم من غير كسر.



قال مالك: لا يحتج بالشحوم إلا من ضرورة.

(قال مالك: لا يحتج المحرم إلا من ضرورة) فذكر أثر ابن عمر - رضي الله عنه - بعد الحديث لمرفوع، فإنه كان ساكتاً عن الضرورة، ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتجامة بغير محرماً بدون تفصيل بالضرورة، قال لجمهور إلى الجواز مطلقاً، وكذا قال محمد بن موطئ<sup>(١)</sup> بعد حديث سليمان بن يسر المرفوع المتقدم، قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتج الرجل وهو محرم اضطر إليه أو لم يضطر إلا أنه لا يحتج شعراً، وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - انتهى.

وقال ترمذاني<sup>(٢)</sup> بعد قول مالك: لا يحتج المحرم إلا من ضرورة: أي: بكره لأنها قد تؤدي لصعفه، كما كره صوم يوم عرفة لنحاج مع أن الصوم أخف من الخدمة، فبطل استدلال السحير بأنه لم يتم دليل على تحريم إخراج الدم في الإحرام لأنها لم نقل ما نكره بالكراهة نعمته أخرى عنفت، انتهى.

وعلم منه أن الصنع عند الملكية لعارض الضعف لا يسمى في نفس الاحتجامة، لكن قال الترمذاني<sup>(٣)</sup>: وأكره حجامة بلا سحر خيفة قتل الدواب، فإن تحقق في الدواب فلا كراهة، وحل الكراهة إذا لم يزل بسببها شعر وإلا حرم فلا عذر<sup>(٤)</sup>. وانتهى مطلقاً بعد أم لا، وحكى السبوقي اختلاف أصحابهم في إطلاق الكراهة وتبنيدها لاستئصال قتل الدواب، ولم يذكر من كرهه للضعف، فتأمل.

(١) (ص ١٤٣)

(٢) شرح الترمذاني (٢/٢٧٥).

(٣) شرح الكبيسي (٢/٦٠).

(٤) كذا في الأصول والظاهر بلا عذر، اهـ، انتهى.



وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: المحذور<sup>(٢)</sup> من الاصطياد، وذلك أيضاً مجمع عليه لقوله تعالى: «لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ مُرْتَفِقُونَ»، وأجمعوا على أنه لا يجوز له صيده ولا أكل ما صاد هو منه، واحتلوا إذا صاده حلال من يجوز للمحرم أكله على ثلاثة أقوال: الأول: إنه يجوز له أكله على الإطلاق، وقال قوم: هو محرم عليه على كل حال، وقال مالك: ما لم يقض من أجل المحرم فهو حلال، وما صيد من أجله فهو حرام على المحرم، ومبني الخلافهم تعرض الأثر في ذلك، انتهى، مختصراً.

وأعرضنا عن تعيين المذهب لما فيه شيء من الخلاف في نسبة المذهب إلى قائله، ونصوب ما في «العين»<sup>(٣)</sup> عن القسيري: حلف الناس في أكل المحرم لحم الصيد على مذهب أحداهما أنه صوم مطلقاً صيد لأجله أو لا، وهذا مذكور عن بعض الأصحاب، وذلك حديث الصمصم بن حنيفة، الشافعي، مبنياً على مصادره صيد، لأجله سواء كان بؤله أو غير بؤله وهو مذهب مالك والشافعي الثالث: إن كان بالاصطياد أو بؤله لا بدلته حرم عليه، وإن كان على غير ذلك لم يحرم، والله تعالى أعلم بحقيقة انتهى.

قلت والأول: أي التمتع مطلقاً حكامه في «السنن»<sup>(٤)</sup> نعماً المندفع عن علي وابن عباس وعطاء في رواية لمعوم قوله تعالى: «يَوْمَئِذٍ عَلَيْكُمْ حَبْطُ الْوَيْلِ» الأخير أن صيد غير محرم على المحرم مطلقاً من غير محض بين أن يكون صيد المحرم أو الحلال، وقد ذكرنا ابن عباس إن الآية مبنيّة لا يحل لك أن تصيده، إلا أن تأكله، وبه قال داود بن علي، الشافعي، انتهى.

(١) بداية المعجزة ١/٣٢٠.

(٢) عمدة القاري ١/٢٨٥.

(٣) إبدان المعجزة ١/٩٠.







أَنَّ مُحَمَّدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

هو وورخته لمراحة ثور عبرها، وتقدمهم النبي ﷺ إلى السفيا حشر لحقوه، انتهى. وقامه عامة الروايات على أن أما فتادة خرج معه من المدينة، وفي «صحيح ابن حبان» والبيهقي والطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: بعث رسول الله ﷺ أبا فتادة سلى الصدقة، وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بصفان، الحديث.

قال الحافظ: ويحتمل جمعهما، وقال القسطلاني: يحتمل أنه ﷺ ومن معه لحقوا أبا فتادة في بعض الطريق قبل الروحاء، فلما عفوها وأتاهم غير العاد وجئته السي ﷺ في جماعة فكشف العدو، انتهى.

والأوجه عندي أن أبا فتادة لم يخرج معه ﷺ بل بعثه أهل المدينة إليه ﷺ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، فلحقه ﷺ قبل الروحاء، فبعث النبي ﷺ أبا فتادة إلى ساحل البحر لكشف العدو، فالتفوا معه ﷺ بالغاية، ثم بعثه رسول الله ﷺ لأخذ الصدقة، لأنه لم يكن محرماً. فرجع بصفان، جمعاً بين الروايات، (أنه كان مع رسول الله ﷺ) وفي جهاد البخاري: أنه خرج مع رسول الله ﷺ، وفي «الاصحاحين» وشبههما من رواية عبد الله بن أبي فتادة عن أبيه: «انطلقا مع النبي ﷺ عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم»

قال الحافظ: قوله «الحديبية» أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة: أن ذلك كان في عمرة القضية، انتهى.

وفي «العيني»<sup>(١)</sup> بعد ذكر رواية الواقدي. قال أبو عمر: كان ذلك عام الحديبية أو بعده عام، عام القضية، انتهى.

قلت: وعامة الروايات على الحديبية، وفي غريب آخر لبخاري عن

(١) «العلل» عمدة البخاري (٤/٢٨٢)

حتى إذا كانوا ينقض طريق مكة، تخلف مع أصحاب له .....

عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه الحديث. قال الإمام علي: هذا غلط، فإن القصة كانت في عمرة. وأما الخروج إلى الحج فكان في حجتين كثير، وكان كلهم على الحادة لا على ساحل البحر، ونمل الراوي أراد: خرج محرماً، فعبّر عن الإحرام بالنحج غلطاً. قال الخطيب: لا غلط في ذلك، بل هو من المجاز السائغ، وبُني أيضاً فإن النحج في الأصل قصد البيت، فكأنه قال: خرج قاصداً للبيت انتهى.

وأذكر العيني المجاز، ومال إلى أنه غلط، ولعل هذا الحديث هو منشأ نوحهم أحمد بن عبد الله الطبري. إذ ذكر في حصة المطاع أنه لما كانوا ببعض الطريق مراد أبو قتادة حمداً وحشياً، ولم يكن محرماً، فأكل منه النبي ﷺ، انتهى. وغده ابن القيم في «الهدى»<sup>(١)</sup> من الأوهام وقال: هذا إنما كان في عمرة الحديبية، انتهى. قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وحزم يحيى بن أبي كثير بأنه ذلك كان في عمرة الحديبية، وهذا هو المعتمد، انتهى. (حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة) وتقدم في كلام الحافظ: أن الرواح هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه إلى جهة البحر، ثم التقوا بالفاقة، وأخرج البخاري من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة قال: انطلق أبي عام الحديبية، فأحرم أصحابه ولم يحرم، رُحِلَتِ الشَّيْءُ ﷺ أن عدواً يعرود بغيلة، الحديث. قال الحافظ: وبين المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور مكان صرفهم، ونظفه: أخرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الرواح، انتهى.

(تخلف مع أصحاب له) وتقدم في كلام الحافظ أنهم التقوا بالفاقة. وبها رفع له الصبب المذكور، وكأنه تأخر هم ورفقته للراحة أو غيره، ورفع البخاري برواية صالح بن كيسان عن نافع أبي محمد عن أبي قتادة قال: كنا مع

(١) زاد المسند (٢/١٥٥).

(٢) فتح الباري (٢/٢٩٤).

أُحْرِمُوا، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ، .....

رسول الله ﷺ بالفحاحة من الجمعية على ثلاث، ائحدت فإن التحافظ أي ثلاث من حل : انتهى . فانظروا أن المراد في حديث الباب تحلصهم بالفحاحة بعد أن انصرفوا عن ساحل البحر، وفيها وقع أمر السيد، قال التحافظ : ورفع في حديث أبي سعيد عند البيهقي والطحاوي وابن حبان أن ذلك رفع وهم يحفظون فيه نظر، والصحيح ما في رواية أبي محمد . وثلاثة بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف، موضع قريب من السفيا، انتهى . (محرمين وهو) أي أبو قتادة (غير محرم) ظاهره التحصن عدم الإحرام في أبي قتادة خاصة، ومكدا في عامة الروايات قد يبين ويظهر ما

ويشكل عليه ما في رواية البخاري<sup>(١)</sup> : فخرجوا معه فصرف عاتقنا عنهم ليهب أبو قتادة فقال : حلوا ساحل البحر . حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم ، الحديث . قال الشيخ أبو البلاء<sup>(٢)</sup> : سياق حديث البخاري هذا مشكل ، لأنه يخالف جميع السياقات التي أخرجهما البخاري وغيره ، فإنه يدل على أن ما فسد من معه خرجوا إلى ساحل البحر ، وكلهم لم يحرموا . فلما انصرفوا من ساحل البحر أحرموا كلهم إلا أبو قتادة ، فإنه لم يحرم ، وجميع السياقات يدل على أن رسول الله ﷺ ومن معه من أصحابه كلهم أحرموا من السفات إلا أبو قتادة ، فإنه لم يحرم ، وثأونه القسطاني بأن قوله «علموا انصرفوا» شرط ليس جزاء ، فإنه : «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة» بل جزاء قوله «فحينما هم يسيرون يذروا حمار وحلي» وتقدير العبارة فأخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا ، وكانوا قد أحرموا كلهم من السفات إلا أبو قتادة فإنه لم يحرم . . من ذي الحليفة ، قال الشيخ : فعلى هذا لم يس فيه إشكال ، ولم أر من تعرض للدع هذا الإشكال من السراج إلا القسطلاني . سجد لك خير ، انتهى .

(١) أخرجه البخاري (١٨٢٤) .

(٢) بدل : «مدل انصهوا» (٩١/٩٩)

فَرَأَى حِمَارًا وَحُشْبِيًّا .

قلت: ويشكل عليه أيضاً ما في رواية أبي محمد عن أبي قتادة عنده البخاري بلفظ: «كما مع النبي ﷺ بالفاحة من المحرم وما... غير المحرم» الحديث. قال المصطلحي<sup>(١)</sup>: «يحتمل أن يقال: لا منافاة بين قوله: «ما غير المحرم» وبين ما سبق مما يقتضي انحصار عدم الإسراع في أبي قتادة، فقد يريد بقوله: «وما غير المحرم» نفسه فقط بتدليل الأحاديث الدالة على الانحصار، انتهى».

وزاد في رواية عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عنده البخاري «فبينما أبي مع أصحابه يمشون بعضهم إلى بعض»، وسط شراح البخاري في أن ضحك بعضهم إلى بعض هل هو داخل في الدلالة أم لا؟ وماذا لحافظ<sup>(٢)</sup> وغيره إلى أنه ليس بدلالة، لكن قال شارح «المحتاج»: «وإن أكل لحم صيد لم يصد له، ولا دل ولو بطريق حفي، كأن صححت، فتنبه القائل له، انتهى».

(فَرَأَى حِمَارًا وَحُشْبِيًّا) قال النووي: «كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش، وفي رواية أبي كامل النجدري عن أبي عوانة: «إذ رأوا حماراً وحشياً، فحمل عليها أبو قتادة، فمقر منها أثنان»، فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به حش، وهي الآن سُميت حماراً محاراً، انتهى».

قلت: ويصح ذلك قال الحافظ، ونسبه غيره من شراح البخاري، فإن البخاري أخرجه برواية موسى بن إسماعيل عن أبي عوانة، قال الحافظ: في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على أفراد الحمار بالرواية، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحمر، وأن المفسر كان أثنان، انتهى، فعلى هذا إطلاق الحمار عليه تجوز، انتهى. وزاد المصطلحي أو أن الحمار يطلق على الذكر والأنثى.

(١) إرشاد الساري: ١/٤١٣.

(٢) فتح الباري: ٤/٢٤٤.

أَبُو سُوَيْبَةَ عَنْ أَبِي خُرَيْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَّ زَيْنَبَ سَوْطَةَ، قَالَتْ: عَلِيٌّ،

الْفَارِسِيُّ عَلَى فَرَسِهِ، وَهِيَ رَوَاةٌ مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ، فَقَعَتِ إِلَى الْفَرَسِ، فَأَمْرَجَتْهُ، ثُمَّ رَكِبَهُ، وَنَسَبَ السَّوْطَ وَالرَّمِيحَ، وَهِيَ رَوَاةٌ فَصِيلُ بْنُ سَلِيمٍ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْمَجَاهِدِ<sup>(١)</sup>. «فَرَكِبَ فَرَساً لَهُ، يُقَالُ لَهُ: الْحَرَاةُ، عَسَلَهُمْ أَنْ يَتَأَلَّوْا سَوْطَهُ». وَهِيَ رَوَاةٌ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، لَهُمْ مَحْرَمُونَ وَأَمَّا رَجُلٌ جَلَّ عَلَى فَرَسِي وَنَسَبَ زَيْنَبَ عَلَى الْحَبَالِ، فَبَيَّنَّا أَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُتَشَوِّفِينَ فَبَدَّهْتُ أَنْفَرَهُ. قَالَ الْحَارِثُ<sup>(٢)</sup>: «الْحَرَاةُ بَنُو الْحَيْمِ وَتَخَلَّفَ الرِّاءُ وَالْجَرَادُ اسْمُ جَسْرٍ، وَوُجِعَ فِي «السَّرِكَةِ» لِأَنَّ هَشَامَ: أَنْ اسْمَ مَرَسٍ أَبِي فَتَدَفَّ حَزْوَةً أَوْ فَتَحَ الْحَاءَ وَسَكَنَ الزَّيَّ بَعْدَهَا بِأَوَّلٍ، فَلَمَّا أَنْ سَكَنَ لَهُ اسْمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا تَحَصَّنَ، وَالْمَتَّى فِي الصَّحِيحِ هُوَ الْمَعْمَدُ، انْتَهَى.

أَسْأَلُ أَخْبَارَهُ أَنْ يَتَأَلَّوْا سَوْطَهُ قَالُوا عَلَيْهِ: وَقَالُوا: لَا نَعْبُدُكَ عَلَيْهِ، وَهِيَ رَوَاةٌ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: «وَكُنْتُ نَسَبَ سَوْطِي»، وَتَقَدَّمَ فِي رَوَاةٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ، «وَنَسَبْتُ السَّوْطَ»، وَهَكَذَا فِي رَوَاةٍ أَبِي النَّصْرِ: «وَكُنْتُ حَبِيتَ سَوْطِي». وَهِيَ رَوَاةٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فَتَادَةَ عَبْدِ الْحَارِثِ: «ثُمَّ رَكِبَهُ مَسْقُطٍ مَيِّ سَوْطِي». قَالَ الْمَرْقَازِيُّ<sup>(٣)</sup>: فَتَمْلِكُهُ أَطْلُقُ التَّسْيَانَ عَلَى السَّقُوطِ أَوْ عَكْسَهُ تَجَدُّزًا.

قُلْتُ: وَلَا مَنَاعَ مِنَ الْجَمْعِ فَتَسِي أَوَّلًا ثُمَّ مَنَعَهُ، وَفَذَلِكَ الْحَارِثُ: وَوُجِعَ عِنْدَ النَّسَبِيِّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةٍ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ مُوَهَّبٍ، وَعَمَدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ زَيْغِيٍّ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ إِسْنَادَهُمَا: كَلَامُهُمَا عَنْ أَبِي فَتَادَةَ. «فَاحْتَلَسَ مِنْ بَعْضِهِمْ سَوْطَهُ» وَالرَّوَاةُ الْأَوَّلُ أَقْوَى، وَبِمَكْنَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا

(١) «فتح الذري»، (١٠٩/١).

قوله: «أَمْرَجَتْهُ» أي: أَمْرَجَتْهُ وَفُتِلَتْ رَجُلٌ عَلَى أَيِّ حَلَاةٍ، قَالَهُ: مُتَشَوِّفِينَ مِنْ قُلُوبِهِمْ: تَشَوَّفَ فَلَا نَظِيرَ، أَيْ سَجَّ لَهُ وَهَرَّ إِلَيْهِ، انظر: «معجم الفهرست»، (١٠٩/١٤).

(٢) «فتح الذري»، (١١٤/٥).

(٣) «فتح الذري»، (١٠٩/١).

فَسَأَلُوهُمُ رِجْعًا، وَأَبْوًا، فَأَعَدُّوا، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ بِنَتْلَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ  
بَعْضُ أَصْحَابِ بَنِي إِسْرَءِيلَ، ثُمَّ جَنَّتْ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ . . . . .

بأنه إذا في حرفة منتهى شديدا، فأعد سوط حديد، واحتاج إلى اغتلاسه لأنه  
ثم منتهى منه احتيازا لا متع (سألهم رجعة فأبوا فأخذه) أي: كل واحد من  
السوط والرمح، وفي رواية أحمد بن حنبل، "سوط وسوط والرمح"، فقالت:  
ثانوي السوط والرمح، فابوا: لا والله، لا نعطيك عليه شيئا، فخصمته  
فجئت فأخذهما.

(ثم شد على الحمار فقتله وأفظ البخاري<sup>(١)</sup> رواية صالح بن كيسان عن  
نافع المذكور، ثم أتيت الحمار من وراء مكة، فعقره<sup>(٢)</sup>، وفي رواية غياض من  
أبي قانق منجذبا، عليه العرس فطمست، زاد في رواية عمرو، "فأنت نهم".  
فقتلهم ثم ابوا، فاحموا، فابوا لا نعطيه، فحمله حتى غنمته به (فأكل  
منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأبى بعضهم) من الأكل، وفيه حواش الاحتياز  
في التبرع، والاختلاف فيها إذا استند كل إلى دليل.

قال ابن العربي: هو احتياز القرب من النبي صلى الله عليه وآله لا في حضرته، وفيه  
الوقار بما أدى إليه الاحتياز، ولو نصاد المحتضرون، ولا بعدد واحد منهما  
على ذلك أدبه، فلم يعب ذلك عليهما، كذا في "الفتح"<sup>(٣)</sup>، ونظ صالح بن  
كيسان من روى عبد البخاري، "فأبوت به أصحابي فقال بعضهم: كانوا، وقال  
بعضهم لا كانوا"، قال الحفاظ: روي من عدة أوجه أنه أكلوا، وانضم  
أهم أكلوا أبى ما أدام، ثم طرا عليهم الحشك، كما هي لغة غسان من مرعب  
عند الحذري، "فأكلنا من لحمها ثم فسا، فأكل من لحمه وصحى  
وحرمونا؟" وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في نسخة عبد البخاري، "فهم  
حذروا به فوجعوا، فأبوتوا ثم إني شكت في أكلهم إياه وجه حرم؟"

(١) فتح لاري (٢٢٠/٢٢١)

(٢) فتح لاري (٢٢٠/٢٢١)





فما سلكنا هذا بداحي منى فناداه، وكان لي يداي معه بي وعده، الحديث.

قال: فإن أتوا قعدة أحد جاء له ذلك، لأنه لم يخرج يريد مكة، قال الحافظ: هذه الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي بمكة من المدينة، وإنما تمكن له بها يعني أن يمشي أبا قتادة ومن معه ثاباً من الروحاء.

قال الحافظ: ثم وجدته في صحيح ابن حبان، لسرد من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال: "بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة سأل الصدقة، وأخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم فحرون حتى تركوا معشقاتهم، فهذا سبب آخر، ونحن على ما همنا والذي يظهر أن أبا قتادة إنما أخر الإبرام، لأنه لم يتحقق أنه بدخ عن مكة، فسأع له الكافي، انتهى.

وهي التعليق المصحفة<sup>(١)</sup> عن الفاري: أنه لم يحرم لفحص الإبرام من صفات آخر، وهو المصحفة. فإن المعنى مختار بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يحرم من المصحفة، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>(٢)</sup>: أنه يحرم الاحتمال أنه لم يفحص سلكه. إذ يحرم دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يرد حجاً ولا عمره كذا هو مدقق المصنفين، وأما عن الأئمة الثلاثة لفائس بوجوب الإحرام فإنه إما لم يحرم لأنه لم يرد إلى حجة أخرى ليكتشف أمر عدوه، انتهى.

وقال النووي<sup>(٣)</sup>: قال الفخازي عياض في حرمه: قبل: فإن أفرقت لم يكن دأبت بعد، وتبلي. لأن النبي ﷺ بعث لكتف عدم فهم حجة التماس،

(١) (٢١/٢١١)

(٢) (٢١/٢١١)

(٣) (٢١/٢١١)



عَنْ مَالِكٍ. وَالتَّحْنِيفُ الْقَلْبُ.

٧٨/٧٧٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ

عَفَاءَ بْنِ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، فِي الْحِمَامِ الْوَحْشِيِّ، أَنَّ  
حَدِيثَ أَبِي تَلْحُفٍ، إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ لَحَسَهُ شَيْءٌ؟»

أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ فِي: ٧٢ - كِتَابِ الدَّبَائِحِ وَالْعَبِيدِ، ١٠ - بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّحْنِيفِ.

وَمَعْنَاهُ فِي: ١٥ - كِتَابِ الْحَجِّ، ٨ - بَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِ الْمَحْرُومِ، حَدِيثَ ٥٨.

وَإِخْتَصَرَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، أَنْتَهَى خَالِ الْحَافِظُ فِي «الدَّبَائِحِ» وَصَلَهُ ابْنُ  
نُجَيْمٍ الْعَوَامِ وَابْنُ حَرَبٍ، أَنْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: «وَالْعَبِيدُ» بِضَادٍ مَهْمَلَةٍ فَتَائِبِينَ بَيْنَهُمَا بَحْتِيَّةٌ، قَالَ الْمُعَدِّ:  
يُصَغِّفُ كَأَمِيرًا مَدَّ شَعْفَ فِي الشَّمْسِ لِيُخَفِّفَ، وَعَلَى الْحَمْرِ لِيَسْتَوِيَ (التَّحْنِيفُ)  
ذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ، فِي حَدِيثِ «قَالَ يَتْرُودُ فَلَيْدُ الطَّبَا»، وَهُوَ التَّحْمُ الشَّمْلُوحُ  
تُخَفِّفُ فِي الشَّمْسِ، وَقَالَ، لِيُخَفِّفَ خَالَ فِي «الصَّحَاحِ» الضَّعِيفُ مَا يُخَفِّفُ  
مِنَ التَّحْمِ عَلَى التَّحْمِ لِيَسْتَوِيَ، أَنْتَهَى. قَبْلَ: «وَالْأَثَرُ مَزِيدٌ ثَمَنٌ قَالَ: يَجُوزُ  
تَحْرِيمُ أَكْلِ مَا صُغِّلَ لِأَجَرِهِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتْرُودُونَ لِلْإِحْرَامِ».

٧٨/٧٧٠ - (مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْحَنَوِيُّ (أَنَّ عَفَاءَ بْنَ يَسَارٍ

أَخْبَرَهُ)، وَفِي نَسْخَةٍ: حَدَّثَ (مِنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي) قِصَّةِ صَيْدِ (الْحِمَامِ الْوَحْشِيِّ) بِفَتْحٍ  
أَوَّوٍ وَسُكُونِ الْحَاءِ، الْمَهْمَلَةِ، بِقَالَ لَهُ مَالَةُ الْوَسْبَةِ: «كُوْنُغَرٌ، وَهُوَ حَالِلٌ  
بِالْإِجْمَاعِ». كَذَا فِي «التَّلْخِصِ الْمَجْدِدِ»<sup>(١)</sup> (مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّصْرِ) الْمَذْكُورِ قَبْلَ  
ذَلِكَ، وَجَمَعَ النُّسَخَ هُنَا مُتَصَاعُفَةً عَلَى أَبِي النَّصْرِ بِالصَّادِ السَّجْمَةِ، وَمَا  
صَرَّحَ فِي التَّحْنِيفِ فِي الرِّوَايَةِ الْمَعْنِيَةِ (إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) زِيَادَةً  
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ لَحَسَهُ شَيْءٌ؟») وَالْحَدِيثُ هَكَذَا أَخْرَجَهُ

البخاري في كتابه ما ثبت في الصحيح، فقد أخرج أولاً حديث أبي النضر ثم قال: وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة بن الحمير أن رجلاً من بني النضر قال: أهل بيوتكم من لحمه شيء؟<sup>(١)</sup>

قال المعنى<sup>(٢)</sup>: أخرج البخاري موصولاً في كتابه المباح، قال: حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله إلا أنه قال: أهل بيوتكم منه شيء؟ انتهى - وفي «الصحاح» من طريق عبد الله بن أبي قتادة قالوا: معاً وجنهم فأخذ رسول الله ﷺ فأكلمها، والبخاري في الهبة: أفاضوا العصب فأكلمها حتى تغرق<sup>(٣)</sup>، وفي رواية العصب. وقد رفعنا له الذراع فأكل منه، جمع بأنه أكل من كليهما.

ولأحمد: بأبي داود النخيلسي وأبي عوانة فقال: «أكلوا وأضعموني»، وفي عبد الشارقطي ومن حذبه والبيهقي: أن أبا قتادة قال: نسي ﷺ إنما اصطفته لك، فأمر أصحابه فأكلموا ولم يأكل منه حين أخبرته أبي اصطفته له، قال: الشارقطي وابن خزيمة وأبو بكر التيسابوري والجزقي: تفرد بهذه الزيادة معمر، قال ابن خزيمة: إن كانت هذه الزيادة محفوظة: احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحيوان قبل أن يحسمه أبو قتادة أنه اصطاده من قبله، قلنا أحسنه أصح<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٥)</sup>: وفي نظر، لأنه لو كان حراماً ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أعلمه أبو قتادة بأنه حلال، ويحتمل أن يكون ذلك لبنان الجوارح، فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه حرام.

(١) انظر «عدة القاري» (١٠٠/١٣٤).

(٢) انظر «عدة القاري» (١٠٠/٤٩٢).

(٣) «فتح الباري» (٤٠/٤٠٠).





عن البهزي<sup>(١)</sup>

«لعمري ما من رجل في الدنيا في الشريعة»<sup>(٢)</sup>، وفي «تهذيب القرواني»<sup>(٣)</sup>، فقال فيه: «الطبري والزهري، والعمري، والعمري، انتهى».

وهذا ابن عبد البر. لم يختلفوا في صحته، قال الخفاف<sup>(٤)</sup>، فله نظر فقد قال ابن مده: «مختلف في صحته، وذكره ابن حبان في كتابه الثابتين بعد أن ذكره في الصحابة، روى عن أبي بصير، وقيل: عن البهزي عنه قصة الطبري الخفاف».

(أنه أخبره عن البهزي) - يفتح الموحدة يسكنون انتهاء بعدها روي - صحابي، أنه حديث، قيل اسمه. روى ابن كعبه كذا في «التهذيب»، وفي «رجال جامع الأصول» مسبوقة ثم خبر من أمرى النفس بن بيشة بن مضر، ومعه، مرة، وقيل: روى انتهى.

والأوجه عندني أن الذي يقن في اسمه: مرة من كعب، أو كعب من مرة روى آخر هو شامي، وهذا ليس. ولم يذكروا في اسمه إلا روى من كعب، ذكره بعضهم بالنقل، قيل، وبعضهم بالتحزم.

وقال الياحي<sup>(٥)</sup>، هو روى من كعب التبري التبري.

قال ابن عبد البر: «لم يختلف عن مالك في إسناده هذا الحديث، واحتفظ أصحابه. ويحيى بن سعيد مراد جماعة كما رواه مالك، ورواه هشيم بن زيد بن هارون روى عن مسهر وغيره عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن خلف عن عمير بن سلمة عن النبي بن خلف، وعمير بن كذا الصحابة».

(١) تهذيب التهذيب (١: ٢٩٦).

(٢) (٢: ٢٩٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١: ٢٩٦).

(٤) التهذيب (٢: ٢٩٦).



والصحيح أن الحديث من مسنده أبيه وليس أبيه كذا فيه أحد، قال موسى بن هارون: ولو يأت ذلك عن مالك لأن جماعة رواده عن يحيى بن سعيد كذا رواد مالك، وإسناد جاء ذلك من يحيى بن سعيد كان يرويه أحياناً، فيقول عنه عن الهجري، وإسناد لا يقول، وأظن المسند لأبي كان ذلك حديثاً مسنداً، وليس هو يرويه عن مالك، وإسناد هو عن فضة ولاء، انتهى ما قاله موسى بن هارون، كذا في التنوير<sup>(١)</sup>.

وقال الخافض في الإصابة<sup>(٢)</sup> أخرج ابن أبي حاتم عن هريث الدراودني وأبي أبي حازم عن يزيد بن الجهاد عن محمد بن إبراهيم البجلي عن عيسى بن طحفة عن محمد بن سلمة قال: سمعت مع رسول الله ﷺ يقول: إذا جاء أحدكم من مشرك أو من الجاهلية، وعكفاً رواد يحيى بن سعيد من رواية حماد بن زيد، ويونس والثعلبي، وهما مالك عن يحيى بن سعيد عن الهجري، وإسناد آخر أبيه وعبد الوهاب الثعني وحماد بن سلمة وغيرهم عن يحيى.

يا خافض فيه غير يحيى ولم يخفف على يزيد، وقد وافق يزيد عبد ربه بن سعيد، آخر يحيى، رواده عن محمد بن إبراهيم، وقال في روايته عن عيسى بن حمير، قال: خرج مع رسول الله ﷺ، ثم أبو حمير الصحيح أنه أخو يحيى بن سلمة، واليهي كان صنفه الحمير، ويحصل أنه يكون كغيره بقوله: عن الهجري أي عن قيسه، ولذلك فظاهر ذكره أبو حمير في التنبيه<sup>(٣)</sup>، وسنه صاحب المعاني، إذ قال: عن الهجري أي عن فضة، وليس ذلك رواية عنه انتهى.

وبذلك حرم موسى بن هارون تماماً على قدر نظري من الحمل، ونعتر

(١): انظر تنوير الحواله، (١/٢٤٢).

(٢): (١/٢٤٢) في (أرجح حمير بن سلمة).

(٣): (١/٢٤٢/٢٤٣).

أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة، وهو محرم، حتى إذا كان  
 بالبحراء، إذا حمار وحشي عنده، فذئب ذلك رسول الله ﷺ، فقال:  
 «دعوه، ذلك ثوبك إن تأتي حاجته»، فحمله البهي، وهو صاحب  
 أبي الهيثم، فقال: يا رسول الله، سألتكم بهذا الحمار.....

علمه روايته في «العلل» من طريق عماد بن النعمان، ويوسر بن راشد كلاهما عن  
 يحيى، فإنه قال بهذا: إن البهي حدثه، ويمكن أن يجاب بأنهما غير قوله:  
 عن البهي إلى قوله: إن البهي حدثه ثوباً مضمناً، وطناً أيهما سواء، تكون  
 الرواية غير مدلس، فيسري في حقه الصيغتان، فرويد بالمعنى، قلنا: حدثه،  
 انتهى، في الإضافة بزيادة من «الشهيد» ولا يذهب عليّ أن يبقى  
 ابن ماجه برواية ابن حبة عن يحيى بن سعيد بخلاف الجميع، فليحرم.

(أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة) في حجة الوداع كما ذكره فيها  
 ابن القيم (وهو محرم) من ذي الحليفة (حتى إذا كان بالبحراء) جمع أمراء  
 ويكون لهم واحد، يهمل ويالعد، موضع بين مكة والمدينة على ثلاثين أو  
 أربعين ميلاً من المدينة كما في هامش الضحاوي عن «منهجي الأرب».

قلت: وهنا مسحة نان من المسحة بين مكة والمدينة ذكرها البخاري  
 في حديث طويل، قال العيني: قرية حامية على ثلثين من المدينة، وفي  
 «المحلى»: «والنسائي: «بها سب مع النبي ﷺ بين أذية والوجه»، الحديث.

(إذا حمار وحشي عنده) أي: معقور، قال في «الجميع»: «مقتول أو مجروح»  
 أي: لم يمت بعد، قلنا: والأول منعهن هما ثرواية الضحاوي: «بعمد وحش  
 عفير فيه سهم قد مات» (فذكر) بينا المصحفون (ذلك) أي شأنه (الرسول الله ﷺ)  
 يعني وصفاً له بغير حاله (فقار) دهره (يفتح) ثوباً، وضم العين الخفيفة المعطلة  
 أي أتركه، فإنه يوشك أن يقرض (أو يأتي صاحبه) أي صاحبه (فجاء البهي) وهو  
 صاحبه (ونقط الضحاوي برواية ابن أبياد، فجاء رجل من بهز، هو الذي عقر  
 الحمار) (أبى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله سألتكم بهذا الحمار) ونقط الضحاوي  
 برواية من هامش الهري فقال: يا رسول الله هي ذمبي فكلوه».



عن الثوري واللعن، إذا طس حافت في مثل فيه سهم، فرغم أن رسول الله صلى الله عليه وآله أن يفت حلفه، لا يريه .....

في طريق الحرفة سنة وليس الحرفة سنة ويشترون حرمهم، انتهى. وإذا لمجداً إليه دفعهم ويشترون، موضع بين حرمين فيه مسجد نوي أو يترددون فرج، وفي "الحج" فرجهم بطريق الحرفة سنة وليس سنة مبعده معوزاً

(ابن الرويث) في شراء السبل، دفع التلو ومكون النحت، وقسم السبل، وانها موضع، فذلك الفرقاني. قال الحسني، تصغير رونه على نيله من الحرفة، وقول من السبل، مع في الفرج والزوجاء، وذلك لأخري، اسم مبدع من السبل التي من السبل، يريد مكة والندسة، وهي السبل، مرفوع على سنة حرمهم من الحرفة السبل، (وللعن) مع الفرج الحرفة ومكون التلو ومناجم، قال الحسني، قرية جامعة هي ومع نواحي الطائفة، وهي أول نهضة سنة، ربي السنة ثمانية وسبعون ميلاً، وأيضاً سنة من مكة والمدينة على جادة الحاج تكثر مع السبل، وهي السبل، قال سنة ربي الرويث، سنة حرمهم، انتهى.

(إذا طس حافت) حاء مبدعة دالت ففت ففاء أي: راقف مخرج راسه بين يديه إلى رسله، وقيل الحافت أي لعل إلى حنك، وهو ما تعطف من الفرج، وقال أبو ميثاق، حافت يعني قد يعني وثقت في بومه، وفي "السبع" إذا طس حافة، أي: سنة قد يعني في بومه أي ظل وفيه سهم) روي رولاه يروي من هرون عن يعقوب بن سعيد عنه "الطحاوي" إذا طس شفي معطل في حلف قبل فيه سهم، وهو من

(فرغم) والله الطحاوي، فقال (أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يسم أن يفت حلفه لا يريه) فتح التلو، مكرراً، فحلفه، قال أبو عبد الله، أي لا يريه ولا يجرى ولا يلهيه، قلت: ويحتمل أن يكون من الإزالة أي: يريه

أحمد بن النضر - عن أبي خازيم.

أخرجه الشيخ في ٢٤ - كتاب مناسك الحج، ٧٨ - باب ما يجوز للمحرم  
أنفقه من نفسه.

٧٧٢/٨٠ - **وحدثني عن مالك**، عن يحيى بن سعيد - أنه  
سمع سميد بن السائب يحدث عن أبي خزيمة؛ أنه أقبل من  
البحرين، حتى إذا كان بالرملة، .....  
.....

من راسي، وأبني إذا أنت من ما نكره (أحد من الناس حتى يجاوزوه) ولعظ  
أحمد برواية هشيم بن عيسى، فقال، صد ههنا لا يرمة أحد بشيء، فنت  
والمرق بين قصه الحمر النوحني والطي ظاهراً بأن الثاني كان حياً، كما تقدم  
النسب بذلك وهذا الأوجه، من هو متعين.

وقال ابن القيم<sup>(١)</sup>، وأمرق بين فدية الفدي وثمة الحمر أن الذين هذا  
الحمار كان حلالاً لهم يسع من كلهم، وهذا لم يسمع أنه حلال، وهم محرمون  
بما يأذن لهم في أكله، وروى من يقبل ذلك بأحد، أحد حتى يجاوزوه.

قال صاحب<sup>(٢)</sup>، يحتمل أمره بفتح ذلك وحسين؛ أحدهما: أن الذي أصابه  
بالسهم قد منكه، ولا يجوز لأحد أن يذلل منه شيئاً إلا بإذنه. والثاني: أنه إذا  
كان حياً لم يكن يحرم أو يذكيه، انتهى.

٧٧٢/٨٠ - (مثلك)، عن يحيى بن سعيد، أنه سمع سميد بن السائب  
يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحرين، بلغه ثبة بحر - موضع بين النجدة  
وعاءان. قال البراهي - لالبحرين يغرب من العراق إلا أنهما مائة يمي يمين،  
وتقدم قبل ذلك حتى إذا كان بالرملة، فتح الثراء والموحدة والمجعة، موضع  
قرب المدينة.

(١) إزاد نسخة (٢) ١٤٢:

(٢) (الشمس، ٢١/٣٤٣)





فَأَمَّا أَنَّهُمْ بَأْكُلُهُ قَالَ: نِمَ فَمَنْتَ الْمَدِينَةَ عَلَى عَشْرِ ثَلَاثِ الْعُقَابِ.  
فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: بِمِ أَقْبَلْتَهُمْ؟ قُلْتُ: فَنَقَلْتُ. أَقْبَلْتَهُمْ وَكَفَلْتُ.  
فَقَالَ: نَعَمْ، لَوْ أَقْبَلْتَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ. لَأَرْجَعْتُكَ.

٢١٤ - ٢١٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ  
عَطَاءِ بْنِ سَعْدَةَ، أَنَّ كَعْبَ الْأَحْمَارِ أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ، حَتَّى  
بَلَغَ كَأَنَّهُ سَعْيُ الطَّرِيقِ. ....

(فَأَمَّا أَنَّهُمْ بَأْكُلُهُ قَالَ) أَمْرٌ بِغَيْرِهِ. ثُمَّ قَدِمْتَ الْمَدِينَةَ عَلَى عَشْرِ ثَلَاثِ الْعُقَابِ فَلَمَّا  
عَنِ ذَلِكَ) لَمَّا حَضَرَ عَلَى الشَّامِ يَدُ كَيْسٍ، نَعَمْ.

(فَقَالَ: نِمَ) بِالْحِجَابِ عَلَى مَنِ الْإِسْتِمْنَانِ (أَقْبَلْتَهُمْ) قَالَ: أَمْرٌ بِغَيْرِهِ  
(فَقُلْتُ: أَقْبَلْتَهُمْ بَأْكُلُهُ، قَالَ: نِمَ) قَالَ عَمْرٌ: لَوْ أَقْبَلْتَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَأَرْجَعْتُكَ. حَتَّى  
سَمِعْتُ بَعْدَ ذَلِكَ بِغَيْرِهِ. وَنَعَمْ، وَأَمَّا نَأْيُهُ مِنَ الشَّامِ هُوَ الْفَتْرَى.  
وَبِإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ حَوَازَ كَعْبٍ، الصِّيدَ كَانَ مَعْرُوفًا، قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَكَثُرَ الْمَسِيحُ أَمَّا مَا كَرِ  
بِقِسْمَةِ الْهَدْيِ الصِّيدِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي ذَلِكَ حَلَالًا لَا يَحْصُرُونَ،  
وَالْأَحْمَرُ ذَلِكَ أَوَّلُ عَمْرٍ. وَنَحْيُ اللَّهِ عَنْهُ. الْعَبِيدُ، وَإِلَّا فَالْمَجْتَهِدُ لَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ.

٢١٤ - ٢١٤ - (مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ سَعْدَةَ، أَنَّ كَعْبَ  
الْأَحْمَارِ قَالَ: "وَتِي تَوْرًا وَتَوْرًا" قَالَ: نَعَمْ، كَعْبٌ لِأَحْمَارٍ، وَكَعْبُ الْحَبَرِ  
كَبِيرُ الْخَلَاءِ وَنَحْوُهَا أَكْثَرُ عَمْرٍ، أَمْرٌ بِغَيْرِهِ. نَعَمْ، كَعْبٌ لِمَنْ بَأْكُلُهُ لَا تَلْ  
لِأَحْمَرٍ. حَتَّى تَقْدَمَ بِي مَرْجِعُهُ، نَحْيُ مَسْهُورٍ (أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ) حَتَّى  
رَكِبَ. وَنَقَطَ مَسْهُورٌ. أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ فِي رَكْبٍ (مَعْرُومٍ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِسَعْيِ  
الطَّرِيقِ) رَكِبُوا إِلَى ذَلِكَ مَعْرُومٍ سَوَاءً أَحْرَمُوا مِنْ الشَّامِ أَوْ بَعْدَ غَفْلَتِهِمْ غَنَاءُ  
وَإِلَّا فَكَانَ سَعْيُهُمْ عَنِ الْعَبِيدِ مَعِي.



يرجعوا لحرم صيد، فأنفذهم كفت بأنه: فإنما قدموا على عمر بن الخطاب بالمدينة، فذكروا ذلك له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ قالوا: كفت. قال: فلي هذا أمية فتلكم حتى ترجعوا .....

وفي التعليق المصحح<sup>(١)</sup> وذكر قد أحرموا من بيت المقدس، كذا ورد في رواية، انتهى (وجاء لحرم صيد من أجل إفتائهم كعت ذلك، قال) عطاء. (فليما قدموا المدينة على عمر بن الخطاب) رضي الله عنه. وهذا أيضاً يدل على أن إخراجهم كان قبل الشبكات، لأن معانهم بين الحرمين.

قال النجاشي<sup>(٢)</sup>: فلهذا يقتضي أنهم أقسموا من الشام ومن محرمين، وحتمل أيضاً أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا عند انصرافهم، غير أن ظاهر البحث يقتضي أنهم أحرموا لعل الصفات أو قدموا على عمر بالمدينة بعد أن أحرموا، وميقاتهم بين المدينة ومكة، ولا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة، وظاهر الحال خلاف هذا، انتهى قلت: تصادفت جميع النسخ المصرية والمدينة على قدمهم على عمر بالمدينة السورة (ذكروا ذلك له) أي ما أفتوا به من إرجعته، لأنه - رضي الله عنه - كان يهين تأمر الناس وأمر دينهم، وبذلك عه جرى لهم من ذلك في طريقهم وصرافهم.

وبما كان يعرف، فكان من حله إذا ما إلتجار عنه فقال: من أفتاكم بهذا؟ قالوا: كعب، قال: فإني قد أقرنته، السيد الجند من التأمير عليكم حتى ترجعوا) من ذلكم إلى بلدكم، فإنه - رضي الله عنه - لما أشر بما يرى من أكل المحرم فتوزع بعضهم، سألهم من لم يفتي لهم بذلك، ليعرف له فضله وبمكانته من العلم، فلهذا أصرروا أنه كعب، قال: قد أمرتكم - أيكم - أن ترجعوا به (أصابعه هي التي ترى وتفتد، يمسك له، وهذا التأشير يقتضي صلاته بهم، وحكمه

(١) (١/٣٣٢).

(٢) المصرية (٢/٣٢٤).

ثُمَّ لَمَّا كَانُوا بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ، مَرَّتْ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَقْنَاهُمْ  
كَفَّ أَنْ يَأْخُذُوهُ، فَيَأْكُلُوهُ.

عليهم، ورجوعهم إلى أبيه، ونصرفهم بأمره، قاله الباجي<sup>(١)</sup>، ثم لما كانوا  
ببعض طريق مكة بعدما خرجوا من المدينة، على ما عليه ظاهر كلام عامة  
الشرح، والأوجه عندي بعدما خرجوا من مكة بعد الفراغ من الحج، كما  
سيأتي تقريره (مرت بهم رجل) بكسر الراء وسكون الجيم فطبع (من جراد)  
بالفتح بقاء له في الفارسية. (ملح)، وسباني بيانه في فدية من أصاب شيئاً من  
الجراد (فأقنأهم كعب أن يأخذوه ويأكلوه) وقد حكى غير واحد من أئمة  
الحديث والفقه الإجماع على جواز أكله.

لكن فصل ابن العربي في الشرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد  
الأندلس، فقال في جراد الأندلس: لا يؤكل، لأنه ضرر محض، وهذا إن ثبت  
أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد نعين  
استثناؤه، كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

قال الذميري<sup>(٣)</sup>: «جمع المسلمون على إباحة أكله، وقد قال عبد الله بن  
أبي أوفى: «عزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد» رواه أبو داود  
والبخاري. وزاد أبو نعيم: «ويأكله رسول الله ﷺ معنا»، وروى ابن ماجه عن  
أنس: «كن أرواح النبي ﷺ يتهادين الجراد في الأضياف»، وفي «الموطأ»: أن  
عمر - رضي الله عنه - مثل عن الجراد؟ فقال: «[وددت] أن أعني ففأكل  
مها»، انتهى.

قال السنوي<sup>(٤)</sup>: «اجمع المسلمون على إباحة أكل الجراد، ثم قال

(١) «المعجم»، (٢/٢٤٤).

(٢) «فتح الباري»، (٩/٦٢٢).

(٣) «كتاب الحيوان»، (١/٢٧٢).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم»، (٧/١٣/١٠٣).



ذَكَرُوا أَنَّهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: مَا حَدَّثَكَ شَيْءٌ أَنَّهُ لَمْ يَنْبِئِيهِمْ بِهَذَا؟ فَقَالَ: هُوَ مِنْ صِدْقِ الصِّبْغِ. قَالَ: وَمَا يَدْعُكَ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَدِينَةِ نَسِيَّ بَدْعَهُ. أَلَمْ يَكُنْ إِلَّا شَرُّ حَوْتَ.....

بعد تفرغ عن العمرة على الظاهر أو الحج (ذَكَرُوا أَنَّهُ ذَلِكَ) أي: بعد تفرغ بحوار أكنة (فَقَالَ) عمر - رضي الله عنه - (مَا حَدَّثَكَ عَلَى أَنَّ أَقْبَنِيَهُمْ) صِدْقِ الصِّبْغِ. أي: صِدْقِ الصِّبْغِ. وَأَنَّهُ يَنْبِئُهُمْ بِتَفْصِيلِ فِي شَمْعِ الصِّبْغِ (بِهَذَا) أي: صِدْقِ صِبْغِ أكنة. فِي حَالِ الْإِحْرَامِ أَوْ حَوْتَ أكنة مَطْفُوفًا. وَأَنَّهُ عَمَرُ - رضي الله عنه - أَنَّهُ شَمِعَ الْأَمْرَ عَلَى عَمَدٍ عَلَى فِي ذَلِكَ أَوْ احْتِدَادِ بَنِي (فَقَالَ) نَعَمْ. (هُوَ مِنْ صِدْقِ الصِّبْغِ) وَأَنَّهُ قَالَ: سَمِعَهُ. فَأَمَلْتُ لَكُمْ مَعْنَى شَيْءٍ وَفَضْلُهُ مَعْنَى تَكْلُفِ الْأَمْرِ. هَذَا عَلَى لَحْظِ الْأَوَّلِ. وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي، فَفَضْلُهُ عَلَى تَقَرُّبِهِ إِلَى الْحَجِّ أَيْضًا.

(فَقَالَ) عمر - (وَمَا يَدْعُكَ) أي: يَعْنِيكَ أَنَّهُ مِنْ صِدْقِ الصِّبْغِ. (فَقَالَ) يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِي نَسِيَّ بَدْعَهُ (إِنْ) بَدْعُهُ (هِيَ) إِلَّا شَرُّ حَوْتَ (شَمْعِ الصِّبْغِ) وَكَوْنُهُ مِنَ الْمُنْتَفَةِ لَمْ يَعْطِهَا إِلَّا سَمْعًا، فَكَانَ مِنَ "الصِّبْغِ" وَغَيْرِهِ. وَفِي الْهَرَوِيِّ هُوَ عَطْفُهُ. وَفِي الْمَجْمُوعِ: بَرَزَتْ لِحَافَةُ "أَمْرٍ" مَعْنَى تَقَرُّبِهِ مِنَ الْأَمْرِ.

فَأَمَّا نَسِيَّ<sup>(١)</sup> أَيْ: احْتِدَادِ. أَيْ: شَرُّ حَوْتَ، فَخِيْلًا: عَطْفُهُ، وَفِي هُوَ مِنْ تَحْرِيكِ الْتَمِيزِ، وَهُوَ عَمَرُ الْأَمْرِ، قَالَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ: هُوَ هَذَا يَكُونُ دَلِيلًا، وَهُوَ الْمَعْبُودُ. وَأَمَّا مِنَ الرَّمْيِ نَعْبَ وَاجْتِرَاءَ بِفَرْجِهِ مِنْ أَمْرِهِ أَوْ زِيَرِهِ بِخَلْفِهِ.

القول

وَأَمَّا: ابْنُ عَبْدِ الْأَمْرِ، أَيْ: مِنْ شَرِّ الصِّبْغِ، أَيْ: النَّصَاحَةِ لَدْفَعِهِ. وَرَوَى النَّحَافِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ عَمْرُؤُا مِنْ مَخْطَرِ حَوْتَ، فَأَمَّا أَنَّهُ يَدْعُكَ

(١) عَمَرُ الْأَمْرِ: (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

يُنْبِتُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ.

من ذلك، قاله الرزقاني<sup>(١)</sup>. وسيأتي عن «المبدع»: أنكر كثير كونه من البحر.  
(ينشره) يضم المثناة وكسرهما من بابي نصر وضرب أي يرميه (في كل عام مرتين) قال صاحب «المحلى»: وهذا الجواب وإن لم يقع صواباً عند عمر، لكن لما كان مجتهداً فأفتى به أمضاء، ومعا يشهد لقوله كعب هذا من المرفوع، ما ورد هذا المعنى مرفوعاً عند ابن ماجه، من حديث أنس: «أن الجراد نثره الشعير من البحر».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: اختلف في أصله، فقبل: إنه نثر حوت، فلذلك كان أكله خير ذكاه، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه: «أنه نثر حوت»، ومن حديث أبي هريرة: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ في صبح أو عصر فاستقيمتنا وخل من جراد، فجعلنا نصرب بنعالنا وأسواطنا، فقال: كلوه، فإنه من صيد البحر»، وأخرجه أبو داود والترمذي<sup>(٣)</sup>، ومسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: لا جزاء فيه إذا قتله المحرم، وجمهور العلماء على خلافه، قال ابن السني: لم يقل لا جزاء فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الرير، واختلف عن كعب الأحبار، وإذا ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري، انتهى.

قلت: وقد قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي المهزم، عن أبي هريرة، وأبو المهزم اسمه يزيد بن سفيان، قد تكلم فيه شعبة، انتهى. وقال أبو داود<sup>(٤)</sup>: «أبو المهزم ضعيف، والحديث وهم، وفي «التقريب»: أبو المهزم متروك، وسط في «التهذيب» في جرحه.

(١) «شرح الرزقاني» (٢/٢٨٠).

(٢) «مع الماري» (٩/١٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود (١٨٥٤) والترمذي (٨٥٠).

(٤) «نظر» «سنن أبي داود» (٢/١٠٥).

ثم اختلفوا في أصله على أقوال كثيرة، فقول: إنه نثر الحوت كما تقدم، وقيل: مشولد من روث السمك، حكاه النجاشي، وفيه لبيل<sup>(١)</sup> عن صحاب الدودة؛ وقيل: الجراد شولد من الحوت، فطرحها البحر إلى الساحل، وأنكر كثير<sup>(٢)</sup> ذلك، وقال: هو مستقر في الأرض، ويلبوت عند يخرج من الأرض من نواتها، ويحتمل أن يكون معنى كونه من صيد البحر، أنه في حكمه بحل بلا ندك، انتهى، قلت: أو المراد ما تقدم من النجاشي أنه يبدل لأول حلفه

وقال الدميري في «حياة الحيوان»<sup>(٣)</sup>: الصحيح أنه بري؛ لأن المحرم يجب عليه فيه الجزاء، وفيه قول عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء قال الدميري: هو قول أهل العلم كافة، إلا ما سجد الدميري، وحكمه عن كتب وعمره فإنهم قالوا: إنه من صيد البحر لا جزاء فيه، انتهى.

وقال النجاشي<sup>(٤)</sup> روى عن سعيد بن المسيب أن الله تعالى خلق الجراد مما شئ من طينة آدم، ورواه غيره، ورواه عن معمر عن نزعوي عن ابن المسيب، قال: لم يخلق الله تعالى بعد آدم إلا الجراد بقي من طينة شيء، فخلق منه الجراد، وهذا أيضاً لا يعرف إلا بحبر نبي، ولا نعلم في ذلك خيراً يثبت، فلا يصح التعلق بشيء من ذلك، انتهى.

ثم ظاهر أثر الباب أن كتب أنى بعدم الجزاء في صيد المحرم لجراد، وبذلك جزم عامة شراح الموطأ وغيرهم، ولذلك حكى غير واحد مذهب كعب بعدم الجزاء.

(١) بدل سمجودة (١٩/٦٠٠)

(٢) قال من عبد سر: إن أوال صيد الجراد كان من صخر حوت لا أنه البرم مضاف من نثر حوت، لأن المشقة تدفع ذلك «الاستحالة» (١٩/٢٩٠).

(٣) حياة الجراد، (١٧٢/١)

(٤) التنقي، (٧١/١١١٥).

قال المرفقي<sup>(١)</sup>: وقد جاء ما يند على خروج كعب عن هذا مروي  
إسنادي بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمارة أنبأنا مع معاذ بن  
جميل وكعب الأحمار في أنس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كان  
بعض الطريق وكعب على ناز يصطلي، فعرفت أنه رجل من حراد، فأخذ  
جراش فقلبه، وكان قد سب إجماعه ثم ذكره قائلاً: فلما قدمنا المدينة  
عنى عمره، فقص عليه كعب قصة الجرادبي، فقال: ما فعلت على نفسك؟  
قال: درهقين، قال: بئ، ذرهمان خبر من ساء جرداً، انتهى.

وهذا قال القاسمي: إن كعب الأحمار رجع عن هذا التقيد، وأنت خير من  
الرجوع يتحقق بعد ثبوت تأخر ذلك عن أثر الباب، ولذا قال في السمعاني  
المسحود<sup>(٢)</sup> بعد ذكر رواية تشافعي التذكير: هذا يثبت أن كعباً رجع عن  
فتواه بعدم الجراء، ويحتمل العكس، ولا يحرم أحدهما إلا إذا ثبت تأخر  
أحدهما، فيكون ذلك مرجعاً إليه، ويمكن أن يكون ذلك للاختلاف للاختلاف  
في الجراء ثري، ونسري، انتهى.

وحكى غير واحد من نقلة أصحاب الخلاف الرواية عن كعب في ذلك،  
وما يظهر لي أن أثر الباب لا يدل على عدم الجز - أصلاً، وما تقدم من لفظ:  
"مع لما كانوا ببعض طريق مكة" ليس بهي بعض في أنهم كانوا محرمين، إذ ذلك  
في طريق مكة، كما يثبت على التورود بمكة، كذلك يصدق على الصدور من  
مكة، وكذلك قوله: "من صيد الحرم"، كما يمكن أن يكون تقريباً لعدم الجراء  
سلي الحرم، كذلك يمكن أن يكون تقريباً لجوار أكله بدون التذكية.

فالظاهر عندي أن إبقاء كعب هذا كتاب من باب جوار أكله بدون التذكية.

(١) الشيخ المرفقي (٢: ٢٨٠).

(٢) (١: ١٣٣٢).

وَسُئِلَ نَابِلٌ غَمًا يُوْجِدُ مِنْ لَحُومِ الضَّبِيدِ عَلَى الطَّرِيقِ: هَلْ يَنْتَاعُهُ الْمَحْرَمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مُعْتَرِضًا بِهِ الْحَاجُّ، وَمَنْ أَجْلَهُمْ حَيْدٌ، فَإِنِّي أَكْرَهُهُ.....

لا من باب عدم الجواز على المحرم، كيف رُفِدَتْ عنه نصاً إيجاب الجواز من المحرم، كما تقدم في رواية الشافعي، وسيأتي عند الإمام مالك أيضاً في باب من أصاب شيئاً من الجزاء إيجاب كعب<sup>(١)</sup> درهماً على حرادة، وهو أيضاً نص في ذلك، ولا بد من تأويل المتحتم إلى المتيقن، وهذا خاطري أبو عمرو، فإن كان صواباً فمنه، وإن كان خطأ فهو من الشيطان، كعب منه بري.

وقال العيني<sup>(٢)</sup> للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنه من صيد البحر وهو قول كعب الأحمار، والثاني: من صيد البر يجب الجزاء بشئله، وهو قول عمر بن عباس وأبي حنيفة، ومالك والشافعي في قوله الصحيح المشهور، والثالث: أنه من صيد البر والبحر انتهى. فما حكى العيني من مذهبه مبني على أثر الثابت في الظاهر، ولذا اضطر بعض فقه المذاهب إلى القول بتعدد الرواية عنه، وبعضهم إلى القول بالترجوع عنه، ولا حاجة إلى منتهى فيما قلناه، وسيأتي بيان الجزاء في محله في «باب الضحية».

(قال يحيى: وسئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد) بيان (هذه الطريق من يسعه) أي يشتره (المحرم) فقال: مالك: (أما ما كان من ذلك معترض) بناءً المسجور أي يصعد (به الحاج) وفي «المجمع»: «اعترض فلان الشيء فكأنه انتهى» (ومن أجلهم صيد) سواء كانوا معينين أو غير معينين، وبغير كونه لهم بالنزول أو باعتراضهم الحاج بذلك وبغير ذلك (فإني أكرهه) تحريماً قاله الرزقاني.

(١) ح: الاستاذ (١٩٦/٢٧٤).

(٢) انظر: «مقدمة نقاري» (١٧٧/٧).



وَأَنَّهُمْ غَنَمٌ. وَأَمَّا أَنْ يَشُدَّ عَنْدَ رَجُلٍ أَمُّ يُرْبَةٍ مِنَ الْمُحْرَمِينَ، فَتُجَنَّبُ مُحْرَمٌ، فَإِنْ غَنَمَ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ، فَيُضْرَقُ أَحْرَمٌ وَعِنْدَهُ صَيْدٌ قَدْ حَدَاذُوا، أَوْ اتَّاعَهُ فُلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْبِلَهُ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ عِنْدَ أَهْلِهِ.

(وَأَنَّهُمْ غَنَمٌ) تأكيد للكرامة، وكأنه إشارة إلى أن الحرمان بالكرامة المحرم (وأما أن يشد عند رجل أم يرب) بل صاده للمحرمين (فوتجنته محرم) فبتاعه فلا بأس به أي يجوز له شرائه لأنه لم يرد لأجله، وقد عرفت أنه يجوز عند الحنفية ما صيد للمحرم شرط أن لا يوجد منه صبيح في الاصيد.

(قَالَ يَحْيَى: قَالَ عَالِتٌ. فَيُضْرَقُ أَحْرَمٌ) والحال أنه (عنده صيد قد صاده أو ابتاعه) قبل الإحرام (فليس عليه أن يربله) أي لا يجب عليه أن يقره، بل يجوز له أن يبيعه في يده. وإذ قال: (ولا بأس أن يجعله) أي يبيعه ويتركه (عنده أهله).

قَالَ الرَّجَاسِيُّ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنْ مِنْ مَلِكٍ صَيْدٌ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ أَحْرَمَ: فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ أَحْرَمٌ وَهُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ تَخْلَعَهُ فِي أَهْلِهِ، فَإِنْ كَانَ خَلَعَهُ لَمْ أَحْرَمَ. فَإِنَّهُ لَا يَزُولُ مَلِكُهُ عَنْهُ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِزَالُهُ، وَهَذَا مَعْنَى بَوْنِ مَالِكٍ: «وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي أَهْلِهِ» وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَعِنْدَهُ صَيْدٌ» يَرِيدُ أَنَّهُ فِي مَلِكِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِحَاضِرٍ مَعَهُ فِي وَقْتِ إِحْرَامِهِ، وَبِهِ فَإِنْ بُرِّ حَسِيفَةً، وَالشَّافِعِيُّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا مِثْلُ قَوْلِكَ، وَالْآخَرُ، أَنَّهُ يَزُولُ عَنْهُ مَلِكُهُ.

وَأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ وَبِهِ صَيْدٌ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالُهُ، وَهَلْ يَزُولُ عَنْهُ مَلِكُهُ مِمَّنْ فِي الإِحْرَامِ؟ اِخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُنَا، فَقَالَ الْقَدَاسِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ: يَزُولُ عَنْهُ مَلِكُهُ بِإِحْرَامِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَسَنٍ وَالشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَزُولُ عَنْهُ مَلِكُهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالُهُ، إِذَا تَلَعَّقَ بِالرَّحْلِ، وَلَحِقَ بِهَا إِذَا كَانَ مِنْهُ عَنْهُ، نَهَى

(١) المنتقى (٢/٢٤٦).

وقال الزرقاني<sup>(٢٤)</sup> بعد قول مالك: لا بأس أن يجعله عند أهله: أي يفيده عندهم، وليس المراد أنه يبعث به بعد إحرامه. وهو معه إلى أهله، وقال ابن وهب: سألت مالكاً عن إحلال صيد الصيد أو بشره، ثم يحرم وهو معه في نفسه. فقال: يرسله بعد أن يحرم ولا مسكه بعد إحرامه، فتحصيل قول مالك، إن كان عبده الصيد حين إحرامه، أرسله من يده، وإن كان في أهله فلا شيء عليه، وقاله أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق في أمه فوليها، ولا حر ليس عليه إرساله كان في يده أو أهله، انتهى.

وقال الدردير<sup>(٢٥)</sup> وحرم تعرضي لحيوان مربي، ويرسبه وجواً يد كان مملوكاً له قبل الإحرام، وكان بيده، أو سيد دفنته النذير معه في نفسه، أو غيره، وإذا أرسله إلى ملكه عنه حالاً بمالاً، فلو أحضه أحده فسل لحوقه بالمرحش. فقد ملكه لا أن كان الصيد حال إحرامه في بيته. فلا يرسله وملكه ما في، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(٢٦)</sup>: إذا أحرم الرجل، وفي مسكه صيد، لم يزل ملكه عند ولا يسه الحكمية، مثل أن يكون في بلد، أو في يد نائب له في غير مكانه، ولا شيء عليه إن مات، ولا انتصرف فيه ما بيع والهبة وغيرهما، ولا يسه إزالة يده المساعدة عنه، ومعهما: إذا كان في قبضته أو دخله، أو حيسنه، أو نفقه معه، أو موطئاً بحبل معه ليرمه إرساله، وبهذا قال مالك وأصحاب الرأي، وقد ثورني: هو صامن لما في بيته أيضاً، وحكمي نحو ذلك عن الشافعي، وقال أبو نوري: ليس عليه إرسال ما في يده، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأنه لا يلزم من منع ابتداء الصيد المنع من استدامته؛ ما سئل الصيد في الحرم.

(٢٤) الشرح المرفوع، (٢/٢٨٦).

(٢٥) الشرح الكبير، (١٥/١٧٠).

(٢٦) المغني، (٥/٢٢٢).

ولما علم على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكمية، أنه لم يفعل في الصيد فعلاً، فلم يرمه شيء، وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة، فإنه فعل الإمساك في الصيد، فكان ممنوعاً، كحائض الابتداء، فإن استلزمة الإمساك إمساكاً، وإذا ثبت هذا فإنه متى أرسله لم يزل ملكه عنه، ومن أخذه رده إذا حل، لأن ملكه كان عنه، وإزالة الأثر لا يزيل الملك، انتهى.

قلت: وما حكى من أحد قول الشافعي موافقاً لأبي ثور، لو صح نكاح ضعيفاً، فإن عامة نفقة المذاهب حكوا الإجماع على وجوب إرسال ما في يده إذا أحرم. ولا يبعد أن انته هذا بسبب آفة أخرى، وهي وجوب إرسال ما في يده التحلل إذا دخل الحرم، ففيها خلاف الشافعي، وأما في مسألة الباب فعلمهم حكوا عن الشافعي - رحمه الله - وجوب إرسال ما في ملكه، فضلاً عما في يده، وقال الثوري في «تبصير المتأمنين»: ولو كان يملك صيداً فأحرم زال ملكه عنه على الأصح ورمه إرساله، انتهى. وفي «شرح المنهاج»: إذا أحرم ويملكه صيد، زال ملكه عنه، ونزعه إرساله، ولو بعد التحلل، إذا لا يعود به الملك، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(١)</sup>: من أحرم وفي يده أو في فصر معه صيد، لم يمس عليه أن يرسله، وقال الشافعي - رحمه الله -: يجب عليه أن يرسله؛ لأنه متعرض للصيد، بإمساكه في ملكه، فصر كما إذا كان في يده، ولما أن الصحابة كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودوابهم، ولم ينقل عنهم إرسالها، وبذلك جرت عادة العامة، وهي من إحدى النجج إلى آخر ما بسطه.

وقال القاري في «شرح المنهاج»: لو أخذ صيداً في التحلل وهو محرم لم يملكه، ووجب عليه إرساله سواء كان في يده أو فصره معه أو في بيته، ولو

(١) (١/١٧٠ ط. بيروت).

قال مالك في صيد العجبان في البحر والأنهار والبرك .....

أخذ في الحبل وهو حلال، ثم أحرم، ملكه ملكاً مستمراً، حيث لم يحرر  
بالإحرام عن ملكه، ثم إن كان في يده لزمه إرساله على وجه لا يصح ملكه،  
أي إن شاء بقاءه في ملكه بأن يرسله في بيته، وإن كان العبد في بيته، وكذا  
إذا كان في قفصه حال إحرامه لا في بيته، لا يجب إرساله على الصحيح،  
وقيل لو كان القفص في يده يجب إرساله انتهى.

وقد بسطت في أقوال هذه المسألة لأن فروعها مختلفة جداً من زوال  
الملك، عن غير بيت وغير يده، ووجوب إرسالهما، ووقت زوال الملك وغير  
ذلك، مما نعرف من النظر على هذه الأقوال، ولا يصح ما نقل من اتفاق أحاد  
من الأئمة الأربعة بآخره فتأمل.

(قال مالك في صيد العجبان) جمع حوت (في البحر) سواء كان مالحة أو  
حذفاً، قال ابن عبد البر: البحر كل ماء مجتمع من منح أو عذب، قال تعالى:  
﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا تَحَدُّبٌ مِّنْ مَّاءٍ مَّحْضٍ شَرَابٌ وَمِنْهُ يُخْرِجُ الْبَحْرُ مِمَّا يَشْتَرِي الْبَحْرَانِ﴾ (الأنهار)  
جمع نهد - وضع لهما أجود من سكونها، وبه ورد القرآن، قال المجد - هو  
محرق الماء، ومثله في «مراقب الفلاح» بيجحون بسبحون وغيرهما والبرك  
كعب، جمع ركة بكسر الباء وسكون الراء - هذا هو المشهور - وقال صاحب  
«مطالع الأنوار»: يقال هكذا، ويقال: يفتح الباء بكسر الراء، وأصله من  
البروك وهو الثوب، كذا في «تهذيب النووي».

قال العوفي في «المعني»<sup>(١٢)</sup>: لا فرق بين حيوان البحر المالح وبين ما في  
الأنهار والبحون، من اسم البحر يتناول الثكن، قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾  
هَذَا تَحَدُّبٌ مِّنْ مَّاءٍ مَّحْضٍ شَرَابٌ الآية، ولأن الله تعالى قبله صيد البحر، فدل على

(١٢) سورة طه، الآية ١٢.

(١٣) «المعني» (٤/ ١٠٠).

وما أكل من ذلك إلا حلال، المنع من أكله.

### (٢٥) باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد

أن ما أكل من صيد البحر، فهو من صيده البحر، انتهى. وفي شرح التمام  
صحيحاً، ما لا يحل من صيد البحر، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.

(وما أكله ذلك) أي ما لا يحل من صيد البحر، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.

وهذا حكم الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، قال الفقهاء  
في البحر من البحر والبحري، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.

### (٢٥) ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد

(ما لا يجوز) أي ما لا يحل من صيد البحر، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.  
في شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.

(٢٥) سورة البقرة: ١٧٢.

(٢٦) صحيح مسلم، ج ١، ص ١٧٢.

(٢٧) سورة البقرة: ١٧٢. وفي شرح التمام، انتهى. وفي شرح التمام، انتهى.

٧٧٥/٨٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ  
 أَبِي اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ،  
 عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَنَادَةَ النَّخَعِيِّ: .....

للمشهور بعمله روايات المنع على ما يوجد فيه صنع من المحرم، أو صيد  
 لأجله عند القائلين به، وروايات الإباحة على غير ذلك، وإلى ذلك أشار  
 المصنف بالترجيحين. وتقدم المذهب في أول الترجمة لسببه.

٧٧٥/٨٣ - (مالك، عن ابن شهاب الزهري (عن عبيد الله) بضم العين  
 (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها (ابن مسعود عن عبد الله بن عباس عن  
 الصعب) بفتح الصاد وسكون العين المهملين، بعدها موحدة (ابن جنادة) بفتح  
 النجيم، وتشديد المثلثة، قاله، فميم، ابن فيس من ربعة (الليثي) حليف غريم  
 أمه ثاختة أخت سفيان بن حرب، تحول النبي ﷺ إليه وبين عوف بن مالك،  
 قال في التقريب: مات في خلافة الصديق على ما قبل، ولأصح أنه عاش  
 إلى خلافة عثمان، انتهى.

ثم الحديث هكذا أخرجه البخاري في صحيحه في الحج، قال  
 الحافظ<sup>(١)</sup>: ثم سئل عن مالك في سياقه دعتهماً، وأنه من مسند الصعب،  
 إلا ما وقع في تموضاً ابن وهب، فإنه قال في روايته. عن ابن عباس: أن  
 الصعب بن جندة أهدى، فحمله من مسند ابن عباس، أنه على ذلك الدارقطني  
 في الترمذيات، وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس  
 قال: أهدى له الصعب، وانحفظ في حديث مالك الأول. وهي الجهة عند  
 البخاري، من طريق شعيب عن الزهري، قال: أخبرني عبد الله، أن ابن عباس  
 أخبر، أنه سمع الصعب يخبر أنه أهدى، انتهى.

زاد المعني<sup>(٢)</sup> بعدما حكى حديث مسلم من طريق سعيد بن جبير: وكذا

(١) فتح الباري (١/٣٠٠).

(٢) حكمة القاري (٧/٤٩٢).

لَمْ أَكُنْ فِي الْبَيْتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فِي الْحِجَابِ

رواه مجاهد عن ابن أبي شيبة، وعنه مسلم أيضاً من حديث طاووس قال: فثم ريد بن أرقم فقال له ابن عباس يستذكركم: كيف أخبرني عن لحم صيد أهدي إلى رسول الله ﷺ، وهو حرام؟ قال: «أهدي له عظم من لحم صيد، فردد»، وقال: إنا لا نأكله، إنا حرم، فجعله من مسند طاووس عن ريد، والمحموظ الأول، انتهى. والمراد بالأول كونه من مسند الصنف.

إلى أهدي له رسول الله ﷺ، الأصل في أهدي التعدي إلى، وقد تعدى باللام. ويكون بمعنى، وقيل: يحتمل أن تكون اللام بمعنى أهدى، وهو ضعيف، قاله الحميني حصاراً وحشاً، وقال المزوءلي<sup>(١)</sup>: لا خلاف عن مالك في هذا. وتابعه معمر، وابن جريح، وعنه الرعمان بن الحارث، وصالح بن كيسان، والذيث، وابن أبي ذئب، وإشعيب بن أبي حمزة، وبوس، ومحمد بن عمرو بن عتبة كلهم قالوا: «حصاراً وحشاً»، كما قال مالك، وخالفهم سفيان بن عيينة عن الزهري. فقال: «أهديت له من لحم حمار وحش»، رواه مسلم.

وله عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «رجل حمار وحش»، وله عن شعبة عن الحكم: «عجز حمار وحش يشطر دماً»، وفي أخرى له: «شق حمار وحش»، فهذه الروايات صريحة في أنه عقيم، وأنه إنما أهدي بعضه لا كله، ولا معارضة بين رجل وعجز وحش؛ لأنه يحمل على أنه أهدي رجلاً معه العخذ ويعصر جانب لفيفة، انتهى.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك، وتابعه عامة الرواة عن الزهري، وخالفهم ابن عيينة عن الزهري، فقال: «لحم حمار وحش»، أخرجه مسلم لكن تبين الحميني صاحب سفيان، أنه كان يقول في

(١) الشرح الزهافي، (٢/ ٢٨١).

(٢) تنقيح الباري، (٢٢/ ٢٢).

هذا الحديث: أحمار وحش، لم صار ينفون. اللحم حمار وحش؟ فذلك على اضطرار فيه، إذا توفى على قوله: «لحم حمار وحش» من وجه فيها مفاد.

ثم ذكر الحفاظ الروايات المذكورة الدالة على اللحم، ونكتب على آخرها، وقال أيضاً: يدل على وهم من قال فيه عن الزهري، ذلك أن ابن جريج قال: نُسب للزهري. الحمار عقيد؟ قال: لا أتري، أغريب بن عزيعة وابن عوف في «صحيحهما»، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر: أن الذي أُهدأ لتسحب لحم حمار، فذكر ما تقدم، وفي شرح أصحاب: هو بالانفاق لزواة عن عائشة، وثبت عليه تسعة من حفاظ أصحاب الزهري.

ثم اختلف أهل المن في هذه روايات بين الجمع والترحيل، وحكى الأئمة عن البخاري: أن الحديث مضطرب، وقال الزقاني: فسبهم من جمع رواية بذلك وموقعه، قال الأئمة: في «لام» حديث مالك «أن انسحب أهدى حماراً ثبت من حديث من روى، أنه أهدى لحم حمار». وقال الترمذي<sup>(١)</sup>: روى بعض أصحاب الزهري في حديث انسحب: لحم حمار وحش، وهو غير مضبوط، وقال البيهقي: كان ابن مدينة يضطرب فيه، فرواية لعدد اثنين لم يشكوا فيه أولى. انتهى.

وتقدم ما قال الحفاظ، أن من قال ذلك في حديث الزهري وهم أي من ذكر اللحم في حديث الزهري. وإليه ما أن لعربي في «العارضة»<sup>(٢)</sup>، إذا قال: وإنما رد الصيد على انسحب لأنه كان حياً، وهو محتار الضم في «الكتاب»<sup>(٣)</sup>، وإليه يظهر من البخاري إذ يوجب عليه في «صحيحه» «باب إذا

(١) الترمذي (٢٠٦٠).

(٢) «عارضة الأخوية» ٤١/٥٥.

(٣) «الكتاب» لأبي (١٠٧).



أخدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يسل<sup>١</sup>، ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك،  
وكتبه مال الناجي<sup>٢</sup> إذا قال. قوله: «حماراً وحشياً» هكذا رواه الزهري عن  
عبيد الله، وهو أثبت الناس فيه وأحفظهم عنه، وفي «المبسوط» من رواية  
ابن داغ عن مالك، يلقي إنما رده عليه من أجل أن لحمار كاد حياً، انتهى  
ما في الناجي مختصراً.

وبه جزم ابن العربي إذ قال: وإنما رد على الصعب حماراً لأنه كاد حياً،  
ومنتهم من رجح رواية النجم.

قال ابن القيم في «التهذيب»<sup>٣</sup>: أما الاختلاف في كون الذي أهداه حياً أو  
لحمًا، فرواية من روى لحمًا أو ثلثه أو حة: أحدها: أن راويها قد حفظها  
وضبط الواقعة حتى ضبطها أنه ينظر دماً، وهذا يدل على أنه قد حفظها حتى  
ثبت الأمر الذي لا يوتى له. الثاني: أن هذا صريح في كونه لحم الحمار،  
وأنه لحم منه، فلا يتأخر قوله: أخدى له حماراً، بل يمكن حملته على رواية  
من روى لحمًا نسبة اللحم باسم الحيوان. وهذا مما لا تأباه اللغة. الثالث:  
أن سائر الروايات متفقة على أنه بعض من أعضائه.

وإنما اختصروا في ذلك التحصيص، هل هم عجره، أو شقه، أو رجله، أو  
لحم منه، ولا تنافض بين هذه الروايات، إذ يمكن أن يكون الشئ الذي فيه  
«عجر» وفيه الرجل، فخرج التعبير عنه بهذا، وهذا وفد رجع ابن عبيد عن  
قوله «حماراً» وثبت على قوله: «لحم حمار» حتى مات. وهذا يدل على أنه  
نبي أنه أخدى له لحمًا لا حيواناً، انتهى.

وتعقب هذا بما تقدم من الحفاظ وعبره، أنه لا خلاف فيه عن مالك،

(١) «التهذيب» (٢).

(٢) «إيراد المعاد» (٩١/١٥٤).

أنه أهدى حماراً، وتابعه عامة البرداء عن الزهري، وأن من قال عن الزهري: «الحصاة وهم»، ونعتب أيضاً بهذا في «الكوكب»<sup>(١)</sup> على رواية الثوري، وأهدى له حماراً واحتبّ مرده عليه، لا بما فهمه الشافعية من كونه صيداً لأجل النبي ﷺ، بل لما أنه كان حياً، كما صرح في هذه الروايات، ووجه ذلك أنه لم يكن له علم لوروده الذي ﷺ هبنا من قبل، وأنه صيد نفسه، ثم لما علم صدقونه الشريف أحصره، وقد ورد في بعضها «أنه نادى يقطر به الدم»، ولا يكون سيلان الدم في اللحم والعصو، وإنما يسيل الدم من النجي.

وأما ما ورد في بعضها: «أنه أهدى إليه نحرًا أو رجلًا»، فمصدر متعارف بينهم يقولون: عندني ثياب لحم، أو ثياب لينة، كما يقولون: رأس فرفر أو رأس فحل، والمراد نبت مع ما في رواية اللحم من ضعف، انتهى.

ومصدر من جمع بيتهم: جعل دواة حماراً، على التحور من إطلاق الكن على النحر، كما بطله الزرقاني، وتقدم في كلام بن القيم. ومنهم من جمع بأن تصعب أحضر الحمار مذبحاً، ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي ﷺ، فقدمه له، فمن قال: «أهدى حماره» أراد مذبحاً لا حياً، ومن قال: «لحم حمار» أراد ما قدمه للنبي ﷺ، حكاه المحافظ وعمره عن القرطبي احتسداً، ومنهم من جمع بأنه أحصره له حياً، قلنا رده عليه ذكاه، وأنه مضر منه، حكاه المحافظ وعمره عن القرطبي احتسداً.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup> نسأ لنفي: هذا الجمع قريب، وفيه إبقاء اللفظ على المصدر منه الذي ترجم عليه البخاري، «إذا أهدى لمتحرم حماراً وحشاً حياً لم يقبل»، ومنهم من جمع بالعدد.

(١) الكوكب الجزء ٢/١٠٦.

(٢) ملحق الزرقاني ١/١١٩.



وَأَمَّا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ فَأَنَّ الْإِمَامَ تَرَدَّدَ .....

اتفقت الروايات كلها على أنه رده إليه، إلا ما رواه ابن وهب، وأبيه في من طريقه بإسناد حسن، من طريق عمرو بن أسية. «أن ناصب أهدى لنسب ﷺ حيز حمار وحش وهو دفجحة، فأكل منه وأكل الغنم»، قال البيهقي: إن كان هذا محمضاً، فمعله رد الحي وقبل اللحم، قاله الحافظ<sup>(١)</sup>، وفي هذا الجمع نظر، فإن كانت الطرق كلها محفوظة، فمعله رده حياً، يكونه صيد لأجله، ورد اللحم ذاراً لذلك، وقته أخرى، حيث علم أنه لم يصد لأجله، انتهى.

رد البرقاني: ويحتمل أن يحصل القبول في حديث عمرو على حال رجوعه ﷺ من مكة، ويزيده أنه جازم فيه وقوع ذلك في الحجة، وفي غيرها من الزايات بالأبواء، أو بؤدان، انتهى.

أقال: قلنا وأبى رسول الله ﷺ ما في وجهي) وفي رواية التليث عن الزهري عند الترمذي: «فلمّا رأى ما في وجهه من الكراهية»، وكذا لابن حزم من طريق أبي جريح، فذا في «الفتح».

قال البيهقي<sup>(٢)</sup>: يريد من التخرؤ (الشفاق) لرد النبي ﷺ عليه، مع أنه ﷺ يقل الهدية ويأكلها، فخاف النصب أن يكون ذلك بمعنى يحضه (قال) تطبيقاً لقبه: (الفا) كسر الهمزة لوقوعها في الابتداء (لم ترده) قال عياض: ضبطاء في الروايات يمنع القول بالشدقة، وأبى ذلك محققو أهل العربية، وقالوا: إنه غنط، والنصاب ضم الدال لأن المصاعف من المعزوم يراعى فيه الواو التي ترجعها ضمة لها، بعدها، قال: وليس المتع بضبط، بل ذكره تعلق في «الفتح» مع نضوب عليه بأنه ضعيف، وأحذروا أيضاً الكسر، وهو أضعف، كذا في «المعالي».

(١) «فتح الباري» (٤/٣٢).

(٢) «الاحتف» (٢/٢٤٨).

غرائب، إلا أنا حرم.

نخرجه الحديث في: ٢٨ - كتاب عزاء النساء، ٦ - باب إذا أهدى للمحرم حياءً وحياً جاً.

ومثله في: ١٥ - كتاب الحج، ٨ - باب - تحريم التصيد للمحرم، حديث ٥٠.

الحديث، وفي رواية أبي حريش: «ليس بنا رد عليك» وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري محمد بن الفضل: «أنا لم نرد عليك كراهية له، وإنما حرم، غدا هي الفتح»<sup>(١)</sup> (إلا) بحرف الاستثناء (أنا) مفتوح الهمزة أحم (أجل أنا) (حرم) بضم الحاء وقرأ جمع حريم بالكسر، «منى حرام»، كما في «القاموس» وفي «المحلى»: جمعه الزهري جمع حرام أي: بمعنى محرم أي: حرم محرمة، وفي رواية مسلم: «من جبر من ابن عباس: «أنا أنا محرمون لقتلنا ذلك»، كذا في «المحلى».

والثاني<sup>(٢)</sup> «فتح الهمزة» أي: أنا، علم أنه تعدى إليه الفعل بحرف الفعل، فكأنه قال: «أنا». وقال أبو الفتح القشيري: «أنا» مكسور الهمزة لأنها ابتدائية. وقال الأكرماني: «لام التعليل محذوفة» واستثنى منه مسلم، أي: لا رده لعل من العنق إلا لأننا حرم، وفي رواية أساني من رواية صالح بن كيسان: «إلا أنا حرم لا نأكل نعبد»، وفي رواية سعيد بن أبي عبيد: «أنا محرمون لقتلنا ذلك»، انتهى.

واستدل بالحديث من منع المحرم عن أهل الصيد مطلقاً سواء ذبحه التحلل نفسه أو لم يحرم، وذلك لأنه افترض في الحديث هي التعليل على كونه محرماً، فدل على أنه هو سبب الاستثناء، ويجب عنه شذوذه وبواقفه بما قاله الشافعي إن كان الصيد أهدى حياءً حياً، فأي: أنا - حرم أن يذبح

(١) الحج (١/٢١) ٢١.

(٢) عمدة القاري (١/٢١) ٢١.

٨١/٧٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِالْعَرِاحِ،

حَدَثًا وَحَشِيئًا حَيًّا، وَإِنْ كَانَ أَعْدَى نَحْمًا، فَيَعْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ أَنَّهُ سَيَدُ لَهُ، وَيَقُولُ أَلَمْ يَدْرِي عَنْ مَنَافِعِهِ أَنَّهُ رَدَّهُ لِقَدْ أَنَّهُ سَيَدُ لَأَجَلِهِ، سَمِعْتُ،

وَأَخْبَأ عَنْهُ الْعَصْبَةَ وَمَنْ وَادَعَهُمْ، أَنَّ لَصَحِيحَ فِي الرَّوَايَةِ يَدُ الْحَمَارِ النَّمِي، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجُمْهُورِ، وَمَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ صَدَقَ بِدَلَالَةِ الْحَرَمِ، وَمَا قَالَ نَظَاحِي فِي حَدِيثِ الْعَصَبِ مُصْطَرَبٌ، إِيَّاهُ قَدْ بَدَأَ بِسَطِّ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ الصَّعْبِ، وَعَلَى ذَلِكَ خَالَ، فَعَمِيَ التَّحْدِيثُ انْطِقَابًا، لَيْسَ مِثْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، فَكَانَ هُوَ أَوْسَى، انْتَهَى. وَحَاصِلُهُ التَّرْجِيحُ لِرَوَايَةِ أَبِي قَتَادَةَ، وَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَإِذَا تَدَرَّجَ الْخَيْرَانِ عَلَى النَّبِيِّ يَنْظُرُ بِمَا أَخَذَ بِهِ أَصْحَابُهُ، انْتَهَى. وَحَاصِلُهُ التَّرْجِيحُ إِلَى «لَا تَلْ أَوْخَر».

٨١/٧٧٧ - (مَالِكٌ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ النُّسَخَةِ مِنْ لَعْنَتِهِ وَاسْتَرْجَحَ، وَقَدْ لَمْ يَمُوطًا مُجْمَدًا<sup>(١)</sup>، وَهُوَ جَزْمُ الرَّزَقَانِي، إِذْ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ رَبِيعَةَ الْعَدَوِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْعَزِي، وَلَهُ عَلَى الْعَهْدِ الْيُوسِي، وَأَمْرُهُ صَحَابِي شَهِيرٌ، انْتَهَى.

وَرُوِّعَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ النُّسَخَةِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْمَتُونِ وَالشُّرُوحِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ، وَالصَّوَابُ هَؤُلَاءِ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِكَثْرَةِ نَسْخِهِ، وَمَوْضَعُهُ رَوَايَةُ مُحَمَّدٍ، وَلَئِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ أَمْ يَذْكُرُهُ الْحَافِظُ فِي «تَهْجِيهِ»، وَلَا الْمُعْجِلِي، وَعَنْدَ اللَّهِ هَذَا مِنْ رَوَاةِ عُثْمَانَ وَمُتَابِعِيهِ أَنْ حَرَّمَ.

(قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (بِالْعَرِاحِ) بِسَمْعِ الْعَبْرِ

(١) موطأ محمد مع التمهيد للمصنف (٢٩٣/٢٩٤)

(٢) موطأ الأصبغ (٣٠٥/٣١١)

وهو محرم، من يوم النحر، من شئير ونجها، فطير، فزجوان، ثم  
عن بنهم صيد، فقال لأصحابه: كلوا، ففانوا: أو لا تأكل أنت؟  
فان أمر لمب كهنككوا، ما صيد من طير

المهملة، ويكون الرأ، حرء حيم (وهو محرم في يوم صائف) أي ذرء  
الحرارة (قد خفي) أي من أوجهه، وكان من مذهبه يجوز نطفة البرجة  
للمحرم، ونشاء الكلام على ذلك في باب

اليفطيفة كسيفة هي كساة له خمل (أرجون) يصم الهمرة، والجيم،  
بينهما راء ساكنة، ثم واو مصرحة، فزاف، فنون، أي شديدة الحدة، وهو  
معدب أرفان، وهو سحر له نور أحمر، وكل لون يصم فهو أرجوان، وقيل:  
الأرجوان: نضوف الذهب، كذا في التمشي، وقال الفاسي: هو صوف  
أحمر لا يتنقى شيء من صمغ، فلا سح السحرم منه، إلا لم نكره صمغ على  
طرفة من عيه الله في نفس المستصوب باليد، وقال: إياكم آيتا الترهط أنه  
يعتدي بكم الناس، انتهى

ثم أي يلحم صيد، فقال لأصحابه: كلوا، ففانوا: أو لا تأكل أنت؟  
فقال: إني لست بهيتكم) أي لست تتكلم من ذلك، لأنه إنما صيد من أجهي  
قال له: جئ<sup>(١)</sup>، ذهب، أي عشان إلى أن تصيد إننا نحرر من المحرمين على  
من صيد من أحله دون غيره، وقد خالفه في ذلك علي بن أبي طالب، وامتنع من  
أكله، وإن كان صيد من أجل عذائه، ولم يعب من أجه، وفي «المسوط» عن  
ابن القمام: كان ذلك لا باخذ حابيت عذائه حتى قد لأصحابه: كلوا،  
وأمن أن يأكل، انتهى

وقال الرزفاني<sup>(٢)</sup> قد اختلف، قول مالك، أنه صيد المحرم معه هل لغير

(١) المستدرج (١/١٢٨)

(٢) شرح الزرعي (١/٢٨٣)

من صيد لا تجنه أن يأكله من سائر من معه من المحرمين؟ والمشهور من مذهبه عند أصحابه أن لا يؤكل ما صيد لمحرم معين أو غير معين، ولم يأخذوا بقول عثمان هذا قاله أبو حمزة، انتهى.

وقال اندرديز<sup>(١)</sup>: ما صاده محرم أو صيد نه أي للمحرم، وذبحه حول حرامه، أو ذبحه حلال ليضيف به المحرم ميتة على كل أحد، قال الذوقى: قوله: «عنى كل أحد» أي: بالنسبة لكل أحد فلا يجوز أكله لحلال ولا لمحرم، انتهى. وعلم من هنا أنه، أن ما حكى في الحواشي الهندية من مذهب مالك في ذلك شهر من التاسع.

وقال ابن قدامة في «العنبر»<sup>(٢)</sup> وما حرم على المحرم، لكونه صيد من أحده، أو ذك عليه، أو أحد عليه، لم يحرم على التحلل أكله، لقول علي - رضي الله عنه - «أطعموه حلالاً»، والحديث الصحيح بن جثامة حين رد النبي ﷺ الصيد عليه، ولم ينه عن أكله، ولأنه صيد حلال، فأباح للحلال أكله، كما لو صيد لهم.

وهل يباح أكله لمحرم آخر؟ ظاهر الحديث إباحته له لقوله: «صيد البر حلال لكم ما لم تضيقوه أو يصد لكم»، وهو قول عثمان، إذ قال لأصحابه: «كلوا» ولم يأكل هو وقال: إنما صيد من أجنبي، ولأنه لم يصد من أجله، فحل له كما لو صاده الحلال نفسه، ويحتمل أن يحرم عليه. وهو ظاهر قول علي: لقوله: «أطعموه حلالاً»، ولقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة، «فعل منكم أحد أمره أن يحمل عليه، أو تشار إليها؟ فقلوا: لا»، قال: «فكونوه» لمفهومة فن إشارة واحد منهم أخرجه عليهم، انتهى.

(١) «الشرح الكبير» (٢/٧٨).

(٢) «العنبر» (٥/١٣٨).



٨٥/٧٧٧ - وحديثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين: أنها قالت: لئلا ما تفرأ أخوتي، إنما هي سبأ تبال، وإن تخرج من نفسك سرية فذعه، فبني أكل لحم الضياد.

٨٥/٧٧٧ - (عالت) ترجم أصحاب الحديث، على هذا الحديث، وما يثقل فيه حرم من الأوصاف، وذكر فيها هذا الحديث، وما يأتي من أقوال مالك، وليس يوجب، فإنها لا تعلق لها بهذه الترجمة، والمراد من نظائرها عليه جميع المنع من ذكرها في أبواب الصيد، كما ذكرناه (عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: لئلا تفرأ، قال صاحب الحديث: «وإن سألتها عن لحم حية لم يصد من أحده». قد زيد في أوله في جميع الأصول، انتهى.

قد: هكذا أخرجه صاحب «التبصرة» برواية مالك عن عروة أن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «وقد سألتها عن لحم حية لم يصد لأجله» يا ابن أخي! إنما هي عشر ليال، الحديث.

(يا ابن أخي) أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - زوج الزبير بن العوام، ووقع في النصيحة الهذلية «يا ابن أخي» فهو محذر (إنما هي) أي مدة الإحرام (عشر ليال) وذلك لما تقدم في إهلاك أهل مكة أن عبد الله بن الزبير أقر بمكة سبع ميس، بهذا إهلاك ذي الحجة، وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك، فلم يبر مدة الإحرام، إن عشر ليال، وعرضها أن تنك مدة قصيرة، والصبر عن أكل لحم الصيد في هذه المرة لا يلحق به كبير مشقة.

(فإن تحلف) بدع الصوفية وأخاه «المعجزة واللام المضافة وجيم أي: تخلفك ويرون الحياء المبهمة أن دخل أخي نفسك شيء» يعني إن شككتني أمر الصيد (فدعه) أي من ودع، أي: دع ما سرك إلى ما لا سرك (تعني) عائشة بقولها المذكور (أكل لحم الصيد) قال ابن أبي: «لم غسرني لحديث

قال مَرْثٌ فِي الرَّجُلِ الْمَحْرُومِ بِضَادٍ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ، فَيُضَنِّعُ لَهُ ذَلِكَ الصَّيْدُ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ فَإِنْ عَثِرَ بِجِزَاءِ ذَلِكَ انْطَبَدَ عَلَيْهِ.

أَنَّ كِلَاهُمَا فِي لَحْمِ الصَّيْدِ، وَلَكِنْ أُورِدَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا حَفِظَهُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ بِمَا فَهِمَ مِنْ مَقْصِدِهِ، وَتَيَقَّنَ مِنْ بَعْدِهِ، وَفَدَّ رَوَى ذَلِكَ مُسَرِّاً فِي نَصْرِ الْحَدِيثِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّ مَرْثاً قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرُومِ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخِي إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ قَلَاتٍ لَهَا حَاكٌ فِي نَفْسِهِ فَدَعَاهُ، انْتَهَى.

(يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ الْمَحْرُومِ بِضَادٍ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ) نَائِبٌ فَاعِلٌ لِقَوْلِهِ: بِضَادٍ (فَيُضَنِّعُ) بِيضَادٍ لِلْمَجْمُوعِ (لَهُ) أَيِّ لِلْمَحْرُومِ (ذَلِكَ الصَّيْدُ) أَيُّ: يَطْلُغُ وَيَهْبِأُ (فَيَأْكُلُ مِنْهُ) وَهُوَ يَعْلَمُ (أَنَّهُ) كَذًا فِي الْمَسْحِ الْمَعْبُورَةِ، وَفِي الْهَدْيَةِ: أَنَّ (مِنْ) أَجْلِهِ صَيْدٌ. فَإِنْ عَلِمَهُ جِزَاءُ ذَلِكَ الصَّيْدِ كُلِّهِ لَا يَقْدِرُ أَكْثَرَهُ لِأَنَّ الْجِزَاءَ لَا يَنْبَغُ. وَقِيلَ: يَقْدِرُ أَكْثَرُهُ، وَقِيلَ: لَا جِزَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ اللَّهَ نَعَانِي حِمْلَهُ عَلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ وَهَذَا لَمْ يَنْتَهَ، قَالَ الرَّزَّازِيُّ<sup>(١)</sup>. وَفِي «الْمَحَلِّي»: بَوَلَهُ: عَلَيْهِ جِزَاءُ الصَّيْدِ كُلِّهِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ، انْتَهَى.

وَقَالَ تَبَاجِي<sup>(٢)</sup>: الْمَحْرُومُ إِذَا صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ صَيْدٌ، فَأَكَلَ مِنْهُ عَائِشَةً بِذَلِكَ، فَإِنْ عَلِمَهُ جِزَاءَهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَلَا جِزَاءَ عَلَيْهِ، رَوَاهُ ابْنُ الدَّرَازِ عَنْ مَرْثٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: لَا جِزَاءَ عَلَيْهِ. لِأَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ قَبْلَ ذَبْحِهِ، فَيَذْبَحُهُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَأْمُرَهُمْ بِذَبْحِهِ، فَيُذَبِّحُ عَلَى حِرَازِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ: إِنْ وَجِبَ الْجِزَاءُ عَلَى مَنْ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ مِمَّا مِنْ أَجْلِهِ عَائِشَةً بِذَلِكَ اسْتَحَبَّتْ عَلَى غَيْرِ فَيَاسٍ، وَالتَّقْيِاسُ أَنَّ لَا جِزَاءَ عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ أَصَحُّ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلِشَّافِعِي فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

(١) مَرْثٌ مَرْثٌ قَالَتْ: (٢١٠/٢٨٤).

(٢) فِي: (٢٨٨/٢٠).

وَسَلَّ مَالِكٌ غَيْرَ الرَّحْلِ يَضْطَرُّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَهُوَ مُحْرَمٌ.  
 يُصِيدُ الْبَصِيدَ فَذُقْهُ؟ ثُمَّ نَأْتِي الْمَيْتَةَ؟ فَقَالَ نَلَّ بِأَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَذَلِكَ  
 أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ لِيُخَصَّ الْمُحْرِمُ مِنَ أَكْلِ الْمَصْبُودِ، وَلَا فِي  
 الْخُضْبِ فِي حَالِهِ .....

أحدهما: وجوب الجزاء، والثاني: نفيه، انتهى. وحزم الدردير<sup>(١)</sup> بأن المحرم  
 إذا علم أنه صيد محرم ولو عبره، وأكل منه فعليه الجزاء إن كان نصيبه  
 حلالاً، وإن كان نصيبه محرماً فالجزاء عليه فقط لا الأكل، ولو كان الأكل  
 محرماً عالمياً، وسواء كان الأكل هو المصائد أو غيره، إذا لا يتعمد الجزاء،  
 انتهى مختصراً.

وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup>: إذا قُتل المحرم الصيد، ثم أكله ضمنه ثلثين دون  
 الأكل، وبه قال مالك والشافعي، وقدر عطاء وأبو حنيفة: بضمنه للأكل أيضاً،  
 وإن أكل مما صيد لأجله ضمنه، وهو قول مالك، وقوله الشافعي: ثم القديم.  
 وقال في التحديد: لا جزاء عليه، لأنه أكل للصيد، فلم يجب له الجزاء، كما  
 لو قتلته، ثم أكله، انتهى. وبذلك حزم النووي في «المبسوط» من أنه إن أكل  
 منه عصى، ولا جزاء عليه، انتهى. وكذلك لا جزاء عند الحنفية، إذ يحوز  
 عندهم أكل ما صيد لمحرماً.

(أقل يحيى - وسئل) بناءً على المحيول (ملاك) عن الرجل يضطر إلى أكل  
 الميته (يعني بلغت المحبوسة إلى حد يحوز له أكل الميته (وهو محرم) فيجد  
 الميته يريد الصيد أيضاً (أي صيد الصيد فيأكله أم يأكل الميته؟ فقال) مالك: (يل  
 يأكل الميته) ولا يصيد الصيد (وذلك) أي دليل ذلك (أن الله تبارك وتعالى لم  
 يرخص للمحرّم) أي ثم يصر على الرجعة للمحرّم، كما نص في حكم الميته  
 أي أكل الصيد ولا في أخذه على حاله كما في أكثر السبع، وفي بعضها في

(١) الشرح الكبير (٧٨/٤)

(٢) المغني (١٣٩/٥)

من الأخوال، وقد أُرخص في الميتة على حال الضرورة

حال (من الأحوال) بل أطلق المنع في ترك عز اسمه: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَيِّتَةً وَلَمْ يَحْيَ﴾ الآية، ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيرها.

(وقد أُرخص) نصاً (في الميتة على حال الضرورة) إذ قال عز اسمه: ﴿لَا تَقْتُلُوا مَيِّتَةً وَلَمْ يَحْيَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ تَبْحَثُونَ﴾ الآية. وأيضاً: فالصيد بعد تصيده حكمه حكم الميتة، وتصيده أيضاً ممنوع، فكان فيه متعان، فيكون أشد تحريماً، كما بسطه الباجي، قال صاحب «المحلى». وهو قول أبي حنيفة والشافعي، ففي «الفر المختار»<sup>(١)</sup>: يقدم الميتة على الصيد، لكن في «الأشباه» عن «الزواية»: الصيد المذبوح أولى اتفاقاً، قلت: لعل المراد اتفاق الحنفية، وإلا فالمسألة خلافية عند الأئمة، وفيهما تفصيل عند المالكية كما بسطه الدردير.

وفإن النيسوبى بعدما شرح كلامه: وعلم مما ذكرنا أن تصور ثلاث: الأولى: الاصطياد تقدم الميتة عليه لما فيه من حرمة الاصطياد وحرمة الذبح، الثانية: الصيد الحي الذي صاده المحرم قبل اضطارره تقدم الميتة أيضاً عنده، ولا يجوز له ذبحه؛ لأن إذا ذبحه صار ميتة، فلا فائدة في ارتكابه هذا المحرم، الثالثة: إذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرم، وضع قبل اضطارره، فهذا يقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه؛ لأن حرمة لحم صيد المحرم عارضة؛ لأنها خاصة بالإحرام بخلاف الميتة، صهرتها أصلية، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup>: وإذا اضطر المحرم، فوجد صيداً وميتة، أكل الميتة، وبهنا قال الحسن والثوري ومالك، وقال الشافعي وإسحاق وابن المنذر: يأكل الصيد، والمسألة مسية على أنه إذا ذبح الصيد كان ميتة، فيساري الميتة في

(١) انظر: «الفر المختار» (١/٦٩٩).

(٢) «المعيار» (٤/١٤٠).

التحریم، ويستأثر بإيجاب الجراء، وما يتعلق به من هناك حرمة الإحرام. فلذلك كان أكل الميتة أولى، إلا أن لا يطيب نفسه بأكلها، فيأكل الصيد، كما لو لم يجد غيره، انتهى.

قلت: ما حكى عن الشافعي - رحمه الله - يأنى كتب فروعه، ففي «روضة المحتاجين»: ويحب تقديم الميتة على الصيد الذي حرم بإحرام أو حرم، انتهى. وفي «شرح الإقناع»: رجد مضطر ميتة وصيداً حرم بإحرام أو حرم تعينت الميتة، قال الجيومي في «مأمله»: لأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مقبرته ميتة أيضاً، انتهى مختصراً.

وقال ابن التهامي<sup>(١)</sup>: لو اضطر محرم إلى أكل الميتة أو الصيد بأكل الميتة لا الصيد عسى قول زفر لتعدد جهات حرمة عبه. وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يتناول الصيد، ويؤدى الجراء، لأن حرمة الميتة أغلظ، ألا ترى أن حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الإحرام، فهي مؤقته، بخلاف حرمة الميتة، وعليه أن يفصد أخف المحرمين دون أغلظهما، والصيد وإن كان محظوراً بالإحرام، تكن عنه الضرورة يرتفع المحظر، فيغله ويأكل منه ويؤدى الجزاء، هكذا في «المبسوط»، وفي «فتاوى قاضيخان»<sup>(٢)</sup> أن المحرم إذا اضطر إلى ميتة وصيد، فالميتة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف ولحسن: بدح الصيد، ولو كان الصيد مذبوحاً فالتصيد أولى عند الكل، انتهى.

قلت: واختلف أصحاب الفروع في ذلك، ففي شرح الباب: ولو اضطر لمحرم إلى الصيد والميتة، يتناول الصيد لأن حرمة أكل الصيد ما

(١) «فتح القدير» (٢/٣).

(٢) (١٤٨/١).

قال مالك: وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد، فلا يحل  
أكله لحلال ولا للمحرم، لأنه ليس بذكى، .....

اعتناء فيه من أكله، بخلاف أكل الميتة، فالصبي أحل في الجملة من المعتد،  
لا سيما وهو قابل لتدركه بالكفارة، انتهى.

وفي «الدر المختار»<sup>(١)</sup>: ويقدم الميتة على الصيد، قال ابن عابدس: أي  
في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف والحسن: يذبح الصيد، ولشئ  
من الأول، كما في «النسيبالية»، ورجحه في «الحري» أيضاً بأن في أكل  
الصيد ارتكاب حرمين الأكل والشئ، وفي أكل الميتة ارتكاب حرم الأكل  
فقط، والاختلاف في الأولوية، كما هو ظاهر قول الأيحيى عن «الخازن»، فالمتة  
أولى، انتهى. وتقدم فرماً عن الأنساء عن «اليزارة»: الصيد المذبوح أولى  
«مفاقاً».

(قال مالك: وأما ما قتل المحرم) أي: صاده المحرم صيداً (أو ذبح من  
الصيد) الذي صاده غيره. قال «الدردير»<sup>(٢)</sup>: ما صاده محرم. فمات بصيده  
سهمه، أو كلبه، أو ذبحه، ولو بعد إحلاله، أو ذبحه وإن لم يصده ميتة على  
كل أحد، انتهى.

(فلا يحل أكله لحلال ولا للمحرم لأنه ليس بذكى) كل ميتة، قال  
«البايجي»<sup>(٣)</sup>: وهذا حال أبو حنيفة، وهو أحد هولي الشافعي، وله قول آخر: إن  
غير الغالب يأكل منه، انتهى.

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>: وإذا ذبح المحرم الصيد صار ميتة، يحرم أكله على

(١) (٣/٦٧٦)

(٢) «الشرح ومكر» (٦/١٧٨).

(٣) «المعجم» (٢٢/٢٥٠).

(٤) «المعجم» (٥١/١٣٩).



أخذوا الروايتين عن أحمد، وعلموا لعبد بن محمد، فضلاً يحب الشعر، في الخطأ دون العبد، فيحلف الحراء بالخطأ، ويشدق بالعبادة، وشهدا يجب الحراء على العبد، في مروة، فيك ساد كان أعظم لأئمة، وعبد، يشهد لا الحراء، في السوء، في المعنى<sup>(١)</sup>، لا بعد أحد، حلف في حواء الحراء، على العبد، محضاً، انتهى.

وقال الأديب<sup>(٢)</sup>، قال كثير من أهل العلم، إن الناس لو حراموا لستعمد نفسه من جهة العائدين، وما تذكروا وجه صحيح، لا على معاني على معبد القدر، وما وجدوا ما حراموا لإحرامه ولا الإثارة، فوجدوا أن العمل على عموه، وقد ذكرنا أن الأمر بقوله لا شيء، على من أتى الإحرام بأوله القدر، ولأية حجة عليه، لا سيما مع قوله بالعبادة، وأن المحقق بالقتل، فلم يجز في الآية ذكره، فلا معنى للاختصاص بالآية على إنبات الحراء، ولا على، إلا لمن يقول بدني المحقق، وحس لا يكون به ولا تارود، وهذا من شهادت يجب على العبد الحراء بالآية وعلى المحقق بالشهادة، فيس أنه لا حكم للمحقق في الآية، وقد قال القاضي أبو إسحاق: إن حكم المحقق، بقوله تعالى: «وَتَزَوَّجُكُمْ مِنْهُنَّ أَنْفُسُكُمْ»<sup>(٣)</sup>، وهذا به نظر، انتهى.

قال المحقق في أحكام القرآن<sup>(٤)</sup>، فيه ثلاثة أوجه، الأول: قال المحقق، وفيه لا يضر، سواء فعله عبداً أم حراً، ففعله لحرام، وهو قول عمر وعطاء بن أبي السرح، رواية الجراح، والثاني: ما رووه عن ابن عباس أنه قال: لا يوق في الخطأ شيئاً، وهو قول طائفة وعطاء بن السرح، والثالث: ما

(١) (٣٩٥/٢)

(٢) المحقق (٢٥٣/٢)

(٣) قوله لا يوق (٢٥٤/٢)

(٤) (١٨٠/٢)



م حائلا لا يحل له ، وقد سمعت ذلك من جدي رحمه الله ، والذي يقتل الضئيلة  
 من مائاته ، استأجره كفارة واحدة ، فكل من هنته منهم يأكل منه .

عربي واحدا ، والثالث ما روي من واحد ، إذا كان حاملا نفسه لاسيا  
 لا حرمه ، فعليه زكاة ، وإن كره ذلك لإحرامه حاملا لقائه ، فلا يركب عليه ،  
 وإن عسر الزيادة ، فزكاة واحدة ، وسنة الهدي . وروى نحوه عن الحسن ،  
 النضر ، وحسين .

وسق الأيرطي في أكثر في أن العهد والحلف سواء في وجوب الجوار ،  
 قال الله تعالى ، والذي حبه تحميرون ، من سلف ، والحلف أن العاهد والمأمن  
 سواء في وجوب الجزاء ، لكن إن كان من وجوب الجوار ، ونسب باسمه فحونه  
 نفس ، فالحلف أولى فزكاة ، فالحلف مما سلف ، ومن كان حلفه فله مؤثر ، وجبات  
 الله في أحكام النفس بمن وأمنه بوجوب الجوار من الحلفاء ، لكن التسليم  
 ما يتم ، الصلح غير مأثور ، وهو

أما كن لا يبع ، أي لا يحد له فيه ، فذلك ، وقد سمعت ذلك من غير  
 واحد من العلماء ، أرادوا أن لو عاهد بدينك ، فزكاة الضئيلة من مائته ممن  
 شهد أقدمي به ، وانطرح به دليل على أنه حد ذلك عن مسامحة ، وقد قدم أن  
 محصور تسلم بدينك على ذلك

أما مالك في الذي يقتل الضئيلة ثم يأكله ، إنما عليه كفارة واحدة ، مثل  
 من فنته ولم يأكل منها ، فإن لم يجز ذلك ، فإن كان من قتلى الضئيلة ،  
 فقد وجد عليه جزاءه فنته بدينك ، وإن كان من قتلى الضئيلة ، فلا جزاء عليه غير  
 الجزاء الأول ، وهو الذي وجد بالنفس ، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف  
 ومحمد ، قال أبو حنيفة في فنته هذا كاملا ، يعني أنك ميتة ما أكثر ، بول  
 عطاء ، من دفع ميتة له أكله ، عليه كفارة واحدة انتهى .

وقال ابن مدامة<sup>(١)</sup> إذا شلي المحرم الصيد ثم أكله، ضمنه لفضل دون الأكس. وفي قال مالك والشافعي، وقال عطاء، وأبو حنيفة، يمسكه لأكثر أكلة انتهى. وقال المروفي<sup>(٢)</sup> لا خلاف أن من رمى سوادا قبل الصيد، إما عليه حد واحد، وكذا لمحرم بغير الصيد في المحرم، فيحتمل عليه حرمة الإحرام وحرمة الحرم، أما عليه جزاء واحد عند الجمهور فإنه أبو عمر، انتهى قلت: يبرم منه أن لا يقرر الجزاء في قتل الصيد أيضا.

وقد قال ابن جني<sup>(٣)</sup> إذا عاد المحرم قبل الصيد أو تكرر منه لرمه الحرمان كلما عاد وتكرر منه قتل الصيد، وفي قال أبو حنيفة والشافعي، وهو قول عمر بن الخطاب وسعيد بن جبير والزهري، وإليه رجع عطاء، وقال ابن عباس لا جزاء عليه، إلا في أول مرة، دون عاد ولم يحكم بمس حرمان، وفي قال معاذة والشافعي والشافعي، انتهى.

وأما خير ما أن الأكر فعل مشتل. وأقل فعل على حد، بهلاب تكرار الصيد، وفي الهداية<sup>(٤)</sup> فإن أكل المحرم الذابح من ذلك شيئا، عليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة، وقال: ليس عليه جزاء ما أكل، وإن أكل منه محرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا.

لهذا: أن هذه ميتة ولا يلزمه أكلها إلا الاستعانة، وإحرامها إذا قلده محرم غيره، ولأبي حنيفة رحمه الله - أن حرمة ما اعتار كونه ميتة قد ذكرنا، ويعتبر أنه محظور بإحرامه لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلة.

(١) (١٠٤٣، ١٠٤٤)

(٢) (١٠٤٣، ١٠٤٤)

(٣) (١٠٤٣، ١٠٤٤)

(٤) (١٠٤٣، ١٠٤٤)

وَنُشَابِحٌ عَنِ الْأَمْنِيَةِ فِي حَرِّ الدَّكَاءِ، وَهَذِهِ حُرْمَةُ التَّنَازُلِ بِهَذِهِ الْوَسَائِلِ مُصَافَةً لِي. حَرَامٌ، بخلاف محرم آخر؛ لأن تنازله ليس من محظورات بحرامه، انتهى.

قال القاري في «شرح الثغابة»: «هذا الخلاف إذا أكل بعد الحزاء، وأما إذا أكل قبله، فيدخل فيه ما أكل في الجرد، انشاعاً، انتهى. هكذا قال عامة سراج «الهداية» وغيرهم. وحكى القاري في «شرح التلخيص» عن «البحر المحرقة»: «بيل». هو على الخلاف أيضاً. قال القاري لا رواية في هذه المسألة، فيجوز أن يقال: ينزله حر - آخر، ويجوز أن يتدخل. انتهى.

قلت: ذكر العامة على الأول، قال ابن القيم<sup>(١)</sup> تحت قول صاحب «الهداية»: فعليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة - مني - سواء أدى صمغان المذبح قبل الأكل أو لا، غير أنه إن أدى قبله صمغ ما أكل على حذله بالغاً ما بلغ، وإن كان أكل قبله - داخل صمغان ما أكل في صمغان الصيد، فلا يجب له شيء، بالفراد. انتهى. وقال العيني في «المنية» تحت قول صاحب «الهداية»: وقال ليس عليه حرام ما أكل: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأكثر أهل العلم، انتهى.

ضم في «المحرم» بعد ذكر قول الإمام مالك، السلك ور - وهو قول أبي حنيفة، وعن عطاء، عليه الجراء، وضمه ما أكل به أعظم جراء، ثم أكل منه، وهو ابن أبي شيبة، انتهى، ليس بوجه، فإن الإمامين أبا حنيفة ومالك لا يترافقان في هذه المسألة، واستدل البعض لتخفيفه بقوله تعالى: ﴿وَلْيَتَذَكَّرُوا رَبَّهُمْ﴾ فقال: يستحق له أبي حنيفة في المحرم، إذا أكل من الصيد الذي يرمه حذاه أن عليه قيمة ما أكل يتصدق به؛ لأن الله تعالى أحبر أنه أوجب عليه الحرم لتذوقه، وإن أمرو بالخروج هذا القدر من ماله، فإذا أكل منه، فقد رجع من

(١) «مع القدير» (٢: ٢٤).

## (٢٦) باب أمر الصيد في الحرم

الحرم في مثل ما أكل منه، فهو غير ذائق ذلك وإن لم يأكل منه، لأن من لم يذوق شيئاً  
وأخذ مثله لا يكون ذائقاً له، انتهى.

## (٢٦) أمر الصيد في الحرم

قال المؤلف<sup>(١)</sup> في ألفي: حصيد الحرم حرام على المحلل والمحلوم،  
ولأجل أن الحرم حصيد الحرم النص والإجماع، أما الشعر: فما روي من  
أن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم فزع مكة: إن هذا البلد حرمه الله  
لتحديته، فله إلا شتر حيدها، شفق عليه، وأجمع المسلمون على تحريم حصيد  
الحرم على المحلل والمحلوم، وما يحرم ويضيق في الإحرام يحرم ويضيق في  
الحرم وما لا فلا إلا شتر، أحدهما: النفس، سئل من منه في الإحرام وهو  
باح في الحرم، بلاء خلافه، والثاني: صيد الحرم، مباح في الإحرام، بغير  
حلاف، ولا يحل صيده من أجزء الحرم وعيوبه، وكراهه جابر بن عبد الله  
لعنهم؛ فلو أنه شفق، أولاً بغير منعه، وعن أحمد رواية أخرى أنه مباح،  
أنهى مختصراً.

وفي تحفة المحتاج: يحرم اصطيد كل ما يكون بري، وحشي، حلال  
يكون ذلك الاصطياد الصدق يكون اصطاد وحده، أو تمصيده وحده، أو الألف،  
فإن شكا وحده في الحرم المكي ولو على تحلل إجماعاً ونهياً من تعمر،  
غيره أولى، انتهى.

قال صاحب<sup>(٢)</sup>: فإن قتل الصيد في الحرم حلال، أو حرام، فعليه  
الجزاء، وإنه قول أبو حنيفة والمذاهبي، وقال القاسمي أبو الحسن: إنه إجماع  
المصنفين والمتابعين، وقال داود: لا حزاء عليه إن كان حلالاً، والمثل على ما

(١) المعبر، ١٥٠/٢٩٩

(٢) المعبر، ١٥٠/٢٩٩، والذائع الفاشع، ١٥٠/٧١٢.

نقلوه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ﴾، والحرم جماعة حرام يقال: أحرم الرجل فهو محرم، وحرم، إذا أضر الحرم. وإذا أحرم بجمعة وعمرة، بين ذلك قول الشاعر:

فتموا إلى عماد الحبيبة محرمًا      فعدوا فلاح أو مثله محذولا  
يريد أنه كان في حرم المدينة، ولا خلاف أنه لم يكن محرمًا بجمع أو  
عمرة ولا ادعى ذلك له أحد. وإذا ثبت أن هذا اللفظ يقع على من دخل  
الحرم، وعلى من أحرم بيت، وجب أن يحمل عليهما انتهى.

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»<sup>(١)</sup>: قيل: فيه ثلاثة أوجه فذكرهما  
والثالث: الدخول في الشهر الحرام. وجعل الشعر المذكور مثالا لهذا الثالث،  
فقال: يعني في تطهير الحرم، ويريد غدا. رضي الله عنه، ثم قال: لا  
خلاف أن الوجه الثالث غير مراد ههنا. وأن الشهر الحرام لا يحظر الصيد،  
والوجه الأول مراداه انتهى.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: وفي صيد الحرم إجراء على من يقتله، ويجزى بعثل ما  
يجزى به الصيد في الإحرام، ويخفى عن دارنا أنه لا حرام فيه، لأن الأصل  
برأه لزمه، ولم يرد فيه نص. فيبقى بحاله، ولنا أن الصحابة - رضي الله  
عنهم - فصولهم حرم بشاة ناقة، روي ذلك عن عمر وعثمان وابن عمر  
وأبي عباس. ولم يمتنع عن غيرهم خلافهم، فيكون إجماعًا، ولأنه صيد مسموع  
نحق الله تعالى، أشبه الصيد في حق المحرم، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(٣)</sup> في صيد الحرم: إذا ذبحه الحلال نجس فبهته يتصدق

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) (١٦٧/١).

(٣) المعجم (١٧٩/٥).

(٤) (١٧٠/١).



وقد عرفت أن في كلام المصنف فروعا جديدة، وهذه الفروع مختلفة عند المالكية أيضا، فضلا عن غيرها، فالـ "الحاجي" قوله: وأرسل عليه كلب في الحرم - الحج - يستلزم وحسب أحداهما، أن يكون القاصد في الحل والصيد في الحرم، والثاني أن يكون القاصد من الحرم، والصيد في الحل، فأما إن كان في الحرم، فأخذه الخارج في الحرم، أو الحل، فعليه جوازه، لأن الصيد قد كان منحرما بحرمة البيت، فإذا صدده، أو أخرجه منه، فأخذه في الحل، فقد انتهت حرمة الحرم، وأخذ صيدا محرما، ولو كان القاصد في الحل، والصيد في الحرم، فكان هذا حكما، لأن ذلك الدعي موجود فيه، فإن كان الصيد في الحل، والقاصد في الحرم، وقال ابن تقاسم: لا يجوز له الاستيلاء، وقال ابن الملاحون: له ذلك. وجه قول ابن تقاسم: **لَا يَتَلَوَّأُ لَقَيْدٍ وَالَّتِي حَرَّمَ** ومن جهة الأمانة أن ما حرمة تتبع الاستيلاء، فيجب أن يكون الاعتبار فيها بحال القاصد دون الصيد، ووجه قول ابن الملاحون: أن الحرم لا تأثير له في القاصد، وإنما تأثيره وحرمة للصيد، وهذا لم يحرّم، حرمة الحرم جاز استيلاءه.

وقال "الحاجي"<sup>(١)</sup> أيضا: اختلف قول مالك فيما يترتب من الحرم، وإن كان مع الاستيلاء، كونه يعمه الحرم، فقال أنسب: ليس له حكم الحرم، ويؤي ذلك من مالك ومن التقاسم، كذا مائة والاستيلاء به: الحج إذا سلم من أقتل في الحرم، وقال ابن الملاحون: إن كل ما يمكن بكون ما في الحرم، ويحرم بتحرّكه، فإن حكمه حكم الحرم، وقاله مالك. وجه القول الأول: أن الحرم محدود، وهاتمة تحديه أن لا يخرج عن حده فإن حكمه غير حكم الحرم، ووجه القول الثاني أن محدده ليس بمنصوص عنه غاية حتى لا يكون بين الحل والحرم شيء منه حمله، إلا انحط المذهب الواضح، وإذا كان

(١) المعنى (٢١/٢٠)

الأمر على ذلك، ويجب الاحتياط فيه. قرب، لينقش استيفاء، حرمة الحرم  
ثم قال: وقوله: «أما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحرم» إلخ، هذا  
عنه فسمي إذا كان الصيد والصيد في الحرم؛ أحدهما أن يكون بقرب  
الحرم، والثاني: أن يكون على بعد منه. فإن كان بعيداً من الحرم، فأرسل كلبه  
على الصيد، فأدخله الكلب في الحرم، وقبضه فيه، أو غنمه في الحرم، بعد  
إدخاله الحرم، وإخراجه منه، فإنه لا يؤكل، لأنه قد تحرم بحرمة الحرم، وتحرم  
اصطداده، وكلمه، ولا جزء، على الصائغ؛ لأنه لم يشترك حرمة الحرم.

فرع: المسمى ما يعلب على ظنه أن الكلب لا ينقطعه به، وأنه سيذكره  
قل ذلك أو يرجع عنه. قال بن الناجي: إن العهد من الحرم بمقدار ما لا  
يكن الصيد فيه يسكوذ من في ذلك شومع من الحرم، وقوله: «إلا أن يكون  
أرسله عليه وهو قريب من الحرم» إلخ. يرى أن الإرسال بقرب الحرم  
ممنوع. وذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون على ما قاله ابن الناجي  
إنه حكم الحرم، والثاني: ما قاله ذهب: إن ذلك على معنى الاحتياط  
والامتناع من التعريض بأرسلات خارج على صيد قرب الحرم، فلا يتركه إلا في  
الحرم، انتهى.

هذا، وسط النجاشي في أمثال هذه الأقوال في جامع القنية أيضاً، وقال  
الدردير<sup>(١)</sup> في ميهام وماء حن بحلٍّ ومز النسهم بالحرم، فحاوره، وأصا-  
صيداً بالحل فقتله، فقبه، نجراه، وكنت أرسله حلالاً على صيد بالحل نصن  
طريقه من الحرم، فأنجزاه ولا فلا، أو أرسل كلبه أو بانه من الحن يصيب  
الحرم بحيث يظن أنه يأخذه بالحرم، فأدخله منه، وأخراجه منه، فقتل خارجه  
فالجزاء، ولا يؤكل في الكل، ولو قنته خارجه قل إدخاله الحرم، فيؤكل ولا  
جزاء عليه.

(١) المصنف الكبير (٦: ٧٥).



أما لو أرسله من بعيد بحيث يظن أنه يأخذ الصيد قبل الحرم، فأدخله فيه، وقتله فيه، أو أخرجه، وقتله خارجه، فلا جزاء، ولكن لا يؤكل، ولو رمى من الحرم عنى صيد في الحل والجزاء، ولا يؤكل عنى المشهور نظراً لاستثناء الرمية، وهو قول ابن الغاسم، ومقابلته قول أشهب وعبد الملك: إنه يؤكل، ولا جزاء فيه نظراً لمحل الإصابة، أو رمى من الحل للحرم والجزاء، ولا يؤكل اتفاقاً، انتهى زيادة من اندسوقي.

وقال السمرقني في «المعنى»<sup>(١)</sup>: إذا رمى الحلال من الجبل صيداً في الحرم، فقتله، أو أرسل كلبه عليه، فقتله ضمنه، وبهذا قال ثوري والشافعي وأبو نود وابن المعتز وأصحاب الرأي، وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى لا جزاء عليه في جميع ذلك؛ لأن اتفاقاً حلال في الحل، وهذا لا يصرح، فلو أن النبي ﷺ قال: «لا ينغر صيدها»، ولم يفرق بين من هو في الحل والحرم.

وقد أجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم، وهذا من صيده، ولأن صيد الحرم معصوم بمحلله بحرمة الحرم، فلا يختص تحريمه بمن في الحرم، وإن انعكست الحال، فرمى من الحرم صيداً في الحل، أو أرسل كلبه عليه، فلا ضمان عليه، قال أحمد ويمن أرسل كلبه في الحرم، فصاد في الحل: فلا شيء عليه، وحكي عنه رواية أخرى في جميع الصور، يضمن، وعن الشافعي ما يدل عليه، ولنا أن الأصل حل الصيد، يحرم صيد الحرم بقوله ﷺ: «لا ينغر صيدها»، وبالإجماع، عفي ما عداه على الأصل، ولأنه صيد حل صاده حلال، فلم يحرم كساً لو كانا في الحل، ولأن الجزاء إما يجب في صيد الحرم، أو صيد المحرم، وليس هذا بوحدهما، انتهى.

(١) المعنى (١/٤٩٦).

## باب الحكم في الصيد

وقال القاضي في شرح الدائع<sup>(١)</sup>: لو رمى خلال من الحرم صيد الحقل  
شمر. خلافا لفرق. رحمه الله. وكذا صحر لى رمى من الحقل إلى صيد من  
الحرم. ولو رمى صيدا في الحقل فهو حر. فأما ما نسب في الحرم شمر

وفي الدائع<sup>(٢)</sup> والقاضي: فإن محمداً وهو قول أبي حنيفة فيما  
أعلم. وقال الكرماني عليه الجزاء ولا يؤكل. وهذه مسألة مشهورة من أصل  
أبي حنيفة - رحمه الله - لأن عمارة الحرم في الرمي حالة الرمي. دون حالة  
الاصابة في جميع المسائل. إلا في هذه المسألة حفاظاً في وجوب الضمان؛  
لأنه احتنع من حبه مباح والمستقط. فتراجع جامع المعوجات احتياطاً.  
وشرح في «المبسوط» أنه لا يلزم حرام. ولكن لا محل لتأوله.

وعلى هذا يرسل الكلب. ولو رماه في الحقل وأصده في الحقل. فالحقل  
الحرم. مما لا يمكن فيه له يمكن عنه حر. ولكن لا محل أكله احتياطاً. وفي  
«الكبير»: يحل أكله فيما زعمه استحساناً. ولو كان الرمي في الحقل والصيد  
في الحقل. لا أن يهدم قطعة من الحرم. فعليه نسيج لا شيء عليه. إلا  
أن يأكله بضاً لأن الرمي والإصابة حلال في الحرم. ويرد عليهم في  
الحرم أن لم يمسب الصيد. لا يكون اصطفاً في الحرم. كذا في «المسوط».

## باب (٢٧) الحكم في الصيد

وفي بيان ما يحكم به في حواء الصيد. رداً للمصنف بالآية الشريفة.  
وأما أصل في إثبات الجزاء. وبيان حكمه. وجامعه لم يروى كثيراً في النسخ.  
فقال.

(١) ص (٣٠٧)

(٢) ص (٣٠٩/٣١٠)

٧٧٩/٨٨ (٦٧) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبِيٍّ لَمْ يَنْفَعِهِ حَجُّهُ» . . . . .  
 . . . . .

٧٧٩/٨٩ (٦٧) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبِيٍّ لَمْ يَنْفَعِهِ حَجُّهُ» . . . . .  
 . . . . .

٧٧٩/٩٠ (٦٧) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ بِلَيْسَ عَرَبِيٍّ لَمْ يَنْفَعِهِ حَجُّهُ» . . . . .  
 . . . . .

الثاني: أن الصيد قد لا يتركل لحمه، فعلى هذا لا يجب التضامن في قتل  
 الجميع، وهو قول الشافعي، وقد تم امر حاشية أنه لا يجب التضامن في قتل  
 الخواص الحرة، فحق الشافعي - رحمه الله - الخواص الحرة.

أما الثالث: أنه الصيد قد يحل لحمه لقوله تعالى بعد بدء الآية: «وَأَمِلْ  
 إِلَيْكُمْ مَكِيدَ الْغَرِ وَطَيْفَتُمْ لَنَا ذِكْرًا وَنَكِيرًا وَنَزَمَ مَكِيدَ الْغَرِ مَا وَفَّقَ مَرَاتِعًا»  
 فهذا يقتضي حل صيد البحر بالكناية، وحل صيد البر خارج الإحرام، فثبت أن  
 الصيد قد يحل لحمه، والصحيح - ولا يحل لحمه، ويجب أن لا يكون مبدأ، فإذا  
 مات له من صيده وجب أن لا يكون مقبوضاً، وأن لا يحل لحمه عند الصلوات.

(١) محمد بن أبي (٧٧٩/٨٨)

(٢) سورة المائدة الآية ٩٥

(٣) (٧٧٩/٨٩)

(٤) سورة المائدة الآية ٩٥





بِسْمِ اللَّهِ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا بِقَوْلِ مَا قُلْنَا مِنْ الْقَوْلِ . . .

و الجماعة إذا قَالُوا: أي بِحُجَّتِ، جزءٌ دُمَ على كُلِّ واحدٍ، لأنَّ مَنْ شَاوَلَ كُلَّ  
 مَعْدٍ عَلَى حَالِهِ فِي لِحْدَةٍ جَمْعٍ لِمَنْزِلَةِ عَذِيبَةٍ، وَالْفُضْلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
 فَأَمَّا قُلٌّ فَمُؤْمِنًا عَقَلًا فَتَجَرُّ رَقَبَتَهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> قَدْ قَضَى بِحُجَّتِ لِرَبِّهِ عَلَى كُلِّ  
 وَاحِدٍ مِنَ الْفَضْلَيْنِ إِلَى آخِرِهِ بِسُجَّةٍ مَقْضَاً، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ خَلَّافَةٌ مَبْنِيَّةٌ بِأَنَّهَا مَعْدٌ  
 تَقْصِيرُ الْآيَةِ فِي قَوْلِ مَا قُلْنَا: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ مَنِ احْتَضَرَ تَقْصِيدَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ حَكِيمٌ  
 حَسْبَ بِحُجَّتِهِ.

وَالْمَعْنَى مَا هُوَ تَرَانِي فِي التَّقْصِيرِ الْخَيْرِ، إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: فَلَا تَقْصِرْ  
 بِهَيْدِ السَّمْعِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَالسَّمْعُ مِمَّا نَسَبَتْ، فَجَسَدُ أَنْ يَعْرِضَ إِلَى التَّصِيدِ مَا  
 دُمَ مَعْرُوفًا، لَا بِالسَّلَاحِ، وَلَا بِالْحَوَارِجِ مِنَ الْكَلَامِ، وَالْأَيْبُورُ: سَوَادٌ كَدُّ حَسْبِ  
 الْحَلِّ أَوْ الْحَرَامِ أَوْ

وَالرَّيْعُ: أَيْ الْكُتَابَةُ وَاحِدَةٌ إِلَى التَّهْيِيبِ، وَهُوَ بِمَعْنَى سَائِلِ حَسْبِ أَنْوَاعِهِ،  
 هُوَ حَقٌّ لِحُسْنِهِ فِي رَجُوبِ الْعِبَادَةِ لِحَمِيقِ أَنْوَاعِ التَّصِيدِ خِلَافًا لِمَا دُرِيَ.

قَالَ السُّوَيْدِيُّ<sup>(٢)</sup> لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي وَجُوبِ تَقْصِيرِ التَّصِيدِ مِنْ  
 الطَّيْرِ، إِلَّا مَا حَكَّنَ عَنْ دُرُودٍ، أَيْ لَا يَصْطَحُّ مَا كُنَّ أَصْعَبُ مِنَ التَّحَامِ؛ لِأَنَّهُ  
 تَعَالَى: هَلْ تَرَكَ مَا قُلْنَا مِنْ الْقَوْلِ وَهَذَا لَا مِثْلَ لَهُ، وَلَسَا عَمُومَ قَوْلِهِ  
 تَعَالَى: فَلَا تَقْلُبُوا الْقِيَمَةَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، أَوْ: وَبِأَنِّي بَيَّانُهُ فِي غَدَةِ مَا أَصْبَحَ مِنْ  
 الطَّرَفِ وَالْوَحْشِ.

(فَوَيْلٌ) يُعْلَمُ بِسُجَّةٍ وَفِيهِ خِلَافٌ مِنْ قَاعِ مَنَّةٍ، أَيْ كَانَتْ مَرَكَمُ  
 (فَوَيْلٌ) حَالٌ مِنْ أَصَابِ، فَتَقَامُ أَنْ يَبْدَأَ لِحَمْدِ تَبَسُّ ثَلَاثِينَ رَجُلًا لِحَمْدِهِ  
 حَالًا مِنْ أَهْلِ الْقَامِرِ (فَوَيْلٌ) فِي فَعْلِهِ حَزَاءٌ (فَوَيْلٌ) مَا قُلْنَا مِنْ الْقَوْلِ.

(١) مَعْرُوفٌ تَقْصِيرُ الْآيَةِ.

(٢) التَّصِيدُ: (سَمْعٌ).

هذه عدة مسائل مفيدة.

الأولى: هي القراءة والسجود، وهي برافع جزاء فلا تنوين وتخفص، مثل: على أن جراه مصدر مضاف لمفعليه مخفياً، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو، وقرا المقتول، فجزاء بالرفع منصوباً على الابتداء، والخبر محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، وفي «الجميل» قال الواحشي: لا ينبغي إضافة الجزاء إلى الممثل، لأن عليه جزاء المقتول، لا جراه مثله، فإنه لا جزاء عليه لما لم يقتله، وقال مكّي: وكذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة؛ لأنها توجب جزاء مثل السيد المقتول، قال: ولا التفتات إلى هذا الاستبعاد، فلا أكثر اقراء عليها.

وقد أحاط الناس عن ذلك بأجوبة سديدة، منها: أن جزاء مصدر مضاف لمفعوله مخفياً، ولأصله فعلية جزاء مثل ما فعل أي أن يجزي مثل ما فعل، ثم أضيف كما تقول: سمعت من ضروب بهذا، ثم من ضرب زيد، ذكر ذلك الزمخشري وغيره، ومنها: أن مثل زائدة ففعله تعالى: **وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ**، ومنها: أن الإضافة بيانية، اهـ.

وفي «الحلالين»<sup>(١)</sup>: عليه جزاء، هو مثل ما قتل من النعم، قال صاحب «الجميل»<sup>(٢)</sup>: قوله: **مِنَ النِّعَمِ** حال من مثل أو صيغة له، أو خبر ثان عن المبتدأ الذي قدره الشارع، اهـ. وفي «المندرك»<sup>(٣)</sup>: **مِنَ النِّعَمِ** حال من الضمير هي «قتل» إذ المقتول يكون من النعم، أو صيغة لجزاء، اهـ. وسبأني في كلام صاحب «الهداية»<sup>(٤)</sup>: أن المراد ما قتل من النعم الوحشي.

(١) (نص: ١٥٩)

(٢) (١/٢٤٦ ط بيروت)

(٣) انظر: «نهاية» (١/١٩٦) ط بيروت.

والثانية: في التمراد بالمحاشنة، وهي باعتبار الخلقة والهيئة عند مالك واستافمي، وباعتبار القيمة عند أبي حنيفة، فقال: يَقُومُ الصَّيْدُ حَيْثُ صِيدَ، فَإِنْ بَلَغَتْ ثَمَنُ هَدْيٍ يَخْتَرُ بَيْنَ أَنْ يَهْدِيَ مَا قِيَمَتْ قِيَمَتُهُ وَبَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ طَعَامًا، فَيُعْطَى كُلُّ مُسْكِينٍ مِصْفًا صَاحٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاغًا مِنْ غَيْرِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ عَنْ طَعْمِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصَّوْمِ، كَذَا فِي «الْبَيْضَاوِيِّ».

قلت: وبالأول قال أحمد، كما سطره السوفق في «المعني»<sup>(١)</sup> وقال: أجمع الصحابة على المشي، فقال عمر وشمار وعلي وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية: في المعاشة بدنة، وحكم أبو عبيد وابن عباس في حمار الوحش بدنة، وحكم عمر - رضي الله عنه - فقه سقرة، وحكم عمر وعلي في افطلي بشاة، وإذا حكموا بذلك في الأزمنة المختلفة والبلدان المتفرقة من ذلك على أنه ليس على وجه القيمة. ولأن لو كان على وجه القيمة لاعتبروا صفة المتلف انني تختلف بها القيمة إما برؤية أو بخيار، ولم يتفكر عنهم السدال عن ذلك حال الحكم، ولأنهم حكموا في الأحكام بشاة، ولا يرفع قيمة شاة في الغالب، انتهى.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup> والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَىٰ مَكَانًا فَقَالَ مِنْ أَثْمَنِ﴾<sup>(٣)</sup>، ووجه الدليل من الآية أن قوله تعالى يقتضي أن مثل المقتول، من المعجم هو الجزاء، والقيمة لا يتطابق عندها مثل للمقتول، لا نعمة ولا شرعاً، وإسم المشي ما يشبهه، وأشباهه انعم بالنعامة البدنة من جهة الخلقة، ومما يؤخذ ما فناء ما يثبت الله تعالى بقوله: ﴿هَذَا نَبِيٌّ مِنَ الْكُتُبِ﴾ وحده يقتضي أنها بحكمين به هدياً، وهذا يوجب اختصاصه بالمثل من انعم

(١) (٤٠٢/٥)

(٢) المختصر (٢١/٢٥٢).

(٣) سورة العنكبوت، الآية ٩٥



وقد بينا من جهة أخرى ما رواه حاتم بن محمد عن عني الضبع كسفياء وأبى  
إجماع الصحابة، فإنهم قصوا ذلك في أماني مختلفة وأرادوا متصوفة، بخلاف  
منها الخيم مع علم كل أحد أن جميع المذاهب أكثر من قيمة الضميمة، وقد دعت  
فصاحبه بذلك في الأمان والأصناف، فلم يحسم ليس مخالفاً، ولا يتكلم  
لحكمهم، بل أنه إجماع، انتهى. وبسط الحكي في الكلام على هذه الآثار.

قلت والآثار عنده مختلفة جداً كما مساني شيء من ذلك في آخر هذا  
الحديث، ولا يمكن التجميع بينها، إلا بالتأمل على تغير القيمة باختلاف الزمان  
وقال الجصاص روى احتجاج عمر بن الخطاب ومعاوية، وإبراهيم في المثل إلى  
نفسه وإبراهيم انتهى

وقال أبو السعود<sup>(١)</sup> وفي أن النقص موجب العقل، والعقل المطلق هو  
الكتاب والسنة وإجماع الأمة والعقلاء، يراد به ما ليس عبثاً ومضى، وإنما  
العقل مسمى، وإنما معنى عبثاً لا معنى إلا اعتباراً في الشريعة أصلاً، وإذا  
لم يكن إرادة الأول إجماعاً عينه إرادة الشيء لكونه معهوداً في الشريعة، كما  
في حقوق العباد، لا يرى أن المسألة بين أفراد حق واحد، مع كونها في غاية  
الغنى والظهور، لم يدرها الفروع، ولم يجعل محجوزاً، عند الخلاف مضموناً بقدر  
أحد من مدعى مطالبته في عدم الأوصاف، بل مضموناً بغيره، مع أن  
الخصوص حفي في أمثله، إنما هو السلب، قال الحنفى *فَوَلَّكَهُمُ وَغَلَّبَ عَلَيْهِمْ*  
*الْحَنَافِي فَيَكُونُ*<sup>(٢)</sup> بحيث لم يغير تلك الجماعة القوية مع تيسر معرفتها، وسهولة  
مراعاتها، لأن لا يعتبر ما يرى أفراد سواها مختلفة من المساندة الضعيفة الحدية  
مع دعوية مأخوذة، وتعتبر الاحتاطة عليها، أولى بأحرى، ولأن الفقه قد  
أبدت فيما لا يخفى له إجماعاً، فلم يبق غيره مرفوضاً، لا لا عموم مشترك في

(١) تفسير أبي حمزة: ٤١، ٤٢.

(٢) سورة النور: الآية ٢٤.

مواقع الإتيان، والمراد بالمعروى إيجاب النظر باعتبار القيمة لا باعتبار المين، ثم الموجب الأصلي للجناية والجزاء المماثل للمقتول إنما هو قيمته، لكن لا باعتبار أن يعمد الجاني إليها، فيصرفها إلى المصارف ابتداءً، بل باعتبار أن يجعلها معياراً، فيقدر بها إحدى الخصائص الثلاث، فقيمها مقامها، إلى آخر ما يسطره.

وهي «التهنية»<sup>(١)</sup>: والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يَقُومَ الضَّيْدُ فِي الْمَكَائِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ، أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ، إِذَا كَانَ فِي بَرِيَّةٍ، فَيَقُومُهُ ذَوَا عَدْلٍ، ثُمَّ هُوَ مُكَيَّرٌ فِي الْعَدَاءِ، إِنْ شَاءَ ابْتِغَاءً بِهَا هَدِيَّةً وَذَبِيحَةً إِنْ بَلَغَتْ هَدِيَّةً، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَاماً، وَتَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعاً مِنْ نَعْمٍ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ.

وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد النظر فيما له نظير، ففي الظبي شاة، وفي الأرنب فَنَاقٌ، وفي التَّيْرُ بَعْدُ جَفْرَةٌ<sup>(٢)</sup> - وهي التي بلغت أربعة أشهر - وفي النعامة بدنة لقوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ يَأْتِي مَا قُتِلَ﴾ وشمله من النعم ما يشبه المقتول سورة؛ لأن القيمة لا تكون نَعْمَاءً، والصحابة أوجبوا النظر من حيث الخلقة والمنظر، وقال ﷺ: «الضبع صيد وفيه شاة».

وما ليس له نظير عند محمد - رحمه الله - نجب فيه القيمة مثل المصغور والحمام وأشباههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما، والشافعي - رحمه الله - يوجب في الحمامة شاة، وثبت التشابه بينهما من حيث إن كل واحد منهما يَمْبَغُ<sup>(٣)</sup> ويهله، ولأبي حنيفة وأبي يوسف أن المثل المطلق هو

(١) التهنية (١/١٦٥)، ط بيروت.

(٢) يفتح الجيم وسكون الفاء الألف من أولاد المعز.

(٣) هو من المَبَغ: وهو شرب الماء بلا مضغ.

المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى لكونه معهوداً في الشرع، كما في حقوق العباد، أو لكونه مريداً بالاجتماع، أو لما فيه من التعميم، وفي صفة التخصيص، والفراد بتأنيده وأنه أعظم فخره قيمة ما قل من النعم الوحي، واسم النعم بطريق على الوحي والأهلي، كذا قال أبو عبيدة ولأصمعي، والفراد بعد زوى التخصيص به دون إيجاب المعنى.

قال صاحب العناية<sup>(١)</sup>: قوله والفراد بعد زوى جواباً، أي عن مسئلة، يعني أن إيجاب النبي ﷺ واصحابه - رضي الله عنهم - هذه الظواهر لم يكن - غير أحبها، إذ لا مماثلة بين الضيع والشفة جنة، وإنما كان باعتبار التقدير بالقيمة، إلا أنهم كانوا أرباب النواصي، فكان الأداء عابوهم منها، وهو نظير قول علي - رضي الله عنه - في ولد المخزوم: يفتك الغلام بالغلام والجارية - الجارية. والفراد النفس انتهى.

قال العيني<sup>(٢)</sup>: احتج أم حيفة، فيما ذهب إليه المعقول والأثر، أما المعقول، فهو أن الحيوان غير مضمون بالمثل، ليكون مضموناً بالقيمة كالمملوك، ومثل الحيوان ليست؛ لأن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، فإذا تعد ذلك حمل على المثل المعنوي وهو القيمة.

وأما الأثر فهو ما روي عن ابن عباس أنه سأل النبي - ﷺ - فحمل على المعنى معنى لكونه معهوداً في الشرع. يوضحه أن المسألة بين الشيئين عند اتحاد الجنس أتبع منه عند اختلاف الجنس، فإذا لم تكن التامة مثلاً للتامة كيف تكون مثلاً للعدم، وإذا تعدل اعتبار المماثلة صورة، وجب اعتبارها بالعمم، وهو القيمة، ولأن القيمة أرادت بهذا المعنى في الذي لا مثل

(١) العناية مع فتح الشرح (١٠٠٣).

(٢) أصله القاري (١٧٠/١٧١).

له بالإجماع، فلا يفتى غيره مرئياً، لأن المثل مشترك، والمشتراك لا يعموم له، انتهى

قلت: ومؤيد الحنفية اختلاف الصحابة في الأمان.

فقد قال الموفق<sup>(١)</sup> في حصار الوحش بفرقة، روي ذلك عن عمر - رضي الله عنه - ربه قال عروة ومجاهد والشافعي. وعن أحمد: فيه بدنة، روي ذلك عن أبي عبيدة وابن عباس. وبه قال عطاء، والشافعي، وهي الضب جدلي، قضى به عمر وأحمد. وبه قال الشافعي، وعمر، أحمد: فيه شاة، لأن جدي بن عبدالله وعطاء، قالوا فيه ذلك. وهي الأرنب صاق. قضى به عمر، وبه قال الشافعي، وقال ابن عمر: فيه حمل، وقال عطاء: فيه شاة، محتصرًا. وميائني في محله البسط فيه.

قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: سبب الاختلاف أن المثل يقابل على التمثل الذي هو مثل، وعلى الذي هو مثل في القيمة، لكن حجة من رأى أن التبيه أقوى من جهة اللفظ، أن إطلاق لفظ المثل على التبيه في لسان العرب أظهر، وأشهر منه على المثل في القيمة، لكن ليس حمل مهنة المثل على قيمة دلائل حركته إلى اعتقاد ذلك.

أجابه أن التمثل الذي هو المثل هو منصوص عليه في الإطعام والصيام، وأيضاً فإن المثل إذا حمل مهنة على التعديل كان عاماً في جميع النعماء، فإن من نصبت ما لا يلقى له شيء، وأيضاً فإن المثل فيما لا يوجد له شيء هو التعديل، وليس يوجد للحيوان النعماء، في الحقيقة شيء إلا من جنه، وقد نصي أن المثل الواجب فيه من غير جنه، فوجب أن يكون مثلاً في النعمان والنقمة.

(١) المعنى (١/٥١٣)

(٢) إنباء المسجدة (١/٢٦٠)

وأما قول الحرك في التثنية قد عرفت، فأما الحكم بالتعديل، وهو  
 شيء يختلف باختلاف الألفاظ، ولذلك هو كل واحد، يحتاج إلى الحكمين  
 لتفسير عيبهما، وعلى هذا يأتي التمام من الآية، فكان قاله: ومن  
 به حكم معناه، أي بوجه من قول من استعمل، أو بدل التثنية لمعناه، أو عند  
 ذلك معناه، ص.

ولأنه قال الأكثر في الأكبر تبيين، وفي الصحيح صحيح، وفي الصغير  
 صغير، وفي التفسير كبير، وحذف ما كان فقال: في الأكبر، وتغيير كبير، وفي  
 الصحيح، وأما في الصحيح، كما في الصحيح<sup>١</sup>

وقال المحقق<sup>٢</sup>: يجب في هذا الفصل ما يجب في غيره، وفي معناه  
 ما يجب في التثنية، وما قال عمر بن الخطاب، وقال أبو حمزة: يجب في ذلك  
 كله التثنية على وجهه، وهذا التمام، يجب في شرح المعنى، وفي ولد  
 نظري صحيح، وفي التفسير من التمام يجب من التمام، وأما في قول من  
 قول تعالى ﴿فَعَلَّا يَمْزِجُ كَلِمَاتِهِ﴾ ففي ذلك ما يصح أن يكون جواباً، دون ما لا  
 يحرف منه، ص.

وقال المحقق<sup>٣</sup>: قال أصحابنا: في كثير الصيد مثله من التمام، وفي  
 التفسير صغير، وفي التمام غيره، وفي الأكثر شيء، وفي الصحيح صحيح، وفي  
 التفسير يجب، وقال مالك في التفسير تبيين، وفي التمام صحيح، لقوله  
 تعالى ﴿فَعَلَّا يَمْزِجُ كَلِمَاتِهِ﴾ ولا يحرف من التمام، ولا يجب.

ولما قوله تعالى ﴿فَعَلَّا يَمْزِجُ كَلِمَاتِهِ﴾ في قوله: وفي التفسير صغير، ولا

(١) صحيح البخاري (١٠٠٠٠)

(٢) التفسير (١٠٠٠٠)

(٣) التفسير (١٠٠٠٠)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما ضمن نالده والحباية احتلف ضمائه بالنصب والكسر كتهيصه، والهدي في الآية معتبر بالمثل، وقد أجمع الصحابة على الضم لأن لا يصح هدا كالجفرة، والعتاف، والتجدي، فإن لدى المعبص صميم، فهو أفضل، وإن فداه بمعد، منه جاز، وإن اختلف المعيب، مثل أن لدى الأعرج بأعور لم يحرر لأنه ليس مثل، وإن لدى أسور من إحدى العينين بأعور من أخرى جاز، لأن هذا اختلاف بصير وسر، وأما واحد، وإنما اختلف في معنه، وإن لدى الذكر مأني جاز، لأن لهما طلب وأرطب، وإن فداها بذكر حاز في أحد الوجهين والآخر لا يجوز، اهـ.

وقد عرفت أن العبرة عندنا للقبعة وهي تنغوث، وفي شرح الغائب: إن كان الصيد مأكول اللحم، فيجب قبعة نافعة ما بلغت هديين أو أكثر، وإن كان غير مأكول، فحب قبعة أيضاً غير أنه لا يجاوز ما في طهر الرواية، حتى لو قتل فداً لا يجب عليه أكثر من شاة، وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دماً، بل يقص من ذلك، وهذا زور: يجب قبعة نافعة ما بلغت كما في مأكول اللحم، اهـ.

وفي التذكرة لسجادة<sup>(١)</sup>: فجزاء في حيوان لا يزر لا يزال على شاة، لأن الفساد في غير المأكول ليس إلا إزاحة الدم فلا يجب فيه إلا دم، اهـ. قلت: وسبني عند المصنف في فدية الظير والوحش مأخذ المصنف، ثم إذا قُوم الصيد فهل يتوهم حياً أو مذبوحاً؟ يأتي بيانه في مسألة الإضمار.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أي بالمثل أو الجزء، قولان لأهل التفسير، اهـ على اختلافهم في الفروع، فهما قولان للفقهاء.

وأجمل شيخنا الشافعي في التمسوي<sup>(٢)</sup> الكلام على قوله

(١) (٢) (٣٧٠)

(٢) (٣) (٣٥٩)

... غداً ينزل ... ..

تعالى: ﴿يَنْزِلُ مَا قُلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ آيَةً، وَنُفِثَ مِنْهُ عَلَى قَوْمٍ فِي حَبِيقَةٍ﴾. سحب  
عنه من قتل الصيد، وما، هو مثل ما قتل أي سماناً في النصب، يحكم كونه  
سبباً في الضمة، فواحد، إما كان من النعم حال كونه عزياً، وما كفارة  
لفعه مساكين، وعلى قول الشعبي، سحب على من قتل الصيد جراً، إما ذلك  
الحال، مثل ما قتل في الصورة، وشكل يكون عدل حسنة من حسن النعم يحكم  
بذلك، ثم عدل يكون جراً، حال كونه دابة، ربما ذلك أجر، وكفارة، أو.

(١٠١) ... يعني حكماً عادلاً، وإذا فتنه ثم معنى صاحب،  
... من أمه، قال الربيعي في التكملة<sup>(١)</sup> احتج به من عصر  
قوله في حصة في زحاة المفيدة، فقال: التقوسم هو المصحح إلى الظفر  
والإح. رَأَى لِحُلْفَةِ الصَّوْءِ مَسْتَهْدَةً ضَوْءَ لَأْسَانٍ فِيهَا إِلَى الْأَجْهَادِ،  
وحده أن وجود الضميمة بين النعم وبين نصب مستهدة، فنية، فلا بد من  
الاحتجاج في تفسير لا هو من الأصناف.

ثم في لغة عند مسائل خلافه

الأولى في حكم الحكيم، قال العبد<sup>(٢)</sup> ما ملكه الشاعري بأحمد  
... الحبر في تعيين النهائي أو الإلزام أو الضميمة إلى الحكيم، وإذا  
حكمه بالهوى فليس فيما، مثل، ونظر من حيث الحادثة ما هو من، كما  
ذكرنا. وأما من فيما لا مثل في الفينة، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: كخيار  
المقاتل في أن يسري أو لا يسري بنية العسول، لأن لو موت حب، وحكم  
الحكيم، لشبه الحياة، وبهذه نصب على الحال في حال الأهل، كذا في  
الدرر

(١) ١٥٣/١١

(٢) نسخة غاي: ١٧٧/١١٧٩

وهكذا قال غير واحد من نقلة المذاهب لا سيما الفقهاء، لكن الظاهر من ملاحظة كتب الفروع، أنهم توهموا في نقل المذاهب، من الصواب ما قال الرازي في «الكبرى»<sup>(١)</sup> ونقله. زعم جمهور الفقهاء أن الخيبر في تعيين أحد هذه الثلاثة، لم يقاتل الصيد، وقال محمد بن الحسن: إلى الحكمين.

حجة الجمهور أنه تعالى: «وحب عنى قاتل الصيد أحد هذه الثلاثة على التحجير»، فوجب أن يكون قاتل الصيد مُحَجَّرًا بين أيها شاء، وحجة محمد أنه تعالى جعل الخيار، لمي الحكمين، فقال: يحكم به ذوا عدل منكم هدياً إلى كذا ويكنا، اهـ.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: قاتل الصيد مُحَجَّر في الحرم بأحد هذه الثلاثة بأيها شاء. كفر، مومراً كان أو معسراً، وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية ثانية أنها على الترتيب، ورواية ثالثة أنه لا إطعام في الكفر، اهـ مختصراً. وسبأني ذكر هاتين الروايتين في موضعهما.

وفي «ترويض المرمح»<sup>(٣)</sup> يحجر أجزاء صيد بين ذبح مثل، إن كان له مثل أو يقربه مواهم بشرى بها طعاماً، فيقطع كل مسكين منها، أو يصوم عن كل مد يوماً، ويحجر ما لا مثل له بعد أن يقوّمه بدراهم بين إطعام وصيام، اهـ.

قال النووي في «المناصك»: «أما ما كان له مثل، فهو مخير إن شاء أخرج المثل وإن شاء قومه دراهم واشترى به طعاماً وتصدق به، وإن شاء صام عن كل مثلاً يوماً، وإن كان ما لا مثل له فهو مخير، إن شاء أخرج بالقيمة طعاماً وإن شاء صام عن كل مد يوماً، قال ابن حجر في «شرح»ه: «ولا مد في القبة من عدلين، اهـ».

(١) (١٠٦/١)

(٢) «الصفحة» (١٠٣/٣).

(٣) (٤٩٨/١).



وهكذا هي «شرح الإفراج»<sup>(١)</sup> ونفسه هو على التقدير بين ثلاثة أمور، إن كان قصد صمته مثل، «أخرج العسل من نعيم يحكم فيه بعثته من النعم مثلاً»، أو قومه واشترى بقيته طعاماً وتصدق به، أو صام عن كل مد يوماً، وإن كان قصد صمته لا صمته، «أخرج فتيمة صماء»، ويرجع في الفتيمة إلى عدلين، أو صام عن كل مد يوماً، انتهى. وكذا في «التوشيح» و«الأقواء» و«شرح المنهاج» وغيرها من كتب الفروع.

«قال العدلين»<sup>(٢)</sup> - اجزاء يكون بحكم عدلين، ولا بد من لفظ الحكم، فلا يكفي عدلين، فليبين أثر عائلتين بالحكم انفسد، مثل الصيد، أو إصعام فتيمة، الصيد، أو صيام أيام بعد الأمدد، وأه للتقدير: لأد فتارة الحزب ثلاثة أنواع على التحجير، قال الدسوقي: قوله بحكم عدلين، فلا يكفي إخراجهم وحده بدون حكمين يحكمان عليه به، وثبوته لا بد من لفظ «يحكم» أي في كل نوع احده من الأنواع الثلاثة بأن يقولوا قد حكمنا عليك شاة مثلاً قدرها كذا، أو بكذا مداً من الطعام، أو بصوم كذا عدد أو بحزب النوع الذي يكفر به، انتهى.

وفي «لهذا»<sup>(٣)</sup> - اجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن تقوم نصيب في المكان الذي قتل فيه، أو في أقرب الموضع منه (إذا كان في ماله) تقوم ذو عدل، ثم هو محير في الفداء إذا شاء انتاع به هدياً، وذبحه إن بغت هدياً، وإن شاء شترى بها طعاماً، وتصدق، وإن شاء صام.

وقال محمد والشافعي: يجب في الصيد تطير فيما أه نظير، ثم الخيار بين الثقاتل في أن يجعله هدياً، أو طعاماً، أو صوماً عند أبي حنيفة وأبي

(١) نظم الإفراج: (١/١١٢).

(٢) شرح الكيف: (١/١٢٠).

(٣) (١/١٦٥)، بيروت.

يوسف، وقال محمد والشافعي: الخيار إلى الحكمين في ذلك، فإن حكما  
مكدهدي يحب النظر، وإن حكما بالطعام أو بالمصيام، فمضى ما دار أبو حنيفة  
وأبو يوسف: فهما أن التغير شرع وفقاً بمن عليه، فيكون الخيار إليه، ولمحمد  
والشافعي قوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوَا عَدْلِي يُنْكَمْ هَذَا﴾ الآية إلى آخر ما بسط.

وقد عرفت أن الفضل عن الشافعي - رحمه الله - ليس بسديد، وعلم من  
هذا كله أن وظيفة الحكمين تعيين قيمة الصيد عند الطبخين من الحنفية، وعند  
محمد تعيين أنواع الكفارة، وعند الأئمة الثلاثة تعيين مقدار الجزاء من التطير،  
أو القيمة بعد أن يختار القائل أحد أنواع الكفارة، فتأمل.

والثانية: ما قال المصنف<sup>(١)</sup>: «تختلف من الصيد فسمان: أحدهما، ما  
قضت فيه الصحابة، فيجب فيه ما قصت. وبهذا قال عطاء والشافعي وإسحق»  
وقال مالك: يستأب الحكم فيه؛ لأنه تعالى قال: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوَا عَدْلِي يُنْكَمْ﴾.  
ولما: قوله عز وجل: «أصحابي كانتهم بأبهم اقتلتم اقتلتم»، ولأنهم أقرت إلى  
المصواب وأبصر بالعلم، فكان حكمهم حجة على غيرهم كالعالم مع العدمي،  
والثاني، ما لم تقض فيه الصحابة، فيرجع إلى قول عدلين من أهل الخبرة،  
استقى

وقريب منه ما قال الفارابي في «التفسير الكبير»<sup>(٢)</sup> فقال: قال مالك: يجب  
التحكيم فيما حكمت فيه الصحابة، أو لم تحكم إلى آخر ما ذكره، وفي  
«المنهاج»<sup>(٣)</sup>: قال الأكثر: إن الحكم في ذلك، ما حكم به السلف لا يتجاوز  
ذلك، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه،

(١) المنهاج (١٠٧/٢).

(٢) (٩٢/٦).

(٣) (١٠١/٤).

وقال الثوري: الاختيار في ذلك للحكمين في كل رمي. وقال مالك: يستأنف الحكم والخيار إلى المحكوم عليه، وإنه إن بقول الحكمين: لا تحكما علي إلا بالسمع، انتهى.

وقد عرفت فيما تقدم أن العبرة عند التحفة للقيمة في الموضع الذي قتل فيه، أو في أقرب المواضع.

الثالثة: ما في «الكبير»، قال الشافعي: يجوز أن يكون القتلى أحد المعتدين إذا كان أخضا فيه، فإن تعمد لا يجوز لأنه يستحق به. وقال مالك: لا يجوز كما في تقويم السننات.

حجة الشافعي - رحمه الله - أنه تعالى أوجب أن يحكم به ذوا عدل، وإذا صدر عنه انقضاء عطا كان عدلا، فإذا حكم به هو وغيره فقد حكم ذوا عدل، وأيضا روي أن بعض الصحابة أوطأ فؤاده فنبأ، فسأل عمر - رضي الله عنه - فقال عمر: حكم، فقال: أنت عدل يا أسير المؤمنين فاحكم، فقال عمر - رضي الله عنه -: إنما أمرتك أن تحكم، وما أمرتك أن تزكيني، فقال: أرى فيه حذيا جميع العاد والنشجر، فثأرت: افعل ما ترى، وعلى هذا التقدير قال أصحابنا: يجوز أن يكونا قاتلين، انتهى.

ويقول الشافعي - رحمه الله - قال أحمد، كما في «العين»<sup>(١)</sup> وكذا في «المغني»<sup>(٢)</sup> إذ قال: يجوز أن يكون القتلى أحد المعتدين، وبهذا قال الشافعي وإسحق وابن المنذر، وقال الشعبي: ليس به ذلك؛ لأن الإنسان لا يحكم نفسه.

ولنا عموم قوله حالي: ﴿أَوْ لَا عَلَيَّ﴾ والقتل مع غيره ذوا عدل. وقد روي

(١) «عمدة القاري» (٧/٢٧٧).

(٢) «المغني» (٥/١٤٠).

سعيد في مسنده، والشافعي في مسنده عن طارق بن شهاب قال: خرجنا خيلاً فأوطأ رجل منا، فقال له: أريد حباً، فغزرت<sup>(١)</sup> ظهره، فقلعنا على عمر - رضي الله عنه - فسألت أربداً فقال له: احكم يا أريد فيه، قال: أنت خير مني يا أمير المؤمنين. فذكر نحوه، ثم قال: فأمره عمر - رضي الله عنه - أن يحكم فيه وهو القائل، وأمر أيضاً كعب الأحمير أن يحكم على نفسه في نجرانين اللتين صادعها وهو محرم، انتهى.

وفي المنتقى<sup>(٢)</sup>: روى ابن أبي شيبة عن طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حماماً كان على البيت، فنزل على يد عمر، فأشار عمر بيده، فطرد فوقع على بعض بيوت مكة، فجاءت حبة فأكلته، فحكم عمر على نفسه بشاة. وروى عن طريق أخرى عن عثمان نحوه، انتهى.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: ولا يجوز أن يكون المحكوم عليه أحدهما، وبه قال الحسن المصري، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ يَكْفُرُ﴾، والحاكم يجب أن يكون غير المحكوم عليه، فكأنه قال: يحكم به عدل منكم عليكم، ألا نرى أنه تعالى خاطب المؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَأَتَقَبَّدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ بَيْنِكُمْ﴾، والمشهود له منهم، ولا يجوز أن يكون أحد الشهيدين، انتهى مختصراً، وكنا صرح التردير بأنه لا يكفي حكمه على نفسه.

وقال ابن رشد<sup>(٤)</sup>: اختلفوا هل يكون أحد الحكمين قاتل الصيد؟ فذهب مالك إلى أنه لا يجوز، وقال الشافعي: يجوز، واختلف أصحاب أبي حنيفة

(١) غزرت ظهره: شققه.

(٢) (٤٦/٢٤).

(٣) المنتقى (٢/٢٥٥).

(٤) بداية المجتهد (١/٣٥٩).

الحاء : قولين : حاء : انتهى - وفي شرح أ - ب : يضطر للتفوق عدل : ع  
العين : وما : ع : جملة : جملة : وعاء : لعنة : لعنة : انتهى

وهي راحة النفس، <sup>التي</sup> قلنا: التوجه وأنو التذلل كقبي. قال ابن  
هشيم: الأولى إسقاط قوة. ونحو الناس؛ لأنه بحث من صاحب «البحر»  
وهو، بعد: لكنه يوقف على نقاشه ولو أراد، سبي. على أن صاحب «النسب»  
صريح بخلافه حيث قال: بشرط التعميم إن، انتهى ما في الناس.

والرابعة: ما هي الشهادة؟ قالوا: التوحيد بكلمتي والمشي أولى، لأنه أحوط وأبعد عن الخطأ، وقيل: بعشر المئين ههنا بالنصب، قال من الهمام: والذين لم يوحىوه حملوا العدد في الآية على الأولوية؛ لأن المقصود إتمام الإحكام والإنذار، وإظهار الرحمة، وقصد الإحكام والإنذار لا يتأخر عن فعله، فكان داعية، انتهى.

وفي مخرج الباب قال: "بشره بالتفويض عدلار طاهر الفرائد، وفير،  
أنواحد يخفي، لكن المشي أعوذ، وهو الأظهر، انتهى. فالمسألة خلافية عدد  
الحدود، ومحتار واللباس غير محتار "لهداية"، وإلي كى من اتعين ذهب  
حده من الحشيفة، كما يستلزم أن غدايب والعبي في "البهاية"، وعذا العبي  
أشراط الاثنين إلى الأئمة الثلاثة مالك والسامعي وأحمد، وصرح الشافعي بعد  
السرور أنه لا يكفى حكم واحد فقط، أم

وقال الياحي<sup>١٢١</sup> ثم بحثنا في مختصر محمد بن أبي عن أنس بن مالك أنه قال سمعت

434 - JUNE 1995

478000 213

144. 21. 12. 1951

١٣٩٥ هـ : ١٤٠٢ هـ

العدد، كما شرط العدالة، وثبت شرط العدد في التسهود، فقال تعالى:

﴿وَأَن تَسْبِّحُوا لَهُم مِّن ذِكْرِهِمْ يَوْمَ ذِي الْحِجَّةِ﴾<sup>(١)</sup>

قلت: وما تقدم في الثالثة من أمر عمر - رضي الله عنه - أريد وأيا أن يحكمنا على أنفسهما، وكذا ما روي من حكم عمر وعثمان عن أنفسهما بزيادة كفاية الواحد.

والخامسة: في صفات العدلين، قال الحنفى في «المطى»<sup>(٢)</sup>: ليس من شرط الحكم أن يكون فقهاء؛ لأن ذلك زيادة على أمر الله تعالى، وقد أمر عمر - رضي الله عنه - أن يحكم في النصب، ولم يسأل أفتت هو أم لا؟ لكي تعتبر العدلة؛ لأنها منصوص عليها، ولأنها شرط في قول القول على الغير هي سائر الاماكن، وتعتبر الخبرة؛ لأنه لا يمكن من الحكم بالنسب إلا من له خبرة، اهـ.

ومثل ابن مكي: أراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة النصب لا العدل في باب الشهادة، اهـ. وحزم في حصر المكفي في الترخع من حيث النووي؛ أن أراد بالعدل بهذا الضادة، فلا يكفي عبد، وامرأة، وسمل، وحلق أبيض أن يكون فقيهاً ياب الله، لأن تكاير العدد، والضخامة وقع بينهم إلا خلاف في المماثلة فكيف بغيرهم، اهـ.

ومثل الدويري<sup>(٣)</sup>: انحاء، حكم عدلين فقيهن أي عاينين بأحكام العدل، قال تاسوقي: الشرط للعدالة يساهم بالشرائط الخارجية والداخلية فيها، وقوله: بأحكام العدل أي لا بجميع أبواب الشريعة لا بشرط ذلك، اهـ.

والسادسة: لو حكم عدلان معتل، وحكم عدلان نحران مثل آخر، فبـ

(١) سورة الشورى، الآية ٩٧.

(٢) (١: ٢: ١٢).

(٣) شرح الكبير، (٤٠: ٥٠).

هـ

وجهاً عند الشافعية، أحدهما بالخبر - والثاني يأخذ - لأجل كذا في الكبير،  
وفي شرح المنهاج: لو حكم الثان بمثل وأحواض بغيره كان مثلياً، أم يحل آخر  
سيرة، وقبل - بمنزلة العلم - أم.

(٢٧٩) حاز من جراء، أو منصوب على المصدرة، أي يهديه هدياً،  
أو منسوب على التمييز، كذا في النعمان، وقال أبو السعود: حاز منقوعة من  
الضمير في به، والهدي ما يُهدى إلى الحرم من النعم، وتقدم قريباً أن المالكية  
استدلوا بذلك على أنه يجب في الصغير الكبير، وفي نسيب الصحيح.

قال الإجماع<sup>(١)</sup> ظاهره بقضي أن يكون ما يخرج من النعم جواز عن  
الصبي مما يجوز أن يهدي، وهو الخبز من لقان، والشر من غيره. وهذا  
قال مالك وجميع أصحابه، أم.

وتقدم أيضاً ما أحاط به الموفق بأن الهدى في آية معشر بمنى، أم،  
والله، عند الشافعية لا عرة في المرجع بين الأخذية.

وقال كجصاص<sup>(٢)</sup> قد اختلف في السن التي يجوز في جواز الصبي،  
فقال أبو حنيفة لا يجوز أن يهدى إلا ما جاز في الأصحاب، الإحصاء،  
وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز الصبي والسن على قد الصبي، والدليل على  
صحته القول الأول أن ذلك هدي نعلق بحويه بالإحرام، وقد اتفقوا في سائر  
الهدايا التي تحقق وعودها بالإحرام أنها لا يجوز منها، إلا ما جاز في  
الأصحاب، وأنصأ لما سمعنا الله تعالى هدوا على الإطلاق كان بمنزلة سائر  
الهدايا الممنونة في سفرنا، فلا يجزئ دون السن التي ذكرنا، وذهب أبو  
يوسف ومحمد إلى ما روي عن جماعة من الصحابة أن في خروج جفرة، وفي

(١) (المسألة) (٢٧٩)

(٢) (حكم النكاح) (١٧٩)

الأرض عناق، فَمَا مَا رَوَى عَنْ تَصْحَابَةِ لَهْدَانِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُبَّةِ، إِذَا  
 فِي «الْهَدَايَةِ»<sup>(١)</sup>، لِحِزِّهِ، عِنْدَ أَبِي حَنْفَةَ وَأَبِي مُوسَى أَنْ لَفْظَ الصَّيْدِ فِي  
 الْمَكَانِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ، أَوْ فِي قُرْبِ الْمَوَاسِمِ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي بَيْتِهِ، يُقْبَضُ دُونَ  
 عَدْلٍ، لَمْ يَكُنْ هُوَ مُخْتَارٌ فِي الْقَوْلِ، إِنَّ شَاءَ ائْتِاعَ بِهَا هَدْيًا وَدَبَّحَهُ إِذْ بَدَعَتْ عَدْبًا،  
 وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا طَعَامًا، وَأَصْدَقَ، وَإِنْ شَاءَ صَدَمَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي  
 حَبَّ فِي الصَّيْدِ الْمُظْمِرِ فِيمَا لَهُ نَظِيرٌ، فَفِي النَّظِيرِ شَاءَ، وَفِي الْأَرْضِ عَنْقًا، وَلِي  
 الْمَرْسُوعَ جَنْبَةً.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: إِذَا وَقَعَ الْأَخْيَازُ عَلَى الْهَدْيِ سَهْلِي مَا سَجَرِيهِ فِي  
 الْأَخْيَازِ، لِأَنَّ حَقْلَ اسْمِ الْهَدْيِ مُنْصَرَفٌ إِلَيْهِ، وَقَدْ مَحَمَّدٌ وَشَقَقْنِي، يَجْزِي  
 صَغَارُ النِّعَمِ فِيهِ، لِأَنَّ «تَصْحَابَةَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَوْ حَبِيبُ سَنَاءٍ وَجَعَلَهُ، وَعِنْدَ  
 أَبِي حَنْفَةَ وَأَبِي يُونُسَ يَجُوزُ الْمَصْفُورُ عَلَى وَجْهِ الْإِطْعَامِ بِعَيْنِ إِذَا تَصَدَّقَ، إِذَا  
 قَالُوا اسْمُ الْهَدْيِ،<sup>(٢)</sup> الْعَنْاقُ الْأَنْثَى مِنْ أَرْلَادِ الْمَعَزِ ذَوِي الْحَدْعِ، وَالنَّجْزُ مَا يَنْتَهِجُ  
 أَرْبَعَةَ أَسْفَرٍ مِنَ الْعَنْاقِ، إِذَا.

وَقَدْ عَرِفْتُ مِنْ هَذَا أَنَّ لَا عِيبَ بِالسِّيِّعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي حَبَّ وَابْنِ  
 وَلَا يَدُ مِنْ نَسَبِ الْهَدْيِ يَجْزِي فِي الْأَخْيَازِ عِنْدَ التَّخْيِيلِ مِنَ الْحَنْفَةِ وَمَا لَمْ  
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لَكِنْ الصَّغِيرُ يَجْزِي بِالنَّكْبِ عِدَّةً مَائًا خِلَافَ لَهَا، كَمَا نَقَدَمُ فِي  
 مَسَائِلِ الْمَسَائِلِ مُنْصَلًّا.

هَذَا، وَلِهَذَا مَسْأَلَةٌ أُخْرَى خِلَافِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّ خِيَارَ تَعْيِيرِ أَحَدِ أَنْوَاعِ الْكُفَرَةِ  
 الثَّلَاثَةِ لِيُقَاتَلَ عِنْدَ دَعْوَةِ الْعِلْمِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، إِذَا قَالَ، إِنَّ ذَلِكَ وَطِيفَةٌ

(١) ١١٦/١٦

(٢) ١١٦/١٦

(٣) ١١٦/١٦



## يَنْلِغُ الْكَعْبَةُ

الحكمين. كما تقدم مفصلاً في مسائل الحكمين، واستدل له صاحب «الهداية» بهذا: لنفط من الآية إذ قال: قال محمد: الحجاز إلى الحكمين لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هُنَا﴾<sup>(١)</sup> الآية، ذكر الجدي معصوماً لأنه تفسير لقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ﴾ أو مفعول لحكم الحكمين. ثم ذكر الصعام واتصيام بكنسة أو فيكون الحجاز إليهما، قلنا: الكفاية عطف على الجزاء، لا على الهدى بدليل أنه مرفوع، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ رَبِّكَ مَرْفُوعاً﴾ فلم يكن فيها دلالة اختيار الحكمين، وإنما يرجع إليهما في تقويم السلطنة، ثم الحجاز بعد ذلك إلى من عليه، اهـ.

(يَنْلِغُ الْكَعْبَةُ) صفة هدياً، والإصاعة نعلية أي واسلاً إليها، وقال الحصاصي: بنوعه الكعبة ذبحة في الحرم لأحلاف في ذلك، وكذا قال غير واحد من أئمة اللغة والتفسير؛ منهم الرزقي في «الكبير» إذ قال: سميت الكعبة كعبة لأرفعها وربيعها، والعرب تستقي كل بيت مريح كعبة، والكعبة إنما أريد بها كل الحرم؛ لأن المدح والنحر لا يقعان في الكعبة، ولا عدما ملازماً، ونظير هذه الآية ﴿وَلَمَّا تَبَيَّنَ لِلْغُلَامِ الظَّنُّ عَلَيْهِ﴾ ومعنى بنوعه الكعبة أن يدبح بالحرم، اهـ.

قال ابن رشد<sup>(٢)</sup> أجمع العلماء على أن تكعبه لا يجوز لأحد فيها دبح، وكذلك المسحود الحرام، وأن المعنى في قوله: ﴿هَذَا يَنْلِغُ الْكَعْبَةَ﴾ أنه إنما أراد به النحر بمكة إحصائاً منه لمسالكه وفقراته، وكان مالك يقول: إنما المعنى في قوله: ﴿هَذَا يَنْلِغُ الْكَعْبَةَ﴾ مكة، وكان لا يجيز لمن نحر هديه في الحرم، إلا أن ينحر بمكة، وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن نحره في غير مكة من الحرم أحزاء، اهـ. وسيأتي من نحر مالك في «جامع الهدى» أنه لا يكون إلا بمكة. لكن قال المذاهب: محله من أو مكة، اهـ.

(١) سورة السائدة (الآية ٩٥).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٣٧٧).

وما يظهر من ملاحظته فروع لمالكية، إذ الحر بمنى مفيد بثلاثة شروط: سطحا، للدبر، إن وجدت وجب الحر بمنى والأمكنة والمراد بها البلد لا ما يليها من منازل الدس، جرم به اندسوفي، وأيضاً من شرط الهدي مطلقاً عند السانكية التحص بين الحبل والحريم، وسبأني بيان لشروط الثلاثة في الإجماع الهدي.

وربما من هذا كله أن من حكر الإجماع على التحريم بانحراف تجزؤ، ين يختص عند مالك بمكة، أو منى، ومياني شبي من الكلام على ذلك في التحريم في الحج، وما الكلام على مباحات محر الهندايا مطلقاً، فبأن في الإجماع الهدي، وهذا أحد الأساطات المتعلقة بهذه الآية.

والثاني: هل يحرم دمجه في غير الحرم؟ قال النووي: "أما جزء الصبي فهو نساكين الحرم، نص عليه أحمد، فقال: أما ما كان مكفراً أو كان من الأصناف المذكورة، فإنه تعالى قال: ﴿عَذَابٌ نَّالَهُ الْكَافِرُونَ﴾، وما كان من عذبه الرأس، فحله حلقه، وذكر القاضي في فتاى الصبي رواية أخرى أنه يفسى حين قتله، وهذا بخلاف نص الكتاب، ونص الإمام أحمد في الشفقة بينه وبين خلقه الرأس، فلا يموت عليه، انتهى.

وقال النووي في المسألة في بيان الدماء الواجبة في الإحرام: أما الزمان فما وجب لارتكاب محظور أو ترك سامور لا يختص بزمانه بل يجوز في يوم واحد وغيره، وأما مكانه فيختص بالحرم، فيجب ذبحه بالحرم، ولو ذبح في طرف الحبل، ونقل أحمد، إن الحرم قبل تغيره، لم يحزه على الأصح، انتهى.

وقال الفاري في شرح المغاية: "ولو ذبح في غير أرض الحرم لا يحرج

عن المهدية، إلا إذا تصدق على كل مسكين من اللحم بما يساوي قيمة نصف صاع من بر، وكان وفاة ما قُومَ غذاءً، انتهى. وقد عرفت أنه لا يجوز عند المأبكية في غير مكة ومنى أبشاً فضلاً عن غير الحرم.

والثالث: هل يثوقت يوم النحر أم لا؟ قال الموفق في «المغني»<sup>(١)</sup>: وله ذبحه أي وقت شاء، ولا يختص ذلك بأيام النحر، انتهى. وبذلك قالت الشافعية، كما تقدم في «مناسك النووي».

وفي «المهدية»<sup>(٢)</sup>: لا يجوز ذبح هدي التطوع والمنعة والقران إلا يوم النحر، ويجوز بيع بقية الهدايا في أي وقت شاء، وقال الشافعي: لا يجوز إلا يوم النحر اعتباراً بدم المنعة والقران، ولنا، أن هذه دماء كعارات فلا تختص بيوم النحر؛ لأنها لما وجبت لجبر نقصان كان التمتعيل بها أولى، لارتفاع النقصان به من غير تأخير، بخلاف دم استعة والقران؛ لأنه دم نسك، انتهى.

وما ذكره من مذهب الشافعي - رحمه الله - يحتمل أن يكون قولاً له، وإلا فيخالفه ما تقدم عن النووي، ولذا تعقب عنه العيني في «اللبابة» فقال: هذا مخالف لما ذكره في كتبهم، فإنه ذكر في «الوجيز» و«شرح» و«التتميم» وغيرهما: أن الدم الواجب في الإحرام، إما لاوتكباب محظوره، أو جزاء تركه مأمور، ولا يختص بزمان، فيجوز في يوم النحر وغيره، انتهى.

والرابع: هل يكفي النحر والذبح أو يجب بعته بفرقة اللحم أيضاً؟ قال الباجي<sup>(٣)</sup>: فإن نحره بغيره أو بمكة، فأرد أن يطعم به مساكين الحل بأن يظل ذلك إليهم جاز ذلك، فيما حكاه القاضي أبو الحسن عن مالك، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يجوز أن يفرق إلا في الحرم، والدليل على ما نقله

(١) (٢٥٠/٥).

(٢) «المغني» (٢٥٦/٢).

أنه إذا دنا جراداً، أصابته، احتاز أن يهرم، إلى فداء النحر، أو إلى ذلك إذا دبر إليهم في الحرم، وأيضاً فقد حاز بالحر صوماً، فهو مختص به والحرم انتهى.

وقال المصنف<sup>(١)</sup> ما يجب نحره بالحرم وحسب معرفة الحرم به، وبه قال الساجي، وإلا، مالك وأبو حنيفة إذا ذهب في حرم جاز ثمرة لحسبها في الحرم، وإنما أنه أحد المقصودين للحد، والحر هو في الحل كالشجر، وذلك، لأنه يقول من نحره ما حرم التوسعة على مساكين، وهذا لا يخص بالخط-عبره، ولأنه لو سئل عن نحره، فكان، حصه مختصاً به، كالأطراف وسائر المسالك، انتهى.

وقال القاري في شرح مسلم<sup>(٢)</sup> ويجوز أن يقصد بلحم الهدي على مسكين واحد، أو مسكينين، ويجوز الصدقة في الأماكن كلها صعباً، ولا يخص الحرم خلافاً لما إذا، وبلفظ الشجر، أو شجر بهاء لا شيء غيره لأن المقصود هو الإزالة، انتهى.

قال ابن القيم<sup>(٣)</sup> وذلك أنه لو عين الهدي أحد الحاجات علم أن نفس الفرد مجرد التصديق بلحمه، وإلا لحصل النسيء بالقيمة أو نحوه بشتره، بل لم يأنزل الإزالة مع احتياز بلحم الغنم، وهو نوع منعم المقصود، فلا يهزم الإزالة لقوله عز وجل وما لم يرض هذا نزواته أجزاء بخلات ما لم يرض لنسبها انتهى وذلك قاله صاحبنا.

قال ابن القيم<sup>(٤)</sup> ذلك مروي ليهدي الواجب، أو نكاح أو حرة

(١) المجموع (٢/٢٧٩).

(٢) (٢/٣١٧).

(٣) (٢/٣١٧).

أجرًا، لأنه دفع مدله لا فله، انتهى. فإن سرق أو نصب قبل الفرفة لا يجوز عند الشافعية، كما صرح به البحرى في هـ، من شرح الإقناع<sup>(١)</sup>.

والخمس: هل يحرم التعمد به حيا؟ قال الموفق: إذا احتار المثل دفعه ونسحق به علي مصادق الحرم، ولا يحزنه أن تنطبق به حيا على المساكين؛ لأن الله تعالى مساء عدلاً، وأنه يني يحب دمه. انتهى.

وكذا إذا الرأى هي الكسرة، ولغظه معس شونه الكعبة أن يسبح بالحرم، فإن دفع مثل الصيد التفتون إلى لفظه حيا لم يحرم، بل يجب دمه في الحرم. انتهى.

وبه حزم في هاشم الثواب، كما سبأ في البحث الفعشر من مساحت (العلماء)، به جرم من عشرين في ذلك بحث، قول صاحب التلوي: يدح بمكة. أود يسبح أن السواد الثغرب لا لوافه، فلو سرق بعد أجرة أو أودق به حيا. انتهى.

والسادس: قال الخرفي: ومن وجبت عليه دنة، فدمج سبعاً من العثم أجزاً، قال الموفق<sup>(٢)</sup>: فاعلم أن سبعاً من العثم يحرق عن الدنة مع عشرة غيرها. سه كانت الدنة واحدة مقدرة أو حراء صيد، أو كفارة وطلاء، وقال ابن غفل: إنما يحرق ذلك عند عدمها في ظاهر كلام أحمد؛ لأن ذلك من عنها، فلا يصار إليه مع وجودها، فصار الأندان، فأما مع عدمها فيحرق، لما يرى ابن عباس قال: أتى النبي ﷺ رجلاً، فقال: إن علي بدنة، وأنا مؤسر لها، ولا أجدها فأتيت بها<sup>(٣)</sup> فأمره النبي ﷺ أن يسبح سبع مائة، ففعلهن. روى ابن ماجه.

(١) نظرا للإقناع: (١٤٢/١)

(٢) المعنى: (٥١/٥٧)

ولما أن استاذ معدولة بيع بدنة، وهو أغلب أحماء، فذا على عن لأدنى إلى الأخرى جاز، كما لو ذبح بدنة مكان شاء، انتهى.

وبذلك زالت الحتمية، ففي مخرج أسباب، فإن بلغت قبعة الصيد بدنة أو غرة إن شاء اشتراها بثمنه الصيد، أو اشترى بها سبع شاة، إلا أن شراء البداة أفضل من الأغنام، وإن فضل شيء من الغنم، إن شاء اشترى به هدياً فخر إن يلهه، وإن شاء صرفه إلى الطعام، انتهى.

وفي مخرج الإقناع<sup>(١)</sup> في خلاف التمام بدنة، فلا تحزى بغيره ولا شيء شاة، أو أكثر؛ لأن حراء الصيد نزع في السماكة، انتهى.

والسابع: ما في مخرجي<sup>(٢)</sup> من وحيت عليه بدنة أجزاء بدنة لأنها أكثر لحمًا وأرذل، ويجزئه سبع من نذره، لأنها تحزى عن البدنة وعن النقرة أولى، انتهى.

وفي مخرجي<sup>(٣)</sup> مخرج عن البدنة بغيره، ولو في حراء صيد كعكسه، وعن سبع شاة بدنة أو بقره مطلقاً، انتهى.

والثامن: ما فيه استوفى<sup>(٤)</sup> من واجب عليه سبع من العدم في حراء الصيد لم يجزئه بدنة في الظاهر؛ لأن سباعاً من لحم أصيب لحمًا، فلا يعدل عن الأعلى إلى الأدنى، وإن كان ذلك في نذره محذور أجزاء بدنة، لأن الدم الواجب فيه ما يستخرج من الهدى، وهو شاة أو سبع بدنة، انتهى. قلت: لكن تقدم عن الروي<sup>(٥)</sup> أنه يكفي مطلقاً، تأمل.

والناسخ: ما حكى السجبري عن شارح الموهج<sup>(٦)</sup> يحزى نذره الذكر

(١) زاد من مخرج (١/١٤٩).

(٢) للمعني (٥١/٤٥٨).

أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامًا مَسْكِينًا.....

بالأشئ وعكسه، اهـ. وتقدم في بيان المسألة: إن فدى الذكر بالأشئ جاز، وعكسه في أحد الوجهين.

والعاشرون: ما قال ابن رشد: لم يخفف هؤلاء الفقهاء، في أنه لا يأكل من هدي جراء الصيد، اهـ.

(هـ) كَفَّرَهُ طَعَامًا مَسْكِينًا، وفيه أيضاً عدة أبحاث لابد من ذكرها.

الأول: في الترافع. قال الراوي في «الكتب»: «قرأ نافع وابن عامر ﴿أَوْ كَفَّارَةً لِّطَعَامٍ﴾ على إضافة الكفارة إلى الطعام، وإياهم ﴿أَوْ كَفَّرَهُ﴾ بالرفع والتثنية و﴿طَعَامًا﴾ بالرفع من غير نبرة، اهـ.

وقال الشعبي<sup>(١)</sup>: مرفوع على أنه خسر مستأجراً مصدوقاً، أي هي طعام مسكين. ويحوز أن يكون مدلاً من كفارة، أو عطية بيان، وفري بالإضافة كونه قبل. أو كفارة من طعام مسكراً كقولك شاتم فضة، وقراً لأعرج أو كفارة طعام مسكين بالافراد؛ لأنه واحد دالٌّ على الجنس، اهـ.

والثاني: أن لفظة «أو» للتخيير عند الجمهور خلافاً لزمزم. ورواية لأحمد وبعض السلف، قال الحصان<sup>(٢)</sup>: ما ذكرناه إلى في هذه الآية من الهندي والإضعاف والاضماف، فهو على التخيير؛ لأن «أو» يفضي ذلك، وروي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء والحسن وإبراهيم رواية، وهو قول أصحاب، وروي عن ابن عباس رواية أخرى، أنها على الترتيب، وروي عن مجاهد وشعبي والسنن نحوه، وعن إبراهيم رواية أخرى أنها على الترتيب، والنصحيح الأول؛ لأن حذيفة اللفظ، ومن جملة على الترتيب زاد فيه ما ليس منه، اهـ.

(١) التفسير الكبير، (٦/ ١٠٠).

(٢) أعمدة نظرية، (٢٧/ ٢٦٣).

(٣) أحكام القرآن، (٢٣/ ٤٧٥).

وقال الرازي في التفسير الكبير: قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة: قلتم «أو» في هذه الآية متخبر، وقال أحمد وزفر: إنها للترتيب. حجة الأولين أن كلمة «أو» في أصل اللغة للتحجير، والمورد بأنها للترتيب: أنها لما ظهرت، وحجة اللاحقين أن كلمة «أو» قد تجيء لا لتعني التحجير، كما في قول تعالى: **يَقُولُوا أَوْ يَمْكُنُوا أَوْ يُقَاتِلُوا أَوْ تُقَطَّعْ أَيْدِيهِمْ** الآية، فإن المراد تحصيل شيء واحد من هذه الأحكام بحالفة معينة، فثبت أن هذا اللفظ يحتمل الترتيب فتقول: «أو» والتثنية دل على أن المراد هو الترتيب؛ لأن الواجب ههنا نسخ على سبيل التغليب بدليل قوله تعالى: **فَرِيقَهُ وَكَانَ آمُرُؤُهُ** والتحجير بساقي التغليب، والجواب أن إخراج النسخ ليس أقوى غفوة من إخراج الضعاف، والتخيير لا يقدح في القدر المخصص من إيجاب العموية، اهـ.

قلت: هكذا حكى عن الإمام أحمد غير واحد من ثقة المذهب، لكنه مبني على إحدى الروايات عنه المرحومة، قال الموفق<sup>(١)</sup>: إن قائل الصبد مخير في الجزء بأحد هذه الثلاثة بأيها شاء كفر، موسراً كان أو معسراً، وبهذا قال الشافعي ومالك وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية ثانية أنها على الترتيب، فيجب المش أولاً؛ فإنه لم يجد أظعم، وإن لم يجد صام، وروي هذا عن ابن عباس والثوري: لأن حسي المنعة على الترتيب، وهذا أوله منه؛ لأنه بفعل محظور، وعنه رواية ثالثة، أنه لا إطعام في الكفارة، وإنما ذكر في الآية ليحدد به تخصيص: لأن من فسر على الإطعام قد على الدبح، هكذا قال من عباس، وهو قول الشعبي وأبي عياض.

ولما قوله تعالى: **أَوْ كَثُرَتْ أَفْئِدَتُهُمْ مَّتَّكِينَ** الآية، و«أو» في الآية

(١) النسخ (٤/١١٢).

(٢) سورة احزاب الآية ٩٦.





وأيضاً قد اتفقوا فيما لا نظير له من العلم أن اعتبار الطعام إنما هو بقيمة الصيد، فكذلك فيما له نظير لأن الآية منسوبة للأعراب، فلهذا اتفقوا في أحدهما أن المورد اعتبار الطعام بقيمة الصيد كان الآخر عنه، انتهى. قس: وإحاطة مع الشافعي - رحمه الله - في هذه المسألة، والسانكية مع الحنفية - فإن لعيني<sup>(١)</sup>: نقوم الصيد المنفصل عنه حاله وأمي حنيفة وأصحابه وحماد وإبراهيم، انتهى.

وذلك السوفق<sup>(٢)</sup> منى، اختار لطعام حوته يقوم المثل بدراهم. والمراهم بطعام، وينصدق به على النساءين. وبهذا قال الشافعي - رحمه الله -، وقال مالك يقوم الصيد لا السهل، لأن السوفق إذا وجب لأجل الإلتلاف، يقوم المنفصل، فالتدنى لا مثل له، وبناءً أن كل ما تلتف وحب فيه المثل إذا قوم لزمته قيمته عنه، انتهى.

والرابع: في كيفية المنقوبه، والجمهور على أن يقوم الصيد أو العشر بالدراهم والدرهم بطعام، كما تقدم في كلام السوفق. وبه فالتت الحنفية، قال الحصان: قال أصحابنا، إذا أريد الإطعام اشترى بقيمة الصيد طعاماً فأصعب، وكذا الشافعية، قال: النووي في «المعاملات»، فهو محير إن شاء أخرج لفضل، وإن شاء قومه دراهم، واشترى به صعداً، نصدق، وإن شاء صام، انتهى.

واختلف في ذلك المالكية، قال الشافعي<sup>(٣)</sup>، قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال يحيى: ينظر فم يشبع الصيد من اللحم، ثم يخرج قدر شعير طعاماً، ويضع هذا في أبي الحاسم يسلم، وقد قال في «المندرة»، ينظر إلى

(١) عمدة القاري - (٢/٧٧٧).

(٢) المعنى - (٥/٤١٦).

(٣) المعنى - (٢/٢٠٧).

ما يذري من الطعام، وسبحه قلت قال ابن الجوزي: وجه قول يحيى، أن من الحيوان ما لا ذببة له كالصع والثعلب، فوجب أن يكون الأضراس مضارة، وقد قلت لا يذبح في شيء من الحيوانات، ولو رعبنا الضببة لأعدنا دم كثير من الحيوانات، ووجه الرواية الثانية، أن الحيوان كل فرأى فمعة على حسب ما هو حتى يذبح، ولو أضر بالشيء من يدهم كسر من ذببة جمده، ولا اشتراط في ذببته ما لم يكن عليه حين الذبابة انتهى.

وقال سفيان<sup>(١)</sup> أو إلهام بضم الهمزة أي يقوم حيا كبيرا يطعم لا يذبح، ثم يشتري به طعامه، قال سفيان: قوله أي يقوم أي يذبح، أي أن شاة كرم يساوي هذا الضببة لو كان حيا كبيرا من أغلب طعام هذا الضببة، فعدا، كذا فيحكيان عليه مائة، انتهى. قلت: وهذه الكيفية هي محتار لمصنف في الحرفاء، كما مباني في آخر كتاب.

والخاص: على يذبح الضببة حيا أو مذبحا؟ قال ساجي<sup>(٢)</sup> إذا كان بالرواية الثانية أي المذكورة في البحث الرابع، فبذبحه حيا، وهو المهردي عن ذلك، أنه إذا شاة فبذبحه على الضببة التي أكلته عليها، إن علم برواية يحيى من مراده الضم، فإنه لا يمكن أن يذبح حيا، وإنما يذبح مذبحا، فبذبحه بعد ذبحه، وكذا بعد من شاة من لحمه، انتهى. ونعم لربنا ما قال السفيان أن يذبح حيا كبيرا انتهى.

وهي أسرع الطرق<sup>(٣)</sup>، هل يقوم الضببة حيا أو مذبحا بعد؟ أما في حق المذات يقوم حيا، وأما في حق السرج، فمأذون بعضهم أنهم أنه يقوم حيا، وصرح في المحيط أنه يقوم مذبحا، انتهى.

(١) - الشرح الكبير (٢/ ١٨٠)

(٢) - الشرح (١/ ٢٢٥)

(٣) - السراج (١/ ١٣٦)

قال ابن حنبل في «البيان»<sup>(١)</sup> وفي «الاحتشار»<sup>(٢)</sup>: إذا كان النمرود من الجراء القيمة بقوم العدلان التلحم لا الحيوان، والنمرود أنه يقوم من حيث انداث لا من حيث النصف، لأنها غير غارضي، ولو كانت النصف بأمر خلقي، كما إذا كان طيراً بصوت، غارذات قيمته ذلك، ففي اعتبار ذلك في الجراء روايتان.

ورجح في «النساق»<sup>(٣)</sup> اعتبارها بخلاف ما إذا أُلِفَ شيئاً مملوكاً، فإن القيمة تعتبر من حيث انداث والصدقات، وليس مرادهم أنه يقوم لحمة بعد قتله، وإنما يقوم وهو حي باعتبار ذاته. انتهى.

وفي شرح الإفشاء<sup>(٤)</sup> إذا كان النصيد مما لا مثل له أخرج بقيته طعناً، فإن الجبرمي. قوله: بقيته أي حياً. فلا يرد أنه لا قيمة له بعد موته إذ لا يحل. انتهى.

والسادس: في مكان التلحم، قال الرازي: اختلفوا في موضع التلحم، فقال أكثر الفقهاء: إنما يقوم في المكان الذي قتل النصيد فيه، وذلك الشخصي: يقوم بمكة ضمن مكة، لأنه يكثر بها. انتهى.

وقال الجصاص: قد اختلف في مواضع يقوم النصيد، فقال إبراهيم: يقوم في المكان الذي أصابه فيه. فإن كان في فلاة، ففي أقرب الأماكن من العمران فيها، وهو قوف أصحابنا، وقال الشعبي: يقوم بمكة أو سعي، والاول هو الصحيح؛ لأنه كنقوم المستهلكات، فيعتبر الموضع الذي وقع فيه الاستهلاك، لا الموضع الذي يؤدي فيه القيمة. ولأن تخصيص مكة ومنى من بين سائر المقاع تخصيص الآية بمكة طليل، فلا يجوز. انتهى.

(١) البحر الرائق (٣/٢٦٩).

(٢) (٢٦٩/١٣٦).

(٣) (٢/٤٧٣).

ونظر الحاجي<sup>(١)</sup> الذي فاته حياضه أصحاحاً أنه تراعى قيمته حيث أصاب  
التعبد، إن كان له هناك قيمة، فإن لم يكن له هناك قيمة، لأنه ليس بموضع  
استيطان أشبه إلى أقرب المواضع، ويحسم أن براعي أيضاً ذلك الوقت وذلك  
الآثار، لأن القيمة له بحكمه - سلف الأوقات، وهذا علمي لظاهر من  
التعبد، فأما على قول يحرى فلا يراعى شيء من هذه، وإنما يراعى التسبب  
خاصة من حسن ذلك التعبد، انتهى.

وقال نردسر ويعتبر كل من الإطعام والسبب بحمل الثقل، وإن لم  
يكن له قيمة بحمل الثقل فيبره، انتهى.

وكذا عند التعبد في الهداية<sup>(٢)</sup> يقوم الحيد في المكان الذي قتل فيه  
أو أقرب المواضع منه إذا كان في بره، انتهى.

وأما عند الشافعية فذهبوا لتخصيص ذكره أهل الخروج، ففي الشرح  
الإفحام<sup>(٣)</sup> يعتبر قيمة الثقل والخدم هي الزمان بحالة الإخراج على الأصح،  
وفي المكان جميع تحرير؛ لأنه محل التسبب لا بحمل الأثقال، على المذهب،  
وغير الثقل يعتبر قيمته هي الزمان بحالة الأثقال، لا الإخراج على الأصح،  
وفي المكان بحمل الأثقال، لا ما يحرم على المذهب، انتهى.

وهزم بهذا السبيل النووي في مناسكه<sup>(٤)</sup> وبه كانت محتلة، قد فصله  
النووي، إذ قال: وهو صحيح إن شاء، فذهب بالسبب، أو قوم استغفر بذرهم، ونظر  
هو صحيح به صاعداً فالخدمة، ويعتبر قيمة الثقل في الحرز، لأنه محل إحرامه،  
يقال أيضاً إن كان طائراً فذهب بالحيد، ويعبر القيمة في موضع إنزاله، انتهى.

(١) الدرر المنيرة (٢٩) ٢٥٨

(٢) (١٦٥) ١٦٥

(٣) (٢٥) ١٨٨

والصالح: اسماء لتقوم به، تقدم مريدا عن الشرح: (الفتح) ما حالته  
 الشاذية: ما يعتري في الشئ من الإهراج، أي غير السوي، وما الإللاف،  
 وأمر عند المصنفين، فسر القصة بزمان الإللاف، فجاء شاملا من الجاهلي،  
 قال الشاعر: وأمر إذا حكمه حليس منه أو إطفام بغيره الشبهت يوم  
 النصف، لا يوم تقوم المحكمين، ولا يوم العدى، انتهى  
 وفي الشرح: (الفتح) ويعتبر الإيمان الذي أضافه إلى القصة فيه علم  
 بالأصح لا خلاف القصة باختلاف الزمان، انتهى

والظاهر: في مدار الطعاع، قال الحرثي: أو تقوم المهم بمرادهم، ويظهر  
 أن رجلا من ضمام، فطعم كل مدين عنده، قال السوي: (الفتح) الضمام المخرج  
 من الذي يخرج من الطيرة وغاية الأذى، وهو الحنطة والشعير والتمر والبرص،  
 ويحتمل أن يخرج من ما يسمى طعاع، كالحبنة في إطلاق اللطيف، يعطى كل  
 منكم شيئا من ذلك، كما يذبح ثوبه في كندرة الجبس، فأما ثوب الأصفاد  
 فصعدت لكل منكم، من عند أحمد، وقال: إن أصفادهم، فعد طعم  
 كل منكم، وإن أظفد ثوبا فعد هذا لكل منكم، ولم يفرق الجوزي،  
 وأما في أنه لا يخرج من غير اسم أقل من نصف صاع، أو سمير أو سرج أو  
 رصع أو أقل من ذلك في جملة المساكين، ولا تعرف فيه، فيرد إلى مذكوره،  
 انتهى

وفي الزاوية السبع: (١٧) يخرج من كل أو ثوبه بمرادهم،  
 يشترى بها طعام يخرج من طيرة، أو يفرج ثوبا من ثوبه، فطعم كل منكم  
 من كل الضمام، أو الإللاف، انتهى

(١٧) (١٧) (١٧)

(١٨) (١٨) (١٨)

(١٩) (١٩) (١٩)

وأما الشافعية فحكى عنهم الرازي في «التفسير الكبير» وابن رشد في «اللباقة»<sup>(١)</sup> أن يطعم كل مسكين مداً، لكن في عامة فروعهم عدم التقييد، وفي «تحفة المحتاج» - حيث وجب صرف الطعام إليهم في غير دم الحلق - والتقدير لا يتعين لكل منهم مد، بل يجوز دونه وفوقه.

وفي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup> ولا يعجزه الهندي ولا الإطعام، إلا بالحرم مع المفرقة على مسكنته وفقرائه بالبدن ولا يعجزه حتى أقل من ثلاثة من الفقراء أو المساكين أو منهما انتهى. وبهذا جزم ابن حجر في «شرح المناسك» حتى قال: إن أعطى الاثنين درهم للثالث أقل ما يقع عنه لاسم.

وفي «روضة المحتاجين»: إذا صرف الطعام لا يتعين أن يكون لكل مسكين مد، بل تجوز الريادة عليه والقص عنه، لكن هذا في غير دم الحلق وما ألحق به، انتهى والمرأ بما ألحق به قل نظفر وغيره لا الصيد.

وحكى ابن رشد عن مالك تعديده المد لكل مسكين، وفيه جرم الترديد<sup>(٣)</sup> إذ قال: ولا يعجز زائد على مد لمسكين ولا الناقص عن المد، بل لا بد من مد لكل مسكين ويكمل الناقص، قال الشافعي: أي من الأمداء وجوباً، انتهى.

وقال الحاجي<sup>(٤)</sup>: يفرق من هذا الطعام مداً لكل مسكين بمد النبي ﷺ لأنها كعارة، والكعارة الإطعام فيها مد لكل مسكين، فإن كان في الطعام كسر مد يعطى لمسكين، ولا يلزم حيره لأن الإطعام إما كان بالقبضة، وقد استوفيت

(١) مناهج المجتهد (٣٥٨/١).

(٢) (٣٧٥/٢).

(٣) الشرح الكبير (٢٨١/٢).

(٤) نظم الصنف (٢٥٨/٢).

نقبة فيه بالاجراج، رد فبين، فيه يلزم جزمه لا يبعد عنه، لأن ما يعطى لكل مسكين منه، لا ببعضه، انتهى.

وفي النقبة الثانية إما انتهى النقبة فعلاً مصدق على كل مسكين، صاع صاع من به أو صاعاً من تمر، ولا يجوز أن يطعم المسكين أقل من نصف صاع، لأن الطعام المذكور، صاعاً، إلى ما هو السعوط في التمر، حين تقصر أهل من نصف صاع، فيمنع من أن يشاء تقصير به، وإن شاء صاع عند يومه كسلاً، انتهى. ومما صاحب الظفر لمختاراً<sup>(١)</sup> إلى حوزة التفرقة، لكن قال ابن عاتق، إنه مخالف لعدة علماء، المذهب، انتهى، وفي الأساس<sup>(٢)</sup> إن ما يطعم أكثر من نصف صاع فلهذا فهو - في عرصة - نصف، وعليه أن يكمل حصوله، انتهى.

والثامع في السراء بالضعفاء، وتقدم عن «المنشئ» في ذلك قد كان، وفي شرح الإقناع، السراء بالضعفاء في هذا الباب ما يحوز على التقوية، انتهى. وقال السديد، وكبر من حل طعام أهل مكة، انتهى، يعني من غالب عوت السدد، وفي شرح التلخيص، في سرائط الصدقة، الذي، الحشر وهو التبر ودقيقه وسويقه، أو شعير مدققة وسويقه وأسر والتبيب، وهذه أربعة أنواع أو خامس، ثم التي يجوز أدائها من حيث العدد، وأما غيره من أنواع الحبوب، فحكمه كمد عد استطعمات من الأتعة، فلا يجوز أدائه، إلا بالنسبة للنقبة، كاللوز، وتدية، والحب، والأفط، وكذا الحز وهو من ير بعشر فيه نقبة، انتهى. والعائش: هل يجوز إخراج النقبة، قال المومني<sup>(٣)</sup> في سنن الصدق لمشي:

(١) ١٧٩/١

(٢) ١٧٩/١

(٣) ١٧٩/١

(٤) ١٧٩/١





الذي أصاب فيه الصيد إن كان له لم طعام. ولا بقي أقرب المواضع إلى ذلك الموضع. وقال أبو حنيفة: حيث ما أطعم. وذلك الضاعف. لا يطعم إلا ساكنين سكا. انتهى

قال النووي في مما سكه. <sup>(١)</sup> لو كان تصدق بالصيام بدلاً عن الدبح وجبت تعرفته على الساكين المرحومين في الحرم ذللهم. ولو كان يأتي بالصوم حذر أن يصوم حيث شاء. لأنه لا غرض للساكين فيه. انتهى.

وقال الدردير <sup>(٢)</sup>. ويعتبر كل من الإطعام والتفويص بمحل التلب. ولا يفتقره. ولا يحري تفويص أو إطعام بغير ما تكفر من المحل أو فريه. قال الدسوقي: حاميه أنه إذا أخرج الحرام من النعم اقتصر بالحرم. وإن صام حيث شاء. وإن أراد أن يخرج طعاماً فلا بد من اختيار القيمة طعاماً بمحل التلب. ولا بد من دفع ذلك لطعام فقراء ذلك المحل. انتهى.

قلت. طاهر هذه الأقاويل وجوب الإطعام فقراء هذا المحل. وظاهر ما مبني في جامع الهادي من كلام النجاشي استعماء شامل.

وقال نعيني <sup>(٣)</sup>. اغتصوا في مكان هذا الإطعام. فقال الدسوقي: محله الحرم. وقال مالك: يطعم في المكان الذي أصاب فيه الصيد. أو أقرب الأماكن إليه. وقال أبو حنيفة: إن شاء أطعم في الحرم وإن شاء في غيره. انتهى. وقال من ذلك أن ما حكى بعض نقله المذهب من موافقه الحنفية أمالك ليس بصحيح. فإنهم لم يقدوه بموضع الإنفاق ثم فيه مالك.

قال الجصاص <sup>(٤)</sup> والدليل على حواره حيث شاء قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقْرَأُ

(١) «الشرح الكبير» (٢/٨٠).

(٢) «مسند نقاري» (٢٧٧/٥).

(٣) «أحكام الفقهاء» (٢/٢٧٧).

أَوْ تَدُلُّ ذَلِكَ جَيِّمًا .....

طعام مسكين\* وذلك عبثاً في سائرهم وبغير حائز تخصيصه مسكناً، إلا بدلالة، ومن قصره على مسكين منك، فقد خسر الآية بغير دليل، وأيضاً ليس في الأصول صدقة مخصوصة يستدل لا يجوز أدؤها في غيره، لما كان ذلك صدقة وجبت حائزاً في سائر الموضع بل في آخر ما ذكره

والثاني عشر: أن قال الرزاعي<sup>(١)</sup>: «فإن خلاف ما يجمع مساكين فهذا لأنه لا يعلم في كل البلد مسكين واحد بل جماعة انتهى» وفي القدر المختار: لا يجوز أن يدفع إلى طعام إلى مسكين واحد فهذا بخلاف الفطرة؛ لأنه تعدد مقصود عليه انتهى.

قلت: ونقد في الصحيح الخامس: أن الواجب عند لكل مسكين عدم المالكة لا وكس ولا شطط. وكذا عند الفقهاء، إلا أن الواجب عندهم انصاع أو نصفه، وكذا عند الحنابلة في المرجع عدمه، اتفق من البر، ونقد من غيره، وأما عند الشافعية، فواجب لغيره الطعام على ثلاثة مساكين، قال النووي في مسأله: «وهي تصرفه على المساكين الموجودين في الحرم» قال ابن حجر في شرحه: «تصرفه بالمسكين يقتضي أنه لا بد من تصرفه على ثلاثة مساكين مختلفين» فإن أعطى لأثنين عزم لذلك أقل ما يقع عليه الاسم، انتهى.

فهو يترك ذلك جَيِّمًا\* وفيه أيضاً عدة أبحاث

الأول: ما قال الفقهاء: «العدل ما عدل من غير جسه» والعدل الحش، قلنا: عدلي عدل غلامك أو شريك، إذ كان عندك ملام يميل لملأى، أو شاة تعدل ماله، أما إذا أردت نفسه من غير جسه بصث العين، فقلت عدل، وقال أبو الهيثم: العدل الحش، والعدل القيمة، والعدل اسم جعل معلول يميل أكثر من غيره، والعدل تقويمه، الشيء بالشيء من غير جسه، وقوله: جَيِّمًا نصيب

(١) شرح الرزاعي: ٢/٢٨٥.

على الجير، قاله الرازي في «الكبير»<sup>(١)</sup>.

وقال العيني<sup>(٢)</sup>: الفرق بينهما أن عدل الشيء بالقبح ما عادته من غير حننه، كالصوم والإطعام، وعدله بالكسر ما عدل به في التقدير، ومنه عدلاً الحمل؛ لأن كل واحد منهما عدل بالأخر حتى اعتدلاً، كأن المنشوع نسبة بالمصدر، والمكسور بمعنى المنفعل، وقال البيضاوي: هو في الأصل مصدر أصلي للمفعول، وفري بكسر العين، وذلك إشارة إلى الطعام، والصيام، تعييناً للعدل، انتهى.

والثاني<sup>(٣)</sup>: في مقدار الصيام، فعن الإمام أحمد أنه يصوم عن كل مد يوماً، وهو ظاهر قول عطاء ومالك والشافعي؛ لأنها كفارة دخلها الصيام والإطعام، فكان اليوم في مقابلة المد ككفارة الظهار، وعن أحمد أنه يصوم عن كل نصف صاع يوماً، وهو قول ابن حنبل والحسن والنخعي والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال القاضي: المسألة رواية واحدة. واليوم عن مدٍّ يُر أو نصف صاع من غيره، وكلام أحمد في الروايتين محمول على اختلاف المتأخرين؛ لأن صوم اليوم مقابل بإطعام المتسكين مدٍّ يُر، أو نصف صاع من غيره، انتهى.

وفي «الروض المربع»: يطعم كل مسكين مداً إن كان برأ، وإلا فمدلين، أو يصوم عن كل مد من البر يوماً، وإن بقي دون مد صام يوماً، انتهى. وجزم في جميع فروع الشافعية بصوم يوم مكانه، فافهم: فإن انكسر مد صام يوماً، انتهى.

(١) «التعريب الكبير» (١٢/٨٠) ط بيروت

(٢) «مبينة القاري» (٧/١٧٣).

(٣) «نظر السني» (١٦٧/٥)

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: أو صيام أيام بعدد الأسماء تكمل منه صوم يوم - وعمل كسر اللحم وجوباً على الصوم - إذ لا يتصور صوم بعض يوم - انتهى  
وفي النهاية<sup>(٢)</sup>: إن اختار الصيام يُقَوِّمُ المقتول طعناً، ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو شعير من تمر يوماً، لأن مقتول الصيام بالمقتول غير ممكن إذ لا نسبة للصيام، فمقتولاه بالطعام، ولتقدير على هذا الوجه مذهب في المشرع، كما في باب التذكية، فإن فضل من الصاع أقل من نصف صاع، فهو مخير إن شاء تصدق به، وإن شاء صام عنه يوماً كاملاً، انتهى.

وهذا سبي على جواز تعريف الجراء عند الحنفية كما سيأتي هذا، ولعلك قد عرفت أن ما حكى الموفق من موافقة أحمد لأهل الرأي القاطب ليس بصحيح، فإن قوله: - رضى الله عنه -: ما من حنطة ونذآن من غيرها، وقوله: - رضى الله عنهم -: نذآن من حنطة، وأربعة أعداد من غيرها.

والثالث: ما قال الموفق<sup>(٣)</sup> إذا بقي ما لا يعدل كبدون العدد صام يوماً كاملاً، كذلك قال عطاء، وسفيان، وحمام، والشافعي وأصحاب الرأي، ولا نعلم أحداً خالفهم؛ لأن الصوم لا يشعشع، فيجب تكميله، انتهى. قلت: وتقدمت الأقوال في وفن ذلك من فروع الأئمة الأربعة مريباً.

والرابع: ما في المغني<sup>(٤)</sup>: ولا يجب التتابع في الصيام، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي، فإن الله تعالى أمر به مطلقاً، ولا تشقيد بالتتابع من غير دليل، انتهى.

والخامس: ما قال النجاشي<sup>(٥)</sup>: ولا ينقض (طعام) الصيام أن يطعم من

(١) الشرح المثير (٢/٢٨١)

(٢) (١/٢٨٨) هـ بيروت.

(٣) (المص) (١٧/٢٥١).

(٤) (المستدر) (٢/٢٥٨).

يُذَوِّقُ وَيَذِي أَمْرًا ۖ ﴿١١﴾

بعض الكفار، ويقوم عن بعض، ولكن عظم عمر حجبها أو يصوم عن حجبها. انتهى.

وإن الشوق: صر عليه أحمد. به فإن الثاني وثوري راسخ وأبو ثور وابن المنذر، انتهى.

وفي شرح القصاب<sup>(١)</sup> يحرم نه الجمع بين الصيام، «طعام» ونسب من حره صيد واحد بأن بلغت فيه حداً متعدياً، فمنع غنماً، وأطعم من مدي، وحرماً من آخر، انتهى.

قال القصاب<sup>(٢)</sup>: «أما استحسانه فأحد أو الجمع بين الصيام والطعام، وإن قضا بينه وبين الصيام في كثرة السبب مع الاعتناء، فم يحيزوا جميع بينهما، فإنه أجابوا بجميعه لأنه إما أن يجعل الصيام عنداً للطعام ومثلاً له بقوله تعالى: فَاتَّقُوا اللَّهَ ذَلِكَ جَعَلَهُ مَعْرُومًا فَهُوَ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مثلاً له في حصة معه إذ لا تشاء من صيام وبين الطعام، فاعلموا أن المعرد استحساناً بينهم في ثباته إتمام طعام مثابه عنه، ليس حراماً، فكأنه قد أطلعهم على ذلك، فحارجه إلى الصيام، وكان الجمع طعناً، وأما انضمام في كثرة التحريم، وإنما يجوز عند عدم الصيام، وهو سهل عنه، فليس حائز الجمع بينهم إلى آخره، والله

(يُذَوِّقُ وَيَذِي أَمْرًا) فيه أيضاً عند أبيات.

الأول ما ذكره العيني<sup>(٣)</sup> إن اللام يتعلق بمؤنه: «حرماً» أي عليه أن يحاربه أو يكفّر ليدوق ساء حاقمة حتى لا يحرمه لأحد، وهذا مستطرد.

(١) سورة المدثر: الآية ٩٥.

(٢) الأثرى، المرقا، ٢٤/١٧٧.

(٣) معجمه الشري، ١٧/١٢٧٦.

قَالَ مَالِكٌ قَالَ ابْنُ نَجِيْدٍ الْمَضْبُ وَهُوَ خِلَالٌ ثُمَّ يَشْتَلُهُ وَهُوَ  
مَحْرَمٌ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَبْتَاعُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ثُمَّ يَشْتَلُهُ وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ  
قِتْلِهِ .....

متعلقه محذوف، وفيه التجليل\*، وجب ذلك ليدوق وبال أمره، قال صاحب  
«الاجمل»: قوله: «توجب ذلك أي الجزاء بأقسامه الثلاثة» وقوله: «اليدوق»  
متعلق بذلك المحذوف، الذي قدره الشارح، انتهى.

واشبهني: ما قال الرازي: «توبان في اللغة عبارة عما فيه من الثقل  
والعكروه» يقال: مرعى وبيل إذا كان فيه وخامة، وهاء وبيل إذا لم يستمر،  
والطعام: البويل الذي يشغل عن المعدة فلا ينهض، قال تعالى: ﴿فَأَمَدَتْهُ أَفْكًا  
وَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> وإنما سمي الله تعالى ذلك وبيلًا، لأنه خيره بين ثلاثة أشياء، اثنان  
منها توجب تقيص الساك وهو ثقل على الطمع، وهما الجزاء بالمثل والإطعام،  
والثالث بوجوب إبلاص البدن، وهو الصوم، وذلك أيضاً تقبيل عسى الطمع،  
والمعنى أنه تعالى أوجب على قاتل الصيد أحد هذه الأشياء التي كل واحد  
منها ثقل على الطمع، حتى يحترز عن قتل الصيد في الحرم والإحرام، انتهى.

والثالث: ما تقدم في أمر مبات ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد، أن  
الجمادى استند بذلك على ما قالت الحنفية من أن المحرم إذا أكل من الصيد  
الذي تؤمه حزاؤه أو حثبه فبعض ما أكل، ثم لا يوجد في جميع النسخ الهندية  
والنصرية، إلا هذا القدر من الآية، ونماها: ﴿عَقَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَاذَ فَإِنَّهُمْ  
اللَّهُ يَنْهَ اللَّهُ عَمَّا ذُو أَبْقَاوِ﴾<sup>(٢)</sup> وفي هذا القدر من الآية أيضاً مباحث عديدة،  
لكننا اقتبنا المصنف رؤماً للاختصار المرعى في هذا «الأوجز».

(١) قال مالك: قاله بنو نجيْدٍ الصيد وهو حلال ثم يشتهه وهو محرم بمنزلة  
الذي يبتاعه) أي يشتره (وهو محرم ثم يشتهه وقد نهى الله عن قتله) قال

(١) سورة المزمل: الآية ١٦.

(٢) سورة الشفعة: الآية ٩٢.

فعليه جزاؤه.

والأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو مُحَرَّمٌ حَكِمَ عليه.

الناجي<sup>(١)</sup> وهذا كما قال: إن الذي يصيد الصيد وهو حلال، ثم يفتله بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يبتاعه في حال إحراره، فبقضه. وذلك أن الشيء يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله لتوابعه تعالى: **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ** انتهى عن قتله في حال الإحرار، وقد استويا في ذلك. وإنما احتساب أصحابنا في متداهه إمساكه، فحوزة الشبه، وسعه غيره، ولم يفتلوا في منع القتل، انتهى.

(فعليه جزاؤه) لأن من انتهى من قتل الصيد لأجل إحراره، فقتله تعديه الإحرار، لأنه قتل الصيد في حال إحراره.

(قال مالك: والأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو مُحَرَّمٌ سواء كان واحداً أو جماعة (حكم عليه) براءة في النسخ المحصورة بعد ذلك: «الجزاء» لأنه بعد من نما بهي عنه، ولا يختلف في ذلك بكونه مفرداً أو مع غيره، وهذا هو الثمر عندنا بكلام الإمام مالك، ولم يحرمه أحد من الشراح.

والمسألة خلافة قال الخري: ولم اشترك جماعة في قتل صيده فعليه جزاء واحد، قال الموفق<sup>(٢)</sup> يروى عن أحمد في هذه المسألة ثلاث روايات، إحدى: أن الواجب جزاء واحد وهو الصحيح، ويروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس. وبه قال غطه والزهري والبخاري والتبعي والشافعي وإسحق. والثانية: على كل واحد جزاء واحد. وهذا ابن أبي موسى وأصحابها أيم بكونه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، ويروى عن الحسن لأنها قد قتل بدخولها الصوم أشبهت كساعة نزل الأدمي. والثالثة: إن كان صوماً صام كل واحد جرماً نادراً، وإن كان غير ذلك فجزاء واحد، انتهى.

(١) المصنف: (٢٦٠: ١٢٠)

(٢) المصنف: (٢٦٠: ١٢٠)



قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَجَعْتُ مِنْ أُنْدِي بِقَتْلِ الْعَبِيدِ فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهِ أَنْ يَقُومَ الْعَبِيدُ.....

وهي «السجدة الزكورية»<sup>(١)</sup> جماعة من عديمي قنول صيدا، قال الشافعي - رحمه الله - لا يجب عليهم إلا جزء واحد، وهو قول أحمد وإسحق، وقال أبو حنيفة ومالك والثوري: يجب على كل واحد منهم جزء واحد، حجة الشافعي - رحمه الله - أن الآية دلت على وجوب المثل، ومثل الواحد واحد، وأحمد جدا لما روي عن حماد - رضي الله عنه - أنه قال سمعت قنولاً، وحجة أبو حنيفة - رضي الله عنه - أن كل واحد منهم مائة، فوجب أن يجب على كل واحد منهم جزء كامل انتهى. وقد تقدم في تفسير الآية ما قاله الجصاص: إن قوله «أو من قتل» بمنكم تُعبدكم ينظم الواحد والجماعة.

وسأنتفي التصريح بالمسألة في الموطأ أيضاً في «جامع الفقهاء» و«مصرح» عن «أعيان» ما ثبت تعدد الجزاء عن كل واحد، ومذهب الحنفية في ذلك كما في «المقدمة»<sup>(٢)</sup> إذا اشترك معرمان في قتل صيد، فمس كل واحد منهما جزء كامل، لأن كل واحد منهما مائة، فبمس كل واحد منهما حصة حانة تعرق الدلالة، فيتعدد الجزاء، فتعدد الحياة، وإذا اشترك جلالان في قتل صيد الحرم، فلعلمهما جزاء واحد، لأن النصفان لم يمس التحليل إلا جزءاً من الجزاء، فتشبه بالمتحد المعلن كرجلين قتلوا رجلاً خطأ يجب عليهما دية مائة، وعلى كل واحد منهما نصف مائة، فصاروا اثنين.

قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَجَعْتُ مِنْ أُنْدِي بِقَتْلِ الْكُفَّارِ، سَلْطَمٌ وَتَضَامٌ فِي الرِّجْلِ (الذي يقتل الصيد فيحكم) سواء المجهول (عليه) على الرجل (فيه) أي، هي نثر النصف (أن يقوم العبيد) مع صفة حرم لقوله:

(١) (٢) (٣) (٤)

(٥) (٦) (٧) (٨)

أُتِيَ أَصَابَ، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَمَسَّهُ مِنَ الطَّعَامِ، فَيَضَعُ كُلَّ مَسْكِينٍ مَذَا،  
أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مَذَبَرٍ، وَيَقُولُ كَيْفَ عَذَّةُ الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانُوا  
عَشْرَةً، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانُوا عَشْرِينَ مَسْكِينًا، صَامَ عَشْرِينَ  
يَوْمًا، عِدَّتُهُمْ مَا كَانُوا، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْنِ مَسْكِينًا،

قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ  
وَهُوَ حَلَالٌ، بِمِثْلِ مَا يُحْكَمُ .....  
.....

"أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ" الَّذِي أَصَابَ فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَمَسَّهُ مِنَ الطَّعَامِ، يَعْنِي أَنَّ الصَّيْدَ يَفْتَرَمُ  
بِطَعَامٍ، بِأَنَّهُ يَقَالُ: كَيْفَ تَمَسَّ هَذَا الصَّيْدَ، بِأَيِّ بِطَعَامٍ؟ كَيْفَ تَمَسَّهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّقْوِيمِ  
مِنَ الْأَبْحَاثِ الَّتِي فِي تَسْيِيرِ الْأَمَةِ (صِلْطَعْم) بِدَرْفَعٍ وَالتَّصْبِ وَبِنَاءِ الْمَعْلُومِ أَوْ  
الْمَحْضُورِ (قُلْ) لِنَصَبٍ أَوْ لَوَفْعٍ (مَسْكِينٍ مَذَا، أَوْ يَصُومُ مَكَانَ كُلِّ مَذَبَرٍ) عِنْدَ مَالِكٍ  
وَمِنْ مَعَهُ، وَعِلَّةُ الْحُكْمِ مَكَانَ كُلِّ مَلِيرٍ مِنَ الْبَرِّ يَوْمًا، كَمَا تَقَعُ فِي تَسْيِيرِ الْأَمَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> ظَاهِرُهُ يَنْتَضِي أَنَّهُ إِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِصْمَامِ كَانَ لَهُ أَنْ  
يَصُومَ كُلَّ مَسْكِينٍ مَذَا، أَوْ يَصُومَ مَكَانَهُ يَوْمًا دُونَ حَكْمٍ، وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ  
إِلَى الْحَكْمِ فِي إِجْرَاجِ الْفَتْلِ، أَوْ إِجْرَاجِ الطَّعَامِ، فَأَمَّا التَّحْيِيرُ بِهِ وَسَبْطُ الصَّيْدِ  
وَتَكْمِيلُ بَدَلٍ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَحْتَاجُ بِهِ إِلَى حَكْمٍ، (بَلَى أَحَبُّ مَا سَطَهُ.

(وَيَنْظُرُ كَيْفَ عَذَّةُ الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانُوا عَشْرَةً، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانُوا  
عَشْرِينَ مَسْكِينًا، صَامَ عَشْرِينَ يَوْمًا، عِدَّتُهُمْ) مَصُوبٌ نَزْعُ الْخَافِضِ أَيْ يَصُومُ  
بِمُقَدَّارِ الْمَسَاكِينِ كَثْرَةً (مَا كَانُوا، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْنِ مَسْكِينًا) يَعْنِي أَنَّ  
الْأَيَّامَ وَالْأَيَّامَ فِي جَرَاءِ التَّحْيِيرِ لَا يَقْدَرُ بِعَدَدٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ حَتَّى لَا يَرُدَّ عَلَيْهِ،  
كَمَا تَقَرَّرَ سَائِرُ الْكُفَّارَاتِ كَنَفَارَةِ الْغِيَامِ وَالْفَهَارِ بِالنِّسْبِ.

(قَالَ يَحْيَى، قَالَ مَالِكٌ، سَمِعْتُ) أَهْلَ الْعِلْمِ (وَالشَّافِعِيُّ) (أَنَّهُ يَحْكُمُ) بِنَاءِ  
أَوْ جَعُولٍ (عَلَى مَنْ قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ بِمِثْلِ مَا يَحْكُمُ) بِنَاءِ

بِهِ غُلِّيَ الْمُحْرَمُ الَّذِي يَقْتُلُ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُحْرَمٌ.

### (٢٨) بَابُ مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدُّوَابِّ

المجهول (به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم) يعني جزاء الصيد في الحرم على انقضاء المحرم والقنل الحلال سواء لا يزداد على المحرم بسبب إحرامه جزاء آخر، بل تدخلت الحرمان، حرمة الإحرام وحرمة الحرم، وبذلك قالت بقية الأئمة الأربعة.

ففي شرح الإقناع<sup>(١)</sup>: والمحل والمحرم في ذلك أي في تحريم صيد الحرم وقطع شجيره والضمآن سواء بلا فرق، انتهى. وفي الروض المربع<sup>(٢)</sup>: ولا يلزم المحرم جزاءان، انتهى. قال صاحب العناية<sup>(٣)</sup>: فمن قيل: الصيد كما استحق الأمن بسبب الحرم، فكذلك استحقه بسبب الإحرام، فإذا قتل المحرم صيد الحرم ينبغي أن يجب عليه كفارتان، وليس كذلك.

قلت: وجوب الكفارتين وجه القياس، صرح بذلك في الإيضاح، ووجه الاستحسان ما ذكر في شرح الطحاوي: أن حرمة الإحرام أقوى، لأن المحرم يحرم عليه الصيد في الحل والحرم جميعاً، فاستتبع الأقوى الأضعف انتهى.

### (٢٨) مَا يَقْتُلُ الْمُحْرَمُ مِنَ الدُّوَابِّ

أي ما يجوز للمحرم قتله من الصيد وغيرها، فهذا بمنزلة الاستثناء مما تقدم، وهذا باب البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه، قال النعماني<sup>(٤)</sup>: الدواب جمع ذابة وهي ما يذب عن وجه الأرض، وقال صاحب المستهفي:

(١) النظر للإقناع (١/٥٣٠).

(٢) (١/٤٩٦).

(٣) العناية مع فتح القدير (٣/٩٥).

(٤) مصداق الفارسي (٧/٤٩٧).

٧٨١/٨٨ هـ عَنِ ابْنِ مَرْثَدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: .....

كُنْ مَائِسًا عَلَى الْأَرْضِ دَائِمًا وَدَيْسًا، وَإِلَيْهَا لِنَفْسَانِيَّةٍ، وَالِدَائِيَّةُ فِي النَّفْسِ تَوَكُّفٌ أَشْهَرُ، وَفِي «الْمَحْكُومِ»: ائْتَمِعْ عَلَى الْمَذَكِّ وَالْمَوَدِّ وَحَقِيقَةِ الْعَصْفَةِ، قَالَ الْعَبْدِيُّ: «الدَّائِيَّةُ فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا بِدَنٍّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ»، ثُمَّ يَفْزَعُ الْعَرَفَ، فَعَامٌ إِلَى ذُرَابِ الْقَوَائِمِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْخَيْلِ وَالْإِبَالِ وَالْحَمِيرِ، وَيَسِي هَذَا مَقْصُودًا عَرَبِيًّا، فَإِنْ قُتِلَ، فِي أَحَادِيثِ ذُرَابِ الْغَرَابِ وَالتَّحْدَاةِ وَلَيْسَ مِنَ الْمَدَوَابِّ، وَلَوْ قَاتَلَ مِنَ الْحَيَوَانِ لَكَانَ أَصْرَبَ، فَكُنْ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَ فِي أَحَادِيثِ الْمَدَوَابِّ، فَنَظَرْنَا فِي هَذَا الْجَانِبِ، انْتَهَى.

وبالْحَقِّقَةِ<sup>(١)</sup> الْمَدَوَابِّ، بِتَشْدِيدِ الْعَرَبِ حِينَ جُمِعَ دَائِيَّةٌ، وَهُوَ مَا دَامَ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَقَدْ أُخْرِجَ بَعْضُهُمْ مِنْهَا بِأَصْفٍ لُغَوِيَّةٍ تَعَالَمُ، «يَوْمًا مِنْ ذُنُوبِ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا كَثِيرٌ يُطِيقُونَ تَقَاتُلَهَا»<sup>(٢)</sup>، الْآنَ، وَحَدَّثَ الْمَدَوَابِّ بِرَدِّهَا، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمَدَوَابِّ الْحَمِيرَ الْغَرَابَ وَالْمَحْدَاةَ، وَبَدَّلَ عَلَى دُخُولِ الْخَيْلِ أَيْضًا عَدَمَ قُوَّتِهِ تَعَالَى: «قُوَّةٌ بِرَدِّهَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ بِرَدِّهَا»<sup>(٣)</sup>، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ بَدَنِ الْخَلْقِ: «وُخِّلَ الْمَدَوَابِّ يَوْمَ الْحَمِيرِ»، وَلَمْ يَفْرُدِ الْعَرَبُ بِإِكْرَامِهَا، وَتَصَرَّفَ أَهْلُ الْعَرَفِ فِي الدَّائِيَّةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَخْطُبُهَا بِالْحَمِيرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْطُبُهَا بِالْقَرِيرِ، وَفَلَاذِلِكَ تَقَطُّرُ فِي الْحَالِ، أَيْضًا.

٧٨١/٨٨ هـ (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ): هَكَذَا عَدَ الْحَخَارِيُّ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ مَالِكٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ بِطَرِيقِ أَبِي عَوَّانَةَ عَنْ رِيَدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ: حَدَّثَنِي إِحْدَى سَوَةِ السَّيِّئَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي

(١) - فتح الباري (٤/٣٦٦).

(٢) - سورة الأنعام: ١١٤.

(٣) - سورة مائدة: ٦٤.



الغراب . . . . .

قال الحافظ<sup>(١)</sup> انشيد السمس وإن كان مفهومه احتصاص المذكورات لذات، لكنه مفهوم عدد، وليس بمعرفة عما الأكثر، وعلى تقدير اعتبار، فيحصل أن يكون ثلثه يومًا أولًا، ثم يتبين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم، بعد ورود في بعض طرف عاتنة للفظ «أربع»، وفي بعض طرفها لفظ «سب»، أما طريق أربع فأتخرج مسلم عنها، وأسقط العقب، وأما طريق «سب» فأخرجها أبو عوانة في ما أخرجه عنها، فأبها «وزاد الحجة»، وربما ثما رواية لعمس، وإن كانت مخالفة عن العدد، ذكر فيها الحجة.

وأغرب عباس ففاق، وفي غير كتاب مسلم ذكر الأفعى عصار سدا، ولحق ما أن الأفعى داحلة في معنى الحجة، وقد وقع في حديث أبي سعد عند أبي داود زياده «السمع أفعادي» عصار سدا، وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زياده ذكر الدب والنمر على الخمس المشهورة بتفسير بهذا الاعتبار سدا.

لكن أول من خريفة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الرازي للكتاب العفور، ووقع ذكر الدب في حديث مسلم، أخرجه ابن أبي شيبة ومحمد بن منصور وأبو داود بن طريق معوية بن السائب عن النبي ﷺ قال: «نفس المحرم الحجة والذئب»، ورجاله ثقات، وأخرج أحمد بن طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للمحرم»، وحجاج ضعيف، وخالقه مسلم بن وبرة فرواه موفقاً، أخرجه ابن أبي شيبة، فهذا صحيح ما وثقت عليه في الأحاديث المرووعة زيادة على الخمس المشهورة، ولا يخلو شيء من ذلك من فساد، انتهى.

(الغراب) وهذا أحد الحمس، وهو أصناف: الغراب، والذئب،

(١) فتح الباري (١/٢٠٠).

ولا تكلوا، وعراب ترويح، ولا تزيق، ولا تعصر، والعصق، وعراب النسل.  
 ١٤ في حديث الحيوان<sup>(١٢٦)</sup>، وقد أضاف: «عراب النمل»<sup>(١٢٧)</sup>، لا تقع، قال  
 السجستاني: هو الذي فيه سود وبه دس، ثم قال: ركن عراب غراب النمل إذا  
 أداره الشربة. لا عراب النمل نفسه الذي هو غراب صغير أضع.

ثم قال السجستاني<sup>(١٢٨)</sup>: «وعراب العراب الأبقع عراب النمل». وقال قوم: لا يباح  
 من العراب إلا الأبقع خاصة. الرواية مسلم. غنم فواشق يقتل. ١٥  
 الحديث. رجب لعراب الأبقع، وهذا إذا دخل في الحارث، الآخر، ولا  
 سكر حمله على العموم، لأن الأبقع من الغنم لا يحل كله.

١٦ - حديث عائشة وابن عمر معلق به، وهذا حديث في العراب. وهو  
 أصح من حديث الآخر، لأن عراب ابن عمر لا يحد الأكل بعدو على أموال الناس.  
 فلا يحد لاسرقة من الغنم، وإنما ما أصبح أكله، فله ما كان له من الغنم، ما  
 أصبح له. فلا يلزم من تحصيله تحصيل ما ليس في معناه، انتهى.

وقال حافظ<sup>(١٢٩)</sup>، قد في رواية سعيد بن العبد عن عائشة عدد مسلم  
 الأبقع، وهو الذي على ظهره أو خلفه بياض، يأخذ هذا اللد بعض أصحاب  
 الحديث، فلما حلف ابن السمر وغيره وصرح بن ترمذيه بالثبوت، وهو نصبه  
 على المصنف عن الشئيد، وأجاب بن تهاان بأن هذا الرواية لا تصح، لأنها  
 من رواية فتاة عن سعيد، وهو مدلس، وقد قدم بذلك، وقال ابن عبد البر: لا  
 تصح هذه الرواية.

١ : (٢٥٦)

١٢٦ : في الترغيب المستخرج (١) ١٧٧، لأن ما مر من حديث عائشة، لا يتم، ويشمل معه سر  
 نفسه ما ليس بغير الأبقع.

١٢٧ : المصنف (١) ١٧٨

١٢٨ : صحيح (١) ١٧٨، (٢) ١٧٨

وقال ابن خلدون: ثم يات المطلق أصح، وفي جميع هذا التعليل نظر، ثم دعوى التذليل فمردودة بأن شعبة لا يروي عن شيخة تعدل عن إلا ما هو مصدق لهم، وهذا من رواية شعبة، بل صرح الساجي بسماع ثقاته، وأما نص الحديث فمردود بإخراج مسلم، وأما الترجيح الميسر من شرط قبول الزيادة بل زيادة مشبوهة من لغة الحديث، وهو كذبت فيها.

نعم قال ابن قدامة: ملحق بالأضغ ما شاركه في الإتيان وتحريم الأكل، وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب النصير الذي يأكل الحب من ذلك، ويقال له غراب الزرع، ويقال له أفرغ، وأفتوا بجوار أكث، فلي ما عداه من الغراب ملحق بالأضغ، ومنها الغداف على الصحيح في الفروضة بخلاف الصحيح الثامني، وسمى ابن خدامة الغداف غراب الميسر، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأضغ.

وقال صاحب النهاية: المراد بالغراب من الحديث العادف والأبقيع؛ لأنهما يأكلان الحبوب، وأما غراب الزرع فلا، وكذا استثناء ابن قدامة، وما تضمن فيه خلافاً، وعليه يحصل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي ذر بن صبح حيث قال فيه: ويرمي الغراب ولا يقبله. وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد، قال ابن المنذر: فأصح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإجماع، إلا ما جاء عن عطاء. قال في محرم كسر قرأ غراب، فقال ابن أرماء فعيه الإجماع، وقال العطار: ثم يشاع أحد قطعه على هذا، ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع.

وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والعداء، هل يتعد جوار قتلها بأن يسلط بالآخر؟ ومن يختص ذلك بكبيرها؟ والعشهور عنهم نعماً قال ابن شاذان لا يترق اتفاقاً للتجسير، ومن أنواع الغربان الأصم، وهو الذي في رجليه أو في صاحبه أو بطنه باص أو حمرة، وحكمه حكم الأضغ. ومنها



والحدائق

العقلى، وهم قدر الحمامة على شجر الغراب، والغراب نزلهم به أبطأ،  
وحكى حكيم الأفعى على الصبح، وقيل: حكيم غراب الزرع. وقال أحمد:  
إن كل اجيف وإلا ولا رأس به، انتهى.

ودع المذنب<sup>(١)</sup> في حيلة المستنقبات غراباً سوداً أو أبيض، وهو ما عاظم  
مردته يباح، ثم قال: يرمى جوار غزال صعبهما وهو ما ثم يهبط نحوه الإبل،  
خلاصه انتهى.

وفي المذنب<sup>(٢)</sup> لا شيء يقتل غراب إلا العقصى على الطاهر  
الطهريّة، ونعمهم الحرا يرد في الشجر، ذلك من عاظم قوله: «إلا العقصى»  
هو طائر أيضا فـ يباح وسود. يشعرونه ليس بالغاف، ومنه في الحكم  
الزرع

أنواع الغراب على ما في «فتح البار» خمسة، وقوله: نعمهم الجحش،  
حيث جعل العقصى كـ الغراب، واحتراض على قوله «الطهريّة» إنه لا يسمي  
غراباً ولا يسمى بالذئب لقوله: «فيه نظر» لأنه يقع دائماً على ذئب الذئب، كما  
في «غاية البيان»، وقوله: يرد في الشجر، أي يسكن في «المعراج» ما أنه لا يفعل  
ذلك، ما رواه في «الطهريّة» حيث قال: وفي العقصى رايت، والطاهر أنه  
من الصبر، انتهى.

والحدائق: كسر الحاء وفتح الدال الميملين مهوورة، والجمع حذاء  
كسر الحاء، والغفر والهر، كعبه وعدا، وفي «معنى» الحدائق يكسر أوثة  
ويج ثانية بعدها الهدة بلا عاء، وحكى صاحب «الحكمة» الله في، والثاء في  
«تت كذا»، بل في قاله، في سورة، انتهى.

(١) انظر «الشرح الكبير» (٢٨) ١٧٦

(٢) (٢٨) ١٧٦، (٢٨) ١٧٦

وَالْعُشْبِ،

وفي حديث عائشة أنها أخذت بصم الحاء رفعت الدال وشد الياء مقصور، تصغير الحداة، فإنه أنزرقاني<sup>(١)</sup>. وفي البذل<sup>(٢)</sup>: التحليا تصغير حد لغة في التحدا، أو تصغير حداة غلبت الهمز بعد ياء، التصغير ياء، وأدغم، فصار حدية. ثم حذفت التاء وعوض عنها الألف لدلالته على التأنيث أيضاً، انتهى.

وفي المحلى<sup>(٣)</sup>: الحدايا قال فاسم من ثابت: الوجه فيه الهمزة وكأنه سهل ثم أدغم، ومن خواصها أنها تغف في الطيرك، وليس ذلك لتغيرها من الكواسر، ومن طيها أنها لا تختطف إلا من يمين من تختطف منه دون شماله، حتى أن بعض الناس يقول: إنها عسراء؛ لأنها لا تأخذ من شمال إنسان شيئاً، وقال القزويني: بها ستة ذكر وستة أنثى، قاله اندميري<sup>(٤)</sup> وتقدم ما حكى الحافظ اختلاف المانكية في قتل صبيح الحداة، عن ابن شابر وفاق الجمهور، وحكى الخلاف في قتل المودير، ولم يرجح شيئاً.

قال النعماني<sup>(٥)</sup>: يجوز قتل الحداة سواء كان للمحرم أو للحلال، لأنها تنسئ بالأذى، وتختطف اللحم من أيدي الناس، وروى عن مالك في الحداة والعرايب أنه لا يقتلها المحرم إلا أن يندبها بالأذى، والشهور من مدحه خلافه، ويؤكل لحماهما عند مالك، وروى عنه المنع في الحرم سداً لفريضة الأصفياء، انتهى. قلت: ما روى عن مالك من عدم قتلها في رواية أشهب عنه، كما سيأتي في آخر الباب، والصحيح عنه موافقة الجمهور.

(والمقرب) يطلق على الذكر والأنثى سواء. جمعه العقارب، ويقال

(١) (٢٨٦/٣).

(٢) انظر: بذل المجهرة (٨٦/٩).

(٣) (١٤٤٩/٤).

(٤) انظر: حياة النيران (٣٢٦/١).

(٥) عمدة القاري (٥٠٢/٩).

والنساء .....  
.....

لأنني عثرت على عدة من مدود غير مصروف، وليس منها العفرون، بل ذوات طوية كثيرة الخواص، ولما صاحب المصنفين: قال: إن عثرت على طورها، وإياها لا يصح حبسها ولا نكاحها حتى يتحرك، وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية رانها ومن حبسها

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ولما يرى يظهر لي أنه يتردد في حبسها على الأخرى عند الإقصار، وفي حكمها، مع حيث جمع، قال ابن السمر: لا تعلمهم اختلاف في جواز قتل العفرون، وإلا نافع لما قيل له: فأنه قال: لا يختلف فيها. وفي رواية: ومن يشك فيها، ونفعه من عبد الرب إذا أحرجه أبو أي شي من فربس نعمة أنه سار الحيك رحمة، فقال: لا ينبغي التحريم الحية ولا العفرون، قال: ومن حبسها بها من هوام الأرض، فيلزم من أراح قتلها من ذلك في سائر المواضع، وهو الملال، فأعني له: نعم هذا المالكه خلاف في قتل الحية والعفرون التي لا تحك من الأرض، انتهى

قلت: ولم يذكر الخلاف في ذلك التردد، بل قال في بيان ما انتهى من حرمة التعرض: إلا الفأر والحية والعفرون مطلقا كبيرة أم صغيرة بذات الألية أم لا، انتهى. وكذلك عند الحنفية صرح في أشهر المصنفين<sup>(٢)</sup> بأنه لا شيء من عقرب وحية، وهكذا في اليدانة وغيرها

(والفأر) يسمونه سامة وسهل. قال الحافظ: لم يختلف العلماء في جواز قتلها منحرمة إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي أنه لا شيء فيها حرما، إذ تنسب الحية، أخرج ابن السمر: ومما حلال القتل هوام الأرض جميع أمم النعم، ونقل ابن سبويه عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغرى منها التي لا

(١) فتح الباري ١/ ٢٩٠.

(٢) المعجم ١/ ١١٧.



سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور، فقال: أي كلب أعقر من الحبة<sup>(١)</sup> وقد زفر المراد بالكلب لعقور فهي الذئب خاصة. وقال مالك في الموطأ: كل ما عقر النسيء، وهذا عندهم، وأخافهم مثل الأسد والنمر والمهيد والذئب هو العقور، وهذا مثل أبو عبيد عن سفيان، وهو قول الجمهور، وقد أورد أبو مينة. المراد بالكلب ههنا الكلب خاصة، ولا يلتحق به في ذلك حكم سوى الذئب.

وقد أنشأ<sup>(٢)</sup> بعض العلماء على جواب قتل الكلب العقور سمحاً والحلال في التحل والتحريم، واعتصموا في المراد به، فعيل: هذا الكلب المعروف خاصة، حكاه القاصي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والنعسن بن صالح، وأحفظ به الذئب، وحمل زفر الكتاب على الذئب وحده، وقال الجمهور: ليس المراد تحفيص هذا الكلب، بل النسيء كل عام مكرماً قاتلهم والنمر، وهذا قول الثوري وإمامي وأحمد وغيرهم، ومعنى العقور الخرج، انتهى.

وقال الخليل<sup>(٣)</sup> وأحمد، والشافعية، في نهي العقور مما لم يؤمر بإقتلانه، فتصح بتحريم قتل الغافيين حين وأبو داود وغيرهم، (وقع في الآء الشافعية الجوز)، واختلف كلام الثوري، فقال في البيع من شرح المهدب، لا خلاف بين أصحابنا في أنه محرم لا يجوز قتله، وقال في التيمم والغصب: به محرم، وقال في الحج: يكره قتله كراهة تنزيه، وهذا اختلاف شديد، وعلى كراهة قتله استصر الرافعي، ونسبه في «الروضة» وزاد: أنها كراهة تنزيه، انتهى.

وهي الروضة المربع<sup>(٤)</sup>، لا يحرم يحرم ولا إجماع قتل محرم الأكل

(١) مسج صحيح مسلم للثوري (١/١١١).

(٢) (١/١١١).

(٣) (١/١١١).

بلاحد من المحرم والمكاتب، إلى آخر ما ذكره، وقال ابن المنذر<sup>(١)</sup> : حرم ما حرم  
وبالإجماع تعرض لحيوان بري، ويدخل فيه الشاة فلا الذك إلا الإسي، فإن  
لحدهم<sup>(٢)</sup> : لا ذك، فإن حيواناً برياً يكن ليبر معاً يحرم التعرض له على  
الحرم ولا في الحرم، لأن فيه ما ذكره من يذهب على المصير، انتهى.

ب من المذاهب في ذكر ما استثنى من القيد عليه الناس في جوارحهم  
من غير أن المكاتب لعنه في الحديث بثبوته، كعادتي مع ذلك وما وقع  
وهو، وبكثير من المذاهب، انتهى. وفي المذهب الثاني، المبرور ما حلت العنب  
الذهب، أو بطلان، في الذهب في معناه، وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أن  
الذك، المصور، وليس العنبر والمسأكن والمتموجات مبيحة سواء، لأن المستقر في  
ذلك الجوارح، انتهى.

وفي الشرح للكتاب<sup>(٣)</sup> : لا نسو، مطلقاً عند الفانك، في المكاتب الإجماع  
والحرمين والمصور وغيره، إلا أنه يأتي في مثل غير العنبر عند ما في شعر  
الروية، انتهى. وذلك لأن المكاتب ليس بسيد بل أفتى.

بم قال صاحب<sup>(٤)</sup> : وذهب الجمهور إلى الحاقه مع المذاهب بها في هذا  
الحكم، إلا أنهم اختلفوا في المصير، فقيل : فكله مذبذبة، فيجوز في كل  
مذبة، وهذا مذهب مالك، وعن أكثرها ما لا يكره، يعلى من كل ما  
يعلى فيه لا ذك من المحرم فيه، وهذا مذهب المصير.

وما ذكره هو والمذاهب الحديث، المصير للمحرم إلى ثلاثة أقسام، قسم

(١) الشرح الكبير ١٧٦/٢

(٢) ١٧٦/٢ ط ١، ٢.

(٣) (١٧٦/٢)

(٤) فتح الباني ١٥٠/٢

٨٩/٧٨١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ  
 شَرٌّ قَتْلُهُنَّ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ: .....»

استحب كالخمس، وما في معناها مما يؤذي، وقسم: يجوز كسائر ما لا يؤكل  
 لحبه، وهو نسمان: ما يحصل منه نفع وضرر، فيباح لم فيه من منفعة  
 الاصطياد، ولا يكره لما فيه من العدوان، وقسم: ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره  
 قتله ولا يحرم، والقسم الثالث، ما أبيع أكله أو نُهي عن قتله، فلا يجوز غيبه  
 الجزاء إذا قتله المحرم، وخالفه الحنيفة فاقْتَصَرُوا على الخمس، إلا أنهم  
 ألحقوا بها الحية لثبوت الخسر، والذئب لمشاركته للكلب في الكليية، وأدفعوا  
 بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها، وقال ابن دقيق العيد: التعدية  
 بمعنى الأذى إلى كل مود نوي بالإضافة إلى تصرف أهل القياس، فإنه ظاهر  
 من جهة الإيحاء بالتعليل بالقص، وهو الخروج عن الحد، وأم التعليل بحرمة  
 الأكل، فبه ينطال أما دل عليه إيماء أنص من التعليل بالقص، انتهى.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي<sup>(١)</sup>: «هذا الحديث من معضلات  
 الأخيار لعارض الأدلة فيه، وجمعة المذاهب انتهت إلى فقهاء الأمصار إلى  
 ثلاثة أقوال: الأول: أنه يقتل كل سبع عام يعقر ابتداءً كالأسد والثعلب والفيل،  
 قال مالك في الجملة، والثوري: لا كفارة فيه، وزاد مالك وسباع الطير مثله.  
 الثاني: قال أبو حنيفة: يقتل الذئب والكلب المتور، وخالف في السبع والسر  
 وغيرهما من السباع الثالث: قال افتدني: كل ما لا يؤكل لحبه من الصيد  
 فلا جراح فيه إلا السبع، وهو الشتران من اللذئب والضبع فهذه أصول المذاهب،  
 انتهى.

٨٩/٧٨١ - (مالك، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أن  
 رسول الله ﷺ قال: «خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم، فلا جناح عليه»

(١) «معارضة الأحرقي» (١/١٣).

الْعَرَبُ، وَالْمَأْرُؤُ، وَالْعُرَابُ وَالْأَجْدَاثُ، وَأَنْكَذْتُ الْعَهْرُ<sup>(١)</sup>.

أخرجه البخاري في: ٥٩ - كتاب بدء الخلق، ١٦ - باب خمس من الدواب  
مواضع يقتل في الحرم

مسلم في: ١٥ - كتاب النجس، ٩ - باب ما يندفئ للحرم وشبهه فنده من  
النجس في الخارج والحرمة حديث ٧٩.

أي لا إثم عليه، ولا فدية للمضروب، والمأثرة، ولكل لب العقور، والجداة،  
والعراب) أعاد المصنف هذا الحديث لإفادة أن له فيه شيئاً آخر، ولعله أراد  
تقوية رواية نافع الثلاثة على أن ابن عمر مدون الواسطة، وخالفهما ويد بن جبير  
وسالم، كما تقدم في أول حديث نافع.

وقال المحافظ<sup>(٢)</sup>: أوردته البخاري في بدء الخلق، وساق لعظه مثل  
نافع، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن دينار.  
وأخرجه أحمد من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، فقال: «الحية بدن  
العرب»، انتهى

واستدل بهذه الأحاديث على جواز قتل من وجب عليه قتل بقصاص، أو  
رجم مزلماً، أو محاربة: أو غير ذلك في الحرم، وأنه يجوز إقامة سائر الحدود  
فيه سواء جرى موجب القتل والحد في الحرم أو خارجه، ثم لجأ صاحبه إلى  
الحرم. وقد قال مالك والشافعي وأخرون: «قال أبو حنيفة ومطابقة ما أركنه  
من ذلك في الحرم بقاء عليه فيه، ومن فعله خارجه، ثم لجأ إليه إن كان إغلاف  
ممن لم يبق عليه في الحرم، بل يضيئ عليه. ولا يكره، ولا يحاكم، ولا  
يسامح حتى يضطر إلى الخروج منه، بقاء عليه خارجه، وما كان دون النفس  
يهدم فيه».

قال عياض: روي عن ابن عباس، وعطاء، والشعبي، وأحمد بن حنبل،

(١) «فتح الباري» (٤/٣٥).



لكنهم لم يفرق بين الفرس وما دروها، وحجتهم قوله تعالى: **فَمَنْ ذَا الَّذِي كَفَرُوا بِبَيْتِ اللَّهِ وَقَدِ اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَعْدَابُ** فاعلم الأحكام لهذه المواضع في اسم الفرس. بل سلفنا أحسن ذكره مكاناً، فإنه **مُرَرَّبِيٌّ** <sup>(١)</sup>.

وفي **أحكام المأكل**: **روى عن ابن عباس**، وابن عمر، وعبيد الله بن عمر، وسعيد بن جبلة، وعطاء، وضؤوس، والشمسي، فبين قتل ثم لجأ إلى الحرم أنه لا يقتل، قال ابن عباس: ولكنه لا يجلس، ولا يورى، ولا يبيع حتى يخرج من الحرم، فيقتل. **وزاد** فقل ذلك في الحرم اسم عليه، **وروى قتادة عن الحسن** أنه قال: لا يمنع الحرم من إحسانه، أو من غيره أن يقدم عليه، وما ذكرنا من قول السلف يدل على أنه حاق منهم على حظر قتل من قتل في غير الحرم، **فإن الحسن** روى عنه أنه قال: **متصداق**، **أدعنا** رواية قتادة عنه أنه يقتل، **ولا نحر**، رواية عنه: **من حذر** هو لا يقتل في الحرم، ولكنه يخرج منه فيقتل.

**وقوله** **بدرج**، يحصل به إختصاص عليه في ترك المسبحة، والأكل، والخروج حتى يخطو إلى الخروج، فهو يحصر نفسه في هذا قول تعداد الترويض. **وبني قول** **الأنحر** من التصحار، والتأخير في مع القصاص في الحرم، حجة كانت به في غير الحرم، ولم يثبت السلف، ومن بعدهم من الفقهاء أنه إذا جرى في الحرم كان مأخوفاً بحسنه، يقدم عليه ولا ينقض من قتل أو غيره، انتهى.

**قلت** وقد سئل النجاشي **لأنه** في ذلك في **المر** <sup>(٢)</sup> تحت قوله تعالى: **فَمَنْ ذَا الَّذِي كَفَرُوا بِبَيْتِ اللَّهِ وَقَدِ اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَعْدَابُ** من حديث عن عكرمة عن ابن عباس قال:

(١) انظر شرح الترمذي - (٢٨٧٢)

(٢) رد المحتار - (٢٨٧٢)

٧٨٢/٩٠ - **وحدثني عمر بن مالك، عن هشام بن عروة، عن**

**يحيى بن زبيرة قال: «خمس فواصق، .....»**

من أحدث حدثاً، ثم أصدر باليه، فهو أس، وليس للمسلمين أن يعاقبوه على شيء، إلا أن يجرح، فإذا خرج أقدماً عليه أخذوا برعنها. بروايته عن ابن عمر، لو أهدت فائق عمر في الحرم ما هجته، ورواية عبد بن حبيب، وبن جرير، عن ابن عباس قال: لو وجدت فائق أبي في الحرم لم أعرض له، وغير ذلك من روايات

٧٨٢/٩٠ - (مالك) عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسل، وصله مسلم،

والنسائي بن طريق حماد بن زيد، ومسلم بن طريق ابن سيرين كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة، والخازن بن طريق الزهري عن عروة عن عائشة (أن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواصق»). فان أحافظ عال النور هو بإضافة خمس لا شريطة، وهو بن أبي العبد النورين، وأشار إلى ترجيح الثاني، فإنه قال: رواية الإضافة لشعر بالخصيص، فيدخلها غيرها في الحكم من طريق المتهوم، ورواية النورين كمنفي وصف الخمس بالنقص من جهة المعنى، فيشعر بأن الحكم المردب على ذلك، وهو القتل معاً بما جعل وصفاً وهو المفسد، فيدخل فيه كل فاسد من الذواب، ويؤيده رواية يونس أبي النبي عند البخاري بنظر خمس من الذواب كلهم فاسق يقتل في الحرم، الحديث.

قلت: قال النووي في شرح مسلم<sup>(١)</sup>، قوله ﷺ «خمس فواصق» هو بثوبين «خمس» وقول عائشة: «أمر بقتل خمس فواصق بإضافة خمس لا بثوبين، انتهى». وقد أخرج مسلم الحديث بكلاً المعنيين، ثم قال: «لأنه ظاهراً» قال النووي وغيره: تسمية هذه الخمس فواصق تسمية صحيحة جارئة عن وفق

(١) (١/١١٥)

(٢) «نسخ جاري» (١/٢٧)

نصار في الحرم: الفأرد، - العفري، - والأغراب، .....

المنع، فإن أصل الفسق لغة الخروج، ومنه فسقت الرطبة: إذا خرجت عن قشرها. ومسي الرجل وسقاً لخروجه عن طاعة ربه. فهو خروج مخصوص، ورغم أن الأغرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية، ولا شعرهم قاسق. يعني بالسقنى الشرعي.

وأما فعدم في وصف الدواب المذكورة بالفسق، قبل: لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تعويم قتله، وأبى في من أكله لقوله تعالى: ﴿لَوْ يَسِفُ أَهْلُ لَيْلَى أَهْلُ النَّهْيِ﴾<sup>(١١)</sup> وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإلابة والإفساد وعدم الانتفاع، ومن ثم احتلف أهل النهي. ومن قال: بالأيض: أنقض بالعفس كل ما حاز قتله في الحرم، ومن قال بالكس: أنقض ما لا يذكر. إلا ما نهي عن قتله. وهذا هو إجماع الأول، ومن قال بالثلب: محض الإلحاق به! محصله من الإفساد، ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن عباس<sup>(١٢)</sup>، فجاء له: لما قيل للفأرد حوسقة؟ فقال: لأن النبي ﷺ استخف، وقد أخذت الغنمة لتخون بها النبي. فهذا يومى، أى أن سب سمة الحسن بثلث لكبر فعلها يشبه فعل المساق، وهو يرجع لقول الأنبياء انتهى.

(يقتصر في الحل والحرم) قال النووي<sup>(١٣)</sup>، احتلوا فيه، فبطلت جماعة من المحققين بفتح الحاء وإنه أي الحرم لمشهود. وهو حرم مكة، والثاني يضم الحاء والراء. ولم يذكر القاضي في المدرك خبره قال: وهو جميع حرام مكة قال تعالى: ﴿وَأَسْمُ حَرَّمَ﴾ وأورد به المواضع المحرمة، وأخرج أهلها، انتهى.

(القرة) سميت فويسفة لما تقدم من أخذها، أو لأنها قطعت حال سفية روح، كذا في المعالي (والعقرب والغراب) سميت فويسفة لكثرة إيذانه،

(١١) سورة الأعمام الآية ١٤٦.

(١٢) مصنف، (٢٠٨٦).

(١٣) مشح صحيح مسلم للنووي (١٩٥/٨).

0.0001, 0.0001, 0.0001

وہم نے مسامحہ کی۔ ۱۵۔ کتاب الحج، ۹۔ باب ما یمنع من الحج و عمرہ فہو  
من الذیاب فی نعل وجریم، حدیث ۶۸

۱۷۸۳ء - ۹۱ - وحدانی عن مائیک، عن ابن شهاب؛ أن عامر بن

لحظت الأمر غلب الخجاء على الضحير

وال مائت في الكتاب العقود الذي أقر بقتله من الأحرار إن  
كل ما عثر عليه، وعدا عنهم، وأحاطة، بش الأسد .....

وأولاً استعمل بالحجفة خبر بعد نوح الأخير الألفي نعم استوت نسبة على الجودي، كما في «السحني» (والحناءة والكلمة المفقورة) هكذا أحد من رواه هشام عن أبيه. وعندنا أيضاً رواية معبد بن الحبيب عن شاذلة الحجة موضحاً

١٧٨٣، ٩١ - (مات، عن ابن شهاب، أن صمريس الخطيب أمر بقتل

الحياة في الحرم) إلا أنه بلغه ما حدث الذي فيه تاجله. ومما زادها ألوان من العجز. وقد أمر رسول الله ﷺ بقتل الحبة في منى عند نزول فراقت يدها كما أخرجه البخاري في التفسير. قال الألباني<sup>(١)</sup> وقد صح انتهى عن قتل حبات السيوف بلا إثم، فهو مخصص لعدم أحاديث الساب، والإشارة عنه، ما لك في حديث بيوت المدينة أنك من جات بيوت غيرها، وحكي العيني اختلاف السلف في مسألة الإنسان، فأرجحه إليه.

(علاء، يحيى). قال مالك بن نبي: تمييز الذئلب الغصور الذي أمر بقتله في

الحرى: إن قل ما عقر الناس أى حرجهم لوعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد من  
التباج معروفه جمع أسود رأسه وأسده وأنش أسد، قال س خاتويه:  
لأسيد حسنة سم رصعة وزاد عليه على بن قيس أنقى ماله وثلاثين

(۸) :  $\frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$

التعبد، والتعبد والتعبد، فهو ككل تعبد . . . . .

اسماء، فانه الدميري، وقد تفرغنا في الاسد عطف على الذكر والانثى. وربما  
قال لانثى: اسدة.

(والسعر) يفتح أنون وكسر الميم، ويجوز إسكان الميم مع فتح الون  
وكسرها، فرب من الشاع، فيه شبه من الأسد إلا أنه أصغر منه، وهو منقطة  
الجلد نعلًا سودًا وبها، وهو أخف من الأسد، لا يماث نفسه عند الغضب  
حتى يطلع من ثدي غضبه أن يثقل نفسه، ورغم قوم أن الثمرة لا تضرع ولدها،  
إلا مطرفًا بحية وهي طبعه عداوة الأسد، والنظر بينهما سجاله، قاله الدميري،  
وفي لغات الصراخ: "المرء يلجئ يديا"<sup>٤٤</sup>

(والشاهد) بكسر الهمزة، ومكون الهمزة، قال الدميري: زعم أرسطو أنه يتولد  
بسر من أسد، ومزاجه كمزاج السمرة، وفي طبيعه مشابهة لطبع الكلب في أدوائه  
ودوائمه. وبضرب بالفتحة المثلث في كثرة النجوم، ويصعد بالصوت الحميم، ومن  
حفظه أنه يأنس لمن يحسن إليه. انتهى. وفي اللغات الصغرى: فهد: يور،  
جيتا<sup>(١٢)</sup> انتهى.

(والذهب) بهيم ولا بهيم، وأصنعه الهمة، يطلق على الذكر والأنثى، وربما قيل: فله بانهاء، وعجب أمره أنه ينام بأحدى مقلتيه والأخرى يقطن حتى تكفي العير الثانية من النوم، فيفتحها وينام بالأخرى، فيحرم باليقطن ويستريح بالثانية.

(فهو الكلب الثعشور) وبهذا فان الشافعي واحد. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: الجراد به الكلب المعروف خاصة، كما تقدم في تفسير الكلب الثعشور

(٦)  $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d^3}{dt^3}$

(٢٢) في مصباح المعاني : القوم ، تظنون .

(٣) يجوز من اسمه الفارسية بـ "جست" في اللغة الهندية.

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ السَّبْعِ، لَا يَقْدُرُ، بِمِثْلِ الضَّيْعِ، وَالْثَعْلَبِ، .....

في الحديث المتقدم (وأما ما كان من السباع لا يقدور على مثل الضيعة) وفي النسخ الهندية من النصيح، وهو بضم الهاء لفتح قيس. وسكونها لفتح نعيم، وهي أنثى، وقيل يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضبعة، قاله الزرقاني.

واختلف أهل الهند في نرحمته فقيل: هتار، وقيل: بجر، وقال الدميري<sup>(١)</sup>: الضبع معروف، ولا تقل: ضبعة؛ لأن الذكر ضبعان، ويحل أكلها عند الشافعي وأحمد وأبي ثور، وقال مالك: يكره أكلها، وقال أبو حنيفة: حرام وهو قول سعيد بن المسيب والثوري، انتهى.

وفي «البلد»<sup>(٢)</sup> عن «البل»: من عجيب خلقه أن يكون سنة ذكراً، وسنة أنثى، فيلحق في حال الذكورة ويولد في حال الأنوثة، رأى حوار أكله ذهب الشافعي وأحمد، وذهب الجمهور إلى التحريم، انتهى.

(والثعلب) يقع على الأنثى والذكر، ويختص بشعيلان بضم الشاء واللام. قاله ابن الأثيري، وقال غيره: يقال في الأنثى: ثعلبة، قاله الزرقاني، ويقال له في الهندية: كورثي، وقال الدميري<sup>(٣)</sup>: روى ابن قانع في «معجمه» عن ربيعة بن معبد مرفوعاً: «شر السباع هذه الأثعل» يعني الثعلب، ومن عجيب طبيعه أن الغالب يطلب أولاده<sup>(٤)</sup>، فإنما ولد له ولد وضع أوراق الحنظل على باب دجازه ليهرب الأثعل منها، وهو حلال عند الشافعي، وقال ابن الصلاح: ليس في حله حديث عن رسول الله ﷺ، وفي تحريمه حديثان، في إسنادهما ضعف، وكره أبو حنيفة ومالك أكله، وأكثر الروايات عن أحمد تحريمه؛ لأنه سبع، انتهى.

(١) «سنة الحيوان» ١/ ١١١.

(٢) «بلد المعمورة» ١/ ١٢٥.

(٣) «سنة الحيوان» ١/ ٢٥٢.

(٤) «أبي أولاد الثعلب».

والنهر، وما أشبههن من السباع. فلا يقتلن المحرم، فإن قتلته فداء. ...

(والنهر) ذكر القط: السنور، والأشئ هرة، قاله الأزهرى. وقال ابن الأثير: يقع على الذكر والأنثى، وربما دخلت فيها الهاء: قال الذميرى<sup>(١)</sup>: يحرم أكل النهر على الصحيح عن مذهب الشافعى، والشافعى: ربه قال للث من سعد، يحل أكله، وقال أيضاً: احتفت الرواية عن الإمام أحمد في سنور البر، وأكثر الروايات على تحريمه كالشعلب، وأما الأهلي، فحرام عند أبي حنيفة ومالك وأحمد. انتهى.

وذكر برواية الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً: «السنور سبع»، وقال: صحيح، وقد، ابن عابدين<sup>(٢)</sup>: «خرج أي من: مريب الصيد - الكلب ولو وحشياً لأنه أهلي في الأصل، وكذا السنور الأهلي. أما النري، ففيه روايات عن الإمام، وجزم في الحرمة بأنه كالكلب، انتهى.

(وما أشبههن من السباع) قال الأزهرى: يقع السبع على كل ماله ناب بعدو به ويفترس، كالذئب والفهد والنمر، وأما الثعلب، فليس سبع وإن كان له ناب؛ لأنه لا يعدو به ولا يفترس، وكذا الفسح، وعلى هذا فمحلها في السباع تحوز، علاقتها المشابهة لسبع في الناب وإن لم يفترس به، قاله الررقاني<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد ورد نصاً شر السبع الأتعل، والهرة سبع كما تقدم، فكيف يمكن أن يقال: إنه محذور؟ وشرط التجوز عدم إمكان الخفية.

(فلا يقتلن المحرم). فإن قتلته فداء، وفي نسخة إرداه، فالعلة في قتل المذكورات في الحديث، وما في معناها عند مالك كونهن مؤنثات، فكان مؤنث يجوز للمحرم وفي الحرم قتله ولا فدية. وما لا فلا.

(١) حجة ليونان (٢/ ٥٢٣).

(٢) فرد المختار (٢/ ٦٧١).

(٣) (٢/ ٦٨٩).

قال الناجي<sup>(١)</sup> لم يختلف قول مالك في الأسد والنمر والفهد إنه جواز للمحرم قتلها، واختلاف قوله في الذئب، وروى عنه إمامة ذلك وممنعه، ووجه الإباحة لما فيه من الاختلاس وتكرر الضرر والأذى، كالتعريب، ولأن اسم الذئب معروف بتأويله، فأوجب جعله على سمومه، ووجه المنع أنه لا يستديء عدواً بالمعتر والنفس، وإنما يفعل ذلك في الشاة، أو عند انفراد بعض المواشي، فأشبه الضبع، وأما الضبع والذئب والنمر وما أشبهها من السباع، فلا يظهر المحرم، فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبدأ بالضرر غالباً، بل يفزع من الإنسان إذا رآه، انتهى.

وفي قوله المحجاجين: أما غير المأكول وإن كان برياً وحشياً، فلا يحرم التعرض له، بل منه ما هو مؤذ ضاعاً يندب قتله، كالقواص والحسن، والحرث بها الأسد والنمر والذئب والزبور وكل مؤذ، ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر، كسرطان، فحكمه قتله انتهى.

قال محشي: هي عبارة الترمذي، وهذا السرملسي: قصة حوار قاتل الذئب الذي لا نفع فيه ولا ضرر، والمعتمد عند الشراح حرمة قتلها، وساق شاذه في النجدة، وفيها أما خبر الطيور لمحترمة، لا يجوز قتلها على المعتصم، ومنه البرء، انتهى.

وهي البرء من المرح<sup>(٢)</sup>، لا يخرم يحرم ولا إجماع قتل محرم الأكل، قال الأسد والنمر والذئب، انتهى.

قال المحقق: واحتلت الرواية في الذئب، فمنه فيه الجرم، ومنه قال مالك والشافعي، وقال: هو صيد يؤكل، وفيه الحرمة، غير أحمد لا شيء.

(١) نسخة (٢٢: ٢٢٢).

(٢) ١٢: ١٧٩.



فروء، وهو نوك الزمزمي وصبره سر دينار يارس أسى، صحيح وبين التمسار: لأما  
 سبع، وقد نوي عن كل ذي نسب من تسباع، واحتكك الرواية في السنن لأهياً  
 كد أو حياء، والصحيح أنه لا حزا، فيه، وهو اعتبار القاضي: لأنه سبع،  
 وكل ما اختلف في إباحته يختلف في جرائه، فأمّا ما يحرم، فالصحيح أنه لا  
 حزا، فيه، انتهى.

وأما عبد الحنفية، فقال ابن الهيثم<sup>(١)</sup>: سبى من حصد امر بعضه،  
 كالمذنب والعرايب والحدائق، وأما ما في التمسار، فليست بحرم، وأما باقي  
 التسباع فتستصرى عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقائها الجزاء، لا يحاور  
 إلا أن لا يذبح، المذبح، وإن اشمأته بالذبح، فقتلها فلا شيء عليه، وذلك  
 لأن الذبح والفهد والتمر ونظير واليزي.

وأما صاحب المذبح<sup>(٢)</sup> ففسم البري إلى ما كوله وجبه، وانما في إلى ما  
 يستدي، ما لا ذى عاص، فالأحد والمذنب والتمر والذبح، وإلى ما ليس كذلك،  
 كالضبع والنعث، فلا يحل قتل الأرن والأجير إلا أن يصول، ويحل قتل  
 الثامي، ولا شيء به وإن لم يصل، وحل ذود النقي في الحواسق وردا فيه  
 دلالة، ولم يحل خلافا، بل ذكره حكماً مبدأً مسكوناً فيه، ثم رأينا رواية عن  
 أبي يوسف، قال في المذبح<sup>(٣)</sup> قال<sup>(٤)</sup>: وعن أبي يوسف الأستاذ سترنة  
 الفقه، وفي ظاهر الرواية تسباع كلها صيد لا تترك وتذبح، انتهى، وفي  
 التمر المختار<sup>(٥)</sup> قوله قتل محرم صيد، وعليه حزامه ولو سباعاً غير صائلا،  
 انتهى.

(١) صحيح التمسار - (٣، ٤)

(٢) المذبح المذبح - (٢٧، ٢٨) وما بعده.

(٣) (١٣٨، ١٣٩)

(٤) (١١٧، ١١٨)

وَأَنَا مَا صَرَ مِنَ الطَّيْرِ. فَإِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا مَا سَمِيَ  
النَّبِيَّ يَتِيًّا: الْغُرَابُ وَالْحِدَاءُ. بَرَأَ قَتْلَ الْمُحْرَمِ قَتْلًا مِنَ الطَّيْرِ  
سَوَاءً هُوَ قَدَاةٌ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا مَا صَرَ) أَيِ أَنْزَى (مِنَ الطَّيْرِ، فَإِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَقْتُلُهُ إِلَّا مَا  
سَمِيَ النَّبِيَّ يَتِيًّا: الْغُرَابُ وَالْحِدَاءُ) بِأَنْ يَصِيبَ مَذْلَ عَنْ قَوْلِهِ: «مَا سَمِيَ» (فَإِنَّ قَتْلَ  
الْمُحْرَمِ شَبَّ مِنَ الطَّيْرِ سَوَاءً هُوَ قَدَاةٌ) قَالَ الدَّاحِي<sup>(١)</sup> وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ  
إِذَا هُوَ مِنَ الطَّيْرِ إِلَّا الْغُرَابَ وَالْحِدَاءَ» لِأَنَّ الْمَنْعَ عَادَ فِي طَيْرٍ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَ  
تَقْوَاهُ نَعْمَانِي. وَتَوَخَّيْتُمْ قَتْلَكُمْ حَيْثُ كَلَّمْتُمْ<sup>(٢)</sup>.

ثم حصي لنبى يتي من العملة الغراب والحداة فيضي في الطير عنى  
الخطير. وأيضاً فإن مصرتهما التى أباح قتلها لا يشاركهما في إباحة القتل،  
وقد اختلف قول مالك في إباحة قتلها ابتداءً، فالقاهر من مذهب مالك ما  
آتته في أمواله، وهو الأظهر عنه. وقد وردى عنه أشهب مع ذلك تحريمه وفي  
الحرم، وجه القتل الأول، أنهم من الفواسق التى ورد النص بإباحة قتلها  
كالتغرب والحية، ووجه الرواية الثالثة، أنها من سباع الضر، فمن تدا بالقتل  
كالتغيب والتسور. والأول الصحيح لموافقة الحديث، فإن قتل شيئاً من الطير  
غيرهما إياه لا خلاف على المذهب أنه لا يجوز قتلها ابتداءً، انتهى.

قلت: ومعنى قوله: ابتداءً أنه يجوز قتل الطير إذا يخاف منه على الضر  
ر السائل ولا يدفع إلا بقتله، أما بدون ذلك فلا يجوز ابتداءً، ولو فعل  
بدأً، فعليه الحرام، صرح به القدير والدرقي، وفي «المدينة»<sup>(٣)</sup>: «كَانَ مَالِكٌ  
يَكْرَهُ قَتْلَ سَاعِ طَيْرٍ كَالْحِدَاءِ وَغَيْرِ سَاعِهَا لِلْمُحْرَمِ، قُلْتُ، فَإِنَّ قَتْلَ مُحْرَمٍ سَاعٍ

(١) «النفى» (٢٢٣/٢).

(٢) سورة البقرة الآية ٩٦.

(٣) (١٣٤/١).



يُفَرِّدُ حَبِيرًا ثُمَّ يَصِلُ بِالنَّسْتِ. وَهُوَ مُحَرَّمٌ.  
قَالَ ذَلِكَ. وَأَيُّ أَكْرَهَةٍ.

وَلَمْ يَسْمَعْ أَحَدٌ مِنْ رِجَالِهِ قَالَ: رَأَيْتُ سَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُفَرِّدُ بِغَيْرِ أَلَةٍ) مِنَ الْبُرُودِ. وَهُوَ نَزْعُ الْفَرَادِ مِنْ نَجِيمٍ (أَيْ طَبَقٍ) أَيْ يَرِيحُ فَرَادَ حَبِيرٍ مَشْقُوقٍ فِي الْخَبْزِ. وَلَقَدْ سَمِعْتُ يُفَرِّدُ بِغَيْرِ نَاسْتٍ، مَعْنَاهُ فِي ذَلِكَ (بِالْقَبْلِ) نَصَبُ النِّسْرِ تَحْمِيقُهُ، وَتَكُونُ الْخُفَّاءُ وَالْعَصَبُ قَرِيبًا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (وَهُوَ مُحَرَّمٌ) لِأَنَّهُ يَرِيحُ حَبِيرًا نَكَلًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: لَا مَأْسِيَةَ بِذَلِكَ وَهِيَ قَوْلُ سَمَرَ، وَهَذَا مُجْتَبَأٌ إِلَيْنَا مِنْ قَوْلِ بْنِ عَمْرٍو. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَسَنٍ: رَوَيْنَ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عَدِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَخِصَ لِمَسْحُورٍ أَنْ يُفَرِّدَ حَبِيرًا. وَعَنْ أَبِي عَمَّاسٍ وَهَمَّ لَا مَأْسِيَةَ بِهِ. وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ وَسُجَاعِدٍ كَذَلِكَ. فَهُوَ فِي النَّاسِ: (قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُهُ) لِحَاذِ مَبَازِيهِ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

قَالَ السَّاجِي<sup>(١)</sup>: وَلَمْ يَحْتَلَفْ فِي ذَلِكَ، فَأَخَذَهُ عَمْرٌو رَأْسَ عِيَّاسٍ وَبِهِ قَوْلُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُشَافَعِي، وَكَرِهَهُ مِنْ عَمْرِو وَسَعْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْفَعْلِ وَالْفَعْلُوهَا عَنْ أَحَدٍ. فَقَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا حَيَّوَانٌ يُؤَلَّدُ فِي حَبِيرٍ، حَيَّوَانٌ مِنْ غَيْرِ حَبِيرٍ، فَلَمْ يَكُنْ لِلْمُحَرَّمِ طَرِيقُهُ عَمَّا يَحْتَضِرُ بِهِ مِنَ الْأَحْشَاءِ، كَالْفَعْلِ مِنْ جَمَدِ الْإِنْسَانِ. وَهَذَا حَكْمُ جَمْعِ الْهَوَاءِ لَا يَحِلُّ لِلْمُحَرَّمِ قَلْبُهُ، فَكُلُّهُ الْأَمْتِاجُ مِنَ قَلْبِ الذَّائِبِ وَالْفَعْلُ وَفَالِغَابِ.

وَالْمَبَازِيحُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: لَا تَكْعَبُ مِنْ عَجْرَةٍ: أَنْتَ ذِكْرُ هَوَاسْتِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ أُنْشِجَ لَهُ إِزَالَتُهُ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ، فَفُلٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ مِنْ إِزَالَةٍ مَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ جَدَا الْأَسْمِ مِنْ عَمْرِو أَوْزٍ. قُلْتُ: وَالْمَحْمُورُ مَرْفُوعٌ مِنَ الْقَمَلِ وَالْفَرَادِ.

قَالَ السَّاجِي<sup>(٣)</sup>: وَمَا لَا يُؤَدِّي بَطْعُهُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ كَالْبُغَمِ وَالْمَدِيدِ، فَلَا

(١) - (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٠) - (١١) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) - (١٦) - (١٧) - (١٨) - (١٩) - (٢٠) - (٢١) - (٢٢) - (٢٣) - (٢٤) - (٢٥) - (٢٦) - (٢٧) - (٢٨) - (٢٩) - (٣٠) - (٣١) - (٣٢) - (٣٣) - (٣٤) - (٣٥) - (٣٦) - (٣٧) - (٣٨) - (٣٩) - (٤٠) - (٤١) - (٤٢) - (٤٣) - (٤٤) - (٤٥) - (٤٦) - (٤٧) - (٤٨) - (٤٩) - (٥٠) - (٥١) - (٥٢) - (٥٣) - (٥٤) - (٥٥) - (٥٦) - (٥٧) - (٥٨) - (٥٩) - (٦٠) - (٦١) - (٦٢) - (٦٣) - (٦٤) - (٦٥) - (٦٦) - (٦٧) - (٦٨) - (٦٩) - (٧٠) - (٧١) - (٧٢) - (٧٣) - (٧٤) - (٧٥) - (٧٦) - (٧٧) - (٧٨) - (٧٩) - (٨٠) - (٨١) - (٨٢) - (٨٣) - (٨٤) - (٨٥) - (٨٦) - (٨٧) - (٨٨) - (٨٩) - (٩٠) - (٩١) - (٩٢) - (٩٣) - (٩٤) - (٩٥) - (٩٦) - (٩٧) - (٩٨) - (٩٩) - (١٠٠) - (١٠١) - (١٠٢) - (١٠٣) - (١٠٤) - (١٠٥) - (١٠٦) - (١٠٧) - (١٠٨) - (١٠٩) - (١١٠) - (١١١) - (١١٢) - (١١٣) - (١١٤) - (١١٥) - (١١٦) - (١١٧) - (١١٨) - (١١٩) - (١٢٠) - (١٢١) - (١٢٢) - (١٢٣) - (١٢٤) - (١٢٥) - (١٢٦) - (١٢٧) - (١٢٨) - (١٢٩) - (١٣٠) - (١٣١) - (١٣٢) - (١٣٣) - (١٣٤) - (١٣٥) - (١٣٦) - (١٣٧) - (١٣٨) - (١٣٩) - (١٤٠) - (١٤١) - (١٤٢) - (١٤٣) - (١٤٤) - (١٤٥) - (١٤٦) - (١٤٧) - (١٤٨) - (١٤٩) - (١٥٠) - (١٥١) - (١٥٢) - (١٥٣) - (١٥٤) - (١٥٥) - (١٥٦) - (١٥٧) - (١٥٨) - (١٥٩) - (١٦٠) - (١٦١) - (١٦٢) - (١٦٣) - (١٦٤) - (١٦٥) - (١٦٦) - (١٦٧) - (١٦٨) - (١٦٩) - (١٧٠) - (١٧١) - (١٧٢) - (١٧٣) - (١٧٤) - (١٧٥) - (١٧٦) - (١٧٧) - (١٧٨) - (١٧٩) - (١٨٠) - (١٨١) - (١٨٢) - (١٨٣) - (١٨٤) - (١٨٥) - (١٨٦) - (١٨٧) - (١٨٨) - (١٨٩) - (١٩٠) - (١٩١) - (١٩٢) - (١٩٣) - (١٩٤) - (١٩٥) - (١٩٦) - (١٩٧) - (١٩٨) - (١٩٩) - (٢٠٠) - (٢٠١) - (٢٠٢) - (٢٠٣) - (٢٠٤) - (٢٠٥) - (٢٠٦) - (٢٠٧) - (٢٠٨) - (٢٠٩) - (٢١٠) - (٢١١) - (٢١٢) - (٢١٣) - (٢١٤) - (٢١٥) - (٢١٦) - (٢١٧) - (٢١٨) - (٢١٩) - (٢٢٠) - (٢٢١) - (٢٢٢) - (٢٢٣) - (٢٢٤) - (٢٢٥) - (٢٢٦) - (٢٢٧) - (٢٢٨) - (٢٢٩) - (٢٣٠) - (٢٣١) - (٢٣٢) - (٢٣٣) - (٢٣٤) - (٢٣٥) - (٢٣٦) - (٢٣٧) - (٢٣٨) - (٢٣٩) - (٢٤٠) - (٢٤١) - (٢٤٢) - (٢٤٣) - (٢٤٤) - (٢٤٥) - (٢٤٦) - (٢٤٧) - (٢٤٨) - (٢٤٩) - (٢٥٠) - (٢٥١) - (٢٥٢) - (٢٥٣) - (٢٥٤) - (٢٥٥) - (٢٥٦) - (٢٥٧) - (٢٥٨) - (٢٥٩) - (٢٦٠) - (٢٦١) - (٢٦٢) - (٢٦٣) - (٢٦٤) - (٢٦٥) - (٢٦٦) - (٢٦٧) - (٢٦٨) - (٢٦٩) - (٢٧٠) - (٢٧١) - (٢٧٢) - (٢٧٣) - (٢٧٤) - (٢٧٥) - (٢٧٦) - (٢٧٧) - (٢٧٨) - (٢٧٩) - (٢٨٠) - (٢٨١) - (٢٨٢) - (٢٨٣) - (٢٨٤) - (٢٨٥) - (٢٨٦) - (٢٨٧) - (٢٨٨) - (٢٨٩) - (٢٩٠) - (٢٩١) - (٢٩٢) - (٢٩٣) - (٢٩٤) - (٢٩٥) - (٢٩٦) - (٢٩٧) - (٢٩٨) - (٢٩٩) - (٣٠٠) - (٣٠١) - (٣٠٢) - (٣٠٣) - (٣٠٤) - (٣٠٥) - (٣٠٦) - (٣٠٧) - (٣٠٨) - (٣٠٩) - (٣١٠) - (٣١١) - (٣١٢) - (٣١٣) - (٣١٤) - (٣١٥) - (٣١٦) - (٣١٧) - (٣١٨) - (٣١٩) - (٣٢٠) - (٣٢١) - (٣٢٢) - (٣٢٣) - (٣٢٤) - (٣٢٥) - (٣٢٦) - (٣٢٧) - (٣٢٨) - (٣٢٩) - (٣٣٠) - (٣٣١) - (٣٣٢) - (٣٣٣) - (٣٣٤) - (٣٣٥) - (٣٣٦) - (٣٣٧) - (٣٣٨) - (٣٣٩) - (٣٤٠) - (٣٤١) - (٣٤٢) - (٣٤٣) - (٣٤٤) - (٣٤٥) - (٣٤٦) - (٣٤٧) - (٣٤٨) - (٣٤٩) - (٣٥٠) - (٣٥١) - (٣٥٢) - (٣٥٣) - (٣٥٤) - (٣٥٥) - (٣٥٦) - (٣٥٧) - (٣٥٨) - (٣٥٩) - (٣٦٠) - (٣٦١) - (٣٦٢) - (٣٦٣) - (٣٦٤) - (٣٦٥) - (٣٦٦) - (٣٦٧) - (٣٦٨) - (٣٦٩) - (٣٧٠) - (٣٧١) - (٣٧٢) - (٣٧٣) - (٣٧٤) - (٣٧٥) - (٣٧٦) - (٣٧٧) - (٣٧٨) - (٣٧٩) - (٣٨٠) - (٣٨١) - (٣٨٢) - (٣٨٣) - (٣٨٤) - (٣٨٥) - (٣٨٦) - (٣٨٧) - (٣٨٨) - (٣٨٩) - (٣٩٠) - (٣٩١) - (٣٩٢) - (٣٩٣) - (٣٩٤) - (٣٩٥) - (٣٩٦) - (٣٩٧) - (٣٩٨) - (٣٩٩) - (٤٠٠) - (٤٠١) - (٤٠٢) - (٤٠٣) - (٤٠٤) - (٤٠٥) - (٤٠٦) - (٤٠٧) - (٤٠٨) - (٤٠٩) - (٤١٠) - (٤١١) - (٤١٢) - (٤١٣) - (٤١٤) - (٤١٥) - (٤١٦) - (٤١٧) - (٤١٨) - (٤١٩) - (٤٢٠) - (٤٢١) - (٤٢٢) - (٤٢٣) - (٤٢٤) - (٤٢٥) - (٤٢٦) - (٤٢٧) - (٤٢٨) - (٤٢٩) - (٤٣٠) - (٤٣١) - (٤٣٢) - (٤٣٣) - (٤٣٤) - (٤٣٥) - (٤٣٦) - (٤٣٧) - (٤٣٨) - (٤٣٩) - (٤٤٠) - (٤٤١) - (٤٤٢) - (٤٤٣) - (٤٤٤) - (٤٤٥) - (٤٤٦) - (٤٤٧) - (٤٤٨) - (٤٤٩) - (٤٥٠) - (٤٥١) - (٤٥٢) - (٤٥٣) - (٤٥٤) - (٤٥٥) - (٤٥٦) - (٤٥٧) - (٤٥٨) - (٤٥٩) - (٤٦٠) - (٤٦١) - (٤٦٢) - (٤٦٣) - (٤٦٤) - (٤٦٥) - (٤٦٦) - (٤٦٧) - (٤٦٨) - (٤٦٩) - (٤٧٠) - (٤٧١) - (٤٧٢) - (٤٧٣) - (٤٧٤) - (٤٧٥) - (٤٧٦) - (٤٧٧) - (٤٧٨) - (٤٧٩) - (٤٨٠) - (٤٨١) - (٤٨٢) - (٤٨٣) - (٤٨٤) - (٤٨٥) - (٤٨٦) - (٤٨٧) - (٤٨٨) - (٤٨٩) - (٤٩٠) - (٤٩١) - (٤٩٢) - (٤٩٣) - (٤٩٤) - (٤٩٥) - (٤٩٦) - (٤٩٧) - (٤٩٨) - (٤٩٩) - (٥٠٠) - (٥٠١) - (٥٠٢) - (٥٠٣) - (٥٠٤) - (٥٠٥) - (٥٠٦) - (٥٠٧) - (٥٠٨) - (٥٠٩) - (٥١٠) - (٥١١) - (٥١٢) - (٥١٣) - (٥١٤) - (٥١٥) - (٥١٦) - (٥١٧) - (٥١٨) - (٥١٩) - (٥٢٠) - (٥٢١) - (٥٢٢) - (٥٢٣) - (٥٢٤) - (٥٢٥) - (٥٢٦) - (٥٢٧) - (٥٢٨) - (٥٢٩) - (٥٣٠) - (٥٣١) - (٥٣٢) - (٥٣٣) - (٥٣٤) - (٥٣٥) - (٥٣٦) - (٥٣٧) - (٥٣٨) - (٥٣٩) - (٥٤٠) - (٥٤١) - (٥٤٢) - (٥٤٣) - (٥٤٤) - (٥٤٥) - (٥٤٦) - (٥٤٧) - (٥٤٨) - (٥٤٩) - (٥٥٠) - (٥٥١) - (٥٥٢) - (٥٥٣) - (٥٥٤) - (٥٥٥) - (٥٥٦) - (٥٥٧) - (٥٥٨) - (٥٥٩) - (٥٦٠) - (٥٦١) - (٥٦٢) - (٥٦٣) - (٥٦٤) - (٥٦٥) - (٥٦٦) - (٥٦٧) - (٥٦٨) - (٥٦٩) - (٥٧٠) - (٥٧١) - (٥٧٢) - (٥٧٣) - (٥٧٤) - (٥٧٥) - (٥٧٦) - (٥٧٧) - (٥٧٨) - (٥٧٩) - (٥٨٠) - (٥٨١) - (٥٨٢) - (٥٨٣) - (٥٨٤) - (٥٨٥) - (٥٨٦) - (٥٨٧) - (٥٨٨) - (٥٨٩) - (٥٩٠) - (٥٩١) - (٥٩٢) - (٥٩٣) - (٥٩٤) - (٥٩٥) - (٥٩٦) - (٥٩٧) - (٥٩٨) - (٥٩٩) - (٦٠٠) - (٦٠١) - (٦٠٢) - (٦٠٣) - (٦٠٤) - (٦٠٥) - (٦٠٦) - (٦٠٧) - (٦٠٨) - (٦٠٩) - (٦١٠) - (٦١١) - (٦١٢) - (٦١٣) - (٦١٤) - (٦١٥) - (٦١٦) - (٦١٧) - (٦١٨) - (٦١٩) - (٦٢٠) - (٦٢١) - (٦٢٢) - (٦٢٣) - (٦٢٤) - (٦٢٥) - (٦٢٦) - (٦٢٧) - (٦٢٨) - (٦٢٩) - (٦٣٠) - (٦٣١) - (٦٣٢) - (٦٣٣) - (٦٣٤) - (٦٣٥) - (٦٣٦) - (٦٣٧) - (٦٣٨) - (٦٣٩) - (٦٤٠) - (٦٤١) - (٦٤٢) - (٦٤٣) - (٦٤٤) - (٦٤٥) - (٦٤٦) - (٦٤٧) - (٦٤٨) - (٦٤٩) - (٦٥٠) - (٦٥١) - (٦٥٢) - (٦٥٣) - (٦٥٤) - (٦٥٥) - (٦٥٦) - (٦٥٧) - (٦٥٨) - (٦٥٩) - (٦٦٠) - (٦٦١) - (٦٦٢) - (٦٦٣) - (٦٦٤) - (٦٦٥) - (٦٦٦) - (٦٦٧) - (٦٦٨) - (٦٦٩) - (٦٧٠) - (٦٧١) - (٦٧٢) - (٦٧٣) - (٦٧٤) - (٦٧٥) - (٦٧٦) - (٦٧٧) - (٦٧٨) - (٦٧٩) - (٦٨٠) - (٦٨١) - (٦٨٢) - (٦٨٣) - (٦٨٤) - (٦٨٥) - (٦٨٦) - (٦٨٧) - (٦٨٨) - (٦٨٩) - (٦٩٠) - (٦٩١) - (٦٩٢) - (٦٩٣) - (٦٩٤) - (٦٩٥) - (٦٩٦) - (٦٩٧) - (٦٩٨) - (٦٩٩) - (٧٠٠) - (٧٠١) - (٧٠٢) - (٧٠٣) - (٧٠٤) - (٧٠٥) - (٧٠٦) - (٧٠٧) - (٧٠٨) - (٧٠٩) - (٧١٠) - (٧١١) - (٧١٢) - (٧١٣) - (٧١٤) - (٧١٥) - (٧١٦) - (٧١٧) - (٧١٨) - (٧١٩) - (٧٢٠) - (٧٢١) - (٧٢٢) - (٧٢٣) - (٧٢٤) - (٧٢٥) - (٧٢٦) - (٧٢٧) - (٧٢٨) - (٧٢٩) - (٧٣٠) - (٧٣١) - (٧٣٢) - (٧٣٣) - (٧٣٤) - (٧٣٥) - (٧٣٦) - (٧٣٧) - (٧٣٨) - (٧٣٩) - (٧٤٠) - (٧٤١) - (٧٤٢) - (٧٤٣) - (٧٤٤) - (٧٤٥) - (٧٤٦) - (٧٤٧) - (٧٤٨) - (٧٤٩) - (٧٥٠) - (٧٥١) - (٧٥٢) - (٧٥٣) - (٧٥٤) - (٧٥٥) - (٧٥٦) - (٧٥٧) - (٧٥٨) - (٧٥٩) - (٧٦٠) - (٧٦١) - (٧٦٢) - (٧٦٣) - (٧٦٤) - (٧٦٥) - (٧٦٦) - (٧٦٧) - (٧٦٨) - (٧٦٩) - (٧٧٠) - (٧٧١) - (٧٧٢) - (٧٧٣) - (٧٧٤) - (٧٧٥) - (٧٧٦) - (٧٧٧) - (٧٧٨) - (٧٧٩) - (٧٨٠) - (٧٨١) - (٧٨٢) - (٧٨٣) - (٧٨٤) - (٧٨٥) - (٧٨٦) - (٧٨٧) - (٧٨٨) - (٧٨٩) - (٧٩٠) - (٧٩١) - (٧٩٢) - (٧٩٣) - (٧٩٤) - (٧٩٥) - (٧٩٦) - (٧٩٧) - (٧٩٨) - (٧٩٩) - (٨٠٠) - (٨٠١) - (٨٠٢) - (٨٠٣) - (٨٠٤) - (٨٠٥) - (٨٠٦) - (٨٠٧) - (٨٠٨) - (٨٠٩) - (٨١٠) - (٨١١) - (٨١٢) - (٨١٣) - (٨١٤) - (٨١٥) - (٨١٦) - (٨١٧) - (٨١٨) - (٨١٩) - (٨٢٠) - (٨٢١) - (٨٢٢) - (٨٢٣) - (٨٢٤) - (٨٢٥) - (٨٢٦) - (٨٢٧) - (٨٢٨) - (٨٢٩) - (٨٣٠) - (٨٣١) - (٨٣٢) - (٨٣٣) - (٨٣٤) - (٨٣٥) - (٨٣٦) - (٨٣٧) - (٨٣٨) - (٨٣٩) - (٨٤٠) - (٨٤١) - (٨٤٢) - (٨٤٣) - (٨٤٤) - (٨٤٥) - (٨٤٦) - (٨٤٧) - (٨٤٨) - (٨٤٩) - (٨٥٠) - (٨٥١) - (٨٥٢) - (٨٥٣) - (٨٥٤) - (٨٥٥) - (٨٥٦) - (٨٥٧) - (٨٥٨) - (٨٥٩) - (٨٦٠) - (٨٦١) - (٨٦٢) - (٨٦٣) - (٨٦٤) - (٨٦٥) - (٨٦٦) - (٨٦٧) - (٨٦٨) - (٨٦٩) - (٨٧٠) - (٨٧١) - (٨٧٢) - (٨٧٣) - (٨٧٤) - (٨٧٥) - (٨٧٦) - (٨٧٧) - (٨٧٨) - (٨٧٩) - (٨٨٠) - (٨٨١) - (٨٨٢) - (٨٨٣) - (٨٨٤) - (٨٨٥) - (٨٨٦) - (٨٨٧) - (٨٨٨) - (٨٨٩) - (٨٩٠) - (٨٩١) - (٨٩٢) - (٨٩٣) - (٨٩٤) - (٨٩٥) - (٨٩٦) - (٨٩٧) - (٨٩٨) - (٨٩٩) - (٩٠٠) - (٩٠١) - (٩٠٢) - (٩٠٣) - (٩٠٤) - (٩٠٥) - (٩٠٦) - (٩٠٧) - (٩٠٨) - (٩٠٩) - (٩١٠) - (٩١١) - (٩١٢) - (٩١٣) - (٩١٤) - (٩١٥) - (٩١٦) - (٩١٧) - (٩١٨) - (٩١٩) - (٩٢٠) - (٩٢١) - (٩٢٢) - (٩٢٣) - (٩٢٤) - (٩٢٥) - (٩٢٦) - (٩٢٧) - (٩٢٨) - (٩٢٩) - (٩٣٠) - (٩٣١) - (٩٣٢) - (٩٣٣) - (٩٣٤) - (٩٣٥) - (٩٣٦) - (٩٣٧) - (٩٣٨) - (٩٣٩) - (٩٤٠) - (٩٤١) - (٩٤٢) - (٩٤٣) - (٩٤٤) - (٩٤٥) - (٩٤٦) - (٩٤٧) - (٩٤٨) - (٩٤٩) - (٩٥٠) - (٩٥١) - (٩٥٢) - (٩٥٣) - (٩٥٤) - (٩٥٥) - (٩٥٦) - (٩٥٧) - (٩٥٨) - (٩٥٩) - (٩٦٠) - (٩٦١) - (٩٦٢) - (٩٦٣) - (٩٦٤) - (٩٦٥) - (٩٦٦) - (٩٦٧) - (٩٦٨) - (٩٦٩) - (٩٧٠) - (٩٧١) - (٩٧٢) - (٩٧٣) - (٩٧٤) - (٩٧٥) - (٩٧٦) - (٩٧٧) - (٩٧٨) - (٩٧٩) - (٩٨٠) - (٩٨١) - (٩٨٢) - (٩٨٣) - (٩٨٤) - (٩٨٥) - (٩٨٦) - (٩٨٧) - (٩٨٨) - (٩٨٩) - (٩٩٠) - (٩٩١) - (٩٩٢) - (٩٩٣) - (٩٩٤) - (٩٩٥) - (٩٩٦) - (٩٩٧) - (٩٩٨) - (٩٩٩) - (١٠٠٠) - (١٠٠١) - (١٠٠٢) - (١٠٠٣) - (١٠٠٤) - (١٠٠٥) - (١٠٠٦) - (١٠٠٧) - (١٠٠٨) - (١٠٠٩) - (١٠١٠) - (١٠١١) - (١٠١٢) - (١٠١٣) - (١٠١٤) - (١٠١٥) - (١٠١٦) - (١٠١٧) - (١٠١٨) - (١٠١٩) - (١٠٢٠) - (١٠٢١) - (١٠٢٢) - (١٠٢٣) - (١٠٢٤) - (١٠٢٥) - (١٠٢٦) - (١٠٢٧) - (١٠٢٨) - (١٠٢٩) - (١٠٣٠) - (١٠٣١) - (١٠٣٢) - (١٠٣٣) - (١٠٣٤) - (١٠٣٥) - (١٠٣٦) - (١٠٣٧) - (١٠٣٨) - (١٠٣٩) - (١٠٤٠) - (١٠٤١) - (١٠٤٢) - (١٠٤٣) - (١٠٤٤) - (١٠٤٥) - (١٠٤٦) - (١٠٤٧) - (١٠٤٨) - (١٠٤٩) - (١٠٥٠) - (١٠٥١) - (١٠٥٢) - (١٠٥٣) - (١٠٥٤) - (١٠٥٥) - (١٠٥٦) - (١٠٥٧) - (١٠٥٨) - (١٠٥٩) - (١٠٦٠) - (١٠٦١) - (١٠٦٢) - (١٠٦٣) - (١٠٦٤) - (١٠٦٥) - (١٠٦٦) - (١٠٦٧) - (١٠٦٨) - (١٠٦٩) - (١٠٧٠) - (١٠٧١) - (١٠٧٢) - (١٠٧٣) - (١٠٧٤) - (١٠٧٥) - (١٠٧٦) - (١٠٧٧) - (١٠٧٨) - (١٠٧٩) - (١٠٨٠) - (١٠٨١) - (١٠٨٢) - (١٠٨٣) - (١٠٨٤) - (١٠٨٥) - (١٠٨٦) - (١٠٨٧) - (١٠٨٨) - (١٠٨٩) - (١٠٩٠) - (١٠٩١) - (١٠٩٢) - (١٠٩٣) - (١٠٩٤) - (١٠٩٥) - (١٠٩٦) - (١٠٩٧) - (١٠٩٨) - (١٠٩٩) - (١١٠٠) - (١١٠١) - (١١٠٢) - (١١٠٣) - (١١٠٤) - (١١٠٥) - (١١٠٦) - (١١٠٧) - (١١٠٨) - (١١٠٩) - (١١١٠) - (١١١١) - (١١١٢) - (١١١٣) - (١١١٤) - (١١١٥) - (١١١٦) - (١١١٧) - (١١١٨) - (١١١٩) - (١١٢٠) - (١١٢١) - (١١٢٢) - (١١٢٣) - (١١٢٤) - (١١٢٥) - (١١٢٦) - (١١٢٧) - (١١٢٨) - (١١٢٩) - (١١٣٠) - (١١٣١) - (١١٣٢) - (١١٣٣) - (١١٣٤) - (١١٣٥) - (١١٣٦) - (١١٣٧) - (١١٣٨) - (١١٣٩) - (١١٤٠) - (١١٤١) - (١١٤٢) - (١١٤٣) - (١١٤٤) - (١١٤٥) - (١١٤٦) - (١١٤٧) - (١١٤٨) - (١١٤٩) - (١١٥٠) - (١١٥١) - (١١٥٢) - (١١٥٣) - (١١٥٤) - (١١٥٥) - (١١٥٦) - (١١٥٧) - (١١٥٨) - (١١٥٩) - (١١٦٠) - (١١٦١) - (١١٦٢) - (١١٦٣) - (١١٦٤) - (١١٦٥) - (١١٦٦) - (١١٦٧) - (١١٦٨) - (١١٦٩) - (١١٧٠) - (١١٧١) - (١١٧٢) - (١١٧٣) - (١١٧٤) - (١١٧٥) - (١١٧٦) - (١١٧٧) - (١١٧٨) - (١١٧٩) - (١١٨٠) - (١١٨١) - (١١٨٢) - (١١٨٣) - (١١٨٤) - (١١٨٥) - (١١٨٦) - (١١٨٧) - (١١٨٨) - (١١٨٩) - (١١٩٠) - (١١٩١) - (١١٩٢) - (١١٩٣) - (١١٩٤) - (١١٩٥) - (١١٩٦) - (١١٩٧) - (١١٩٨) - (١١٩٩) - (١٢٠٠) - (١٢٠١) - (١٢٠٢) - (١٢٠٣) - (١٢٠٤) - (١٢٠٥) - (١٢٠٦) - (١٢٠٧) - (١٢٠٨) - (١٢٠٩) - (١

أمر للحرم ولا لإحرام فيه، ولا جزاء فيه إن قتله، وبهذا قال الشافعي، وقال مالك: يحرم قتلها، وإن قتلها فدعاها، وإذا وطئ النكاح والنعل نصدق بشيء من الطعام.

ولما أن الله تعالى إنما أوجب الجزاء في الصيد، وليس هذا صيد، ولأنه لا قتل له ولا لغيره، والجزاء إنما يكون بأحد اثنين اثنين، وروى عن عمر أنه قرأ بحيرة السقياء وهو محرم، ودمها قد نزع الفراء عنه، وهو قول جابر بن عبد عطاء، وروى أن ابن عباس قال لعكرمة وهو محرم: فرد الشعر، فذكره ذلك، قال: فم دبحه، ففعل، فقال له ابن عباس: لا أم لك، كم قلت فيها من مراد وسلمه وحسنائه<sup>(١)</sup>، يعني كبار الفرائد، رواه عنه سعيد.

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: اختلعت الرواية عن أحمد في إباحة قتل القمل، معه إباحته، لأنه من أكثر الهوام أذى، فأبى قتل كالحراشيك وسائر ما يؤدي، وبغته أن قتله محرم، لأنه يضره بإزالته، فحرم كقطع الشعر. ولأن النبي ﷺ رأى كعب بن عجرة والقمي يقاتل حماراً وجهه، فقال له: احلق رأسك، فلو كان قتل القمل أو إزالته مباحاً لم يكن كعب ليتركه حتى يصير كذلك، ولا فرق بين قتل القمل، أو إزالته بإفلاته على الأرض، أو قتله بالرمي، فإن قتله لم يحرم نحرته، لكن لما فيه من القرفة، فعم السبع إزالته كبعضها كانت.

فإن خالف بقضى، أو قتل قملًا، فلا فدية فيه، فإن كعب بن عجرة حين ساق رأسه، قد ذهب قملًا كثيرًا، ولم يجب عليه لذلك شيء، وإنما وجبت الفدية بحلق الشعر، ولأن القمل لا قيمة له أشبه العوض والبراغيث، ولأنه ليس بصيد، ولا هو مكروه، وعن أحمد قيل قتل قملة؟ قال: بتمام شيء، وقول مالك: حقة من طعام، انتهى.

(١) التلخيص (١/١٥٠).

٩٣/٧٨٥ - وحدثني عن مالك، عن علقمة عن أبي علقمة، عن أمه؛ أنها قالت: سمعت عائشة زوج النبي ﷺ تقول: سألت عن أخيرة، أنزلت جسدًا فقالت: نعم فليحرقه، وألقت. ولم ينطق بذلك.

وفي النهاية<sup>(١)</sup> نرى في قول المعوض وأهل الكرايت والفرادسي، أنها سمعت بصيرة، وليس مسولة من البدن، ثم هي مؤدبة طباعها، والجراد بالنسب السرد والضمير الذي يؤذي، ربما لا يؤذي لا يحل قتلها، ولكن لا يجب الحرق لتعلق الأوص. ومن قبل صحة تصديق صاحبنا؛ لأنها مسولة من نكث الذي على البدن.

قال ابن الصمام<sup>(٢)</sup> بعد أن انجزنا ما اعتبر أنه قضاء النكث، فسعادته أنه لم يأت بأحد من عنه، بل وجد فملة على الأرض، فقتلها، فلا شيء، وعلم أن إسماء على الأرض دلت على نكث، انتهى. وسيأتي شيء من قول الفحل في أفدية من على قل أن يتعبر.

٩٣/٧٨٥ - (مالك، عن علقمة عن أبي علقمة، عن أمه) مرجاة أنها قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها (زوج النبي ﷺ) ساء المجهول (عن المحرم بحك) بها. التعلل من الحك بدون حصر الاستنباط في السبع للبدن، وزيداً عثرة الاستنباط في أوله في السبع البصري، وبغير التعلل للمحرم (جسده) مفعول (فقال: نعم فليحرقه) الأمر للبدن، أم يجوز له أن يحرق جسده، ثم أضاف رواية في بيان الإباحة (وليس له أن يصر أو يبالغ في البحث) لأنه أمر بإباحة.

(قالت عائشة: لو ربطت) بناء المفعول (بدني) نائب التفاعل، وحدثت

(١) (١٦٨/٩)، بيروت

(٢) (١٨/٣)، بيروت

وام أجلاً إلا رجعي أحككت

٧٨٦/٩٤ - وحديثي عن مالك، عن أنس بن شبيب، ...

إلى الحك (ولم أجدا) ما أحك به (إلا وجلت) بالنتيجة مع شد الياء. والافراد مع السكون (الحككت) يتد، المتكلم، ومجمل قولها، ويستد عند مالك، كما حزم به فزرقاني<sup>(١)</sup>، ويسم بصوص المذهب في ذلك لماجي<sup>(٢)</sup>، هو ما إذا كان يرى ما يحكه، فود لم يره، فليس يجوز الحك بالترقق؛ لأنه إذا شدد مع عدم الوزية ربما أتى على شيء من القواب ولا يشعر به. وقد قال مالك: لا بأس أن يحك المحرم ما يرى من جسده وفروجه وإن أتم جلده، انتهى.

قال الخري: ويحك رأسه وجسده حكاً بفتحاً. قال الموق<sup>(٣)</sup>: يرق في الحك كيلاً يقطع شعراً أو يقتل قملة. انتهى. وفي الدر المختار: ولا ينبغي حك رأسه ويده، لكن يرق إن حاف سقوط شعره أو قملة. وهذا الماري في اشرح المشاف<sup>(٤)</sup> من المكروهات. حك شعر رأسه وتحتيته وسائر جسده حكاً شديداً، لما فيه من التعرض لقطع الشعر وزاله ونفخه، وقال في المباحات: وحك رأسه وسائر بدنه يرق إلا حاف سقوط شيء من شعره، وإن لم يخف، فلا بأس بالحك الشديد ولو أدمى، انتهى.

وفي المسوى<sup>(٥)</sup> من المكروهات: إذا حك فليرق بحكه خوفاً من انتشار الشعر وقتل القمل، وإن لم يكن في رأسه شعر، فلا بأس بالحك الشاف، انتهى.

٧٨٦/٩٤ - (مالك، عن أنس بن شبيب، عن عمرو بن سميد بن

(١) نظير اشرح الموق<sup>(٢)</sup> (٢٩٠/٢)

(٢) نظير المصنف (١/٢٦٥)

(٣) المعجم (٥/١١٦)

(٤) نظير: (٥٣ - ٥٧)

(٥) (١٠/٣٥٦)







أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ عَنْ قُضْمٍ لَهُ أَكْثَمُ وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَقَالَ سَعِيدٌ: اقْطَعْهُ.

مولاهم، ويقال: مولى ثقت، وإن سجي اقططان؛ ثم مكّن به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ مدي صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في «التعجب»<sup>(١)</sup> (أنه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له) بالضم: ماخره جمعه أظفار وظفور وأظافر، كذا في «النصائح»، قال ابن عاب: الظفر يقال في الإنسان وفي سائر، قال تعالى: فَحُكِّمَتْ لَهُ أَظْفُرُهُ الَّتِي فِي مِخْلَبِ رِجْلَيْهِ (مريم) وما بقي شيء من نعلين (فقال سعيد: لقطعه).

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: وقد روى ابن وهب أنه سأل مالك عن عبد الله بن أبي مرجم ذنب: أنكر ظفري وأنا محرم، فتعلق فأدبني، فذهب إلى سعيد بن المسيب ففأش: اقطعه، يريد أنه ركن اليسر ولا يريد بكم العسر، ففعلت، وذلك أن نزع الظفر مسوع لمحرم، لأن من ماله أو أذى، وإبقاء السقاء السقاء بطول السفر بالإحرام، فإن قطع، فإن ذلك على ضربين أحدهما: أن يقطعه بضرورة، والثاني: أن يقطعه بغير ضرورة.

والأول يقسم على قسمين أحدهما: أن يقطعه بضرورة مختصة بالظفر، والثاني: بضرورة غير مختصة بالظفر، الأول: مثل ما ذكرناه أن ينكر الظفر، فيضى ساقاً بأذى به، يهد بقطعه، ولا شيء عليه فيه، ولا يضر فيه خلاف في استدلاله يقتصر على قطع ما يأتى به، فإن قطع أكثر من ذلك اعتدى. رواه ابن وهب عن مالك، وذلك لأنه فيها رد على العسر، متعب، فتلزمه بذلك التدية. والقسم الثاني: مثل أن يكون بأصابعه دودج ولا يقدر على مداواتها، إلا يضرهم ألقاؤه، فإنه يفسدها ويفسدي، قاله مالك.

(١) الظفر منجلي المنصحة (ص ١٦٨)

(٢) الساجي (١٦٦/٢١).

وذلك لأن الضرورة تبيح له تقليمها، إلا أنه لما يكن الضرر من جهة الظفر لزومه التقية.

والضرب الثاني. وهو أن يقسم أظفاره لسبع عشرة مرة، فإذا مر ذلك، لم يحسن، يجب عليه بذلك التقية، سواء فعل ذلك عنداً أو جاهلاً أو ناسياً، لأنه من إدامة الأذى المعتاد وإبقاء الثبوت، وذلك محظور على المحرم كحلق الرأس، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من قلم أظفاره إلا من عذره لأن قطع الأظفار إزالة جزء يترق به، يحرم كإزالة الشعر، فإن انكسر، فله إزالة من غير قدية للزوم، قال ابن السكيت: وأجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم أن المحرم أن يؤمل ظفره إذا انكسر، ولأن ما انكسر يؤذيه ويؤلمه، فأشبه الشعر الثابت في عينه، فإن قصر أكثر مما انكسر، فعليه التقية بذلك الرأى، كما لو قطع من الشعر أكثر مما يحتاج إليه، وإن احتاج إلى مداواة قرحة لم يمسكه، إلا بقص أظفاره، فعليه التقية بذلك، وقال ابن القاسم صاحب مالك: لا قنية عليه.

وكذا أنه لو زال ما منع إزالته لضرر في غيره، فأشبه حلق رأسه دفعا لضرر فملة، وإن وقع في أظفاره ضرر، فأزالها كذلك الممرض، فلا قنية عليه؛ لأنه إزالها لإزالة مرضها، فأشبه قصها المكسرها، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: إن قص أظفار بنييه ورجليه، فعليه دم؛ لأنه من المحظورات، ما فيه من تشاء التلف وإزالة ما يسو من البند، وإن قص أقل من خمسة أظافر، فعليه صدقة بكل ظفر، وإن انكسر قصر المحرم وتعلق، فأخذه، فلا شيء عليه، لأنه لا ينحو بعد الانكسار، فأشبه الناس من شعر المحرم، انتهى.

(١) «الحفي» (١٤٦/١)

(٢) (١٤٩/١)

وسئل مالك، عن الرجل يشك في أذنه، أن يقطر في أذنه من  
البان ندي لم يطيب، .....  
.....

(قال يحيى وسئل) ساء المجنون (مالك عن الرجل يشك في أذنه أن يقطر)  
بهمزة الاستفهام (في أذنه من البان الذي لم يطيب) هكذا في جميع النسخ  
الهندية ومن الزرغاني، وهو الصواب عندي، وفي جميع النسخ المصرية من  
المنون والنسوح من «البان» التي لم يطيب، وهذا هو ص: فهو جمع ن:.  
قال ابن سعد: ليس كل شجرة مأوها، انتهى.

ويحتسب على السعد أن يكون بمعنى اللين المعروف، ويراد به الدهر  
مبارك، وأما على الأول فهو من البرق والأنف واللام والذنان، قاله السجدة:  
البان شجرة، ولحم ثمره ذقن طيب، وحبه نافع للبرص، والشمس، والكآبة،  
والحصبة، والبهز، والقعدة، والخرب، وغير ذلك.

وفي المحيط: «بان» بفتح الموحدة وأنف وسكون ياء، اسم عربي،  
يقال له في الهندية: «بكش»، وأكثر ما يوجد في الحجاز، والحبشة،  
والمغرب، ثم يسه في موائله مثل ما تقدم عن «القاموس» وأكثر منه، وقال:  
دعته بفتح وجع الأنف ولادن وطن الأذن، انتهى معرباً.

ومعنى قوله: «لم يطيب» أي لم يجعل فيه الطيب، فإنه كثيراً ما يعمل  
طلاء مع العنبر أيضاً، كما في المحيط، يقال لغير المطيب: «البان المسح»،  
قفي المدونة<sup>(١)</sup> قال مالك: يذهب المصوم عند الإسهام وبعد حلاقة رأسه  
مأزوت وما أنبيبه ومائيا المسح، وهو البان غير المطيب، وأما كل شيء يفي  
ربيحه، فلا يعين، انتهى.

قلت: فالبان الساذج من لادن، التي لم يطيب عند انصافكية، وأما عند  
الحنابلة، فيأتي قرياً في كلام الموصي أنه عد الساج في ما لا طيب فيه، لكن  
عد صاحب «الروض التريخ» في الطيب ما أيضاً

وَمَا مُحَرَّمٌ؟ وَقَالَ: لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا وَلَوْ خَفَعَهُ بِي يَدِهِ ثُمَّ أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

وأما عند الحنفية، فهو من الأدهان المصنعة، كما عرفت فيها صاحبها «تذاتم» و«ليب» وغيرهما، وقال النووي في «المناذرة» أما دهن البان السعوي، وهو المصنوع بالطبخ، فهو طيب، وغير المصنوع ليس بطيب، انتهى.

ونقله ابن حجر في «شرح» فقال: الذي عليه الجمهور أن اثنان نجس طيب، وما ذاك الشرح من أن الله ملئ في الطيب طيب، وعمره ليس طيب، توقف، فيه من الوفاة بقول القاضي يحرم على المحرم، سواء أثنى أو أخذ منه الدهن، ومنعه، أو غص منه ماء، واستعمله، وهو موافق لكلام الجمهور وسعه الحنكي، فقال ما قاله بقضي أن لا بأس بطيب، وهو بعيد، انتهى، (وهو محرم) أي ينظر في حالة الإحرام.

(قال) مالك: لا أرى بذلك بأساً أي حائراً (ولو جعله في فيه) أي أذبحه من فمه أنه لا (لم أر) مصارع محرام من حرمة (ذلك) أي جعله في فيه (بأساً).

فإن الحنكي<sup>(١)</sup> استعمل الدهن الذي لجمر مطبوخ يكون في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يستعمله في باطن حنجره بأن لا يغير منه، فتطير به الأذن والامسماط به والمضغطة، فإن هذا كله حرام له بعمد، ولا شيء عليه فيه لأنه تعبدية أكمه، هو الذي ذكره مالك.

والثاني: أن يستعمله في ظاهر دمه بعد باطن يديه وغديه، فإن فعل، فهذا مشروع، رخصه الغدبة عنه، وثبت جميع أسحانه، قال ابن حبيب: وثبت ذوي إحالة ذلك، وروى أحمد النيث، وحده قول مالك أنه إزالة نعث؛ لأنه صد

يعمل للحد من الضغط على برك الشرب بدمشق بتمويل من بلدية الشوفا في جدد. وقد تم  
بنائه. وفي هذا هناك أكبر حصة في إعادة الترميم.

ووجه ذلك انهما قد اصابا في ظهور سائر الاعضاء، فلو انهم ينسب مدقتها  
 وضع مقبلة، فلا غم من في ذلك غير تحصيل مظاهر العضد وإزالة الشبهة،  
 فوجبت مبادىء الحريضة، وإن قصد بذلك دفع المضيق أو الطوق إلى العمل، فإن  
 فيه من دلت أنهما بين ظهرانيه فليهدموا ذلك على مظاهر الجسد ويحذفوا  
 بالعمى، وبذلك انقضى سائر الاعضاء من الجسد، انتهى

قالوا: «وإذا كان ما نطلب من الأهل كذهن الجود والمصداق، فليس  
في محرم الأهل من خلاف في تصديق، وأن ما لا طلب فيه كثير  
والتيج ربحي هناك، تصادق، وقال الأهل: «أما ما لا طلب فيه  
فليس فيه ربحي، وأما ما لا طلب فيه، فليس فيه ربحي، وإذا احتاج إليه ويند  
محرم ما يأتي

[illegible]

وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ ﴿٦١﴾

$$(v, \theta, z) \in \mathcal{M}_\infty \text{ s.t. } (v, \theta) \in \mathcal{M}_\infty \quad (5)$$

(۸) قدیم سے جدید : انعام سبب سے زیادہ پرانے اور قدیم سے جدید کے درمیان میں ہے۔

(٣٤) والمقصود من الأمر الثاني، مقررنا غير من الناحية التي لا تحكمها إلا (أحد أو كليهما) غير، مرة أخرى

المرس خاصة، لأن محل الشعر، وقال الغمامي: في إسنده في جميع البلدان رواه ذلك، وقد روي عن ابن عمر أنه صحح، وهو صحيح، فذاقوا، ألا لذلك ما من من قال: لا، فذاقوا: أي: ذكوه؟ بل ليس أكله كالأكل من السج، قلت: لكن صاحب الترويض المربع<sup>(١)</sup> روي عن الحسن النبطي وغيره، فأراح الحنفي في الأول، ولم يفرق بين التماسي وغيره.

وقال النووي في «المحاضرات» أما الأذن، فصرح أنه دهن هو طيب، وذهب إلى ما ذهب إليه الترمذي والبيهقي، فلا يجوز الأذن به في غير الرأس، والنجس، وأما ما عدا طيب كدهن الرأس والبنسج، فحرم استعماله في جميع البدن والحيث، ثم قال في حديث شعر الرأس والنجس: يحرم استعماله في جميع البدن سواء كان مطبوعاً أو غير مطبوع، فالأذن ودهن الحوز والمجزة، ولم يثن الأذن رأسه بهذا الدهن، لأن الرأس، وكذلك دهن، لا يرد دهن، فلا بأس، ولو دهن مخلوق لشعر رأسه عصى على الأصح، وأما نقاد السج،

وفي «البدائع»<sup>(٢)</sup> أن الأذن دهن، فإن كان مطبوعاً كدهن البنسج والورد واللبان واليابس، واستمر الأذن أي: بينا القصيد، فعليه دم، وإلا مع عصباً كدمل، وإن كان غير مطبوع كان الأذن بريئاً أو يتبرج، فعليه دم في ثوب أو خبطة، ويحرم أي: يوجب وسامة عند صدقة، وقال «المصنف» أن استعماله في شعره، يحرم دمه وإن استعمل في يده، فلا شيء عليه، ولو دهن أو بخر به حرمه أو شقوه عليه، فالكراهة عليه، لأنه ليس بدهن بفساد، وإن كان أصل الطيب، لكنه ما استعمله على وجه الطيب، فلا يجب به الكفارة بخلاف ما إذا تدفري بالصب أنه يجب به الكفارة، لأنه طيب في نفسه، يسوي فيه استعماله للخطب أو غيره.

(١) البدائع: ١٠٠

(٢) (١٠٠) (١٠١)

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَأْسَى أَنْ يَبْطَأَ الْمَحْرُومُ خَرَاجَهُ، .....

وقد قال أصحابنا: إن الأشياء التي تستعمل في اليد على ثلاثة أنواع: نوع هو طبخ محض مع الطيب كالمسك ونحوه، ونحوه الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا: لو داوى به طبخ عليه الكفارة لأن العين عصر كمثل استعمال فيه الطيب. ونوع ليس بطيب بنفسه، ولا فيه معنى الطيب، ولا بصير طباً سرجه كالشحم، مسواه أقل أو أدهن به أو جعل في شقاق الرجل، لا نجس الكفارة.

ونوع ليس بطيب بنفسه، لكنه أصل الطيب، يستعمل على وجه الطيب، ويستعمل على وجه الإدم كالزيت والشحج، فيعسر فيه الاستعمال. فإن استعمل باستعمال الإدهان في البطن، بعضه له حكم طيب، وإن استعمل في مأكول أو شقاق دحر، لا يعطى له حكم الطيب كالشحم، انتهى.

قال صاحب «التياب»: لا فرق بين استعمله والشحم في الدهن، انتهى. هذا وقد تقدم شيء من الكلام على الإدهان في باب الطيب.

(قال مالك: لا يأسى أن يبطأ) بضم الياء، وشد الطاء أي يمتد (المحرم خراجه) هكذا في جميع النسخ المصرية بالخط المعجمة، قال الزيركاني<sup>(١)</sup> بضم «المعجمة كغراب» بترق، ولوحدة خراجه انتهى، وفي «المجمع» خراج بضم المعجمة وعقبة واه: تفرقة، وقال المحض: كالغراب: التفرج، وفي نسخ «الهندية بالحجم»، وفي «الحاشية»: قال «الشارح»: بضم الجيم، ولكن في «القاموس»: «خراج» بالفتح جمع خراجه بالكسر، انتهى.

قلت: والمراد بالشارح صاحب «المعنى»، فإنه ضبطه بضم «الجيم» وفي «مختار الصحاح»: جرحه من باب قطع، والاسم انجرح بالضم ولجمع جروح، ولم يقولوا: جراح إلا في الشعر، والخراج بالكسر جمع خراجه، انتهى.

(١) شرح شوكاني: (٢/٢٩١).



وبعضه دملة، ويقطع عرفه إذا احتاج إلى ذلك

### (٢٠٠) باب الحج عمن يحج عنه

(وبعضه) بالنسبة من أحرم أي يشترط قبل الإحرام هذا العرف والذراع والباية  
محرمة، كسحب خصرها أو قلعتها أو حنث ذميلة، فإن لم يجد: الدمل شكركم  
وفسدت الخراج، حذره دماطل (ويقطع عرفه) فإن لم يجد: العروة، الخديق  
يعرفه الناس حتى يستوضح، وبالنسبة للشمس واليدين، معروف، سمعه عرفه،  
وأعراق وعرف إذا احتاج إلى ذلك، قال صاحب «المعلى»: وعليه الجمهور،  
وعنه الجس في المقام.

قال صاحب<sup>(١)</sup> لانه الإحرام لا يعلن بقطع من، من حد حساه، وإدما  
ذلك مستوف لعدم حرمة الاب، وهو مباح للصورة، والجماعة، وقد احتج  
الشيخة وهو مبرور، من حد ليس به حواجه، وهذا دملة، وقطع عرفه  
احتج به أبو ذاه، وهذا شرط ذلك - رحمه الله - لاحتج به في ذلك، انتهى

قال الله تعالى<sup>(٢)</sup> «الجماعة إذا لم يقطع شعرا، فمباح من غير قربة في قول  
الجمهور» الآية، فإنما يباح دم، فلهذا المذهب ويرى المخرج، وكان الحسن يرى في  
الجماعة دمًا، ولما أنه يقطع احتجهم ولم ينفذ قربة، لأنه لا شرف بذلك، فأبى  
شرب الأدوية، وبذلك الحكم من قطع بعضهم عبد الحاجة والحجاب، كل ذلك  
مباح من غير قربة، انتهى، وبذلك بيان لأصحابه في ذاته، وهذا لفرض في الخراج  
الآيات في مباحات الإحرام بقطع العرف والنفذ، الدمل والخرق.

### (٢٠١) الحج عمن يحج عنه

أي بيان الحج عن الغير، وفروع هذه الباب كثيرة جدًا، تقتصر منها على  
ما لا بد من معرفته من عشرة أحوال فليدة مهمة

(١) الشرح (٢/٢٠٤)

(٢) البقرة (١٩٦).

**الأول:** ما قال الموفق<sup>(١)</sup> لا يجوز أن يستنيب في الحج المراحب من بقدر على الحج بعمد إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من عليه حجة الإسلام، وهو قادر على أن يحج، لا يجرى عن أنه يحج غيره عنه، والحج المنذور كحجة الإسلام في إباحة الاستئنة عند العجز والمع منها مع التفريق؛ لأنها حجة واجبة، أما حج التطوع فيقسم أقسام ثلاثة:

**أحدها:** أن يكون ممن لم يؤد حجة الإسلام، فلا يجوز أن يستنيب في حجة التطوع.

**الثاني:** أن يكون ممن قد أدى حجة الإسلام، وهو عاجز عن الحج بنفسه، فيصح أن يستنيب في التطوع.

**والثالث:** أن يكون قد أدى حجة الإسلام، وهو قادر على الحج بنفسه، فهل له أن يستنيب في حجة التطوع؟ فيه روايتان إحداهما: يجوز. وهو قول أبي حنيفة، والثانية: لا يجوز وهو مذهب الشافعي، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: تجوز الإنابة في الحج النفل حالة القدرة؛ لأن باب النفل أوسع، انتهى. وقال الحافظ بعدما حكى عن ابن المنذر وغيره الإجماع المذكور: أما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي وعن أحمد روايتان، انتهى.

**الفرع الثاني:** وجوب الحج على من بعد الاستطاعة بالغير، قال الموفق<sup>(٣)</sup> من وجدت فيه شرائط وجوب الحج، وكان عاجزاً عنه لعناص مأيوس من برائه، كزمانة أو مريض لا يرجى برؤه، والشيخ الثاني متى وجد

(١) المختار (٢٢/٥٦).

(٢) (١٧٩/١١).

(٣) المختار (١٩/٥٦).



مبين على اختلاف الروايات عنهم، كما يفقه من الهمام في «الفتح»<sup>(١)</sup> نعت الاستطاعة، وقال القاري في شرح النصاب<sup>(٢)</sup> في شأنه وجوب الأداء الأول منه. سلامة الدين من الأمراض والعقل، ففي الصحيح أنه شرط الرجوب فحسب على ما في «المهنية». وقال في «البحر»: غير المذهب الصحيح، وقيل إنه من شرط الأداء على ما صححه فاصبح في شرح الحامص. واختاره كثير من المشايخ. عهد ابن «لهمام». ففي الأول لا يجب على الأعمى والفقير والمعذور أن يضعف على ما في «القاموس»، وانفراد هذا الحج الكبير الذي لا يثبت على الرحلة.

قال ابن «لهمام»: ففي المتنور عن أبي حنيفة أنه لا يلزمهم الحج، قال في «البحر»: وهذا عنه أبي حنيفة من ظاهر الرواية، وهو رواية صحيحها، وقال في ظاهر روايتهما. وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة إنه يجب على هؤلاء إذا ملكوا الزاد ولم تكن حلة وموالية من يرفعهم ويضعهم. والاختلاف المذكور فيمن وجد الاستطاعة وهو معذور، ما إن وجد. وهو صحيح، أنه طهر عليه العذر. فلا غنى على أنه حرم، انتهى مختصراً.

واستدل حديث الشافعي قال: «وجوب الاستطاعة، وقال عياض: لا حجة فيه» لأن قولها: إن عرفة له. «فتح» لا يوجب وجوب أيها في هذا الغرض، وإنما «ظاهر» من الحديث أنها أخبرت أن مرض الحج بالاستطاعة يترك، وأنوها غير مستطاع، فسألت هل يباح لها أن تحج عنه، ويكون له في ذلك أجر؟ ولا يخالفه قول في رواية: «فحجني عنه» لأنه أمر نذير وإرشاد ووعبة لها أن تفعل، لما رأى من حرصها على تحصيل الأجر لأبنائها، انتهى

(١) فتح مكيه (٣/١٣٦٩).

(٢) (١٦٦).

دار الحافظ<sup>(١)</sup>، وتُعقَّب بأن في بعض طرقه التصريح بمسؤول عن الإجراء، فيسم الاستدلال، زمال ابن عبد البر إلى أن اقصة مخصصة بالخشعة، انتهى.

والثالث: ما قال المصنف<sup>(٢)</sup> بحث حديث الباب: فيه حوار الحج عن غيره إذا كان معصوماً. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحق، وقال مالك والليث والحنس بن صالح: لا يحج أحد عن أحد، إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام. وحاصل ما في مذهب مالك ثلاثة أقوال: مشهورها: لا يجوز، ثلثها: يجوز من تولاه، ثالثها: يجوز إن أوصى به، وعن البخاري وبعض السنن: لا يصح الحج عن ميت ولا عن غيره، وهي رواية عن مالك وإن أوصى به.

وهي مصنف ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر أنه قال: لا يحج أحد عن أحد، ولا يعيم أحد عن أحد، وكذا قال السخمي، وقال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: اختلف أهل العلم في معنى هذا الحديث. فبعض جماعة شبه ذهبوا إلى أن هذا الحديث مخصص به أبو الخشعة لا يجوز أن يتعدى به إلى غيره، دليل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِثْمٌ كَثِيرًا﴾ وكان أبوها ممن لا بد طريح، فلم يكن عليه الحج، قلنا لم يكن عليه لعدم استطاعته كانت ابنة مخصصة بذلك الجواب، ومن قال ذلك مالك وأصحابه: لأن الحج عندهم من عمل الله، فلا يتوب فيه أحد عن أحد قياساً على الصلاة.

ذكر ابن حزم من حديث إبراهيم بن محمد العدوي: «أن امرأة قالت:

(١) معجم الزاوي، (٧٠/٤)

(٢) معجم الزاوي، (٧٠/٧)

(٣) انظر الصلاة، (١٦/١٠٩)

إن أبي شيخ كبير، فقال النبي ﷺ: حكي عم، وليس لأحد بعده، وكذا روى محمد بن حبان الأنصاري أن امرأة قالت:.. الحديث، وفيه ليس لأحد بعده، وضعتنا للإرسال وغيره، وقال القرطبي: ما لك وأصحابه يروا أن ظاهر حديث التثنية مخالفة لقوله تعالى: **مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**، لأن الأصل في الاستطاعة هي القوة باليد، فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن، رجع مالك ظاهر القرآن، انتهى مختصر<sup>(١)</sup>.

**والرابع**، ما قال السوفق<sup>(٢)</sup>: من برحى زوال مرضه، والمحبوس ونحوه ليس له أن يستيب، فإن فعل لم يجزه وإن لم يبرأ، وبهذا حال الشامي، وقال أبو حنيفة: له ذلك، ويكون ذلك براعى، فإن فعل على الحج بنفسه لزمه، وإلا أجزاء ذلك، لأنه عاجز عن الحج بنفسه، أشبه المأبوس من بره.

ولنا، أنه يروح القدرة على الحج بنفسه، فلم يكن له الاستتابة، ولا تجربته إن فعل كالقصور، وفارق المأبوس من بره، لأنه عاجز على الإطلاق أبداً من القدرة على الأصل، فأشبه الميت، ولأن النظر إنما ورد في الحج عن الشيخ الكبير، وهو ممن لا يروح منه الحج بنفسه، فلا يشار عليه إلا من كان منه، فعلى هذا إذا استتاب من يروح القدرة على الحج بنفسه، ثم صار مأبوساً من بره، فعليه أن يحج عن نفسه مرة أخرى، لأنه استتاب في حال لا يجوز الاستتابة فيه فأشبه الصحيح، انتهى.

وهي "العتة" في سرائر الحج عن الغير: دوام العجز إن كان عجز برحى روائ عاتق كالحسن والمريض، علو عجز فأحج عنه فرياً، كاد أمره سوفوقاً، فإن دام عجزه حتى مات ظهر أنه وقع مجزئاً عن فرضه، وإن فطر عليه ولنا ما

(١) "مختصر السوفق" (٢/٢٩٢) ومذاهب الصالح (٢/١٢٢، ٢١٣) وأعمدني المطابع (٢٦٨/٩) واللاسي (١٩/١٩٩ وما بعدها) ومذاهب الصالح (٢٦٨/٩)

(٢) "المختصر" (٢/٢٩٩).

من عمره شهر أنه وقع مفلأ له، وإن كان لعذر لا يرجي زواله عادة كالرمية والنعمى، لا بشرط دوامه إلى الموت إلى آخر ما سيأتي في الفرع الخامس، وهذا الخلاف لا يثبت على المشهور من مذهب مالك من منع النيابة عن الحي، سواء كان صحيحاً أو مريضاً.

الخامس: ما في «المغنى»<sup>(١)</sup>: أن من وجدت فيه شرائط وجوب الحج، وكان عاجزاً عنه سماع مأبوس من زواله، متى وجد من يرب عنه لزمه ذلك، ومتى أحج هذا عن نفسه، ثم عوفي لم يجب عليه حج آخر، وهذا قول يسحق، وقال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر: يلزمه؛ لأن هذا بدل بإساره، فإذا برأ، ثبت أنه لم يكن مأبوساً منه فلزمه الأصل، ولنا أنه متى برأ أمر به، فخرج عن العهدة كأنه لم يبرأ، أو نقول: أتى حجة الإسلام بأمر الشارع، فلم يلزمه حج ثاب، كما لو حج بنفسه، ولأن هذا يقضي إلىيجاب حجتين عليه، ولم يرجب الله عليه إلا حجة واحدة إلى آخر ما بسطه.

وفي «الفتح»: اختلفوا فيما إذا عُرِف في المعسوب، فقال الجمهور: لا يجزئه؛ لأنه ثبت أن لم يكن ميتوماً منه، وقال أحمد وإسحق: لا تلزمه الإعادة، انتهى.

قال النووي في «المناصب»: ولو استتاب المعسوب من حج عنه، فحج عنه، ثم زال العصب، وشفي لم يجزه على الأصح، بل عنه أن يحج، انتهى.

وفي «الهداية»: وبشرط المعجز الدائم إلى وقت الموت؛ لأن الحج فرض للعمور.

قال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: وإنما شرب دوامه إلى الموت؛ لأن الحج فرض

(١) (٢٨ - ١٩/٥).

(٢) فتح القدير (١٧/٣).

العمر، فحث تعلق به خطابه لفهم المشروط، وجب عليه أن يقوم هو نفسه في أول أعوام الإمكان، فإذا لم يفعل أتم، ونقرر القيام بها بنفسه في مدة عمره، وإن كان غير متصف بالشروط، هذا عجز عن ذلك بعينه، وهو أن يحجز عنه في مدة عمره، وحصل له الاستتابة رحمة وفصلاً منه، فحث قدر عليه وقتاً ما من عمره بعدما استأب فيه لعجزه لحقه، ظهر انتفاء شروحه للرحمة، انتهى.

السادس: ما قال النووي: أما المصحب، فلا يصح الحج عنه غير إذنه بمعنى هي العجز، لأنه قال بعد ذلك: وتجاوز الاستتابة في حج التطوع للميت ونعوض عن الأصح، انتهى.

قال النووي<sup>(١)</sup>: لا يجوز الحج والعبرة هي حي، إلا بإذنه فرضاً كان أو تطوعاً؛ لأنها عبادة تدلحها التبنية، فلم تحجز عن البالغ المعقل إلا بإذنه، فأما الميت فحجز عنه بغير إذن وإجاً كان أو تطوعاً؛ لأن النبي ﷺ أمر بالحج عن الميت، وقد علم أنه لا إذن له، وما جاز فرضه حاز قوله كالتصدق، انتهى.

وأما عبد الحنفية، فقبه تعصّل، قال القاري في الشرح التلخيص: الرابع، أي من شرائط حج الغير، الأمر بالحج، فلا يجوز حج غيره عنه، بغير أمره، إن أوصى به، فإن أوصى بأن يحج عنه، فطوع عنه أجنبي أو وراث لم يجز، وإن لم يوص، فطوع عنه الوارث أو غيره، فحج بنفسه أو أجمع غيره جاز، ولا يشترط ذلك في الحج لعل، انتهى ملخصاً.

السادس: ما قال النووي<sup>(٢)</sup>: متى توفي من وجب عليه الحج، ولم يحج، وجب أن يخرج عنه من جميع ماله ما يحج به عنه ويحضر، سواء فاته بتفريط أو غير تفريط، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك: يستقط ما سورت، فإن أوصى بها فهي من الثلث، وبهذا قال الشافعي والمذاهب، انتهى.

(١) المعنى (٥٦/٣٧).

(٢) المعنى (٥/٢٨).



فقلت: وعند العدة إذا نسي أحد دون ترجية، فهو محرم إن شاء الله كما تقدم قريباً عن شرح الشافعي، وكذلك عند الضافة، قال الثوري: نجس الاستبراء عن الميت إذا نزل قد استطوع في حياته، وأبو حنيفة: هذا إذا كان له تركة، وإلا فلا يجب على امرأته، ويحوز تلوازم والأحسن التحج عنه، سواء أوصى به أم لا، انتهى.

وفي العقبى<sup>(١٩)</sup> فإن أوصى الميت بذلك، بعد ملكه وأبى حنيفة يخرج من ثلثه، وهو قول المخنف، وعند الشافعي الحاجة الواجبة من رأس المال فالدين وإن لم يوص، انتهى، مفصلاً.

والثامن: هل يجوز نس لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره؟ فقال أحمد في درايته المشهور عند أصحابه لا يجوز ذلك، فإن فعل وقع إهرامه عن حجة الإسلام، وبهذا قال الأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال أبو حنيفة ومالك، وهي رواية لأحمد: يجوز ذلك لإطلاق حديث الحنفية، ولم يسلها نفسي<sup>(٢٠)</sup> أحجج<sup>(٢١)</sup> عن أحمد؟ ويروي<sup>(٢٢)</sup> أن ذلك عن الحسن وابن هبم وأبي عبد الله الشافعي<sup>(٢٣)</sup> ويعقبه عن محمد، وقال أبو بكر عبد العزيز: يقع التحج باطلاً، ولا صح ذلك عنه، ولا عن غيره، ويرى ذلك عن أبي حنيفة، كذا في العقبى<sup>(٢٤)</sup> في التميمي، واحتج<sup>(٢٥)</sup> لأبي حنيفة بسنده، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وأجاب عنه الآخرون بأنه معلول، ومرفوع، كما بسطه العقبى<sup>(٢٦)</sup> والشيخ في المسألة<sup>(٢٧)</sup>.

والثامع: ما قال أبو حنيفة<sup>(٢٨)</sup> يجوز أن يتوب الرجل عن الرجل والمرأة،

(١٩) انظر: مسند العقبى (٥٤٧:٥).

(٢٠) انظر: مسند المصنف (٢٦:٢٧).

(٢١) التميمي (٢٧:٢٨).

٧٨٩/٩٧ - **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَبِيصٍ، قَالَ: كَانَ الْمُضَلُّ مِنَ عَبَّاسٍ.....**

وكانت عكسه، هي قول عامة أهل العلم، لا نعلم فيه مخالفاً، إلا أنحر من ضائع، فإنه كره حج النساء عن الرجل، فإن من التذلل هذه غفلة عن ظاهر المسند، فإنه **يُحْتَجُّ** أمر المرأة أن الحج عن أبيها، وعليه يعتمد من أجدر حج المرأة عن غيرها، وفي الباب حديث أبي زرقة، وأحاديث، سواء انتهى.

وفي **«الفتح»** قال ابن طاب: ثم بخلاف، في جوار حج الرجل عن المرأة والنساء عن الرجل إلا أنحر من ضائع، انتهى.

**والمعنى:** ما قاله أبي يحيى: ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه أحدث التعميم، وعند محمد أن الحج يقع عن الحج، ولا حر لواب التعميم.

نهي

٧٨٩/٩٧ - **(مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سليمان بن يسار) ثعلبي (عن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنهما - (قال: كان الفضل بن عباس أكبر ولد عباس، وبه يكنى العباس، وتوفي عبد الله وأمهما أم الفضل، أدفع اليه **يُحْتَجُّ** حجة الوداع، وحضر غزاه **يُحْتَجُّ**، قال عباس الزهري عن من معي، فقتل يوم اليرموك وعليه فرج نسبي **يُحْتَجُّ**، وقد الوافدي، مات طاعوناً عام ١٨ هـ).**

ثم الحديث أخرجه البخاري برواية جرير عن الزهري عن سليمان عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس، قال احتفظ **يُحْتَجُّ**، كذا قال ابن جرير، وتابعه معمر، وخالفهما مالك، وأكثر الرواة عن الزهري، فلم

يقولون فيه: عن الفضل، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس أحبرني حصيب بن عوف الخثعمي قال: قلت: يا رسول الله إن أبي أدركه الحج، ولا يستطيع أن يحج،... الحديث. قال الترمذي: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال: أصبح شيء فيه ما روي عن ابن عباس عن الفضل، قال: فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره، ثم رواه بغير واسطة، انتهى.

قال: وإنما رجع البخاري الرواية عن الفضل؛ لأنه كان يذوق النبي ﷺ حيثوب، وكان ابن عباس - رضي الله عنهما - قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع كعبته، وأخرج البخاري في باب الذبابة والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أودف الفضل، فأخبر الفضل أنه لم يذوق النبي حتى رمي الحمرة، فكان الفضل حدث أعاد بعد شأده في تلك الحالة.

ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جمره العقبة، فحضره ابن عباس، فقلعه ثابة عن أخيه لكونه صاحب القصة، وثابة عما شاهدته، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والضري من حديث علي، مما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي، وأن ابن عباس كان شاهداً، ونقط أحمد من طريق عبد الله بن أبي داود عن علي قال: «وقف رسول الله ﷺ بعرفة، فقال: هذه عرفة، وهو السوفق»، فذكر الحديث، وبه. ثم أتى المنحر، فقال: أفذا المنحر، وكان منى منحر، واستغفره.

وفي رواية عبد الله: «ثم جاءته جارية شاة من تختمه، فقالت: إن أبي شيخ كبير، قد أدركته قريضة الله في الحج، أفرجزني أن أحج معه» قال: حجني من أهلك، قال: وثبني عن الفضل، فقال ابن عباس: يا رسول الله أثبت عن ابن عمك، قال: رأيت شاباً وشاة، فلم آمن عليهما الشيطان، وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً للشاة، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه، انتهى.



فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَى.....

(جعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر) الذي يسر به المرأة متعاً له عن مقتضى الطبع، ورداً إلى مقتضى الشرع، وقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، ولعله عباس: فيه ما يرمي الأئمة من تغيير ما بحسب فتنه ومنعه ما يتكرر في الدين، وقال النووي: فيه حرمة النظر إلى الأجنبية، وتغيير المعتكر بالبدل لمن قدر عليه.

وقال الأبي<sup>(٢)</sup>: الأشهر أن صرفه وجه الفضل ليس لوقوعه في المنحصر، كما يعطيه كلام عباس والنووي، وإنما هو لخوف الرقوع. كما يعطيه كلام القرطبي، وقال العراقي: إن أراد النووي تحريم النظر عند خوف الفتنة، فهو محل اتفاق من العلماء، وإن أراد الأعم، ففي حالة الأمن خلاف مشهور للعلماء، وهذا وجهان، ولا يصح الاستدلال بالحديث على التحريم في هذه الحالة؛ لأن الأمر محتمل لكن منهما، بل الطاهر أنه ﷺ حشي الفتنة كما صرح به في حديث جابر عند الترمذي قال: «أريت شيئاً وشاية فلم آمن الشيطان عنهما»، قاله الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

قال الباجي<sup>(٤)</sup>: ولم يغل أنه نهى المرأة عن النظر إلى الفضل، ولا صرف وجهها إلى الشق الآخر، وإن كانت المرأة مصوغة من النظر إلى الرجل، وقد قال تعالى: ﴿لَا تَلْمِزْنَ أَنْفُسَكُمْ يُعَلِّمْنَ مِنْ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> الآية ﴿وَلَا تَلْمِزْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، ويحتمل أن يكون ﷺ ترك ذلك لما احتتمل

(١) انظر شرح الزرقاني، (٢/ ٢٩).

(٢) إكمال إكمال السلم، (٢/ ١٣٠).

(٣) (٢/ ٢٩).

(٤) المستدرج، (٦/ ٣٦٨).

(٥) سورة انفور الآية ٣٠.

(٦) سورة انفور: الآية ٣١.

نظرها إلى جهة أنه لم يكن، ولا لسؤالها عن مآلتها، إذا كذب من النبي ﷺ في جهة يتصمناها نظرها، فكان نظرها إلى تلك الجهة مقصداً جائزاً، فترك الإنكار عليها لذلك، وتفضل لم يكن نظرها إلى جهتها مقصداً جائزاً غير تأملها، ويحتمل أن يكون ﷺ اجتزأ بصرف وجه الفصل إلى الشئ الآخر؛ لأن ذلك يمنع نظر المرأة إلى شيء من وجه الفصل، وكان في ذلك منعاً للفصل من النظر إليها، ومنعاً لها من النظر إليه.

ويحتمل أن يكون رسول الله ﷺ اجتزأ بمنع الفصل من النظر إليها لما رأى أنها تعلم بذلك منع نظرها إليه؛ لأن حكمها في ذلك حكمها، ولعلها لما صرف وجه الفصل فهدت ذلك، فصرها وجهها أو بصرها عن النظر إليه، انتهى.

وقال الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup>: وإنما لم يمنعها، ولم يأمر بصرف النظر عنه؛ لأن صرف وجه أحدهما يعني عن الآخر، ويحتمل أن يكون ﷺ أم يحذف منها الشهوة، انتهى.

قلت. ولا بعد أن يقال: إن نظر الرجل إلى المرأة في حالة اللبس، أشد من نظرها إليه، فهي «المعدة»: ما كان في قلبها شهوة أو أكبر رؤيتها أنها تستحي أو تشك في ذلك، يستحب لها أن تغطي مصرها. ولو كان الناظر هو الرجل إليها، وهو بهذه الصفة لم ينظر، وهذا إشارة إلى التحريم، ووجه الفرق أن الشهوة عندهن ثابت، وهو كالمحقق اعتباراً، فإذا انتهى الرجل كانت الشهوة من الجانبين موجودة. ولا كذلك إذا انتهت المرأة؛ لأن الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتباراً، فكانت من جانب واحد، والمتحقق من الجانبين في الإفضاء إلى المحرم أقوى من المتحقق في جانب واحد، انتهى.

(١) هذا الصحيح (٢٨/٩).

فقلت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج أذكركم بها شيئا كثيرا،  
لا ينفع أن ثبت على المراحلة، فأخبرني قال: نعم.....

(فقلت) الخليفة (يا رسول الله إن فريضة الله) راد في النسخ الهدية (على  
العباد) ونست هذه الزمادة في النسخ المصنوع (في الحج) أي لم أمره وشأنه،  
ويمكن في معنى «من» التباينة، كذا في «العرفاء»<sup>(١)</sup>. (أذكركم) أي الفريضة  
(أبي) معقول ولم يسم الأب (شيئا) حال (كثيرا) مع أنه (لا يستطيع أن يثبت  
على المراحلة) مع آخر، أو من الأحرار المتداخلة، أو شيخا بدن لكونه  
موصوفا، أي وجب عليه الحج بأن منم وهو شيخ كبير.

(فأخبرني) أي أجبني في أن أنوب عنه، فأخبرني: «؟» لأن ما بعد  
إعفاء الداخلة عليها الهزمة معطوف على مشروء والمسمى أصبح مني أن يكون  
نائب عنه في الحج؟ وهذا كله على المشهور. قال صاحب «المحلى»: المشهور  
فيه فتح الهزمة يضم الحاء أي أحرم عنه بنفسه. قيل: وروي يضم الهزمة  
وكسر الحاء، أي أمر أحدا أن يحج عنه انتهى. (قال نعم) وفي حديث أبي  
هريرة فقال: «حجج عن أمك».

واختلفت الروايات في أن المسائل رحل أو امروء، والمسؤول عنه أيوه أو  
أمه، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: انفقت الروايات كلها عن ابن شهاب، على أن الثالثة  
كانت امرأة، وأنها سألت عن أبيها، وخالفه يحيى عن إسحق عن سليمان،  
فانق الرواة عنه على أن المسائل رجل ثم اختلفوا عليه في إسناده ومثله، ثم  
إسناده، فقال هشيم: عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس، وقال محمد بن  
سيرين: عنه عن سليمان عن الفضل أخرجها النسائي، وأما الثمن فقال هشيم  
أن رجلا سأل، فقال: إن أبي مات، وقال ابن سيرين: فحاج رجلا، فقال: إن

(١) مرقاة المفاتيح (٢٧٧/٥).

(٢) منيع المارقي (١٨/٤).

أبي عجوز كبيره، وحالف الجميع معمر عن يحيى بن أبي إسحق، فقال في روايته: إن امرأة سألت عن أمها، وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار.

ثم قال بعد ما بسط اختلاف الروايات: والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق، أن السائل رجل، وكانت ابنته معه، فسألت أيضاً، والمسؤول عنه أمر الرجل وأمه جميعاً، وبقرّب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوي، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال: كنت بذاب النبي ﷺ، وأعرابي معه بنتٌ له حسنة، فجعل الأعرابي يبرئها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها، وجعلت التفت إليها، وأخذ النبي ﷺ برأسه، فيلوي، فقال هذا قول النجابة: إن أبي، لعلها أرادت به جدها، لأن أباها كان معها، وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويرأفها رجاء أن يتزوجها، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه، ولا مانع أن يسأل أيضاً عن أمه.

ونحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصير بن عوف الخثعمي، وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبر الغوث، بن حصين، فإن إسناده ضعيف، ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين، فزيد في الرواية ابن، أو أن أبا الغوث أيضاً كان مع أبيه حصين، فسأله كما سأل أبوه وأخته، والله أعلم، انتهى.

والأوجه عندني في الجمع بين ذلك: أن البنت المذكورة كانت مع عم لها لا أبيها، فإن التجوز في حديث أبي يعلى من لفظ معه بنت له أهون من التجوز في جميع الروايات المختلفة الواردة فيها: إن أبي شيخ كبير، فهي سألت عن أبيها، وعسها سأل عن أبيه، وإيهما كان ما كاده الحافظ لم يبق إغافه لي سؤاله عن أبيه بعدما سألت مي عنه.

ثم قال الحافظ: ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر، وهو



وذلك في حجة الوداع

أخرج البخاري في ٢٤ - كذب الحج ١ - باب وجوب الحج وفعله .

وعلم في ١٥ - كذب الحج ١١ - باب الحج من الخارج ثمالة وحرم  
وحرمة أو لموت، حدث ١١٦ .

أما زرين شيخ أمراء، وذكر الرازي، العوفي، الأصبغ، وسماه فليط من غادر،  
وبهذه قصة أخرى، ومن، غادر سبط ومن حديث الخنصبي، فقد انعكس وتكلف،  
الشيء .

وحدثت الباب حجة الجمهور في فروع الفروع المتقدمة،  
واستدل به أيضاً من قبل، تحت الاستدابة على المعصية، كما تقدم في الفروع  
التي، ومن قال بجواز الحج من الحي، كما تقدم في الفروع التالية، وحدثه  
الحنكبة على انحصارها، واستدل بعمومه من قبل، بجواز الحج من المبر للم  
ثم الحج من قبل، كما تقدم في الفروع التالية .

وقال ابن العربي: حديث الخنصبي ليس موثق على صحته في الودع  
سأرجع عن اقتضائه الاستدابة في الشروع من هزال لئلا يفتن في رفعاً  
من الله في استدابة ما حدث به الله، وتلقب ما يمكن أن يدور  
في عموم التسمي، وما عدا عموم التسمي في الآية مخصوص بالانعام، كما في  
«الحج» .

(وذلك في حجة الوداع) وتقدم في أول الحديث غير الترمذي وغيره ما  
يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحصر بعد الخروج من الرمي، وفيه إيضاح  
التسمية بحجة الوداع خلافاً لمن كره ذلك .

## (٣١) باب ما جاء فيمن أحصر بعدو

(٣١) ما جاء فيمن أحصر - بيناء المحصور - بعدو

قال الراغب<sup>(١)</sup>: «الحصر والإحصار: المنع من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع انقاعه كالعدو، والمنع المباخر كالمرض، «تحصر لا يحل إلا في المنع الباطن، فمونه تدعى: «فَإِنْ أُحْصِرَ»<sup>(٢)</sup>، فمحصول عن الأمرين: انتهر. وقال المجهول: الحصر كالضرب والنصر: تصييق، والعن عن السر وغيره، كالإحصار، وأحصره المرض أو الول: حمله يحصر نفسه، انتهى

وختلف الأئمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على أن حكم المحصر لا يختص بالنبي ﷺ، كما توهجه بعضهم ختلفوا في فروعه في مسائل كثيرة.

حكى العيني في شرح الهداية عن الأسيجاني والثوري والكرماني أنهم اختلفوا في الإحصار في اثنين وستين موضعاً، ثم سطها، فكانا يقصر منها على ما لا بد من معرفتها لظاهر الحديث

الأول: ما في «العيني»<sup>(٣)</sup>: وهو اختلفهم في: «يحصر بأي شيء يكون؟» فقال قوم: وهم عطاء بن أبي رباح وأبو هبم النخعي والثوري: «يكون تحصر بكل حارس من مرضى أو شره من عدو وكسر وذعاب نفقة وبحوم، مما يمنعه عن المعصية إلى البيت، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر، وروي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت، وقال آخرون: وهم البيت بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحق: لا يكون الإحصار إلا بالعدو فقط، ولا يكون بالمرض، وهو قول عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - انتهى.

وسمى قولهم: لا يتكوى الإحصار بالمرض: أي لا يجوز له التحلل

(١) «المفردات» (ص ٣٨٤)

(٢) سورة النقرة: الآية ٩٦.

(٣) «مجملة المأثورات» (١/١٢٦).

ذلك، وهذا مقيد عند الإمام الشافعي وأحمد بعدد الأضراط، فإن انتشر عند الإحرام التحلل بالمرض ونحوه يجوز له التحلل بعدهما، كما سيأتي.

قال العيني في النهاية: الإحصار من عذر، أو مرض، أو كسر، أو نطاع طريق، وبكسر حابس، هو مذهب ابن عباس، وابن مسعود، وعطاء، والمخفي، وأبي ثور، والثوري، وعروة، ومجاهد، وعلفمة، والحسن، ومسلم، والشافعي، وابن سيرين، وإبراهيم، وأبي عبيد، وأبي عبيدة، وداود، وأصحابه. وقال الفضل بن سلمة: قال بعض الفقهاء: لا يكون إلا من عذر دون المرض، وهو قول مختلف لقول مجتهدي الفقهاء ومذهب العرب، انتهى.

وقال ابن حزم في المحلى<sup>(١)</sup>: كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه، أو عمرته من عدو، أو مرض، أو خطأ طريق، أو خطأ في رؤية الهلال، فهو محصر.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: أجمع أهل العلم أن المحصر، إذا حضر عمو من المشركين، أو غيره، فسعوه الوصول إلى البيت، فله التحلل، ثم قال: والمستحب في العذر أن من يعذر عليه الوصول إلى البيت بغير حصر العدو من مرض، أو عرج، أو ذهاب سنة، وسوء، أنه لا يجوز له التحلل بذلك. روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر، وبه قال مالك والشافعي وإسحق. وعن أحمد رواية أخرى: أنه التحلل بذلك، روى نحوه عن ابن مسعود، وهو قول عطاء والمخفي والثوري وأصحاب الرأي وأبي ثور: لأن النبي ﷺ قال: من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى، رواه النسائي.

(١) (٢٠٢/٧).

(٢) «المنهاج» (١٩١/٥).



وروى ابن أبي نعيم عن عطاء عن ابن عباس قال: لا حصر إلا حصر عدو، فأما من حبسه الله بكسر أو مرض، فليس بحصر. فأخبر ابن عباس أن الحصر يحتصر بالعدو، وأن النمرض لا يسمى حصراً، وهذا موافق لقول من ذكرنا من أهل اللغة من الناس من يظن أن قوله يدن على أن المريض لا يجوز له أن يحل، ولا يكون محصراً، وليس في ذلك دلالة على ما ظن؛ لأنه إما الخبر عن معنى الاسم، انتهى.

وكذلك حكى عن الساجي<sup>(١)</sup> إذا دل بعدما بسط أمول أهل الشفة من أن الإحصار يكون بالنمرض: وقد قال ابن عباس: لا حصر إلا حصر العدو، وهو من أهل اللغة واللسان مع التقدم والعلم، انتهى.

الثاني: ما قاله المؤلف<sup>(٢)</sup> أحجم أهل العلم على أن المحرم إذا حصره عنوه، فمعه الوصول إلى البيت، ولم يجد طريقاً آمناً، فله التحلل، وقد نص عز سمع بقوله: ﴿وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَا تَحْتَرِمْ أَفْئِدَتِي﴾<sup>(٣)</sup>، ونبت أن النبي ﷺ أمر أصحابه يوم حصروا في الحديبية أن يتحروا ويحلوا، وسواء كان لإحرام حج أو بعرة أو بهما في قول إمامنا، وأبي حنيفة والشافعي، وحكي عن مالك أن الممسر لا يتحلل، لأنه لا يحدث القنات، انتهى.

قلت: هكذا نقل مذهب مالك عامة نفاذ المذهب من شراح الحديث والفقهاء وغيرهم، كشراح البخاري تحت ترجمته «باب إذا حصر المعتصر»، فصاروا إلى أنه رد إلى ما حكى عن مالك، وكذلك شراح «الهداية» تحت قوله: والإحصار عنها يتحقق عتق، وقال مالك: لا تتحقق؛ لأنها لا تنوقت، انتهى. وهكذا حكى الخلاف السرخسي وغيره.

(١) المتن: (٢/٢٧٣).

(٢) المتن: (٤/١٩٤).

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٥.

وفي الثانية ان يتحقق الإحصاء في العمرة عند محله أهل العلم، وهو  
مستبعد، وذكر محب الظبي عن أبي عمر وابن عذينة انه لا يتحقق  
لعدم التأنيب وحذف التواتر، وذكر ابن قدامة: انه قول مالك، غير.

قلت: ويظهر لهذا العهد انغير أن الفضل عن مالك ليس بصحيح، لا  
بوافقه ولا غير، بل غلطه موضحه، ووجهه الأخير غير العبرة، وهو  
الشرح المكسر، إن قصد أي المحرم عدة كذا، أو عدة من المحرمين، أو  
حصر لا يجوز، بل طلباً صحيح - أي فيه - أو عمود، فله الحسب ان لم يعلم  
غير إحرامه به، فذكر من الحصر وما بعده، فله علم، فليس له التأنيب إلا أن  
يظهر أنه لا يسعه، فعنه وأيسر من زواله عن حرمة الحج.

قال المصنف في قوله: "فيه إشارة إلى أن الباء بمعنى هي"، أي حصة  
كونه في حج أو عمرة، ووضح جعلها للمفسر، والأولى جعلها بمعنى غيره  
مختلفة بوجه، أي إن معه ما ذكر عن تمام حج بأن أحصر عن الرفوف وليست  
معداً، أو عن كمال عمرة بأن أحصر عن إتيان أو التمتع، وقوله: "فله التأنيب"  
أي تأنيبه مما هو محرم به، وقوله: "ولا أن يعني أنه لا يسعه فبوجه أي - إن  
تدخل حصة ما به، كما وقع له في الآية أحرم بالعمرة عام الحجة عاله بالعدو  
وقال أنه لا يسعه فبوجه، فله تأنيبه بتأنيبه وقوله: "أيسر من قوله"  
إلخ، هذا أحسن من صحيح، وإنما العمرة، فالعذر من التحلل تنب عليه من  
حصول العذر له، إذا بقي معنى إحرامه لئلا، التحصر، انتهى مختصراً، وهذا  
أوضح كلام من المضمود

وفي المندوحة<sup>(١)</sup> قوله: "لا ير القاسم"، أي أن، محرم ما صحيح حصر

(١) حاشية المصنف (٢١٦)

(٢) (٢١٦) (٢٢٦)

بعدد في بعصر المذهل، هل يشت حراماً حتى ينصب يوم النحر، أو يأس من أن يبلغ مكة في أيام الحج، أم يحل ويرجع؟ قال: إذا أحصر بعصر خائب لم يحل الرجوع حتى يأس، فإذا يش حل مكانه، ويرجع، ولم ينتظر؛ فإن كان معه هدي، نحره، وحلق، وحل، ورجع إلى بلاده، وكذلك في العمرة أيضاً. قلت: هذا قول مالك؟ قال: هذا قوله، انتهى.

وقد أيضاً في موضع آخر: قلت لابن القاسم: رأيت هذه المحصور بعدو إن كان فوضى حجة الإسلام، ثم أحصر فصد عن البيت، فيكون عليه فض، هذه التعبة التي صد عنها؟ قال: لا، قلت: وكذلك إن صد عن العمرة بعدو حصره؟ قال: نعم لا قضاء عليه، قلت: هذا قول مالك؟ قال نعم، انتهى.

قلت: ويؤيد ذلك أن ابن العربي المالكي لم يذكر فيه إلا خلاف ابن سيرين، وحكى إجماع غيره، فقال في الأحكام القرآن: لا خلاف بين علماء الأئمة أن الإحصار عام في اسحج والعمرة، وقال ابن سيرين: لا إحصار في العمرة، أتبع.

ويؤيده أيضاً ما سيأتي من كلام الشراح المالكية، كالباجي والأبي وغيرهما، تحت روايات الباقين، وسطت في ذلك؛ لأن عامتهم حكوا خلاف الإمام مالك في ذلك، كما تقدم، وبعض الفقهاء حكوا في ذلك خلاف الإمام الشافعي أيضاً، ولا يصح، بل هو أيضاً موافق لأحمد، كما تقدم في كلام المؤلف ويؤيده ما في فروعه، قال النووي في (مناسكه): إذا أحصر العدو المحرم، عن العضي في الحج كله من كل الطريق، فله التحلل، ثم قال: ويجوز للمحرم بالعمرة التحلل، إذا أحصر كالحج، انتهى.

وفي «شرح المنهاج»: من أحصر عن المضى في نسكه تحلل جوازاً، إذا كان أو معتبراً نزول قوله تعالى حين أحصروا بالهدية، وهم حرم.

﴿وَإِنْ أَشْرَزْتُمْ﴾ الآية، والأولى لمعتمرٍ وحاجٍ اتسع زمر إحرامه القَبْرُ إن رجا زوال الإحصار، نعم، إن غلب على ظنه انكشاف العدو، وإمكان الحج، أو قبل ثلاثة أيام في العمرة امتنع تحنله لقلة المنفعة حينئذ، انتهى مختصراً، وهكذا في فروع الأحرار.

فالحق أن لا خلاف في المسألة للأئمة، نعم، فيه خلاف لبعض السلف، كما حكاه الطحاوي عن قوم، وحكاها الجصاص في «أحكام القرآن»<sup>(١)</sup> عن ابن سيرين فقال: الإحصار من الحج والعمرة سواء، وحكي عن محمد بن سيرين أن الإحصار يكون من الحج دون العمرة، وذهب إلى أن العمرة غير موقفة، وأنه لا يحصى الفوات.

وقد تواترت الأخبار بأن النبي ﷺ كان محرماً بالعمرة عام الحديبية، وأنه أحل من عمرته بعير طواف، ثم قضاه في العام القابض، وقال الله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ لَمْ يَحْجْ وَالْفَرَا بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ثم قال: ﴿وَإِنْ أَشْرَزْتُمْ﴾ وذلك حكم عائد رابعاً عما جسيماً، وغير جائز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، لما فيه من تخصيص حكم النقط بغير دلالة، انتهى.

والثالث: هل يجب على المحصر القضاء؟ قال العيني في «السياسة»: المحصر بالحج، يجب عليه قضاء حجة وعمره، وإن كان محصوراً بعمرة، يجب عليه قضاء عمرة لا غير، وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس ومجاهد وعمرو ومهبة واحسن والنخعي وسالم والقاسم وابن سيرين وعكرمة والشامي، انتهى.

وقال الترمذي<sup>(٣)</sup>: أما من لم يجد موقفاً أخرى، فتحلل، فلا قضاء عليه

(١) (١/١٢٧٩).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) المنهاج: (٥/١٩٦).



الا أن يكون واجباً بعباده بالوقوف. استدل في الصحيح من الشعبي، وبه قال مالك والشافعي. وعن أحمد: أن عبادة تقضى. روي ذلك عن مجاهد وعكرمة وشعبي، وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه يُحْتَجُّ بما تحلل زمن الحديبية فحسب من قابل، وسميت عمرة القصية، ولأنه حل من إحرامه قبل إتمامه. قلزمه نقضه، كما لو دلت الحج على آخر ما ذكره، ونقضه السط في ذلك في عمرة القضاء.

وقال النخعي<sup>(١)</sup>: احتلف السلف وفيه، الأصح في التحصير بالحج، إذا حل بالهدي، فروى سعيد بن جبير عن ابن عباس، ومجاهد عن ابن مسعود قالوا: عليه حجة وعمرة، فإن جمع بينهما في أشهر الحج، فعليه دم وهو ممتنع. وإن لم يجمعهما في أشهر الحج، فلا دم عليه، وكذلك قال عاتقة والحسن وإبراهيم وسالم والقاسم ومحمد بن سيرين، وهو قول أصحابنا، وروي أبوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: أمر الله بالتحصير أو يأخذكم العدو، فلا حجة يحجه وعمرة بعمره، وروي عن الشعبي قال: عليه حجة، وإنما يوجب أبو حنيفة - رضي الله عنه - عليه حجة وعمرة إذا حل بأخره، ثم لم يحج من عامه ذلك، فلو أنه أحل من إحرامه قبل يوم النحر، ثم زال الإحصار، فأحرم بالحج وحج من عامه لم يكن عليه عمرة.

وذلك؛ لأن هذه العمرة إنما هي التي تلزم بالوقوف. لأن من فاته الحج، فعليه أن يتحلل بعمره، فما حصل حجه فأتى كان عليه عمرة بأفوات، والدم الذي عليه في الإحصار إنما هو للإحلال، ولا بقديم مقام العمرة التي تلزم بأفوات، وذلك؛ لأنه ليس في الأصول عمرة يقوم مقامها دم، ألا ترى أنه من قدر عمرة لم يشاء دمه، لا في حال تعدد، ولا في حال الإمكان إلى آخر ما بسط من الدلائل.

(١) أحكام القرآن (١/٢٧٧).

قلت: وتعل العرد يقول ابن عباس: أمر الله بالقبض قولہ عز اسمه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِالْكِتَابِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَكَفًّا، وَفِي سَجْدِهِمْ لِقَابٌ يُعْطَى﴾<sup>(١)</sup>، فإن رزوله كان في عمرة القضاء، كما تقدم في محلها، واستدل لوجوب انقضاء بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَلَوَّخُوا وَالْقُرْآنَ فَلْيَسِّرْ﴾<sup>(٢)</sup> فإنه يقتضي لإيجاب الإنصاف بدور التفرق بين حج العريض والتقل، وحديث حجاج بن عمرو الأنصاري: أمن كسر أو عرج فقد حل، وتعبه الحج من ميل ١٩ بدون التفرق بينهما. وبحديث حاشة - رضي الله عنها - إذا أمرها بـ ﴿فَلْيَسِّرْ﴾ يرفض العمرة، ثم أعمرها من التمتع وقال: هذه مكان عمرتك، بغير ذلك.

والرابع: هل يجب على المحصر الهدي أيضاً أم لا؟ واختلف في ذلك قتلة المذاهب، وتجمعوا، حتى الشيخ ابن القيم مع جلالة شأنه، كما تقدم في عمرة القضاء، فاحتجنا إلى مروج الأنعة، قال الميرق<sup>(٣)</sup>. وعلى من تحلل بالإحصار الهدي في قول أكثر أهل العلم - وحكي عن مالك: ليس عليه هدي؛ لأنه تحلل، فيجوز له من غير تعريض أشبه من أتم حجة، وليس صحيح؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصْرَبْتَ فَأَنْسِرْ مِنَ الْقَدَرِ﴾<sup>(٤)</sup> قال الشافعي: لا خلاف بين أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في حصر المدينة، ولأنه أتيح له التحلل قبل إنصاف نسكه، فكان عليه الهدي، كالذي هلك التحج، وهذا قاطع من أتم حجة، انتهى.

ثم قال الميرق<sup>(٥)</sup>: وإذا قهر المحصر على الهدي، فليس له التحل قبل ذبحه، فإن كان معه هدي، قد سقاه، أجزأه، وإن لم يكن معه نحره شرافته، انتهى. وتقدم في عمرة فضاء ما قال ابن القيم: إن أشهر الروايات عن الإمام

(١) سورة البقرة الآية ١٩٤.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٣) (المعنى: ٥/١٩٦).

(٤) (المعنى: ٥/١٩٦).

أحمد لزوم القضاء بالهدي، ورد به أبي طالب أنه لزوم الهدى دون القضاء،  
وفي «الروضة المشرقة»<sup>(١)</sup> ومن أحرم تصدقه عليه عن أبيه، أهدى أبي نحر  
هدى في موضع، ثم حل، سواء كان في حج أو عمرة أو داراً، انتهى.

ولا يذهب عليك أن وجوب الهدى عند الحاملة عقد عام لا لأثره،  
فإن اشترط التحلل عند الإحرام، فلا يلزم تيميم، لا في الإحصار بالمرس،  
ولا في الحصر بالعدو، كما سيأتي في المص، والعاصم، وكذلك عند الشافعية  
يلزمه الهدى، فذلك السوي في أمه، لكنه لا يلزم المتحلل بالإحصار دفع شاة،  
بلزوماً حتى أحصر، انتهى.

وسأني قريباً عن شرح المنهاج، من أراد التحلل بالإحصار دفع وجزاً  
شاة، أو سبع منه أو غيره، فسهل ويحب عند دفع الهدى في الحصر بالعدو  
اطلاقاً، وفي الإحصار بالمرس، إذا اشترط التحلل بالهدى، كما في القفر  
العاصم.

وكذلك عند الحنفية يلزمه الهدى، بخلاف ما حكى عنه ابن النسيم  
، غره، شرح بذلك في عامة فروعهم، هي «الهدية»<sup>(٢)</sup> إذا أحصر المحرم،  
فمنعه من المص، حارقه أو انحلل، ويذل له أو است شاة، تذبح في الحرم،  
وإلا من تيممه يوم بعينه تذبح، ثم تعلق، انتهى.

وفي شرح التلخيص<sup>(٣)</sup>، إذا أحصر المحرم بحجة أو عمرة، وأراد التحلل  
أي الخروج من إحرامه، بخلاف من أراد الاستمرار على حذاه، متظراً زوال  
إحصاره، يجب عليه أن يمسك الهدى، التي أحرم ما سطره، وأما عند الإمام

(١) (١/١٧٧)

(٢) (١/١٧٧) هـ بيروت.

(٣) (ص ١٢٣)

مالك، فلا يجب عليه الهدي، بخلاف ما حكى عنه الشيخ ابن القيم.

قال ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>: «أما الإحصار فالحصر، فلا يوجب هدياً عند مالك، وبه قال ابن القاسم، وقال أشهب: عليه الهدي،» ثم قال أبو حنيفة والشافعي، ومالك، أنه يحل مأذون عاز عن التضييق وإذخال النقص، فلم يجب عليه الهدي. وقد قيل ثانياً يحتص مالكياً، أن هذه عبادة لها حرم وحلل، فإذا سقطت فصارها ساقطات، يجب أن يسقط بغيرها، واحتج أشهب ومن تابعه بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجِدْتُمْ فِي الْآيَةِ﴾ وقال: هذا معنى أحصر بعلوه، وقد حاذف سائر الأصناف أشهب في عدل وقالوا: الإحصار إنما هو إحصار السرفرة، وأما العذر وبما يقال فيه حصره حصره فهو محذور إلى آخر ما سط في الدلائل ولاستشهاد على أن الإحصار يسعمل في السرفرة.

وقال الزبداني<sup>(٢)</sup>: إن متعه عدة، أو حنة حج، أو عسرة، فله التحلل ولا دم عليه، بغير مذهب متمثل قوله. فله التحلل أي تحلل بشعر هدبه الذي كان معه، بأن ساقه عن شيء، مضى أو نظراً، انتهى محتمل. قال الترمذي: قوله: ولا دم عليه أي خلافاً لأشهب، حيث قال بوجوبه، واستدل بالآية، وأوجب ياد الهدي في الآية لم يكن لأجل التحصر. وإنما ساقه بعضهم ظوفاً، فأمرنا بشعره، فلا دليل فيها تلوجوب، فهو.

والخلاصة: اختلافهم في زمان بحر الهدي ومكانه، قال الموفق<sup>(٣)</sup>: إذا قدر المحصر على الهدي، فليس له التحلل قبل ذبحه، وله نحره في موضع حصره من حل أو حرم، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والشافعي، إلا أن

(١) - المصنف (٢/٢٧٢).

(٢) - المصنف الكبير (٢/٢٩٣).

(٣) - المصنف (٣/٢٥٧).

يكون قادراً على أطراف الحرم، ففيه وجهان: أحدهما: يلزمه نحره؛ لأن الحرم كله منحر، وقد قدر عليه، والثاني: ينحره في موضعه، وعن أحمد: ليس للمحصر نحر هديه إلا في الحرم، فبيته، ويواظب رجلاً على نحره في وقت التحلل فيه، وهذا يروى عن ابن مسعود في من لدغ في الطريق، وروى نحو ذلك عن الحسن والشعبي والنخعي وعطاء، وهذا والله أعلم فمن كان حصره خاصاً.

وأما المحصر العام فلا ينبغي أن يفعله أحد؛ لأن ذلك يُفضي إلى تعذر الحل، لتعذر وصول المهدي إلى محله، ومتى كان المحصر بعمره، فله التحلل ونحر هديه وقت حصره؛ لأنه ﷺ وأصحابه زمن الحديبية حلوا ونحروا هداياهم بها قبل يوم النحر، وإن كان مفرداً أو قارناً، فكذا في إحدى الروايتين؛ لأن الحج أحد التسكين، فجاز الحل منه ونحر هديه وقت حصره كالعمرة، ولأن العمرة لا نفوت، وجميع الزمان وقت لها، فإذا جاز الحل منها، ونحر هديها من غير خشية قواتها، فالجح الذي يغشى فوائه أولى.

والرواية الثانية: لا يحل ولا ينحر هديه إلى يوم النحر، نص عليه أحمد في رواية الأثرم وخليل؛ لأن للمهدي محل زمان ومحل مكان، فإذا عجز عن محل المكان، فسقط، بقي محل الزمان واجباً لإمكانه، وإذا لم يجز له النحر قبل يوم النحر، لم يجز التحلل، انتهى. وتقدم ما في «الروض المربع» قريباً في الفرع الثالث.

وفي «شرح المتهاج»: من أراد التحلل بالإحصار فبح وجوباً شاة، أو سبع بدنة أو بقرة، حيث أحصر ولو في الحل، ولو أمكنه إرساله لمكة لم يلزمه. لكن يسر له بعه لما يقتدر عليه من الحرم أو مكة، وواضح أنه لا يحل حيث حتى يغلب على ظنه ذبحه، انتهى.

وهكذا في «مناسك النووي» وقال: إن التحلل يحصل بثلاثة أشياء: دبح، ونية التحلل، والعلق، إذا قلنا بالأصح: إنه نسك، ولا يحصل إلا باحتماع

هذه الثلاثة انتهى. وفي أربعة المحتاجين. محل الذبح رجل الاحكام من  
حل أو حرم، ويفرق تحريم على مساكين ذك أو تعرض دفعه، ولا يجوز نقله  
إلى موضع آخر من الحرم، ويجوز نقله إلى الحرم، لكنه لا يتحمل حتى يعلم  
محرمه، انتهى.

وقوله العذر بعد ما ذكر عدم وجوب نسيء يتحمل منعه فدية الذي كان  
معه، وأن ساقه عن شيء عتيق، أو نظيرها في أي مكان كان، إن لم يدر أنه  
يرسله لهكه وحلقه، ولا بد من نية التحلل من هي كافية. قال الدرقي<sup>(١)</sup>  
قوله: ولا بد. أي فلو حرر العبد ويحلق رأسه يتحلل ثم يتحلل، فلو لم  
يكن كافية، أي رجاءه، ولا يشترط عتقهم جميعاً أو عتق أحدهم خلافاً لما ذهب  
إليه من أن التحلل لا يحصل إلا بغير هذه وجعل رأسه، وليس لذلك،  
في الحصر، الحصر ساء، وليس بشرط.

وقال أيضاً في سائر المحصر - المحصر<sup>(٢)</sup> والمحصّل إذا لم يحصر  
والمحصرين حتى إذا دلت كلاهما التولية، وكان معه هدي ساقه في إجماعه  
مطروعة، أو لقصر. فلا يحل أن يحذف عليه العطية. إذا بقي منه ففعل  
زمن لمرض والجبر، أو لا يخالف عليه العطية، وفي كل إما أن يحرم من  
يرسله معه لهكه أو لا، فإن كان لا يخاف منه إذا بقي، فإنه يحرمه عند رجاء  
أن يحل، ويحرم هديه في محله أمكه يرسله لهكه أو لا، وإن كان يخاف  
سوء المعتد إذا بقي محله أو أمكه يرسله لهكه أرسله، وإذا ذبح من أي محل  
كان.

وأما إن كان الصانع لم يدر أو عتق، فعلى قدر حتى يرسله لهكه، ما

(١) إحسانه الشافعي (١٩٤)

(٢) (١٩٤، ٣)

يحاذ من يرسله معه إليها أو سده كأن يخاف عليه العصب، إذا بقي عنده أم لا، وإن لم يجد من يرسله معه ذبحه في أي محل كان. كأن يخاف عليه العطش إذا بقي عنده أم لا، وحبس هدي المريض والمحبوس بحل مندوب، سواء كان لهدي واجباً أو تطوعاً، وقال الشيخ سالم: المحبس وحسب في الهدي الواحد، ويؤذون في هدي التطوع. وجعل الشيخ أحمد الزرقاني الحبس واجباً، وأصله، ولكن ضمن عجم كلامه على الهدي الواجب، بحيث فيكون سواهاً للشيخ سالم انتهى.

وفي التهذيب<sup>(١)</sup>: إذا أحصر المحرم حازه التحلل، ويقال له: ابعث نية الذبح في الحرم، وواحد من تبعه يوم يبعه يبيع فيه، ثم تحلل، وأما بيعت إلى الحرم: لأن دم الإحصار قرمة، والرافقة لم تعرف قرمة إلا في زمان أو مكان، فلا يبيع قرمة دونه، فلا يبيع به التحلل، وفيه الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَا تَحْلِلُوا دِمَائَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ لِقْدَى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فإن الهدي اسم له يهْدَى إلى الحرم، ولا يجوز دم الإحصار إلا في الحرم، ويجوز ذبحه قبل يوم التحريم عند أي حيفة.

وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج إلا في يوم النحر، ويجوز للمحصر بالعمرة متى شاء. اعتباراً بهدي المتعة والفراق، وربما يعتبر أنه بالخلق، إذ كن واحد، منهمة محلل. ولأبي حنيفة أنه دم كفارة، حتى لا يجوز الأكل منها، فيختص المكان دون الزمان، كما أثر دم الكفارات، بخلاف دم المتعة والفراق؛ لأنه دم سلك، انتهى.

وقال الجصاص<sup>(٣)</sup> لم يخلف أهل الثمن ممن أباح لإحلال بالهدي أن

(١) (١/١٧٥)، ط بيروت.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٣) أحكام الفراق (١/١٧٤).

ذبح مني الممرة غير موقت، وأنه له أن يذبحه متى شاء ويحل، وقد كان النبي ﷺ وأصحابه محصرين بالحديبية، وكانوا محرمين بالعمرة، فحجروا منها بعد الذبح، واختلفوا في هدي الإحصار في الحج، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: له أن يذبحه متى شاء، وقال أبو يوسف والثوري ومحمد: لا يذبح قبل يوم النحر، وضاهر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَشَرْتُمْ يَنْ لَكُنَّيْ﴾ يقتضي جواز غير موقت، وفي إثبات التوقيت تخصيص اللفظ. وذلك غير حائز إلا بدليل، إلى آخر ما سطره من الدلائل.

وسبب الكلام أيضاً على موضع نحره  $\text{نَحْرُهُ}$  قريباً، وعلم من هذه الأقوال حلة أمور:

أولها: أن دم الإحصار يتوقف نحرها على الحرم عند الحنفية بلا خلاف بينهم، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي «اللبانة»: هو قول ابن مسعود، وابن عباس إن قدر عليه، وعطاء، وضاروس، ومجاهد، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والثوري، انتهى.

قلت: وسحر موضع الحصر عند الإمام الشافعي، وهو رواية أخرى للإمام أحمد استشار في فروعه، ولأحمد رواية ثالثة: أنه إن قدر على أطراف الحرم ينزله وإذا لا، وينحر في أي موضع شاء عند الإمام مالك، إذا لم يجد من يرسل معه، وإن وجد أرسله إلى الحرم، هذا في الإحصار بالعدو، وأما في المرض فيحييه عنده، إن لم يخف العطش، وإذا فأرسله إن وجد من يرسل معه، وإن لم يجد ينحر في أي موضع شاء.

وثانيها: أن دم الإحصار بالعمرة لا يتوقف على زمان عند أحد من الأئمة الستة.

وثالثها: أن دم الإحصار بالحج يتوقف على يوم النحر عند صاحبني أبي حنيفة، وهو رواية لأحمد، وفي أخرى له، وبه قال الجمهور: لا يتوقف عليه بل ينحره متى شاء.



والنقص: خلافهم من أخر عن الجدي، قال توفيق<sup>١</sup>: المحذور إذا  
حجر عن الجدي انتقل إلى صوم عشرة أيام ثم حل، وهذا قول الشافعي هي  
أحد أقواله، وقال مالك وأبو حنيفة ليس له بدل لأنه لم يدرك في الغزاة،  
ولما لم يتم وجب إتمامه، فكان له بدل كمن امتنع، ونزك النقص عليه لا  
يمنع قياسه على غيره في ذلك، وتعين الانتقاء بين صوم عشرة أيام، كبذل  
جدي التمتع، وليس له أن يصوم إلا بعد الصيام، كما لا سحر واحد الجدي  
إلا بصومه انتهى.

وفي البروج المربع<sup>٢</sup>: فإن فقد الجدي صام عشرة أيام بينه التمتع ثم  
حل، ولا إتمام في الإحصاء انتهى.

قلت: وما حكى السوفى من موافقة الشافعي رحمه الله ليس بصحيح، فإن  
الانتقال منه من الجدي إلى القاعوم أنه إلى الصيام، قال النوراني في إتمامه<sup>٣</sup>:  
«فإن بدل من الماء أي الجدي مطلقاً - إلى سئل أن يجدها، فإن لم يجد  
فأصبح له سئل - وهو إخراج شعاع شعنها» لأن محجز صام عن كل  
بوم انتهى.

وفي شرح المنهاج<sup>٤</sup>: وبجدي المحصر إذا أداه التمتع ضاة، أو ما  
يقوم مقامها من بزة أو شرة أو شعاع إحصاء، فإن فقد الدم حساً كان لم يجد  
تبعه، أو مبرعاً كان حجاج إلى مكة أو وجده طاب، فلا ظهر أنه لم يذلاً قياساً  
على دم التمتع وغيره، وأدله قولهم شربة الشاة، فإن حجر عن الشعاع صام  
حيث صام عن كل دم بوم، قياساً على الدم أنه أحب شوك صام به، انتهى.

(١) المجموع، ١/١٦١.

(٢) ١/١٦١.

(٣) شرح الإحصاء، ٢/٢٧٠، ٢٨١.

قال الجبرمي: قوله: بالأظهر، مثابه أنه لا يدل له، بل يسفر في ذاته  
عن أن يندرج انتهى. وفي الباب: المذهب عدداً أن الهندي ليس له بدل،  
والأصح عند الشافعي أن له بدلاً، وفيه ثلاثة أقوال: الأول: إتمام فدية  
الأقرب، وفي قسم ثلاثة أقوال:

أحدها: صوم الست، والثاني: صوم السبتي، والثالث: صوم العديين.  
فكره مذهب لعين الظهري في أمكنة مكة انتهى.

وقال ابن حزم في المحلى: لا يجوز من هذا الهندي صوم ولا غيره،  
فمن لم يجد الهندي، فهو عليه دين حتى يحرم، انتهى. وهذا الخلاف لا يجرى  
على مذهب مالك، لما قد عرفت أن الهندي ليس بواجب عليه قضاء عن بدنه.

وأما عند الحنفية ففي شرح المشقة<sup>(١)</sup> إلى غير المحصر عن الهندي:  
مأن لم يجد عنه، أو لا يجد عنه، أو من يبحث عنه بني محرم حتى يحدوه  
فيتحلل به، أو يذهب إلى مكة، فيحل بأفعل العشرة كالتائب.

أما إن سافر لا يقدّر على وسول مكة، ولا على الهندي ففي محروماً  
أيضاً، لا يعمل بالصوم ولا بالسدقة، ونسأ يستأجر من هدي أو حصر عدل  
أي حيفة أو محمد، وهذا هو المذهب المعروف، وهو ظاهر قول أبي يوسف،  
وروي عنه أنه إن لم يجد هدياً، فقوم الهندي طعاماً، فيتصدق على كل مسكين  
عشر صاع، وإن لم يكن عند طعام، صاع إكرام صاع يوماً، فيتحلل به،  
انتهى.

قال المحاصر<sup>(٢)</sup>: أحلف أهل العلم لي المحصر لا يجد هدياً، فقال  
أصحابي: لا حل حتى يجد هدياً، فبيع عنه، وقال عدداً: يصوم عشرة أيام.

(١) (١٢٩)

(٢) أحكام القرآن (١١٠٠) ١٢٨٠

وبحلل تامة منع ان تم نجد عدا. وللشخصي به عودان: أحدهما: أنه لا يحل  
أبدا إلا بيني، والآخر: إذا تم شئ على شيء حل واحرفا معا إذا قدر عليه.  
وقيل: إذا لم يقدرا أجرا. وحليه القضاء أو صباه إذا لم يجد.

فإن لم يجد: وأخرج محمد لذلك، بأن حدى المنعة متصور عن غيره،  
وتفككت حكم المنع متصور عليه، والمنصوصات لا يماس بعضها على  
بعض، ووجه آخر أنه غير جائز إنبات التحفيزات بالنقباس، فلم كان المذموم  
مذكورا لمحصرا، لم يحز فما إنبات شيء، غيره فإنبات؟ لأن ذلك دم حذابة على  
وجه الكفارة، وأوجه فإن فيه ولا المتصور عليه، لأنه تعالى قال: **فَوَلَا**  
**تَغْلِبُوا ذُوقُوا عَذَابَكُمْ** حتى يبلغ أفلاككم **يَعْلَمُ** (١) فليس أبلغ منه التحاز قبل من الشئ معله،  
فقد حازب النص، ولا يجوز ترك النص بالنقباس انتهى.

والبايع: بين أحصر عن البيت عهدا وعقد. يعرفه: قال السوفق (٢) إن  
أحصر عن البيت بعد الوقوف يعرفه، فله التحليل؛ لأن الحصر ببدء التحلل من  
جميعه، فأفاد التحلل من بعضه، وإن كان ما أحصر عنه ليس من أركان الحج  
كزمني ومواف الوقت والمبيت عزلة أو سمي في فائتها، فليس له التحلل؛  
لأن صحح الحج لا تقب على ذلك، ويكون عليه دم تركه ذلك، وحيث  
صحيح، كما لو تركه من غير حصره، وإن أحصر عن طواف الإفاضة بعد رمي  
أحجره، فليس له أن يتحلل أيضا، لأن إجماعهم على أن النساء، والشرع  
أما ورد بالتحلل من الأجزاء الثام الذي يحرم جميع محظوراته، فلا يثبت لها  
ليس مثله، انتهى. وهكذا في الشرح الكبير (٣) (٤) زيادة.

وفي الترمذي المبرج (٥)، إن حصر عن طواف الإفاضة فقط، ثم بتحلل

(١) سورة الفرقه الآية ١٩٦.

(٢) المعجم، (١٩٩/٢٥).

(٣) (٤٣٩/١٩).

حتى يطفو، وإن حصر عن واجب لم يتحل، وعليه دم، انتهى. وقال النووي في «مناسكه»: لا فرق في جوار التحلل بالإحصار من أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده، ولا بين الإحصار عن البيت فقط، أو عن الوقوف أو عهدها، فإذا تحلل بالإحصار الواقع بعد الوقوف، فلا قضاء عليه على المذهب الصحيح، كما في الوقوف، انتهى.

قال ابن حجر في «شرح»: ويستثنى مما ذكر المحصر عن الوقوف فقط، فإنه يمنع عليه تحلل المحصر، بل يجب عليه دخول مكة، وتحلل بعمل عمرة، ولا قضاء عليه، انتهى.

وفي «روضة المحتاجين»: وكذا أي لا يجوز لهم التحلل، لو منعوا عن غير الأركان، كالرمي والبيت، لأنهم متمكنون من التحلل بالخطوات والحلق، وينتفع حجهم مجزئاً عن حجة الإسلام، ويجبر الرمي والبيت بالنم، وإن منعوا عن عرفه دون مكة، وجب عليهم أن يدخلوا ويتحللوا بعمل عمرة، وإن منعوا من مكة دون عرفه، وقفوا ثم تحللوا، ولا قضاء فيهما في الأظهر، انتهى.

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: إن وقف بعرفة، وخبر عن البيت لعرضي أو عدو أو حبيب، أحججه شهيداً لأن الحج عرفه، فالمبدأ أنه أدركه إذ أركان الذي يموت الحج بنوات رفته قد فعل، ولم يبق عليه إلا الإفاضة التي يصح الإتيان بها في أي وقت من الزمان، فيبقى محرماً ولو أقام سنين، ولا يحل إلا بطوافه الإفاضة، وعليه للرمي ريبه منى، وفزول مزدلفة لحصره هدي واحد، كسبائهم الجميع، بل ولو تعد تركها فهدي واحد عند ابن القاسم، وفي «مناسكه»: قال أشهب: يتعد الهدي بتعدد ذلك، انتهى.

قلت: فوفه: يعني محرماً، ولا يحل إلا بالإفاضة بخالفه ما سأني في شرح قول مالك من كلام الناجي، فتأمل.

(١) حاشية الشافعي (٩٥/٢).

وفي «الهداية»: من وقع بعرفة، ثم أحصر لا يكون محصوراً؛ لوقوع الأمن من القوات، قال ابن الهمام<sup>(١)</sup>: أي شمل في الفعل، فلا يرد النقص بالعروة، فإن الأمن من القوات متحقق فيها مع تحقق الإحصار به؛ لأن العواد ههنا أنه قد وقع الفعل، بحيث لا يتصور به انه سد ولا قوات، وسقط به الفرض إذا انضم إليه الطواف في أي وقت اتفق من عمره، بخلاف معنى عدم القوات في العروة، فلم يصدق عليه معنى الإحصار عن الحج، فإن معناه المنع من أفعاله، وهذا قد عمل ما له حكم الكل، فلم يلزم امتداد الإحصار بموجب تصريح؛ لأنه متمكن من الإحصار بالمتنحرم المتمنع عن كل محظور سوى النساء، انتهى.

الثامن: فمن يسكر من البيت ويصد عن عرفة، فله أن ينسخ نية الحج، ويحفظه غيره، ولا مدعي عليه؛ لأننا أحتجنا له ذلك من غير حصر، فمع الحصر أولى، كذا في «التمني»<sup>(٢)</sup>. وهذا مبني على أن نسخ إحصار الحج إلى العمرة جائز عند أحمد خلافاً لمجمعهم، وأما في مسألة الحصر، فيشغل بالعمدة العمرة عند الشافعية أيضاً، كما تقدم في الفرع السابع في كلام ابن حجر، وكذلك عند المالكية والحنفية.

قال الدردير<sup>(٣)</sup>: وإن تمكّن من البيت، وحصر عن عرفة، أو فاته الوقوف بغير الحدود، لم يحل إلا بفعل عمرة بلا تحديد إحرام، وخروج وجوباً للحل، وبلي من غير ابتداء إحرام، إن أحرم بحج أولاً محرم، أو أردى الحج فيه ليجمع في إحرامه لتحلله بين أهل الحرم والمحرّم، انتهى.

(١) - معجم (٥٨/٣).

(٢) - (١٩٩:٥).

(٣) - الشرح الكبير (٩٠:٢).

وهي اخرج السبب<sup>(١)</sup> في عدم السجود بالتحج على الطواف أو البروف،  
فليس يستحصر في طاهر الزاوية لأنه لا يمنع من انطواف فقط، وقت ويحرم  
السواقي، ويبقى محرم في حتى السجدة وإن منع عن الانطواف، المثل يكون في  
معنى ذلك التحج، ويجزئ عند قوس الزاوية، عن إحرامه بوقوع العترة، ولا نه  
منه ولا محرم في التقصير، وقبل في هذه المسألة خلاف بين الإمام  
وأبي يوسف إلى آخره سبعة، وسأني بيان الخلاف في الباب الآخر.

والسابع: هل يرم على المحصر عند التحس التحس أو التخصير أيضاً؟  
لا؟ قال الموفق<sup>(٢)</sup> في يرمه، يحل أم التخصير مع دفع الهدي أو التضام؟  
طاهر كلام الخرفي: أنه لا يرمه، لأنه لم يذكروا، وهو يحس الروايتين من  
أحمد؛ لأن الله تعالى ذكر الهدي وحده، وهو يشترط سواء، الثانية: عليه  
الحلق أو التخصير، لأنه إذا حلق يرم الحدية، فمعه في السبب قال على  
الرجوب، ولعل هذا يبنى على أن العترة بسبب، أو إطلاق محذور على ما  
يذكر في موضع، ولا يتعلق إلا بالهبة، فيحصل لحل يشين: التحج أو نصوه  
والهبة. إن قلنا التحلالي ليس يثبت، وإن قلنا هو مك حصل ثلاثة أشياء  
الحلالي مع ما ذكرنا، انتهى.

قلت: ولم يذكر الحلق في دليل الطاب، ولا زاد المستفيع، وقال  
صاحب «البرهان» في أخرجه: طاهر كلامه فالحج في عصره، عدم وجوب  
الحلق أو التخصير، وهذه هي «المحررة» وشرح ابن رزير، وقال النووي في  
«مناكب»، «علم أنه لا يحل يحصل بثلاثة أشياء» دفع، وبه اشغل داعها،  
والحلق، إذ قلنا بالأصح، إن نك التهور.

(١) - ص ١٣٢

(٢) - المعنى ٢٠١/٢٠١

وهي مشرح الحاج: إنما يحصر التحلل بالذبح وبية التحلل. وكذا التحلل إن حدثت سكا وهو المشهور، انتهى. وفي محضر الخليل<sup>(١)</sup> أنه التحلل سحر عليه وحده، قال الدردير: ولا بد من بية التحلل بل هي كافة، قال النسوفي<sup>(٢)</sup> قوله: من ذي كافة أي وحدها، ولا يشترط انضمام حنبر أو هدي لها، خلافاً لظاهر المصنف من أنه التحلل لا يحصل إلا بهجر حنبر وحلي رأسه، وليس كذلك، بل التحلل رأسه حنبر، وليس شرطاً، فنصده لتأخير ثبوته: بل هي كافة، المروي عن المصنف، انتهى.

وفي محله المذكور: ويذبحه بخل بلا حلي وذبيحة، إلا أنه لو حلق أو قصر، محسن، كما فعل النبي ﷺ وأصحابه عام الحديبية ليعرف استحكام عزيمته على الذم، ويؤمن المشركون منهم. فلا يتخللون بمكة أخرى، هذا عندهم. وعليه المذهب، وهو ظاهر الرواية عن أبي يوسف، كما في المذهب<sup>(٣)</sup>: أنه سجد أصبح لا سرح من الإحرام حتى يتحلل بعمل أذن ما يحلله الإحرام. ولو تغير خلق مخالف، لما ذكرنا مع أنه لا يظهر له ضرورة تأمل فرد المختار<sup>(٤)</sup>، انتهى. قلت: رسال الطحاوي إلى وجوب التحقق، كما ذكره الطحاوي في شرح الباب، وذكر أيضا من أبي يومر: «أمر روايات».

وقال المحققان<sup>(٥)</sup>: اختلفوا في المحصر هل سجد حلق أم لا؟ فقال أبو حنيفة ومحمد لا حلق عليه، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين: بحتق، فإن لم يحلق، فلا شيء عليه، ويرى عنه أنه لا بد من التحقق، ولم يخالفوا في أنه إذا سرح لم يغير لأن روحه، وانعبد بحرم غير (إن مولاه، أن للفروج

(١) أحاطة النسوفي (٢٤/٢٤٤).

(٢) انظر: شرح المصنف (١/٢٤١).

(٣) (٢٠/٢٥٠).

(٤) أحكام القرآن (١/٢٧٥).

واقمولى أن يحللاهما بغير خلق ولا تقصير، وذلك بأن يفعل بهما أو في ما يحظره الإحرام، وهذا يدل على أن الحل غير واجب على المحصر؛ لأن هذين بمنزلة المحصر.

ويدل على ذلك أيضاً قول النبي ﷺ لعائشة - رضي الله عنها - حين أمرها برفق الشعر: «متعاب أفعالها: تنقضي رأسك، وامتنطي، ودعي الشعر»، فلم يأمرها بالخلق ولا بالتقصير حين لم تستوعب أفعال العمرة، فدل ذلك على أن من جاز له الإحلال من إحرامه قبل قضاء التماسك، فليس عليه الإحلال بالخلق، وانتهى.

وفي «البحر العميق» بعدما حكى خلاف أبي يوسف: وقال النجصاص: إنما لا يجب للخلق عتقهما إذا أحصر في الحل؛ لأن الحل يختص بالحرم، وأما إذا أحصر في الحرم يجب الحل عندئذ، وعليه حمل حلفه ﷺ بالحديبية. وأيضاً بأنه محمول على الاستحباب؛ لأنهم كانوا يمتنعون عن التحلل طمعاً في دخول مكة، ويرون التحلل بالخلق، فتقطع بالأمر به أطعاهم تسليمياً لأمر الله تعالى.

للمعاشرة: اختلفوا هل للاشتراط عند الإحرام تأثير في التحلل عن الإحصار أم لا؟ فقالت الحنفية ومالك: لا تأثير له، وقال الشافعي وأحمد: له تأثير في الحصة.

قال الدردير: لا يفيد المحرم لمرض أو غيره، كعدو أو حبس نية التحلل من الإحرام، قال الدسوقي<sup>(١)</sup>: «حاصنه أن الإنسان إذا نوى عند الإحرام، أو شرط باللفظ، أنه متى حصل له مرض، أو فُجِر من عدو، أو فتنه، أو غير ذلك، من كل ما يمنعه كاذ متحلاً من غير تجديد نية التحلل في المحصر عن

(١) «حاشية الدسوقي» (٢/٩٧).



الأمريين معاً. أي لوقوف والإقامة، ومن غير فعل عمره في أحصائه من الوقوف، فإن تلك النية وذلك الاشتراط لا يفيد، ولو حصل له ذلك انما منع بالفعل، فهو عند وجوده بقى على إسمائه، حتى يحدث فيه التحلل، أو يتحلل بعمره على ما مر تفصيله. وإنما كان ذلك لا يفيد؛ لأنه شرط مخالف لنية الإحرام، وهذا هو المنع، خلافاً لمن قال: إن ملك نية أو الشرط يفيد، انتهى.

وفي المتن: لا يفيد اشتراط الإحلال عند الإحرام شيئاً، قال الفقهاء: أي لا من سقوط الدم، ولا من حصول التحلل بدونه، والمعنى أن المحصر لم يعمل إلا بالفتح في الحرم، سواء اشترط عند إحرامه الإحلال بمصر فبحر عند الإحصار أم لا، وهذا المستطور الميؤيد في كتب المنهاج وذكر في الإيضاح: دل أبو حنيفة: اشترط يفيد سقوط الدم، ولا يفيد التحلل، ونقل التكرمانى والسروجي عن محمد أنه إن كان قد اشترط الإحلال عند الإحرام إذا حضر، جاز له الإحلال غير مذهب أبيه.

قال المحقق: يستحب لمن أحرم بنفسه، أن يشترط عند الإحرام، فيقول: إن حبسني حبس، فمحلّي حيث حبستني، ويفيد هذا الشرط شيئان: أحدهما: أنه إذا عاقه عائق من غير أو مرض أو ذهاب أو فقد، وجوز أن له التحلل. والثاني: أنه لم يحل ذلك، فلا دم عليه ولا موم. وممن روي عنه أنه رأى الاشتراط عند الإحرام، عمر، وعلي، وابن مسعود، وعمار، وذهب إليه شمس، والأسود، وابن المسيب، وعكرمة، وشافعي (إد هو بالمرق، وذكره أبو عمرو وطاووس، وسعيد بن جبير، والزهري، ومالك، وأبو حنيفة).

(١) نظراً لتخرج النكاح الفقاري (ص ١٢٠).

(٢) «المعنى» (٩٠/٥).

وعن أبي حنيفة أن الاشتراط يعيد سقوط الدم. فأما التحلل، فكانت عنده بكل إحصاء، وحنجوا بأن ابن عمر كان يكر الاشتراط، ويقول: حسبكم منه نبيكم ﷺ. ولأنها عبادة تحب بأصل الشرع، فلم يفد الاشتراط فيها شيئاً، كالصوم والصلاة، ولأن ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ دخل على ضباعة بنت الزبير، فقالت: يا رسول الله، إني أريد الحج... العتبت، انتهى.

وسياتي في «جامع التهني» من كلام المالكي<sup>(١)</sup> ما علم أحدنا عمل به، وقد روي عن الزهري أنه قال: لم يقل أحد بالشرط، وسياتي أثر تهرري هذا في «الموطأ» أيضاً في كتاب ذابح الحج، على ما ذكرنا أنه كان ابن شهاب عن الاستد، في الحج، فقال: لم يصنع ذلك أحد؟ وأكرر ذلك.

وفي «شرح الإجماع»<sup>(٢)</sup>: ولا يسقط عنه الدم إذا شرط عبد الإحرام أن يتحلل إذا أحصر، بخلاف ما إذا شرط في المرض أنه يتحلل بلا هدي، فإنه لا يلزم؛ لأن حصر العدو لا يقتضي شرطاً، فالشرط فيه لاغ، وهو أخص، في التحلل من المرض، لأن لم يشرط هدياً لم يلزمه شيء، بخلاف ما إذا شرط التحلل بالهدي، فإنه يلزمه.

قال الدجيري: حاصله أن المرض ونحوه لا يبيح التحلل بدون شرط، ثم إذا شرط حاز التحلل به، ثم نارة يشرط التحلل ببعض المرض، كأن قال في إحرامه: فإن مرضت فأت حللاً، فإنه يصير حينئذ حللاً بنفس المرض، ونارة بشرط التحلل أي جوازه بسبب حصول المرض، كأن قال: إذا مرضت تحللت، فلا بد في هذه من التحلل بالخلق مع الله، وأما الدم، فإن شرط

(١) «المستزاد»، (١٥/٣).

(٢) (١٤٨/٢١).

التحلل ، فلا بد منه أيضاً ، فإن سكنت عنه أو نكاه ، فلا يجب ، انتهى

وعلم من هذا أن من حكى من نقل المذاهب توافق الشافعي وأحمد مطلقاً ، ليس حراماً ، بل الاشتراط مؤثر في حواز التحلل واستترة الدم مطلقاً عند أحمد سواء كان المحصر بالعدو أو المرض ، وهو محذور ابن سزيم في "المحلى" ، وأما عند الشافعي فلا تأثير له في انعصر بالعدو ، أما في المحصر بالمرض ، فهو مؤثر في حواز التحلل ، وهي انتهى أيضاً إن سكنت عنه أو نكاه .

ثم قال العمري<sup>(١)</sup> احتفظوا بي مشروعية الاشتراط ، فقير واجب لظاهر الأمر ، وهو قول الطاحرية ، وقيل : منحب ، وهو قول أحمد ، وغلط من حكى الإنكار عنه ، وقيل : جائز ، وهو المنهون عند الشافعية ، وقطع به الشيخ أبو حامد ، وذم مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يقع الاشتراط ، وحملوا الحديث على أنه قضية عين ، وأن ذلك مخصوص بضاعة ، وحكى الخطابي ثم الرويني من الشافعية الخصوص بضاعة ، وحكى إمام الحرمين ، أن معناه محلي حيث حبس الموم ، أي إذا أدركتي الوفاة انقطع إحرامي .

وقال النووي : إنه ظاهر الفساد ، ولم يبين وجهه ، وضمت بعض المالكية أحاديث الاشتراط ، وحكى المناصبي عاص عن الأصمعي قال : لا يمتحنني في الاشتراط إمام صحيح ، قال : قال النسائي . لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر ، وقال زهير الدمشقي ما قاله الأصمعي غلط فاحش . فقد ثبت وصح من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهما ، انتهى .

وقال الناجي<sup>(٢)</sup> . تعلق من ذهب إلى حواز الاشتراط بما روي عن ضباعة ، البربر ، وهو بحال أنا فريد بقولها . ومحلي حيث يحسني الموت ، ولا

(١) «عنه المأثور» (٧/٤٤٥).

(٢) «المستدر» (١/٢٧٦ ، ٢٧٧).

٩٨/٧٩٠ - حَقَّقْنِي بِحَقِّي عَنْ قَابَلِيَّةَ، قَالَ: مَنْ حَبَسَ بَعْدَهُ،

خلاف أن الميت ليس عليه إتمام نسكه، ويحتمل أن تريد حيث تحبس بعدو، ويحتمل أن تريد بقولها: محلي، أي مكان معامي حيث تحبستني عن التوجه إلى البيت بمرض، فإذا زال المرض توجهت إليه وأكملت نسكي، ويدل على صحة هذا التأويل قولها: «ومحلي من الأرض حيث تحبستني» فهذا ظاهره المكان، فيكون المعنى الدعاء بالعون والاعتراف بالعجز مع بذل الجهد في ينوخ الغرض من إتمام العبادة، لما يحاف من عواقب المرض تريد: إني بأرب خارجة رجا، ميرك متى أبلغ إلى قضاء نسكي، وهذا غير خارج عن صفة الباني على إحرامه إذا أحصر بمرض، انتهى.

٩٨/٧٩٠ - (قال مالك من أحصر) كذا في النسخ الهندية، وفي الشيخ المصرية<sup>(١)</sup> «من حبس»، وكلاهما بناء السجول (بعدو) قال الناجي<sup>(٢)</sup>: وذلك مما يكون في الحج بأحد وجهين: أحدهما: أن يشق بقاء واستيفائه لغوته وكثرته والبأس من إزائه، فإن ذلك يكون حبساً. ويحل حيث حبس، وإن كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما بهم أنه لو زال العدو لأدرك الحج، والوجه الثاني: أن يكون العدو مما يرجى زواله، فهذا لا يكون محصوراً حتى يفي بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه إن زال العدو لا يدرك فيه الحج، فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون، وقال أشهب: لا يحل من أحصر عن الحج بعدو حتى يوم النحر.

وأما في العمرة: فقال ابن الماجشون: يقيم ويترفع ما رجا زوال العدو ما لم يضر الانتظار به، فإن لم يرج زوال العدو إلا في مدة يلحقه بمثلها الضرر حل، وهو مثل الحج، وقول ابن الماجشون هذا في العدو الذي يرجى زواله، وأما العدو الذي لا يرجى زواله، فالمستوطن ونحوه، فإن كان يرجى

(١) كنا في الاستدكار (٧١/١٢).

(٢) المستدر (٢٧١/٢).

فَحَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيْمَنِ، مَوْلَاهُ يَحْجُو مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيُسْحَرُ هَذِيهٖ،  
وَيَحْتَلِي رَأْسَهُ.....

إِيَّاهُ تَقَطَّرُوهُ، ذَٰلِكَ التَّوَقُّفُ فِي ذَٰلِكَ وَمَعَارِضُهُ يَجْرِي عَشِيَّ مَجْرَى رَجَاءٍ  
وَأَمَّا هَٰذَا، ثُمَّ يَرْجِعُ وَلَا يَدْرِي حَالَهُ الطَّرِيقِ، حَالُ الْإِحْلَالِ بِشَيْءٍ ظَهَرَهُ وَتَغْلِبَهُ  
وَمَنْعَهُ، فَتَنْتَهِى.

(فَحَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيْمَنِ) قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْإِحْصَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَمَّا لَا يَمُرُّ  
بِالسَّكَنِ إِلَّا هَٰذَا، وَهُوَ فِي الْحُمْرَةِ، التَّيْمَنِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ التَّصَلُّاتِ وَالْمَرْوَةِ، وَفِي التَّمَجُّعِ  
مَعَ ذَٰلِكَ عَرَفَةٌ، فَإِنْ أَحْصَرَ بَعْدَ التَّوَقُّفِ مَعْرِفَةً عَنْ مَكَّةَ، فَإِنَّ بَأْتِيَّ بِالْمَتَّاسِكِ  
كُنْهًا، وَيَتَصَرَّ قِيَامًا، فَإِنَّ ذَٰلِكَ التَّحْدِيدُ وَأَمَّا هَٰذَا فَيُوصَلُ إِلَى التَّيْمَنِ طَوَّافًا، وَإِلَّا حَلَّ  
وَالصَّوْفِ، لِأَنَّهُ قَدْ بَأْتِيَّ مِنْ نَسَكِهِ بِمَا يَمْكُهُ وَمَا حَصَرَ عَنْهُ تَحَلُّلٌ، وَجَارَ لَهُ  
تَرْفَهُ، كَمَا يَحْجُو لَهُ تَوَكُّفٌ جَمْعٌ لِسُكُنِ الشَّيْءِ.

قُلْتُ: نَوَافَهُ: وَإِلَّا حَلَّ. إِنْجِي، يَخْتَلِفُ وَتَقْدُمُ فِي التَّمَجُّعِ السَّابِعُ مِنْ  
كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يَفِيَّ مَعْرُوفًا وَتَوَقُّفًا سَلْبًا، وَلَا يَدْرِي عَرَفَتْ أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ  
مَأْنَاهُ هَٰذَا لَا يَنْتَعِلُ عَنْ حَصْرِ عَنِ التَّيْمَنِ عَنِ التَّوَقُّفِ، بَلْ ظَاهِرُ سِيَاقِهِ أَنَّهُ  
يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ حَصَرَ عَنْ جَمِيعِ التَّمَجُّعِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حُكْمُهُ لَأَنِّي، وَالِاسْتِشْهَادُ  
الْأَمْرِي فِي الْأَمْرِ الَّذِي حَدَّدَ، وَذَكَرَ السَّعْيَ قِيمًا لَا يَمُرُّ فَرَكًا إِلَّا بِهٖ مَبِيتٍ عَلَى مَا  
هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَأْنَاهُ: أَنَّ السَّعْيَ زَكْرٌ فِيهِمَا، وَفِي أُخْرَى، لَدَى وَبِهِ فَانْتِ  
الْحُتْبَةُ: أَنَّهُ وَاحِبٌ فِيهِمَا يَحْرُ بِالنَّدَمِ، وَلِذَا فَانْتِ الْحَقِيقَةُ كَمَا فِي الْمُنَادِيَةِ  
وغيره: أَنَّ الْإِحْصَارَ هُوَ التَّمَجُّعُ عَنْ التَّوَقُّفِ وَالتَّظَرُّفِ جَمِيعَتُهُمَا فِي التَّمَجُّعِ. وَفِي  
أَمْرِهِ عَنْ التَّظَرُّفِ تَقَطَّرَ.

(فَإِنَّهُ يَحْجُو مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ (وَيُسْحَرُ هَذِيهٖ) أَيِ يَسْحَرُ  
الْجَاهِي إِذْ كَانَ مَعَهُ قَدْ سَافَهُ، وَأَمَّا نَحْنُهُ لِنَحْصِرَ، فَلَا يَوْجِبُ هَدْيًا عِنْدَ مَالِكٍ،  
قَالَهُ الشَّافِعِيُّ خِلَافًا لِأَمْرِهِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ نَعَمَ مَبْسُوطًا فِي التَّمَجُّعِ الرَّابِعِ.

(وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ) أَيِ سَنَّهُ، فَقَدْ عَرَفْتَ فِي التَّمَجُّعِ الْخَامِسِ أَنَّ حَلْقَ الرَّأْسِ لَيْسَ

حَدَّثَنَا جُبَيْرٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُبَاشَةَ وَأَصْحَانَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، فَتَحَرَّوْا الْهَيْدِيَّ، وَحَلَفُوا وَوُضِعَتْهُمُ، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ. وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَيْدِيَّ. ....

شروط التحلل عند مالك، بل هو ستة، وتقدم هناك المذهب (حديث حسن) بيناء المسجون أي في أي موضع وقع الحصر من أجل أو الحصر (وليس عليه) أي على الحصر (قضاء) لما أحصر عنه عند مالك والشافعي خلافاً للحنفية، إذ قالوا بالقضاء، وهما روايتان لأحمد، كما تقدم في الفرع الثالث مختصراً وفي سورة القضاء مفصلاً.

(مالك أنه بلغه) وقد وردت قصة حصر النبي ﷺ في عمرة الحديبية في كتب صحيح بروايات كثيرة وألفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة. قال الجصاص في الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>: قد تواترت الأخبار بأن النبي ﷺ كان محرماً بالعمرة عام الحديبية، وأنه أحل من عمرته بغير طواف، ثم قضاه في العام التالي في ذي القعدة.

(أن رسول الله ﷺ حل هو وأصحابه بالحديبية) لما ضاعهم المشركون، كما تقدم في باب العمرة في أشهر الحج، (فتحرروا الهدي وحلّفوا رؤوسهم وحلّوا من كل شيء) من مشروع لإحرام.

(قبل أن يطوفوا بالبيت) فإن تمسكهم منعهم عن التوجه إلى البيت، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالحديث وتفقه التاريخ، أنه ﷺ لم يصل إلى البيت في هذا السفر، فلبس معنى قوله: قبل أن يطوفوا، أنهم طافوا بعد ذلك، بل لم يطوفوا أصلاً.

(وقبل أن يصل إليه) أي: إلى البيت (الهدي) وعلم منه أن الهدي يحرر

(١) الأحكام الشرعية (١/ ٢٧٢).

في موضع الحصر، ولا يجب وصول إلى الحرم، وإنما خلافه عند الأئمة، كما تقدم، في الفرع الخامس مطلقاً، ومن ذال يوجب وصوله إلى الحرم، كالصحة استدلال قوله عز اسمه ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ الْفَدَىٰ حَتَّىٰ تَبْلُغُوا﴾<sup>(١)</sup>.

قال الجصاص<sup>(٢)</sup>: اختلف السلف في المحل ما هو؟ فقال عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطه ورس ومعاذ والنخعي وابن سيرين: هو الحرم، وهو قول أصحاب الثوري، وقال مالك والشافعي: محلّه الموضع الذي أحصر به، فيدحه ويحلّه، والدليل على صحة القول الأول: أن المحل اسم لشئين، أحتمل أن يراد به الوقت، ويحتمل أن يراد به المكان، ألا ترى أن محل ائير، هو وقت ائير يجب به المطالبة، وقال النبي ﷺ: «أشترطي وقوتي» محلّي حيث حبسني، فحفل المحل في هذا الموضع اسماً للمكان، فلما كان محتملاً لأمرين، ولم يكن هدي الإحصار في العمرة موقفاً عند الجميع، وهو لا محالة مراد بالآية، ويعد أن يكون مراد المكان، فانقضى ذلك أن لا يحل حتى يبلغ مكاناً غير مكان الإحصار، لأنه لو كان محل الإحصار محلاً للهدى لكان مائعاً محلّه بوقوع الإحصار، ولأدى ذلك إلى خلاف المعاني المذكورة في الآية، فدل ذلك على أن المراد بالمحل هو الحرم، لأن كل من لا يجعل موضع الإحصار محلاً للهدى، فإنه يجعل المحل الحرم، ومن جعل محل للهدى، موضع الإحصار، أبطل فائدة الآية، وأسطع معناه.

ومن جهة أخرى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْكَبَةِ الْبَيْتِ﴾، ودلالة على صحة ما قلنا في المحل من وجوب أحدهما: عمومته في سائر الهضام، والآخر: ما فيه من أن معنى المحل الذي أجعل ذكره في قوله: ﴿ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْكَبَةِ الْبَيْتِ﴾ إلى آخر ما سطره.

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦

(٢) أحكام القرآن ١/٢٨٢

وفي «البحر المعموق» نقل صاحب «الكشاف» عن الزهري أنه رحمه الله نحر عليه في الحرم، انتهى. واستدل الآخرون بحديث الباب، قال الموفق<sup>(١)</sup>: لأن النبي ﷺ وأصحابه نَحَرُوا هَدَاهِمَ فِي الْحَدِيثِ، وهي من الحل، قال البخاري: قال مالك وغيره: إنهم حلقوا، وحلوا من كل شيء قبل الطواف، وقيل أن يصل الهدي إلى البيت، وروي أن النبي ﷺ نحر عليه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان، وهي من الحل باتفاق أهل السيرة والنفل، انتهى.

وفي «البخاري»: أن الحديث خارج من الحرم، قال النحافظ<sup>(٢)</sup>: هو من كلام الشافعي في «الأم»، وعنه أن بعضه في الحل وبعضه في الحرم، انتهى.

قلت: ويستدل لهم أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَمُ أَلَمَ أَنْ كَفَرُوا وَصَدَّقُوا عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْقُدْسِ مَكُونًا أَنْ يَلْعَ حِلُّهُ﴾<sup>(٣)</sup>. قال الجصاص<sup>(٤)</sup>: فإن قيل: ذلك في شأن الحديث، وفي دلالة على أن النبي ﷺ وأصحابه نَحَرُوا هَدِيَهُمْ فِي خَيْرِ الْحَرَمِ، لولا ذلك لكان بالغاً محله، قيل: هذا من أدل شيء على أن محله الحرم؛ لأنه لو كان موضع الإحصار هو الحل محلاً للهدي، لما قال ﴿وَالْقُدْسِ مَكُونًا أَنْ يَلْعَ حِلُّهُ﴾ فما أخبر عن منعهم الهدي عن يوغ محله، دل ذلك على أن الحل ليس محلاً له، وهذا يصلح أن يكون ابتداء دليل في المسألة.

فإن قيل: فإن ثم يكن النبي ﷺ وأصحابه ذبحوا الهدي في الحل، فما معنى قوله: والهدي مَكُونًا أَنْ يَلْعَ حِلُّهُ؟ قيل له: لما حصل أدنى منع، جاز

(١) «الشيخ» (١٩٧/٥).

(٢) «فتح الباري» (١١/٤).

(٣) سورة الفتح: الآية ٢٥.

(٤) «أحكام القرآن» (١/٣٧٣).





ثم أمرهم أن يمشوا إلى مكة، ثم أمر أحدا من المصحفين، ولا ينبغي أن يمشوا معه، أن يقضوا شيئا، ولا يعودوا شيئا.

قلت: وحديث السور ومررت أخرجته السهلي، وأخرج لضحاوي من حديث العمور أن رسول الله ﷺ كان بالحديثة حياء في التحل ومصلا في التحريم، كذا في "المعجم". وقال العسلي<sup>(١)</sup>: نقل عن الشافعي أن بعض الحديثية في التحل وبعضها في التحريم، فإذا كان كذلك، كيف يجوز أن يترك الموضوع الذي من التحريم من الحديثية، ويحرم في التحل؟ والتحال أن يلبس الكعبة حصة لله في قوله: *وَمَا يَلْبَسُ إِلَّا الْكِبْرِيَاءُ*، وهذا ابن أبي شيبة لما أورد أسامة عن أبي سعيد عن عطاء، قال: كان رسول الله ﷺ يوم تحليه في الحرم، فإذا كان منزله يتخذ في الحرم، كيف يحرم فيه في التحل، وهذا محال، انتهى.

قلت: ومن نحر منهم في التحل، أمروا بإبدال الهدى، فقد قال الحافظ: وحديث من أوجسها ما وقع في الصحاح، فإنهم نحرروا الهدى حيث هودوا، واعتبروا من قبله، وساقوا الهدى، وقد يروى أنه دود من ضرس أبي حنيفة، قال: اعلمت فاحصرت بحرت الهدى، وسجلت، ثم رجعت إماما استقبل، فقال بنو ابن عباس: أبدل الهدى، فإن الخبيث أمر أممته بذلك، انتهى.

قلت: وحديث أبي حنيفة أخرجه الحاكم بطريقين مختصراً ومفصلاً، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأقره عليه الذهبي.

(ثم لم تعلم) الخ، في أوله في النسخ المرفوعة، وصيغة أنتمكم مبالغة في التثنية، وإن كانت في أوله في النسخ المرفوعة<sup>(٢)</sup>، فيصيرها انذاراً منياً للمجتنبين (أو رسول الله ﷺ أمر أحدا من أصحابه) الملائمة له، ولا ممن كان معه، في هذا السفر من الأتقيين والخارجين إلى الحديثية (أن يقضوا شيئا) من العمرة (ولا) أمرهم أن (يعودوا لشيء) من الهدى.

(١) معجم الفلاح (٢/٢٦٨)

(٢) الإسنادي (١/٢٦٧)

أرد الإمام مالك - رضي الله عنه - أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب على المحصر، فإنهم حصروا في عمرة الحديبية، ولم ينفل عنهم أنهم فصوا العمرة، أو أنهم النسي تكتل بذلك، وعدم النفل للجل هذا الأمر الذي وقع في مختلف عظيم وعدد كثير وشهد مشهور أن ذلك دليل على عدم القضاء، لا سيما، وقد نفل إلينا ما جرى في هذه العمرة من المخاضة والصدح والحد والكفر وغيرها بروايات كثيرة، وهكذا قول غيره واحد من أهل العلم الذين لم يروا القضاء على المحصر.

قد التفت<sup>(١)</sup> فإن الذين صدقوا كانوا ألف وأربعمائة، والذين اعتبروا مع نسي كانوا ألفاً سبعمائة، ولم ينفل إليهم أن النبي يمتد أمر أحد بالفصاء، انتهى. وينحو ما قال مالك، حكاه الحافظ<sup>(٢)</sup> عن الشافعي، فقال: حال: ولا قضاء عليه من ذلك أن الله تعالى لم يذكر القضاء، والذي أنقله في أخبار أهل المعصرة شبيه بما ذكرناه لأننا سمعنا من منوطي أخبارهم أنه كان معه جماعة الحنسية رجال معروفون، ثم اعتمر عمرة القصية، فنخف بعضهم في العمرة من غير مسروعة في نسي ولا صلاه، ولو لم يمتد القضاء لأمرهم بأنه لا يتحللوا عنه، انتهى.

قلت: ولعن ذهب إلى القضاء ما قال الحافظ بعد ذلك وقد روى الوفا في المغازي من طريق الزهري، ومن طريق أبي معشر وغيرهما، فإنهم أمرهم رسول الله ﷺ أصحابه أن يعسروا، فب يتخلف منهم إلا من قتل محيراً أو مات، وأخرج معه جماعة مستعدين معه، ثم يشهد الحديبية، وكانت عدتهم أقبس، انتهى.

(١) الألباني (١٩٦/٥).

(٢) فتح الباري (١٢/٤).

٩٩/٦٩٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ:** .....

وَلَقَدْ بَدَأَ فِي عَمْرَةِ النَّضَاءِ مَا خَالَ الْحَاكِمَ فِي «الْإِكْلِيلِ» : تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ أَنَّهُ كَانَ لَهَا هَلْ دَرُ الْمُشْعَدَةِ، أَمْرُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَحْمِلُوا قُدْسَهُ عَمْرَتَهُمْ، وَأَنْ لَا يَخْلِفَ مِنْهُمْ أَحَدٌ شَهِدَ حَتِّيَّةً، فَخَرَجُوا إِلَّا مَنْ اسْتَشْهَدَ، وَخَرَجَ مَعَهُ آخَرُونَ وَمَعْتَرِبِينَ، فَكَانَتْ عَدَّتُهُمْ أَفْخِينَ سِوَى النِّسَاءِ وَالْغُصْبَانِ، انْتَهَى.

٩٩/٧٩٦ - (مالك. عن نافع. عن عبد الله بن عمر) هكذا أخبر به البخاري في الصحيحين، قال الحافظ: فيه دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وبين حمزة بن عمار. وأخرج البخاري في المحضر عن نافع أن عبد الله بن عمر، قال لحافظ: "هذا يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة، لكن رواية جويرية التي بعدة تقتضي أن ما هنا حمل ذلك عن سالم وعبيد الله أبي عبد الله بن عمر عن أبيهم، حيث قال فيها: عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله، وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما بعث الله بن عمر - رضي الله عنهما - فذكر القصة

ثم بسط الحافظ الاختلاف في ذلك، ثم قال: والذي يرجح في نقدي أن يبنى على أنه أخبرنا ثم قلنا به أنهما، وأشار به عليه من التأخير ذلك لعدم، وأن بقية القصة، فشهدنا نافع، وسمعنا من ابن عمر لعلنا نعلمه، والمقصود من الحديث موصول، وعلى تقدير أن يكون نافع ثم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر، فقد عرفنا القصة، وهي ولما بعث الله بن عمر سالم وعبيد الله، وهما ثقلان لا مطلق فيهما، انتهى.

(أنه قال) في جواب أنه بعث الله سالم، ونفق البخاري مروية جويرية المذكورة: أنهما قلنا عبد الله بن عمر ليأني نزل الجيش بأبن الزبير، فقالا: لا

جبرئيل خرج إلى مكة مُعْتَمِراً في الْفَيْتَةِ: .....

بفرك أن لا تحج العام، بنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت، فقال: خرجنا مع رسول الله ﷺ... الحديث. (حين خرج) أي أراد أن يخرج من المدينة (إلى مكة) سنة اثنين وسبعين أو ثلاث وسبعين (معتراً).

قال المحافظ: في «الموطأ» من هذا الوجه خرج إلى مكة يريد الحج، فقال: إن صدقت فذكروا، ولا اختلاف فإنه خرج أولاً يريد الحج، قلنا ذكرنا أنه أمر الفتنة أحرم بالعمرة، ثم قال: ما شأنهما إلا واحداً، فأضاف إليها الحج، «صار قارناً» انتهى. وهكذا في عامة سروج البخاري، لكن النسخة التي بأيدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما نرى.

نعم أعرج البخاري<sup>(١)</sup> في «باب طواف القارن» برواية الميث عن نافع: أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بأبن الزبير. فقبل له أن الناس كانوا بينهم قتال، الحديث. (في الفتنة) أي فتنة الحجاج حين نزل بأبن الزبير.

فان انقطعت، وتبعه المرقاني: <sup>(٢)</sup> وذلك أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية، ولم يكن استخلف. بقي الناس بلا خليفة شهرين وأياماً، فاجتمع رأي أهل الحل والعقد من أهل مكة، فابعوا عبدالله بن الزبير، وسم له ملك الحجاز والعراق وحراسان وأعمال المشرق، وبيع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم، ثم تم يزل الأمر كذلك إلى أن توفي مروان، وولي ابنه عبد الملك، فسمع الناس للحج خوفاً أن يابعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشاً أمراً عليه الحجاج، فقدم مكة، وأقام الحصار من أول شعبان سنة اثنين وسبعين بأهل مكة إلى أن غلب عليهم، وقتل ابن الزبير، وصلبه، وذلك سنة ثلاث وسبعين، انتهى.

قلت: واحتلف أهل التاريخ في مبدأ بيع ابن الزبير، فقبل كما تقدم،

(١) وفي الحديث (١٦٣٩)، (فتح الباري: ١/١٩١).

(٢) شرح الموطأ (٢/٢٩٣).

عن الصادق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «صعدنا كذا صعدنا مع رسول الله ﷺ» .....

وهي: يبيع له بعد موت يزيد بن معاوية، فأطاعه أهل الحجاز والعراق وغيرهما إلا الشام ومصر، فبويع بينهما معاوية بن يزيد ولم تطل مدته، فيما مات أطاع أهلها ابن الزبير وباعوه سنة أربع وستين، وقيل: في سنة ستين، وما ابن الزبير إلى نفسه بمكة، وغاب يزيد بشرب الخمر واللعب واشتهوا بالنسب، كذا في «الخبير»<sup>(١)</sup> و«تاريخ الخلفاء»<sup>(٢)</sup>

وكذلك اختلف في الحجاز، فقبل اندلاؤه سنة ثلاث في القعدة سنة اثنين وسبعين، وفي «معدن الحجاز»: أول ليلة من ذي الحجة سنة اثنين وسبعين، ثم الرواية بأسرها صريحة في أن قصة الباب في سنة الحجاج باب الزبير.

وفي السجاري في الباب من اشترى خفيه من الصريفة برؤية موسى بن عتبة عن جامع قال: أراد ابن عمر الحج عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير، قال الخافظ<sup>(٣)</sup>، وتبعه عامة شراح السجاري: هذا محال لما ورد عام نزول الحجاج باب الزبير، لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، وذلك قبل أن يسمي ابن الزبير بالخليفة، ونزول الحجاج باب الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين، وذلك هي آخر أيام ابن الزبير، فإما أن يحمل على أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على الله الحق، وإما أن يحمل على تعدد القصة، انتهى.

(إن صددت) بضم الصاد المعجمة مبياً للمفعول أي سمعت (عن البيت) أي الوصول، إليه (صعدنا) أي أنا ومن معي (كما صعدنا مع رسول الله ﷺ) حين صُعد

(١) تاريخ الخبير، (٢٠٢، ٢٠٣)

(٢) (من) ١٢٤

(٣) فتح الباري، (٣١/٥٦٦)

في عمرة الجذبية قال النووي<sup>(١)</sup> النصاب في بدنة أنه لو زاد إلى صلاته وأحرمت لحلت بعد لحلت بدنة الجذبية مع أبي بكر. وقال القاضي يحسن أنه لو زاد على عمرة كذا أهل أبي بكر وعمرة من البقاء الذي أحصر، فإن وحدث أن زاد الأمرين وهو لا يبر. قال النووي وليس بظاهر كذا قوله. بل تصحيح الذي ينضوي سائر ثلاثة ما عداها. انتهى.

قلت ما زاد النووي من التعمير، وإزالة ما في رواية موسى بن عقبه عند البخاري. فقال قلته كان لكم في رطبكم ثوباً ثوباً خديعة إذا أصنع كذا صنع أفسدتم في حد أوجب غيره. الحديث. قال القاضي<sup>(٢)</sup> من علم بالحصر على الإحرام فلا يحرم، بعد فعل بدنة به حكم الحضور. قلت إن الموار عن ذلك. ووجه ذلك أنه بعد التمتع والإحرام، فقد أرمه نفسه فلم يكن له التحلل لغيره.

ثم قال القاضي<sup>(٣)</sup> قوله. أن صلاته جميع الحج. يريد أهل عمره. رضي الله عنهم. أنه تعالى فلو لم يمسك بذي الحجة. وروى أنه قد أحرم بعد سكته، ولو لم يكن محرمًا بعد ذلك فله. لأنه بعد ما من منعه من تعويذ التمسك والصلاة، ويحتمل أن يكون أهل عمر لم يمسك بذي الحجة فلهن بعد التمسك بذي الحجة. وبعد كان على. خلفه ويحرم أو يكون، وإن كان يفتقر لكونه، فإنه لم يفتقر بعدهم له بعد كان عليه من أعمال الطواف وركب التماسك، والله بين ذلك شواهد. إن صلاته على أبي بعد كذا صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تغير العدد السابق له. جاز أن يبره. لأن ذلك تعد بعده بيني أنها لا تسمه فليكون قد قلنا بعد لعبر أبي بعده. أو قلنا بعد تعام التمسك ومطرحاً للإحلال.

(١) المجموع ص ١٠٦٠ مع مسلم النووي (١١٣٠)

(٢) المجموع ص ١٠٦٠ (١١٣٠)

(٣) المجموع ص ١٠٦٠ (١١٣٠)

فَأَهْلُ بِمَعْرُوفٍ،

بالحصر، وعلى من فعل ذلك إتمام نسكه، ولا يحل دون البيت، قاله ابن الماجشون.

ومما يبين ذلك، أن النبي ﷺ لم يتيقن أن يصد عام الحديبية؛ لأنه لم يأت محارباً، وإنما قصد العمرة، ولم تكن تريض تمنع من قصد الحج أو العمرة، انتهى. وفي «الإكمال الإكمال»<sup>(١)</sup>، عن القاضي عياض: ترفع الصلوة ولم يتحققه، إذ لم تحققه لم تثبت له رخصة الحصر؛ لأنه شرط بأحرامه، قال الأبي. لا يلزم من تحققه أن لا يترخص لجواز أن يكون تحقق. واشترط كما تقدم في حديث فباعة، انتهى. قلت: هذا التوجيه من الأبي مع كونه مالكياً بعده، فتأمل. وفي «البيان»: قال في «الخبر»: للمائكية: للحصر خمس حالات، يجوز له التحلل في ثلاثة منها.

(فأهل) أي ابن عمر (بعمره) راد في رواية جويرية عند البخاري فأهل بالعمرة من ذي الحليفة، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أيوب الماشية فأهل بالعمرة من الدار. والدار بالدار المنزل الذي يرله بذى الحليفة، ويحتمل أن يحل على الدار التي بالمدينة، ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استفر بشي الحليفة، انتهى.

قلت: لفظ رواية أيوب الذي في البخاري<sup>(٣)</sup> في «باب طواف القارن» عن أيوب عن نافع أن ابن عمر - رضي الله عنهما - دخل<sup>(٤)</sup> بيته عبدالله بن عبدالله وظهروا في الدار، فقال: إني لا أفس أن يكون انعام بين الناس فتان، فصدرك

(١) ٣١٤، ٣٦

(٢) فتح الباري (٦/٢).

(٣) ١٩٩١) باب طواف القارن، صحيح البخاري مع فتح الباري (٤/٢٩٤).

(٤) كذا في الأصول، هـ. ز.



مِنْ أَهْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلٌ بِمَعْنَى: عَدَمِ الْحُدُودِ  
 ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ. ثُمَّ  
 انْفَلَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ. أَشْهَدُكُمْ.....

عن النبي: ... الحديث، فهذا ليس بوضوح في الإيهام من الدار، ويحتمل التأويل  
 أيضاً.

(من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهلاً) أي: أحرم (بعمرة عام الحديبية) سنة  
 ست يريد أنه أمثل لسلك رسول الله ﷺ ثباتي من التحلل دون النبيذ إن صدق  
 عنه بما أتى به النبي ﷺ، ويكون له من ذلك ما كان له (لم ين عبد الله بن عمر)  
 - رضي الله عنه - (نظر في أمره) يعني تأمل ما أحرمه به من العمرة، وما كان  
 مراداً أولاً من الحج، فإنه قد تقدم في الجمع بين مذهب الروايات، أنه خرج  
 مراد الحج، فلما ذكروا أنه الفضة أحرم بالعمرة لأنها أحون.

(فقال) في نظره وتأمله (ما أمرهما أي الحج والعمرة (إلا واحد) بالرفع،  
 وفي الإكمال<sup>(١)</sup>: عن القاضي عياض يعني في حكم الحصر، وأنه إذا كان  
 التحلل لتحصر جائزاً في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت، ففي الحج أجوز،  
 انتهى.

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: قرأى أن حكمهما في ذلك واحد، فإذا كان الترخيص  
 بالتحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك، ولأنه إذا كان له التحلل في  
 العمرة، لم يست متعلقة بوقت معين، فيأن يكون له ذلك في الحج، وهو يفوت  
 بفوت الوقت أولى، وهذا حكم بالقياس، ولا يعلم أحداً أنكر عليه ذلك،  
 انتهى.

(فالتفت إلى أصحابه) فأخبرهم بما أدى إليه ظره (فقال: ما أمرهما إلا  
 واحد، أشهدكم) أشهدكم، ولم يكتف على البينة فقط، مع أن التلغظ ليس

(١) (٣/٢٦١).

(٢) (مغني ٢/٢٧٦).

أبى ١. أوجب الحج مع العمرة.

ثم شهد حمى حذاف. باب. فصادف صر فاح. الحاد. وإبى دشت  
شعيرة عتمة .....

بضم طاء. عنه بذلك من يقضى به على أنه انقلظ ظفوه من العمرة (إبى ظفوان) أي  
قد أوجبت (أي الزمت) نسبي (الحج مع العمرة) وفيه إزداف (الحج على العمرة،  
كما تقدم في مسأ الغزاة ومثله).

وفي رواية حويرية عند البخاري أهل - العمرة من ذي الحليفة ثم حار  
ساعة، ثم قال: إنيما شئهما واحد، أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي،  
وأنه أوجباً برواية عيسى بن عطاء من دفع أشهدكم أني قد أوجبت عمرة  
حتى كان يظهر الجلاء، قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد، أشهدكم أني  
جمعت حجة مع عمرة، ورواية الثعلبي: أني أشهدكم أني قد أوجبت عمرة، ثم  
خرج حتى إذا كان بصحر الجلاء قال: ما شأن الحج والعمرة... انجلت.

(ثم تقدم) بالدار الضعيفة أي سار إلى مكة (حتى جاء البيت) ولم يصب  
في الطريق (فطاف) بالحج والعمرة سراً (أخوفاً واحداً) احتلموا في تعيبي هذا  
لفظوا في قرآن سابقين بيانها.

(وروي) ابن عمر (قلت) أي الطواف الواحد (مجزئاً عنه) بضم الجيم  
يسكون الجسم وكسر الراء بلا همزة أي كافاً معمول لقوله: رأي. ورفع في  
البحاري يزيد أن: لفظ أورأي أن ذلك مجزئ عنه. قال الحافظ<sup>(١)</sup> كذا  
لأبي زر وعمره بالرفع على أنه خبر «أن» ووقع في رواية مجزئاً، فمثل. هو  
على لغة من ينسب بأن استنداً والحسن، أو هي خبر كان المسحذوفة، والثاني  
عند أن من جهة الكسب، فإن أصحاب السوطاء تنفوا على إرايت بالرفع  
على النصب، انتهى.

...

أخبرنا البخاري في ٦٥ - كتاب المغازي، ٣٥ - باب غزوة الحبشة  
 ومحمد بن أبي ١٤ - كتاب الجمع، ٢٦ - باب جوار النخيل بالإحصاء وحوار  
 النخيل، حديث ١٩٠

قلت: ذكر الشيخ التي سبقت من السند والمصنفين ليس فيها لفظ "أخبرنا"  
 فاعطى "أخبرنا" بالضم على المنعوية لا عيار فيه (واحد) بسج النخلة مرضى  
 من الأهداد. وكان استراة من أهداد كما في البخاري في رواية أيوب وثبت  
 وغروه، وقد احتفظ<sup>١</sup>، فاعطى رواية القمعي عن مالك رواية وهي  
 أهدى شاه قال ابن عبد الله: هي رواية غير محفوظة لأن ابن عمر - رضي الله  
 عنهم - ذكر يجر ما استخرج من الهدي أن الله دون يده أو بقرة دون يده،  
 فكيف يمدى شاه؟ انتهى.

قلت: ذكر ما سبقت في أبواب الوحي عن ابن عمر، أنه قال: ما استخرج  
 من الهدي شاه أو غيره على ما في بعض النسخ بخلاف ذلك. فلو جمع،  
 فذكر أن يكون عنه روايات.

وقال المعيني في التمهيد: الهدي سبع بده أو غرة أو شاه تكاملها. وهو  
 مؤلف غير وعفي وابن عباس - رضي الله عنهم - فيه قال الجمهور: من  
 غنسة وابن عمر لا تحزبه الشاة، سهل.

أخبرني محمد بن أبي بكر عن بعض من عفي عن عند البخاري في حديث الله:  
 وأهدى هدبا مثله الشاة، حتى قدمه، فطاف بالبيت بالصداء ولم يزد على  
 ذلك. ولم يحلل من شيء - حرم منه حتى يوم النحر - فحلل بغيره، ورأى إلى  
 نفس طواقه لحريم وأعمرة بطاوقه الأذنة، ثم قال: فذلك صبح النبي صلى الله عليه وسلم.

.....

(١) كتاب الاستبصار (٧٦: ١٢)

(٢) الجمع، في (٧٩١)

انتهى. وطاهر هذا الشاق أنه لم يصف إلا وقت دخوله مكة، ثم تحلل يوم  
التحرر بالحلل والرمي بدود الطواف

ثم اعلم أن المشهور على السنة المتأنيب أن الحديث حجه للأئمة الثلاثة  
في وحدة الطواف للقارن، ومخالفة للحنفية في اختيارهم الطوافين نه، وبذلك  
جزء عامة الشراح والمحدثين، وأنت خيرير بأن كلامهم هذا مجعلاً مخلاً  
ومختلاً، وذلك لأنهم انفقوا على أن القارن بطواف ثلاث أقدقة، طواف قدوم  
والترتيب والوداع، وأصافت الحنفية على ذلك طواف العمرة أيضاً، فصارت  
أربعة.

قال الموقن<sup>(١)</sup>: لأطريقة المشروعة في الحج ثلاثة، طواف للزيارة وهو  
ركن الحج لا يتم إلا به بنبر ملاك، وطواف القدوم، وهو سنة لا شيء على  
ناركة. وطواف الوداع. واجب ينوب عنه الذم إذا تركه، وبهنا حال أبو حنيفة  
وأصحابه والنووي. وقال مالك: سلى تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على  
تارك طواف الوداع، وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع، وكشوله في  
طواف القدوم، انتهى.

وعند الموقن في مناسكة طواف القدوم من السنن، ولوداع من  
الواجبات، وصرح التدوير بوجوب طواف القدوم، وكهم صرحوا في فروعهم  
أن القارن حكمه حكم المفرد، خلافاً للحنفية، وفي الهداية<sup>(٢)</sup> في بيان  
القارن: إذا دخل مكة ابتداءً، طواف بالبيت سبعة أمواط يرمل في الثلاث الأولى  
نهما، ويسعى بعدها بين الصفا والمروة، وهذه أقدار العمرة، ثم يبدأ بأفعال  
الحج، فيطوف طواف القدوم ويسعى بعده، كما بنا في المفرد. انتهى.

(١) «المنعي» (٢١٦/٢٥)

(٢) (٢١٦/٢٥) طه الطيد.

رواه عروت هذا، فحدثت الذب لو شغلني على طاهر، انه - رضي الله عنه -  
 ينص على طواف واحد لا غير، كان تاركاً للصلاة والواجب عبد الكل، وتاركاً  
 تركيز أبقاها، ع. الحنفية، وأيضاً بخلاف حديث نصه الثوري أيضاً، فقد أخرج  
 البخاري في صحيحه<sup>(١)</sup> رواية الثوري عن سالم عن قال: سمع رسول الله ﷺ  
 في حجة الودع بالعسرة إلى الجمع... الحديث، وفيه: قطعت حين قدم مكة  
 واستلم الركن أول شيء، ثم حث ثلاثة أطواف بسنن أربعة، فركع ركعتين  
 حين قضى طوافه، فالتصريف، يأتي التمسك، مضافاً - نصاً - والعروة سبعة  
 أطوافاً، أو لم يدخل من شيء، خرج منه حتى قضى حجه، ونحوه يذهب يوم  
 النحر، وقاضي، فطواف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه.

وعن رواية أن عائشة أخبرته عن النبي ﷺ في تمنعه بالعسرة إلى الجمع  
 حل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، ففي هذا الحديث  
 نصريح بالعلم من في فاعله ﷺ، وكذا يمكن أن يحل حديث الذب على  
 طاهر، في الاكتفاء، بالطواف الواحد، فطواف الأول لا غير<sup>٢</sup> ولذا يرى شراح  
 الحديث مع اتفاقهم على أن الحديث حجة لهم ومخالف للحديث، احتجوا، إلى  
 تأويله، حتى تافس بعضهم بعضاً في الدراد بالحديث، وأولوا شواحيبها  
 مخالفة بعضها محتمل، وبعضها هذا جداً.

فمنها: ما قال الثوري<sup>(٣)</sup> قوله: قطعت طوافاً واحداً فخرته بعد  
 الترفوف بعرفة، وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكوفيون:  
 على الفلوات طوافان وسبعون، انتهى.

وأما حبيب بن خالد عن الحسن بن علي الطواف بعد الترفوف بخلاف المالكية أيضاً

(١) أخرجه البخاري (١٦٩١) في كتاب الجمع، باب من ساق التيمم منه.

(٢) الشرح لمؤلفي (٢٦٠-٢٦٢)



وفي عبارة في «معاني الأثر» أنه عند السلام لم يطف طواف التقدم،  
ليس. قلت: أصل هذا التوجيه مأخوذ من كلام الطحاوي إذا قال: نكر وجه  
دعك عدل - والله أعلم -، أما لم يطف لحيث قبل يوم الحرة لأن الطواف  
الذي يتعدى قبل يوم الحرة في تحجته، إنما يتعدى للتقدم لأنه من صلب  
الحج، فاحتسب ابن عمر رضي الله عنهما بالطواف الذي كان معه عند  
التقدم في عمرته على إعادته في حجه، انتهى

وسهلاً: ما قال الحافظ<sup>(١)</sup> قوله: الطواف الأول، أي الذي ضاعه يوم  
الحرة لإيقاعه، وهو من بعضهم أنه أراد طواف التقدم، فحمله على السمي،  
وإن ابن عمر السري: يا حجة ثلاث في قوله: إن طواف التقدم إذا وصل  
بالحج، يعزى عن طواف الإفاضة لغير بركة حمله، أو سبب حتى: مع أني  
بند، وعليه الهدي، قال: ولا أعلم أحداً قبله غيره، وغير أصحاحه.

والفقر: أنه لم يجل قبله «طواف الأول» على طواف التقدم، فله أجره  
عن طواف الإفاضة كان ذلك دالاً على الإجماع، فلو تعدى لا يقيد  
الحج والعمرة إلا إذا حسنا فركه «طواف الأول» على طواف الإفاضة يوم  
الحج أو العمرة، يزيد الثاني حديث جابر عند مسلم ثم يطف النبي ﷺ ولا  
يصح به بين العمرة والتقدمة إلا طوافاً واحداً هو طواف الأول وهو محمول على  
ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور، انتهى

وإذاً أيضاً من الإحصار حسنه بعضهم على طواف التقدم، وهو  
مشكوك، أنه تقدم، انتهى

وسهلاً: ما بسطه لمصر في «المعنى»<sup>(٢)</sup> أو المراد الطواف الذي

(١) اوضح المعاني (٢٩٦، ٣٠٠) والذيل (٨)

(٢) اظهر المعنى (٣١٤)

فلزيارة بعد الرجوع عن منى، بخلاف العتمة، فإنه يطوف عند الإمام أحمد إذا  
 ذاك صافين طواف القدوم وطواف الزيارة، لأن التمتع لم يأت بطواف القدوم  
 قبل ذلك، والطواف الذي طافه قبل الخروج إلى منى كان للعمرة. وقاله نص  
 أحمد على أنه ممنون في رواية الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله: إذا رجع أعني  
 التمتع كم يطوف ريسمي؟ قال: يطوف ويسعى لحجته. ويطوف طوافاً آخر  
 لزيارة، ماودناه في هذا غير مرة، ثبت عنه.

واحتج به روت عائشة قالت: خاف الذين أعتنوا بالعسرة وبين الصبا  
 والحر، ثم حلوا، فطافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى أحجهم. وأما  
 الذين جمعوا الحج والعسرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً، فحمل أحمد قول  
 عائشة على أن طوافهم لحجهم طواف القدوم، انتهى. وعلى هذا فمعنى  
 قوله: طوافاً واحداً أي يوم النحر لزيارة فقط لا للقدوم طوافاً آخر، كما  
 يفعل التمتع عندهم، ربياني كلام الموهب بشامه في باب دخول الحائض  
 مكة.

ومنه: ما قال البستي على البخاري. قوله: «بطوافه لأول» أي لأول  
 طواف طافه بعد النحر والتحصن، فإنه هو ركز الحج عندهم لا الذي طافه حين  
 القدوم، وإن كان هو المتبادر من اللفظ، فإنه للقدوم، وليس بركن للحج، ولا  
 يخص أن بعض روايات ابن عمر - رضي الله عنهما - يحدد هذا التأويل،  
 ويفتضي أن الطواف الذي يجري عنهما، هو الذي حين القدوم، ففي رواية  
 البخاري السابقة ثم قدم قضاها لهما طوافاً واحداً.

وسبغني في باب من اشترى الهدى من الطريق بلفظ: ثم قدم طواف  
 لهما طوافاً واحداً، فنه يحل حتى حل منهما جميعاً، وسبغني في باب  
 الإحصار. وكان يقول - أي ابن عمر - «لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً  
 يوم يدخل مكة»، وهي بعض روايات صحيح مسلم: «أخرج حتى إذا جاء البيت





قال مالك: فهذا لأمر عمنّا يمين أحصر بعدوا. قلنا أحصر  
الذين يمين وأصحابه قلنا من أحصر يمين عدوا، فبأنه لا يحل دون  
أذن.

وقدوم الحج، ومعنى قوله: طواف الأول أي طواف العمرة، ومعنى قوله: أي  
مجرى منه أي من أقدم، ومعنى قوله: ثم يرد عليه أي حبر قس حتى يوم  
النحر، وذلك لأن طواف الإفاضة عنه أثبت.

ومعنى ما في إحصاء البحاري من طواف جورية بالنفط: ما كان طواف  
لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة، أن المقرد إذا لم يدخل  
مكة، حل وحصل إلى حرفة بسقط عنه طواف القدوم، وكذلك إذا دخل  
مكة، لكنه لم يطف قدومه، فيجوز له أن يدخل مكة طواف الإفاضة،  
لكن القاري لا يسقط عنه طوافه الأول، يكون صومه، فحاشاً لصفوف، للعمرة  
وهو ركن، فلا يجوز له أن يحل حتى يطوف للعمرة والقدوم يوم يدخل  
مكة.

(قال مالك: فهذا لأمر أي الحكم الذي ذكر في هذا الباب) عتقنا فبني  
أحصر، بناءً على جهول بعدوا كما أحصر أمي يمين وأصحابه، أي الحديبية،  
ويحل موضع حصوه، فكذلك يحل موضع الحصر من أحصر بعدوا.

(قال مالك) هكذا في النسخ الهندية وليست في الحصرية هذه التسمية بن  
الكلام كله المذكور في 'قول السابق وهو' الأوجه.

قلنا من أحصر بغير عدوا كمرص وحوا (فإنه لا يحل دون البيت) لا  
ينسب له حكم الإحصاء<sup>(١)</sup> كما سيأتى في الباب لاحق.

(١) انظر: ١٥ صحيح (٢٧٧/٨) واللمعة (٢٠٣/٥).

## (٣٢) باب ما جاء فيمن أحصر بغير حد

١٧٩٢/١٠٠ - حدثني بحر بن غانم، الملقب، عن أبيه، عن  
 سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عائشة، أنها قالت: لم أحصر بغير  
 حد، حتى يطوف بالكعبة، وتلعي من القرآن والقراءة ...

## (٣٢) ما جاء فيمن أحصر بغير حد

وتقدمت المذهب<sup>(١)</sup> في ذلك في مبدأ الباب السابق.

١٧٩٢/١٠٠ - (ذلك)، من ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله (عن أبيه  
 عبد الله بن عمرو) رضي الله عنهما (أنه قال: لم أحصر بغير حد) يفتح  
 أوله وكسر ثنيه وتشديد اللام، أي لا يخرج من إحرامه في موضع حصل له  
 الإحصار، بل يستمر في إحرامه (حتى يطوف بالكعبة، وتلعي من القرآن والقراءة)  
 للمخرج إذ بقي وقته بعد رواة الحد، وإلا فليحرمه عند التلعي وبذلك، وهو  
 المشهور عن أحمد، وفي أخرى له، ربه قالت العتبية أن يتحنن، كما تقدم  
 في الفرع الأول من الفروع لسانية في أول الباب الماضي.

قال الأبي<sup>(٢)</sup> - وقد ثبت ذلك، سواء شرط عند إحرامه التحلل  
 للمعرض، أو لم يشترط؛ لأن كل ما لا يجوز الخروج به من العبادة بغير شرط،  
 فإنه لا يجوز الخروج به من العبادة لأجل الشرط، وتقدم الكلام على الشرط  
 في الفرع العاشر من الفروع الماضية في الباب الأول، ثم أثار الشاب هكذا في  
 جميع المسخ التي تأمينا من الهنية والمصرية والشروع والمعون.

وقال الحافظ في المصنف<sup>(٣)</sup> بعدما ذكر لا اختلاف استشهد في المصرية:

(١) المطبوع: (١٧٩٢/١٠٠) وفتح القدير (٢/٢٩٥ - ٣١٢) ومبداء المجتهد (١/٣٢٩).

(٢) المطبوع: (١٧٩٢/١٠٠)

(٣) فتح الباري (٢/٣١٢)

«إذا اضطرر إلى لمس شيء من الثياب التي لا تد له صلوة، أو تدوم، صبح ذلك والتقي».

١٠١/٧٩٣ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه عن عائشة زوج النبي (ص)، أنها كانت تقول: المحرم لا يحل له إلا الثيب.

قال هو عام أو خاص، وهو عام لأنه قال: «إذا»، حكاه ابن جرير وغيره، وهو عام لا يخص بعد النبي (ص)، وذلك في النصوص عن ابن عباس عن سائده عن أبيه: «المحرم لا يحل حتى يطوف»، أخرجه في «المعجم» ما يقابل من أحسن ما عرفت، انتهى. وأخرجه الشيخ في «الأم» برواية مالك بهذا الإسناد، «المحصر لا يحل حتى يطوف بأبنته». «الحدث» ثم قال: قال الشافعي يعني المحصر بالمرء، انتهى. وقد عرفت أن لفظ «المحصر» ليس فيه، لكنه موجود في جميع النسخ التي بأيدينا.

(قال اضطر إلى لمس شيء من الثياب التي لا تد له صلوة) أي من الثياب لأجل المرض (أو الدواء) المحصر في الإحرام، كالنظف وغيره (صبح ذلك) أي استعمله (وافلدي) ولا يتم عليه، ولا صل في ذلك قوله عز اسمه: «فمن لم يجد ثوباً فربما أو يد، أو ما من ثوبه، فليد أو ما من ثوبه» الآية، وسباني تفصيل الفدية في صفة.

١٠١/٧٩٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه بلغه، عن عائشة زوج النبي (ص)) وأخرجه ابن جرير عنها بإسناد صحيح، كما سيأتي في «الأم» الحافظ، وفي «المحلى»: قال الشافعي: قد روي عن أبيه عن هدم، عن أبيه، عن عائشة موصلاً، انتهى. (أنها كانت تقول: المحرم لا يحل له إلا الثيب) فافهم أنها لا ترون الإحصار، إطلاقاً، وإنما قال الحافظ، كما

٧٩٤/١٠٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ  
السُّدِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، كَانَ قَلْبُهُ، أَنَّهُ قَدْ  
خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا .....

تقدم قريباً، وفي المسألة قول ثالث، حكاه ابن جرير وغيره؛ أنه لا حصر بعد  
لسي <sup>١</sup>، ثم قال بعد ما ذكر أن ماله المفكوك قبل؛ وأخرج ابن جرير عن  
عائشة بإسناد صحيح، قالت: لا أعلم المحرم يحل شيء دون البيت، وعن  
من عباس بإسناد ضعيف، لا إحصر اليوم، وروي ذلك عن عبدالله بن الزبير،  
نتهي.

وأشار المصنف بذكر هذا الأثر في الباب أنه محمول على من أحصر  
غيره، وقال ابن عبد البر <sup>(١)</sup> معه للمحرم معرض مرضاً لا يقدر أن يصل  
إلى البيت، فيضئ على حائه، فإن احتاج إلى لبس أو دراء فعل واغتدى، فإذا  
برئ أتى البيت وحاف وسعى، فهو كقول ابن عمر سواء، انتهى.

٧٩٤/١٠٢ - (مالك) عن أيوب بن أبي تيمية (كيسان) (السختياني) بفتح  
السين وسكون المعجمة وفتح الهمزة الفوقية (عن رجل من أهل البصرة) قال أو  
عمراً هو أبو غلابة عبدالله بن زيد الجرمي، شيخ أيوب ومعلمه، كما رواه  
حماد بن زيد عن أيوب عن أبي غلابة، كذا في «الترغاني» <sup>(٢)</sup>، وفي «المحلى»:  
سماء ابن حرير في بعض طرقه؛ أنه يزيد بن عبدالله الضمير، انتهى. (كان  
قديماً) هكذا أخرجه الشافعي في «الأم» برواية مالك، ثم تابعه بقوله: أخبرنا  
إسماعيل بن علقمة عن رجل كان قديماً، وأحب قد سمع وذكر نبيه، وسمي  
الهاء انتهى أقام به الدثة، وحديث سيبه معني حديث مالك، انتهى.

وفي «المحلى» <sup>(٣)</sup> قوله: كان قديماً، أي شيخاً (أنه) أي الرجل البصري  
(قال) يخرجني إلى مكة) أي معتمراً، كما يند عليه الجواب الآن (حتى إذا

(١) «نظم الاستدكار» (١٦/١٠١).

(٢) «شرح الترغاني» (٢١/٢٩٥).

ثُمَّ يَنْقُصُ الظَّرِيقَ فَيُحْبِرُ فَيَقُولُ: «أُرْسِنْتُ إِلَى مَكَّةَ وَبَيْنَا عَهْدٌ بَنِي عَدْنَانَ، وَبَنِي عَدْنَانَ بَنِي عَامِرٍ، وَبَنِي عَامِرٍ بَنِي إِدْنَانٍ، وَأَمُّهُ يُرْجَوْنَ إِلَى أَجَلٍ أَنْ أَجِلَ، فَخُفْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ مِنْهُ أَشْهُرٌ، حَتَّى أَتَخَلَّصَ بِعَمْرَةٍ».

١٠٣/٧٩٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ فَاكِلٍ، عَنْ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خُفِيَ دُونَ الْمَنِيَةِ بِسَرَّاسٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيءُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَبْرُقَ الْقَصْفُ وَالْعَمْرَةُ».

كَانَتْ بَعْضُ الظَّرِيقِ رَدَّ جَعَلَهُ وَفَعَتْ عَنْ رَحِطِي (كُحْرُف) بِكَوْنِ الْمَاءِ بِهِ، الْمَحْبُولُ (فَخَذِي) نَائِبَ دَاعِيهِ (أُرْسِنْتُ) بِسَبْعَةِ الْعَتَكُمِ (إِلَى مَكَّةَ) رِسْوَالًا (وَرَهًا) فِي بِحَالَةٍ (عِدَانَةٍ مِنْ عَدْنَانَ، وَبَنِي عَامِرٍ، وَبَنِي إِدْنَانَ) الْفَضَاءِ مِنَ الضَّحَاةِ وَالْأَمْعِي، أَسْفِيهِمْ فِي النَّحْلِ.

(مَعْنَى يَوْضَعُ) مَبْنَاءُ الْمَعْمَلِ مِنَ الْبَرِّ نَيْصٍ، أَيْ لَمْ يَمُورْ (إِلَى أَجَلٍ) لِحُلِّهِ وَهِيَ رَوَاهُ حَمَادٌ: فَأُرْسِنْتُ إِلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ عِيَّاسٍ، مَعْنَاهُ: الْعَمْرَةُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَرِهْتُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِعْرَافِهِ حَتَّى يَقْضَى إِلَيَّ الْبَيْتُ (فَأُفْسِتُ) حَبِيغَةُ الْمَنِيَّةِ (عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ) الَّذِي كَسَرَتْ قَمَحَاتِي عَنَاءً (سَبْعَةَ أَشْهُرٍ حَتَّى أَجَلْتُ) بِعَمْرَةٍ مَعْدُ نُصْحَةٍ.

وَلَا تُرَى بِحَمْلٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِحْصَارِ بِالْمَرَضِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِاتِّرَاحِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِحْصَارِ بِالْعَمْرَةِ، كَمَا نَقَّصَ فِي الْفَرْعِ الثَّانِي مِنَ فُرُوعِ الْبَابِ دَاوُدُ، مِمَّا ذَكَرَ مُحِبُّ النِّبَرِ الصَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عِيَّاسٍ: أَنَّهُ لَا تَخْضَعُ الْإِحْصَارُ فِي الْعَمْرَةِ لِعَدَمِ تَنَاقُظِ وَخُفُوفِ الْعَوَاتِ.

١٠٣/٧٩٥ - (فَاكِلٌ)، عَنْ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خُفِيَ الْمَنِيَّةُ بِسَرَّاسٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيءُ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَنِي عَدْنَانَ، وَبَنِي عَامِرٍ، وَبَنِي إِدْنَانَ، وَأَمُّهُ يُرْجَوْنَ إِلَى أَجَلٍ أَنْ أَجِلَ، فَخُفْتُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ مِنْهُ أَشْهُرٌ، حَتَّى أَتَخَلَّصَ بِعَمْرَةٍ».

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ خُبَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ  
سُورٍ أَنَّ زَيْنَةَ بِنْتُ حُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ، مَتَرَعٌ رَمَعَتْ فَرْقَ فَرْقَةً، وَفُو  
مُحَرَّمٌ.....

(مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أن سعد بن حزام  
المخزومي) احتلفت نسخ «الموطأ» في ذكر هذا الرجل، ففي نسخة البرقي،  
وكذا في بعض النسخ الهندية القديمة اسمها «حزامة»، وكذا في نسخة  
«التبوير» المصرية<sup>(١)</sup>، وكذا في النسخة المصرية التي عن هاشم «المصباح»،  
وكذا في «جمع القوائد» رواية مالك، وذكره في نسخة «المنقذ» الشافعي يلفظ  
«سعد بن حزام»، وكذا في بعض النسخ المصرية والنسخة القديمة والمحتشبة  
الهندية، وكذا ذكره شيخنا للشيخ ولي الله في «المصموم». فإن الزرقاني  
مزانه بضم الحاء المهيطة وفتح الزاي تألف موحدة فيها، انتهى.

وعكسها صنفه الشوكاني في «المثل»<sup>(٢)</sup>، لكن صاحب «المنقذ» لم يذكر  
اسمه، بل ذكر عن سليمان بن يسار أن ابن حريفة المخزومي صرح...  
أحدثت. قال الشوكاني: سليمان بن يسار أنه يترك القصة، انتهى. وهكذا  
أخرجه الميهقي يلفظ «ابن حريفة» ولم يذكر اسمه، وصنفه صاحب «المحلى»  
عنه الحاء، المهيطة وخفة الزاء ومالء الموحدة، ابن سعيد بن وهب بن  
عمرو بن عاتق بن عمرو بن محرم، تابعي، انتهى. وبم أعدد في كتب الرجال،  
إلا في «رجال إجماع الأصول» في ترجمة سعيد، ذكر نسبه بنحو ما تقدم عن  
«المحلى» مع التحريف به.

(صرح) أي سقط عن دابته (بعض طريق مكة وهو محرم) قال التاجي<sup>(٣)</sup>:

(١) وكذا في نسخة «المشكر» (١٢/٩٤).

(٢) انظر مثل الأول (٣/٤٥).

(٣) «المصموم» (٣/١٧٧).

فَسَأَلَ: مَنْ يَنْبَى عَلَى الْمَاءِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ؟ .....

كيس فيه ما يندر على أن إحرامه كان بحج أو عمرة، إلا أن قول المغنسي له: «ثم عليه حج قابل» يقتضي أن إحرامه كان بالحج، وأنه قد بين ذلك لهم في سؤله، وعرفوا ذلك من حاله، ولو كان محرماً بعمرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل، ولو لم يعرفوا صفة إحرامه لما أفتوه حتى سألوه عن مقتضاه، انتهى. قلت: يكن في «المنتقى» رواية مألوك وهو محرم بالحج (فسأل من يلبى على الماء الذي كان عليه عن العلماء)، اختلفت نسخ «الموطأ» في هذا المخطو أيضاً، وما ذكرنا من انسياق، هو ما أطبق عليه جميع النسخ المصرية من المنون والشرح إلا الزرقاني، فليس فيه؛ أعطى عن العلماء، بل زده في الشرح، وكذا لس في «جمع القوائد» ولا «المنتقى».

قال الساجي<sup>(١)</sup>: يريد أنه سأل عن يستغني في أمره من الحالين عن الماء إن كان يحضر موضعهم أحد. فوجد به عبد الله بن عمر؛ إلى آخره. وفي «جمع القوائد»: سأل عن ذلك الماء الذي كان عليه فوجد... إلى آخره. ونلفظ الإشارة لا يوجد في نسخة غيرها، وفي «المنتقى»: فسأل على الماء الذي كان عليه.

قال الشوكاني<sup>(٢)</sup>: قوله: «على الماء» هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: عن الماء، وفي نسخة صحيحة من «الموطأ»: على الماء، فتسخ به عن، انتهى. في جميع النسخ الهندية: سأل من لبى الماء الذي كان عليه فوجد... إلى آخره.

قال الشيخ في «المصنف»<sup>(٣)</sup>: في سؤال كرد أن علماء رآه بوجد متصل

(١) «المنتقى» (٦٧٨/٢).

(٢) «مبيل الأودر» (٢٥١/٣).

(٣) (٢٠٩/١). وهو شرح «الموطأ» للدهلوي باللغة الفارسية.



فروحه عبدالله بن عمرو، ونسبته إلى الزبير، وهو من آل الحكم، فمكروا  
 إليهم أن يأتي عريشاً إلى فكة، فمكروا أنه أن يندوني بها لا يند له منه  
 ويضربوه فمكروا مع أهلها، فمكروا من إحرامه.....

الحكمة مروود أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن عمرو، إلى أخوه (فروحه)،  
 عبدالله بن عمرو وعبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم، قال القاضي: هذا يدل  
 على أن مروان كان من أهلها، وأنه كان من بني سبيس، ويتخذ عريشاً، ويدل  
 أيضاً على أن الضمير إذا كان من أهل النعم والأحسان، أي أن معنى في  
 موضع موه من هو أعظم منه، لأنه لا خلاف أن ابن عمر وابن الزبير منكم  
 عنه في إمام والدين والفضل والرحمة، فذكر لهم الذي عرض له من  
 الخسر والتكوي فحكهم أمرو، أن يندوني بها لا يند له منه، يعني أباحر له  
 البقاء في سباحت إبيه فعرصه (ويضربوه) إن هو من الدواني شيئاً من  
 معصيات الإحرام.

قال القاضي<sup>(١)</sup> وكذلك إن احتاج أن يربط على موضع لكسر خرقته، فإنه  
 يربطها ويلزمه الإبقاء انتهى، قلت: وعندنا الحمية فيه تعصيب، قال في  
 مكة، حيث الإحرام من القبلة: وتعصيب شيء من جملته غير الرأس والوجه  
 إن كان بلا عنة، لأنه خرج تحتها، إلا فلا بأس به، وأما تعصيب الرأس  
 والوجه، فمكروه، مضاف موجب للحراء، معز أو بهر، غير، إلا أن صاحب العذر  
 غير أنهم انتهى.

فإذا صححنا وقته أصبح الاحتجاج أن يندوني بهر، نعمة (فعل من إحرامه)  
 بذلك، فإن ذلك أصبح يندوني بفعل العمرة، عدد الثلاثة، ويسبق الحج إليها عند  
 تحمته، كما تقدم في المخرج ثم من.

قال القاضي<sup>(٢)</sup> ومروان ذلك أن يكون له فيه يدوم به حتى يعمله الحج،

(١) السلف (٢٧٨: ٢٧٩)

(٢) ص ١١٨

ثُمَّ غَلَّه حَجُّ قَابِلٍ، وَتَهْدِي مَا تَسْتَبِيرُ مِنَ التَّهْدِي.

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عُنْدَنَا، بِمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ غَدَاةٍ  
وَوَفَدَ أَمْرَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ أَبُوبَ الْآتَصَارِيِّ، (هَبَّارُ بْنُ الْأَسَدِ،  
حَبِيرٌ) فَاتَّهَمَا الْحَجَّ. وَأَبَا يَوْمَ الشَّحْرِ أَنَّ يَحْلَا بَعَثَهُ، ثُمَّ يَأْجِدُ  
خَدَّيْهِ لَأَنَّ كُنْ يَخْفَى.....

التهدي. فت وهذا ظاهر، كما يدل عليه قوله: (ثم عليه حج قابل) أي في  
السنة الآتية قضاء عما فاته في السنة الماضية (وهدي ما تستبيرا أي تبت) (من  
التهدي) لأنه صار ذات الحج، وعليه القضاء عد لأربعة، ولهدي عد ثلاثة  
ما خلا التحية، فمقدم محمول على التثنية، كما سيأتي في محله.

(قَالَ مَالِكٌ وَعَلَى ذَلِكَ) أَي الْمَذْكُورَ قَبْلَ، غَيْرُ (لَا أَمْر) بَدَأَ (عَنْدَنَا)  
بِالْمَدِينَةِ لِمَنْزُورَةِ (فِيمَنْ أَحْصَرَ بَعْدَ غَدَاةٍ) لَا يَحِلُّ إِلَّا بِعَمَلِ الْعُمْرَةِ، وَلَا  
يَحْتَقِقُ الْإِحْصَارُ غَيْرَ غَدَاةٍ.

(قَالَ مَالِكٌ) فِي نَفْوَةِ مَا نَقَدَمُ وَنَأْيِدُ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَامَّةُ الشَّرَاحِ،  
وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ شَرَعَ فِي هَيْئَةِ أَحْكَامِ ثَلَاثَةِ الْحَجِّ، وَلَمَّا كَانَ حَكْمُهُ  
وَحُكْمُ الْمُحْصَرِّ بِأَمْرِهِ عِنْدَ مَالِكٍ مُتَّفَاقَيْنِ، جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي بَابٍ وَاحِدٍ. وَوَفَدَ  
أَمْرَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبُوبَ الْآتَصَارِيِّ (أَحَدُ كِبَارِ الصُّحَابَةِ،  
اسْمُهُ خَالِدُ بْنُ رِيْدَةَ الْبَدْرِيُّ) وَهَبَّارٌ (هَبَّارٌ) بَفَنَجِ إِثَاءَ، وَتَشْدِيدِ الْمَوْسِلَةِ عَسَى مَا صَطَفَهُ  
فِي الْمَغْزَمِ (١) وَتَهْدِي بِأَسْمَاءَ فَلَنُؤْوِي. وَالتعليل الممجد (وَأَخْرَجَهُ) (بِهِ)  
مَهْمَا (بَيْنَ الْأَسْوَدِ) بْنِ الْمُطَّابِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ، أَسْلَمَ  
بِالْمَعْرَانَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ.

(حَبِيرٌ فَاتَّهَمَا الْحَجَّ) كَمَا سَيَأْتِي الْإِثْرَانِ عَنْهُمَا مُوَصُولًا فِي بَابِ هَدْيٍ مِنْ  
فَاتَةِ الْحَجِّ (وَأَبَا يَوْمَ الشَّحْرِ) أَيْ وَصَلًا مَكَّةَ بَعْدَ يَوْمِ عَرَفَةَ (أَنَّ يَحْلَا مَعْرَةً ثُمَّ  
يَرْجِعَانِ) بِوَيْلِ التَّهْدِيَةِ فِي السَّيْلِ الْهَنْبِيَةِ، وَبَدَوُهُ فِي الْمَصْرِيَةِ (أَحْلَا ثُمَّ يَحْجَانِ)



قال يحيى: سئل مالك عن رجل أفل مكة بالحنج، ثم أصابه كسر، أو بطر محرقة.....

قال المدرير: وإن حصر من عرفة أو فاته الوقوف بحرم العدو، كمرض أو عصباً عدا، لم يحل إلا بعمل عمرة، قال المدائني: قوله: «أو فاته الوقوف» هذا وإن كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل إلا بعمل عمرة، لكن يخافه المحصر من جهة أنه لا قضاء عليه بالنزوح كالمحصر عنهما المتقدم، بخلاف من فاته الوقوف، فعليه القضاء، ولو كان تطوعاً، كما في النوادر وغيرها، انتهى.

قال الخرقى: من لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فحل بعمره، وذبح إن كان معه هدي، وحج من قابل وأنى يدم.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: يلزمه القضاء من قابل، سواء كان الغائت واجباً أو تطوعاً، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرقي، وعن أحمد: لا قضاء عليه، بل إن كان فرصاً فعليها بالتوجوب السابق، وهو زحني الروائين عن مالك؛ لأنه كالمحصر. وحي الرواية الأولى حديث عمر المذكور، والمحصر غير منسوب إلى التفريط بخلاف من فاته الحج، انتهى محضراً. وكذلك عبد الحنفية: أن فاته الحج يتحل بعمل العمرة، وعليه القضاء، لكنه ليس محصر، كما تقدم في الفرع الآخر، فليس عليه الهدي عندهم.

قال يحيى: سئل مالك عن أهل (من أهل مكة بالحج ثم أصابه كسر) لبعض أعضائه (أو بطر) أي إسهال (متخرق) اختلعت نسج (المرطأ) في هذا اللفظ، ففي بعضها بالتون، والحاء المعجمة والراء المهمل، وفي بعضها<sup>(٢)</sup> بالتاء بال التون والفاء سواء، والمراد على كليهما الإسهال

(١) «واسعي» (٤٦٦: ١)

(٢) كذا في الاستدكار (٢٩: ١٩٦).

أَيُّ امْرَأَةٍ تَطْلُقُ، قَالَ: مَنْ أَصَابَتْهُ هَذَا بَيْنَهُمْ فَهُوَ مُحْصَرٌّ. يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ الْآفَاقِ، إِذَا هُمُ أَحْصَرُوا.

الطويل، ما عوذ بها قال المجد: رجل متخرف السربك، ومنخرقه: إذا طُل سَفَره، فسُفِّت ثيابه، وفي «الصرح»: تخرف: فراح دستي كركن در كرم، وفي بعضها بالناء والحاء والمرء المهيملين: وفي نسخة الباجي: بطن محوف، والمراد مهلك، يقال: مرض مخوف أي مهلك، والمقصود في كلها سوء، أي أضره [سهل بطن متواتر].

(أو امرأة تطلق) أي تكون امرأة حامل بعينها وجع القامس، قال المجد: طُلْتُ كُنِّي في المخاض طلقاً: أصابها وجع الولادة.

(قال مالك: (من أصابه هذا) أي ما ذكر من الأعداء (منهم) فهو محصر يكون عليه مثل ما يكون على أهل الآفاق: إذا هم أحصروا) يعني لا مرق في ذلك بين السكّين وغيرهم، قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا الذي ذهب إليه مالك وعنه أكثر أصحابه، وقال أنهب: لا إحصار على المكي، وإن نُجِسَ نَعشاً، يريد وإن حمل على النعش إلى عرفة وغيرها.

قال العموق<sup>(٢)</sup>: فإن كان قد طاف، وسعى للقُدوم، ثم أحصر، أو مرض حتى فاته الحج، تحلل بطواف وسعي، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور، وقال الزهري: لا بد أن يفف بعرفة، وقال محمد بن الحسن: لا يكون محصراً مكة، ودوي ذلك عن أحمد، انتهى.

وفي «البيان»: الرابع عشر من اختلافات الإحصار، قال الزهري وعروة بن الزبير: لا إحصار على أهل مكة، وفي «المبسوط»: لو أحصر بمكة بعد قدومه، فليس بمحصر.

(١) «السنن» (٢/٢٨٠).

(٢) «المعني» (٥/١٩٩).

فانما ذلك من رحمتك يا ذا الجلال والإكرام

وقال الميرزا علي القاسم: إن منع من الطوائف بالقبول، غير مستعمل،  
 انتهى. وبغير هذه الآية من أحصى بدعة وهو ممنوع من الطوائف والطوائف، غير  
 مستعمل. ذلك قول علي أحمد، وليس بدعته، وبما في المتن خلاف من  
 في حقه والي يوسف، والتصحيح من الآيات من القاسم، وهي مستطرفة  
 فوق. ومن أحصى بدعة خاصة، إن الإحصاء لا يخص بدعة، أو إن منع من  
 الطوائف أو بمنع من جميعها، وذلك المانع: الحق الإحصاء بدعة بطلاناً، سواء  
 بعد من الطوائف أو لا.

وقوله: خلاف من أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو ما ذكره علي بن جعفر عن أبي يوسف قال: سألته عن حقيقة ما في النجس من الجرم فقال: لا يكون نجساً، فقلت: ليس أن النجس ينجس الجرم، وهو من الجرم؟ فقال: إن ما ينجس، شئت قال العربيه، فاما السر، يعني أن النجس، فلا ينجس الجرم فيها، قال: أبو يوسف: وأما أنا فاقول: إن قلت النجس على مكة حتى جازأ به وبين البيت، فهو نجس، فقلت: لا يصح ما أفتكته، أي المخرج من الزاوية أن المخرج من الخريف والغياب يكون نجس، قال أبو يوسف: وأما علي بن أحمد، لا يكون نجس، وهو معنى قوله: لا ينجسك من اعتبار النجس.

[illegible]

افضل مكان : ابيدو ليمبو بين ابيال و شعاب (أري في جنبها عصى

في إذا بصر الخارج من الحجر.....

إحرامه أشي أحرم به أولاً أحس ما يرى (يخرج ثراه من باب فتح، وكسرها من باب سمع، وفي لغة بعضهم من باب كرم، أي صاع من مروه وقوي (يخرج إلى نخل) وجوزاء لأنه قد أحرم أولاً بالتحج من مكة، كما تقدم، وإذا فاته التحج ينحلل بمحرة، ومن سرعهما الجمع بين النحل والحرم عند المالكية، فلا بد عندهم أن يخرج إلى النحل فيجمع بين النحل والحرم.

وفي النجاة: السنون من اختلافات الإحصار: أن المكي إذا نجر بالتحج، ثم أحصر بمكة، فإنه يضرب ويسمي ويحل، وكذا الغريب بمكة إذا أحرم بالتحج، وبه قال الشافعي، وقال مالك: إذا نجر محصراً حتى فوج الناس من التحج خرج إلى النحل وحرم بمحرة، وفعل ما يفعله المعتصر، محس، وعليه التحج من فاس، والهدى مع الحج، وكذا الغريب إذا أحصر بمكة، حكاه عنه ابن البلذري (الأشراف)، انتهى.

قلت: ما حكى عنه أنه يحرم يأبى عنه كتب فروع، بل صرح المردد<sup>(١)</sup> بأنه يخرج إلى النحل وجوزاء، وبني منه من غير إنشاء إحرام، وقال أيضاً قبل ذلك: إن حصر عن عرفه، أو فاته التوقوف لم يحل، إلا لفعل عمره ملا لتجديد إحرام، انتهى.

والسادة خلافية عند احتضية، ففي النجاة: الثامن عشر: المحرم بالتحج إذا أحصر وفاته التحج، فإنه ينحلل بأفداء العمرة، ولا يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد، بل يؤديها بإحرام الحج الذي هو فيه، وعند أبي يوسف يحتاج إلى إحرام جديد للعمرة، انتهى.

وهكذا حكوا الاختلاف عز بين حماديه في مسنده، لكن تعقبه الفقاري بأنه وهم، بل عند أبي يوسف يفتلح إحرامه إلى العمرة من غير تجديد،

(١) انظر المشرح الكبير مع حاشية المسوقي، (١/١٦٦).

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْمِي بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ يَجْعَلُ، ثُمَّ عَلَيْهِ خُحٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ.

وعندهما لا يقلب انتهي. وهكذا حكى الخلاف صاحب البحر العميق عن «المدائح»، ثم قال: والليل على صفة ما ذكرناه. أن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف، كما يتحلل أهل الأدي، ولا يلزمه الخروج إلى الحل، ولو انقلب إحرامه عمرة. وصار معتمراً للزمه الخروج إلى الحل.

وفي «ملك الكرماني»: اختلفوا في الطواف الذي يقع به التحلل، فعند أبي حنيفة ومحمد والشافعي هو عمل عمرة مؤداة بإحرام الحج، ومعناه أنه يبنى في إحرام الحج ويتحلل بأعمان العمرة، وقال أبو يوسف وأحمد: يقلب إحرامه إحرام عمرة، انتهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: ونسب عليه أن يجلد بإحراماً وبهذا قال للشافعي، وقال محمد بن الحسن: لا يكون محضراً بمكة، وروي ذلك عن أحمد، فإن فائت الحج، فتحكمه حكم من فائت بعمر حصر، انتهى. قلت: وسيأتي الاختلاف عند المناظرة في أن إحرامه هل يقلب إلى عمرة أم لا في فائت الحج؟

(ثم يرجع) من الحل إلى مكة، فيطوف بالبيت ويسمي (بين الصفا والمروة) للعمرة (ثم يحل) عن إحرامه (ثم عليه حج) عام (قابل) قص، لما فائت. قال الجوهري: قابل وأقبل بمعنى، يقال: عام قابل أي مقبل، قاله الزرقاني. (والهدي) جيراً لذلك، وقد عرفت أن فائت الحج يتحلل بعمرة إجتماعاً، وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الأئمة الأربعة في المرجع عنهم، واختلفوا في الهدي، كما سيأتي في محله.



قَالَ مَالِكٌ فَمَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ طَافَ بِالنَّيْبِ وَسَقَى  
بَيْنَ النَّيْبِ وَالْحَرَمِ .....

(قَالَ مَالِكٌ فَمَنْ أَهْلُ) أَيِ أَحْرَمَ (بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ) ثُمَّ طَافَ بِالنَّيْبِ وَمَعْنَى  
بَيْنَ النَّيْبِ وَالْحَرَمِ فَإِنَّ شَأْنِي<sup>(١)</sup>، يَرِيدُ أَنَّهُ مَعْنَى نَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حِكْمَةٍ  
فَأَنْ يَفْعَلَهُ، لِأَنَّ مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ فَلْيَسَّرْ عَلَيْهِ طَوَافَ وَرُودَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِدٍ، وَلَنْ  
أَنْ يَنْطَوِّعَ نَحْوَ شَاءَ مِنَ النُّصُوفِ، وَلَا يَسْعَى بَيْنَ الْحَبَلِ وَالْحَرَمِ، لِأَنَّ السَّعْيَ  
سَتَيْمًا لَا يَنْبَغِي لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَعْمَلُ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ لَا تَعْنَى لَهُ بِالنَّيْبِ، فَمَنْ يَكُنْ  
عَرِيدًا فِي سَعْيِهِ مُسْرِعًا، وَحِكْمَةً أَنْ يَكُونُ نَيْبَ طَوَافٍ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَلَا  
طَوَافٍ فِي الْحَجِّ إِلَّا طَوَافَ الْوُرُودِ أَوْ الْإِلَافَةِ، فَإِذَا سَقَى طَوَافَ الْوُرُودِ لَمْ يَكُنْ  
عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافُ الْإِلَافَةِ، فَيُزَامُهُ تَأْخِيرُ السَّعْيِ بِأَنَّهُ يَدْعُو طَوَافَ الْإِلَافَةِ، هَذَا  
دَعَا مَالِكٌ، وَقَالَ أَبُو حَبِشَةَ وَالتَّائِبِيُّ: مَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ، وَلَهُ أَنْ  
يَقْدِمَ الْحَرَمَ، وَتَسْمِيهِ، أَنْتَهَى

قَالَ الْمُصَوِّفُ<sup>(٢)</sup> لَا يَسْرُرُ أَنْ يَطُوفَ بِعَدَدِ إِحْرَامِهِ أَيْ مِنْ مَكَّةَ، قَالَ  
ابْنُ عَدَسٍ: لَا أَرَوُا لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَطُوفُوا بِعَدَدِ أَنْ يَحْرُمُوا بِالْحَجِّ، وَلَا أَنْ  
يَطُوفُوا بَيْنَ نَيْبِ الْحَرَمِ وَالْحَرَمِ حَتَّى يَرْتَحِلُوا، وَهَذَا مَذْهَبُ عَصَا وَمَالِكٌ وَاسْتَحَقَّ  
وَلَنْ طَافَ بِعَدَدِ إِحْرَامِهِ نَحْوَ سَعْيٍ كَمْ يَحْرُمُهُ مِنَ السَّعْيِ الْوَاجِبِ، وَهُوَ قَوْلُ  
مَالِكٍ، وَقَالَ التَّائِبِيُّ: بِحِرْمَتِهِ، وَفَعَلَهُ ابْنُ الْبَرِّيِّ، وَأَحَادُثُ الْقَادِمِ بَيْنَ مُحَمَّدٍ  
وَبَيْنَ النَّبِيِّ، أَنْتَهَى.

فَلْتَنَ، مَا حَكَى عَنْ التَّائِبِيِّ مَعْنَى عَلَى أَحَدِ التَّوْبِينَ فِي مَذْهَبِهِ، كَمَا تَقْدِمُ  
الْمُصَوِّفُ فِي ذَلِكَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِنْ مَضْرُوبِ النَّيْبِ: بَيْنَ عَلَى الْمُنَافِعِ  
طَوَافُ الْقُدُومِ - لَا تَعْنَى كَمَا صَدَحَ بِهِ الْكُتُبُ فِي بَعْضِهِ، لِأَنَّهُ عَدَدُ مَنْ أَهْلُ مَكَّةَ

(١) التَّائِبِيُّ (٢/٢٢٠).

(٢) التَّائِبِيُّ (٢/٢٢٠).

أنه قد مضى ولم يستطع أن يستطع مع الناس الموقوف

قال من ذلك إذا كانت الحج، فإن استطاع خرج إلى الحل،  
فإذا لم يستطع، فطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، لأن  
الطواف الأول لا يكون إلا مرة واحدة، فطاف به مرة واحدة  
وبل بالبيت، فإن كان من غير أهل مكة، فإنه لا يطوف به...

حاشية: وليس عليهم طواف القدوم في حجهم إذا شهِموا أفراداً أو بجماعة  
الطواف، فلا يطوفوا ولا يطوف بهم، والله أعلم.

التم سرى) ويرى له الإحصاء، ذلك (فلم يستطع أن يستطع مع الناس  
الموقوف) حرف (قال) مالك، أعده ليحصل بين السؤال والجواب (إذا كان الحج)  
لعدم الوقوف بحرفة (حين استطاع) بعد ذلك الخروج إلى الحل، ولم يخبره  
النية قبل ذلك (خرج إلى الحل) وجوباً به استطاع ذلك (فدخل) مكة (مكة)  
أي مدلاً بها يومئذ لتحدد الإعرام، كما تقدم فربما (طواف بالبيت وسعى بين  
الصفا والمروة) أحسبه (لأن الطواف الأول) الذي فعله قبل الصلوة، كما لم  
يخرج للحج فكونه قبل الوقوف، كذلك لا يحرمه لبيته، لأنه لا يمكن  
نومه للمعيرة التي يريد أن يحصل بها (فلذلك يجعل هذا) أي بأرض بالطواف  
و...

قلت: ولذلك عدم الحنبة لا يكفي طواف الذي حلف قبل الحداث، فيصير  
الحج المتمتعاً على منسك التماسي والطواف الحنبي الطواف قبل يوم النحر لا  
يحزبه على طواف الحنبة الذي يتمثل به حالت الحج، لأنه مضاف للحج،  
وطواف المعيرة يوشى، فلا يكون عند التماس الحنبي.

(وعليه حج قبل قضاء ما دام عند الأربعة ذواتهم) عند مالك ومن  
دعه، خلافاً للحنابلة.

(قال مالك) وإن كان المني أهل بالحج (من غير أهل مكة) بل يكون

حاصبه فَرَضَ حُلَّ ثَلَاثَةِ أَجْحٍ. فَطَفَ مَالِكٌ وَشَعْنُ بَيْنِ انْقِطَاعِ  
وَالْإِسْرَافِ. حُلٌّ بِمَعْنَى وَطَافَ. مَالِكٌ مَنُوفٌ أَحْمَرٌ وَمَعْنَى بَيْنِ الْفَضَاءِ  
وَالْمَعْرُوفِ. وَفَرَضَ الْأَوَّلَ وَصَفِيَّةٌ. إِنَّمَا كَانَ نَوَافِلُ الْحَجِّ، وَغَلِبَتْ مَنَاجِ  
قَابِلٍ وَالْجَهْدُ.

أَمَّا أَفْضَالُهُ مَرْتَبًا مَعْدُودًا. أَحَادًا أَوْ مِنْ مَسْتَقَرٍّ (بَيْنَهُ) أَيْ الْمَحْرَمِ (وَبَيْنَ)  
إِتْسَامِ الْحَجِّ وَطَافَ بِلَهُ (وَفِي السَّحَابِ الْجَدِيدِ) أَيْ وَلَوْ كَانَ طَوَافٌ بِالْأَيْتِ قَبْلَ  
الْمَرْتَبِ. وَفِي السَّحَابِ الْمَعْمُورَةِ نَقْدًا يَهْوَى لِلتَّجَرُّبِ الدَّكْبِ. وَلَيْسَ بِمُتَفَرِّعٍ عَلَى  
الْمَرْتَبِ (بِالْمَنْفِيَةِ) لِلْمَقْدُومِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مَالِكٌ وَالسَّهْوَةُ عَنْهُ (وَمَعْنَى بَيْنِ الْفَضَاءِ  
وَالْمَعْرُوفِ) بَعْدَ طَوَافِ الْمَقْدُومِ ثُمَّ وَتَعَ لَهُ الْإِسْطِصَاءُ (حُلٌّ) أَيْضًا (مَعْمُورَةٌ) لِمَوْتِ  
الْحَجِّ (وَطَافَ) بِأَنْتِ طَوَافًا آخَرَ لِمَنْعِهِ لَلِ (وَمَعْنَى بَيْنِ الْفَضَاءِ وَالْمَعْرُوفِ) تَكْثِيرًا  
لِأَعْدَالِ عَمَرَةِ التَّحْلِيلِ (لَأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ) الَّذِي طَافَ الْمَقْدُومُ (وَمَعْنَى الْأَوَّلَ) الَّذِي  
مَعْنَى مَعْرُوفًا. فَطَوَافُهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَافِلُ الْحَجِّ لَا لِلتَّحْلِيلِ.

وَأَحْصَا، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ دَنَاءِ الْحَجِّ مِنَ السَّكَنِ وَغَيْرِهِ فَيُفِي أَنَّهُ إِنَّمَا  
يَتَحْلَلُ بِدَعْلِ عَمَرِهِ. إِلَّا أَنَّ السَّكَنَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ إِلَى الْحِلِّ عِنْدَ مَالِكٍ  
خَرِصَةً دُونَ غَيْرِهِ. مَعْدُومٌ الْغَامِضِي إِذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ. وَيُرْسَا كَقَوْلِ الْإِمَامِ  
مَالِكٍ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: أَلَا الطَّوَافُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِيِّ ثُمَّ يَكُنْ مَشْرُوعًا وَفِي  
هَذِهِ الْمَسْجِدِ الْمَشْرُوعُ. فَلَوْ وَجَدَ عِنْدَ مَالِكٍ. فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا سَبَابُ فِي وَجُوبِ  
اِسْتِثْنَاءِ الطَّوَافِ وَالْمَعْمُورَةِ التَّحْلِيلِ

وَقَالَ الْأَرْبَابُ فِي الشَّرْحِ الْمُبِينِ: أَوْ قَدِمَ مَحْرَمٌ بِحِجَّةٍ فَطَافَ لِلْمَقْدُومِ  
وَمَعْنَى: ثُمَّ فَتَحَ الْحَجَّ بِطَرَفِ الْوُفُوفِ. فَعَدَّهُ أَنْ يَدْعُلَ بِالْأَعْدَالِ الْعَمَرَةَ مِنَ طَوَافِ  
أَوَّلِهِ وَمَعْنَى آخَرُ مَعْدُومٌ. وَلَا يَكُنْ طَوَافُ الْحِجَّةِ الْأَوَّلِ. وَلَا السَّعْيُ لِمَعْنَاهُ فِي  
التَّحْلِيلِ. انْتَهَى (وَعَلَيْهِ حُجَّ قَابِلٌ) بِالْإِلَافَةِ أَيْ حُجَّ تَرَامٍ قَابِلٌ (وَالْهَدْيُ) كَمَا  
نَقَدَهُ قَرِيبًا

## باب (٣٣) ما جاء في بناء الكعبة

## (٣٣) ما جاء في بناء لكعبة

اختلفت شراح الحديث وحملته التاريخ في عدة بناء الكعبة رضي أول بنائها، ففي «المعبر»<sup>(١)</sup> قال الشيخ فطيم الدين: قالوا: بني إسماعيل خمس مرات، بناء الملائكة، ثم إبراهيم، ثم قريش في الجاهلية وحضر النبي ﷺ هذا البناء، ثم ابن الزبير، ثم عديج واستمر، انتهى.

وفي «الخصيص»<sup>(٢)</sup> من «تحرر المسبق»: أن الكعبة بنيت سبع مرات، الأولى: بناء الملائكة أو آدم على الخلافة، الثانية: بناء إبراهيم، الثالثة: بناء العمارة، الرابعة: بناء جرهم، الخامسة: بناء قريش قبل الإسلام بحملة أعوام، السادسة: بناء ابن الزبير، السابعة: بناء الخنجر.

وعن «شفاء الغرام»: لا شك أنها بنيت مراراً، وقد اختلف في عدد بنائها، ويتحصن من مجموع ما قيل فيه، إنها بنيت عشر مرات، منها بناء الملائكة، ومنها بناء آدم، ومنها بناء أولاده، وبناء إبراهيم، وبناء العماليق، وبناء جرهم، وبناء قصي بن كلاب، وبناء قريش، وبناء ابن الزبير، وبناء النحج، انتهى.

وكذا حكى صاحب «مرآة الحرمين» عن «شفاء الغرام» للتفي القاسي، وزاد في آخره: ثم يُبين أن بنات الملائكة وآدم وأولاده لم يأت بها خبر ثابت، وأما بناء التحليل، فقام به القرآن وحسنه، وقاله التحليلي: الحق أن لكعبة لم تُبنَ جميعاً إلا ثلاث مرات، الأولى: بناء إبراهيم عليه السلام، والثانية: بناء قريش، وكان بينهما ١٦٧٥ سنة، والثالثة: بناء ابن الزبير، وكان بينهما ٨٤ سنة، وأما بناء الملائكة وآدم وبنيهم فلم يصح، وأما بناء جرهم والعمالة وقصي، فمما كان ترميماً، انتهى.

(١) إسماعيل نقاري (٢٨٧/٢).

(٢) الشيخ الخصيص (١١٧/١).

قال الزرقلاني<sup>(١)</sup>: اختلف في أول من بناها، فعلى المذهب الطبري: أن الله وضعها أولاً لا يبناء أحد، وللأزفي عن علي بن الحسين: أن الملائكة بنوها قبل آدم، وتعد الرزاق عن عطاء: أول من بنى البيت آدم، وعن وهب بن سبه: ثبت من آدم. وقيل: أول من بناه إبراهيم، وجزم به ابن كثير زاعماً أنه أول من بناه مطلقاً، إذ لم يثبت عن معصوم أنه كان متبناً قبله، ويقال عليه: إنه لم يثبت من معصوم أنه أول من بناه، انتهى.

وفي «الخازن» في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ أُوْلَى أُولَى بَنَى وَضَعَهُ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>: اختلف العلماء في كونه أول بيت على قولين: أحدهما: أنه أول في الوضع والبناء، قال مجاهد: خلق الله هذا البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرضين. وفي رواية عنه: أن الله خلق موضع البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرض بالقي عام، وقيل: هو أول بيت ظهر على وجه الماء عند خلق السموات والأرض، خلقه قبل الأرض بالقي عام، وكان زمناً يسيراً على وجه الماء، فحدثت الأرض من تحتها، وهذا قول ابن عمر ومجاهد وقنادة والسدي، انتهى.

وفي «البحر العميق»: أجمع العلماء على أن التكريه أول بيت وضع للعبادة، واختلفوا هل هو أول بيت وضع لغيره؟ فقيل: كانت قبله بيوت، رجعها العلماء على أنه أول بيت وضع مطلقاً، انتهى.

والجمعة أن أكثر ما قيل في عبادة بانيه في كتب التفسير وشروح الحديث وكتب الفقه: أنها بنيت عشر مرات، ضمها بعضهم:

سبى بيت رب العرش عشر فحلهم	ملائكة الله الكرام وادم
فبني فابراهيم ثم عمالت	فوسى قارون قبل هذين جرهم

(١) شرح الزرقلاني: ٢١٠، ٢٩٩.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٦٠.

وعبد الإله بن الزبير بنى كذا بيته خججاج وهذا منتمم  
هذا، وقال بعضهم: ساء بعض الطوائف من هذا الألف الثاني. كما  
سأني به.

ويحمل الكلام على هذه الآية كلها تكميلاً لفائدة.

أما الأول: فبناء الملائكة على المشهور، وإلا فقد تقدم بناء عز اسمه  
بغير بناء أحمد. قال القسطلاني<sup>(١)</sup>: والذي تحصل أنه بيت عشر مرات، بناء  
الملائكة قبل خلق آدم، وذلك لما كانوا: ﴿أَقْمَلُ فِيهَا مِنْ بُقْعِدُ فِيهَا وَقُلُوكُ  
الْزَمَانِ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> خدعوا وحاقوا بالعرش، ثم أمرهم الله تعالى أن يبنوا في كل  
سماو بناء، وفي كل أرض بناء، فكان مجاهد: هي أربعة عشر بيتاً، وقد روي أن  
الملائكة حين أسست الكعبة أنشئت الأرض إلى مشيها، وقذفت فيها حجارة  
أمتان الإبن، فذلك نغواعد من البيت أنى وضع عندها إبراهيم وإسماعيل،  
انتهى.

وهي الخازنة: قيل: هو أول بيت بني على لأرض، وروي عن علي بن  
الحسين بن علي: أن الله وضع تحت العرش بيتاً، وهو البيت المعمور، وأمر  
الملائكة أن يصفوا به، ثم أمر الملائكة الذين في الأرض أن يبنوا بيتاً في  
الأرض على مثاله وقدره، فبنوا هذا البيت وسموه الضراح، وأمر من في  
الأرض أن يظفوا به كما يظف أهل السماء بالبيت المعمور.

وروي أن الملائكة بنوه قبل خلق آدم بألفي عام، وكانوا حججوه، فلما  
حججه آدم قالت له الملائكة: سر حيث ي آدم، لقد حججنا هذا البيت قبلك  
سأني عاد، انتهى.

(١) إرشاد السري (١: ٣٠٤).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١.



أيضاً فاسورة من سنن الشيخ في الجاهلية، فتوجه آدم من الهند حاشياً إلى مكة، وأرسل الله إليه ملكاً يده على اليث، فحج آدم البيت، وأقام العباس، فلما فرغ نلقته الملائكة، وقالوا: برحمتك ما آدم، لقد حججنا هذا البيت قبلك بألفي عام، قال ابن عباس: حج آدم أربعين حجة من الهند إلى مكة على رحليه، فكان على ذلك إلى أيام الطوفان، انتهى.

وقال الفسطلاني<sup>(١)</sup> بعد ذكر بناء الملائكة: ثم بناء آدم، ورواه البيهقي في دلائل النبوة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي مرفوعاً عن طريق ابن لهيعة، وفيه: «أنه قيل له: أنت أول الناس، هذا أول بيت وضع للناس، لكن قال ابن كثير: إنه من مفرقات ابن لهيعة وهو ضعيف، والأشبه أن يكون موقوفاً على عبد الله، انتهى.

قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: وقد روى البيهقي في «الدلائل» عن عمر عن النبي ﷺ قصة بناء آدم لها، ورواه الأزرق في «أبو الشيخ وابن عساكر موقوفاً على ابن عباس، وحكمه الرفع إذ لا يقال رأياً، انتهى.

وقد بسط السيوطي في «الدر» في الروايات والأخبار في أبنية البيت تحت قوله عمر اسمه: ﴿وَأَوَّلَ رِغَّةٍ يُزَيِّدُ الْقَرْنَ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>، فذكر في بناء آدم أيضاً آثاراً، منها: ما أخرجه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup> وابن جرير وابن أسد والمجدي عن عطاء، قال: قال آدم: أي رمة ما لي لا أسمع أصوات الملائكة؟ قال: بخلطيتك، ولكن اهبط إلى الأرض، فابس لي بيتاً ثم احلف به كما رأيت

(١) «إرشاد الساري» (٤/١٠٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/٢٩٧).

(٣) سورة الفرق، الآية ١٢٧.

(٤) «مصابيح عبد الرزاق» (٥/١٩٦) رقم الحديث (٩٠٩٢).



العملائكة تحت بيني الذي في السماء، فرعم الناس أنه بناء من خمسة أجيال: من حواء ولبنان وطورربتاء وطورسيدا والجودي. فكان هذا بناء آدم حتى بناء إبراهيم عليه السلام انتهى.

وجمع بين بنائه ونزول البيت المعمور بأن بناءه كان للأساس، ثم وضع عليه البيت المعمور، ويؤيد ذلك ما في الدرر، رواية لأروفي وأبي الشيخ في «العظمة» وابن عساکر عن ابن عباس، قال: لما أهبط الله آدم إلى الأرض، فأنزل الحجر، وفيه فني البيت الحرام وأن جبرئيل ضرب بيضاه لأرض، فأبرز عن أرض ثابت على الأرض أسناده، فقلدت فيه العملائكة الصخر ما يطيق الصخر منها ثلاثون رجلاً، وأنه بناء من خمسة أحط من لبن، وطورسيدا، وطورربتاء، والحرمي، وحواء. حتى استوى على وجه الأرض، فكان أول من أسس البيت.

وبرواية الأروفي عن عبد الله بن أبي زياد قال: لما أهبط الله آدم من الجنة، قال: يا آدم أين لي بيتاً سجداً بيني الذي في السماء، فهبط عليه العملائكة، فحمر حتى شغ الأوص السابعة، فقلدت به العملائكة الصخر حتى أشرف على وجه الأرض، وهبط آدم ببذوقه حمر، مسخوفة فيها أرمعة أركان، فوضعها على الأساس، فلم نزل البذوق كذلك حتى كان زمن الخرق، فرفعها الله، وسط صاحب البحر العميق الأثر في بناء آدم ونزول الخيمة، وجمع بأن الخيمة يجود أن تكون نزلت وضربت في موضع الكعبة، فلما أمر ببنائها، بنى ما كان حول الكعبة طمأنينة لقلب آدم ما عاش ثم دعت، انتهى.

والثالث: بناء بني آدم، ذكره بعضهم ولم يذكره آخرون، قال الأبي في «إكمال الإكمال»<sup>(١)</sup> قال العلماء: بني البيت حمر مرات، وأضاف ابن

(١) (٤٦٨:٣).

إسحاق. النساء الأول من الخمس لأدم عليه السلام. وأصناف السهي لأبيه  
ثلاث. انتهى. وقال القسطنطيني<sup>١</sup> بعد بناء آدم ثم جاء من آدم من بعده، ثم  
يؤا، منصور، بصير، ثم هم ومن بعدهم حتى كان من نوح، وأسلافه، إرفيق، وغير  
مكناه من نوح لأبويه عليه السلام، انتهى

• يقدم لنا في «تفسيره» الذي في سفهاء التبرعات في مبدأ البحث لا شيء  
أشياء من موزة، وقد احتشد في عدد ضلها، وبماضين من مجموع ما قيل في  
إنها ليست غير مراثي، فيها بناء الملائكة، ومنها بناء آدم، ومنها بناء أولاده،  
وعنده بناء إبراهيم، الذي أعز.

وغيره من الحشرات، في ذكرها ثقب الذابت ماء من شيفت الطلح والحقايق،  
 تلم برق معدودا، وبها لاد ومن بعدهم حتى كان بين موج، وأمرهم الطلح  
 من مكانه، انتهى

وهي أمة مودة من الأمم والأقربى من بني آدم قبل أن  
تولد الله على أمة أن يسير إلى مكة، فكان بعد ما سجد في بناء آدم برؤس  
الجمعة ابنه نوح عليه السلام، قال: علمت أن حيلة آدم مكنتها حتى  
فليس الله آدم، وردها الله إلى آدم، ربي هو آدم قبل وبعد، مكنتها ربي ما علمت  
والنحو، فم يرب معصية معصية ومن بعد حتى كان من روح، فبشر  
فعرى وحسن مكان.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن حطاء، أن أبا ذؤيب  
عن أبيه السعد بن زيد: أنه فقه الخيلانكة. وعن وهب بن مسعود: أن أبا ذؤيب

.. 507 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1

$$(\gamma_1 \gamma_2)^{1/2} = \frac{1}{2}(\gamma_1 + \gamma_2) \quad (7)$$

(۳)  $\{x \in \mathbb{R}^n : x_1 = 0, x_2 = 0, \dots, x_{n-1} = 0\}$

ثبت من آدم، انتهى. وفي «تاريخ الطبري» في ذكر شيث، قيل: إنه تم يزل مقيماً بمنكة يحج ويعتمر إلى أن مات، وإنه بنى الكعبة بالحجارة والطين، وأما السلف من علمائنا، فإنهم قالوا: لم تزل القصة التي جعل الله لآدم في مكان البيت إلى أيام الضوفان، وإنما رفعها الله عز وجل حين أرسل الضوفان، انتهى.

قلت: وقد ذكر صاحب «البحر المصين» الآثار في رفع البيت المعمور زمن الضوفان. وفي «السنن»: روى البيهقي في «دلائل النبوة» عن عبد الله بن عمرو بن صفية بن لهيعة أنه يراها آدم، ثم بنى بنو آدم بعده بالطين والحجارة، فلم يزل معموراً حتى هلك الفرق في زمن نوح، ثم بناه إبراهيم، ثم المعاملة، ثم جرحهم، رواه الفاكهي عن عالم، انتهى.

وقال ابن حجر في «شرح مناهج السوري»: قال الطبري: وفي رواية عن وهب: كان شيث وصي أبيه آدم، وهو الذي بنى الكعبة بالطين والحجارة، انتهى. ولم يذكر هذا بناء فيما تقدم في مبدأ البحث عن الشيخ فطاب الله عينه، وعن صاحب «البحر المصين» وميرهما، وكذا لم يذكره العمري في كتاب العلم، بل ذكر بعد بناء الملائكة بناء إبراهيم، وكذا لم يذكره الحارث فيما حكى قصة بناء البيت من العلماء وأهل السير، فقال بعد بيان إحياء البيت المعمور: فكان على ذلك إلى أيام الضوفان، فرفعه الله إلى السماء الرابعة، وبعث الله جبرئيل حتى حج الحجر الأسود في جبل أبي قبيس صيانة له من العرق، فكان موضع البيت خالياً إلى زمن إبراهيم، انتهى.

والرابع: بناء إبراهيم على أبيه وعليه الصلاة والسلام، وهو مجمع عليه لا خلاف فيه، قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا إِبْرَاهِيمَ الْفَرَادِيسَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ الآية<sup>(١)</sup>، قال صاحب «الجمال»: الرابع: بناء إبراهيم وقد كان المصنوع له من جبرئيل عن

(١) سورة البقرة، الآية ١٢٧.

الملك الخليل، ومن ثم قيل ليس في هذا العائه شريف من الكعبة، لأن الأثر بنائها الملك الخليل، واسمها المعتمد حنين، والثاني الخليل، ولعمري اسمعيل، انتهى.

وقال النسطاسي<sup>(١)</sup> بعد بناء بني آدم: قد روى معجراً معروفاً هم ومن بعدهم حتى كان زمن نوح، فسقوا العروق، وبغير مكانه حتى بُني لإبراهيم عليه السلام، كد هو ثلث حتى القرون، وحرم الحفاظ من كثير<sup>(٢)</sup>، ذلك أول من بناء وقال: لم يحن غير مضموم، أنه كان منبأ قبل الخليل، انتهى.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: وليس أبي حاتم عن أبي عمر أن البيت، رفع في ما طوفان، فكان الأثر، من ذلك، وحكيوه، ولا يعلمون مكانه حتى بؤاه ابن إبراهيم، فناء حتى أسس آدم، وجعل ضوؤه في السماء سبعة أذرع مدراعهم، ودرجه في الأرض ثلاثين ذراعاً مدراعهم، وأدخل الحجر في البيت، ولم يجعل له سفراء وحمل له باباً، وجعل له بشراً عند بابه، يلقي فيها ما يهدى للبيت، هذه الأثر، من كثرة مفرداتها ضعيفة، لكن يغني بعضها بعضاً، انتهى.

قال العمري<sup>(٤)</sup> في كتاب الأثر: جعل إبراهيم عليه السلام طول بناء الكعبة في السماء سبعة أذرع، وفي الأرض ثلاثين ذراعاً، وعرضها في الأرض اثني وعشرين ذراعاً، وكانت غير مستقيمة، ولما بناها قريش، جعلوا طولها تسعين ذراعاً في السماء، وقصروا من طولها في الأرض ستة أذرع، ومنسورة، وترفعها في البحر، انتهى.

(١) تاريخ الدولة (١/٢٢٤).

(٢) الأثر، وانهاية (١/٢٢٤).

(٣) شرح زرقاني (١/٢٢٤).

(٤) عمدة القاري (١/٢٢٤).

وسمى صاحب معرفة الحرمين<sup>(١)</sup> عن الأزرقى عن ابن إسحاق ذراع بناء إبراهيم عليه السلام، فقال: كان في طوله في السماء ٩ أذرع، وجناره الشرقي ٣٢ ذراعاً، والشمالى ٢٢ ذراعاً، والغربي ٢١ ذراعاً، والجنوبي ٢٠ ذراعاً، وكان فيه بالأرض انتهى.

وفي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>: أما سبب بناء الخليل - صلوات الله وسلامه عليه - فمن مجاهد أن موضع البيت قد خفي، ودرس من اتفرق أيام الطوفان، فصار موضعه أكمة حراء، مرة لا تملؤها السوء، غير أن الناس يعلمون أن موضع البيت فيما هناك ولا يُنتهونه، وكان المظنون بأنه من أقطار الأرض، ويدعو حسده، فقل من دعا هناك إلا استجيب له، وعن ابن عمر: أن الناس كانوا يحجونه، ولا يعدون مكانه، حتى يؤذ الله نخيله إبراهيم، وأعلمه مكانه.

ويروي أنه لما يؤذ وأمره الله قبل من الشام، وسنه يومئذ مائة سنة، ومن إليه إسماعيل سنة وثلاثون، وأرسل الله معه لسكينة، لها رأس كرأس الهرة وجناحان، وفي رواية: كأنها غمامة، في وسطها من أعلى كهيفة الرأس نكلم، وكانت بمقدار البيت، فلما انتهى الخليل إلى مكة، وقفت في موضع البيت وندت: يا إبراهيم! ابن علي مقدار ظلي، لا تزد ولا تنقص.

وفي الرواية الأخرى: أنها تصوّفت بالأساس، كأنها حبة، ثم أن الخليل لما انتهى في البيت إلى موضع الحجر الأسود، طلب من إسماعيل حجراً يضعه؛ ليكون عمداً على مد الطواف، فجاء جبرئيل - عليه السلام - بالحجر الأسود من جبل أبي قبيس؛ لأنه تعالى استودعه إياه لما غرقت الأرض، وفي رواية: أن الحجر بلغه ندى الخليل من أبي قبيس - ها أنا ذا، غرقى إليه، فأتخذه، فوضعه موضعه.

وقيل: إن النجل نادى إبراهيم، فقال: لك عدي أمانة فخذها، وجعل الخيل طرف البيت في السماء سعة أذرع، ثم انما، ولعمركم حقدار ما نرى إلا قطرة الآن سعة وعشرون ذراعاً. ويمكن أن تكون أذرع سيد إبراهيم عليه السلام - مديلة، وعرضه على أساس آدم من الركن الأسود إلى الركن الثاني ثمان وثلاثون ذراعاً، ومن التمامي إلى الغربي ثمان وعشرون ذراعاً. ومن الغربي إلى اليساني أحد وثلاثون ذراعاً، ومن اليساني إلى الأسود عشرون ذراعاً. وجعل يانه بالأرض غير سوب لنا حتى كان تبع الحميري هو الذي جعل له باباً وغلقاً فاردياً، انتهى.

قلت: وقد وردت شروايات في هيئة السكينة مختلفة، كما ذكرها صاحب التخميس<sup>(١)</sup>، وكذا ذكر الأقوال المختلفة في مساحة حواص البيت، وحكي القول المذكور عن مشويق الساجد، وقال: فسلك سبب التكاء: لأنها على حقيقة التكعب، قال: وفي الاكتفاء: وإعنا به حجاره بعضاً على بعض، ولم يجعل له سقفاً، جعل له باباً، حفر بئر عده به، حزانة لتبت يلقى بها ما أهدي للبيت، انتهى.

وفي «الحازن»، قال ابن عباس: من إبراهيم البيت من خمسة أحول من طور سيناء، وطور ريشاء، ولبن حبل، وسنم، والجودي حبل بالجزيرة، وبني قواعده من حراء جبل بمكة، وقيل: إن الله تعالى أنزل إبراهيم ومساعيل بسبعة أملاك يمسوهم في بناء البيت، انتهى. وفي «التخميس» يروى أن بين سانه وبين أن يبعث محمد ﷺ ثلاثة آلاف سنة.

**والخامس والسادس:** بناء العمائقة، وجرحه، وجمعتهما في محل لا اختلاف في أيهما مقدم، والجمهور على تقديم بناء العمائقة، وبه جزم

أشعري في «مسالكه» إذ قال: «بنيته العماتقة بعد إبراهيم، وبنيته حرمهم بعد العماتقة». قال ابن حجر في «مترجه»: قوله «بنيته حرمهم بعد العماتقة» هو ما ذكره الأزرقي في «تاريخه» عن طبري - رضي الله عنه - وحزم به المحب الطبري. لكن ذكر النكاحي عن علي - رضي الله عنه - ما يصرح بتفصيل بناء حرمهم على العماتقة انتهى

وفي «الحج»<sup>(١١)</sup> عن «شذاه العرام»<sup>(١٢)</sup> من بناء إبراهيم، ومنها: بناء العماتيق، ومنها: بناء حرمهم، وتقدم في هذا البحث، الثالث بناء العماتقة، والرابع بناء حرمهم، وقال الأزرقي<sup>(١٣)</sup> روى ابن أبي شيبة وابن زهوية وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن علي - أن بناء إبراهيم لبث ما عهد الله أن يلبث، ثم انهدم، فبنته العماتقة ثم انهدم، فبنته حرمهم، وهكذا ذكره السيوطي في «تاريخه»، وقال: وأخرج ابن أبي شيبة وإسحاق بن زهير في «مسنده»، وعبد بن حميد، وإسحاق بن أبي أسامة، وابن عوف، وابن أبي حاتم، والأزرقي، والحاكم في «مصححه»، والبيهقي في «اللائل» من طريق حماد بن عمره عن علي - رضي الله عنه - أن رجلاً قال له: ألا نصير بي عن البيت فذكر قصته متصلة

قال الحافظ<sup>(١٤)</sup> روى إسحاق بن زهير عن علي في قصة بناء إبراهيم أنبت قال: فمر عليه الذر، فانهدم، فبنته العماتقة، فمر عليه الذر، فانهدم، فبنته حرمهم. وحكى العيني<sup>(١٥)</sup> عن كتاب الأزرقي حين: إنه مني في أيام حرمهم مراراً ومرة، لأن النسيب كذا قد صنع حائله، وقيل: لم يكن بيننا إنما كان

(١١) تاريخ التمدن: (١/١٧٧)

(١٢) شرح الرافعي: (٢/٢٩٨)

(١٣) فتح الباري: (١/١٦٦) وفي الحديث: (٣٨٣٠).

(١٤) صرح: «مسند القاري»: (١/٣٣٨)

إصلاحاً لما هو من به، وجدار بني بينه وبين السيل، بناء عامر الجدار، انتهى.  
وهكذا حكاه (الهي<sup>١</sup> عن السهيلي، وقال: إنه كان إصلاحاً لما هو،  
وجدار بني بينه وبين السيل، بناء عمرو بن عجاروة، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>٢</sup>: ثم بناء العمائقة، ثم حرهم، يروى الختفي سنده  
عن علي، وذكر المصمودي أن الذي بناء من حرهم، هو الحارث بن مصاض  
لأهمرة انتهى. وهكذا في «النجاشي»، وبه جزم العيني، ولم يذكرهما معاً فيما  
حكى عن تشييع قطب الدين، وقال الرزقي في التفسير الكبير: أول من بناء  
إبراهيم، ثم بناء قوم من العرب من حرهم، ثم هدم فبناء العمائقة، وهم ملوك  
من أولاد عيلان بن سام بن نوح، ثم هدم فبناء قريش.

وقال الطبري في تاريخه: كان إبراهيم حبيب لمرحطن وأبيه إسماعيل  
بنان الست، ومكة يومئذ حاق، ومن حول مكة يومئذ حرهم والعمائقة، فكبح  
إسماعيل امرأة من حرهم، فولى البيت بعد إبراهيم إسماعيل، ومعه بنت وأمه  
لجهرمية، ثم ماتت بنت، ولم يكثر ولد إسماعيل، فعبيت جهرمة على رغبة  
نيت، فكانت من ولي البيت من جهرمة مضاعف، ثم وبته بعده بنوه كابر  
عن كابر، حتى عبت جهرمة بمكة، واستحلوا حرمتها، وأكلوا مال الكعبة الذي  
يؤدي إليها، حتى جعل الرجل منهم إذا لم يجد مكاناً يزي فيه، يدخل الكعبة  
فأمر، فعبت الله غنى جهرم الرغاف والسمل، فأخذاهم وأحلوا من بقي، إلى  
آخر ما يصفه.

يسقط صاحب «البحر المعبود» في أحوال جهرم والعمالين وولايتهم  
سنة، وقال النوري في «مناسكه»: كانت الكعبة بعد إبراهيم عليه السلام مع

(١) ذكر الإسماعيل (٢٨/٣).

(٢) «الزياد الشامي» (١٣/١٠٣).





قلت هذا هو الظاهر، فإن حذقة من ذكر أبيه الكامل في ذكر هذا الشاعر،  
ولعله ترجمه من ذكر بناء حذقة بوزن، وكان حذقة خامساً وهو القصي، والشاعر  
أبو حذقة بعض الترميم سواء فقد ذكر أهل البصرة، واللفظ ساطع في ذكر  
عبد المطلب هو الذي كُتبت عن ربه من إسماعيل بن إبراهيم، واستخرج ما  
كان فيها مدحياً، وذلك من الآن في ديبج، كانت ترجمه ديبج حين أن ترجمه  
من مكة، وأعيان طلبة وأتباعه، فحفظ الأسماء لنا في الكعبة، وصدر في  
الباب العزائي استخرج من ديبج، وكان أول ديبج خليفه - بعد - قبل - الكعبة،  
شعور.

الثامن، ثانياً، قس، وحصره النبي ﷺ وهو أن حسن وثلاثين سنة، كذا في الحديث، وفي قوله الحرس، حصره رسول الله ﷺ، وهو ابن حسن وثلاثين سنة، كما حزم به ابن إسحاق وغير واحد من العلماء، وقيل: ابن حسن وعشرين سنة، كما حزم به موسى بن عبيد بن جريح، وابن حبان في أمته، انتهى. وفي مسائل النووي، كذا يعني ذلك ابن حسن وعشرين سنة، وقيل: ابن حسن وثلاثين سنة، انتهى.

قال الفضلاني<sup>(١)</sup>: ثم ساء فرسها وحضره النبي ﷺ، وجعلها الرضا عبد  
لشابة عشر قراعا، وقيل: عشرين، وانقصوا من طولها وعرضها نصف النصف  
بهم، قال الفضلاني في مرويته<sup>(٢)</sup>: حدثنا حكي الاختلاف في ترويضه<sup>(٣)</sup>  
بخلابجة رضى الله عنها، وبعد السنة من ملكها فيها رسول الله ﷺ،  
هدم فرس الكعبة بغير عيب، ثم نهاه بذلك، فو أن اس يستحق في سنة  
سنة من ماله من ماله.

(continued)

(\*) (3) بعد منظرية (1.2.2)

وكانت سبب فسخهم إياها فيما حدث لهم حينما سمعوا من أبي اسحق أن الحكماء كانت رخصة فرق اثنين، فارتادوا رفقها وسببها. وذلك لأن قريش وعمرهم مرفأً كمن الحكماء، وكان في عمر الحكماء، وكان النحر قد رمى بسيفه إلى عادة فدخل من نحر اليوم فنهضت، فأحذر، حشيتها فأعقروا نسفتها، وكان مدقة وحس قطير نخار، فنهض لهم في أنفسهم بعض ما يصلحها، وكانت حبة تخرج من نحر الحكماء التي يصرح فيها ما يبدى لها كل يوم، فبشرهم على حذر الكعب، فكمسوا بيادهم، وذلك أنه كان لا يلبس بها أحد إلا أحرقت<sup>(١)</sup> وكشفت وصحت فاح، فبشرهم يوماً تسرف عمر جدارها كما كنت تسرع، نعم الله ما بها طائر فاحتضنها، فذهب بها، فكانت قريش: أنا نرجو أن يكون الله عز وجل قد عسى ما رزقنا عبدنا عاصي ربه، وهذه حبيب، وكشفت الله العبد

فلما احتضنوا نحرهم في خدمتها بسببها، فم أومر وهب بن عمرو بن غانم بن عمر بن حذرم: يسألون من الحكماء حذراً، فقلت من يده حتى يرجع إلى موضعه، فقال ما يحسن عريشاً لا يلبسوا من سببها من سببها إذا صيأ، ولا تذهبوا فيها من عريش، ولا مع رياء، ولا مطنمة أحد من الناس، قال: والناس حذر، هذا الكلام لم يلد من المعجزة، رأيت وهب بن خالد أبي رسول الله يثقل، وكان شريفاً

قلت: ولا مانع من انبساط قدامك، ثم قال: انضرب<sup>(٢)</sup>، قال: ابن إسحاق: ثم إن قريش تجارب الحكماء، فكان شواً باب ذي سد ذات وجمرة، وكان ما بين المركب الأسود والنماني لبي محرم ريم، وفصل من قريش ضواً إليهم، وكان عليهم الحكماء لبي جمع ريم منهم، وكان من الحكماء لبي عبد الله من قريش ريم أسد ريم عدي.

(١) حذرت الناس حرم، وقوله كانت حذرت وحذرت بعض حذرت بعض

(٢) أربع الف (١) (٢٤٤)

ثم إن الناس هذبوا هدمها وفرقوا عنه، فقال الوليد بن مغيرة: أنا أبدأكم في هدمها، فأخذ المحول، ثم قام عليها وهو يقول: اللَّهُمَّ لِمَ تُرْعِ<sup>(١)</sup> اللَّهُمَّ لا تريد إلا الخير، ثم هدم من ناحية الركنين، فتربص الناس به تلك الليلة، وقالوا: ننظر، فإن أصيب لم نهضم منها شيئاً، وردناها كما كانت، وإن لم يصب شيء فقد رضي الله ما صنعنا، فأصبح الوليد غادياً على عمله، فهدم والناس معه حتى انتهى الهدم إلى الأساس، فأقضوا إلى حجارة خضر، كأنها أمانة أخذ بعضها ببعض.

وحكى ابن إسحاق عن بعض من يروي الحديث: أن رجلاً من فويز ممن كان يهدمها أدخل عتلة بين حجرين منها ليقلع بها أحدهما، فلما تحرك الحجر انتقضت مكة بأسرها، فانتهوا عند ذلك الأساس.

وفي البحر المحيط: فأهبطوا حجارة كأنها لإبل المحلف، ولا يطبق الحجر منها ثلاثون رجلاً، يعرك الحجر منها، فترنج جوانبها قد شئتكم بمضها ببعض، فأدخل الوليد بن المغيرة عتلة بين حجرين، فأنفلقت منه قلعة، فأخذها أبو وهب بن عمرو، فتردت من يده، ثم عادت في مكانها، وظارت برقة كادت أن تخطف بأبصارهم، ورجفت مكة بأسرها، فلما رأوا ذلك أمسكوا عن أن ينظروا إلى ما تحت ذلك، فلما جتمعوا ما أخرجوا من النفقة، قلت عن أن تبلغ لهم عبارة البيت كله، فتشاوروا في ذلك، وأجمع رأيهم على أن يقتصروا عن القواعد، ويحجروا ما يقدرون عليه، ويشركوا بقيته عليه جدار مدار يطوف الناس من ورائه، إلخ.

قال الطبري: ثم إن القبائل جمعت الحجارة لبناؤها، جعلت كل قبيلة تجمع على حدتها، ثم بنوا حتى إذا بلغ البنيان موضع الركن انحصموا فيه،

(١) فترعهم. المفعول لم تُرْعِ قال السهيلي: وهي كلمة تفاد عند تسكين الزرع، والتأنيس، وإظهار التلين والبر في القول. الروض الأنف ٢ (٢٧٩/٢).

وفي «أخبار الأئمة» قالت رواية - مثلاً - وبرهان هو من الشئ الذي رفع لنا، الخاشع لم ومحروم: هو في الشئ الذي وقع لنا، وقامت سائر القبلات: لم يكن الركن معاً استعملناه

وقال الطبرسي: كل قبله تريد أن ترفعه إلى ما سجد دون الأخير، حتى تصوزوا ونحوها، ونحوها للفتار، فترى من عند الدر جهة مسواة دماً، ثم يعاقبوا هم ولو عدي من كعب على السرة، وأدخلوا بينهم في ذلك النجس في الحقة، فسكنت فرش أربع ليال أو خمس قبل ذلك، ثم إنهم احتسبوا في المسجد، فتدوروا وتصفوا.

ورغم بعض الروايات أن من أمية بن المغيرة كان عامداً أسير قريش كلها، قال: يا صفير قريش! احملوا بيكم فيما نحلثون فيه أولي من يدعي باب المسجد بنفسه فيكم، فكان أول من دخل عليهم رسول الله ﷺ، فلما رأوه قال: هذا الأمين قد رخصنا به، عبد محمد، فلما انتفى إليهم، وأخبروه الخبر، قال: هم لي توباً، فأنتي به، فأخذ الركن، فوضعه معه، ثم قال: لأخذ كل قبلة متاخية من الثوب، ثم رعدوه جميعاً فعموا، حتى إذا سقوا به موسى وضعه بيده، ثم بي عليه، وكانت قريش تسمى رسول الله ﷺ قبل أن ينزل عليه نوحى الأمين، قال أبو جعفر: وكذا شاء نبي الكعبة بعد الفجار بحسن عشرين سنة، وكان بين عام الفيل وعام الفجار عشرين سنة، انتهى وخذه<sup>(١)</sup>

وفي البحر المحيى: كانت الكعبة قبل أن يبيها قريش رخصاً باباً بين مكة والمدينة، وكان ما بها بالأرض، ولم يكن لها سقف، وإلى أعلى الكعبة على الجدار من خارج، وتوسط من أعلى الحذر من بطنها، وكان في

(١) الخط: فترى (١١٦) (١٢٦).

يَطْلُقُ اللَّعْبَةُ جُثُّ كَهَيْئَةِ الْحِرَانَةِ، وَكَأَنَّهُ نَزَّحَ حَيْثُ نَحَرَتْهُ، بِمَنْهَا لَقِيَ عَيْنَ  
جَرَاهِمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَدَا عَلَى ذَاتِ بَحْتٍ فَعَدِمَ مِنْ جَوَاهِرِ، فَوَقَّوْهُ مَائِلَتِ مَرَّةً بَعْدَ  
مَرَّةٍ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا مَلَكًا دَجِيَّةً، فَخَرَّعَتِ الْخُفَّةَ وَأَمَّا فِيهَا حَسَدٌ مَنَّا، وَلَمْ يَرَوْا  
كَذَلِكَ فَتَرَسَتْ قَرِيضُ الْكَلْبَةِ.

وسية آل إمامة الحديث. فطابت من محرمها شجرة، فاحترقت كسرها،  
فلما احترق ثوبت جذعها من كل جانب، انكسرت السيق من أثرها، فجاء  
سبل عقيب، وهي على تلك الحال، فذبح الكعبة، وسدح جدرانها، فتمزعت  
من ذلك فريز، فربما شربها، فبنا هم على ذلك ينعمون، إذ كانت حفيضة  
البروم، حتى إذا كان الذبح، وهي يومئذ، داخل مكة قبل خروا انكسرت،  
بسبب قسوتها وكذا ابتها واستمر، فخشيت، إلى آخره، بعد القصة.

وقد أخرج البخاري في صحيحه<sup>(١)</sup> عن جابر - رضي الله عنه - أنه لما  
نزلت لكعبة ذهب النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب والحجاء فقالوا لرسول الله ﷺ:  
اجعل يادك على رءوسنا، فحضر إلى الأمام، فضممت يدها إلى السماء فقال:  
أولني بشاري، يشهد عليه، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: هذا من أجل السماوي؛ لأن جابر  
لم يأت بعد النصف، فيحمل أن يكون سمعوا من النبي ﷺ أم من حضره.

وقد روى الطبراني وأبو نعيم في المذللين من طريق من يهتد عن أبي  
الربيع قال: سألت جابراً هل يشوم الرجل حرباً؟ قال: أشيرني أمشي يميناً  
أما الخدود فكعبة، نقل كل خط من خديته، وأن العشي نفاة نقل مع العباس.  
وكانه سمعون ناهج على العوائق، يتغذون به، أي على حمل الحجارة. فقال  
السن يميناً. فاعتصمت وعلي، وحررت، وسقط نوب، فقلت للعباس: هل من نوب،

[illegible]

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26



اليوم. فكانت تحت أرائها القرب منه نهمة، بدت لها حية فأنهت فاد. و... انه غير أعظم من نسو، فعز مغالبه يهد. والقها نحر أجداد. فبدعت فريار. لكفة رويها بحجرة الداني، فرفعوها عن الصلة عشرين ذراعاً، فبينما انشئ ثلثة بحمل الحجارة، انشأت

روية. وكان من فلك ومن السمعة شخص سمن، كان معبر وأما الزهرى فقال: لما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبر بمراء الكعبة، مضارت شراة من محمدا في نيت الكعبة فاحشرفت، ففتشوا في حرمها، وعابوه. فقال الوليد: إن الله لا يهلك من يريد لإصلاح، فرفض على طاهر أيب. وروى العباس. فقال: أنهم لا يريد إلا الإصلاح، ثم هدم، فعد روى، ماله تبعوه، فاد عبد الرافى وأخبرنا ابن حريج قال: حل مجاهد كان ذلك قبل البعث بخمس عشرة سنة، وكما روى من عبد الله بن طرقي ومحمد بن صبر من طعم نساء. واد جزم موسى بن عيسى بن مغيرة، ولأول أنبه، واد جزم ابن السعاف

ويستكر الجمع بينهما أن يكون الحريق تقدم رفته على الشروع في البناء، وذكر ابن السعاف أن السبب بأبي بصير. الكعبة. حيث نط من بناءه، وكذا روى ابن الأثير، وروى غيره، وقد روى، وتفسيرها، وذلك أن نورا سرفوا كبر الكعبة، فذكر الفصة مطولة في شأن الكعبة. وروى اختراعهم ومن وضع الحجر الأسود. قال: كانت الكعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم سبع ذراعاً

وروى عبد الظاهر من طريق آخر، عن أبي الخطاب أن اسم الحجر المذكور لباقوم. وروى كوفي من طريق ابن حريج مثله، قال: وكان ينحى إلى سبع ذراع داخل مكة، فاكسرت منهية بالشعيرة، فقال لقيش: إن أمره مع عركه إلى أناس أعطيتكم الغنم، فهدوا

وروى محمد بن عيسى في كتابه عن شريك بن فراس. واد سمع عنها من



عبر يقول: "سم النبي بسى الكعبة نفريش باقوم"، وكان يومياً، وقال لأزومي: كان طولها ستة وعشرون ذراعاً، وانقصرت فريش منها على ثمانية عشر، ونقصوا من عرصتها أربعاً فحملوها في الحجر، انتهى مختصراً<sup>(١)</sup>.

وجمع بين مختلف ما ورد في سبب انشاء من السبل والسرقة والتحريق أن تكون الثلاثة سبلها، وسبأتي الكلام على منار الحجر في آخر الباب.

وقال صاحب "مرآة الحرمين" بعد ما حكى "أنه فريش دة" وكان ارتفاعه من الخارج ثمانية عشر ذراعاً به يادة تسعة أذرع على ارتفاعها في بناء الخليل، واقتصر من عرصتها أربعاً فحملوها في الحجر لقصير النفقة التحلل، ورفعوا سبلها فحملوها من شاموا وبمنعوا من شاموا، وكسوها بالحنجزة، وحملوها في فاحلها ستة دحائم في صعين. في كل صفة ثلاث من الشمار بسى الجنوب، وحملوها في ركةا العراق سبلها يتعد عليه إلى سطحها الذي جعلوا فيه سبياً بسا، في الحجر، انتهى.

وفي "مناياك السوي": كان باب الكعبة لاصفاً بالأحمر في عهد إبراهيم - عليه السلام - وفي عهد جرهم ومن بعدهم، إلى أن سته قوش، فرمعت بانه وجمعت له سقفاً، ولم يكن لها سقف، وزادت في ارتفاعها إلى السماء، فجعلته ثمانية عشر ذراعاً، انتهى.

تنبه: وكان من هوو النبي ﷺ أن يجدد البيت على اساس إبراهيم - عليه السلام -، لكن لم ينفق له كما في قول حديث الباب في "الموطأ"، وفي "المصحح" "عن عائشة - رضي الله عنها -: سألت النبي ﷺ عن شجار من است هو؟ قال: حم، قلت: فما بالله لم يؤملوه في البيت؟ قال:

(١) فتح الباري (٣/٤١١) و(٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (١٣٣٢).



معدومة، وفر إلى مكة، ولم يدع إلى نفسه، ولكن لم يراجع، فوجد يزيد عليه  
وجدا شديدا، فلما مات يزيد بويج به بالحداد، وأطاعه أهل الحجاز والمصر،  
ووجدوا مودة الكوفة، انبهر.

وفي زيجار العدوة عن ابن جريج قال: سمعت عبد الواحد بن حفيظ  
ابن زبير قال: لما أتوا إلى الأمير بن دعة بن يزيد، وتحدثوا، وخشي عاقبتهم،  
لعمركم مكة لم تنزع بالحرم، وجمع موالده، وبنيهم عيت يزيد وبناته، وبذلك  
سبه الحمر وغير ذلك، ويخضع الناس عليه، فبلغ ذلك يزيد بن معدومة،  
فأقسم لا يؤتى به إلا بعلولا.

وأما إلى رجل من أهل الشام، فخطب عني ابن الزبير أنسبه، وقال:  
لأن يستحل الحرم بسندك، فبه غير نازك ولا حزين عليه، وأنقسم أن لا يؤتى  
بك إلا معلوما، وقد عملت لك خلا من وفاة، وذلك بوقفة الشباب، وبير نعم  
أخبر المؤمن، فاصبح خير عاقبة، فقال: دعوني أبأعاهم أبي أنصرتي بوي،  
وشاروا أنه أسماء بن أبي بكر، قالت عزة، وقال: لا أرى عتق كرمه، ومنه  
كرهاء، ولا تكون مني أمه من نفسك، فبلغت بك، فأنشبهت أحسن من عدا  
فأمر أن يدع إليه في حل، ينج.

وقال صاحب الحديث<sup>(١)</sup> في «فتاوى الغرام»: وفي مكة عبد الله بن  
الزبير، بعد أن أضر عن ذلك عبد شديدا، سبه، أن أهل المدينة لما وردوا  
سبها عامل بوند عبدك بن محمد بن أبي صبيان وغيره من بني أمية لا والله  
عثمان - رضي الله عنه - بعد بيهيم يزيد - مسلم بن عتبة القرشي - وبني  
مسرعا بإسراء في القتل بالمدينة - وبعد، مع النبي عشر ألف، فيهم نخعين بن  
نعمر أسكوب، واصل، الكندي، لكونه عمن العذرة إلى عمر بن أسلم موت،

(١) التاريخ الحديث (١١: ٢١٢)

فإنه كان مسلماً، وأمر مسرفاً إذا بلغ المدينة أن يدعو أهلها إلى فلاة يزيد ثلاثاً، فإن أجابوه، وإلا فأتلهم ثلاثاً، فإذا ظهر عليهم أباها ثلاثاً، ثم يكف عن الناس، ويسير إلى مكة لقتال ابن الزبير.

وفي سنة الميوانة، في سنة ستين دعا ابن الزبير إلى نفسه يدعة، وعاب يزيد بشرب الخمر واللعب والنهائون بالدين، وأظهر قومه ومقتضيه، فباع ابن الزبير أهل تهامة والحجاز، فلما بلغ ذلك يزيد، ادب له الحصين بن نمير المكي وروح بن زباع الجذامي، وضم إلى كل واحد جيشاً، واستعمل عيسى الجهمي مسلم بن حفصة السري، وجعله أمير الأمراء، ولما ودعهم قال: يا مسلم! لا تردني أهل الشام عن أبي، يريدونه يعدوهم. واجعل طريقتي على المدينة، فإن حاربوك فحاربهم، فإن ظفرت بهم فأبعتها ثلاثاً، فصار مسلم، حتى توفى خيرة واقم ظاهر المدينة، فخرج أهل المدينة وعسكروا بها، وأميرهم عبد الله بن حنظلة غلب الملائكة فدعاهم مسلم ثلاثاً، فلم يجبروه، فقاتلوا، فانهزموا، وقتل أمير المدينة ابن حنظلة الغنص، وسبعمائة من المهاجرين والأنصار.

وفي شتاء الغرام: كانت الواقعة بخيرة واقم ثلاث سنين من ذي الحجة سنة ثلاث وستين من الهجرة، ثم سار مسلم إلى مكة لقتال ابن الزبير، ولما كان بالمشعل مات، ودفن شبه المشعل، ثم مشى ووصل هناك، وكان يؤمن كما يؤمن نير أبي رغال. ومات مسلم بعد أن قدم على عسكر الحصين بن نمير، فسار الحصين بالعمسك حتى بيع مكة لأربع بقين من المحرم سنة أربع وستين، وقد اجتمع على ابن الزبير أهل مكة والحجاز وغيرهم، وانضم إليه من انهزم من أهل المدينة، وكان قد سمعه خبر أهل المدينة وما وقع لهم من مسلم، فلحقه منه أمر عظيم، وانضم هو وأصحابه للقتال، وقاتلوا الحصين أياماً، ونحصر ابن الزبير وأصحابه في المسجد حول الكعبة، وضرب أصحابه في المسجد ضرباً.

وهي النوى، أحاسر مثله أرمأ وسنس يوماً جرى فيها قتال شديد، وفقدت الكعبة بالمحذنين يوم السبت ثالث ربيع الأول، وأخذ رجل فبساً في رأس ربيع، فطارته به فربح، فاحترق البيت

وهي السنة العاشرة في هذا الحصر. احترق الكعبة، واحترق فيها قرن الكنان الذي غايه إسماعيل بن إبراهيم الخليل، وكان معاقاً في الكعبة، ودام الحصر بهم إلى أن مرج الله عن ابن الزيد، أصحابه يوصون نعي يزيد بن معاوية، مات يزيد في منتصف ربيع الأول سنة أربع وسنين، وكان وصوله معه ليلة الثلاثاء، ثلاث مئتين من شهر ربيع الآخر سنة أربع وسنين، ومنع عنه ابن الزبير قبل أن يبلغ الحصى، وبعث إلى الحصى من يعلمه بموت يزيد، ويحسب له ترك القتل، ويعظم عليه أمر الحرم، وب أصحاب الكعبة، هناك إلى ذلك، ودمر إلى المدام للحصى لجمال غلوة من ربيع الآخر سنة أربع وسنين، بعد أن اجتمع مائة الزبير

وهي حياة الحيوان<sup>(١)</sup> نصب الحصى المحذنين على أي قبس، ورمى به الكعبة المعظمة، بيت هو كآله، إذ ورد الحصر على الحصى بموت يزيد، فأرسل إلى ابن الزبير يسأله المودعة، فاحبه إلى ذلك، وفتح الأبواب واختلط العسكران بنوعان بالبيت، انتهى

وأخرج البخاري<sup>(٢)</sup> في أصحابه مرويه يزيد بن زمام عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: قلوا أن قومك حديث عهد بمخاضة لأمرت بالبيت، فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وأزفته لأرض، وجعلت له بهير، بناءً شديداً، وبنياً غريباً، وهدمت به أسكن إبراهيم، فقال، الذي حدث ابن الزبير

(١) انظر التاريخ المسجل، (١٠٣/٢)

(٢) أخرجه البخاري (١٥٨٦)، كتاب نصب مكة وبيتها.

على هدمه، قال يزيد: شهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه الحجر، وقد رأيت أساس إبراهيم حجاره كأسمة الإبل. قال الحافظ<sup>(١)</sup>: هكذا ذكره يرمه بن رومان مختصراً، وقد ذكره مسلم وغيره وأصحاً

مروى مسلم<sup>(٢)</sup> من طريق عطاء بن أبي رباح قال: لما استوفى النبي (ص) من يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام، ولفأشقي في كتاب مكة: عن يزيد بن رومان وغيره قالوا: لما أحرق أهل الشام الكعبة، وزمواها بالمشجيق وهت الكعبة، ولأين سعد في الطبقات من طريق أبي الشحارث بن ربيعة، قال: ارتحل العيصي لما أتاهم موت يزيد بن معاوية، قال: فأمر ابن الزبير بالحصان الذي كانت حول الكعبة فهدمت، فإذا لكعبة تنفض أي تتحرك منه ثوب من أعلامها إلى أسفلها، فيها أمثال حبوب النساء من حجارة السجود.

ولمّا كهي: وفي المسجل يومئذ غيام، فحشى الحريق حتى أهد في البيت، فظن الكريهان أنهم هلكون. وضمنت ماء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتسائر حجارته، وبعد الرراق عن أبيه عن مرن، بن شرحبيل، أنه حضر ذلك قال: كانت كعبة قد هت من حريق أهل الشام، فهدمها ابن الزبير، وتركه حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقهم على أهل الشام، فلما صدر الأمر قال: أسيروا علي في الكعبة، العذبت.

وفي البحر العميق: لما أدبر جيش الحضير، وكان خروجهم من مكة لخمس نيل خلون من ربيع الآخر سنة أربع ومسين، دعا ابن الزبير وجوه الناس وأشرافهم، فتاورهم في هدم الكعبة، فأشار عليه ناس فقلوبهم بهنما،

(١) مطبع امباري ١٣١: ٣٤٤، وأصح البيهقي (١٦٨٦).

(٢) أسرحه مسلم رقم (١٣٨٤) (١١٠٩٧).

وأبى كثير منهم. وكان استأجرهم إياها ابن عباس، قال له: ذهب على ما أمرها رسول الله ﷺ، فإني أخشى أن يأتي بعدك من يهدمها، ولا تزال تهدم دمي، فينهاون الثامن بصرمتها، وذلك أرضها، فقال ابن عباس: والله ما مرشئ أحدكم أن يرفع بيت أمه وأبيه. فكيف أرفع بيت الله؟ انتهى

قال الصحابي<sup>(١)</sup> ولاس سعد من طريق أبي تبي مركة قال: أريدني ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وسبعين، ثم لما حج استقبل سنة خمس وعشرين، وحكي عن الواقدي أنه إذا ذلك، وكان الأنت عتدي أنه ابتداء بها بعد زجر الجيش سبعين يوماً، وحزم الأرمي بأز ذلك كان في نصف عداق الأخرى سنة أربع وسبعين. قال الصحابي: ويمكن الحج بين الترويض بأن يكون مثلاً البقاء في ذلك الوقت، وإنما أمدد إلى الموسم، ثم إذا أهل الأهل ليشيع بذلك على بني أمية، ويؤيده ما في بعض التواريخ أن انقراض من بناء الكعبة كان في سنة خمس وسبعين، وكان الصحابي الظري أنه في شهر رجب وإن لم يكن هذا الحج مقبولا، فلهذا في الصحيح مقده على غيره.

وذكر مسلم في رواية عطاء بشارة ابن عباس عليه السلام لا يفي. وقول ابن الزبير: لم أن أحدكم احترق بيته ماء حتى يجده. وأنه استجاره ملافاً قال: فنداءه الناس حتى سعد رحل، فأتى من حجارة، فلما لم يره الناس أصابه نسي، فاحرق، فقتلوه، حتى شقوا له الأرض، وحمل ابن الزبير أعمداً، فستر عايتها القصور حتى ارتفع بناؤه، قال ابن عيينة في إجماعه عن مجاهد: قال: مرنا إلى منى، فأقما بها ثلاثاً تنتظر العداة، وأرغى ابن الزبير على حدار الكعبة هم يفسد. مهام.

وفي القبح المصطف. كان منى أشار عليه مهاجها جدم من عبد الله

(١) انظر ادج لآري (٢: ١١٥).

وعبد بن عمير روى عن عبد الله بن مسعود بن أبيه، فقال إمامنا بناور وينظر، ثم أحجم على سماعها، فلما رآه قد سها خرج أهل مكة، وأقاموا على ثلاثاً وربعاً أن ينزل عليهم عذاب، فأمر ابن الزبير بندهما، فلم يحضروا عليه أحد، فلما رأى ذلك ساءما هو بنفسه، فأخذ الحمول، فجعل ينههما، ويرمي بحجارتهما، فلما راوا أنه لم يصب شيء احترأوا، فصعدوا، وهذمو، ولم ينزل ابن عباس مكة حتى هلك، حتى فرغ منها، وأرسل إلى ابن الزبير لا تدع الناس ينير قتلها، فكتب إليهم حول الكعبة خشياً، وأجعل عليها السور حتى يظوف الناس من وزانها، ويشتبون إسمها، فجعل ذلك ابن الزبير، انتهى.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>، وفي رواية أبي أيوب: ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت، سواء به، ولم لا يصلح منها أن يبنى به، فأمر به أن يحضر له هي حواف الكعبة، فيدفن، فأنشأوا بوعد إبراهيم من نحو الحجر، فله يصير شيئاً حتى شق على ابن الزبير، ثم أدركوها بعدما أمدوا، فنزل عبد الله بن الزبير، فكشفوا له هي قواعد إبراهيم، وهي صخر أدنى الخلف من الإبر، فقصوا له، أي حركوا ثلاث القواعد جالسين<sup>(٢)</sup>، فقصت فوجدت وأرأه سناً مربوطاً، فمعه برعش، فحمد الله وكبره، ثم أحضر الناس، فأمر بمرحومهم وأشرقيهم، فبرأوا حتى ساعدوا ما شاهدوا، برأوا متجانين متقلاً بالشهادة عن ذلك، فكان حول الكعبة ثمان عشر ذراعاً، فزاد ابن الزبير في طولها عشرون ذراعاً، وفي ردها أخرى، أنه كان طولها عشرين ذراعاً، وأهل زاوية جد الكعبة، وجزء الأرمي بأن الزيادة تسعة.

وشدكتني عن عطاء: ذكرت في الأسماء الناس جسر على حمره، فحضرنا

(١) فتح الباري: (٤/٤٤٦).

(٢) موهبة المولى: وأحد المصنفين عمار بن محمد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، (٢/٢٠٠)، الحافظ، وكتبه به المحققون.



قائمة ونعماً، فجمعوا على حجارة لها عروق تشبه برود عروق الحمرة، فصبوها في وديعت فواعد البيت، فكثير الناس، فبني عليه، وفي رواية مرسل عند عبد الرزاق: «فتكثف عن أنفاس<sup>(١)</sup> حي الحجر أحد بعصه بعض، فترقه مكشوفاً لعانية أيام يمشدوا عليه، فأبى ذلك المرض مثل حلف الإبل: وجه حجر ووجه حجران، وأبى الرجز يأخذ العلة، فيضرب بها من ناحية الركن، فيهتز الركن الآخر».

قال مسلم في رواية عطاء: «وسئل له بالبير، فحدثه، يدخل منه والأسر يخرج منه»، وللفائدي عن موسى بن مسعود: «إنه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن المزيو، فكان الناموس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب، ويخرجون من آخر».

التميم

قلت: وحدث مسلم<sup>(٢)</sup> الذي أشار إليه المحقق، فهم ما أخرجه عن عطاء، قال: لما احترق البيت ومن يزيد بن معاوية حين غراء أهل الشام، فكان من أمره ما كان. سره ابن الزبير حتى ندم الناس العوسج، يريد أن يحرقهم أو يحرقهم<sup>(٣)</sup> على أهل الشام، فلما صدر الناس، قال: يا أيها الناس! أشيروا علي في الكعبة، أنقصها ثم أبي ساءد، أو أنقص ما ومن معها؟ قال ابن عباس: قلنا قد فرق<sup>(٤)</sup> لي رأي فيها، أرى أن أنقص ما ومن معها، ونبلغ بيتك أسلم الناس عليه، وأجراً أسلم الناس عليها، رعت عليها السيئة، فكان

(١) قوله: أنفاس، أساس له.

(٢) صحيح مسلم: ١٦٠/١٦٠، رقم الحديث (١٢٣٣).

(٣) (يحرقهم أو يحرقهم) من الجوزاء أي يتحرقهم على نعالهم، ومعنى يحرقهم، أي يحرقهم بها يروهم قد نعل بالنس، ورواه آخرون: يحرقهم، أي يسد قلوبهم، يحرقهم إليه، ويحرقهم مؤناً له، وما مر له على محقق.

(٤) فرق أي أهد.

ابن الربيع: لو كان أحدكم أصرف بيته ما رضي حتى يجده<sup>(١)</sup>، وكيف يبت  
 ويترك؟ إلى فتشيعر<sup>(٢)</sup> بن<sup>(٣)</sup>، ثم عازف على امرئ، لما مضى لثلاثة أجمع  
 رأيه على أن يفضها، فتدماه الناس أن يول بأول الناس يصعد فيه أمر من  
 السماء، حتى صعد، فالتقى من حجازة فلما لم يره الناس أصابه شربة تصواء  
 فقصوا حتى بلغوا به لأرض، فجعل ابن الربيع عمله فمطر عليها السطور  
 حتى ارتفع شالوه، وقال ابن الربيع: سمعت عائشة تقول: إن النبي ﷺ قال:  
 «كولا أن الناس حديث عيهم بكثير، وليس عدي من لئله ما يفتري على  
 الله، تكبت أدخلت فيه من الحجر خمس أفرق، ولعلك لب ياب يدخل الناس  
 منه وناباً يعرجون معه».

قال: فانا اليوم أجد ما أنزل، وبنت أحاف الناس، فزاد في خمس أفرق  
 من الحجر، حتى أتت أبا نظر لئله، ففني عنه لئله، وكان طول الكعبة  
 نحاسي عشرة أفرق، فلما رآه استعجب، فزاد في طول عشر أفرق، وجعل له  
 باباً فلما قتل ابن الربيع كتب الخراج، انحدث تأتي بي بانه.

تقيده: رايه في بعض السورج الهندية وغيرها، أن عبد الله بن الربيع -  
 رضي الله عنهما - أمر يهدم الكعبة أدل<sup>(٤)</sup> الله، وكانت بهم غلام أحد من السابقين،  
 وتلقه كان من ربه في حقه الخليل<sup>(٥)</sup> الكعبة ذو السورج من النحاس، وهذا النخل  
 ليس بصحيح، وإن الذي ورد في حقه ذلك يكون في آخر السورج، وذلك لأن السورج  
 في حقه، كما أخرج الحاكم<sup>(٦)</sup> عن الحديث بن سودة قال: سمعت علياً -  
 رضي الله عنه - يقول: حجة، قبل أن لا تحجوا، تكأس أنظر إلى حضي أصح  
 والفتح، بانه معول يهدمها حجر، حجراً، فقلت: له شيء تقويه برأيك أو سمعته من  
 النبي ﷺ هناك، لا والذي خلق الحة وبرأ السمعة، لكن سمعته من سيكم

(١) (الحاكم) في نسخة حديثاً

(٢) (المسير) (١٢٨٧) قوله: «اصح» غير (أول) من الحيوان

وفي حديث علي بن عبد الله في «عرب الحديث» قال: استكثروا من الضوايف بهذا اليوم، قبل أن يحدوا بيسكم وبينه، فكأنني رحلت من الحشنة أصلع. الحديث يرواه النساكني من هذا الوجه، ورواه يحيى النجاشي في «مسنده» من وجه آخر مرفوعاً<sup>(١)</sup>، ورواه الأزرق في «مسنده» وفتح عبد الحميد من طريق معبد بن سميان عن أبي هريرة قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل من هذا، وقطعه النمل يسجل هذا السنن، فإذا استحلوه، فلا سأل عن هذه العرب، سمع يحيى النجاشي، فعزبه حراً لا يبيع بعمه أبداً، وهم الذين يستخرجون كتبه، ورواه بهذا اللفظ الأزرقي في «تاريخ مكة» و«الحاكم» وصححه.

وفي رواية عنه مرفوعة: «لا يستخرج كثر الكعبة إلا ذو السيفين من النحر» كذا في «الدرر الناضرة». وهذه الروايات كأنها على أن الناصر يهدمها عن ابن الأثير ليس مصداق هذه الروايات؛ لأن الناصر حين يهدم النصور، وأنه يبيع الحج، وأنه يخرج كثر الكعبة، وأبداً لا تعمر بعده وغير ذلك، وهذه الأمور لم تحقق بعد.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «والأبي قرأ في «السنن» عن أبي هريرة مرفوعاً، «لا يستخرج كثر الكعبة إلا ذو السيفين من النحر»، ويحوي ذلك ما رواه عن علي بن حمزة بن العاصم، ورواه أحمد والقطراني من طريق معجمه: «يسلبها حطبها، ويحرقها من كسرها، كذا في «السنن» إليه أصابع، المباح بغيره، عليها سبحانه أو بغيره».

والنساكني من طريق معجمه نحوه، ورواه قال معجمه: «فلما هدم ابن

(١) انظر فتح الباري (٣/١١٦)

(٢) «المستدرک» (١/١٢١)

(٣) فتح الباري (٣/١١٦)

بربر الكعبة تحت أنظر إليه، من أرى القسعة التي من عبد الله بن عمرو، ثم  
أرجأ، وهكذا في البحر العميق، قال: قال محمد: ولما قدم ابن أبي الكعبة  
حدث أنظر على أرى أمة التي قال عبد الله بن عمرو، فلم أرجأ، انتهى.

قال حافظ: "نبي: هذا الحديث يخالف قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِ  
بِقَوْمٍ كَذِبًا كَذِبًا﴾، ولأن الله تعالى حسبي على دمه المبين، ولم يمكن أصحابه  
من تحريم الكعبة، ولم تكن إذ ذاك قبلة، فكيف يسلط عليها الميثاق بعد أن  
صارت لله مستسلمة؟ واجب، بأن ذلك محمول على أنه يقع في بحر الزمان  
فرب قديم الساعة، حيث لا يفور من الأرض أحد يقول: الله، كما ثبت  
في الصحيحين: "لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله"، وقد  
وقع في رواية صحيح بن سعيد: "لا يجرى بعد ذلك".

وقد، نعم قبل ثبت فيه من الفضل وعمرو أهل الشام، في زمن يزيد من  
معاوية، ثم من بعده ومانع كثير، من أعظمها وجه القرامطة بعد الخلافة، ثم  
عزبي بعد ذلك برار، وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى: "لأن ذلك دفع ما يفتي  
المفسرين، فهو مطابق لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَسْحَبُونَ حَبْلَ الْبَيْتِ﴾، فرفع ما  
أخبر به الآية، وهو من علامات النبوة، انتهى.

**العاشر** بناء الحاج، وكان يذوقه من حبة الحنظل بكسر الحاء، والحاج  
العمري لم يولد عند الركن الشمالي، ولما كانت حبة اللات الشرفي، وهو أربعة  
أشوح الخمس، وركب نية الكعبة على بناء ابن الزبير، واستعمل بناء الحاج إلى  
الآن، هذا في الحديث عن الفضل.

(١) فتح بائري (١١/٢٢)

(٢) سورة القدر (١١/٢٢)

(٣) سورة البقرة (١١/٢٢)

قال الحافظ<sup>(١)</sup> لم يذكر البخاري قصة صغير الحجاج لما صعد من الزبير، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء، قال: فلما قتل ابن المزدحم كتب الحجاج إلى عبد الملك، يحبره أن ابن الزبير قد وصده على أن يفرغ عبد الملك من أهل مكة إليه. فكتب إليه عبد الملك: يا أبا سنان من تطيع ابن الزبير مني شيء، أنا ما زاده من طوئه فاقوه، وأما ما ردد فيه من الحجرة، فرتد إلى مكانه، وسبقه باب لدي فتحه، ففضله وأعاد إلى يده.

وللتاكليفي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة: فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبني شقة الذي يلي الحجرة، ورفع بابها، وسد الباب العربي، قال أبو أويس: فأخبرني عبد الواحد من أهل العلم أن عبد الملك قد قام على أنه الحجاج من دمهها، وأمر الحجاج، ولا ينسب من بعده، فلهذا كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر. فأما فقال عبد الملك: ودنا أن تركنا أبا حبيب وما تولى من ذلك.

وقد أخرج قصة ندم عبد الملك مسلم<sup>(٢)</sup> من روجه آخر. قال الحديث: بن عبد الله بن أبي ربيعة ردد على عبد الملك فيه خلافته. فقال: ما أفلح أب حبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها، فقال الحديث: سمعنا من عبد الملك: أنت سمعنا تقول ذلك؟ قال: نعم، فنكت ساعة بعده. وقال: وددت أني تركته وما تحمل، وأخرجها أيضا من طريق أبي غرزة قال: بينما عبد الملك يغترف بالبيت إذ قال: فأنزل الله ابن الزبير حيث يكدر. علي أم المؤمنين. فذكر الحديث، فقال له الحديث: لا تغفل هذا يا أم المؤمنين، فأنا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا. فقال: لو كنت سمعته قبل أن أهدمه، لتركته على ناء ابن الزبير، انتهى.

(١) تاريخ الخلفاء (٣/١١٦)

(٢) الصحيح مسلم (١/٤٧٦)

قلت: ونعم حدث مسلم في وفد الحضارة بعد قوله: بل أن سمعت منها، قال: سمعتها تقول: ماذا؟ قال: قالت: قال رسول الله ﷺ: إن قومك استقصروا من بنيان البيت، ولولا هذا عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منه، فإن بدا فقومك من بعدي أن يثروا، فهلاني لأريك ما تركوا منه، فأراها قريباً من سبعة أذرع، وزاد الوليد: قال النبي ﷺ: مولجعت لها يابن مرضوعين في الأرض شرقاً وغرباً، وهل لغريب لم كان قومك دفعوا ببيتها؟ قالت: قلت: لا، قال: سمعنا أن لا يدخلها إلا من أرادوا، فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها، يدفعه يرتقي حتى إذا كان أن يدخل، دفعوه فسقطه، قال عبد الملك للحضارة: أنت سمعتها تقول هذا؟ قالت: نعم، قال: خنكت مداعة بعشاء، لم قال: وددت أني تركت وما تحبل، انتهى.

قال السيوطي في تاريخ الخلفاء<sup>(١)</sup>: وكان عبد الله بن الزبير سمر أوى تبيعة يزيد، وفتر إلى مكة، فلما مات يزيد بويغ له بالخلافة، وأطاعه أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وحدد عمارة الكعبة، فجعل لها يابن على قواعد يبرهيم، وأدخل فيها ستة أذرع من الحجر - بالكسر - ولم يبق خارجاً عن إلا الشام ومصر، فإن سرجهما معاوية بن يزيد، فلم تفل مذته، فلما مات أضح أعظمهما ابن الزبير برامعه.

ثم خرج مروان بن الحكم، فغلب على الشام، ثم مصر، واستمر إلى أن مات سنة خمس ومئتين، وقد عهد إلى ابنه عبد الملك، والأصح ما قاله الذهبي، إن مروان لا يغل في أمراء المؤمنين، بل هو باع خارج على ابن الزبير، ولا عهد إلى ابنه صحيح، وإنما صنعت خلافة عبد الملك من حين قتل ابن الزبير، فإنه استمر معه خليفة إلى أن تغلب عبد الملك، فتحه لعنتاه الحجاج في أربعين ألفاً، فحصر بمكة شهرًا، ورمى عليه بالمنجنيق، وخذل ابن

(١) تاريخ الخلفاء، ص ٢٤٠.

الزبير أصحابه، ونسبوا إلى الحجاج، فغلبوا وقبضوا عليه، وذلك يوم الثلاثاء  
لسع عشرة حلت من جمادى الأولى، وليل الأحره سنة ثلاث ومبشرين

وبعد الفلك من مروان العولود سنة ست وعشرين، بومع جهد من أبيه في  
خلافة ابن الزبير، فلم تصح خلافته حتى قتل ابن الزبير، فصحت خلافت  
يوثمد، واستقر الأمر، ففي هذه السنة هدم الحجاج الكعبة، وأعادها على ما  
هي عليه الآن، انتهى.

ثم قال المحقق<sup>(١)</sup>: جميع الروايات التي جمعها في هذه النسخة مختلفة  
على أن ابن الزبير جعل ثياب الأرض، ومقتضاه أن يكون الثياب التي زاده  
على سببه، وقد ذكر الأرمي أن حملها من غيره شجاج الحذر الذي من جهة  
النجار، والثياب المملوء الذي في الخانات العوي من بعين الترك انيماني،  
وما تحت عتبة ثياب الأصلي، وهو أربعة أذرع وشبر، وهذا موافق لما في  
الروايات المذكورة، لكن المساعدة الآن في ظهير الكعبة باب مسدود بتقابل  
الثياب الأصلي، وهو في الارتفاع ستة، ومقتضاه أن يكون ثياب الذي كان  
على عهد ابن الزبير، لم يكن أصلاً بالأرض، فيحصل أن يكون لاحقاً، كما  
صارت به الروايات، فكان الحجاج لما غيره رده، ورفع الثياب التي بقائه  
أيضاً، ثم دنا له، صد الثياب المتجدد. لكن لم أر الشرح بذلك صريحاً

وذكر اتفاقهم في أخبار مكة أنه شامد هذا الثياب المملوء من داخل  
الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين، فإنه هو بتقابل ثياب الكعبة، وهو بقدر  
في الطول والعرض، وإذا في أعلاه كلالث ثلاث، كما في ثياب الموحود  
سواء، فقه أعلمه، انتهى.

تنبيه: هذه الآية هي المشهورة في كتب السيد والتفسير وشرح

(١) فتح الباري - (٣/٤١٧).

التحديث، قال لحافظ<sup>(١)</sup>: لم أوفق في شيه من التواريخ على أن أحدا من الخلفاء ولا من دولهم غير من الكعبة شيئا مما صنعه الخلفاء إلى الآن، إلا أن المازلي، وأساب وعبد، وكذا وقع الترمذ في جدرانها غير مرة، انتهى

قلت: وبإني بيان لرسومات قريش، ومعنى قوله: إلى الآن. أي إلى سنة اثنين وعشرين ولعمامة، كما جزم به بعد ذلك.

وقال صاحب «مراة الحرمين»: ولم يحرص في الكعبة غير بعد بناء ابن التميمي والحجاج إلى سنة ١٠٣٩هـ، فليج. إلا في سورها، وبناها. وبعض أساطينها، بما دعت انقشودة إلى عمارتها في حداثها، وسقيا، وجدرانها الذي يصعد إلى السطحها، وعينها، ورغابها، انتهى

قلت: وفي سنة ١٠٣٩هـ بناء السلطان مراد، كما سبأني ذكره في البناء الذي عشر قريش، ويذكر قبل ذلك بناء آخر سنة ١٠٢١هـ في زمن السلطان أحمد. كما سبأني بيده في بن. الحادي عشر، وبعضهم أنه يذكرها بناء مستقلا، بل ذكرها ترمذ، ولذا قال صاحب «الرحلة الحجازية»: وكانت هذه الرحلة سنة ١٣٩٧هـ، فأنكبه الآن على بناء بن التميمي من جوانبها الشرقي والغربي والشمالي، وبناء الحجاج، ولم يطرأ عليها بعد ذلك، إلا التصاريف التي مخر فيها سننها في زمن السلطان سليمان سنة ٩٦٠هـ، تم لعمارة الترمذية التي حصلت في زمن السلطان أحمد سنة ١٠٢١هـ، انتهى

وأنت خير من عمارة السلطان أحمد لو غدت في الترمذ. فلا بعد في ذلك، نكس عمارة السلطان مراد التي بينها في البناء الثاني عشر بيتا من بعد ترمذ، بل هي عمارة مستقلة بلا شك لحوائجها الثلاثة.

(١) منبع تاريخي ١٢١٨/٣١



«فتبينه آخره». قال الحافظ<sup>(١)</sup>: حكى امر عبد الله<sup>(٢)</sup> وشيعة غيره وغيره من الرسل أو السعدي أو السعديين: أنه أراد أن يعبث الكعبة على ما فعل ابن الزبير، فتأخذه مائة من ذلك، وقال: أحسن أن يصير مائة نسوة، يحركن بها الحافظ. وهذا يحبه حشيتة جدهم الأعلى عبد الله بن عباس، فأشار علي ابن الزبير بما أراد أن يهدم الكعبة، وجاد بها بأل برة ما يرضى عنها، ولا يحرض لها سادة ولا منصف، وقال: لا أرى أن يجرى من بعدك أمير فيغير الذي صنعت، أخرجه صاحبني عن طريق عطاء، وذكر لا زمني أن سبوا ابن من عبد الحلت هم منصف ما عمله الحجاج، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فوله بأمر أبيه عبد الملك، انتهى.

قلت: وتقدم كلام ابن عباس في بناء ابن الزبير، وفي السجدة الحظيفة، وذكر أن هرون الرشيد سأل عائشة بن أبي عن عذاب رافعا إلى الله من الرسل للأحداث في ذلك، فقال مالك: تستبين الله ما أمير استعجب أن لا تجعل هذا البيت معلقة لمعلوك، لا بناء أحد إلا يقبض منه، فذهب شيعة من صدور الناس، فكان ذلك السوء، أن الناس لما سألوا الرشيد، رافعا، استعجب: إنه السوء له، أو جعل المصنوع، وقال: لا يفي أحب أن لا تبده الكعبة، انتهى. انتهى ما ذهب جرمنها، انتهى.

«فتبينه ثالثة». قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: لم ألق من شيء من التواريخ شيء أن أحدا من السادة ولا من دونهم عوف سبوا من الكعبة ما صنعه الحجاج إلى الآن، إلا في البيات والباب وعينه، وكذا وقع التوريم في حذر ما غير ذلك، وهي سقطها، وفي سلم مصحبه، وحذت فيها الرخام، فغير الأمر في عمر ابن حريق، ثم أرى من حركته الرخام التوريم من غير الملك، ووقع من حذرهما

(١) الحافظ (١٠٠٠ - ١٠٠٠)

(٢) ابن الزبير (١٠٠٠ - ١٠٠٠)

الشامي ترميم في شهر سنة سبعين ومائتين، ثم في شهر سنة اثنين وأربعين  
وبعدها، ثم في شهر سنة سبع مئة تسعة وتسعين، ثم في سنة ثمان مئة وتسعين،  
ثم في سنة أربع عشرة ولعمري، وقد راجع الأصل في الأثر في وثائق هذا في  
سنة اثنين وعشرين، أن جهة الحيرات فيها ما يحتاج إلى رمد، وقد رآهم ما  
تنتفع من الحرة من ثمان مئة خمس وعشرين إلى أن قضى شغلهم في سنة سبع  
وعشرين على يد بعض العمد، فحذفها سلفاً ورجم سطح.

فإذا كان في سنة ثلاث وأربعين من هذا العصر إذا سئل بئر إلى داخل  
الكعبة، أمم من كان أولاً، فذا وأمه الكعبة إلى خمس أمت من مرة أخرى،  
وسمى ما كان في السطح من الخفاف التي كان يدخل سب السوء إلى الكعبة،  
وبما يمتص منه، أنه لم ينزل الاحتياج إلى الكعبة إلى الإصلاح، إلا فيما  
سماه الحماير، إما من الجدار الذي بناء في ناحية الشامية، وإما في السهم  
لدى حاذق السطح والعمد، وما عدا ذلك مما وقع، فالحمد لله للزيادة المعصية  
كالخيام أو تحيين كاسات والعيوب.

وقد ما سكاك الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السلمي  
عن أبيه قال: حارب مكة، فعمات - بالعربى المهملة وباء - الموحدة -  
المؤلفة من - الحارث الشيب، وأخرجها، وحي، فأقول: فدخلوها فكانها فضاب  
عن الموصي، وأدخلكم الملبى، والكعبة لا فتح ليلاً، فمكروا ليعودوا من حارب  
ببصحبها، فجاءوا من عده فأصابتها فدم من فدم - بالكسر أي أصابهم -  
وخدا إسماعيل فوي رجائه ثقت، وبكم هير ابن حبيب من كبار أتباع التابعين،  
وكانت القصص في أوائل دمه بغير الحماير، وكانت الأسطوية من غيب.

انتهى

وفان إبراهيم رجعت باشا في الرحلات البحرية المرسومة بمهارة  
الحرمين، ومما حظ في الكعبة بعد بناء من الربيع والحجاج، أن المولد بين

عبد اللهك أرسل من الشام الخيام الأحمر والأخضر والأبيض، فعرضت به وأقرت جندوها من الداخل، وقد اختار الخيام الأبيض الذي أكرمه اجتماع من قبه البيت، وكان الخيام مقدار نصف أصبع، وبقية ذلك ما تحصل الأبيض، وبعد سنة ٢٠٠ هـ. وقت التبريد، التي كان معمولاً بها سطح الكعبة، لأنها ما كانت تمنع مياه المطر أن تسبب إلى الداخل، ووضع مكانها التبريد المطروح، وشيد بالحجر، وفي زمن سنوكل العباسي سنة ٢٤١ هـ. قلع العتبة السفلى لماب الكعبة، وكانت فصصين من خشب الساج دثرنا من طول الزمان، وأبدل بها فقلع من خشب الساج أنسب من خشب الكعبة.

وتدلت حلة الخنوق وخيام الكعبة، بأزرها بالنصف، وأبلى سائر حيطها وسقفها بالذهب، وفي سنة ٢٥١ هـ. سجد وأخرج الذي في سقفها. كذلك أصبح رخامها حلي سنة ٢٥٠ هـ. وكانت هذه عبارة من فل جمال الدين المعروف بالجزا، وزير صاحب المودع، وفي سنة ٢٥٩ هـ. تصدع الركبتان العباسي من رابطة حلة، وأصلح. وحفرها المستنصر العباسي سنة ٦٢٩ هـ. وحذر رخامها الخيام السفلى صاحب البيت في سنة ٦٨٠ هـ.

وفي رمضان سنة ٨١٤ هـ. أصبح بعض سقنها وزوارها<sup>(١)</sup> وعندها. وكان ذلك على منظر عظيم كان من أجله يتدفق من باب التوبة إلى المطاف، توافوا العرب، وقد عملت إصلاحات جرت في الرواق والسف والرحمة والأحسان التي يركب فيها حتى الحيد الذي تربطه الكعبة في سنة ٨٢٥ هـ. ٨٢٦ هـ. وكان ذلك بأمر الخليفة الأشرف برسائي صاحب الدار المصرية والمناصرة والحرمين، ووقعت الكعبة في سنة ٩٦٩ هـ. ومن السلطان سليمان الأشرف، ثم دق قمرهمي السلطان أحمد واستطاع مراد الأول بإيادهم قريبا.

(١) قوله: وزوار. وأحد زوار. معناه: الخرف في معنى الخلف.

«تكميل»: ذكر متأخروا المؤرخين بعض أبنية آخر حادثة بعد البناء العاشر، ففي إعلانه الضالين على حل الفاظ فتح المعين: قال ابن حلان: وقد سقط من بناء ابن الزبير ما بناء المعراج الجدار الشامي، وجانب من الشرقي والغربي، فقد محله بأخشاب من صبيحة سقوطه، فغش من من شعبان سنة تسع وثلاثين وألف إلى أوائل جمادى من السنة بعده، وقد أفردت لذلك مؤلفاً واسعاً، ثم لمقتته، فبالنظر لما ذكر من البناء، وهو من صاحب مكة الشريف مسعود بن إدريس، ثم من العمارة وهي من جانب السلطان مراد خان بن السلطان أحمد خان تكون أبنية الكعبة اثنتي عشرة، وقد نظمت ذلك، فقلت:

بنى الكعبة الأملاك آدم بعده	فشيئت إبراهيم ثم العمالة
وحدهم نصي مع قريش وتلوهم	هو ابن زبير فآذر هذا وحققه
وحجاج نلو ثم مسعود بعده	شريف يلاذ الله بالصور أشرفه
ومن بعد ذا حقاً بنى البيت كله	مراد بن عثمان فشيئت رونقه

قلت: أت بناء الشريف مسعود، فليس مما ينبغي أن يُعَدَّ بناء، بل مجرد ترميم وإصلاح عارض، نعم لا يُعَدُّ أن يُعَدَّ محله بناء السلطان أحمد، وبإيجازه تصير الأبنية اثني عشرة.

الحادي عشر بناء السلطان أحمد، قال إبراهيم رفعت باشا المصري في «الرحلات الحجازية» المسماة «براء الحرمين»: وفي زمن السلطان أحمد سنة ١٠٦٢ هـ. سنة ١٦٥٢<sup>١٢</sup> حدث بعض التصحح في جداري الكعبة الشرقي والغربي، وكذلك في جدر الحجر، فأراد هدم البيت، فتمنع من ذلك علماء الروم، وأشاروا إليه بمسل نفاق يلتم التشبث، فعمل نفاقين من نحاس أصفر، غلف مذهب، وكتب في بعضه بالرسم «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وفي بعض آخر: «لا إله إلا الله محمد حبيب الله»، إلى غير ذلك من الكلمات

(١) كذا في الأصل، اهـ، اهـ.



١٠٢٩هـ برأت أميرا كتيرة تحت مكة وبعث اليها، وعلقت لحيه من قبل باب القصة بدر عين، حتى إذا ما مضى يومها، التهمت دمه واحدة من عود أهداه السائلة، فحرقه السلطان هناك حرقا قارعا سنة ١٠٤١هـ، وقد نال في سبيل ذلك ثلعا كبيرا من ماله.

وفي الرابع من محرم سنة ١٠٣٩هـ ذكر القصة الترمسية زمن السلطان أحمد ثم أعقبها القصة التي قام بها السلطان مراد الرابع على إثر التسلل الهائل الذي حصل في سنة ١٠٣٩هـ، وفضل الرجوع إلى ما بين يوفه الأتراك، فهدم من حولها القلاع والحصون والقرى، وأقام حصار فيها بعد ذلك، حتى لا يذكره التاريخ.

تحت مراد الرابع، عذا أمر السلطان مراد بن السلطان أحمد المذكور قبل، توفي في سنة ثمان وأربعين سنة ١٠٤٥هـ في عامه الثامن وعشرين سنة، وكانت مدة ولايته سبع عشرة سنة، وكان بالعمارة في سنة الأولى سنة ثمان، وكان في الرابع المذكور.

ترومهم: قال السيد الهكيمي عن "إعادة الفائزين" بعد ما ذكر الائمة الشريفة عشرة المذكورة على أنها حادثة ترومهم في باطن القصة المعظمة في شهر ربيع الأول سنة ١٠٤٥هـ ومائتين وتسعين في مدة سلطنة مولانا السلطان المذكور عليه العبد الثاني من السلطنة عبد المجيد بن محمود بن عبد الحميد المذكور، بعد أن حج العمارة المذكورة سبع (سبع) سنوات السنة الحادية دحلان في سنة واحد، وحصل منه منس للتحول على يد القاضي، فكان:

سببها محمد الحميد بحاشي ومنه لدى الحضر بنو محمد  
وقد حاز العمارة السلطان قبله وقد يخته بينه وبين محمد

١٠٤٦هـ من سنة ١٠٤٦هـ أنتم الخط بعد من هذا التاريخ، حفظت من تدلي - سريو تدلي - كانت المستورة - بعد - أن حج مكة المذكورة فهدم وحفظت لتدلي - محمد الباقي - عبد النبي



قواعد إبراهيم<sup>(١)</sup> قالت: فقلت: يا رسول الله أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟ فقال رسول الله ﷺ: «لولا حدثان لما كنت لأخترن لعلي»  
.....

كما في الشيخ المصرية، وفي المندب علي<sup>(٢)</sup> (قواعد) جمع فاعلة، وهي الأساس (إبراهيم) كما تقدم في به، قرئ مفعلاً

وفي كصحيحين<sup>(٣)</sup> عن عائشة سألت النبي ﷺ عن الجدار أمر النبي هو قال نعم، قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إن قومك قرب بهم السنة، قلت: مما شاء باب مرند؟ قال: أفعل ذلك قومك يدخلوا من شاقوا ويسعد من شاقوا

أقلت: فقلت: يا رسول الله أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟ قال رسول الله ﷺ: «لولا حدثان لك الحياء، وسكون القدر الممهلين، ومنع الشدة مبتداً غير مرند، وجواباً أي موجود رمي قرب عهد (قومك) بالكفر ففعلت» أي لردتها على قواعد إبراهيم.

قال الناجي<sup>(٤)</sup>: يريد قرب العهد بالجاهلية، فربما أنكرت هوسهم خراب الكعبة، فوسوس لهم الشيطان بذلك ما يقتضي إدخال الأفاعيل عليه من دهم، والنبي بكثرة كان يريد استلافهم، ويروم تبيينهم على أمر الإسلام والتدبير، يخاف أن تنفر قلوبهم بتخریب الكعبة، ورأى أن يترك ذلك، وأمر الناس ببيعاب البيت أقرب إلى سلامة أمور الناس وإصلاح أديانهم مع أن استيعابه بالبيت، ثم يكن من المروص، ولما من الأركان، وإنما يجب امتناعه بالطواف خاصة، وهذا يمكن مع ثلاثة عشر حجة، انتهى

قال المصنف<sup>(٥)</sup> وفيه دليل على ترك كتاب أبي هريرة التصريح دعاً

(١) المصنف (١/١٢٢)

(٢) إسناده في (١/١٦٥)



وقال: ويؤخر عائشة، لأنه أنى حائرا، لأن عائشة مسعورة، هذا من رسول الله ﷺ، قال أنى رسول الله ﷺ، يؤخر عائشة.....

لأكبر مما، لأن، قصور البيت ليس من افتتال عائشة من المسلمين ورجوعهم عن دينهم.

وقال المحقق<sup>(١)</sup>، رفعه من القوم قد شر ما تقدم ما ترجم عليه البخاري في العلم، وهو ترك بعض الاختيار، بخلافه أن ينصرف عنه عنهم بعض الناس، والمراد بالاختيار في كلامه المستحب، وجهه اختياره في الأمر ما يسرع الناس إلى إنكاره، وما يحش من مؤلف الضرر عليهم في دين أو دنيا، وتألفه فتوبهم بما لا يبرأ فيه أمر واجب، وفيه تفرغ الأهم فالأهم، من دفع السفسة وجب، النصيحة، وأنها إذا تعارضت مع دفع السفسة، وحديث الرحاب مع أمه في الأسر العمة، انتهى.

(قال عبد الله بن محمد (قال عبد الله بن عمر) كنت كنت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ، قال المحقق<sup>(٢)</sup>، القاصي، في من وغيره، ليس هذا شكاً من ابن عمر - رضي الله عنهما - في حديث عائشة - رضي الله عنهما - ولا نسحباً لحديثها، فليد، الحافضة الميثقة، كانت حرة على ما بعدد في كلام العرب، فإنه منع في كلامهم كثرة صورة التشكيك، والبراد التقرير والقبول.

وقال الساجي<sup>(٣)</sup>، يريد إن كان عبد الله بن محمد قد سلم من التهم وبحث فيما بعنه عن عائشة، وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله ﷺ، أما ترى (عصم الهجرة) أي ما أظن (رسول الله ﷺ) تركه (قال الساجي) هذا يقتضي قصد تركها ولا، فلا يدعى تركاً، لأنه لا يسمعون من أراء الشيء، والله من رابع (استلام) ائتمار من السلام، ولترادفها لسمها بالمقبلة أو الشئ، في الجمع.

(١) تاريخ الأثر (١: ١١٨/٤).

(٢) المحقق (٢: ٢٨٢).

الركب - اللذين يريان الحجرا، إلا أن البيت لم يبق على قواعد إبراهيم.

أما جده البخاري في ٦٥ - كتاب التعبير : سورة الطه ٦٠ - باب قوله تعالى : ﴿يَا رُفُوعُ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْغَاثِ﴾ .

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٦٩ - باب ففض النكبة وبناتها، حديث ٣٩٩.

(المركنين) أي العرافي والشمامي (الذين يلبان الحجر) بكسر النون المهملة وسكون النجم أي يخرمان منه. وهو معروف بالمشطيم على صفة نص الدائرة، وقدرت سبع وثلاثون ذراعاً، قاله الجاهل.

(إلا أن ثبت) أي لكثرة (لم ينعم) بتأنيده الميم رتبة المضاف المجهول من التثنية، وفي نسخة لم ينعم رتبة المجهول من المجرى، وفي أخرى: ولم ينعم، بنك الإدغام، كذا في «المحلى»، ونحوه: أن البيت لم يكمل في جانب العظيم (على قولهم إبراهيم) والباقي في الخبر من ثبت فوق ستة أدرع وودون ستة أدرع، كما حققه الحافظ.

وعن أبي عن الشافعي عن عددٍ منهم من أهل العلم من قريش - أنه سئل  
أفرع وشمر - قال العنقاظ<sup>(١)</sup> - ورواه معمر في آخر الحديث: «ولا طواف الناس  
من وراء الحجر إلا بذلك» ونحوه في رواية أبي أويس، قال الأبي<sup>(٢)</sup> - وهذا  
الذي قاله ابن عمر - رضي الله عنهما - من فقهه، ومن تعليل لعدم بعدم  
عذر عدم الإسلام بعدم أنهما من النبي، وعده خبره في الحديث: «علم من  
أعلام النبوة، فإنه يُخبر أعلم عائشة - رضي الله عنها - بذلك، فكان الذي تولى  
بعضها وبناها ابن أختها عبد الله بن الزبير، ولم يقل عنه أنه قال ذلك لقبرها،  
وأوضح منه قوله يخبر لها: قال بدأ نفوسك أن ينوء، فعلمي لأنتك ما تركوا  
منه الحديث» رسائل الكلام على أسئلة لأركان في دينه.

(١) اوتوم الماری، (٣/ ٤٢٤)

(2)  $\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_n \in \mathbb{R}$  (2.7)



١٧٩٨/١٠٦١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَاءِنَا يَقُولُ: مَنْ حَجَرَ الْحَجْرَةَ فَطَفَّ النَّاسُ مِنْ وَرَائِهِ، أَوْ إِذَا رَأَوْهُ فَأَنْ سَمِعُوا، أَتَمَّ الْحَجَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ**

يَقُولُ: بَعْضُ أَبِي بَرَكَةَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَوْلِ: حَجَرَ حِجْرَةَ، وَهِيَ حُجْرَةُ أَبِي حَبِشَةَ وَالْعَدْوِ مِنْ قِبَلِهِ، وَهِيَ: مَشْرِقُ رِبْعَتَيْهِ أَوْ يَكُونُ مَبْدَأُهَا أَنْ يَكُونَ الْمَبْدَأُ فِي كَتِفَيْهِ ثُمَّ إِذَا رَجَعَ فِي الْحَجْرِ، كَمَا يَأْتِي عَنْ بَرِيقَةَ فِي غَلَاءِ الْمَوْبِلِ فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِيِّ

ثم خفف في قول: القائل في الحديث: **وَحَدَّثَنِي الْمُصَلِّي** "أَخِي" عَنْ عَدَسٍ: لَا تَصِحُّ الْخِطَابَةُ وَالْحِثُّ مَقَامًا، وَأَمَّا مَعْنَى ذَلِكَ اسْتِدْرَاجُ مَعْصِيَاءِ رِجْلَيْهِ الْأَمْرِ بِاسْتِقْدَانِيٍّ، فَيُحَدِّثُ عَلَى مَعْنَى: جَمِيعَتِي، أَيْ: وَالْحَجَّاجِينَ حَتَّى يَجُوزُوا مَعَ الْخِطَابَةِ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ ذَلِكَ، أَيْ: أَعْدِيَّتُهُ، فَتُفْرَضُ عَلَيْهِ إِجْلَاسُ كَتِفَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَمِنْ ذَلِكَ

١٧٩٩/١٠٦٢ - **هَذَاكَ، أَوْ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ أَنَّهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ بَعْضَ عُلَمَاءِنَا) كَمَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ فِي كِتَابِهِمْ: سَمِعْتُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ (يَقُولُ: مَا أَخْرَجَ) - خَفِيفٌ مِنَ الْحَبْلِ، أَيْ: مَا مَعَ وَأَخِطَ وَالْحَجَرُ بِالْحَجْرِ: الْبُرْءُ، سَأَلْتُ أَبِي، أَيْ: مَا أَصِيفُ خَفِيفٌ مَاتَعَدٌ، أَوْ طَابَ الدُّعَاءُ، أَوْ رَجَعَ مِنَ الْبُرْءِ فِي الْمَجْعِ الْبُيُوتِ، وَهِيَ الْمَشْرِقَةُ بِالنَّهْلِ (مَنْ وَرَاءَهُ) أَيْ: وَأَمَّا الْحَجَرُ بِوَجْهِهِ الْحَجَرِ إِلَّا إِذَا رَأَوْهُ - يَصْدُقُ أَيْ: إِذَا رَأَوْهُ أَنْ يَتَوَعَّبَ النَّاسُ أَصْوَافَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَارْتَدَّ بِحَجْرِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ، أَيْ: بِسُوءِ الْبَيْتِ ذَلِكَ أَيْ: بِوَجْهِهِ الْأَمْرِ عَنِ الْحَجَرِ بِأَسْفَلِ عَنِ الْأَمْرِ بِتَجِدُّ لِحَبْلِهِ أَيْ: أَيْ: لَا يَكُونُ مَعَهُ، فَلَوْ كَانَ بِطَرَفِ بَعْضِ الْأَمْرِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ**

١٠٦١ - الحديث: نسخة ١٧٩٥، وفتح الحرف: ٢٠

١٠٦٢ - الحديث: نسخة ١٧٩٥

وَلَمَّا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الطَّوَافِ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ حِكْمًا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَتَقَرَّرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يَحْرَفُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَمِنَ بَعْدَهُمْ أَنَّهُ طَافَ مِنْ دَاخِلِ الْحَجَرِ، وَكَانَ عَمَلًا مُسْتَمَرًّا، قَالَهُ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْخُوفِيُّ: وَيَكُونُ الْحَجَرُ مَتَكُمًّا دَاخِلًا فِي طَوَافِهِ لَأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ. قَالَ الْعَوْفِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَزَّ اسْمُهُ أَمْرًا بِالطَّوَافِ بِالنِّبْتِ جَمِيعِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا ظَنُّوا بِاللَّيْلِ الْغَيْبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup>، وَتَعَمَّرَ مَاءَهُ، فَمَنْ لَمْ يَطْفِ بِهِ لَمْ يَتَمَّ طَوَافَهُ، وَمَهْدُ قَالَ عَطَاءُ وَمَالِكٌ وَابْنُ شَافِعٍ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْكَدَرِ وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ كَانَ تَمَكُّنًا فَضَرُّ مَا بَقِيَ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْكُوفَةِ فَمَعِيهِ دَمٌ، وَسَمِعُوهُ قَالَ الْحَسَنُ:

وَلَمَّا أَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ يَدْلِي مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَجَرِ فَقَالَ: «هُوَ مِنَ الْبَيْتِ»، وَعَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَدَرْتُ أَنْ أَصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ، قَالَ: «أَصَلِّي فِي الْحَجَرِ، فَإِنَّ الْحَجَرَ مِنْ بَيْتٍ»، وَمِمَّنْ نَفَّضَ: قَالَ: كَتَبْتُ أَحَبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأَصَلِّيَ فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، فَادْخَلَنِي الْحَجَرَ، وَقَالَ: «أَصَلِّي فِيهِ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَمَنْ تَرَكَ الطَّوَافَ بِالْحَجَرِ لَمْ يَطْفِ بِجَمِيعِ الْبَيْتِ فَلَمْ يَصْبِحْ، كَمَا لَوْ تَرَكَ الطَّوَافَ بِمَعْرِضِ النِّبْتِ، وَهَكَذَا حَكَى الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعُ.

وَمِمَّنْ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ<sup>(٤)</sup>: وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنْ وَرَاءِ الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ اسْمُ الْمَوْضِعِ فِي

(١) تَطَرُّقُ الْبَابِي (٣/٢٢٧).

(٢) الْعَوْفِيُّ (٤/٢٢٩).

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ الْآيَةُ ٢٩.

(٤) (١/١٢٨) طَبَرْت.

الميزاب شئ به؛ لأنه حطم من التث أي كسر، وسمي حجراً، لأنه حجر أي  
شع، وهو من التث، فلذا يحمل الصواب من وركته حتى لم يدخل المرحضة التي  
بها وبين البيت لا يجوز.

وقال في موضع آخر<sup>(١)</sup> ومن طاف طواف الواجب في حواف الحجرة  
فإن كان بسكة أعاد، لأن الطواف من وراء المحيط وحده والطواف من  
جوف الحجر أو يدور حول الكعبة ويدخل المرحضتين اللتين بينهما ربي المحيط  
فإن فعل ذلك، فقد أدخل نفسه في طوافه، وأما سكة أعاده كمنه؛ يكون  
مؤدباً للطواف على المرحضة المشرفة، وإن أعاد على الحجر ندحة اجزأ؛ لأنه  
تلاهي ما هو المشرك، فإن رجع إلى أهله ولم يعد، بعينه دم؛ لأنه ممكن  
نقصه في طوافه فترك ما هو قريب من الرجوع، ولا تجزئه الصنفه انتهى.

ثم ظاهر هذا الأثر والذي قلناه أن الحجر كله من البيت، وأوصي بهما  
من هي البخاري<sup>(٢)</sup> برواية الأسود عن عائشة، قالت: سألت النبي ﷺ عن  
الجدار من البيت هو؟ قال: نعم، (الحاجات) قال الحافظ<sup>(٣)</sup> ظاهره أن  
الحجر كله من البيت، وكذا قوله بثبوت في رواية أخرى، «أن أدخل الجدار من  
البيت». وبذلك كان يعني من عمار، كما رواه عبد الرزاق عنه يقول: «لو  
وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت المسجد كله في البيت، فلم يطاق به  
إن لم يكن من البيت»<sup>(٤)</sup>

ولم يردني وإسائي رأسي داود وأبي عروانة وأحمد بن حنبل عن عائشة  
قالت: سمعت أبا عبد الله رضي الله عنه يقول: «لو دخلت المسجد كله في البيت، فلم يطاق به»

(١) إسناده (١٦١٠).

(٢) مسند البخاري (١٤٨٤).

(٣) فتح الباري (٢/ ١٤٢).

فقال عليه السلام: «صلّى فيه، فإنما هو قطعة من البيت». «الحديث، وهذه الروايات كلها مطلقة، وقد جاءت روايات أصبح منها مقبولة. منها لمسلم عن عائشة فور حديث الباب: «عني أنشد فيه من الحجر» وله من وجه آخر. فإذ بدأ لقوم أن ينوه معدي فملس لأريك م تركوا منه، فأراها قريباً من سبعة أذرع، وله من طريق آخر: «وزدت فيها من الحجر ستة أذرع».

وللمحاري أن يزيد من روي أنباء الجريد، فعزوه جرير بن حازم ستة أذرع أو سحود، ولضيان بن عبيدة في إجماعه عن مجاهد. أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلي الحجر، وله عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير ستة أذرع ونسب. وهكذا ذكره الترمذي عن عبد الله بن نعيم عن أهل العلم من قريش، كما أخرجه السهني في «السمرة».

وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودين السبعة، وأما رواية عطاء، منه سسم من عائشة مرفوعاً، «لكن أدخل عيب من الحجر خمسة أذرع» فهي شاذة، والروايات المذبذبة أرمح، كما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ.

ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه، وهو أنه أريد بها ما على العرجة التي بين البركن والحجر، فتجمع مع الروايات الأخرى. فإن الذي عند العرجة أربعة أذرع وشي، ولذا وقع عند المفاكهي من حديث أبي عمرو بن عثية بن نصر. أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذا المقص: «ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع»، فيحمل هذا على إتمام الكسرة ورواية عطاء على جبره، ويجمع من الروايات كلها بذلك، وأنم أن من سقني إلى ذلك، انتهى مختصراً.

ثم قال تحت قول جرير: فعزوت من الحجر ستة أذرع: وقد ورد ذلك مرفوعاً كما تقدم. وأنها أرجح الروايات. ولأن الجمع ممكن، وهو أولى من دعوى الاضطراب والمطعن في الروايات السقيمة لأجل الاضطراب، كما جنع

إني أرى أن الصلاح، ونبيه النوراني، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعدى الترحيح أو التجميع، ولم يتعد ذلك ههنا، فيتميز حمل السطوح على السطح، كما هي قاعدة مذهبية.

ويؤيده أن الأحاديث المصنفة والمفيدة متوردة على سبب واحد، وهو أن فريشاً قصروا عن بناء إبراهيم، ولم تأت راية قط صريحة في أن جميع الحجج من بناء إبراهيم، قال المحقق النجاشي في شرح المصباح: «الأصح أن يقال: إن الحجج من البيت قدر سبعة أفرس، والبرائة التي جف فيها، أن الحجر من البيت مصنف، فيحمل السطوح على السطح، فإن إطلاق اسم نكل على البعض مانع محذور، وإنما قال النجاشي ذلك نصرة، لما رجح من أن جميع الحجج من البيت، وعملته في ذلك أن انشأه بعض نظر على إيجاب الطواف خارج الحجر، ونقل ابن عبد الله الاتفاق عليه، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة، ولا عن أحد من الصحابة، أنه صاف داخل الحجر وكان عملاً مستمراً، بل يشهد أن يكون جميع الحجج من البيت، وهذا متعقب، فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كنه من البيت، فقد نقل النجاشي أيضاً، كما ذكره السهفي في «المعرفة»<sup>(١)</sup>، أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أشرع، ونقله عن عدة من أهل العلم من قرش، كما تقدم.

فعلني هذا، فعملته رأي إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً، وأما العمل فلا حاجة فيه على الإيجاب، فقلنا: إن النبي ﷺ ومن بعده فعلوه استحباباً للمراعاة من تصور الحجر، وأما ما نقله المصنف عن ابن أبي زيد، أن حدث الحجر لم يكر مبنياً في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر - رضي الله عنه - فبناءه، ورسعه قطعاً لشك، وأن الطواف في ذلك كان حول البيت، فقه نظر، وقد أشار المصنف إلى أن عمدة في ذلك ما في البخاري في باب

(١) معرفة السنن والآثار (١/٢٩٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (١/٢٩٢).



ينبغي للكعبة في أوائل السيرة النبوية تنطق: ألم تكن حول البيت حائطاً، كانوا يصعدون حول البيت، حتى كان عمر - رضي الله عنه - فبنى حوله حائطاً، جرد قصير، سماه ابن الزبير، هذا لما هو في حائط المسجد لا في الحجر، تدخل البعوض على قائله من ههنا، ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي ﷺ، قد مرّح به كثير من الأحاديث، انظر

يعم في انكم عباد طوم من دخل الحرم، حتى يسه وبين البيت سبع أذرع نظراً، وقد قال، صحته حسابه من الشافعية طاماً الحرم، ومن المالكية كأي الحسن المحمي. وذكر الأزرقي أن عيسى ما يرى الميراب ومبنى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث أذرع، منها عرش جدار الحجر تراخان وثلاث، وفي طان الحجر خمسة عشر ذراعاً، وعلى هذا، فذهب الأذهار ليس من البيت، فلا يبعد طوم من طاف دونه، انهى كلام نحافظ<sup>(١)</sup>

وحاشي بعده رحمه الله مساندة الأولى: أن الحجر كنه من البيت أو بعضه. وقد عرفت أن ميل النووي تبعاً لأبي الصلاح إلى الأولى. وحقق الحافظ الشافعي، وحكاها عن المحب الطبري، الإمام الشافعي، وفي العمري: قال زين الدين: إن الحجر كله من البيت، وهو ظاهر نفس الشافعي في المختصر، ومقتضى كلام حسابه من أصحابه لما حكاه الشافعي، وقال النووي: هو الصحيح، وعليه نفس الشافعي، وبه قطع حسابه أصحابه، قال: وهذا هو الحساب، وكذا وجه أثر الصلاح فيه. إن قال: اضطرب الروايات به، فتمسك بالأحد وأكثرها لمصلحة المرفض يمين

وقال لرافعي: الصحيح أن ليس كله من البيت، بل الذي هو من البيت قدر ستة أذرع متصل بالبيت، وبه قال الشيخ أبو محمد الجويني، وأنه هم الحرم، ونحوه في المعوي، انه

(١) فتح الباري (٣/٤٤١).

وبه جزم ابن تهمام في شرح «مهداية»<sup>(١)</sup> إذ قال: «وبين الحجر كنه من البيت، من ستة أذرع منه فقط، لحديث عائشة عند مسلم، وتقدم في سائر إراعم ما حكاه النبي عن كتاب الأوزاعي أن دليلاً غصوا من حولها ستة أذرع ونحوه، وتركوه في الحجر». وسيأتي في كلام «الغيب» عن الزيلعي: أنها ستة أذرع، وهو «المجمع»: الحجر = بالكسر = اسم لمنحط المستدير نحو جانب الكعبة العربي، وحكي فتح البدر، وكنه من البيت، أو ستة أذرع منه، أو سبعة أذرع، أقوال، انتهى.

والثانية: أن من طاف داخل الحجر، وحشي بيته وبين البيت ستة أذرع، يصح صوابه أم لا؟ يرجع الحفاظ الأول، وحكاية من جماعة من الشافعية، كإمام الحرميين والعلامة كافي المحققين المذهبي: قال النووي في «مناقبه»<sup>(٢)</sup>: اختلف أصحابنا في الحجر، فعليه كثيرون إلى أن ستة أذرع منه من البيت، وما زاد ليس منه، حتى لو اقتحم مدار الحجر، وحلف بين وبين البيت ستة أذرع صح صوابه، وبعضهم يقول: ستة أذرع، وهذا المدعى قال الشيخ أبو محمد الحارثي ورواه إمام الحرميين والمفتوي، ورواه إمامي أنه لمصحح، ودليل هذا الحديث ما في مسلم عن عائشة.

والمدعى الثاني: أنه يجب نفوذه بجميع الحجر، فهو طواف في جرة من حتى على مداره لم يصح طوافه، وهذا هو الصحيح، وعليه بعض شافعي، وبه قطع جماهير أصحابنا لأنه  $\text{يُحْتَجُّ$  صاف خارج الحجر، وهكذا الخلفاء الراشدون، وأما حديث عائشة: فقال ابن الصلاح: قد اضطربت فيه الروايات، فعين الأخذ بالأكثر: لسقط القرصين بقرن، قال النووي: ولو سلم أن بعضه ليس من البيت لا يبرم منه أنه لا يجب الطواف حرجاً، لأن المصنف في باب الحج الاقتداء بعمله  $\text{يُحْتَجُّ$ ، فيجب الطواف بحميمه سواء كان من البيت أم لا، انتهى.

(١) «تذيق الدرر» (٢/ ٢٨٩)

وفي الخروج المربع<sup>(١)</sup> : بر طاف على الشاذلوان، ثم يصبح طوافه<sup>(٢)</sup> لأنه من البيت. أو طاف على حدار الحجر - بالكسر - ثم يصبح طوافه؛ لأنه لا يؤتى طواف من وراء الحجر والشاذلوان، وقال: اغشوا عني مناسككم، انتهى. وهكذا في العمي<sup>(٣)</sup>

وقال الشاذل<sup>(٤)</sup> هي شرائط صلبة انطراف خروج كل البدن عن الشاذلوان، قال ابن محبوب: كسر الهمزة المعجمة. وقال الثوري: يغتصبها ويكون الزمان بناء لطيف ملصق بعائط الكعبة يرتفع على وجه الأرض، قدر ثلثي ذراع، تقصده عريش من أصل حدار حبيب بنو است، فهو من أصل البيت. فأول طاف خارجة، ووضع إحدى رجليه عليه حينئذ لم يصح، وخروج كل البدن أيضاً عن مشارقة أدور من الحجر - بالكسر - والرجح أنه لا بد من الخروج عن سبع الحجر، ولا تحت بالطراف دافله.

قال لمسلمي: ما ذكره المصنف من أن الشاذلوان من البيت، هو الذي عليه الأكثر من ثمة مكة والمنافعة، وذهب بعضهم إلى أنه ليس من البيت، قال رحمه الله: وبالحسنة فقد كثر الاصطراح في الشاذلوان، وصرح جماعة من الأئمة المتأخريين بهم بأنه من البيت، يجب على الشخص الاحتراز منه في طوافه. وقوله: سنة أربع نيع المصنف - أي الشيخ نبي - في ذلك اللحي، قال رحمه الله: والقاهر من قول مالك في المدونة: لا يحق بالطواف داخل الحجر، أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة أدور وما زاد عليها، وهو الذي يظهر من كلام أصحابه وجعله بعض أساحنا أنه المتمد، انتهى.

(١) (١٤٠٣/١)

(٢) العمي (٢٩٩/٥)

(٣) أحسن الحديث (٣٩/١)

## (٣٤) باب الرمل في الطواف

وهي مشقة الناسك<sup>(١)</sup> أو طواف على حذاء الحجر، قال الزيلعي<sup>(٢)</sup>: ينبغي أن يجوز<sup>(٣)</sup> لأن الخطى لم تكن أبس من البيت، بل مشقة أخرى منه مضاعفة، انتهى. لكنه يكره ذلك، لأنه المشقة الواطئة عليها، وأما الشارواي، فيس من البيت، عندنا. كما حقه في المصح<sup>(٤)</sup>. وقالت الشافعية والمالكية: إنه من البيت، انتهى.

## (٣٤) الرمل في الطواف

قال العيني<sup>(٥)</sup>: الرمل مفتوح الرأ، ونسيم سرعة الشئ مع خباب في الخطو، وفي المحكم<sup>(٦)</sup> رمل رملًا: إذا مشى دون العدو، وقاب المزاح هو العدو الشديد، وفي «الجمهرة» شبه بالهرولة. وفي «النصح»: هو الهرولة، وفي «المعني»: هو الخبيب، وقيل: هو أن يهرئ منكبيه ولا يسرع العدو، وفي «كتاب المسالك» لأبي العريبي: هو ما أعوز من المشي، وهو أن يحرك المشي منكبيه لئلا تحركه في مشيه، انتهى.

وقال الماحي<sup>(٧)</sup>: هو الإسراع بالخبيب، فلا يحسر عن منكبيه ولا يحركهما، انتهى. وسط في «البحر العميق» احتلاعه في مضيه، وحكى عن مسك السروجي: يقال للرمل: الخبيب، ومن قال: هو دون الخبيب، فقد أخطأ، انتهى.

وهي «التمليق السمجد»<sup>(٨)</sup>، هو فتح الرأ، وسكون نسيم سرعة الشئ مع تقارب الخطى، وأصله أن يحرك المشي منكبيه في المشي، وانفقوا على كونه

(١) تفسير الحفاظ: (١٧/٢١).

(٢) انظر مفتاح التعميد: (١١/١٢٨٩).

(٣) عمدة القاري: (٧/١٧٥، ١٧٦).

(٤) المنظر: (٢/٢٨٢).

(٥) (٧/٢٥٤).

مشروعاً، منه ما روي عن ابن عباس، أن النبي ﷺ يأمرهم بها فهدوا بكفة  
 مستقيم في صفة نطقه، قال المشركون: «يستمع عليكم قوم، ومنهم من  
 ضمه عنهم حتى يترد»، وأمرهم رسول الله ﷺ أن يرموا الأشرار الثلاثة ولم  
 يأمرهم به في جميع الأشرار شفقة عليهم، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود  
 وغيرهم.

واختصروا في أنه من قوم النبي لا يعد شركاً، أم من الأنس  
 التي يُختار منها؟ نأخذ ابن حنيفة - مالك والشافعي وأحمد والجمهور - على  
 الأثر، وروى ذلك عن عمر - أنه - ابن مسعود - رضي الله عنهم - وذهب  
 جميع من تابعه، نطق ووسم ونطق والحسن والثقة وسام إلى الثاني، وروى  
 ذلك عن ابن عباس، وهذا للرجل، وأما المرأة، فلا تدخل بالإجماع لكونه  
 مناهياً للسكر، فلا هي أمة الغارني<sup>(١)</sup>، الذي

وهكذا حُشِر الإجماع على ذلك ابن عبد البر في «المعجزة»، وأخرج  
 الثعالبي في «معجمه» عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: «أنا وأبو بكر إنما  
 كنا وأبا العريبي، وقد أهلكهم الله»، ثم قال: «نبي، سمع النبي ﷺ فلا يحب  
 أن يشرك»

قال الحافظ<sup>(٢)</sup> محضه أن عمر - رضي الله عنه - كان حين شرك الرجل  
 في نطقه، لأنه عرف به، وقد انصهر، فبم أن شركه بقصد منه، ثم رجع  
 من ذلك لاحتمال أن يكون له حكمة ما اقتلع عنقه، فربما أن الاتباع أولي من  
 طريق المنع، وأيضاً أن فاعل ذلك إذا فعله فذكر اسم الشايع على ذلك،  
 ليتذكر نفسه - على إعرار الإسلام وأهله

(١) معجم الدرر: (١٧٨/٢)

(٢) معجم الدرر: (١٧٢/٣)

ثم قال: ويؤيده أنهم أقصروا عند هراة المشركين، إذا مزوا من جهة الركن النسيب؛ لأن المشركين كانوا يذروا تلك الناحية، فإذا مزوا بين الركنين البعدين مشوا على هبتهم، كما هو مبني في حديث ابن عباس، ولما رملا في حجة الوداع أسرعوا في جمع كل طوفه، فكانت مئة مسقة.

وقال الطبري: قد ثبت أن الشارع - عليه السلام - رمل، ولا مشرك يمشي بمكة، يعني في حجة الوداع. معتم أنه من متمسك بالحج، إلا أن تاركه ليس تاركاً لعمل، بل لهيئة مخصوصة، فكان كرفع الضبوت بالتلبية، فمن شئ مخصوصاً صوته لم يكن تاركاً لنفسية، بل لصفاتها، ولا شيء عليه، انتهى.

ثم حكى الثرمي عند الجمهور أنه سنة. قال الموفق<sup>(١)</sup>: من نسي الرمل فلا إعادة عليه؛ لأن الرمل هيئة، فلا يجب تركه إعادة ولا شيء، كهيئات الصلاة والاضطباع في انطواف، ولو تركه عمداً لم يضره شيء أيضاً، وهذا قول عامة الفقهاء، إلا ما حكى عن الحسن، والثوري، وعبد الملك بن الماجنون أن عليه دعاء؛ لأنه نسيك، وقد جاء في حديث مرفوعاً: «من ترك سكاً فليهدم».

ولما أنه هيئة غير راعية، فلم يجب تركها شيء، كالأضطباع. والخبر إنما يصح من ابن عباس، وقد قال ابن عباس: من ترك الرمل فلا شيء عليه، ولأن طواف القدوم لا يجب تركه شيء، فتركه صف فيه أولى أن لا يجب به؛ لأن ذلك لا يزيد على تركه، انتهى.

قلت: وحكى الساجي<sup>(٢)</sup> رواية عن مالك، من ترك الرمل بعد ما دام بمكة، ثم رجع عنه قاله ابن القاسم، وأخرى له مثل الجمهور؛ لا شيء عليه،

(١) المعني (١٢٢/٥).

(٢) المستمسك (٢٨٤/٢).



من حين خروجه إليها إلى انقضاء جميعتها، رواه عن جعفر بن محمد جماعة، وحكى عبد الله بن رجاء أن مالكاً سمعه يشاهد من جعفر، ويدل على صحة قوله أن مالكاً قطعه في أبواب من امرطته، وأتى منه بما احتاج إليه في أبوابه. وروينا عن عبد الله بن رجاء أنه قال: حضر ابن جريج وعبيد الله وحسد الله النعمريين والثوري وعلي بن صانع ومالك بن أنس عند جعفر بن محمد يسألونه عن حديث الحج، فحدثهم به ورووه عنه، انتهى.

وحديث ثياب تعثر في استيعاب الرمال لجميع الطوفة، وحديث ابن عباس المذكور في سبب الرمال نصر في عدم الاستيعاب، وأن يمشوا ما بين التركتين، وأجيب بأن حديث جابر متأخر؛ لكونه في حجة الوداع سنة عشر، بخلاف حديث ابن عباس الذي في عمرة القضاء سنة سبع، فهو ناسخ له، وقبل: إن الرمل سنة، فعذرهم النبي ﷺ في العمرة لصعوبتهم بالحمى.

قال الناحي<sup>(١)</sup>: إن جابراً عاب ما روي عام حجة الوداع، وابن عباس إنما روى عن غيره، فإنه لم يشاهد عام الفضية لصعوبته، مع أنه يحتمل أن يكون النبي ﷺ ترك الرمل ما بين التركتين، وإن كان مشروعاً لحاجته إلى الإبقاء على أصحابه، فلما ارتفعت هذه العلة لزم استدانة الرمل المشروع، انتهى.

ومال ابن حزم الطامري في «المحلى»<sup>(٢)</sup> إلى أن الرمل من التحجر الأسود إلى اليعاني واجب، وأيضاً بينهما حائل، قال: استوفى<sup>(٣)</sup> الرمل سنة في الأنواط الثلاثة، كما لها، بر من من التحجر إلى أن يعود إليه، لا يمشي في شيء منها، روي ذلك عن عمر راسه وابن مسعود وابن الزبير، وبه قال عروة

(١) المستم: (٢/٢٨٤)

(٢) (٩٦/٧)

(٣) النسخ: (٥/٩٩٨).



فَأَنَّ مَالِكًا. وَذَلِكَ الْأَمْرُ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ سَالِفًا.

والشامي ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وقال طناووس وعطاء  
والحسن وسعيد بن جبير والشافعي من محمد بن سالم بن عبد الله بن يحيى بن  
الركنين لرواية ابن عباس، ولنا، ما روى ابن عمر أنه يَخْرُجُ رَمْلٌ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى  
الْحَجَرِ، وحديث حابر المذكور أخرجه مسلم.

وهذا يعدم على حديث ابن عباس لزوجوه، الأول: أنه مثبت، والثاني: أن  
رواية ابن عباس إختار عن عمرة القضيبة، وهذا إخبار عن حجة الوداع، فيكون  
متأخرًا، ويحب العمل به. والثالث: أن ابن عباس - رضي الله عنه - كان في  
تلك المكان صغيرًا، والرابع: أن لجنة الصحابة عملوا بما ذكرنا، ولو علموا من  
النسب يَخْرُجُ ما قال ابن عباس ما عدلوا عنه إلى غيره، ويحتمل أن ما رواه ابن  
عباس حتمًا بالقدم كانوا في عمرة القضاء لمعهم، والإبقاء عليهم، وما رواه  
مسند في سائر الناس، خير.

قلت: ما حكى الموفق من مذهب الشافعي هو الصحيح بعدهم، قال  
الثوري: الصحيح من الثوريين، أنه يستوي البيت بالرمل، وهي قول ضعيف،  
لا يرمل بين الركنين المبعثين.

(فإن مالك - وذلك الأمر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم يسلفنا)  
أي كون الرمل من الحجر إلى الحجر، وكونه في ثلاثة أضواط فقط دون باقي  
السعة، وبه أخذ الثلاثة الزانية في المبعثين، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup>، وقال ابن  
الزبير: يسر في الضواف السبع، وهذا الحسن وابن جبير وعطاء: أنه لا يرمل  
بين الركنين، كذا في المعنى، وقال محمد في مسوطه<sup>(٢)</sup> بعد حديث حابر  
المذكور: وبه أخذ، الرمل ثلاثة أضواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول ابن

(١) انظر إبطال المجهول (١/١٤٢) وأجزاء حجة الوداع (ص ١٠٥).

(٢) انظر المعاني المصنوعة (٢/٣٤٦).

١٠٩/٨٠٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ - قَدْ رَأَى مِنَ الْحَجَّاجِ الْأَسْوَدِ - قَالَ اللَّهُ جَرَّ الْأَرْبَعِ، ثَلَاثَ أَصْحَابٍ، وَشَيْئَ الْبُعْدِ أَصْدَابٍ

حبيبة ولعانة من قريش، انتهى. ونقدم في أول كتاب أنه مذنب المحسبون خلافا لما روي عن ابن عباس وبعض التابعين.

١٠٩/٨٠٠ - مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَكَانَ بِرَمْلٍ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَالٍ، الْأَوَّلُ يُرْمَلُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَطْوَالٍ الْإِخْرَ. وَادَّعَى مِنْ طَرَفِ أَحَدٍ عَنْ نَافِعٍ، وَذَكَرَ - فِي ابْنِ عَسَى - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَمَيَّزَ مَعَهُ، وَ- أَصْبَحَ بِطَرَفِ أَحَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَسَى، قَالَ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ثَلَاثًا مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَنْشَى أَرْبَعًا. فَكَانَ نَافِعًا يَحْدُثُ بِهِ عَلَى التَّوْبَتَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً بِمَوْفُوقًا، وَفَدًا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَنَسَبَ مِنْهُ أَنَّ التَّرْمِلَ - كَمَا هُوَ وَطِيقَةُ - ثَلَاثَةُ الْأَوَّلِ، كَذَلِكَ السَّكُونُ وَالْوُفْدُ وَطِيقَةُ الْأَرْبَعَةِ الْآخِرِ، وَبَدَأَ فِي الْحَدِيثِ لَا يَسْجُدُ تَرْكُ التَّرْمِلِ، فَلَمْ تَرَكَ فِي الثَّلَاثِ لَمْ يَخْصِهِ فِي الْأَرْبَعِ، لِأَنَّ مَبْتَنِي السَّكُونِ، فَلَا يَجِبُ - انْتَهَى.

وقال المصنف: التَّرْمِلُ لَا يَسْجُدُ فِي غَيْرِ الْأَشْوَاطِ الثَّلَاثَةِ، الْأَوَّلِ مِنَ طَوَائِفِ التَّعْدِيمِ، أَوْ طَوَائِفِ التَّعْمِيرِ، فَإِنَّ تَرْكَ التَّرْمِلِ فِيهَا لَمْ يَنْفُضْ فِي الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ، لِأَنَّهَا هِيَ فَاثٌ مَوْضَعِيَّةٌ، وَسَقَطَتْ، فَالْحَجَرُ فِي الرِّكَعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَلَئِنْ لَمْ يَنْفُضْ فِيهِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا أَنَّ التَّرْمِلَ هِيَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا رَمَلَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ، كَانَ تَرْكًا لِلْهَيْئَةِ فِي جَمِيعِ طَوَائِفِهَا، فَإِنَّ تَرْكَ التَّرْمِلِ فِي شَوَاطِئِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلَةِ، كَوْنُهُ فِي الْأَتَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ، وَإِنْ تَرَكَ فِي الْأَوَّلِ، أَيْ فِي الثَّلَاثَةِ، كَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّائِي. وَإِنْ تَرَكَ فِي الثَّلَاثَةِ سَقَطَ لَمْ تَرَكَ لِلْهَيْئَةِ فِي بَعْضِ مَحَلِّهَا لَا يَسْقُطُ فِي بَقِيَةِ مَحَلِّهَا، كَذَلِكَ الْحَجَرُ فِي حَادِي الرِّكَعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، لَا يَسْقُطُ فِي الثَّانِيَةِ، انْتَهَى.



السبح المصرية، وفي السبح الهندية بدون الألف في قوله. أنب، وفي آخره  
هدما أمتنا بزيادة ضمير المتكلم المنصوب، والأوجه الأول، فإن عامة الشراح  
وغيرهم حسنوه على الشعر، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: هذا بيت فيه زحاف الخرم  
بمعجمين، وهو زيادة سبب حفيف في أوله.

وقال الياحي<sup>(٢)</sup>: كان بقوله على حسب ما يتخير الإنسان من لذكر أو  
الدعاء، لا على أن هذا اللفظ مخصوص بالطواف ومنون فيه، وروى ابن  
حبيب عن مالك أنه قال: ليس العمل على قول عروة هذا، وإنما أراد أنه ليس  
بذكر معين للطواف حتى لا يحزى غيره. وفي «الحر المحيط»: سئل مالك عن  
قول عروة؟ فقال: ليس عليه العمل هذا أمر قد ترك، وأراد مالك أنه ليس مما  
يستحب، بل المستحب تركه وأن لا يقصد إليه، انتهى.

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: هذا من الشعر الجاري مجرى الذكر فهو حسن،  
وإنما الشعر كلام، فمت حسن وقسمه فصح، وكدن عروة شاعراً، والشعر  
ديوان العرب، وأستهم به رطبة، انتهى.

وفي «المندرة»<sup>(٤)</sup>: قلت هل كان مالك يوضع في إنشاد الشعر في  
الطواف؟ قال: لا خير فيه، وقد كان مالك يكره القراءة في الطواف، فكيف  
الشعر؟ انتهى.

وقال القاري<sup>(٥)</sup> في مباحث الطواف: إنشاد شعر محمود وكذا إنشاده،

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٠٣).

(٢) «المستر» (٢/١٧٥).

(٣) «الآثار» (١٢/١٤٢).

(٤) (١/٢٣٨).

(٥) شرح القاري (ص ٨١).

بجانب من باب

١٩٠٢/١١٠ - وحديثي عن أبيه - عن هشام بن عروة، عن  
 أبيه أنه رأى هذا الحديث في كتاب آخره وعرفه من التتبع.

والشبهات المحمود ما ساج في التبر، وإلا مما يكون من قبل الأشعار لمسه  
 منها التبريم<sup>(١)</sup>، فهو داخل في المستحبات، واستعمل لضموم حرام أو مكرره  
 مطلقاً، وفي السواك أضح. ثم قال في المعكرهات: وإنشاء شعر يخلو عن  
 حسد وإساءة، وقيل: مطافاة، ودخل على الكراهة التزيينية، لأن الاشتغال  
 بالانكسار والأدعية أفضل، انتهى.

قارن بين الهمام<sup>(٢)</sup>، وفي الكافي<sup>(٣)</sup> الأحكام التي هو جامع كتاب محمد،  
 بكرة، أن يشهد الشعر في طوافه، فإن عمله لم يفسد طوافه، ومنهم من قصص  
 في الشعر من أن يعرض عن حسد أو إنشاء مكره، وإلا لا، قيل: نكرة هي  
 لحاشي، كما هو ظاهر حوت الرواية<sup>(٤)</sup>، انتهى.

(يخفف بها صوته) كم لا تتعلل لئلا سماعة عما هم فيه. وهذا هو  
 حكم التذم، والتذم في الطواف، المعنى وعلى النفس والسيرة وهي نكر مومض  
 مجمع منفرد، يتفرع على أحد بالدكر والدعاء، فلم يقع كل لسان صوته لأن  
 بعضهم بعضاً، وليس كذلك العقلية، فإنها شعار الحج، فلذلك شرع فيها  
 الإغلاط، قوله الشاحي<sup>(٥)</sup>.

١٩٠٢/١١٠ - إسناده، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير أنه  
 رأى أنباء (محمد بن الزبير) أخبره بحسنة من التتبع، موضع معروف خارج

(١) في الأصل، والظاهر المزمع، أم، غير

(٢) مع الحديث (٢٩٠/٢١)

(٣) كذا في الأصل، والظاهر هو، ظاهر الرواية، هو، غير

(٤) في نسخة (٢٩٥/٢١)

قَالَ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ يَسْعَى، حَوْلَ النَّبِيِّ، الْأَسْوَاطَ الثَّلَاثَةَ.

مَكَّةَ، وَبِمَا نَعَرَهُ مِنْهُ أَضَاعَهُ نَعْمَهُ، مَحْتَسِبَةً - وَضِيَّ اللَّهُ بِهَا - حَيْثُ نَعَرَهَا  
السَّيْرَ بَيْنَهُ بَعْدَ الْمَرَامِ مِنَ الْحَجِّ أَنْ يُعْتَمِرَ بِهِ (قَالَ) عَرُوفٌ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَيُّ أَخِي  
(يَسْعَى) أَيُّ يَوْمِلُ (حَوْلَ النَّبِيِّ) الشَّرِيفِ (الْأَسْوَاطِ الثَّلَاثَةَ) الْأُولَى.

قَالَ الْبَاقِي<sup>(١)</sup> وَفَكَرَ: «رَفِيقُهَا زَالَفٌ، وَالْأَمَامُ لِأَنَّهَا الْمَعْرُوفَةُ بِالرَّمْلِ،  
بِمَا رَمَلَ فِي طَوَافِهِ» لِأَنَّهُ بِمَا شَرَعَ فِي طَوَافٍ مِنْ تَسْبِيحٍ مِنَ الْحَجْلِ عَلَى وَجْهِ  
تَعَفُّبٍ طَوَافِهِ السَّعْيَ، وَقَدْ ذَلَّ مَالِكٌ إِلَى «الْمُخْتَصِرِ» - يَوْمِلُ الْمُعْتَمِرَ مَكِّيًّا  
وَعَبْرًا، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ فَتَاهُ، أَنَّهُ دَاخِلٌ مِنَ الْحَجْلِ عَمْرًا وَجْهَ تَعَفُّبٍ طَوَافِهِ  
لِسَعْيِهِ، أَنْتَهَى.

وَبَيَّنَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْعِظَتِهِ»<sup>(٢)</sup> عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ قَلَابَ تَمَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ  
يَحْجِجُ أَمْ يُعْتَمِرُ هُوَ بِحَبِّ هَذِهِ الرَّمْلِ؟ ثُمَّ بَعَثْنَا ذَكَرَ هَذَا التَّحْقِيقَ، فَإِنَّ قَالِ  
مُحَمَّدًا: وَهَذَا فَاتِحُ الدَّمْلِ وَاسْتَبَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ.  
وَهُوَ نَوْمٌ، أَيُّ حَيْفَ وَالْعَامَةِ مِنَ قَفْهَانَا، أَنْتَهَى.

وَبَيَّ الْمَحْصِي<sup>(٣)</sup> لَمَّا حَرَّمَ مِنْ طَرِيقِ عَدِ الرَّزَاقِ سَبْدَهُ إِلَى مُجَاهِدٍ قَدْ  
خَرَجَ ابْنُ التَّزْيِيزِ وَابْنُ عَمْرٍو، فَاغْتَمَرَا مِنْ لِحْمَانِهِ لَمَّا قَرِغَا مِنَ التَّزْيِيزِ مِنْ بَنَاءِ  
الْكَبَةِ، قَالَ مُعَاوِدٌ: وَكَانَتْ جَالِسًا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ ابْنُ التَّزْيِيزِ بَنَاءَهُ ابْنُ  
عَمْرٍو - وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَوْمَلُ الثَّلَاثَ الْأُولَى، فَرَمَلَ ابْنُ التَّزْيِيزِ السَّبْعَ كُلَّهُ،  
فَهَذَا الْأَثَرُ حَقٌّ لَمْ يَدُلَّ لِسِيَةِ الرَّمْلِ لَمَّا كَوِيَ لِيُخْرَأَ، وَسَبَّحَ فِي تَحْلَافٍ فِي  
ذَلِكَ.

(١) «الْمَحْصِي» (٢٨٥/١).

(٢) «مَوْعِظَةُ مُحَمَّدٍ مَعَ الثَّعَالِبِينَ الْمُسْلِمَةِ» (٣٩٦/٢).

(٣) (٨٤/٥).



قلت: ورد في «شرح المسحاج»<sup>(١)</sup> لو أراد السعي عتب طواف القدوم، ثم سعى وثم يرمل ثم يقضه في طواف الإفاضة، وإن لم يسع رمل فيه وإن كان قد رمل في القدوم، انتهى. واحتلفت المتأولة أيضاً في ذلك، وجسدهم سعى الثاني، ومختار القاضي الأول.

فإن المرفق<sup>(٢)</sup>: الرمل لا يسر في غير الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم، أو طواف العمرة، ولا يسر في طواف سوى ما ذكرناه لأنه يجوز وأصحاه إنما رملوا في ذلك. وذكر القاضي أن من ترك الرمي والاضطباع في طواف القدوم ثم سجد في طواف الزيارة؛ لأنهما سنة أمكن قضاءهما، وهذا لا يصح لما ذكرناه.

ثم قال: قال الناصبي: ولو عافى رمل، وحطبه، وثم يسع بين الصفا والمروة، فإذا طاف بعد ذلك لزيارة رمل في طوافه؛ لأنه يرمل في السعي بعده. وهو صحيح للأصناف، وهذا قول مجاهد والشافعي، وهذا لا يثبت بمثلهما الرمي لضعف، انتهى. مختصراً.

وفي البروج السريع<sup>(٣)</sup> هي بيان طواف القدوم برمي، لأن في هذا الطواف خط، ولا يسر رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف، انتهى.

وقال الدرر<sup>(٤)</sup>: «دبر رمل رجل محرم حج أو عمرة من كاشف عيبيه والجماعة من الأشواط الثلاثة الأول من طوافه أو محرم من الميقات ولم يطف القدوم لفقد شرطه، أو شبهه بل لو نعمت تركه، فيرمل بالإضافة بخلاف من صاف للقدوم، وترك الرمي فيه عمداً أو سهواً، فلا سبب الرمل في الإفاضة.

(١) السعي (٢: ٢٠٠)

(٢) (١: ٥٠٣)

(٣) «الشرح الكبير» (٢: ١٣)



قال الدسوقي قوله: تفقد شرطه أي طواف القدوم أو نسائه، وقوته: ونحو عمدة تركه أي ترك طواف القدوم، ومثل ذلك من لا قدره عليه، كمن أحرم بالتحج من مكة، سواء كان مكيا أو أوقيا، فإنه يرمل ندأ في طواف الإفاضة، انتهى.

وفي «الغنية»: كل طواف بعد عمر، بمن سجد الإحطاع أو الرمل، لا فلا، فنكر كان معنى فعل الجرده، ولم يرمل لا يرمل فيه، ونحو كان يرمل منه، وتم سج رمل فيه، انتهى.

والثانية: هل يحتصر الرمل بالأنف أو يرمى المكى أيضا؟ واحتفت لقلة المذهب في ذلك، وفي «المحلى»: التفريق على أنه لا يرمل على من أحرم بالتحج من مكة من غير أهلها، واحتلتها في أهل مكة، وكان ابن عمر لا يرمي عليهم، وبه قال أحمد، ومنتجه ذلك والمنافى للمكوى، انتهى.

ولا يلزم علة، إن حكاية الاتفاق ليس على محل، فإذ الموقوف<sup>(١)</sup> ليس على أهل مكة رملًا، وهو قول ابن عمر وابن عمر - رضي الله عنهما - وكان ابن عمر إذا أحرم من مكة لم يرمل، ولأن الرمل إذا سجد في الأصل لا يصح إحداهما والثقة لأهل البلد، وهذا المعنى معدوم في أهل البلد، والحكم ببعض أحرم من مكة حكم أهل مكة، سواء كان من أهل مكة، ولأنه أحرم من مكة أنب أهل البلد، والنسب إذا أحرم بالتحج من مكة ثم عاد، وفننا: بشر في حقه طواف القدوم أو يرمل فيه، قال أحمد: ليس على أهل مكة رمل عند البيت، ولا بين الصفا والمروة، انتهى.

وفي «شرح سنن أبي بكر» الرمن بطواف بعقه معنى مطلوب أراد، كطواف بمنزلة ولم يركب، أحرم من الحرم، وفي «مسألة الشوي» المكى

المتشرك حجه من مكة على القوافل، الأصح: أنه يرمى لاستغفاره السعي.  
راشدي: لا لعدم القدوم، انتهى.

وتقدم عليك الزائكة فربما أنه مندوب في صواف القدوم، ومن لم يطف  
لقدوم يرمى في الإفاصة، كسأ أحرم بالحج من مكة، سواء كان مريضاً أو  
ثقافياً، وأصبح منه ما سألني من كلام الباجي، وقال الأبي: يعامل به المعني  
كغيره إلا غيباً. روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه لما يخاطب به  
المكي، انتهى.

ومذهب الحنفية في ذلك، أن يسعى في كل طواف بعنه السعي، ولا خوف  
في ذلك بين المكي والأعماني، وهذا قال في تنقيح الهداية<sup>(١)</sup> بعد بيان الأمر،  
فيما كان يوم اشروية أحرم بالحج، وفعل ما ينفعه الحاج، فمقدّمه لأنه مؤد  
للحج، إلا أنه يرمى في طواف الزمان، وسعى بعده، لأن هذا أول طواف له في  
الحج، انتهى. فسلم من هذا كله أن ما سألني السحلي من الاتفاق، وهذا  
عرفت هذين الاختلافين فاعلم أنهم اختلفوا في سحلي أثر ابن عمر - رضي الله  
عنه - المذكور، فحملته على نفي الرمي مطلقاً للمعني، كما تقدم في  
كلام السوفز، وهو الطاهر، وهو مؤيد كلام ابن العزالي.

وحمله الباجي<sup>(٢)</sup> على نفي الرمي في طواف السجود، فقال: قوله: وكان  
لا يرمى إلا طواف حوله أثبت إذا أحرم من مكة، يحتمل أن يريد طواف  
الطوح الذي كان يطفوه قبل الجحود إلى عرفة، وأما طواف الإفاصة، فإنه  
يخشى قدومه من أجل، فسنة البراءة، وهو الذي احتاره مالك، ورواه عنه في  
الصدقة من كثرة راس نافع، حكياً كان إذا أحرم من مكة أو غير مكي، وتأول

(١) (١٥٢/١) ط بيروت

(٢) (١٥٦/٢) ط غرناطة

## (٣٥) باب الاستسلام في لطواف

أمن الموز أن من غير - وصفي أنه عصفها - كان لا يرمي لطواف الإفاضة إذا  
أحرم بالحج من مكان قال: والرمي أحب إلي، فإن كان الأمر على ما تأيذته،  
فهو خلاف مذهب مالك، انتهى.

وقد كثر على ساق تسح لي تأييدنا من رواية يحيى، ولفظ سعد في  
موضعه: ولا يسعى إلا إذا طاف حول البيت، فنظ الاستسلام لو صبح، فلا  
يشكك.

## (٣٥) الاستسلام في الزيادة.

الاستسلام: هو التمسح باليد، افتعال من السلام الذي هو التحية، وقيل:  
من السلام بالكسر وهو المحادة، وقال ابن سيده: سلم الحجر واستسلمته  
سليم أي قبله أو اعترفه، ونسب أصله الشهر، ويقال: استسلمت الحجر إذا  
لمسته، كذا يدل. اكتسبت من الكحل، وفي الجامع: قبل: هو استسلم من  
اللائمة وهي الذراع والصلاح. وإنما ليس اللامة ليعتنع بها من لأعداء، فكان  
هذا إذا لمس الحجر فقد تحققت من العداوة، كقوله في الزمخشري<sup>(١)</sup>، وفي  
«المعجم»<sup>(٢)</sup> ما عوذ من السلام، وهي الحجارة، فإذا مسح الحجر، قبل:  
استسلم أي من السلام، قال ابن تيمية، انتهى.

وهي «الحصى»: فمن افتعال من التسلم، كأنه يتحل ما يجعله التسلم،  
ويجوز: الاستسلام إذا حصى بحصى عبد الحجر بالسلام، فإن الحجر لا يعيبه. كما  
يقال: احتجب، إذا لم يكن له خادم، وقال ابن العرفاء: هو مرسوم الأصغر  
مأخوذة من الثلاثة، وهي المرافقة، أو من اللائمة وهي الصلاح، وكثر هذا  
في قوله الرزكسي المحلى، انتهى.

(١) نسخة نقاري (١٥٨/٧)

(٢) المعجم (١٥٦/٢٤٧).

٨٠٤/١١٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ، وَرَكَعَ الرُّكْعَيْنِ، وَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى النَّصَبِ وَالْمَرْوَةِ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ.

٨٠٤/١١٦ - (مالك، أنه بلغه) قال ابن عبد البر في «التمحيص»<sup>(١)</sup> هكذا الحديث عند زوائد الموطأ: عن مالك، ورواه الزبيدي عن مسلم عن مالك عن حمزة بن محمد عن أبيه عن جدير، وهو محفوظ من حديث جابر بن عبد الله صحيح من رواية مالك وغيره انتهى.

قلت: ورواه مسلم وأبو داود<sup>(٢)</sup> وغيرهما في الحديث الطويل عن حابر - رضي الله عنه - في صفة الحج النبوية (أن رسول الله ﷺ كان إذا قضى أي قضى قوله عز اسمه: ﴿قَدْ أَفْعَلْتُمْ مَا بِكُم مِّمَّ﴾ وليس بمعنى إقصاء المصطلح بلغته، مذهب الأداة الطواف بالبيت أي الطواف الذي يعقبه السعي (وركع ركعتين) ناحية الطواف (وأراد أن يخرج إلى النصب والمروة) ليسر بهما (استلم الركن الأسود) وقبله (قبل أن يخرج) من المسجد إلى النصب.

قال الأزهري<sup>(٣)</sup>: يريد الطواف الذي يعقبه السعي - فإنه إذا أكمله وأكمل الركعتين بعده، وصل بذلك الخروج إلى النصب، فكذلك إذا أراد فراق البيت عاد إلى الركن واستلمه. وذلك أنه يشحب أن يصلي هاتين الركعتين خلف المقام: ومن فعل ذلك، فأراد أن يخرج إلى النصب، فإن طريقه على الحجر الأسود، وكان ﷺ يستلمه في خروجه ذلك إلى النصب، ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل أن الركعتين من نواح الطواف، فاستحب أن ينصل عتهما باستلام الحجر كالحضر، انتهى.

(١) (سي ٢٥٦).

(٢) رواه مسلم (١٩٧) وأبو داود (١٩٠٥).

(٣) التمهيد (١٢٨٦/٢).

١١٣/١٦١ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عمرو، عن أبيه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يبعث الله من عباده رجلان: رجل يمشي على رجليه، وآخر يمشي على رجليه». (الشيخان، صحيح ابن جرير، ١١٣/١٦١) ...

وهذا الحديث<sup>(١)</sup> يدل على أن الرجلين هما: رجل يمشي على رجليه، وآخر يمشي على رجليه. وأما الرجلان الآخران، فهما: رجل يمشي على رجليه، وآخر يمشي على رجليه. (الشيخان، صحيح ابن جرير، ١١٣/١٦١) ...

وهي الهداية<sup>(٢)</sup>، ثم يعود إلى الحجر، فيسببه، ثم يروي أن النبي ﷺ لما مضى ركعتين عاد إلى الحجر، والأصل أن كل طرف بعدد سعي يعود إلى الحجر؛ لأن الطرفين هما كذا، فمتنع بالاستسلام، فكذلك السعي يقتضيه به بخلاف ما إذا لم يكن بعدد سعي، انتهى.

١١٣/١٨٠ - (مالك، عن هشام بن عمرو، عن أبيه أنه قال) مرسل، وأخرج ابن عبد البر<sup>(٣)</sup> مرسلًا عن عمرو بن لحي عن أبيه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يبعث الله من عباده رجلان: رجل يمشي على رجليه، وآخر يمشي على رجليه». (الشيخان، صحيح ابن جرير، ١١٣/١٨٠) ...

(١) نسخة (١٣١/١٦١)

(٢) (١٣٨/١٦١) في بيروت

(٣) (١٣٨/١٦١) في بيروت، (١٣٨/١٦١) في بيروت، (١٣٨/١٦١) في بيروت

(٤) (١٣٨/١٦١) في بيروت

فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَلَمْتُ، وَتَرَكْتُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضَيْتَ».

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: قوله: في استلام الركن، كذا ليحيى وأبي مصعب وغيرهما لم يفتوا: الأسود، وكذا رواه ابن عينة وغيره عن هشام، وزاد ابن القاسم وابن وهب، والقهري والأكثر «الأسود»، وفي رواية الثوري «في استلامك الحجر»، فزعم ابن وضاح أن يحيى سقط من كتابه الأسود، وأمره بإلحافها في كتاب يحيى، وهو مما نسو في علي روايته، وهي صواب توبع عنهما، والأمران جائزان أي إثبات لفظ الأسود وحدها، انتهى ما في الزرقاني ملخصاً عن أبي عمر بن عبد البر.

وهذه أن ما في النسخ الهندية من زيادة لفظ «الأسود» ليس صحيح في رواية عبد الله عن يحيى.

(فقال عبد الرحمن: استلمت) مرة (وتركت) أخرى، يريد أنه فعل أمرين، وهذا يقتضي أنه لم يعتقد في الاستلام، أنه شرط في صحة التمسك، وإنما اعتقده من الفضائل التي يوجب من فعلها، ولا يأثم من تركها مع اعتقاده أنها من القرب، وقد قال جميع الفقهاء: من ترك استلام الحجر لا شيء عليه، واستلما أفضل، قال الباجي<sup>(٢)</sup>.

وقال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: استلمت حين قدرت، وتركت حين عجزت، ففي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه: أنه كان إذا أتى الركن، فرجدهم يزدحمون عليه، استقبله، وكثير ردعاً ثم خاف، فإذا وجد خلوة استلمه.

(فقال له رسول الله ﷺ: أضيت) ففي تصويبه دلالة على أنه لا ينبغي

(١) شرح الزرقاني، (٢/ ٣٠٤).

(٢) المستقى، (٢/ ٢٨٧).

(٣) شرح الزرقاني، (٢/ ٣٠٤).



سعت ميا ميجوراً، كما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها، وقال: إنه ليس به شيء، ميجوراً، ويروي نحو ذلك عن معاوية - رضي الله عنه -، حيث أنكر حذيه بن عديس.

ويحتمل أن يكون فعله بعد أن أتى الزبير بباء الكعبة، كما جعله عليه ابن القتيار وسماه ابن كثير، وعلى هذا، فلا خلاف فيه وبين الجمهور. وأما عيسى الأول، فكان فيه خلاف في السلف، كما تقدم فيما عداه لاسيما في روى له سيما: وأثبت تصنع أرواحه. الحديث.

وأخرج الشيخان في صحيحيهما<sup>(١)</sup> عن أبي الشعث، أنه قال: «من شفي شيئاً من البيت وكان معوية سلك الأركان، فقال له ابن عباس: إنه لا يستلم هذه الأركان، فقال: ليس شيء من البيت ميجوراً».

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وصله أحمد والترمذي والنحاكم عن أبي الحميل قال: كنت مع ابن عباس ومعاوية، فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه. فقال ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الحجر والسماوي، فقال معاوية: ليس شيء من البيت ميجوراً، إذا أحطت من ضرب من مباحه، فقال ابن عباس: لو لم يكن لك شيء من البيت ميجوراً، فقال معاوية: صدقت. وقد احتج الإمام الشافعي - رضي الله عنه - بأن لم تدع استدلالهما حتى أثبتت، وكيف يهجر وهو بطوط به. ولكننا تتبع السنة فعلاً وتركاً، ولو كان ترك استدلالهما حجراً لهما، كان ترك الإسلام ما بين الأركان هجراً، ولا قائل به، انتهى.

ونقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما نقله الشافعي عن ابن عباس: نقل

(١) رقم الحديث (١٦٠٨١)

(٢) مع الشافعي (١٧٣/٣)

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٠



وكان لا بدح اليماني، إلا أن تغلب عنه.

### (٣٦) باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام

التقبيل اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستعان، وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة والتابعين، ثم ذهب الخلاف، انتهى.

فكان متفاوتي في اشرح الشيبان<sup>(١)</sup> أما الركنك الآخرين فلا استلام فيها، ولا إمارة بهما، بل هذا بدعة مكروهة بائدة في الأربعة، انتهى.

(وكذا لا بدع) ففتح اللام أي لا يترك الركن اليماني (إلا أن يغلب عليه) يعني أن محافظته على استلامه كانت أشد، فكان لا يترك استلامه بدون التحيز والمنفعة، ومن ذلك إنما كان تعلمه الانفعال على استلامه، والاختلاف في استلام الركنين الآخرين، ولم يترك الركن الأسود، ولم يذكره، لما كان الاهتمام به كان معلوماً ومعروفاً بين الناس.

### (٣٦) تقبيل الركن الأسود في الاستلام

كذا هي المسح الهندية وبعض<sup>(٢)</sup> المصرية، وفي أكثرها تقبيل الركن الأسود في الطواف، وقال الحافظ<sup>(٣)</sup> الاستلام بعدك من السلام بالفتح أي التلبية، قاله الأزهري. وقيل: من السلام بالتكسر أي التحجارة، وقال أيضاً: الاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم، انتهى. وقال أيضاً: في البيت أربعة أركان، الأول له فضيلتان كون الحجر الأسود فيه، وكونه على قواعد إبراهيم، وثاني الكتاب فقط، وليس للآخرين شيء، فهذا، فلذلك يقبل الأول، ويستلم الثاني فقط، ولا يقبل الآخرين ولا يستعان، هذا على رأي الجمهور، واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضاً، انتهى.

(١) (ص ٦٤)

(٢) كذا في الأمانة (١٢/١٥٤)

(٣) فتح الباري، ٤١، ١٢٢

قلت: تقدم فريضة الإجماع على أن الشاميين لا يستلمون، وبقي الخلاف في النجاشيين، ما وظفهما؟ أما الركن الأسود، فيستحب له الجمع بين الثقيل والاستلام. وأروايات في الثقيل متظافرة، وأخرج البخاري في «صحيحه» عن ابن عباس: «أراد النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن سحرًا».

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: زاد مسلم من حديث أبي الطيب «ويقبل المستحرج» وله من حديث ابن عمر: «إنه استلم الحجر بيده ثم قبله»، ورفع ذلك، ولسعيد بن منصور من طريق عطاء قال: «رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرًا إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم» قبل: وابن عباس؟ قال: «وبن عباس، أحسبه قال كثيرًا». وبهذا قال الجمهور إن السنة أن يستلم الركن ويقبل به، فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده، وقبل ذلك الشيء، فإن لم يستطع أشار إليه واقتفى بذلك، وعن مالك في رواية: لا يقبل به، وكذا انفاسم. وفي رواية عند المالكية: يصح بدء على عنه من غير قبيل. انتهى.

وفال خرقي: ثم أتى الحجر الأسود إن كان، فاستلمه إن استطاع وقبله، وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: المستحب لمن دخل المسجد أن لا يخرج على شيء قبل الطواف، ويبدأ بالحجر الأسود، فيستلمه، وهو أن يمسحه بيده وقبله، قال أسلم: رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر، وقال: «بي لأعلم أنك حجر، لا تصر ولا تنفخ، التحبب مني عليه»<sup>(٣)</sup>. وزوي ابن ماجة عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: استلم رسول الله ﷺ للحجر، ثم وضع شفتيه عليه بيكي طويلاً، ثم التفت، فإذا هو بعمر بن الخطاب يبكي، فقال: يا عمر فهما

(١) فتح الباري (٤/٢٧٣).

(٢) «المفني» (٢/٢٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٦٠) ومسلم (١٢٧٠).



وبناءً منه شرع أن لا يؤذن أحداً حاله أحسنه، فمستلزمه، أنه يقتل من غير صوت، يظهر في الضمة، ويسعد عليه، ويكرر التثجيل وينسحب عنه ثلاثاً، ثم يبدأ نظرياً.

قال ابن حجر في الشرح: قوله «مستلزمه» أي منسبه، فإن حجر فبما، أي بسببه بها، والأكمل أنه يبدأ بالاحكام ثلاثاً، ثم التثجيل ثلاثاً. ثم السجود قلعت، فإن حجر عن التثجيل لوجه أو غيرها، انصرف عن الاحكام بالية، فإن حجر فحج حنة فيها، فإن حجر أقدم يبد، فإن حجر أقدم بها فيها، ويقطع من السلام به، أو أقدم به من يد أو غيرها، هذا جامع كلام المجموع وغيره. وإلا خالف ابن جماعة في بعضها، انتهى.

ثم الدردري: وأما قوله أي سبب الطوافه بتثجيل حجر أمود فمع لوز الطواف، وكذا سبب الاستلام الركن الثاني منه. وبصحتها عن فقه من غير نفس أوله أصلاً، وتثجيل الحجر واستلام الركن الثاني من غير الأشواط مستحب، وفي الصوت بالتثجيل ثلاثاً: التحريم والتأجيل، وله ذلك السجود ونسب الحج عنه، والدسعة لعمى يد في قدر، ثم عود إليه بغير تأجيل، فلا يكفي العود مع إمكانه. ولا يجب مع إمكان التثجيل، ورجع اليد أو العود عن فيه من غير تثجيل، ثم إن أعثر بعد كثير فلفظ من سير إشارة بده، ولا فرق في هذا الحراب من الشوط لأجل وغيره، انتهى.

قال الشافعي: «قوله» تثجيل حجر غم» ظاهر إطلاقه لعمى أنه سبب في كل طواف، سواء كان راحاً أو سلاً، وهو الذي سبب من معرفة للتثجيل، والحق التحسين عن التثجيل، وأطلق ابن شاذان وابن الحاجب كالمصنف، وذلك كله خلاف قول «المصنف» وبسبب عليه استلام أي تثجيل الحجر الأسود

(١) - كتاب التفسير مع ابن كثير (٢/٤٦٠، ٤٦١)

في ابتداء طوافه إلا في الطواف الواجب، وقوله: «الكرامية والإباحة» الذي  
يحيط عن روق، أن القول بالإباحة رخصه غير واحد، انتهى.

وفي «المندوب»: قلت لأبي العاصم: أرأيت إن وضع العذبن والعبهة على  
الجمهور الأسود؟ قال: أنكره مالك، وقال: هذا بدعة، انتهى.

وفي «المندوب»: «استقبل الحجر» واستلمه بكفيه وقبله بلا  
صوت، وهل يسجد عليه؟ قيل: نعم بلا إيهاء، فإن لم يقدر يدهما، ثم  
يقبلهما، أو أحدهما، ولا يركع، ذلك بمنزلة الحجر نبت في يده ولو عصا، ثم  
قله: وإن عجز عن الاستلام والإيهاس استقبله مشيراً إليه بطن كفيه كأنه  
واصبعه، قلعه وكثر وهنّ وحمد الله تعالى وسلّى على النبي، ثم يلقّ كفيه،  
وكلما مرّ بالحجر فعل ما ذكر.

قال ابن عاتق: فوقع: «هل يسجد؟» قيل: نعم حرم به في «اللباب».  
وذلك أنه مستحب، ويكرهه مع التقيل ثلاثاً، قال شارحه: وهو موافق لما نقله  
الشيخ رشيد الدين في «شرح الكنز»، وكذا نقل السجود عن أصحابنا العزّيز  
جماعة، ذكر قال قوام القيس الكاظمي: لا يلزم أن لا يسجد لعدم الرواية في  
«المساهر»، ثم سجد الاختلاف، ورجح السجود، وفي «المحلى»: روى  
الحاكم وصححه عن ابن عباس أنه كان يقبّله ويسجد عليه بيمينه، وقال:  
«أبنت عمر» رضي الله عنه يقبّله ثم يسجد عليه، ثم قال: «وأبنته يقبّله بفعل  
ذلك، ومعلته، انتهى».

وخله مما سئل أنهم احتفظوا فيه في عدة مسائل، الأولى: أن الجمهور  
لم يفرقوا في الاستلام بين الطواف الواجب والتطوع، وبه دل جماعة من  
الساكنة خلافاً لما في «المندوب» من تخصيصهم بالواجب، والثانية: في التقبيل





قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ نَافِعَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ نَبِيَّ  
يُطَوِّفُ، بِأَيْتِ يَدُهُ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، أَلَّا يَضَعَهَا عَلَى فِئَةٍ.

وَقَالَ: قَالَ الْمُهَاسِبُ: حَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ  
قَالَ: إِنَّ الْحَجَرَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ بِصَوِّحِهَا عِيْدُهُ، وَمَعَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ  
جَارَهُ، وَنَدَّ شَرِيعَ تَقْبِيلِهِ حَتَّى يَأْخُذَ بِأَيْمَانِهِ طَاعَةً مِنْ يَطِيعُ، وَذَلِكَ شِبْهُ  
مُطْعَةِ إِبْلِيسَ، حَيْثُ أُمِرَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ؛ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى يَمِينُ اللَّهِ أَنْ مَنْ  
صَافَحَهُ كَانَ لَهُ عِدَّةُ اللَّهِ عَهْدٌ، وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّ الْعَهْدَ بَعْدَهُ الْعَمَلُ مَا صَافَحَهُ  
لِمَنْ يَرِيدُ مَوَالِمَهُ وَالْإِحْتِصَاصَ بِهِ، فَخَاطَبَهُمْ بِمَا يَمُهِدُونَهُ. وَقَالَ الْحَكَبُ  
الْقَطْرِيُّ: مَعْنَاهُ أَنْ كُلَّ مَلِكٍ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِ الْوَفْدُ قَتَلَ بَشَرًا، فَمَا كَانَ الْحَاجُّ أَوَّلَ  
مَا يَقْدَمُ بِهِ عَلَيْهِ تَقْبِيلُهُ بَزَلٍ مُزِيلٍ بَيْنَ الْحَلَّتِ، وَهُوَ الْمَثَلُ الْأَعْيَى.

قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّ إِذَا رَفَعَ الَّذِي يُطَوِّفُ بِأَيْتِ  
يَدِهِ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ أَوْ بَعْدَ مَسْحِهِ بِهِ، لِتَأْمِنَ يَدُهُ (أَنْ يَضَعَهَا عَلَى فِئَةٍ)  
هَكَذَا أَخْبَرَهُ يَحْيَى بْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ نَفَّاسٍ وَابْنُ بَكِيرٍ وَأَبُو مُصْعَبٍ وَجَمَاعَةٌ؛  
الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ، زَادَ ابْنُ وَهْبٍ: «مَنْ غَبِرَ تَقْبِيلُهُ»، فَجَعَلَ مِنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَلَقَدْ  
رَوَى «مَوْطَأُ» ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ، وَهِيَ بِأَيْدِي أَهْلِ بِلَادِنَا فِي الشَّهْرِ كَرَوِيَّةٍ  
يَحْيَى، وَفِيهِمَا جَمْعٌ «الْيَمَانِيُّ»، كَيْفَ أَذْكَرَهُ عَلَى يَحْيَى، وَأَمْرُهُ بِطَرَحِهِ، وَلَكِنْ  
الْعَمَلُ لَا يَسْلُمُ مِنْ أَحَدٍ، وَكَانَهُ رَأَى رِوَايَةَ الثَّقَفِيِّ: «مَنْ نَاجَهُ عَلَى قَوْلِهِ:  
الرُّكْنُ الْأَيْمُونُ، فَأَذْكَرَ الْيَمَانِيَّ عَلَى أَنْ ابْنَ وَهْبٍ لَمْ يَرَوْهُ «مَوْطَأُ الثَّقَفِيِّ»، فَكُنْ  
عَمَّا تَصَوَّرَ نَبِيَّهُ عَلَى رِوَايَةِ يَحْيَى، وَهِيَ صَوَابٌ، قَالَهُ أَبُو عَسْرَةَ، هَكَذَا فِي  
الرُّوَقَاتِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

وَحَاجَتُهُ: أَنْ رِوَايَةَ «الْمَوْطَأِ» مُخْتَلِفَةٌ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْقَوْلِ، هَذَا يَحْيَى  
وَجَمَاعَةٌ مَلْفُظُ: «الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ»، وَذَكَرَهُ الثَّقَفِيُّ وَمَنْ رَافَقَهُ بِمَلْفُظِ: «الرُّكْنُ



الأسود، وانكر ابن الوصاح على يحيى لخط «الشمسي»، وأمر طرخد، ونعقبه  
ابن عبد البر، وصوب رواية يحيى، وعلم منه أيضا أن ما في نسخ الهندية من  
رواية «من غير ثقيل»، وليس هذا في النسخ المصرية مختص برواية ابن رجب  
دونه غيره.

وأما مالك الأثقة في ذلك، فقد قال صاحب «المحلى»، بعد قول مالك  
المذكور: «وه أحد مالك وأحمد أنه مستلهم، ولا يقل أحد بعد استلامه، وقال  
الشافعي: يقتل البلاء عنه»، وقال أبو حنيفة: لا مستلهم، ذكره النووي.  
والمعروف في الهندية وغيره أن إسلام المركز الهندي حسن في ظاهر الرواية،  
وعن محمد أنه منتهى.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: «قد روى عنه عن أبيه أنه قال: لم أر رسول الله ﷺ  
يمسح من البيت إلا الركبتين اليسارين، وظاهر نسخ باليد: «الوضع على  
المنسوخ». وكان مالك ومن روى عنه يستحب أن يضعها على يده؛ لأن معنى  
الإسلام عنه إلى الجمع، فلما روى المسح في الركبتين، ولم يرو التثنية إلا في  
الحجر الأسود، سحب في التيميم أن يضع يده على يده بعد المسح، وروى  
في كتاب ابن الصوار عن مالك: أنه كان يرى تقلب أسد بعد مسح الركبي  
الشمسي، وقال محمد بن يحيى، وقار: لم ير مالك ثقيل البك فيه ولا في  
الأسود، ولعله قال أولا التثنية، ثم رجع عنه، أو رجع إليه محمد، انتهى.

وتقدم في كلام اندرير<sup>(٢)</sup>: «حسن إسلام المركز اليمني بيده، ويضعها  
على يده من غير تثنية أول الغزاة، وفي باقي الأصناف مستحب».

وفي «المعجم»: «إذا وصل إلى المركز اليمني أسلمه، وقال الخرفي

(١) «استشر» (٢٨٨/٩١)

(٢) «نظر المعجم» (٢٦٢/٥)

ويقبله، والصحيح عن أحمد: أنه لا يقبله، وهو قول أكثر أهل العلم. وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يستلمه. قال ابن عبيد النير: جازئ عند أهل العلم أن يستلم الركن اليماني والركن الأسود، لا يكتفون في شيء من ذلك، وإنما الذي فرقوا به بينهما التقبيل، فأما تقبيل الأسود، ولم يروا تقبيل اليماني، وأما استلامهما فأمر مجمع عليه. وقد روى معاهد عن ابن عباس قال: «رأيت رسول الله ﷺ إذا استلم الركن قبله، ووضع يده الأيمن عليه»، قال: وهذا لا يصح، وإنما يعرف التقبيل في الحجر الأسود وحده، وقد روى ابن عمر - رضي الله عنهما -: «أن رسول الله ﷺ كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني»، ولأن الركن اليماني سبق على قواعد إبراهيم عليه السلام، بمنى استلامه، كذلك فيه الحجر، وأما تقبيله فلم يصح عن النبي ﷺ، فلا يسن، انتهى.

وأم يذكر الموافق للإشارة إلى «الركن اليماني» عند المعز، وذكره في «الروض المربع»<sup>(١)</sup>، فقال: ويستلم الحجر والركن اليماني في كل مرة، فإن سبق استلامهما أشار إليهما، انتهى.

وقال النووي في «مناسكته»: ويستحب سلام الحجر وتقبيله، واستلام اليماني وتقبيل اليد بعده عند محاذائهما في كل طوفة، وهو في الأوتار أكد، فإن منعه رحمة من التقبيل، انصرف على الاستلام، قال ابن حجر: أي وقبل ما استلم به، وهن الركن اليماني كذلك، فيستلمه باليد، ثم بما قبلها أو بتحير؟ ظاهر كلامهم الأول، لكن ظاهر كلام «التهذيب» ترجيح الثاني، ويمكن حمله على أصل السنة، وواضح أن قبل ما استلم به اليماني لا يتوقف على المعز من تقبيله؛ لأنه غير مشروخ بخلاف تقبيل الحجر، انتهى.

(١) (١/٥٠٢).

## (٣٧) باب ركعتي استؤاف

يرد انقار في شرح التلخيص<sup>(١)</sup> ويستحب استلام الركن اليماني في شوط واحد واستلام هاتين الركعتين أو بغيره دون يساره، كما يفعل بعض الحجة والعلماء من دون قبيل والسجود عليه، ثم عاد العجز عن العمل لرحمة ليس فيه التبعه عنه بالإضافة، وذلك الذي ذكره الحسن في ظاهر الرواية، كما في رواية النكاحي<sup>(٢)</sup> والتهذيب<sup>(٣)</sup> وغيرهما من كتب الرواية، فإن النكاحي هو الصحيح، وذكر الظاهر في رجزه عن محمد: أن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل كالصحن الأسود، وقال في التبعة<sup>(٤)</sup> هو صحيح جدا.

وفي المتن: لا خلاف في أن سنة ليس سنة، ولي الخارجية: ولا يفتد في الصحيح الأقاليل، وذكر الظاهر في حديثه أنه سنة، ويقال فيه ولا يفتد، والصحيح أن الأصح لا يفتد، والاستلام، والحدود على عدم التقبيل والاشتاق على ترك السجود، فإذا عجز عن استلامه فلا يشترط فيه إلا قال: ركنه عن محمد، انتهى.

## (٢٨) ركعتي الطواف

سنة مؤكدة غير واجبة سنة أحمد، وبه قال مالك، وإنشأه في قولنا: أحدهما سنة واحد، كما في التلخيص<sup>(١)</sup> وفيه أيضا إذا صلى المكتوبة بعد طواف آخرته عن ركعتي الطواف، روي نحو ذلك عن ابن عمر وعطاء وحامد والحسن وسعيد بن جبير وإسحاق، وعن أحمد أنه يصلى ركعتي الطواف بعد المكتوبة، قال أبو بكر عبد العزيز: هو أقبر، وبه قال الزهري ومالك وأصحاب الرأي، لأنه سنة، فلم يجز معها التمكنة كركعتي الشجر، انتهى.

(١) (ص: ١٦٥)

(٢) - (ص: ٢٣٣، ٢٣٤)

وفي «الرياض المربع»<sup>(١)</sup>: ثم إذا أتم طوافه بصلي ركعتين فعلاً ونحوئ مكتوبة عليهما، انتهى. وفي «المعلى»: سنة مؤكدة على أصح القولين من الشافعية، وهو مذهب الحنابلة، وأوجبهما الحنفية والمالكية، لكن قال الحنفية<sup>(٢)</sup>: لا نجبران بدم، وهو القول الآخر للشافعي، ويجزئ عنهما المكتوبة عند الشافعي وأحمد، ولا تجزئ عند المالكية، انتهى.

وقال النووي في «مناسكه»: هما سنة مؤكدة على الأصح، وهي قول: هما واجبتان، وسواء قلنا: واجبتان أو سنتان، فليسا ركناً في الطواف ولا شرطاً لصحته، بل يصح بدونهما، ولا يجر تأخيرهما ولا تركهما بدم وغيره. لكن قال الشافعي: يستحب إذا أخرهما أن يرين دماً، وإذا قلنا: إنهما سنة، فصلّى فريضة بعد الطواف أجزأ عنهما، كتعبية المسجد. حق عليه الشافعي - رحمه الله - في القديم، انتهى.

وبسط ابن حجر في «مترحه» اختلافهم في الإجراء وعدمه، وقال الترمذي: وفي سنة ركعتي الطواف الواجب وغيره ووجوبهما مطلقاً تردّد، والمشهور: وجوبهما في الواجب والتردد في غيره مستحب، انتهى. قال الدسوقي<sup>(٣)</sup>: قوله: تردّد، الأول اختياره عبد الوهاب، والثاني اختياره الباجي، وقال سنده: إنه المذهب، وهناك قول آخر للأجري: إنهما واجب بعد الطواف الواجب، وسنة بعد غير الواجب، واختاره ابن رشد، واقتصر عليه ابن سير في «التبعية»، قال ح: وهو الظاهر، وأما ما حكاه الشارح من المشهور فهو اختيار لعج، فقد علمت مما قلنا: إن المساللات أربعة، انتهى.

(١) (١/٢٤٤).

(٢) انظر: «شرح اللباب» (ص ٧٦).

(٣) «حاشية الدسوقي» (٢/١٤٦).



بذئبت صلاة الصبح، فطرح عمر عريك، وأباض عضوبه، فقصمت ذنبه،  
ثم أفضى حتى خرجت، قاله لعائشة، أي خرجت من المسجد أو من مكة.  
منه

وقال السومري في التذكرة: استأجر بصليبه حلفه التمام، وهو من  
بصليبه حلفه في حجة أو غيره، - أي ما في الحرام، ولا في المحرم، ولا  
في الحرام، ولا ما في الحرام، ولا ما في الحرام، بل يجوز أن يصليهما بعد رجوعه  
إلى وطنه أو غيره، وقد استدلوا بذلك بما في الحرام، لا ما في الحرام، ثم قال  
يذهب جماعة من بعض الفقهاء إلى أنهما حراما أحدهما، وأحد ما  
أنهما غير واجب، وفي التذكرة: أخصى الأسانح لأفانها حلف التمام، ثم  
في الكفاية: ثم في التحريم، ثم ما في الحرام، ثم المحرم، ثم الحرام، ثم  
لا يفيده من الحرام، بل الإباحة.

وهي التي لا يباحها أحد من الفقهاء، أو غيره من المحرم، ومن يمين  
المسجد، مولد، قال من عاتدين، ثم أو من حاكم القوانين سوى ما ترفعه  
سنة الشهر، ومما عثره والمنسوخ في صلاة الكسرة، أن هذا منها في المسجد  
أخص من غيره، وهي التذكرة: لا يحصى زمان ولا مكان، ولو صادفها خارج  
الحرم، ولو بعد الرجوع إلى وطنه حرم يكرهه انتهى.

ويزيد أبحاري من المحرم، فمن حلفي يعني المضاف خارج الحرم،  
ثم ذكر فيه أثر عمر - رضي الله عنه - أنه لا يجوز خروج الحرام، حديث أم سلمة

(١) مع الشرح: ١٢٨/٢٠٠

(٢) شرح التكملة: ١١/٢١

(٣) شرح التكملة: ١١/٢١



قلت: لكن لو فعل أحد ذلك يصلي لكل أسبوع ركعتين في المشهور عن مالك، كما سبأني في القول الآتي. وفي (المحلى): ممن قال بكراهيته أبو حنيفة ومحمد والثوري وأبو ثور وابن المنذر، ونقله عياض في الجمهور. وهو السائور عن الحسن والزهرى، وأجازته جماعة بلا كراهة، لكنه خلاف الأثرى. وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وممن قال بذلك عائشة والحسن وعطاء وابن جبير وأحمد وإسحاق، انتهى.

وملن البخاري في صحيحه: قال نافع: كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يصلي لكل أسبوع ركعتين، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وصله عبد الرزاق، وعن معمر عن أيوب عن نافع، أن ابن عمر كان يكره أن الصوائف، ويقول: على كل سبع صلاة ركعتين. وكان لا يقرن، وقال أيضاً: القران بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يفعله، وقال: «خذوا مني مناسككم»، وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف، وعن أبي حنيفة ومحمد يكرهه، وأجازته الجمهور غير كراهة، وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة: «أنه كان يقرن بين الأسابيع، إذا طاف بعد الصبح والمغرب، فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين»، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: لا بأس أن يجمع بين الأسابيع، فإذا فرغ منها ركع لكل أسبوع ركعتين، فعل ذلك عائشة والمسور بن مخرمة، وبه قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وإسحاق، وكرهه ابن عمر والحسن والزهرى ومالك وأبو حنيفة، لأن النبي ﷺ لم يفعله، انتهى.

قال النووي في مناسكه: لو أراد أن يطوف طوافين أو أكثر، استحب

(١) فتح الباري (٣/١٨٥).

(٢) المحلى (٥/٣٣٢).



قال مالك، في الرجل يدخل في مكة، فمسيه حتى يظن أنه تسعة أطواف، قال يقطع، أو يركب أو يركب زاد، ثم يسئلي بغيره. ولا بعدد يأتيه زاد، ولا ينسئلي أنه أن يسئلي على تسعة حتى يأتيه تسعة حصة. . . . .

فإن يسئلي عن كل طواف ركعتين، فهو صاف طه ما أو أكثر بلا صلاة، له تسلي نكل طواف ركعتي حارة، لكن ترك الأضلاع. انتهى.

وقال أبو في شرح مسلم<sup>(١)</sup> قال أصحابنا يجوز ذلك، وهو خلاف لأصل، ولا يقال مكروه، ومن قال هذا، السور من محرمة، وعائنة، وطائوس، وعطاء، وصبي من جيرة، وأحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، وقرهه ابن عمر، والحسن البصري، والزهري، ومالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو ثور، ومحمد بن الحسن، وابن المنذر، وثقة القاسمي عن جمهور الفقهاء. انتهى.

قال ابن عديم<sup>(٢)</sup> وفي الشرح: يكره عددها المجمع بين أسبوعي أو الشهر بلا صلاة يمسها. وقد تصرف عن غيره، وقال أبو يوسف لا يكره إذا تصرف عن غيره، كثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة. والاختلاف في غير وقت التكرار، أما فيه فلا يكره إجماعاً. ويؤجر الصلاة في وقت صباح، انتهى.

قال مالك، في الرجل يدخل في الطواف فبشها مقدار الأضلاع حتى يظن تسعة أطواف، قال مالك، (يقطع) ذلك الطواف ويحمله (إذا علم) ويش (أنه قد زاد ثم يصلي ركعتين) ولا شيء عليه بهذه الزيادة، قال إمامي، إذا تعدد الزيادة وهو قد كان يظن طوافه.

قلت: وأظنه أندلسي، كما سألني في كلامه. (أولا بعد الذي كان زاد) سهواً أولاً يسئلي له أن يسئلي عن التسعة حتى يصلي سبعين جميعاً، من الوصل

(١) شرح صحيح مسلم للزهري (١: ١٧٦).

(٢) حاشية رد المحتار (٦: ٥٢٩).

لأن الشك في القدر، أو في شئ من شئ ركنين.

في أكثر نسخ المصرية<sup>(١)</sup>، أي حتى يكمل طوافين، وفي النسخ الهندية والتركمانية حتى يصلي من صلاة أي يصلي شعبي ضوايق، والاول أوجه (لأن الشك في الطواف أن يقع كل سبع ركنين)

قال نباحي<sup>(٢)</sup>: وذلك أن من سعى في طوافه، جليغ تساية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك، ثم ذكر، ولم يكن قصد أن يكون بين كل سبعين، فإنه يقطع ويرجع للجمع الكامل، وينبغي ما زاد، ولا يعتد به، إن أراد أن يطوف أسبوعاً آخر، وليست له من أوله، بطواف سبعا، ثم يرجع، وهذا حكم العامد في ذلك، فلو أكمل السبوع عمداً أو غامياً صلى لكل واحد منهم ركنين، لأن الأسبوع الذي محلف به، فأمرناه بالركوع مراعاة للاختلاف، هذا هو المشهور من قول مالك، وقال ابن كزانه في التيسيرة: وروى عيسى عن ابن القاسم يصلي، كعتير فقط، وعنده عيسى القول الأول، وحي قول ابن القاسم، أنه إذا كان حكم كل أسبوع أن يعقبه ركنين، وحال بين الأسبوعين الأول وركنيه، للأسبوع الثاني يصلي حكمه، يصلي ركنين للأسبوع الثاني، انتهى.

وقال ابن زيد<sup>(٣)</sup>: الخطأ مطلقاً شروعه، أو لم يكن شروعه سبعا، فإن التسرفي فإن نقص شرطاً أو بعضه يفتياً أو شكاً في الطواف المكني رجوع له على تفصيل به، وقال نباحي<sup>(٤)</sup>: ومن سبها في طوافه، جليغ تساية أو أكثر، فإنه يقطع ويرجع للجمع الكامل، ينبغي ما زاد عليه، ولا يعتد به، وهكذا حكم العامد في ذلك انطرح، ربهنا تعزم أن ما هي هي ركنين من بطالان الطواف بزيادة منه سهواً، وبمطلق الزيادة عمداً، تالصالاً صرح بحث

(١) نظر الاستاذ (١٢/١١١)

(٢) السخري (٢٨٩/٦١)

(٣) الترمذ (٢٧١/٢٠)

(٤) السخري (٢٨٩/٦١)



ثم ليعبد الركعتين؛ لأنه لا صلاة لطواف، إلا بعد إكمال السبع.

الباحي<sup>(١)</sup>، فعليه أن يرجع، ويبني على ما تبين من طوافه لقرب المدة؛ لأنه إنما ذكر ذلك يؤثر سلامه من الركعتين، فإن تبين خمسة طواف متوطين، وإن تبين ستة طواف واحد، انتهى.

وقال المنرد<sup>(٢)</sup>، منى على الأقل إن شك في عدد الأشواط إن لم يكن مستكماً، وإلا بنى على الأكثر، قال الدسوقي: والفراد مالش مطلق التردد الضامل للوهم، كما في شب وهب، قال ج: والمنصرح عن مالك أن الشاك غير المستكح يبني على الأقل، سواء شك وهو في الطواف، أو بعد فراغه منه، بل في المروية: أنه إذا شك في إكمال طوافه بعد رجوعه لبلده أنه يرجع لذلك من ينده، انتهى. وسبني شيء من كلام الباحي في باب السعي.

ثم ليعبد الركعتين؛ لأنه لا صلاة لطواف إلا بعد إكمال السبع، قال المنوق<sup>(٣)</sup>، إن شك في عدد الطواف بنى على اليقين، قال ابن المنقر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك، ولأنها عبادة، فعتى شك فيها وهو فيها على اليقين كالمصلاة، وإن شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يلغز إليه، كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراغ من الصلاة، انتهى.

قال السوي في مناسكه: الواجب الثالث استكمال سبع طوافات، فلم شك لزمه الأخذ بالأقل، ووجبت الزيادة حتى يتبين السبع، إلا أن شك بعد الفراغ منه، فلا يغزى شيء، انتهى.

وفي القنية: لو شك في عدد أشواطه أعاد الشوط الذي شك فيه، وفي الصحيح يبني على الأقل في ظاهره المروية، ولا يبني على غائبه بخلاف

(١) المنقر (٢/٢٨٩)

(٢) الشرح الكبير (٢/٣٣)

(٣) القنية (٥/٢٢٢)

ومن أصابه شيء ينقض وضوئه وهو بطوف ياتيت أو يمتحن بين الصفا والمروة أو بين ذلك، فإنه من أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف أو كله ولم يرجع ركعتي الطواف فإنه يتوضأ. ويستأنف الطواف

الصلاة ولو نفل؛ لأن تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج، وريادة الركعة تفسد الصلاة، فكان التحري أحوط.

وما في «اللباب»<sup>(١)</sup>: ولو شك في عدد أشواط الركن أحاده، قال في «التحريم»: المختار أهله الشوط الذي شك فيه، وليس المراد أنه بعيد الطواف كله، وكذا ما في «البحر»: لو شك في أركان الحج، قال عامة المشايخ: يؤدي ثابته، أي يؤدي ما شك فيه طوافاً كان أو شوطاً، فلا يخالف ظاهر الرواية، ثم التعليل بقولهم: لأن تكرار الركن... إلخ، يفيد أن طواف المراجع، بل التطوع أيضاً، كطواف الركن في حكم البناء على الأقل.

وفي «البدائع»<sup>(٢)</sup>: أما الشك في أركان الحج، ذكر الجصاص: أن ذلك إن كان بكثرة يتحرى أيضاً. كما في باب الصلاة، وفي ظاهر الرواية - يؤخذ باليقين، والفرق أن الزيادة وتكرار الركن لا يفسد الحج، فأمكن الأخذ باليقين، فأما الزيادة في باب الصلاة إذا كانت ركعة، فإنها تفسد الصلاة إذا وجدت قبل القعدة الأخيرة، فكان العمل بالتحري أحوط، انتهى.

(قال مالك: ومن أصابه شيء ينقض وضوئه وهو الواو حالبة (بطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة أو بين ذلك) الظاهر أن الإشارة إلى الطواف والسمي، وعلم حكمه بتوابعه، لا بدخل في السعي فالصوم ثلاث، بين حكمها مرفياً، فقال: (فإنه) التفسير للشأن (من أصابه ذلك) أي الحدث (و) الحال أنه (قد طاف بعض الطواف أو طاف كله) (و) لكن (لم يرجع ركعتي الطواف، فإنه يتوضأ ويستأنف الطواف) من أوله. سواء وقع الحدث في وسط الطواف أو بعد

(١) (ص ٨٣).

(٢) «بدائع الصنائع» (١/ ١٠٤، ١٠٥).

وَأَنَّكَ تَعْنِي . . . . .

الضراغ عنه قبل الركعتين (أو يحدني الركعتين) بعد انطواف طأخرها متصلاً به،  
والحدث يمنع بناء الطواف بمصه على بعضه، وبناء الركعتين على الطواف  
الكامل.

قال الدردير<sup>(١)</sup>: ثابها بأي شرائط - كونه أي الطواف - متصلاً بالطهرين،  
أي طهارة الحدث والحدث، ويحل بحدث جعل أثناءه ولو سهواً بناءً، وإذا  
بطل البناء وجب استئناف الطواف، إن كان واجباً أو تطوعاً ومعه الحدث،  
قال السدوقي: قوله: وإذا بطل البناء يعني على ما مضى من الأشواط،  
وجب استئناف الطواف، وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد.

وقال ابن حبيب عمر مالك إذا أحدث تطهر، ورسى على ما معه من  
الأشواط وقوته: وقته، راجع بني قوله، تطوعاً، أي فالطواف الواجب  
بذمه استأنفه من أجزائه مطلقاً، وأب التطوع، فإن أحدث عمداً لم يزد استأنفه وإلا  
فلا يذمه إتمامه. وقوله: يحل بحدث سراً حصل فيه أو بعده، وقيل  
الركعتين؛ لأنهما تلتحقان به، انتهى.

قال البابي<sup>(٢)</sup>: اتصال الطواف بركعتيه قهر من مثله؛ لأنها صلاة تصاف  
بشيء عبادة، فكان من سئمتها أن تنصل بها، وتصاف إليها، وإذا ثبت ذلك  
فانصافهما به أن يؤتى فيما عقيبهما ولا يجوز تأخيرهما عنه إلا لعذر الوقت أو  
السبب، وذلك ما لم يفتش وضوءه، لأن من حكمهما أن يؤتى بهما بظهور  
واحدة، فإذا انقضى وضوء بعد طواف تطوع، فقد قال ابن حبيب: هو مخير  
بين أن يؤضأ أو ينسأ الطواف ويبين أن يترك ذلك، وإن كان الطواف واجباً،  
فعليه الوضوء، انتهى.

(١) (٢٧/٢).

(٢) المعنى، ٢٨٩/٢١.

وقال الحارثي إن أحدثه في بعض نظائره نظير، وبينما لطواف إذا كثر  
 تعرض حال السجدة إذا أحدث عمدا فيه بسبب نظائره لأن نظائره شرط  
 أنه في أحدث عمدا نظيره، وفي سببه أحدث، عليه رواية إجماعا بيننا  
 أيضا، وهو قول الجليل ومالك أيضا على الفصاحة، والثانية بخصوص وبيننا،  
 ربه قال المدعي وسجدي، قال جليل عن أحمد، ابن طاهر، ثلاثة شروط أو  
 أكثر، بوضوح، في سجدتي وإن شاء استأنف قال من بعده، بني إذا لم  
 يحدث حلا إلا فوضوح، لأن حال عمدا غير ذلك مستل عطاف، وذلك لأن  
 كماله هو غير، وبزعمه لا يجد إذا كان في الطواف برضا، أما السجود، ولا  
 يجب إعادة الصلاة المستوية إذا بطلت، انتهى.

وفي وضع أيمن في شروط الطواف أحدها طهر من حدث وحش،  
 وبأسباب حروف، فلم إلا أن جدد، من طوافه، وإن حدث ذلك، كان  
 الفصل، انتهى، وفي إعادة الطائمين قول، وإن بعد ذلك أي، أو الطاهر  
 واستمر، وهو عدم في الاكتفاء بالبناء، وقوله طاف الفصل، أي وإن طاف  
 الفصل وهو عام، لما ذكره، وذلك لعدم سبب الطواف فيه، انتهى.

وفريد، مع ما في شرح السجدة، وكذلك عند الحديث المذكور، لأنه سنة  
 من شروط، صرح بذلك في شروطهم، وفي الآثار المختارة، أو يخرج مع أنه  
 من السجدة، أي جاز، أنه سكتوه، أم بعدد وقيل، مع عدمه، قال ابن  
 عاصم، قوله من أي معنى ما كان طافه، ولا يزعم الاستقبال، وطافه، أنه  
 لم يستكمل لا شيء، عنه، فلا يزعم إتمام الأثر، لأن عدم الاستقبال للإكمال  
 بالنسبة إلى الأثر.

وأما السعي بين الصفا والمروة، فإنه لا يقطع ذلك عنه ما أصابه من انتفاص وضوئه، ولا يدخل السعي إلا وهو ظاهر بوضوئه.

وفي الباب<sup>(١)</sup> ما يدل عليه حيث قال في مستحبات الطواف: ومنها، استئناف الضرف بوضوئه، أو فعله على وجه مكروه قال شارحه: لو قطعه أي ولو بعد ذلك، والظاهر أنه مفيد بما قبله إتيان أكثره، انتهى. وإذا عاد للماء حل بيني من محل الصرافة، أو بشيء من الشروط من السحر؟ والظاهر الأول قياساً على من سبقه الحديث في الجملة، انتهى.

وأما السعي بين الصفا والمروة ذكر في النسخ الهندية قبل ذلك قال مالك، وليس في العصرية<sup>(٢)</sup> وهو الآوجه، فإن الكلام ملحق بما فيه، (قله) التفسير لثنتين (لا يقطع ذلك) أي السعي (عليه) أي على الرجل (ما أصابه) قاعلي لا يقطع (من انتفاص وضوئه) حظ من بيانية

قال الباجي<sup>(٣)</sup> وذلك يقتضي معنيين أحدهما أنه ليس من شرط السعي والظهار؛ لأنها عدة لا تعلق لها بالبيت كالحمار، والثاني: أن الحدث في أثناءه لا يمنع البناء على ما مضى، فمن أحدث في أثناء سعيه، فالأفضل له أن يخرج، فيظهر كحدثه ذلك، ثم يرجع فيسعي على ما تقدم منه، ولو تمادى محدثاً لأجزاء، (ولا يدخل السعي) أي لا يستلزم (إلا وهو ظاهر بوضوئه) أي يستحب له ذلك، وتقدم أن الظاهرة ليست بشرط للسعي عند الأبيدة إلا في رواية لأحمد، قال المؤلف: ولا يقول عليها.

(١) من ١٤٧.

(٢) انظر لاسنكون (١٢/١٢٢).

(٣) المحرر (٢/٢٩٠).



## باب (٣٨) الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف

## (٣٨) الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف

مختلفة عند الأئمة، قال الشافعي<sup>(١)</sup>: إن الركوع للطواف الواجب وغيره ممنوع بعد العصر، وهو منعب مالك وأبي حنيفة، وقال الشافعي: ذلك مباح، انتهى.

قلت: وتقدم البسطة في ذلك في الأوقات المنهية في آخر كتاب الصلاة، وخاصة. أن الصلاة التي لها سبب مقدم يجوز عند الشافعية، ويدخل فيها تحية الطواف، ولا يجوز عند الأئمة الثلاثة اتوافي، سواء كانت ذات سبب، أم لا، إلا أن الإمام أحمد مع منعه التوافل مطلقاً، أباح تحية الطواف في ذينك الوقتين، كما تقدم.

وقد غنّى البخاري في صحيحه. كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يصلّي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس، قال العيني<sup>(٢)</sup>: وبهذا قال عطاء وطاوس والقاسم وعروة والشافعي وأحمد وإسحاق، وذهب مطاع وسعيد بن حبر والحسن البصري والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ومالك في رواية إلى كراهة الصلاة للطواف بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، واحتجوا في ذلك بعموم حديث عتبة بن عمار، قال: ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ نهانا أن نصلي فيهن، الحديث. أخرجه البخاري.

ومع هذا: روى الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن عمر خلاف ما علقه البخاري، فأخرج عن نافع: أن ابن عمر - رضي الله عنه - قدم عند صلاة الصبح، غطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. وقال سعيد بن أبي عروبة

(١) المنهاج (٢/ ٢٩١).

(٢) عمدة القاري (٧/ ٢٠٩).

١١٧/٨٠٩ - حدثني يحيى بن سالم، عن ابن شهاب، عن  
 حماد بن عوف، ثم حماد بن عوف - .....  
 .....

في المساء: عن أيوب عن ماعق، أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان لا  
 يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح، وأخرجه ابن المنذر أيضاً من  
 طريق حماد عن أبيه أيضاً، ومن طريق أخرى عن ماعق، كان ابن عمر إذا  
 صلات بعد الصبح لا يصلي حتى تطلع الشمس، وإذا طاف بعد العصر لا يصلي  
 حتى تغرب الشمس.

وعنه البخاري قال: طاف عمر - رضي الله عنه - بعد صلاة الصبح،  
 فركب حتى صلى الركعتين بادي صوي، قال البخاري: فهذا عمر - رضي الله  
 عنه - آخر الصلاة، ثم إن يدخل وقتها، وهذا بحضرة جماعة من الصحابة، ولم  
 ينكره عليه منهم أحد، وهو أن ذلك عنده وقت صلاة الطواف لصلى، ولما  
 آخر ذلك لأنه لا يفي لأحد طاف بأيت إلا أن يصلي حينئذ إذا من عبداً.

وروي أحمد، في مسنده، بسند صحيح عن حماد، قال: كنا نطوف،  
 ونسبح الركعتين الفاتحة والحمد، ولم تكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى نطلع  
 الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، الحديث. وفي مسند سعيد بن منصور  
 ومصنف ابن أبي شيبة، عن أبي سعيد الخدري أنه طاف بعد الصبح، فلما  
 فرغ جلس حتى طلعت الشمس، وقال سعيد بن منصور: كان سعيد بن جبير  
 والحسن ومعاذ يكرهون ذلك، انتهى محضراً.

١١٧/٨٠٩ - (ماثل عن ابن شهاب) الزهري محمد بن سلم (عن حماد)  
 بن حماد، المصنف مصحراً (ابن عبد الرحمن بن عوف) قال الحافظ<sup>(١)</sup>، روى  
 الأثر عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله، إلا أنه قال عن عمرو بن  
 حماد، قال أحمد: أخطأ في سفيان، قال الأثر: وقد حدثني به روح بن يزيد.

(١) فتح الباري، (٢/١٥٩).

أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْغُبَارِي أَخْبَرَهُ أَنَّهُ طَافَ بِالسَّيِّدِ مَعَ عَمْرِو بْنِ  
لُحْطَابٍ بَيْنَ مَدْيَنَةَ وَالْمَدِينَةِ، فَطَافَ فَصَلَّى غَيْرَ طَوَافٍ، نَظَرَ فَلَمْ يَرَ  
أَنْتَظِرَ فَلَعَنَ، وَجَبَ .....  
.....

عَنْ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ كَمَا قَدْ  
سَبَقَ، أَنْتَهَى. قَالَ الْوَرَقِيُّ: قَالَ صَحَّ، اسْمُ مَنْ لَا يَلِي شَهَادَةً فِيهِ شَيْعِيٌّ.  
أَنْتَهَى.

(أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْغُبَارِي) سَمِعَ أَيْمَنَ بْنَ مَرْثَدَةَ (نَسَبَهُ إِلَى الْقَارَةِ  
ظَنُّهُ مِنْ خَرِيعَةِ الْخَبَرِ) أَيْ أَخْبَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَمِيدًا أَنَّهُ طَافَ بِالسَّيِّدِ مَعَ  
عَمْرِو بْنِ لُحْطَابٍ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ طَوَافَ الْوُدَّاعِ، قَالَ أَيْمَنُ بْنُ مَرْثَدَةَ: سَمِعَ  
الْغُبَارِيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ لَا نَعْلِمُ فِيهِ خِلَافًا، وَفِي سُنَنِ  
مَالِكٍ أَنَّ الطَّوَافَ أَتَوَاجِبَ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ: لَا يَأْسُرُ بَيْنَهُمَا، وَيُخَرِّجُ الرُّكُوعَ  
حَتَّى يَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ أَمِيرٍ<sup>(١)</sup>: كَرِهَ ثَوْرِيٌّ وَالْكُوفِيُّونَ الطَّوَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ،  
فَالُوا فَمَنْ فَعَلَ فَلْيُخَرِّجْ الصَّلَاةَ، قَالَ الْمُحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: وَعَلَى هَذَا عَمِدَ بَعْضُ  
الْكُوفِيِّينَ، وَالْأَقْلَامُ شَبَّهَتْهُ بِالنَّهْيِ أَنَّ الطَّوَافَ لَا يَكْرَهُ، وَبِمَا تَكْرَهُ الصَّلَاةَ،  
وَقَالَ أَبُو الْوَيْثَنِ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ بِهِ أَحَدًا،  
وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ سَدَادٍ عَنْ عَنِ عَائِشَةَ: أَنَّهَا طَافَتْ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَالْحَدَّثُ. وَبِمَا تَكْرَهُ الطَّوَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ  
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَنْتَهَى.

(أَمَّا فُضِي) أَيْ أَمَّا أَعْمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (طَوَافَهُ نَظَرَ) إِذْهُ الْمَطْلَعُ  
(أَعْلَمَ بِرَأْيِهِ) طَائِعَةً لِمُرَكَّبِهِ، سَوَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ لَا يَرَاهَا بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى

(١) المصنف: (١/٢٩٦).

(٢) الاستيعاب: (١/٢٩٦).

(٣) فتح الباري: (٣/١٨٦).

حَتَّى أَتَاهُ بَنِي طَوًى، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

١١٨/٨١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَتَوَفَّي بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ، فَلَا أَقْرَى قَامَ بَضْعٌ.

تسع الشمس (حتى أتاه) أي برآه راحته (بذي طوى) أي بالصفة اسم موضع بين مكة والمدينة (فصلى ركعتين) زاد في نسخ المصرية: سنة الطواف، وعلى البخاري في صحيحه: طاف عمر بعد صلاة الصبح، فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى، قال المصنف<sup>(١)</sup>: وقد روي عن أبيه في أمالي ابن مده من طريق سفيان، ونقطه: أنه عمر طاف بعد الصبح سحاً، ثم خرج إلى المدينة، فلما كان بذي طوى، وطلعت الشمس صلى ركعتين.

١١٨/٨١٠ - مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ سَاءٍ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ (رَأَيْتُ) الْحَبِيبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، هَكَذَا فِي نَسَخِ الْمُهَنْدِيَةِ وَأَكْثَرِ الْأَمْصَرِيَّةِ، وَفِي نَسَخِهَا «الصَّبْحُ»، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ (ثُمَّ) يَدْخُلُ فِي حُجْرَتِهِ، يَسْتَمِ نَهْمَةً وَكَوْنُ الْحَبِيبِ الْمَوْصُوعِ الْمُنْفَرِدِ، كَذَا فِي «الْمَجْمُوعِ»، وَفِي «الْجَمَلِ». لِقِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ الْمَحْجُورَةِ بِحَائِظٍ أَوْ نَحْوِهَا، هِيَ فَعْلٌ سَمِيَ مَضْمُونُهُ كَالْعُرْفَةِ وَالْقُبْضَةِ، انْتَهَى.

(فلا أقري ما بضع) يريد: لا يدري هل كان يركع طوافه بعد دخول حجرته أم لا والأظهر أنه لم يكن يركع حتى تغرب الشمس؛ لأنه لو رجع قبل المغرب لركع في المسجد؛ لأن تلك أفضأ، ولأن الأمر المعناد لمن وصل ركوعه بطوافه أن يركع في الصلاة. وانما كان عليه الله إلى منزله قبل أن يركع طوافه لا امتناع من الركوع، ولا يمنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف. إلا من رأى الوقت لا يصلح كالثقة، وإن كان لها سبب، قاله الباقون.

(١) - ناسخ البخاري (٤٨٩، ٣)

١٩٨/٨١١ - وحدثني عن مالك، عن أبي الزبير المكي، أنه قال: لقد رأيت النبي يخلو بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة العصر، ما يطوف به أحد.

وقال ابن عبد الله<sup>(١)</sup>: خالف مالك ابن عبيدة، فروى ابن أبي عمر عن سليمان بن عمرو بن أبيار قال: رأيت ابن عباس طاف بعد العصر، فلا أدري أصلى أم لا، فقال له أبو الزبير: ألم تروه صلى؟ قال: لا، قال: لكني رأيت صلى، انتهى.

قال الرزقاني<sup>(٢)</sup>: وإنما يكون خلافاً إذا كانت رؤية واحدة، أما إذا تعددت، وهو ظاهر مباحثها، فلا خلاف بل صلى كل من مالك وسليمان.

قلت: وانظروا أن عمر<sup>(٣)</sup> تردد في الصلاة للطواف ثلثي فعله بعد العصر، وأثبت أبو الزبير في أي وقت كان، وترد أبو الزبير كان في خصوص هذا الوقت.

١٩٩/٨١١ - (مالك، عن أبي الزبير المكي، أنه قال: لقد رأيت النبي يخلو) عن الطائفتين (بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به أحد) في حديثي الرزقاني، قال الرزقاني<sup>(٤)</sup>: هذا إخبار عن مداهنة من ثقة لا إخبار عمر حكيم، فسقط قول أبي عمر بن عبد الله. هذا خبر متكرر، يدفعه من رأى الطواف بعد صلاة الصبح الصلاة كما لك وموافقه، ومن رأى الطواف والصلاة معاً بعده، انتهى.

وذكر في مواضع محمد<sup>(٥)</sup> بعد أثر الباب: قال محمد: إنما كان يخلو،

(١) انظر "الأمم كذا" (١/٢٧٤).

(٢) شرح الرزقاني، (٣٠٨/٢).

(٣) شرح الرزقاني، (٣٠٨/٢).

(٤) انظر: مواضع محمد مع التحقيق والمنهج (٢/٢٧٥).

فإن مالک ومن غيره من أصحابنا نخص أسبوعاً من هذه الأسبوع  
الصالح، أو صلاة الجمعة، فإنه .....  
.....

لأنهم كانوا يكرهون الصلاة ثلاث الأسبوع، وانطلاقاً من هذا لا بد من صلاة  
ركعتين. قال مالك بأن يضاف إليها، ولا يصح الركعتين حتى ترتفع الشمس  
ويشترط، كما صرح عمر بن الخطاب، أو يضاف أسبوعاً، وهو قول أبي حنيفة،  
أنهى

رغبتنا في أن قوله: إن البيت كان محطاً في طريق التوفيق، يقتضي  
الامتناع من الطواف في طريق التوفيق، وإنما ذلك لأن الطواف في هذا  
الوقت، إما طواف أسبوعاً واحداً، ثم يمتنع من الطواف لاستماع ركعة الطواف  
الأول، ولأن من سنة كل طواف أن لا يحول بينه وبين ركوعه طواف آخر.  
وإذا كان كذلك، لم يكن من الطواف في ذلك الوقت، انتهى

قلت: وهذا عند المالكية لعدم رتبة ركعة وسبق الأسبوع، حتى فإن  
حصرهم: إلا الزيادة على الأسبوع عند بطلان الطواف، كما تقدم مبطلاً  
ولا بأس بذلك عند أحمد مطلقاً، وعند الشافعي خلاف الأول، على أن  
الصلاة بعد العصر أيضاً جائزة عند الكربة ذات سبب، وعند الشافعية بكربة  
وحصل الأسبوع بدون الصلاة، لكن لا كراهة عندهم في الأولات المذكورة،  
كما تقدم موضحاً.

(فإن مالک ومن طاف بالبيت حص أسبوعاً أي شوطاً أو أكثر ما دون  
السعة (ثم أقسمت) مع الإجماع أن صلاة الصبح أو صلاة العصر وكذا حكم  
غيرهما من الصلاة المكتوبة، يرضخهما بالذكر لما شئت عليهما من مباحي من  
مع الصلاة، أي: (فإنه) يقطع الطواف وحيداً، ويصح كمال الشوط،  
قاله ابن رزقي<sup>١</sup>.

١) (المفتي: ٢٩٩/٢)

٢) (شرح البر، ١/٢٩٦)



قوله. وفي الاستدكار<sup>(١)</sup>: عند جماعته من روية الموطأ عن مالك: أحب أن يركعها بعد صلاة المغرب، انتهى. فله ثلاثة أقوال مشهورها الثالث، وهو روية ابن تقسيم عنه، انتهى.

قال المردسري<sup>(٢)</sup>: ابتداء طوافه لبطائه، واحتمال كذا أو سطوفاً إن قطع لعنازله، ولو في الفصل؛ لأنها فعل آخر غير ما هو فيه، ولا يجوز انقطع نها اضفاً ما ثم تتبين، فإن تعينت وجب القطع إن خشي تغيرها، ولا فلا ينقطع. وإذا قلنا بالانقطع، فاضاعر أنه يبنى كالغريضة، كذا قلوا، وقطعه رجوعاً ولو ركعاً للغريضة أي لإقامتها للركب، ودخل معه إن لم يكن صلافاً، أو صلافاً مفرداً، والمفراد بالركب إمام مقام إبراهيم عنى الرجوع. وإما صرء فلا ينقطع له، لأنه كجماعة غير الرائب، وتنب له كمال الشوط إن أقيمت عليه ألباء، ليس من أول الشوط، فإن لم يكمله ابتدأ من موضع خرج، وتنب أن يستدئ ذلك الشوط، كما قاله ابن حبيب. ويبنى قبل تنقله، فإن نفي أعاد طوافه، وإذا إن جلس طويلاً بعد الصلاة، أي ولو كان جنوسه يذكر، انتهى.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: إن تلبس بالطواف أو بالنسيء، ثم أقيمت لمكثوبة، فإنه يصلي مع الجماعة في قول أكثر أهل العلم، منهم ابن عمر، ومالك، وعطاء، واثنا عشر، وأبو ثور، وأصحاب الرأي. وروى ذلك عنهم في نسيء، وقال مالك، يصلي في صلاته، ولا يقطعه إلا أن يخاف أن يضر وقت الصلاة، لأن العتواف صلاة، فلا يقطعه لأخرى.

وتأمله في قوله: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكثوبة، والعتواف

(١) (١٢/١٧٦)

(٢) المعجم الكبير (١/٣٤٠).

(٣) المعجم (١/٢٤٧)



مرثية من أهل في عموم الحج، وإن لم تكن في أهداف مع تأكيد، فمن  
السفر من اجتماع الضرورة للحج مع أنه يجوز من عدم وهو له نصيب، ومن  
سببها من أهل العقب، ولم يعرف لهم في تفسير معاملة، وإن لم يكن من على  
سفره وسببه من قبل من مذهب من أهل العلم، فإن لم يكن إلا علم  
أحد حائض في ذلك إلا الحبر، فإنه قال: بئس، وكذلك الحبر في صلاة  
الحائض، إذا حرم له يقرأ حياء، ثم يقرأ على أثره، لأن الحج لا يشترط  
حجها، فإن أحسن، ويجوز أن يقرأ من الحج، يعني أنه سائر الطوائف الذي  
نقله من الحج، عن شيخ في السنة، انتهى

قلت: مع ذلك من سائر أهل هذا كسب في عدم، وقد قد انقضت معهم  
حجهم الفعيل للخدمة، وكذلك عامة عامة الساعات من تراج الحجري،  
حاضر من كانت قطع للخدمة وفي الحسب، وقال: البري في التامكة  
والجوبت الخدمة السكونية وهو في الطواف، أو عرضت حاضه فاجبة قطع  
الطواف كذلك، وقد فرغ مني والآن في الحضر، ويكره قطع إلا أن  
يكره قطع الطواف المذكور من الصلاة حياء أو مرثية من أهل

قال: ابن حجر في الترحمة، وحديث أصح، فإذا لم يكن أن يقطع عن ذلك،  
ولا يكون من عند الحج الأبرار، انتهى

قلت: وكذلك يعني عدد حشية، كما قد في الحديث من الطواف، قال  
ابن حجر: "إذا حضرت حياء أو سكونية لم أت الشوط من بينه أو  
لا" لم أن من حياء وسببه هذه الأقسام، إذا حاضرت الوقت مع  
القيام، وإذا عاد السجدة على يسار من سجد سكره أو سجد السجدة من  
الحجر، فإنه من الأبرار، فإنه على من سجد حياء هي الصلاة، وهو قد مر

## (٣٩) باب وداع البيت

قول المفتح<sup>(١)</sup> بسى على ما كان منه. انتهى.

وغذا صاحب الدار<sup>(٢)</sup> في المكرهات الطواف عند إقامة المكتوبة، قال الفارابي: فإن ابتداء طواف حستك مكروه بلا شبهة، وأما إذا كان يمكنه إتمام الدارحب عليه وإحافه بالسلامة وإدراك الجماعة، فانتظر أنه من الأولى من قطعه، انتهى.

وقال أيضاً: يكره تأخيرها أي التركيز من الطواف - لأن الدولة فيه ويبينها سنة إلا في وقت مكروه، ولو صاف بعد العصر صلى المغرب، ثم ركعي الطواف لكرههما واحتمل، وشيخ تعينهما بالآلة قبل المساء، ثم صلى سنة المغرب، انتهى.

وبذلك قد عرفت أن المستأنس الخلافية في حديث الترمذي الثنتين ذكرهما المصنف، والأقول التي ذكرت من فروع الأئمة هي: الأولى: قطع الطواف بعد المكتوبة، والثانية: قطعه لصلاة الجنائز، والثالثة: قطعه لتغيرهما من الأعمار، والرابعة: هل يقطعه بعد تمام الشروط أو قبله؟ والخامسة: هل ينهي من ابتداء الدور أو من الحجر الذي قطعه فيه؟ والسادسة: هل يقضي النجدة قبل المغرب أو بعده؟ والسابعة: هل يجوز أن يصليها بعد راتبة المغرب أو لا الله من فيها؟

## (٣٩) وداع البيت

يشنع المؤلف اسم لتوديع السلام وكلام، كما أي «الاعتذار»، وقد أمر نجيب، أنه خمسة أسامي طواف الصدر، لأنه يقدر حنة، والقدار الرجوع، وطواف التوداع، لأنه يودع البيت به، وطواف الإنفاضة، لأنه لأداء يقدر إلى

(١) صحيح البخاري (٢٩٠/١٣٨٩).

(٢) انظر شرح المصنف (٤٠/١٥٢).

البيت من مصر. وضواف تحرَّ عهدنا بالبيت؛ لأنه لا طواف بعده، وطواف التواضع.

واختلف في المراد بالصبر الذي هو الرجوع، فعندنا هو الرجوع عن أعمال الحج. وعند الشافعي هو الرجوع إلى أهله، فيسبى عليه أنه لو طاف المصبر، ثم أقام مكة لشغل ثم نظمه لإعادة عهدها خلافاً له، انتهى.

قال العمري<sup>(١)</sup>: طواف الوداع واجب، بنوب عنه ثم إذا تركه، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي، وقال أيضاً من أتى مكة لا يخلو إما أن يريد الإقامة بها أو الخروج منها، فإن أقام بها فلا وداع عليه؛ لأن انوداع من المفارقات لا من الملازم، سواء نوى الإقامة قبل نهر أو بعده، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن نوى الإقامة بعد أن حلَّ له النحر، لم يسقط عنه الطواف، فأما الخارج من مكة، فليس له أن يهرج حتى يودع البيت بطواف. وهو واجب من تركه لزمه دم. وبذلك قال الشافعي وحماد والثوري وإسحاق وأبو ثور، وقال الشافعي في قول له: لا يجب بتركه شيء؛ لأنه يسقط عن الحائض، فلم يكن واجباً.

وكذا ما روي عن ابن عباس، قال: أئمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض، منعق عليه. يوفته بعد فراغ امرئ من جميع أموره ليكون آخر عهده بالبيت؛ ومن كان منزله في الحرم، فهو كالتمكي لا وداع عنه، ومن كان منزله خارج الحرم فربما منه، فظاهر كلام الشافعي أنه لا يخرج حتى يؤذخ، وهذا قول أبي ثور، فإن آخر طواف الزيارة، فطافه عند الخروج، ففيه روايتان: إحداهما بجزئه؛ لأنه أمر أن يكون آخر عهده بالبيت. وقد فعل، وعنه: لا بجزئه؛ لأنهما عبادتان فلم تجز إحداهما

(١) المعنى (٢٤٦/٥)

عن الأخرى. فإن وقع واستقر تحارة أو إقامة، فعليه إعادة، وبهذه حال عطاء  
ومالك والثوري وكشافهم، وأبو ثور، الجمهور. وحده في المروزي المبرع<sup>(١)</sup>  
أجراء طواف الزيارة عن الوداع

وقال المروزي<sup>(٢)</sup>، هو واجب، يلزم تركه ثم حذر الصحيح علماء، وحذر  
ثور أكثر أهل العلم، وقال مالك وداود وابن العنبر هو سنة لا شيء، في  
تركه، وقال أصحابنا الحنفية هو واجب على الأقاليم دون التمكن والبيعان.  
وقال أبو يوسف: أحب إلي أن يقول: تنكح؛ لأنه يحتم التمسك، ولا يجب  
على الحائض والمفسدة ولا على المعتسر؛ لأن ما يربى حرم بقا في الحج،  
فإن صر غيره، ولا على مالك، إلحاح؛ لأن الواجب عليه العمرة، وليس لها  
طواف الوداع

وقال مالك: من حذر طواف الوداع وحرج، ولم يطف إلى كان قريباً  
رجع، فطاف، وإن لم يرجع، فلا شيء عليه، وإن طاف ونوى وأمر حينها  
والشامي في أطهر قوله وأحمد وإسحاق وأبو ثور: إن كان قريباً رجع طافاً،  
وإن لم يمسح بالعمرة يوماً، واحتسبوا في هذا القول، فروي أن عمر -  
رضي الله عنه - قد ركب من من المصير لم يكره دفعه، وبه وابن مكيه شهادة  
حضر مبلأ، ورأى مالك ولم يمتعه سداً، بل أقام الحائض على التمسك، كذا  
سبانيه، وعما أبي حنيفة يرجع ما لم يبلغ التمام، وعنه الشامي وأحمد،  
يرجع من صلاة لا تقصر فيها الصلاة، وعدد الثوري يرجع ما لم يحرج من  
الحرم

واختلفوا لمن وقع، ثم حاذقه هي سواء حذاه، فقال عطاء، يعيد حتى

(١) (٢٩٦: ١)

(٢) (١) أطهر صحيح مسند المروزي (١٧٠: ٩)

يكرر آخر هذه الطواف بالمبيت، وينحوي قبل السورى والشافعي وأحمد وأبو  
تورق وقال مالك: لا بأس أن يشترى بعض حوائجه وطعامه في السوق، ولا  
شره عليه، وإن أقدم يومه أو بعده أعاد، وقال أبو حنيفة: لو وقع وأقام شهراً  
أو أكثر أعزاه ولا إعادة عليه، كذا في المعنى<sup>(١)</sup> زيادة.

قال السورى في المسئلة: ينبغي أن يرفع بعد الفراغ من جميع أشغاله  
ويغتنى الخروج من غير مكث، فإن مكث بعدة تغير عشر أو لشعر غير أسد  
الخروج، كشرا - متاع، أو قضاء دين، أو زيارة صديق، أو نحو ذلك، فعليه  
الإعادة، وإن اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد فلا مكث ومنه البرحل  
ونحوهما، ثم بعد الطواف انتهى.

قال القردري<sup>(٢)</sup>: يجب لمن خرج من مكة ولو مكياً، أو قدم إليها بتجارة،  
طواف الطواف إن خرج، أي أراد الخروج لكان الحجة ونحوها من بقية  
الحج، أراد العزم أم لا، إلا المتروك لعل خطب ونحوه، فلا بدع عليه  
لا تقرب، كالتعميم والعمارة مما دون السراقيات، وتأذى الطواف بالإفاضة  
وطواف العمرة، ويحصل أنه تواجبه إن نوى بهاء، وبطل كونه بداعاً، ولا فهو  
في نفسه صحيح، بإقامة بعض يوم بمكة، فخطب بإعادته لا بعمل نفق ولو  
بعاء، ولا بطل.

قلت: هذا هو المشهور عن المالكية، وعكس الناصبي<sup>(٣)</sup> عن أئمة: أن  
من طاف للموداع، ثم أقدم أماماً، فليس عليه أن يدع، وإن شاء وقع وأدأ لا،  
قال السوى<sup>(٤)</sup>: طواف المودع حاصل لمساكنة أن الخروج من مكة ن قصد

(١) - معجم القردري (١/١٣٨٣).

(٢) - حاشية السوى (٢/٥٣).

(٣) - الحنفى (٢/١٢٩٢).

(٤) - حاشية السوى (٢/١٢٩٢).

انتردها، فلا وداع مطلقاً، وحصل للمبركات أم لا، ورد قصد مسكنه أو الإقامة طويلاً فمليه التودع مطلقاً، وإن خرج لأقضى دين أو ريادة أهل، نظر فإن خرج لنحو أحد المساقبت وذبح، وإن خرج لدارها فلا وداع، هذا ما حصل غلام ح.

قوله: وتأتي المصالح: أن ضواف المودع ليس مقصوداً لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف، فذلك يتأدى بطواف الإذاعة أو طواف العمرة، ولا يكون سعيه له طويلاً حيث لم يتم عدي إقامة تقضي حكم التودع، والشراف تأديه بهما أنه لا يستحب لمن صاف للإذاعة أو للعمرة ثم خرج من فوره أن يطوف للتودع، بل يقطع عنه الطلب بما ذكر، ويحصل له نفس المودع إن مو، بما ذكر فيأخذ على نية المصعد، والمرتد يحضر اليوم ما زاد على السابعة المنكية، انتهى.

ومى «المنية»: هو وسب عن كل خارج قاضي مفرد أو قارن أو متتابع بشرط كونه متوكفاً مكلفاً، لا على معنى من أهل مكة، ومن أقام بها قس حلّ الفجر الأول ولا أهل المواقيت، إلا أنه يقدم لأهل مكة ومن في حكمهم. وشروط أن يكون بعد طواف الزيارة كله أو أكثر، وله وقتان: وقت الحواري، ووقت الاستحباب، وقت الجوار أوله بعد إتيان أكثر طواف الزيارة، ولو في يوم النحر، ولا آخر لوقته، فهو متى به ولو بعد سنة، ويكون أداة لأفضاء، ووقت الاستحباب أنه يردعه عند إرادة السفر، ولو أقام عدة ولو أياماً أو أكثر، فلا بأس به، والأفضل أن يعبد.

ومى «المني» إذا صاف للمصير، ثم أقام إلى العشاء، فأحب التي أن يطوف «لواناً» آخر، لتلا يكون بين طوافه ومصره حاي

العاص. أن المستحب أن يقع عند إرادة السفر بعد الفراغ من جميع أشغاله، ويعقب الخروج من غير مكة، وهذا واجب عند الشافعي - رحمه الله -

٨١٢/١٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَا يَصِلُونَ أَحَدًا مِنَ الْحَاجِّ، حَتَّى يَصُوبَ نَبِيَّهُ. قَالَ أَبُو النَّضْرِ: الْفَوَاحِشُ، أَيْ بَنَاتُ

وَمَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَلَمْ يَعْطَ بِحَدِّ عَلَيْهِ السَّوَدَ بَلَاءَ حَرَامٍ مَا لَمْ يَجَاوِرِ الْمَبَاطِ، فَإِنَّ حُدُودَهُ تَمَّ بِحَدِّ الرَّجُوعِ. بَلْ إِيَّا يَحْضِي، وَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنَّمَا أَنْ يَرْجِعَ بِحَرَامٍ حَتَّى أُرْصِدَهُ، وَدَارِعَ انْتِدَاءَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ يَنْفِرَ إِلَى الْمَضَرَّةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلتَّأَخِيرِ، وَبِئْسَ مَسْبُتًا، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَرْجِعَ بَعْدَ الْمَجَاوِزَةِ، وَيَبْتَغِ دَمًا، لَا أَمْرَ لِلْفُقَرَاءِ، أَنْتَهَى بِمُخْتَصَرٍ.

٨١٢/١٢٠ - (سَالَتْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (قَالَ: لَا يَصِلُونَ أَحَدًا مِنَ الْحَاجِّ، حَتَّى يَصُوبَ نَبِيَّهُ، وَالتَّوَلَّى التَّحْقِيقَ، أَيْ: لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاجِّ) لِحَقِيقَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالْحَاجِّ حَتَّى لِحَقِيقَتِهِ فِي أَنَّهُ يَحْبِبُ عَلَى الْحَجِّ، دُونَ الْحَارِجِ عَنِ مَكَّةَ وَذُو مَكَّةَ، خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ فِي أَمْتِجَازِ عَمَلِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَرْوَعِهِمَا.

وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ عَنِ السَّائِقَةِ، قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ائْتَمَرْتُ بِمَنْ أَحْبَبْتُ فِي أَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ مِنْ حِجَلِهِ مَدَّ يَدَيْهِ، أَوْ عِبَادَةٌ مُسْتَفْتَى؟ فَقَالَ بِإِذْنِ الْحَرَمِيِّينَ. هُوَ مِنْ مَسَائِلِ الْحَجِّ، وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ الْحَاجِّ طَوَافُ الْوُدَاعِ، إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَأَمَّا سَعِيدُ السُّوَلِيِّ وَغَيْرُهُمَا: يُبَسِّطُ هَدْيَ مَنْ مَدَّ يَدَيْهِ، عَنْ يَمِينِهِ مِنْ أَرَادَ مَعَارِفَةَ مَكَّةَ إِلَيْهِ، صَادِقٌ لِقَصْرِ لَهَا الْفَصْلَاءِ، مِيرَاءَ كَانِ مَكِّيًّا أَوْ عَرَبِيًّا، قَالَ الرَّائِدِيُّ: هَذَا ثَانِي عَنِ الْأَصَحِّ، أَنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ يَكُنْ قَوْلُ السَّائِقِ قَوْلَ الْعِزَّائِيِّ بِدَمِهِ أَنَّهُ مَبَاطِ، فَيُخْتَصَرُ بِمَعْنَى الْخُرُوجِ مِنْ دُونِ نَسِكَ، وَكَذَا: الْأَسْتَوِيُّ وَالْأَنْدَلِيُّ وَالْمُزَكَّيْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ، أَنْتَهَى. (حَتَّى يَصُوبَ نَبِيَّهُ) طَوَافُ الْوُدَاعِ (فِي) آخِرِ السَّيْرِ (طَوَافُ) تَالِيَابِ، وَهِيَ تَسْمِيَةٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِإِيَّاهُ نَسِكًا أَيْضًا حُجَّةً لِمَا جَاءَهُ أَنَّ الْفَرَادَ بِالْمَضَرَّةِ الْوُجُوعُ عَنِ التَّنَاسُلِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَوْ جَعَلَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمْرًا نَسَكًا،







الظَّهْرَانِ، لَمْ يَكُنْ وَدَّعَ الْبَيْتَ حَتَّى وَدَّعَ.

المهمة (الظهران) بالتحريف في النسخ المصرية والتذكير في الهندية، وبالأول ذكره أهل اللغة بلفظ تشبة الظهر، اسم واد بقرب مكة، وعنده قرية يقال لها: مر، تضاف إلى هذا لواءي، فيقال: مر الظهران، كذا في «المحجم»، قال أبو عمر: يقونون بين مر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلاً (لم يكن) هذا الرجل (ودع البيت) فودع عمر - رضي الله عنه - (حتى ودع البيت) يُشْكِلُ هذا الأثر على المائكية لما سيأتي عن مالك قريباً أنه يرجع إن كان قريباً.

قال السردير<sup>(١)</sup>: ورجع له - أي لطواف الوداع - إن بطل، أو لم يكن فعله، إن لم يخف فوات أصحابه، انتهى. ولذا قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: يقولون: بين مر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلاً، وهذا بعيد، عن مالك وأصحابه لا يرون ردة لطواف الوداع من مثله، وأوله الزرقاني بأن رده كان لاستحباب ذلك، إن لم يخف فوت أصحابه، أو لأن عمر - رضي الله عنه - يرى وجوبه، انتهى.

قال الباجي<sup>(٣)</sup>: رده عمر - رضي الله عنه - يقتضي أن ذلك الرجل لم يكن عليه فيه كبير مشقة، ولا خاف فوات رفقة، وقد روي عن مالك فيمن نسي الوداع وبلغ الظهران: أنه لا شيء عليه، قال ابن القاسم: لم يجد فيه حداً، وأرى إن لم يخف فوات أصحابه ولا معه كره فترجع، وإلا مضى ولا شيء عليه، فقول مالك محمول على من لم تلحقه مشقة بالرجوع من مر الظهران، ولذا لم يجد فيه حماً، وإنما هو بمقدار الإمكان من غير مشقة، ولعل الذي رده عمر - رضي الله عنه - قد رأى به من القوة على ذلك، وتمسكه له ما علم أنه لا تلحقه به مشقة، فذهب إلى ذلك، وأحسنه بما له به من الفضل، فرجع بقوله، فكان ذلك رداً له، انتهى.

(١) «الشرح الكبير» (٢٣/٩).

(٢) «الاستدرك» (١٨٤/١٢٢).

(٣) «المبسوط» (٢٩٤/٩).



فيرجع فيطوف بالبيت، ثم ينصرف إذا كان قد أفاض

### (٤٠) باب جامع الطواف

١٢٤/٨١٥ - حدثني يحيى عن مالك عن أبي الأسود

فحميد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة روى النبي ﷺ: .....

روى الإمام بن المنذر بن سعيد، والمصدر في ذلك عبد الحفيظ<sup>(١)</sup> على المرويت، ويجب العود ما لم يحاذرها

(فيرجع فيطوف بالبيت) طواف الوداع (ثم ينصرف) إلى منصرفه (إذا كان قد أفاض) قال الأصبهاني<sup>(٢)</sup>: يحتمل معنيين، أحدهما - أن يريد أن هذا حكم من أفاض، وأما من لم ينصرف، فإنه يرجع على كل حال، قرب أو بعد، والثاني - يريد إذا كان قد أفاض يوم النحر، وأما من أفاض بعد النحر - وانصل خروجه بإفاضة، فليس عليه طواف؛ لأن طواف الإفاضة يجري عد، انتهى

قلت: والتوجيه الثاني محتفل بسلك المالكية.

### (٤٠) جامع الطواف

أي الروايات المتفرقة في الأحكام المختلفة للطواف.

١٢٣/٨١٥ - (مالك، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل)

الأسدي يقيم عروة (عن عروة بن الزبير عن زينب بنت) وفي نسخة ابنه (أبي سلمة) عبد الله بن الأسد المخزومي. ربيعة الثميني، ولدت بأرض الحبشة، كما في السجستاني، (عن) أمها (أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوجة النبي ﷺ)

(١) قال أبو حنيفة بأصحها - يرجع إلى طواف الوداع ما لم يبلغ المرويت، فإن بلغه ولم يرجع فعليه دم. (الاستبصار ٤/١٢٧: ١٢٨).

(٢) المنظر ٢/٢٩٥.

هكذا أخرجه البخاري في مواضع من «صحيحه»، وأخرج في كتاب من صنى  
وكعني الطرقي، خارج الحرم، سفين بالتحويل، فذكر أول سنة مالك المذكور،  
ثم قال ج: وحديثي محمد بن حرب نا أبو مروان يحيى بن أبي ذكريا  
انحطاسي عن هشام عن عروة عن أم سلمة، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: قوله: عن عروة  
عن أم سلمة كذا للأكثر، ووقع للأصليين عن عروة عن زينب عن أم سلمة،  
وعوله: عن زينب زيادة في هذا الطريق، فلفظ أخرجه أبو علي من السكن عن  
عني من عند أبي بن مسير عن محمد بن حرب شيخ البخاري ليس به زينب.

وقال الذرقسني في «كتاب التمتع» في طريق يحيى بن أبي ذكريا هذه.  
هذا منقطع. عند دواء حفص بن غيث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب  
عن أمها. ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى.

قلت: وإليه مال النسائي إذ قال بعد ذكر حديث هشام: عروة ثم يسمعه  
من أم سلمة، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر، فإن حديثها  
هذا في طواف التوداع، وأما هذه الرواية فذكرها للأثر، قال له أبو  
عباد الله يعني أحمد بن حنبل: نا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن  
أبيها: أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة، قال أبو عبد الله:  
هذا خطأ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه: «أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه  
صلاة الصبح يوم النحر بمكة»، قال: وهذا أيضاً عجيب ما يفعل النبي ﷺ يوم  
النحر بمكة، وقد سألت يحيى بن سعيد القطان عن هذا، فحدثني به عن هشام  
بلفظ: أمرها أن توافي. ليس فيه ماء، قال أحمد: وبين هذين فرق، فإذا عرف  
ذلك تبين التغاير بين النصين، فلو إحداهما صلاة الصبح يوم النحر، والأخرى  
صلاة الصبح يوم التوداع من مكة.

(١) فتح الباري (٢/٢٨٧)

(٢) فتح الباري (٢/٢٨٧)

أُتِيَ قَائِلٌ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَسْكِي، فَقَالَ: «طُفُو»  
 مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ.....

وقد أخرج الإمام علي بن حبيب في حديث أبيه عن طريق حماد بن أبي إبراهيم وعلم بن هاشم ومجاهد بن السورج وعبد بن سليمان، وهو عند النسائي أيضاً من طريق عدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة، وهذا هو المصحوف، وسبغ عروة عن أم سلمة يمكن، فإنه أدرك من حديثها ثلثاً وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد، انتهى.

وتريب منه ما في «العيني»<sup>(١)</sup>، وحاصله: أن المصحوف في حديث هشام بدون زئبق، ورواية أبي الأسود ما لبثها، ويمكن الجمع بأنه سمعه أولاً بواسطة زئبقه عن أم سلمة، ثم عن أم سلمة بدون الوساطة، فنحذف به على الوجهين، ولا يكون منقطعاً.

(أُتِيَ قَائِلٌ: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أو أن ترحيل إلى المدينة (أُتِيَ) (شَكَوْتُ) أي أُوَسِّعُ، وهو مفعول شَكَوْتُ، تريد أنها شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أنها لا تطيق الطواف ماشية، لضعفها من تلك الشكوى التي كانت بها، قاله الباجي، وفسره الحافظان ابن حجر والعيني في غير موضع من شرحهما شكوى أم سلمة مجرد الضعف، وفي رواية النسائي عن أم سلمة أنها قدمت مكة وهي سريفة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فحدث.

(فَقَالَ) (الْبَيْتِيُّ ﷺ): (طُفُو مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ) لأنه أستر لها، ولأن سنة النساء الشاعرة عن الرجال في الطواف، ولأن يتربها تكونها راكبة يحاف ما في الناس مداتها، وقطع صفوفهم. وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: طواف النساء وراء الرجال لهذا الحديث، ولم يكن لأهل البعير، فقد طاف رسول الله ﷺ على بعيره.

(١) نسخة أخرى: (٧/٢٠٧).

(٢) البعير: (٦/٢٩٥).

رَأَيْتُ رَاكِبَةً،

يسلم الركني بمحجن، وهذا يدل على اتصاله بالبيت، لكن من طاف غيره من الرجال على بعير، فيستحب له إن خاف أن يؤذي أحداً أن يبعد قليلاً، وإن لم يكن حول البيت وحام، وأمن أن يؤذي أحداً فليقرب، كما فعل النبي ﷺ، رأيت المرأة فإن من سنته أن تطوف وراء الرجال، انتهى.

(وَأُتَتْ رَاكِبَةً) أي سمرك، كما في رواية هشام عند البخاري ينقطع عن عروة عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ قال وهو بحكة، وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت، وأرادت الخروج، فقال لها رسول الله ﷺ: إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك، والناس يصلون، فعدلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت، انتهى.

وعلم منه أيضاً أن القصة لطواف الوداع، وقال 'الباقي': يحتمل أن يكون طواف أم سلمة طواف الواجب، وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون طواف الوداع، انتهى.

قلت: وهو الصواب لما في النسائي عنها قالت: يا رسول الله! والله ما طفت طواف الخروج، فقال النبي ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فطوفي»، الحديث، وعلى الأول حملة ابن حزم إذ قال: طافت أم سلمة ذلك اليوم على بعيرها، وهي شامية، ونعقبه ابن القيم في «الهدى»<sup>(١)</sup> وقال: هو طواف الوداع بلا ريب، انتهى.

قال السمعاني<sup>(٢)</sup>: لا تعلم بين أهل العلم خلافاً في صحة طواف الركاب إذ كان له علو، فإن ابن عباس روى: «أنه ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يسلم الركني بمحجن»، وعن أم سلمة فانت: شكوت... الحديث، متفق

(١) عزاد المصنف (٢/٢٩٢).

(٢) المعنى (٥/٢٤٩).

عليهما، قال جابر: أطاف النبي ﷺ على راحلته، لبوا الناس، وليشرف عليهم ليسألوه، من الناس غشوة، والمحمول كراكب.

وأما الطواف ركياً أو محمولاً فغير عذر، فمفهوم كلام الخوافي أنه لا محزنة، وهو يعني الروايات عن أحمد، لأن النبي ﷺ قال: «الطواف رائي صلاة»، والثانية: يحزنه، ويحزنه بدم، وهو قول مالك، وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعبد ما دام مكة، فإن رجع جبره سدود، لأنه لو كان صفة واجبة في ركن الحج، والثالثة: يحزنه، ولا شيء عليه، اختارها أبو بكر، وهي مذهب الشافعي وأبو المنذر، لأن النبي ﷺ صاف راكياً.

قال ابن المنذر: لا قول لأحد مع فعله ﷺ، ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقاً، فكيف ما أتى به أحزاب، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل، ولا خلاف في أن الطواف راجلاً أفضل، لأن أصحاب النبي ﷺ صاموا مشياً، والنبي ﷺ في غير حجة الوداع طاف مشياً، وفي قول أم سمية: «شكوت إلى النبي ﷺ أنني أستحي»، فقال: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة»، دليل على أن الطواف إنما يكون مشياً، وإنما طاف النبي ﷺ راكياً لعذر، فإن ابن عباس روى: «أن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد حتى خرج المعائق من الصوت»، وكان رسول الله ﷺ لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركبه، رواه مسلم.

وكذلك في حديث جابر: «فإن الناس غشوه»، وروى عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ طاف ركياً لشكاه به»، وهذا محذور من منع الطواف راكياً عن طواف النبي ﷺ، والحديث الأول أثبت، فعلى هذا يكون كثرة الناس وشدة الزحام عذراً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ قصد تعليم مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب، انتهى. وقال القسطلاني: لا عرفة في الطواف ركياً من غير عذر عسى المشهور عند الشافعية، انتهى.



قَالَتْ: فَطَفْتُ رَأْسَهُ مَعْرَبِي، .....

قال الحاجي<sup>(١)</sup> أما جوار الطواف للركب والمحرم العذر، فلا خلاف فيه نوله، وأما غير حديث فقال القاضي أبو محمد في الأثر: لا يكره أنه ثلاث، وقال محمد بن مالك لا يجوزته وإنما يريد بذلك محواً مما ذهب إليه أبو محمد، لأنه روي عن مالك أنه قال: بعد طوافه، فإن لم يفعل، فليبتع عذري، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا دم عليه، انتهى.

قال النسرمي<sup>(٢)</sup> تبعاً للدردير: إن نسي في كل من الطواف والسعي وجب على القادم عليه، فلا دم على عاقر طاف أو سعى ركباً أو محمولاً، وإنما القاد إذا طاف أو سعى محمولاً أو ركباً، فإنه يؤمر بإعادته ماشياً ما دام مكة، ولا يحرم بالدم حينئذ، كما يؤمر لعاقرة بإعادته، إن قدر ما دام مكة، إذا جمع بينهما، فلا يؤمر بالعودة لإعادته، وبزومه دم، فإن رجع وأعادته ماشياً حفظ الدم عنه، انتهى.

وفي شرح الطحاوي<sup>(٣)</sup> الرابع من التوجيهات التي فيه تفنيد، فلو طاف ركباً أو محمولاً أو ركباً بلا عذر، فعليه الإعادة ما دام مكة أو دم، وإن كان تركه بعد فلا شيء عليه، انتهى.

قالت طفت أي (راكبه) كما في نسخة «الشوهر» أي على (بحري)، واستدل بالحديث المأثري على مختارهم من طهارة بول ما يؤكل لحمه وهو المشهور عن أحمد وغير المشهور عنه، وبه قالت الحنفية والشافعية: إنه نجس، وإنما كسب في المسألة في الجزء الثاني.

قال بن بطال في هذا الحديث: جوار دخول السواب التي يؤكل لحمها

(١) المستدرج، ٢/٢٩٥.

(٢) حاشية المسواري، ٢/١٠٠.

(٣) (صر ٧٤).

المسجد إذا احتيج إلى ذلك، لأن بولها لا يحسد، بخلاف غيرها من الدواب،  
وتغلب بأنه ليس في التحنيط دلالة على عدم الحواز مع الحاجة، أي في  
غيرها، ولا على عدم الحواز مع عدم الحاجة فيها.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>، من ذلك دأب على التحنيط وعلمه، فحيث يحسب  
التلوث بمنع الدخول، وقد قيل إن ذلك يخرج سرقه أي مدركة معينة، فيؤمن  
منها ما يحذر من التلوث، فيحتمل أن يكون غير أم سبعة أيضاً كذلك،  
انتهى.

وتعقب البرقاني<sup>(٢)</sup> بأن الحديث ظاهر في الدلالة على طهارة بول النعير  
وبعده، ونحوه عليه منه مأكول اللحم، والثبوت بأن الدابة سرقه لم يشك. إنما  
أبدى الحافظ احتمالاً، ونزحى أن يحسب أم سبعة كذلك مسوق، انتهى. لكنه -  
رحمه الله - لم يذكر عند التبصير، والحافظ لم يذكر تنقيح الدابة احتمالاً، ولا  
مراع أيضاً أن يكون أم سبعة رائلة نالته بول.

وأما غير بأن جوار الدخول لا يسلمزم طهارة الفضلات، كتب وإدخال  
الحيوان المساحد ثابت في زمانه بولاً، ولم يقل أحد بطهارة فضلاته.

قال النووي: مدعى ومذهب أبي حنيفة وأخيه نجاسته، وهذا الحديث  
لا دلالة فيه - لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يبروث في حانة الطواف، وإنما  
هو محتمل، وعلى تقدير حصوله ينطفئ المسجد منه، كما أنه يجوز إيدخال  
الحيوان الأظنان المسجد مع أنه لا يؤمن بوليه، بل قد وجد ذلك، ولأنه -  
كان ذلك محققاً لنزاه المسجد، منه سواء كان محسباً أم ظاهراً، لأنه مستغفر،  
انتهى.

(١) فتح الباري (٥٥٧/١)

(٢) فتح الباري (٢/٢٢٦)

... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...

وروي عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 وروى عنه البخاري في صحيحه ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيسٍ فِي طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ لِهَيْبَةَ حَبِيبَةَ  
 عَنِ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ أَيْمَنَ دَلِيلَهُ هُوَ بَقَاؤُهُ فِي الْعَمَلِ الْآخِرَةِ،  
 فَشَاءَ رَأْفَتُ مَبْدَأِهِ يَقُولُ مِنْ هَيْبَةِ أَنَّ ابْنَ دَهَبٍ رَوَاهُ فِي «الْمَعْلُومَاتِ» عَنْ مَالِكٍ،  
 وَهُوَ عَلَى صَلَاحٍ تَمَامٍ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ، فَأَتَتْهُمُ أَخْرَجَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي «الْمَوْحِطَاتِ»  
 وَهُوَ مِنْ طَرَفِي كَثِيرٍ عَنْ مَالِكٍ، مِنْهَا ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...

وَلِلْحَافِظِ ... هُوَ رَدُّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، بَلْ يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا  
 الْحَدِيثِ حُجْرًا مِنْ مَنَعِهِ، بَلْ يَسْتَفِيدُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّفْصِيلِ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...  
 ... أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتْلُو فِي حُلِيِّهِ الْقُرْآنَ ...

بأنه يقرأ بطورٍ ممتدٍ.

أخرجه البخاري في ٨ - كتاب الصلاة، ٧٨ - باب - إدخاله الصغير في المسجد.  
نعم.

١٦٦/٨٦٦ - وحدثني عن مالك، عن أبي الزبير المكي، أن  
أبا ماعز الأسدي، حدثنا عن حماد بن عمار، أن خيرة بن عبد الله كان يقرأ مع  
عبد الله بن عبد الوهاب، فقرأوا بمسجده فقلت: إني أفتئت أريد أن  
أعرف بالفتنة، حتى إذا كنت صاحب المسجدين، فقلت: الحمد لله.

(وهو يقرأ بطور) أي سورة انظر - وحديث أبو الزبير لأنه صار خيرة  
عابده. (وكتاب ممتد) وهذا أخرجه البخاري، وأخرج أيضاً - (وهو يقرأ  
بطور) أي يقرأ بغير وقف، وكنز منظر (١١٦)، زاد غيره في روايته: فلم يقل حتى خرجت  
إني من المسجد أو أخرج، قال علي بن حواري: يعني الفجر خارج المسجد أو  
أخرج، ويقدم الكلام على المسألة قريباً.

١٦٦/٨٦٦ - (مالك، عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسلم بن نادر  
(أن أبا ماعز الأسدي، حدثنا عن حماد بن عمار) ذكره اندولابي في «الكشي» بهذا  
الحديث، ولم يذكر فيه شيئاً، ولم يذكره من صنّف في الرجال أو الصحابة  
وفي العبد المسجدين<sup>(١)</sup>، عن من أنزل الثنايين.

(أخبره أنه كان حاضراً مع عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما - (فكانت  
أمرأة تستعبد) أي تغلب الدنيا في أمرها (فقلت: إني أفتئت) أي توجهت أريد  
أن أطوف بالبيت - حتى إذا كنت عند باب المسجد، في السجدة الأخيرة من  
المسجد (أعرت) بفتح الهمزة ويضم نون وكسر تاء، وهو بفتح الأول، ولها من  
من نهضة يقال: أراي يروى وهراي يهريق، ويجمع بين تبدل والمبدل منه.  
يقال: أهراني يهريق، ومن نطق محمد بن عروته: أهرقت الدماء بالنصب  
جميع دم، وأشارت بالجمع نحو الكثرة.

...

«جاءت حنظل فذهبت فذلت حنظل، ثم انما... حتى إذا كنت عند باب المسجد فركب الدماء، فركعت حتى أتيت ما أتى حنظل، ثم أتيت ما أتى حنظل، ثم أتيت ما أتى حنظل...»

(مرجعت) (أي سبي) حتى ذهب ذلك عني) في هذا اليوم أو في يوم آخر  
 أم أقبلت ما أتى حنظل إذا كنت عند باب المسجد فركبت الدماء، فركعت حتى  
 ذهب ذلك عني، ثم أتيت ما أتى حنظل إذا كنت عند باب المسجد فركبت الدماء،  
 وهكذا في جميع نسخ المهدية والمصرية من ذكرها الرجوع ثلاث مرات، ورفق  
 هي النسخ الجديدة على الأخيرة علامة السخة إشارة إلى أنه وقع في بعض  
 النسخ ذكر الرجوع مرتين، وذكره في «موجهاً محمداً» أيضاً ثلاثاً فقال عساف بن  
 عمار (١) وفي نسخة «١» انشاعاً لعماد دوى عن حنظل في أبواب  
 الاستحاضة: (أيما قلت) ذكر الكاف (تخص من ليططان)، الركض ضرب  
 بالرحل، ولا ينافيه ما تقدم في باب الاستحاضة

أيما ذلك سبق المعجز، لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فإذا  
 ركض شلت العروق، سالت منه الدم، وللطيطان في هذا العرق أحضر تصرفه،  
 وله اختصاص، لأنه يلقى جميع عروق البدن، كذا في «التعليق الممجدة»<sup>(١)</sup>  
 عن أقسام المبرور في أخبار الحائض، ويحتمل أن يكون النسبة إليه مجازاً، لأنه  
 سحبه لا يدخل على المرأة في ذلك من الإنسان، انتهى

(١) (التعليق) قال النحوي<sup>(١)</sup>: سحبه أو سربه لا غتسل من الحيض على  
 حسب ما فعله المستحاضة، ويغتسل أن يريد غسل ما به من الدم، إن كان  
 لم يجمع لها حكم الحيض، انتهى. وسبأني السط فيه عن سحون وغيره.

(١) (٣٦٩/٣).

(٢) (٣٦٩/٣).

ثم استغري بثوب، ثم طوي

قال الفاري: لعل أمره بالغسل لشدة حيلها، أو لتكميل طهارتها ونظافتها، وإلا فالمستحاضة نوضاً إذا استمر دمها لكل وقت، وأما إذا سيث عادنهما، فيحب عليه لكل صلاة على، انتهى.

(ثم استغري) بالثلاثة والفاء أي تطبسي، والاستغفار أن تشد فرجها بحرفة عريضة، بعد أن تحشي ثياباً، وتوثقي طرفيها بشيء تشده على وسطها من ثمر الدابة التي يجعل تحت ذنبها، كذا في «المعاليق» عن «المصنف» وغيره، (بنوب) يريد أن تنوغي به مما بحري منها من الدم (ثم طوي) قال محمد<sup>(١)</sup>: وبهذا نأخذ، هذه المستحاضة، فتوضأ، وتستر بثوب، ثم تطوف، وتصنع ما تصنع المظاهرة، وهو قول أبي حنيفة والعمدة من فقهاءنا، انتهى.

قال حنون في كتاب «تفسير الغريب»: «ما كنت ابن نافع: أذلك من المرأة بعدما شومت أيام الحيض، ثم شكك طول ذلك بها ومعاودته لها» قال: لا، ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت، وذهبت ثم رجعت، ثم سألت، قرأه ابن عمر - رضي الله عنهما - من الشيطان، وكان غيره: يحتمل أنها ممن فعدت عن الحيض، فلا يكون ذلك دم حيض، وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه وأما كالمستحاضة، والحيض له غاية ينتهي إليها، وكان أبو عمر: أفتاها ابن عمر - رضي الله عنهما - فتوى من علم أنه ليس بحيض، وقد رواه جماعة من رواة «الموطأ» بلفظ: «أن عجزاً استفتت: الخ» ودل جوابه أنها ممن لا تحيض لتولده: «ركضة» يريد الاستحاضة، وإذا قال لها: طوي، وإذا حلل المظروف لئس تحل له الصلاة، وأما قوله: «اغسلي» فعلى مذهبه من سبب الاعتناء بالمظروف، لا أنه تحسباز للحيض، ولا لازم، انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) «تفسير المصنف» (٢/٢٦٩).

(٢) «شرح المرقاة» (١/٢٦٢).



رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَقِيَ الرَّجُلُ فِي الظُّرْفِ بِأَمْنٍ مِمَّا جَاءَ  
عَلَيْهِ، بَدَأَ بَدَأَ.....

وسمى، وإن يرد يوم النوبة معه أهله، فيؤخر إن شاء، فإن لم يكن معه أهله،  
فلطف وليسم، لأن حاله أحف واستغاله أهل. وقول مالك. ذلك واسع، يريد  
أن ترك طواف البرود للمسافر. واسع، إلا حرج عليه، ويحتمل أن التقط  
للتخفيف، وهو فيه أظهر انتهى. وبذلك قالت الحنفية والشافعية. إن طواف  
الندوم بسقط إن ذلك.

قال النووي في "مسأله" من ثم بدخل مكة قبل الوقوف. فليس في  
هذه طواف الندوم، بل الطواف الذي بعده بعد الوقوف، هو طواف الإفاضة،  
أو نوى طواف، فندوم وقع عن طواف الإفاضة، انتهى. وفي "المصباح"  
إن لم يدخل الحرم مكة، ويوجه إلى عرفات، وقف بها، سقط عنه طواف  
الندوم، لأنه شرع في الإفاضة، فحج على وجه يقرب عليه سائر الأيمان، فلا  
يكون الإيمان على غير ذلك الوجه سنة، فلا شيء عليه تركه؛ لأن سنة،  
وشرعاً أتمته لا يجب تحالفاً انتهى.

وقد خلاص للإمام أحمد (إذ كان يفتي) بعد الرجوع عن متى، فمضى  
"الشمسي" بعد ما ذكر أنه لا بد من طواف صوافين بعد الرجوع عن متى.  
وذلك أنكم في الفاروق والسفر، إذا لم يكونا أنما مكة في يوم النحر، ولا  
طافا لندوم، فبعضه يدان بطواف لندوم قبل طواف الزيارة، بض عليه أحدهما  
نحو.

(وتمثل) بيتة المحبون (مالك) الإمام (هل) بجوار أن (بقف الرجل في)  
"ماء" (الطواف بالمبيت) استمرار عن الشمسي (الواجب عليه) حصة لندومان (يتحدث





قال مالك: لا تحذف أحد بالتيب، ولا بين الخفاء والمروءة،  
ولا وهو طاهر.

### (٤١) باب البدء بالصفاء في السمي

قال مالك: لا تحذف أحد بالتيب، ولا بين الخفاء والمروءة، إلا وهو  
طاهر، فإن انطرد من شرائط الطوائف، أو واجزائه على الاختلاف بينهم،  
وهي مشروطة في سمي بالصفاء، كما تقدم منضلاً.

### (٤١) البدء بالصفاء في السمي

در المعروف<sup>(١)</sup>: إن الترتيب شرط في السمي، وهو أن يبدأ بالصفاء، وإن  
بدأ بالمروءة لم يعتد بذلك الشيوخ، وإن صدر إلى الصفاء اعتد به، يأتي به بعد  
ذلك، لأن الذي يبيح بدأ بالصفاء، وقال: ابتدأ بما بدأ الله به، وهذا قول  
الحسن، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، انتهى.

وفي «التمهيد»<sup>(٢)</sup>: اختلف الفقهاء فمن تكس السمي، تبدأ بالمروءة قبل  
نصفاء، فعلى منهم فائقون: لا يجوز، وعليه أن يلحق الله بالمروءة، يبي  
في سمي بالصفاء، منه، ذلك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة، ومن قال  
بقولهم، وقال بعض العرفيين: يجوز ذلك، وإنما الابتداء عندهم بالصفاء  
مستحب، وقد اختلف على عطاء فروي عنه أنه يلحق الشيوخ، ومنه أن من  
جعل ذلك آخراً عد، انتهى.

قال الشيخ في «المعبر»<sup>(٣)</sup> بعد حديث الباب: فيه أهل لعدم وفي  
«المنهاج» شرطه أن يبدأ بالصفاء، وفي «العالم الكبير»: إذا سمي معكوماً كان

(١) المعبر: (٢٣٧، ٥)

(٢) (٢٣١، ٥١)

(٣) (٢٣١، ٥١)



الأخبار أيضاً على: لا إمام بعده كما في مسلم برواية حاتم عن جعفر - قال أبو يونس قد ثبت في رواية النسائي من هذا الحديث بإسناد صحيح "ليأمرأه بصيغة الصحيح انتهى".

وقال ابن عبد البر في التمهيد<sup>(١)</sup>: ولعل الأمر في هذا الحديث لا يوجد من رواية من صحيح به، وهو حجة لتحميمه في أن الابتداع بالتصفا واجب، وأصح منه في الإلزام، رواية النسائي: "ليأمرأه بما بدأ الله به" بصيغة الأمر لتصح، وأما ما حدث من قال: إنه قال: أيضاً لترتيب، قال الخطابي: به أنه اعتبر ضمير المصدرة به في الملائمة فتقدم، وإن ظاهر في حق الكلام أن المصدرة تقدم في الحكم على ما بعده.

وأما من أنكر ذلك بأن الترتيب واجب بعده علقه أو غيره، وإلا لم يحتج في أمره بخلق بل منعوا الترتيب من - من الآية، قال ابن عبد البر ما ذهب أصحابنا من أصحابنا إلى أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجوه أبدأ، حتى يقوم الدليل على أنها ترتيب لها الذات، وقد يحتسب أن يوجب بقوله صلى الله عليه وسلم: "أبدأ به" بعد الله، على أن الواو لا توجب الترتيب، لأنها لو كانت بوجوب الترتيب لم يحتج أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أبدأ به" لأنهم أهل فضل قبل القرآن - منزه.

فإنما صرح ذلك أنهم احتفظوا به في مسألة خلافة أصولية، وهي كما في الخبر الأول: أن الواو ضمير المفضل المعطف من غير تعرض للمعاني، كما روي بعض أصحابنا، ولا الترتيب، كما روي بعض أصحابنا أيضاً حديث الترمذي، وقال ابن عبد البر في التمهيد<sup>(٢)</sup>: إن الحديث دليل على أن النسب

(١) (٢٦) (٢٧)

(٢) (٢٨) (٢٩)



ببدأ بالضيافة.

وتحريم نومه، أن يعرج المدة يستعمل قبل بحرم النومة، بهذا كله موقوف بالضرورة، ومنه كثير في الثراء، فعلى أن الواو لا ترحب به، وقد روي عن عبيد الله بن مسعود نحوه، ولا والله أني أعيضاني بادت من الموصى، إذا أقمت وصوفاً وهم أهل السوء، وقد قال الله تبارك وتعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ تَزُولُ رُءُوسُهُمْ وَتَذَكَّرُ عَنْ نِعْمِ رَبِّهِمْ إِذْ هُمْ يُسْأَلُونَ عَنِ الْبُحُودِ بَعْدَ الْمَرْكُوبِ، وإنما أراد الجمع لا الرتبة.

وأما الذين ذهبوا إلى إبطال رصده من ثم يأت به على الترتيب فيه المتاعى وأصحابه إلا السني، ومنهم أحمد بن حنبل والشافعي من سلام وإسحاق بن ربيعة وأبو جبر، وإليه ذهب أبو عمرو، صاحب ذلك، ذكره في مختصره، وحكمه عن أهل المدينة، فمن الحق أنهم أن نواف نوح التوبة والجمع، وحكى ذلك بعض أصحاب الشافعي في كتاب الأصول، أنه عن حمزة بن حكيم، الكوفي، والقراء، وعنه بن معاوية أنهم قالوا في وأر العطش، إنما نوح الجمع، وذلك على نقله المقدم، به سقط أو عسر في الكلام على دلائل الفريقين، والجواب عما استدل به من أن بالترتيب

(ببدأ بالضيافة) رخص بالضرورة، وبه قال الجمهور، خلافاً للتحريم من العينية ويخص الشافعية، حيث ذهب إلى أن المذهب من الضيفاء إلى المروءة، والعودة منها إلى الضيفاء مجرى ذلك شوط واحد، قال القسطلاني<sup>(١)</sup> بحسب الحديث من الضيفاء مرة، والعودة من أسيرة مرة ثانية، قال النووي هي «الترصاع» هذا هو الحديث الصحيح الذي قطع به جماعة العلماء من أصحابنا وغيرهم، وعليه عمل الناس في الأمانة المنفعة والتأخر، وذلك جماعة من أصحابنا إلى أنه بحسب الشهاد والعودة مرة واحدة، قال من

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٥.

(٢) مقدمة الشارح (١/١٠٠).

أصحها أبو عبد الرحمن ابن ست الشافعي، وأبو خنيس بن النوكيل، وأبو بكر العبدلاني، وهذا قول قاسم لا اعتماد له ولا نظر إليه، انتهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup> بحسبه بالذهاب سعيه، وبالرجوع سعيه، وحكي عن ابن جرير وبعض أصحاب الشافعي أنهم قالوا: دعاه ورجوعه سعيه، وهذا خطأ لأن حادراً قبل في حقة حجة النبي ﷺ فلما كان آخر طوافه، على المروة قال: ثم استسجد. الحديث. وهذا يقتضي أنه آخر طوافه، ولو كان على ما ذكره كان آخر طوافه عند الصفا في الموضع الذي بدأ منه، ولأنه في كل مرة طائف بهما، فينبغي أن يحسب بذلك مرة، كما أنه إذا طاف بجميع أمت حاسب به مرة، انتهى.

وقال ابن القيم<sup>(٢)</sup>: ظاهر المذهب أن كلًّا من الذهاب إلى المروة والرجوع، مشياً إلى الصب شوط، وعند النخعي لا، فقبل الرجوع إلى الصفا ليس ممسراً من الشوط، بل لتحصيل الشوط الثاني، وبعض النعيراء أنه من الصفا إلى الصفا لما ذكرنا في وجه الخلاف بالظروف، حيث كان من الصفا، أغني لحجر إلى الصفا، وعنده<sup>(٣)</sup> في حوافه من ذلك الشك، وإن ما كان مبطاً حديثه جابر بطوير حيث قال به. فلما كان آخر طوافه بالمروة الحدث، لا منهم.

أما على الإطلاق فلاز آخر السعي عند الصفا، لا شك أنه بالمروة ورجوعه عنها إلى حال سلقه، فإنه إما كان يحتاج إلى الرجوع إلى الصفا ليجتمع الشهود، وقد تم السعي، وعلى الثاني إذا كان الشوط الأخير صبحاً فإن يقال عند رجوعه فيه من المروة هذا آخر طوافه بالمروة؛ لأنه لا يرجع بعد

(١) المعجم (٤١: ٢٣٧).

(٢) صحيح الفهرست (٢: ٣٦٢).

(٣) هكذا في الأصل من كلامه على.

٨١٩/٢٢٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا وَقَفَ عَلَى الصَّفَا، .....**

هذه التوقف فيها بها، ذلك احتاج إلى رجوعه إلى الصفا لتعميم الشوط، وما دفع به أبداً من أنه لو كان كذلك، فكان الواجب أربعة عشر شوطاً

وقد أثبت وداه نسكه عليه السلام أنه إنما هناك سبعة، فموقوف على أن يسمى الشوط ما من الصفا إلى المروة، أو من الصفا إلى الصفا في السبع، وهو ممنوع؛ إذ يقول: هذا اعتباركم لا اعتبار الشروع لعدم الفعل عنه عليه الصلاة والسلام في ذلك، وأقل الأماور رد لم يشك عن الشروع تخصيص في مسأله أن بين حتم أن كما قسم أو كما قلت، يجب ألا يباط فيه، وذلك باعتبار قول في.

وبغية أن نطق الشوط أطلق على ما حواسي لب، وعرف قطعاً أن أمراء به من المبدأ إلى المبدأ، فكذلك إذا أطلق من السبع، إذ لا مصر على أمراء، فيجب أن يحصل على المصمود منه في غيره، فالوجه أن إثبات مسمى الشوط في اللغة يصدق على كل من يذهب من الصفا إلى المروة، ويرجع منها إلى أمسا، وليس في الشرح ما يخذه، فيبقى على مفهوم للقول، وذلك أنه في الأصل مائة يحدوها خمس، كالعبدان ونحوه مرة واحدة، ثم قول سلمان بن صرد نعتي أن شوط بطيء أو بعد، فسعة أمراء حنفاً تضع مائة مقدرة سبع مرات، فإذا كان طاف بين كذا وكذا سبعة، صدق بفرده من كل من انعابن إلى الأخرى مبعأ، بخلاف طاف بكذا، فإن حقيقة مائة علم أن يشارك الطواف، ذلك الشيء، فإذا كان طاف به سبعة كان تكريره تعميمه بالطواف سبعة، ليس هذا الفرق الجوهري بين الطواف بالبيت، حيث لم يه كونه من المبدأ إلى المبدأ، أو الطواف بين الصفا والمروة، حيث لم يستلزم ذلك، انتهى

٨١٩/٢٢٧ - (مالك، عن جعفر بن محمد بن عتي عن أبيه) محمد الباقر (عن حابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ كان إذا وقف على الصفا) قال ابن



يَكْبَرُ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ. لَا شَرِيكَ لَهُ، ثُمَّ انْتَبَهَ  
وَلَهُ الْحَمْدُ.....

عبد الله بن أبي النضيد<sup>(١)</sup>: أُجِبْتُ لثمر بن يحيى على الصفا والتمروء أن يعلى عليهما،  
حتى يدوله البيت، لما رواه عبد الرزاق عن مالك عن مافع عن ابن عمر -  
رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يجعد على الصفا والتمروء، حتى  
يدوله البيت، وهو حديث أخرجه عبد الرزاق عن مالك، فإن لم يفعل فلا  
حرج، انتهى.

قلت: لكنه مؤيد بحديث البيت، ونقطة عند مسلم برواية حاتم المذكورة:  
أُتِيَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فبدأ بالصفا، فرقي عليه حتى رأى البيت قال النووي في  
الشرح لمسلم<sup>(٢)</sup>: ينبغي أن يرئى على الصفا والتمروء، وفي هذا الرقي خلاف،  
قال جمهور أصحابنا: هو متى ليس بشرط ولا واجب، فهو تركه صريح سعيه،  
لأن فداء الفضيلة، وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا: لا يصح سعيه  
حتى يصعد على شيء من الصفا، والصور الأول، قال أصحابنا: لكن يشترط  
أن لا يترك شيئاً من الصفا بينهما، فليصعد هضبه بدرجة الصفا، وإذا وصل  
التمروء انصاع أصابع رجليه يلحجها، وهكذا في التراتب الصبح، يشترط في كل  
مرة أن يلصق عقبه بما بدأ منه، وأصابعه بما ينتهي إليه، انتهى.

قلت: وتحدثت عند التصوم عليهما من منى ثمعي التعريق والدرديز  
والقاري، فالتسليم إحصاء عند الأربعة، خلافاً لبعض الشافعية.

(بكبر ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده، نصب على الحال، قال القاري:  
حال مؤكدة أي منزهة بالألوهية أو متوحد بالذات لا شريك له) في الأثرية  
فيكون تأكيداً أو في النصب، فيكون تأسيماً (له الملك) بقسم العيم (وله الحمد)

(١) المعجم (٢/٤٠).

(٢) (٤/٧٧).



يجمع على المبرورة مثل ذلك.

أخرجه مسلم من الحديث الطويل، في صفة الحج المبرورة، عن حابر، ر: ١٥ - كتاب الحج، ١٩ - باب حجة النبي، حديث ١٤٧.

١٢٠/١٢١ - وحديثي عن محمد، عن نافع، أنه سمع  
عنه أنه قال: بلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «الْحَجُّ أَكْبَرُ  
رُكُوعٍ أَكْبَرُ لَكُمْ».....

أبو محمد: وما ذكره ابن حبيب من التهليل والتكبير والدعاء على الصفا  
والسروة هروني عن ابن عمر رضي الله عنه

قال الساجي<sup>(١)</sup>، وعندي أن نطق الحديث يقتضي غير التهليل التي أوردتها  
ابن حبيب، وذلك أن حديث حماد يقتضي تكبير ثلاث مرات، ثم تهليل مرة،  
ثم تكبير ثلاث مرات، ثم تهليل مرة، ثم تكبير ثلاث مرات، ثم تهليل مرة، ثم  
الدعاء بعد، وتنبأ قتل من ذلك آخره انتهى

أوضح علي المبرورة مثل ذلك، استدلاله أن عمر بن عبد السلام على أن  
المبرورة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالدعاء أربع مرات بخلاف  
الصفا، فإنها تقصد ثلاثاً، وأما الدعاء بالصفا، فليس يوارده لأنه وسيلة، قال  
الشافعي<sup>(٢)</sup>، وفيه نظر، لأن الصفا تقصد أربعة أيضاً، أولها عند الأبداء، فكل  
سجدة مقصود بذلك، ويحذف الصفا بالانتداء، وعلى الترتيب بتعادلات، ثم ما  
سواء هذا التفصيل مع أن العادة المتعلقة بها لا تتم إلا بهما معاً.

وذكر المشاهير القروني تسمية الحرم بأذان أو صفاء أفضل، لأن السعي منه  
أربعاً، ومن المبرورة ثلاثاً، وما كانت العادة فيه أكثر، فهو أفضل، انتهى.

٨٢٠/١٢٨ - كذلك، عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر - رضي الله عنه -

أخبر عن الصفا يدعى بنول، في دعائه (اللهم انك قلت: «الْحَجُّ أَكْبَرُ لَكُمْ»)

(١) السنن، (٢/٣٠٠)

(٢) صحيح الحديث، (٤١٠، ٤١٢).

وإنك لا تخلف العباد، وإنني أسألك، كما هديتني للإسلام، أن لا تنزعني سي، حتى تنوفاني وأنا مسلم

فحمل الدعاء على ظاهره من الطلب، لا أن السراد العبادة، كما هو قول آخر في تفسير الآية، ووجه الربط على الأول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْوَيْسَ يَتَكَبَّرُ عَنْ عِبَادَتِي﴾، أن الدعاء أخضر من العبادة، فمن استكبر عن الدعاء استكبر عن العبادة، فالوعيد إنما هو لمن تركه استكباراً، ومن فعل ذلك كفر، ويس في الكوكب المدري، وهامشه و «بذل المحجود» الكلام على مراد الآية وربط الجنتين، (وإنك لا تخلف العباد) كما قلت في الفراء المجيد.

(وإنني أسألك كما هديتني) بناء الخطاب للإسلام أن لا تنزعني، بفتح الناء وكسر الزاي، أي لا تحرجه (سي) حتى تنوفاني وأنا مسلم، فإن العبرة بالخواتيم، قال أبو عمر: فيه أناسي إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿وَأَيُّتَنِي وَبَيَّنَّنِي أَنْ تُشَدَّ الْأَسْكَامُ﴾<sup>(١)</sup>، ويوسف عليه السلام في قوله: ﴿وَتُؤَيِّنُنِي مُلْكًا وَالْوَيْسَ يَلْعَلِّيَنِي﴾<sup>(٢)</sup>، وسينا في قوله: «هذا أردت بالناس فتنه فتوفني غير مفتون»، قال إبراهيم النخعي: لا يأمن الفتنة والاستلراج إلا مفتون، ولا نعمة أفضل من نعمة الإسلام، فيه تركوا الأعمال، انتهى.

قال أبو عمر<sup>(٣)</sup>: ولا حد في الذكر والدعاء عند أحد من العلماء، وإنما هو بحسب ما يقدر عليه المرء ويحضره. وقال الدردير<sup>(٤)</sup> في سنن «سعي»: الفراحة دعاء ملا حف صد الصفا والعمرة لمن يرقى وغيره، انتهى. وفي «شرح القلايب»<sup>(٥)</sup>: بحمد الله تعالى، ريتني عليه، ويكثر ثلاثاً، فيد ثلاثاً من الحمد

(١) سورة إبراهيم الآية ٣٥.

(٢) سورة يوسف، الآية ٦-٦.

(٣) الاستدكار (٢٠٩/١٦).

(٤) «الشرح الكبير» (٤١/٩٦).

(٥) (ص ٨٦).

## (٤٦١) باب جامع اسمي

والشاة والكبير، ويحل، ويحل على النبي ﷺ، ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء من الخافير وغيره، انتهى.

## (٤٦٢) جامع اسمي

ذكر الشيخ في الميزان<sup>(١)</sup>، ما ينبغي، اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه ركع لا يفتح الحج، لأنه، وهو قول ابن عمر وعائشة وحلفاء، قال ابن عمر ومالك في المشهور، وسهم في أصح الروايات عنه وإسحاق وأبو نوري، والقول الثاني أنه واجب بحر دم، وبه قول الثوري وأبو حنيفة ومالك في المشهور، كما حكاه ابن العربي والثالث أنه ليس بركع ولا واجب، وهو سنة ومسحوق، وهو قول ابن عباس وابن سيرين ومجاهد وأحمد في رواية، انتهى.

وحكى الخطابي عن مذهب عائشة، رضي الله عنها: أنه تطوع، قال الحافظ في<sup>(٢)</sup> مع أحسن حكمي الأقوال الثلاثة المذكورة، اختلف عن أحمد، كيفه الأقوال الثلاثة، وعند الحنفية فصل بين إذا ركع بعد اسمي، كما هو عند باقي المذاهب، وأجرب ابن العربي، فحكي الإجماع على أن اسمي: ركع في العمرة، وبه الاختلاف في الحج، وأجرب الطحاوي، فقال في كلامه على الشعر الجواهر<sup>(٣)</sup>، ذكر أنه أسبغ في الحج، لم يرد بذكرها أبديتها في واحد من الأئمة، من ذلك قوله: **فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ** من تكبر الله في الأئمة، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يظفوف، **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** عليه دم، وقد أطلب من السير في الرد عليه، انتهى.

قال النبي<sup>(٤)</sup> ما فعلت، إنه أهدى ما فعلت، الحسن وفائدة: التوبة حتى

(١) الميزان، ص ٢٧٠، (٢) الحافظ، ص ٢٧٠، (٣) الشعر الجواهر، ص ٢٧٠، (٤) التوبة حتى

يجب بتركه دم، ومن عطاء: سنة لا شيء فيه، وتقل المروزي عن أحمد: أنه مستحب، واختار القاضي وجوبه والجهالة بالدم، وقال ابن قدامة: هو أقرب إلى الحق، انتهى

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: اختلفت الرواية في السمي، فروي عن أحمد: أنه دخن لا يتم الحج إلا به، وهو قول عائشة وهرة ومالك والشافعي، لما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون، يعني بين الصفا والمروة، فكانت سنة، ولعمري ما أنتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة، وعن حبيبة بنت أبي تجرأة<sup>(٢)</sup> قالت: دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين تنظر إلى رسول الله ﷺ، وهو يسمى بين الصفا والمروة، وإن مثوره ليدور في وسطه من شدة سعيه، حتى إنه لأقول: إني لأرى ركبته. وسمعه يقول: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السمي»، رواه ابن ماجه.

وروي عن أحمد أنه سنة لا يجب بتركه دم. وروي ذلك عن ابن عباس وأنس وابن الزبير وابن سيرين؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَوَّفْتَ بِهَا﴾<sup>(٣)</sup>، ونفى الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه، فإن هذا رتبة المباح، وإنما تثبت سنته بقوله: ﴿مِنْ حَجَرِ أَثَرٍ﴾، وروي أن في مصحف أبي وابن مسعود: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهَا﴾، وهذا إن لم يكن قرآناً فلا ينحط عن رتبة الخير؛ لأنهما يرويان عن رسول الله ﷺ، وقال القاضي: هو واجب وليس بركن، إذا تركه وجب عليه دم، وهو مذهب الحسن والثوري وأبي حنيفة وهو أزل؛ لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب، لا على

(١) «المنها» (٢٣٨/٥).

(٢) هي إحدى نساء بني عبد الدار، يقولون: إنهم من الأزد، خلفاء بني عبد الدار، صحابة، انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» (١٨٠/٨).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٥٨.







[illegible][illegible]

والثالث: أن أقسام تاتلف في تعالى ثلاثة، أحدها: ما يحكى العبد  
لنفسه، لا في قول الأما، فذكر على قسم أول، وهو قوله: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ**  
**وَالْمُتَكَبِّرِينَ** ولا تتكبروا، فإنه من قبل ما قبل بعثته، من ذكر التمعن بالمدح  
والثناء والسوط على فخرك أمر يستحسن في العقول، وثانيها: ما يحكى العقل  
في حجة في قول الأما: **لَا تَزِدْ لِلْكِتَابِ شَيْئاً** وبروز الشرح به، ثم حجة  
الأما: **وَالْحَقُّ** و**الْبَصِيرُ** فإن حيث تسمع هي العبد، إلا أن الشرح به، فإنه  
من قبل الحكمة به، وهي الامتنان والامتنان على ما قال: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ**

027 3 2 1 2 2 0 0

1007 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 2817

24. 11. 2003. 10. 00. 00

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

«إِنَّ الصَّعَاءَ وَالْمُرَّةَ مِنَ صَعَالِ اللَّهِ.....»

المُرَّةُ وَالصَّعَاءُ وَتَقْبِرُ بَيْنَ الْأَنْثَى<sup>(١)</sup>، فَمِنْهُمْ يَعْقِدُ الْمَسَاءَ حَسْبَهُ وَكَرْبَهُ حَكَمَهُ وَجُورَنَا

وَالْمَشْهُدُ الْأَمْرُ أَنَّ لَا يَهْدِي لَا إِلَى حَسْبِهِ وَلَا إِلَى كَرْبِهِ، أَلْ يَرَاهُ كَأَنَّهُ الْخَافِي عَنِ الدَّفْعَةِ وَالْمَصْرِفَةِ، مِلَّ أَعْمَالِ الْحَجِّ مِنَ الْعَمَلِ بِرِ الْخَصَاءِ وَالْمُرَّةِ، فَذَكَرَ اللَّهُ جَلَّ جَلَّ هَذَا الْقِسْمَ عَقِبَ نَحْوِ سِتِّينَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، يَكُونُ قَدْ تَمَّ عَلَى جَمِيعِ أَقْسَامِ نَكَالَاتِهِ، دَعَا لِقَاتِهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغْنَاءِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ.

أَجَابَ الْقَسْدُ (تفسيره) حَمَلًا لِمَعْنَى اللَّذِّ وَتُسَمَّى بِرِ أَحَدِهَا بِرِ الْآخَرِ، رَاضِعًا فِي الْأَحْمَلِ جَمْعُ صَعَاءٍ، وَهِيَ الصَّخْرَةُ وَالْحَجَرُ الْأَمْسِيُّ وَالْمُرَّةُ فِي الْأَصْلِ حَمْرٌ أَيْضًا بَرَقِي، فَذَلِكَ التَّطْلُاسُ، وَبِهِدِ الْبَرَقِ فِي شَقَائِهِمْ، وَطَسَ تَقْبِرُ اللَّهُ، مِنْ أَعْلَامِ بِهِدِ، جَمْعُ تَعْبِيرَةٍ، وَهِيَ الْعِلَاقَةُ، وَفِي وَتَتَعَبَّرُ لِعَبْرَتِهِ، جَمْعُ شَعِيرَةٍ أَوْ شَعَارَةٍ تَعْنِي الْعِلَاقَةَ، وَبِهِدِ فِي غُرْفَةِ الشَّرْحِ عَلَى مَكَّةَ الْعِدَّةِ كَالْكَعْبَةِ، وَبِهِدِ كَتَبَرِ وَدُخَانِ، وَعِلَاقَتُهَا كَالْخَطِّارِ وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ<sup>(٢)</sup> مَا نَعَاءُ اللَّهِ، فِيهِ أَعْلَامُ طَلَبِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلَ عِلَامَةً مِنْ أَعْلَامِ طَلَبَةِ اللَّهِ، يَكُونُ مِنْ سَعَائِرِ اللَّهِ، وَنَعَائِرِ الْحَجِّ وَعِلَامَةُ سَبْكِهِ، وَمِنْهُ لِسَعِيرِ الْحَدَامِ، وَمِنْهُ أَسْعَارُ السَّامِ، وَالنَّعَائِرُ جَمْعُ سَعِيرَةٍ، وَمِنْهُ مَأْخُودُ مِنْ زَاوَعَارِ الْمَنْزِلِ هُوَ الْإِعْلَامُ، وَمِنْهُ بُولُوكَ: تَعَبَّرْتُ بِكَذَا، أَيْ عَنَيْتُ، وَالنَّعَائِرُ مَا أَتَتْ نَعَائِلُهَا عَلَى الْعِدَدَاتِ أَوْ عَلَى السَّكَّةِ، أَوْ نَحَسَبَهَا عَلَى مَوَاضِعِ النَّمَاذِ وَالسَّكَّةِ، فَإِنَّ نَكَّ - أَوَّلَ حَصْنٍ مِنْ أَعْلَامِ حُدُودِ الْأَرْضِ لِمَنْ لَا يَصْغَحُ وَبِهِدِ بَأْتِيَهُدِ رَيْنَ وَتُسَكَّ، فَاسْتَدْرَكَ أَنَّ الطُّوُوفَ بِبِهِدِهَا وَالنَّعْيَ مِنْ دِينِ اللَّهِ نَعْيًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْخَافِي اسْتِغْنَاءَ حَاضِرِ الْأَعْلَامِ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَوَائِجِ بَعْدِ أَنْ يَكُونَا

(١) سورة البقرة الآية ١٥٦

(٢) تفسير الرازي (١/٢١٦)



أما أنزلت هذه الآية في الأصنام قال يهلون بها، وكتاب ساد  
 حذر فسد .....

إن الآية في الأصنام على نفي الآية عن الأصنام له سبب خاص فقلت: إنما  
 نزلت هذه الآية في الأصنام لأن الأصنام هي جميع الأصنام، وروايات  
 الصحاحين، وغيرهم، من غير الحديثي لاكثر الروايات، وأن في بعضها  
 الانتساب بالنسبة إلى الأصنام، هذا، فإن كان محفوظ فهو صحيح نصيب، وهو  
 ما يذهب من الأصنام ليعلم من دور هذا الشيء

(فلما يهلون) أي يحجون قبل أن يسموا، كما في رواية البخاري (المسألة)  
 جميع، معترضه من محقة محرو، بالفتح للتعمية والشمول، وسبب هذه لأن  
 الساتك كانت نفس، أي ترق عندها اسم جنس كان في الجماعة، وقال ابن  
 الأثير: كانت صخرة عليها عمار من لحي خيل، فكانوا يجذبونها، كذا في  
 «فتح»، وفي «المجمع» صمد بين مكة والمدينة ليذير «مناجاة»، وهذه  
 لقنوت، وروايتي قريبة أنه كان للأصنام وغسان، فقلعه يكون لجمعهم، وللفظ  
 «الحاربي» لهذا الضغينة، قال الحافظ والطائفة سنة إسلامية لهذا

أوليات هناك حذو، فتح لهذه وسكون الجماعة، أي غنابل فادبها  
 هم القاد، وفتح لذلك المهمة، بعدها تحية تم مهملة، قرية جامعة بين مكة  
 والمدينة كثيره السبب، فله الكرى، وفي رواية البخاري<sup>(٩٩)</sup> «التي كانوا  
 يعبثونها عند العشاء» جميع مصرومة، فتبين معجزة مفتوحة، فلاس، الأولى  
 مسددة مفتوحة، شبة مشرفة على قايمة، وكان لغيرهم حنود، بالضم إسك  
 بكسر الهمزة وتحطيف لسبب المهمة، وبالسورة دالة بانول، والهمزة وتعد

قال الآبي، إنما هذا دابة يقال: رجل سمع إسك من عمرو، امرأة  
 سمها نائمة بن، هذا، إنما في داخل الكعبة، فصحبها به حجرين، نصبا

(٩٩) أخرجه البخاري في صحيحه (١٩٥٢)، قال: «يروي عن الصادق»

.....

عند الكعبة، قال: على الصفا والمروة، يحتمر الناس بهما ويشظرون. ثم جاوزهما، فبقي بين الصفا والمروة، فجعل أحدهما سلاح الكعبة، والآخر رموزهم، ونحو ذلك. وأمر مائة منهم، فلما فتح النبي مكة كسبها.

وكانوا في الأصفار التي نزلت لمائة ينحرفون من الصفا والمروة، وانحرفوا ينحرفون وينتصبون لأن يصفوا في الجاهلية (بين الصفا والمروة) نكراهيتهم في ذلك الصميم، وحلمهم صميم الذي يأنس للأي صفة، وفي مسلم<sup>(١)</sup> من رواية سفيان عن ابن زهرى: إنهما كان من أهل الصفا الطائفة التي كانت تسمى لا يصفون بين الصفا والمروة، وبها أيضا من رويها يوس عن الزهري: أن الأصفار كانوا قبل أن يسلموا، فلم يعد يأنس لمائة. وكان ذلك سنة في أئمتهم. من أحرم لمائة ثم يخط بين الصفا والمروة.

وفي رواية معمر عن الزهري: أن كذا لا يخط بين الصفا والمروة، فخطوا في ذلك أعرجاء التحاري معلقا، ووصفه أحمد وعمره، فخطوا الزهري متعفة، وضاهاها أنهم كذا في الجاهلية لا يصفون بين الصفا والمروة، وينتصبون غير الضم فسموا، فسألو عن حكم الإسلام في ذلك، وتحدثوا في الضم بينهما، فخرجهم في الجاهلية.

وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث، فخالف جميع ما تقدم، وبلفظه: وإنما كان ذلك لأن الأصفار كانوا يهلون في الجاهلية للصفا على شط البحر، يقال لهما: إصاف وإنالة، فيصفون بين الصفا والمروة، ثم يخطون، فلما جاء الإسلام كرموا أن يخطوا بينهما للذي كانا يصنعون في الجاهلية. وهذا الرواية تختلف ما تقدم في مرسى الأول: أنها كان على شط البحر والثاني: أنها تقتضي أن يخرجهم إنما كان ثلثا يفعلوا في

(١) صحيح مسلم (١١٧٧)، - ياب أن الصبي من صفا والمروة في لا يصح الحج إلا -

الإسلام ثبت كانوا يفعلونه في الجاهلية، لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية، إلا ما أذن الشارع، وهذا خبر به الإذن، أما الأول فوهم، قال المحقق<sup>(١)</sup>، ثبت عليه عياض، فقال: قوله «لصنمين على شط البحر» وهم، فإنوما ما كانا فقط على شط البحر، وإنما كانا على الصفا والمروة، إنما كانت ماء مما يلي جنبه البحر، انتهى.

وقال لأبي<sup>(٢)</sup>، كذا ومع هذا الرواية، ومع ذلك، وأحد من ما في الأثرين «يهللون لهما» وهو المعروف؛ لأن ماء صم كان نصبه عمرو بن لحي في حفة البحر، قال ابن الكلبي: ساء صخرة لتبديل، وإن إساف وإنلة فلم يكونا بجهة البحر، انتهى. وكذا حكاه النووي عن القاضي عياض معصلاً.

وأما الثاني فمجمع بما تقدم، أن الانتصار والعرب كانوا فريقين، أحدهما: عبادة مناة ومحترفا، والثانيهما: عبد إساف وإنلة، وعبادة أنصاف والمروة، فتعاجوا بعد الإسلام، لئلا يُفخاهي فعلهم من الجاهلية، ويؤكد ذلك حديث أنس عند البخاري بلقاء: «أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة؟» قال: «نعم، لأنها كانت من شعائر الجاهلية، حتى أنزل الله: فَإِنَّ تَكْبَرًا وَأَنزَلْنَاهُ الْآيَةَ

وروى الثعلبي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال: كاد على الصفا والمروة صنفان من نحاس يقال لهما: إساف وإنلة، كان لمشركون إذا طافوا تصحوا بهما. الحديث. وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال: قال الانتصار: إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية، فأنزل الله عز وجل: فَإِنَّ تَكْبَرًا وَأَنزَلْنَاهُ الْآيَةَ

(١) مجمع أبي، (٣/٥١٠)

(٢) إكمال معالم المعلم: (٣١/٤٨٩)



فَإِنَّمَا جَاءَ الْإِسْلَامَ، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فَأُثِرَ أَنَّ  
نَبِيَّكَ وَنَحْسَانِي <sup>(١)</sup> بَيْنَ أَصْحَابِ الْفُرُوقِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ فَتَمَّ حُجَّ الْبَيْتِ أَوْ  
أَقْبَرُ فَلَا حَتَّاجَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُوكَ بِهِمَا <sup>(٢)</sup>.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٢٩ - باب وجوب الفداء والدم،  
ويجوز من شعير الله

ورسّم في ١٤ - كتاب الحج، ٤٣ - باب ما إذا أُرِي من بين الأصفا والدعوة  
وأمر لا يصح الحج إلا به، حديث ١٥٩ و٢٦٠ و٢٤١

أَنَّ لِنَاسٍ إِلَّا مِنْ ذِكْرِ عَدَاةٍ رَضِيَ لَهُ عَنُهَا - فَهِيَ كَأَن يُعْلَى بِشَيْءٍ كَانُوا  
يَطْلُونُ كُلَّهُمْ وَالْعَدَاةُ الْفُرُوقُ. الحديث <sup>(٣)</sup>.

فَالْجَنَاحُ فِي الْحُكْمِ الْفُرُوقُ <sup>(٤)</sup>. كَانَ الْمَسْأَلُ فِي سَوَالِ هَذِهِ الْآيَةِ  
عَمَّا حَاتَتْ سَوَالُ مَنْ كَرِهَ لَا يَعْرِفُ بِهِمْ فِي الْحُكْمِ لِأَجْلِ إِثْرِهِمْ لِمَنْ  
يُرْغَبُ مَا ذَكَرَ إِنْ عَدَاةٍ وَأَوْ يَخْرُجُ عَمَّا يُرْغَبُ. أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِمَنْ  
كَانَ يَعْرِفُ بَيْنَ الْأَصْفَاءِ وَالْعَدَاةِ، فَكَانَ عَلَيْهِمَا الْأَصَابُ، وَنَحْبُ الْطَرَفِ، بَعْدَ  
بَعْدٍ لِلْإِسْلَامِ. وَحَاطَرُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ مَرُوحَةِ سَوَالِ الْفُرُوقِ، أَيْ

(فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ) أَيْ عَنِ الْمَسْأَلِ بَيْنَ  
الْأَصْفَاءِ وَالْفُرُوقِ (فَأُثِرَ أَنَّ نَبِيَّكَ وَنَحْسَانِي) أَيْ أَنَّ أَتَمَّ وَأَقْبَرًا مِنْ شَعْبِ اللَّهِ فَعَمَّ  
حُجَّ الْبَيْتِ أَوْ أَقْبَرُ فَلَا حَتَّاجَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُوكَ بِهِمَا <sup>(١)</sup> - عَدَمَ مَقْبُولِ الْآيَةِ  
مَرِيَّةً، وَالْحُكْمُ فِي الْقَدَرِ بِهِمَا الْبَيَانُ مُطَابِقَةُ حَوَالِ السَّائِلِينَ لِأَنَّهُمْ مَرُوحُوا  
مِنْ كَرَمِهِمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَسْتَمِرُّ فِي الْإِسْلَامِ. فُخْرِجَ  
لِحُجْرَةٍ مُطَابِقَةٍ لِسَوَالِهِمْ

(١) أخرجه البخاري (١٠٦٢٣) صحيح البخاري (٢٢٨، ٢)

(٢) ٢٤١ و٢٦٠

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٥



[illegible]

ابتداء الأول، أو فيما بين الأولى من الصبح، وبين انصراف الناس من صلاة العشاء، واليومي واحد، وهو أنها لتفنيها لا تكسر طوافها، إلا فيما بين العشاء إلى الصبح، ومع ذلك لم يترخص في الركوب مع ثقله بثبوتها في السعي.

وقال الساجي<sup>(١)</sup> ركابه امرأة ثقله لا تكسر طوافها لتفنيها، إلا فيما بين العشاء وبين الأذان للصبح، ومع ذلك كانت تطوف بيسرها وأشيء، ولا يترخص بالركوب. وقد روي معمر أنها كانت تستريح في أثناء سعيها، ومعنى ذلك أن الجنوس في أثناء السعي لغز، ليس بممنوع ما لم يخرج إلى حد القطع، وذلك أن فيه معونه على العبادة، وتسمياً إلى إتمامها، وأما التحلوس لغير علة فممنوع في الحصة، لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال، فإن فعل بمثل أشبه: إن كان ثبوتاً خفيفاً، فلا شيء عليه، وإن كان صريحاً، وإن طار الجنوس حتى يكون نازكاً فليسعي الذي كان فيه، فإنه يستأنف ولا سعي.

ووجه ذلك أنها عبادة، حكمها الاتصال، وإذا شغل فيها بعمل يسير ليس بها ثم يعطى، وإذا كان في حكم التارك لها لغير حلوسه، فقد قدم ما يثبت عليه من الاتصال، فوجب استئنافها، فإن لم يستأنف وأتم سعيه على ما تقدم منه، عدل أشبه لا شيء عليه، ووجه ذلك أن اتصاله ليس بشرط في صحته، وإنما هو من صفاته وأحكامه وقضائيه انتهى.

وقال السجستاني<sup>(٢)</sup> إن انتفض وضوء، أو تذخر حادث، أو أضره حفر استحب له أن يوضأ ويضي، فإن أتم سعيه كذلك أجزأه واستغنى ذلك، استغنى بالوضوء، ولم يره بخلافه إلا في الواحدة في سعي ليلانه انتهى.

(١) - المصنف: ٢/٢٠٢

(٢) - صاحب السجستاني: ٢/٢٠٢

قلت: وبما في من الموطأ عن مالك: أن لم يصب الطواف لم يثبت.

وقال المصنف: إذا لم يصب بين الصلوة والهدوء، فلهذا كلام أحمد في المرواة غير مشروطة به. وقد قال في رجل كان بين الصلوة والهدوء، ففقه فقام صلب عليه وبساقه، قال نعم. من الصلوة صلباً بما كان يكره أو قوف في الطواف بالبيت، فهذا من المرواة في المرواة. وقال القاضي: شرط المرواة فيه مائة على الطواف وحكماء أو المخطأ رواية عن أحمد والأول أصح، فإنه لا يتعلق بالبيت، فلم يشترط له المرواة فأنزل في المرواة.

وقد روى الأثر: أن سودة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروبة من الميراث من أمها والهدوء، ففقه طوافاً من ثلاثة أيام، وكانت ضحيفة، وقد نطق، لا يرى ما أن شرح بينهما، ولا يصح والله على الظواهر لا لا الطواف بغيره، وفي صلاة، وبما كان له من المرواة، فلهذا، فلهذا في المرواة بغيره.

وقال المصنف: يستحب المرواة في مراتب الصلوة وفي الطواف والصلوة. فلو خالف بينهما فصل لم يضر. بشرط أن لا يتخير بينهما، ولكن، فلهذا طواف المرواة، ثم ركب بعينه لم يصح صلب بعد لم يوف، فلهذا إلى صوف المرواة، من حله أن يصلي بعد طواف المرواة، وإذا لم يحل ذلك، فلا فرق بين ما خير الصلوة في الطواف وما خير بعض مراتب الصلوة عن بعض، وكذلك بعض مراتب الطواف عن بعض، حتى لو رجع إلى طوافه، وهو عليه سنة كثيرة، حاز أن يبي على من مائة من مائة وعشرون، لكن الأفضل الاستئناف الصلوة.

وقال ابن حزم في المحلى: "وإذا قطع طوافه بعد، أو تكلف من

ويشأن عروفا إذا رَأَوْهم يَتَلَوَّنُون. عَلَى الذُّوَابِ. بِأَهْلِهِمْ أَشَدَّ  
التَّهَيُّي. يَتَلَوَّنُونَ بِأَهْلِهِمْ حِينَ مَرَّتْ. يَقُولُونَ لَهَا. هَذَا بَيْتُ أَبِيهِ. فَقَدْ  
جَاءَ خِيَلًا. وَحَمِيرًا.

عَلَى مَا طَافَ. وَكَذَلِكَ السَّعْيُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ طَافَ عَا طَافَ كَمَا أَمَرَ. حَتَّى يَجُوزَ  
إِصْطِنَاقَهُ. وَلَمْ يَخْطُفْ حَتَّى تَقْدُ طَوَافَهُ. لِأَنَّهُ أَمَرَ بِطَافِهِ. كَمَا أَمَرَ. أَنْ يَجِيءَ رَعَا  
أَسْحَابِ الْفُرُوجِ مِنَ الْحَفِيظَةِ كَأَخْبَارِي فَمِنْ أَسْرَاحِ اللَّبِّ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ فِي تَبِيرِ  
الْعَمَلِ بَيْنَ أَهْلِ السَّعْيِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْأَسْوَاطِ أَوَّاحِدٍ مِنَ النَّسْلِ. حَتَّى يَحْكُمَ  
خَبَارِي عَنْ الْكُتُبِ: لَمْ يَفْرُقِ السَّعْيُ تَفْرِيقًا كَثِيرًا. كَأَنَّهُ سَمِيَ كُلُّ يَوْمٍ تَوَطُّطًا. أَوْ  
قُلٌّ لَمْ يَطْلُ سَعْيُهُ. وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَتَنَاقَبَ. بَعْسٌ إِذْ فَعَلَهُ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. أَنْ يَجِيءَ.

أَوْ كَانَ عَرُوفًا إِذَا رَأَوْهم أَوْ النَّاسُ (يَتَلَوَّنُون) عَلَى الدُّوَابِّ وَالسَّعْيِ كَيْفَ  
أَهْلِيهِمْ أَشَدَّ التَّهَيُّي فَيَعْتَظُونَ بِمَنْعِ التَّهَيُّي وَتُسَدِّدُهُ الْإِثْمُ الْفَحْشَاءُ مِنَ الْعِلَّةِ. أَوْ  
يَسْكُونُونَ بِهَا. أَعْلَى فَلَا. إِذَا تَمَسَّكَ بِحِجَّةٍ (لَهُ بِالْمَرْصِ حَيَاةٌ مَثَلُ) أَوْ مِنْ  
عَدُوٍّ. وَلَا يَكُونُونَ مَرْصَى فِي الْحَفِيظَةِ (فَيَقُولُونَ) مَرَّةً (لَا فِيمَا بَيْنَ وَبَيْنِهِ) أَوْ  
بِخَاصَّةٍ لَا حَاضِرَ الْقَدِّ خَلْفَ هَؤُلَاءِ مِنْ أَجَرٍ مِنْ نَسْلِ الْمَعْدَةِ عَلَى الْوَجْهِ  
كَمَا يَزِيدُ (وَيُخْشَوْنَ) لَا تَحْتَمِ مِنْ أُنَى الْعَادَةِ عَلَى وَجْهِهِ.

قَالَ الْبَاحِي<sup>(٢)</sup> وَفِي رَوِيِّهِ مِنْ أَبِي أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ قَالَ لِعَدْلَةَ ابْنِ أُمَيَّةَ:  
مَا مَنَعَكَ مِنَ الْعَمْرِ عَمِ الْأَوَّلِ. فَقَدْ نَظَرْتُكَ؟ فَقَالَتْ: الصَّفْرُ وَالْعُدُوءُ لَا  
أَسْتَطِيعُ أَنْ أَمْسِيَ سَهْمًا. وَكَذَلِكَ أَنْ أُرْكَبَ سَهْمًا. وَرَوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ لَا  
يُرْكَبُ سَهْمًا إِلَّا مِنْ مَرْبُورٍ. وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ. فَإِنْ كَانَتْ عَدُوٌّ. فَقَدْ قُتِلَ مِنْ  
دَائِعٍ. لَا يَسُئُ إِلَّا بِسَمِيِّ الرَّحْلِ رَأْيًا مِنْ مَرْصِئٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَدَلَّ عَطَاءُ  
بَرَكْتُ يَسْتَبِطُ مِنْ شَاءَ. وَالْمَدْبُطُ عَلَى مَا يَقُولُ مَا رَوَى عَنْهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَمْسِيَ. وَأَنْ يَبْأَ.

(١) (ص ١٩٨)

(٢) (ص ٢١٠-٢١١-٢١٢)

وأقعد علي المرحوب. ومن جهة عباس بن سعيد بن سعد، فذكر حكمه  
المتفق مع الشيعة أصل ذلك الطواف، انتهى

وقال ابن عبد البر في التمهيد<sup>(١)</sup> ومما يدل على قراة الطواف ركعة  
من غير غير أن لا أقام خلافا بين العلماء المتأخرين، أنهم لا يستحبون لأحد  
أن يضاف بين الصلوة والمروة من راحته والياء، ولو كان طوافه أكثر ركعة لمير  
عليه، لكان ذلك مسلحا عندهم، أو على من صح عنه شيء، وقد روي عن  
عائشة رخصة كراهية أن يطوف أحد بين الصلوة والمروة ركعة، وهو قول جماعة  
المحققين، وإنما ماثلت فلا احتياط فيه غشاة، إلا أنه قال من طاف بالبيت  
محمولا، أو رخصا من غير عذر، ثم حزن وأعاد، وكذلك السعي من الصفا  
والمروة عندئذ في قوله، على السعي ركعة ماضية، لما ورد فيه من استناد  
رسول الله ﷺ في سعيه ماضيا على صديه. وقال الأئمة بن سعد: الطواف  
ثبت ومن الصفا والمروة مواء لا يجري واحد منهما، ركعا، إلا أن يكون له  
عذر، وكذلك قال أبو بكر، من سعى بين الصفا والمروة ركعة لم يحرمه وعنه  
أن يعيده، وذلك معتقدا لا بركعة إلا من ضرورة، وهو قول مالك، انتهى

قلت: وكذلك قال الحنفية، بعد على الخارقي في سرح كتاب السعي  
محمدا بن أبيه، وأوجب عدم ترك السعي إلا بعذر، وهذا في مرة  
السحرة<sup>(٢)</sup> والصلوات<sup>(٣)</sup> والعمرة وغيرها، وعنه أبو بصير في السعي فقال:  
الحائض أو فصل أن لا يركع في سعيه إلا بعذر، كما سبق في الطواف،  
انتهى. قال ابن حجر في الشرح، صريح في عدم كراهة الركوب، ولو أقيم  
عذر، وهو كذلك، بل قال في المجموع، اتفاق، وما نقله الترمذي وغيره من

(١) ١٩٢: ٢٠

(٢) ١٤٨: ٢٠

(٣) ١٣٨: ٢٠

قال مالك: من نسي السعي بين المنى والمروة في عمرة، فلم يذكر حتى يستعيد من مكة: أنه يرجع فیسعی، .....

الشافعي من كراهته إلا لعذر ضعيف، لكن يؤيده أن فيه خروجاً من خلاف من مع الركوب، انتهى.

وكذلك عند الحنابلة، فقد قال انصاري<sup>(١)</sup>، بعدما حكى اختلاف روايات الإمام أحمد الثلاثة في الطواف: «أما السعي واجباً فيجزيه لعذر ولغير عذر؛ لأن المعنى الذي منح الطواف ركناً غير موجود فيه، انتهى». وكذا في الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> لابن قدامة، ولكن عذر صاحب منيل المأرب، نسي مع القدرة في شرائط صحة السعي، وكذا صاحب «الأوزار الساطعة».

ولا يفهم عليك أن السعي في كلامهم يطلق على معنيين: الأول: المشي بين الصفا والمروة، وهو المذكور ههنا، والثاني: شدة المشي بين الملبين الأخضرين، وهو مطلوب وسنة عند الجمهور، منهم الحنفية، كما بسط في فروغهم، وهو المرجح عند المالكية، كما سيأتي قريباً.

(قال مالك: من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة، فلم يذكر حتى يستعيد من مكة) أي يخرج منها حتى يصير بعداً منها (أنه يرجع فیسعی) أي يجب عليه الرجوع إلى مكة والنسي، قال الباجي<sup>(٣)</sup>: «معناه أنه يسي بعد أن يقدم من الطواف ما يلزم أن يفصل به السعي». وقد روى ذلك ابن عبد الحكم عن مالك، ولا يخفى فيه خلافاً في المذهب، ووجه ذلك أن من سنة السعي اتصاله بالطواف؛ لأنه ركن من أركان الحج، لا تعنى له بالبيت، فوجب أن ينعتب ما له تعلق بالبيت، فإذا كان من سنته اتصاله بالطواف، لزم إعادة الطواف لتبعثه السعي، انتهى.

(١) انصاري (٢/٥١٩).

(٢) (٢/١١٤).

(٣) انصاري (٢/٣٠٣).

وَأَنَّ قَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ، فَلْيَرْجِعْ، فَنَسَمِعَ مِنَ النَّسَاءِ وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى  
يَبْهَمَ مَا بَشَى عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ عَاتَمَهُ عُمْرَةُ أُخْرَى، وَلِهَذَا

وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ النِّسَاءَ، وَأَفْسَدَ الْعُمْرَةَ، فَلْيَرْجِعْ، إِلَى مَكَّةَ أَيْضاً، أَفْلَيْسَ  
مِنَ الصُّغَا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى يَشْمَ مَا بَشَى عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْعُمْرَةِ، لِأَنَّهُ رَكْنُهَا، وَهُوَ  
السَّعْيُ بَاقٍ عَلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَاجِبٌ، سِوَاهُ أَنْفُسِهَا  
بِالنَّوَطَةِ وَغَيْرِهِ، أَوْ لَمْ يَمْسُدْهَا، وَلَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ الرُّجُوعِ، وَإِنَّمَا مَا  
بَقِيَ، وَإِنَّمَا الْفَرَقُ بَيْنَهُمَا فِي وَجُوبِ النِّقْضِ، فَلَوْ أَنْفَسَهَا بِالنَّوَطَةِ، وَغَيْرِهِ، يَجِبُ  
النِّقْضُ أَيْضاً.

وَلِذَا قَالُوا: (تَمَّ عَلَيْهِ) بَعْدَمَا أَتَمَّ الْعُمْرَةَ الْفَاسِدَةَ (عُمْرَةً أُخْرَى) قَضَاهُ، لَمَّا  
أَذَانُهَا (وَالْهَدْيُ) أَيْضاً فِي النِّقْضِ لِلْفَسَادِ، وَقَالَ السَّاجِي: لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ السَّعْيَ  
بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ تِلْكَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، مَا تَكْتَلِفُ مَا نَمَّ بِأَتِ ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى  
إِحْرَامِهِ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِتَحَلُّلِهِ، كَمَا لَوْ تَرَكَ حَوَافِهُ بِالنِّسَاءِ، وَذَلِكَ مَبْنًى عَلَى  
مَسَائِلَئِهِ، إِحْدَاهُمَا: أَنَّ السَّعْيَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ  
النِّسَاءَ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالتَّحَلُّلِ قَبْلَ الْإِنِّمَامِ، فَإِذَا كَانَ السَّعْيُ بَيْنَهُمَا مِنْ أَرْكَانِ  
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لَمْ يَمُتْ إِلَّا بِهِ، فَلَا يَصِحُّ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا قَبْلَ الْإِنِّمَامِ بِهِ، فَيَرْجِعُ  
مِنْ حَيْثُ ذَكَرَهُ بَاقِياً عَلَى إِحْرَامِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى إِحْرَامِهِ فَسَاداً رَجَعَ،  
فَأَتَمَّ تَكْمَلَهُ، وَإِنْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَسَاداً رَجَعَ، فَأَتَمَّ عُمْرَتَهُ الَّتِي أَفْسَدَ، ثُمَّ  
نَقَضَهَا وَأَهْدَى، أَنْتَهَى.

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَفْظَةِ فَقَدْ مَشَّرَحَ الْبَابُ<sup>(١)</sup>: لَوْ تَرَكَ الرَّسْمَ كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ،  
فَعَلَيْهِ دَمٌ لِرُكْنِهِ الْوَاجِبِ، وَحُجَّتُهُ نَامُ أَيُّ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ مَا نَقَصَ يَجِبُ بِالْإِنِّمَامِ خِلَافاً  
لِلنَّاسِاطِغِيِّ، فَلَمَّا بَقِيَ: إِنْ رَكَرَ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَا النِّحْكَمُ فِي  
سَعْيِ الْعُمْرَةِ، أَنْتَهَى.

وَسَبَّلَ مِثْلَكَ، عَنِ الرَّجُلِ بَعْدَ الرَّحْلِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ،  
فَيَقِفُ نَعْمَ مُحَدِّثٌ فَقَالَ: لَا أَهَيْثُ لَكَ ذَلِكَ.

قَالَ مِثْلَكَ وَمَنْ نَسِيَ مِنْ طَوَافِهِ شَيْئًا، أَوْ شَكَّ فِيهِ، فَجَوَّزَ بِذَنْبِهِ  
إِلَّا وَهِيَ تَسْمَى بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ سَجْدَةً، ثُمَّ يَتِمُّ طَوَافَهُ  
بِالْيَمِينِ، عَلَى مَا يَسْتَقِرُّ. ....

(ومش) بيناء المجهول (مائلًا) الإمام (عن الرجل يلمه الرجل) الآخر  
(بين الصفا والمروة) أي وهو -إحاطة- معه يحدثه) أي يستحسن معه في  
التكلم، فقال: لا أحب له ذلك<sup>(١)</sup> قال في المحقق: وهو قول أبو حنيفة  
إنه نكروه بحيث هي الطواف والسعي، إذا كان يشغله عن غيره. وكذا السج  
وأشبهه كما في الحادي، انتهى.

قلت: وبالله. قالت الجمهور، كما تقدم قريبًا: أن المرواة من سنن  
السعي حتى نزل بجربها.

(قال سائلك من نسي من طوافه شيئًا) شرطًا أو أكثر (أو شك فع) أي غي  
الطواف حل تمته أم لا؟ قال القاجري<sup>(٢)</sup>: من شك في شوط من طوافه وهو  
سعي، فإنه يرجع. ثم إن شاء حل، ما استيقض، ثم يعيد لركعتين والسعي،  
وهو ذلك أنه يرمي أن يأتي بالطواف على يمين، يستحلز مرة واحدة، فعليه أن  
تم الطواف على اليمين، ثم يأتي بعادته هو بعد في الترتيب، انتهى (أفلم  
يدكر) قلت (إلا وهو يسمى بين الصفا والمروة، فإنه يقطع سجدته، ثم يتم طوافه  
باليمنى على ما يستقر فينبغي على الأقل كما تقدم مفضلًا.

قال الجديري: إن كان سبي عليه نكروه أو أكثر من ذلك ينزى عذابه. وإن

(١) قال من عبد الله: إن العبد، يكرهون ذلك، فهو ذكر أنه في الطواف أيسر من السعي  
والمرور (إلا فيه) لا يذمه لأنه موضع ذكر ودعاء. «الاستبصار» (١٢: ٢١٤)

(٢) «الحق» (١: ٢٠٤)





وعنى ما عني المسمى<sup>(١)</sup> إذا نزل من نصف سمي، يحكي بإسقاط لفظ المروة، والتبديلة سقطه ممنوع وفي البرقاني<sup>(٢)</sup> إذا نزل بين النصف والمروة، كذا رواه ابن دماح، ولا يبيح إسقاط مروة المروة، وكأنه اكتفى بلفظ «من» المتباعدة لذلك انتهى.

وحاصله إسقاط لفظ المروة مع إتيان لفظ «من» وفي «تتميمه»<sup>(٣)</sup> لأن عند النزول إذا نزل من نصف والمروة، هكذا قال يحيى عن مالك في هذه الحديث: إذا نزل من النصف والمروة، وغيره من رواية «المعوط» يقول إذا نزل من نصف سمي، حتى إذا نصبت فله في بطن الحصى سمي، ولا أعلم لرواية يحيى وجهاً إلا أن حصل ما رواه الناس، لأن ظاهر قوله: «نزل من النصف والمروة» يدل على أنه كان راكباً، فيقول بين النصف والمروة، ويقول غيره: «نزل من النصف» والنصف جيل لا يحتل إلا ذلك.

وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية من جريح عن أبي الزبير عن جابر: «أن رسول الله يبيح طائف في حمة الشوايح على راحلته يأنيت»، وبين النصف والمروة، إلى آخر ما بسطه.

ونعلم من ذلك كله، أن النصاب في رواية يحيى بين النصف والمروة، والآوجه ما في رواية غيره من النصف والمروة، والعنى إذا نزل من النصف في شوط ومن المروة في آخر، ويمكن أن يزول إليه لفظ يحيى كما لا يخفى، ولفظ محمد في سوطه<sup>(٤)</sup>: «بين شوط من النصف سمي، حتى إذا نصبت

(١) (٢) (٣) (٤)

(١) (٢) (٣) (٤)

(١) (٢) (٣) (٤)

(١) (٢) (٣) (٤)

... حتى إذا مضى من بعض التوابع، سعى حتى يخرج ...

أخبرني مسلم في الحبيب الطويل، في حصة الحصة النبوة، عن جابر في:  
٦٦ - كتاب الحج، ١٩ - باب حصة النبي نذره، حديث ١٢٧.

قدما، الأحاديث. وفي حديث جابر الطويل عهد أبي دود - وبروانه حاتم بن  
رمضان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بنظف. هذا ما نصه في  
حتى رأى النبي. فكبر لله وحده. ثم رآه في العروة. حتى إذا مضى قدما  
رأى في بعض التوابع، حتى إذا مضى، مثل أبي التوابع.

ونظف مسلم بهذا السد "هذا ما نصه، وفيه عليه ثم نزل إلى العروة.  
حتى مضى قدما، في بعض التوابع، حتى إذا مضى، سعى حتى رأى العروة  
أشهر على عينه (حتى إذا مضى قدما) من عباد الله، حاز من قولهم حب  
الله وانحسب أي انحازت إلى بعض التوابع أي إلى الله. وهو في الأصل  
مخرج بين جبار أو نزال أو أقام، كما في "المعجم"، فانه المعاري. (سعى) أي  
عدا وأسرع في السعي، وهي رواية مسلم وعبد، بدله "نزل"، وهو بمعنى  
سعى (حتى يخرج منه)، أي من السعي، فسدني على عادة، أي أن يصعد  
من أجل الآخر، فإذ التوجه إلى السعي بين العديين، وهو الذي يقتضيه  
حديث المذكور، "فقد أعتدت لحلف ذلك ثمومهم"، حتى صار جماعا.

وحصة السعي أن يكون مرميا بين سعيين، وهو الحلف، أراد محمد بن  
سب عن مالك، أن ترك السعي على السب، فقد أحلف فيه قول مالك،  
قال في "المعجم"، قد كان مرة يقول: عليه الدم، ثم رجع، فقال: لا شيء  
عليه. وأما ذلك من الرجال دون النساء انتهى.

وقال ابن عبد البر في "المعجم"، واحد، قول مالك، وأصحده، وبين

(١) (١٣٠٢، ٧)

(٢) (١٣٠٢، ٦)

ترك الرمي في الطواف والتهرئة في نسعي، ثم ذكر ثلث وهو قريب، صورة أول مالك يحد، ومرة قال: لا يحد، به قال ابن القاسم، وأضيف نول مالك أيضاً، فيما حكاه ابن القاسم عنه، هل عليه دم مع حائه هذه، إذا لم يعد أم لا شيء عليه؟ ومرة قال: لا شيء عليه، ومرة قال: يحد به دم، وقال ابن القاسم: هو خفيف، ولا يرى فيه شيء، وكذلك روى ابن وهب في «موطئه» عن مالك: أن عليه دم، وأن ابن القاسم: رجع عنه ذلك، وقال عبد الملك بن الحارثون: عليه دم، وهو قول الحسن البصري وسفيان الثوري، انتهى.

قلت: ومما أضافه الفروع السابقة، كاشمير جميل وغيره بسنة الإسراع بين نسعين، ويظهر التبرير ذلك بالذهاب إلى السروة فقط، لا في الحدود منها إلى الصفا، لكن رجح القسوقي<sup>(١)</sup> السعي، وقال الثوري في هذا الحديث: انتحط السعي الشديد في ظل الوادي، حتى يصعد ثم يهبط باقي المسافة إلى السروة على عدة منيه، وهذا السعي يستحب في كل مرة من الحرات السبع في هذا الموضع، والمعني مسح فيما قبل الوادي وبطنه، وهو مسمى في السبع، أو سعي في الجميع، جازاه، وإسناده الفضل، هذا مذهب الشافعي وموافقه، انتهى.

وقال القسوقي<sup>(٢)</sup>: إن الرمي في نظر الثواني من منحة، لأن النبي ﷺ سعى، وسعى أصحابه، فثبت صفة شدة عن أم ولد سبقت قالت: رأيت رسول الله ﷺ يسعى بين الصفا والمروة، ويقول: «لَا يُلْطَعُ إِلَّا لَطْعًا» وليس ذلك بوجوه، ولا شيء على تركه، وإن ابن عمر رضي الله عنهما - قال: إن أرمح بين الصفا والمروة فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى، وإن أنكر

(١) أحاطه القسوقي (١: ١١٠).

(٢) السعي (٢: ٢٨٥).

عن مالك، عن رجل جهل فبدأ بالصبي من الضفأ والمروة،  
ثم أزعجهم بالثوب، قال: أزعجهم، فذهبوا، ثم أزعجهم  
بالضفأ والمروة.....

وهو وأنت رسول الله ﷺ يعني: أن أزعجهم كثيراً، وذهبوا إلى ما حذر، وروى هذا  
أبو داود، وقال: يرد الرجل في الظروف بالثوب لا شيء غيره، فبين الضفأ والمروة  
أولاه.

قلت: وكذلك عند الحديث، كما سيجزى به في فروعهم.

(الحديث الثاني: في حجة من رجل جهل) الترتيب بين الظروف والصبي (أولاً  
الصبي، بين الضفأ والمروة) ومعنى بينهما، (ثانياً أن يظوف بالثوب، قال: مالك:  
المبرج) وأجوباً، فإن هذا الصبي لا يزداد له عند الأربعة، كما سبأني  
قريباً (فليذهب بالثوب: أولاً ثم ليصير) وفي نسخة: ثم سعى: إلى الضفأ  
والمروة) قال في المحلى: "وهو قال: لأنه الضفأ، لا سعى الترتيب بين  
الظروف والصبي، ويشترط تفضيل الضفأ على الصبي، على معنى: ثم يظوف  
أخاه، وفي: أعاده ما دام يملكه، وإن رجع إلى أخاه تبعث بدم، وبالإجزاء  
في بعض أهل الظاهر: الحائض لا يبيت إلى أن يظوفه وأما بأن يفراد، هذا  
ظروف القدوم قبل ظروف الإقامة، انتهى

فإن الناجي: "أ: حدة على وجهين، أحدهما: أن يكون ذكر ذلك قبل أن  
يظوف، فمعنى قوله: "فلا يرجع من يرد" يرجع من مكانه إلى البيت، فيظوف به  
ثم ينعس، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك بعد ضوفه، بعد أن طال الأمر فيه،  
بحيث لا يمكن أن ينعس بعده، فعله: اشتد الظوف، فنصل إلى الصبي،  
وأما إن ذكر ذلك بأمر طوافه، فإنه يخفى: لأن ذلك الصواب بعد الصبي، انتهى.



«... حبل ذلك حتى يخرج من مكة ويمسكها، فإذا رجع إلى مكة، طوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، وإن كان أصاب النساء جمع، فغسل ما كان عليه من الماء والمروة حتى نسم ما بقي منه من ثلث الماء، ثم حلقه طواف التلبية والتهاجي».

عطاه من أبي رباح: إجماع ولا يعيد السعي، ولا شيء عليه، وكذلك قال الأوزاعي وطائفة من أهل الحديث. واختلف في ذلك عن الثوري، فروي عنه مثل قول الأوزاعي وعطاء. وروى عنه أنه يعيد السعي، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: لا يعززه، وعليه أن يعيد، إلا أن مالكاً قال: يعيد الطواف والسعي جميعاً. وقال الشافعي: يعيد السعي وحده، ليكون بعد الطواف، ولا شيء عليه، انتهى مختصراً. وإعادة الطواف عند مالك، إذا لم يذكره بأثر طواف، كما تقدم في كلام الناجي.

(وإن حبل ذلك) أي استمر جهله حتى يخرج من مكة ويمسكها من مكة (فإنه يرجع إلى مكة) وجوباً عند المالكية لبقائه ركن السعي، فإنه سعيه الأول؛ صار كأن لم يكن لتبدله على الطواف، وقد عرفت أنه وجب عند المعتزلة. فلم لم يرجع صعباً يكفي أنهم، فيطوف بالبيت لينصل به السعي (ويسعى) بعد الطواف (بين الصفا والمروة وإن كان) هذا النحاعن (أصاب النساء) أيضاً قبل السعي (ارجع) إلى مكة وإن فسدت عمرته لإصابة النساء قبل أداء ركعها، ولم تعد عمرته عند النجدة لأن السعي عندهم ليس بركن.

أطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهي أقوال العشرة الأولى التي أفسدها بالوطء (حتى يتم) مضارح من الأنعام ما بقي عليه من تلك العمرة التي أفسدها، ومرة بيان لما (تم عليه عمره أخرى) قضاء لما أفسدها (واللهي) واجب عليه في القضاء لإفساد العشرة الأولى.

قال لناحي<sup>(١)</sup>: يريد أنه قد أفسد عمره لإصابة النساء، قبل أن يطوف

(١) الشافعي (٢: ٢٠٥).





عرفه إن شاء الله حج، وكذا الحاج ينسوي على الترميز، والندوة قال العموني،  
اسمها لقد لحظ وإذا فاصوم مصفاً منسوب، انتهى.

وقال الترمذي<sup>(١)</sup>، سمعته من صاحب، وهو يوم شريف عظيم وعينه كريم  
وتعنه كبير، وقد صرح ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> أن هذه بكسر السين، انتهى مختصراً  
وابن السراج<sup>(٣)</sup> في شرحه، لم يأتها يوم سبع الحجة، و١٠٠ هـ يوم عرفة تغير  
حاج وباسم، انتهى. وعنه في مروج الذهب، أنها من السدود، وهذا كذا  
تغير الحاج.

وأما الحاج فقال ابن أبي عمير، استحب الأكثر قصر يوم عرفة، فيبقى له  
علم في العلم، وقال الترمذي<sup>(٤)</sup>، يوم يوم عرفة سنة أمر الحاج، أن الحاج يرس  
سنة له عدد الشهري وماله، وغيره، كذا يعطف من الدعاء عرفة، وقال  
إسحاق بن إبراهيم<sup>(٥)</sup>، سنة له يوم، وقال أحمد<sup>(٦)</sup>، سنة له إن لم يعطف.

وقال ابن أبي عمير، يوم عرفة تغير الحاج محبوب، والحاج إن كان  
يقطفه عن الترميز والندوة فاستحب تركه، تركه، بكسر، وهي كرامة  
كبرية، لا إلا لاله بالأمر في ذلك الوقت، اللهم لا أوتى، خلفه، يوقعه  
في محظوره، وقال ابن حجر، صومه تنحج حلال الأولى، من قبل الطويحي  
نكته<sup>(٧)</sup>، إنه مكتوب، كذا هي السيرة<sup>(٨)</sup>، وفريق ما ما من القسطنطيني،  
وإن في شرح المجلد<sup>(٩)</sup> أن يستحب صومه الحاج لم يزل عرفة، إلا لاله  
لحم الحلة، هذا كذا هي غير المسمى، والمسمى، أنما هذا، فيستحب لهم  
فقره مصفاً، كما هي عليه المسمى في الصلاة.

وقال الترمذي<sup>(١٠)</sup>، سمعته من السراج البخاري، قصر يوم عرفة للحاج أفضل من

(١) الترمذي (١: ١٤٢).

(٢) الترمذي (١: ١٤٢).

(٣) السراج (١: ١٤٢).

صومه، لأنه الذي أحياه نبي الله، وثلثون على عهد الحج، وإنما فيه من  
العمل على الاحتج، هي دعاء، والتسليم، المطلوب في ذلك الحوسب، وإذا قال  
المجتهدين، مستحب فطره للحاج، إذا كان قوماً، لا يحتضروا من صومه مكرهه؟  
وصحبه لما كتبه أبو تلاف الأولي؟ وصحبه الشافعية، وتغلب بأن عدله  
المجتهد لا يدر على عدم استحباب صومه، إذ قد يتركه لسبب الخوف، ويكون  
في حقه أفضل مما يلحقه التبايع.

وأحب ما أخذ روى أبو داود والشافعية، وسأله ابن حريز، وبما كنتم  
على سنة أبي حنيفة، وأقره عنه الشافعية من أبي حريز، قال: «الحج يترك من  
صوم عرفة يعرفه، وأخذ عظماء قوم، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال  
يجب فطره للحاج، ونجسهم يعني استحبابه، حتى قال عطاء، كل من أعطاه،  
ليفتقر به على تذكره، كان له من أجر الحائض، انتهى، وعلم في كلام المترجم  
أنه مذكور لفحاح.

وقال يحيى<sup>(١)</sup>، وقال ابن الزبير وعائشة، رضي الله عنه - صوم يوم  
عرفة، وروى أيضاً عن عمر - رضي الله عنه - وكان إسحاق بن سنان، وكان  
أحمد بن أبي حنيفة، ويأمر به حجاج، وكان رأيت سنان عرفة في يوم شديد  
الحر، فبأنه، وهم يروون عنه، وكان أسامة بن زيد وعروة والثمام ومحمد،  
وسعيد بن جابر يروون عرفة، انتهى.

وفي المجتهدين، أخذ يحيى بن سعيد الأنصاري بطريق أبيه، فقال،  
يجب فطره للحاج، انتهى. وقال الموهب<sup>(٢)</sup>، أكثر أهل العلم يستحبون إعطائه  
يوم عرفة يعرفه، وكانت عائشة وابن الزبير يعطونه، وقد كثره، لا بأس به

(١) مسند أبي حنيفة (٢٢٨: ٢٢٩)

(٢) المحقق (١: ١٢٢)

«د» لم يضعف عن الدعاء، وقال عطاء: «صوم في الشتاء، ولا أصوم في الصيف؛ لأن كراهة صومه مثله بالضعف عن الدعاء، فإذا قوي عليه، أو كان في الشتاء لم يضعف، فنزول لكراهة.

ولنا ما روي عن أم الفضل، يعني حديث الباب المتفق عليه، وقال بن عمرو: حججت مع النبي ﷺ فقم يصمه، يعني يوم عرفة، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، ومع عثمان فلم يصمه، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أمهي عنه، أخرجه الترمذي. وقال: حسن. وروى أبو داود عن أبي هريرة حديث النبي - ولأن الصوم يضعفه، ويضعفه الدعاء في هذا اليوم الذي يستجاب فيه الدعاء، فكان تركه أفضل، انتهى مختصراً.

فإن النووي في «مناسك»: «الثامن من سن الوقوف أن يكون مفطراً، فلا يصوم سواء كان يصومه أم لا، انتهى. وفي شرح الباب<sup>(١)</sup> في مستحبات الوقوف: الصوم لمن قوي عنه بلا مشقة، والضعف للضعيف، وأما ما في «الخانة»: ويكره صوم يوم عرفة برفات، فمبني على حكم الأعطب، فلا ينافيه ما في الكرمان من أنه لا يكره للحاج الصوم في يوم عرفة عندنا، إلا إذا كان يضعفه عن أداء المناسك، بحيث تركه أولى، انتهى.

وذكر مختار الخطابي، إذ قال في «المعالم» بعد حديث أبي هريرة في النبي - وإنما يهي المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضعف عن الدعاء، والابتغال في ذلك المقام، فأما من وجد قوة ولا يخاف ضعفاً، فصوم ذلك اليوم أفضل له إن شاء الله، وقد قال ﷺ: «صيام يوم عرفة يكفر سنتين مئة قبلها ومئة بعدها»، انتهى. ومع ذلك الشافعي في القديم، كما قال البيهقي في «المعرفة». حكاه العمري.

(١) (ص ١٠٩).



عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَنَاسَّوْا عِنْدَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِمَعْصُومٍ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ لِمَعْصُومٍ: لَسَ بِصَائِمٍ، فَأُرْسِلَتْ .....

(عن أم الفضل) لبابة بضم اللام وخفة الموحلتين (بنت الحارث) أم بني العباس السنة (أن ناساً تناسوا) أي شكوا كما في رواية ميمونة، عند البخاري في الصيام: أو اختلفوا، ووقع عند الدارقطني في «الموطأ»: اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ (عندها) أي عند أم الفضل (يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ).

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم، معاداً لهم في الحضر، وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما إلقه من العبادة، وعن جزم بأنه غير صائم، قامت عنه قرينة كونه مسافراً، وقد عرف نهي عن صوم القريش في السفر فضلاً عن النفل. (فقال لمعصوم: هو صائم) بناءً على ما ألفه، أو حسن انظر به (وقال لمعصوم: لس بصائم) للسفر، ولما يوجب متابعتهم ﷺ من الحرج العام.

(فأرسلت) بصيغة المتكلم، وفي حديث البخاري عن كريب عن ميمونة: أن الناس شكوا في صيام النبي ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه يجلاب، وهو واقف في العرفه، فشرّب منه، والناس ينظرون، قال الحافظ: فيحتمل تعدّد، ويحتمل أنهما معاً أرسلتا ذلك، فنسب ذلك إلى كل منهما؛ لأنهما كانتا آحنتين، فتكون ميمونة أرسلت يسؤال أم الفضل لها في ذلك لتكشف الحال في ذلك، ويحتمل العكس، وستأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال، ونم يُسمّ الرسول في طرق حديث أم الفضل.

ولكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على

(١) صحيح البخاري (١٢٣٧/٤)

إليه بقدح لبن، وهو واقف على بعيره.....

أنه كان الرسول بذلك، ويؤي ذلك أنه كان ممن جاء معه، أنه أرسل إذا أمه وأما حاله، انتهى (إليه) بقدح لبن (لعلهما حجتا). حيث يقوم مقام الأكل والشرب، حتى إذا أكل طعاماً قال: «اللهم بارك لي فيه وأطعمني خيراً منه»، وإذا كان لثا قال: «وزدني فيه»، أو لمناسبه الزمان والمكان، قاله القاري.

وقال الباجي<sup>(١)</sup>: تريد أن تختبر بذلك صومه، وتعلم الصحيح من قول المختلفين، وهذا وجه صحيح في معرفة أحد التسمين، وهو أن يشربه، فيعلم بذلك فطره، وأما لو امتنع من شربه، فليس في ذلك دليل على صومه، لجواز أن يمنع من ذلك تشيع وروي، وغير ذلك، ونعله أن يكون في رده ما يدل على صومه، أو ينسب به إلى مؤانته، انتهى.

(وهو واقف على بعيره) هذا هو الصواب المذكور في الأصول التصحيحية، خلافاً لما في النسخ السقيمة على بعير له، وإن صح المسمى، لكن المدار على الرواية، قاله الزرقاني (بمعرفة) ليس هذا اللفظ في المصرية، وحديث الباب، نص في أنه بقدح لبن على بعيره، وأخرجه البخاري بمواضع من كتابه في الحج والصوم، والأثرية، بلفظ «البعير»، وعند أبي داود في باب التحطية بمعرفة، عن خالد بن العلاء قال: «رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس يوم عرفة على بعير».

وعن نبط: «أنه رأى النبي ﷺ واقفاً بعرفة على بعير أحمر» قال الشيخ في البذل<sup>(٢)</sup>: ولفظ انساني: معنى حمل أحمره، وهذا كله يخالف ما نرى حدث جابر الطويل «حتى إذا راغت الشمس أمر بالقصوة، فوجدت له فركب

(١) «المعجم» (٣٠٦/٢).

(٢) «بذل المعهود» (٢٣٠/٩).

حتى أتى نوحاً فخلع<sup>(١)</sup>، والجواب عن حديث نوح وعنده، أنهما رأياه من بعد هذا، وهو، والجواب أن بفتح تاء على ثالثة الفصاء، حين قام من الخوض وحط، انتهى

قلت: ويمكن أن يقال: إن التعبير يعني على الألف (أيضاً) قال المحدث: التعبير المعمل لشارح أو تخرج، وقد تكون الألف، وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: «اسم يقع على الذكر والأنثى» وهو من الإبل بصرية الإنسان من نفس، انتهى. وهو «المصحح» المعبر فعلى الذكر والأنثى، وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: يقع على الذكر والأنثى، فالإنسان في وقوعه عليهما، وعلى هذا، فلا إشكال بزيادات التعبير، غير زيادات النسائي بخط «الجملة»، فالتعريف أنه رواية بالسمعي، لأن في أي: «وز هذه الرواية يعني بخط «الجملة»».

ولعل النسائي أشار إلى ذلك، إذ يؤيد على الحديث من جهة على الشافعي، وبما: «إن النحل أيضاً يطلق على الذي يمشي بالقدمين»<sup>(٤)</sup>، ويشك على حديث: «جاء ما في جهنم أي وارد عن أبي هريرة مرفوعاً إليكم أن نعدوا ظهور نزلكم مناراً، أحدثت أخرجوه من موديعه، واليهي هي أعت الإيهان»<sup>(٥)</sup>، كما حكاه السيوطي في «الدر».

قال الخطابي: وقد ثبت أنه يخرج خطب عن راحته. هذا ذلك على أن التوقف على ظهوره، إن كان لأرب أو بليغ وعلم لما يدرك مع النزول مدح، وإن انتهى إنما ينصرف إلى التوقف عليها، لا يسمى بوجه ما يستوطنه الإنسان وشيء مفده، فينبغي له أن يصيرها من غير طائل، كما في «المذلة»<sup>(٦)</sup>.

(١) «الجملة» (١٨٧٥) (٤٣)

(٢) «الجملة» (١٨٧٥) (٤٣)

(٣) «الجملة» (١٨٧٥) (٤٣)

(٤) «الجملة» (١٨٧٥) (٤٣)

وقال المحقق<sup>(١)</sup> : «سئل عن الوقوف على طه اندوات صباح، وأن النبي نزل في تلك المحبرة على ما إذا أجنب بالذلة انتهى» وفي حديث<sup>(٢)</sup> عن الثوري: «وقف الإمام على راقته، لأن الصابي في حائضه لا حضوره للإمام عهد، بل ينصرف الركوب، لكن وقف في عرفه لأنه متى وقف راجع يكون معه فأما عن جنب الذبقة، فيكون فيه في الشدة أكثر» وفي المباح<sup>(٣)</sup> : «خلص».

وفي المباح<sup>(٤)</sup> : «نزل عن مسك ابن أبي عمير» بذكر الوقوف على ظهر الدابة إلا في حال الوقوف بعرفة، بل هو الأفضل للإمام وعمره، وقال من المباح<sup>(٥)</sup> في «المنازل» : «وقد أوصى مستثنى عما سبق عنه» وفي مسك ابن أبي عمير<sup>(٦)</sup> : «ومن لم يركب، فلا فضل أن يثبت وقفاً، فإذا أعبا حمله وعليهم عبادة الكرماني، أن من فادى على الركوب، ولم يركب، يكون مسبب تركه الشدة انتهى» وقال المحقق<sup>(٧)</sup> : «سئل النبي صلى الله عليه وآله عن عمره إذا حضر الصلاة».

وأما أهل العلم في أجهل أفضلي الركوب أو تركه عرفاء، فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب، لكنه يختلف وقتاً ومكاناً، ومن حيث النظر، فإن الركوب عون على الاحتفاظ من الدماء والفتنة، المستطوب حسنة، وذهب الآخرون إلى أن استخدام الركوب يقتضي من يحتاج الناس إلى التعليم معه، وعن الشافعي قوله : «لجاء مناء، ثم في السجدة»<sup>(٨)</sup>.

قال النووي في شرح مسلم<sup>(٩)</sup> : «في مدحت ثلاثة أقوال، أصحها أن

(١) مجمع الزوائد، ٣، ٢١٣، ٢١٤.

(٢) أحسن المسامحة، ١، ٢١٤.

(٣) مجمع الزوائد، ٣، ٢١٣، ٢١٤.

(٤) ١، ٢، ٢١٤، ٢١٥.



ويعرف باننا الفصل في بيان غير ركب الفصل وان كان هذا معناه انتهى  
 وان لم يكن امتناعاً كان انما كان ينسب اليه يعرف من باب في كل من يضمن به عن  
 ابعاده او انما يضمن به ويستغنى في نفسه ان كان ذلك وانما هو في  
 الفصل في بيان المشايخي في معرفة ركب الفصل وانما هو في  
 في بيان هذا معناه هذا حكم الرجل في انما هذا الفصل ان يكون قاعدة  
 في اسرار هذا معني

وقال الموفق في الفصل في هذا معني في غير هذا معني في هذا  
 من ذلك انما هو في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا

وقال الموفق في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا

وهي تشرح المعاني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا  
 في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا معني في هذا

(٩٠) معني (٩١) (٩٢)

(٩٣) (٩٤) (٩٥)

(٩٦) معني (٩٧) (٩٨)

(٩٩) معني (١٠٠) (١٠١)

قَسَمَ بِهِ.

تخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٨٨ - باب التوفيق على الصلاة بعرفة.

ومسلم في ١٣ - كتاب الصيام، ١٨ - باب استحباب الفطر للحجاج بعرفات يوم عرفة، حديث ١١٠.

٨٢٥/١٣٣ - وحققني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة.

بالإمام، أو يعم غيره أيضاً. (قشره) زاد في حديث ميمونة: هو الناس ينظرون، وفي رواية أبي يعقوب، وهو يخطب الناس بعرفة، قشره على رؤوس الملأ الأعلى، بعلل، لإظهار التحكم الشامل على رحمة للمؤمنين.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وشرب النبي ﷺ في ذلك الموقف، ليبين للناس فطره، ولعنه فذ عثم بناري أصحابه في ذلك الوقت، فأراد تبيين الشرع وإيضاح الحق ورفع اللبس<sup>(٢)</sup>، انتهى. وفيه دليل على جواز الأكل والشرب في المحافل.

٨٢٥/١٣٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن محمد أن) عنته (عائشة أم المؤمنين) - رضي الله عنها - (كانت تصوم يوم عرفة) وهي حائض، قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: لأنها لا ترى استحباب فطره، انتهى. وقد تقدم من مذهبه كذلك، قال الباجي: يقتضي صيامها إياه على كل حال في حج أو عمره، غير أن الأظهر من جهة المفسد، أنه أخبره عن صيامها إياه في الحج لا صياماً، وقد بين ذلك بما بعده من الكلام، ولعلها - رضي الله عنها - حملت فعله ﷺ في ذلك على الحوار والتسهيل على الناس، وأن الغصيلة في صيامه

(١) «المنقذ» (٢٠٦/٢)

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٢٠/٢)

قَالَ الْقَاسِمُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهَا عَشِيَّةَ غُرُوبِ، يَذْفَعُ الْإِمَامُ ثُمَّ تَقِفُ حَتَّى يَبْيَضَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَذْهَبُ بِشَرَابٍ فَتَقْطُرُ.

في الحج، لم يأت ذلك، ولم يمتعه من إقامة الذكر والدعاء، فأخذت في ذلك بما رآته الأفضل، انتهى.

(قال القاسم بن محمد: ولقد رأيتها) رضي الله عنها (عشية غروب) طرف لرأيها (يدفع الإمام) أي أمير الحج بعد غروب الشمس؛ لأنه وقت دفع الإمام، (ثم تقف) هي برهة من الزمان (حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض) والمراد بيباض الأرض خلوها عن الناس، يعني ليخلو لها الموضع من سواد الناس، وإنما تقف؛ لأنها تحتاج لكشف وجهها للقطر والذهاب، فانتظرت ذهاب الزحمة، قال مالك: إنما أرادت أن يخلو لها الموضع من الناس، ولا يرى شيء منها عبر فطرها، ولم ترد بها شيئاً من طنوع قمر وغيره، قال: والدفع مع الناس أحب إليّ، يريد لمن لا عذر له كعذر عائشة، فالأحب ما فعلت؛ لأن الناس يفتنون بها، ولا يعلمون العذر، كذا قاله البيهقي، كذا في «الردقاني»<sup>(١)</sup>.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: لو مكث قليلاً بعد غروب الشمس، وإفاضة الإمام لخوف الزحام، فلا بأس به، لما روي أن عائشة - رضي الله عنها - بعد إفاضة الإمام دعت بشراب، فأفطرت ثم أفاضت، قال ابن القيم: حملة المصنف على أن فعلها كان لقصد التأخير لطفة الزحام، والعلية أخرجه ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة، هكذا في «الزيني» و«النباية»، قال المحافظ في «الدراية»: إسناده صحيح.

(ثم تذهب بشراب)، وفي بعض النسخ الهندية: ثم تذهب الشراب (فتقطر)

(١) «شرح الردقاني» (٢/٢٢٠).

(٢) (١/١٤٢).

## (٤٤) باب ما جاء في صيام أيام منى

عليه، قال ناسي<sup>(١)</sup> إنما يدل على أن التحل ذلك الوقت ثانياً للصوم، وذلك بحرف من طريق، أحدهما أن يكون محله متصفاً، فذلك مسمى ما تنزله فطرته، والآخر الثاني، أن ذلك ليس بوقت أكل لعدم اتصاله، لأن من لا يصوم إنما ينتفع في ذلك الوقت بالدعاء والسر، فتأهب له، ولا يشغل له ذلك بأول طعام إذا صام، فهو

## (٤٤) ما جاء في صيام أيام منى

قال لاسي في شرح مسلم<sup>(٢)</sup> أيام منى، هي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، ولثلاثة مع يوم النحر، هي الأيام المعدودات، يوم النحر ويومان بعده، هي الأيام المتعلقات، وذلك المرقاني: أيام منى أيام رمي الجمار بها، وهي ثلاثة التي يقتل بها الحاج، منها في يوم منى بعد يوم النحر، وهي الأيام المعدودات والمتعلقات وأيام الشريق، الشهر، وذلك الحافظ أيام منى أربعة: يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

قلت: لا شك أن يوم النحر يوم الترمي ويوم القيام برس، واعتبار ذلك على غيره بعضهم، أنه من أيام منى، فكذلك إذا اتفق أن أيام منى ثلاثة، وهي لا بد أن تكون بعد النحر، بما هي في الجبوتي، أخرج ابن أبي شيبة وأحمد، وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه، والبيهقي في سننهم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو واقف بعرفة، فأتاه حروف، ألحح عرفات، فلعن ذلك لئلا يجمع قبل أن يدخل النحر، فذكر أن أيام منى ثلاثة، فمن عتق في يومين فلا أثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه.

(١) النسخة (١٠٠/١٠٠)

(٢) (١٠٠/١٠٠)

قال المصنف <sup>(١)</sup> : «أما من عرفني على الأمان، وبغيره فوله ثلاثة أيام، ومن الأيام لمعدومات وأيام الشربز وأيام رسي النحر، وهي الثلاثة أي بعد يوم النحر، ليس يوم النحر، لأجماع الناس على أنه لا يحرم من يوم ناس النحر، ولم تكن يوم النحر من الثلاثة، لحد أن يحرم من ساء من نساء، انتهى».

وأما من يوم النحر والأصح، أن أهل الجمع اجتمعوا في صيام أيام من على سنة نحر، وللعشيرة المصنوع، بناء على الآية الثاني، أحدهما أن يحرم صيام الأيام الثلاثة بعد يوم النحر، شائع في ذلك عند مالك والشافعي في الحديث، أحده في رواية، والثاني لا يجوز مطلقا، كما قالت الجمعية، ومع كون الشافعي في الحديث، ذلك الحديث في الصحيح <sup>(٢)</sup> من المشهور عن خلفه، وفي حرم النحر في أصالة، وذلك أن حرم من أصرحه: هو صيامه، كما سيأتي في يوم صيام النحر، وقول أحمد للحرج، المع، كما حكاه المرحلي، لكن معتر فرقه الأول، ففي يوم النحر، يحرم، ولا يصح فرقه ولا بعد يوم الشربز، إلا من دم معه أو فرقه، انتهى

وفي «الترغيب» <sup>(٣)</sup> : «بحرم صوم، ما يذبح رطل في فمه، ويحرم صيام أيام الشربز، إلا من دم معه أو فرقه، انتهى» وطاهر النحر في الثاني، أو ما، ولا يصح يوم العيدين ولا أيام الشربز، لا عن فرقه، ولا عن بطون، ذلك قصد أصابها كان غامضا، وقد يحرق من النحر، وفي أيام الشربز على أبي عبد الله رواية أخرى: أنه يشرب من الشربز

(١) من الأثر (٢) (٣)

(٢) فتح باور (٣) (٤)

(٤) (٥) (٦)



٨٢٧/٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: .....

السَّيِّئُ النَّعَامُ عَنْ صِيَامِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، غَيْرَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ احْتَشَنُوا فِي ذَلِكَ،  
وَنَازَلُوا فِيهِ، فَقَدْ هَبَّ مَالِكٌ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَهَا الْمُشْطَوِعُ، وَمَنْ  
صَامَ يَوْمًا مِنْ أَيَّامِ سَنَى مَنْظَرًا، فَلْيَنْظُرْ مَتَى مَا ذَكَرَ مِنْ بَهَارِهِ، فَإِنَّهُ أَشْهَدُ،  
وَأَمَّا صِيَامُهَا عَلَى وَجْهِ النَّدَرِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَنْهَبِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَوْمُ  
الْيَوْمِ مِنَ الْأَوَّلِينَ عَنِ النَّدَرِ، وَلَا غَيْرِ مَعِينٍ، وَخِلَافُ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ  
فِي صِيَامِهَا مِمَّنْ صَوَّمَ وَاجِبَ مُتَتَبِعٍ فِي كِفَارَةٍ، وَأَمَّا الْيَوْمُ الرَّابِعُ، فَإِنَّهُ يَصُومُهُ  
عَنِ النَّدَرِ، وَدَلَالُهُ، بِقَضَائِهِ نَهْيَهُ مَالِكٌ.

وَنَاقَشْتُ مَالِكًا وَأَصْحَابَهُ عَلَى أَنَّهُ يَجُزِّي أَنْ يَصُومَ فِي صَوْمِ الْكِفَارَةِ الْمُتَتَبِعِ،  
وَأَمَّا صِيَامُ الْمُشْتَمَعِ أَيَّامَ سَنَى، فَهُوَ الْمُشْتَمَعُ مِنَ مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَهَلْ يَطْلُبُ  
صِيَامَهَا لِغَيْرِ الْمُشْتَمَعِ؟ رَوَى ابْنُ قُتَيْبَةَ عَنْ مَالِكٍ أَحَدًا إِلَى أَنَّهُ لَا نَصَامَ أَيَّامَ سَنَى  
فِي النَّدَرِ، أَنْتَهَى مُخْتَصِرًا.

وَقَدْ قَالَ الطَّحَاوِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنْ سَنَةِ عَشْرِ صَحَابِيًّا:  
فَلَمَّا نَبَتْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّنْشِيرِ،  
وَكَانَ نَهْيُهُ عَنْ ذَلِكَ بِمَنْعِهِ، وَالْحَاجُّ يَقِيمُونَ بَهَاءً، وَبِهِمُ الْمُشْتَمَعُونَ وَالْقَارِبُونَ،  
وَلَمْ يَسْتَنْ مَعَهُمْ مُنْتَعًا وَلَا فَرَمًا، دَخَلَ الْمُشْتَمَعُونَ وَالْقَارِبُونَ فِي ذَلِكَ، أَنْتَهَى.  
قَالَ الْفُطْلَانِيُّ<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَفَدَّ سَطْرُ السَّيِّئِ فِي (شرح البخاري)<sup>(٢)</sup> رَوَايَاتِ النَّهْيِ بِهَا لَا سَازِدَ  
عَلَيْهِ.

٨٢٧/١٣٤ - (مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، الرَّهْرِيِّ (وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) مَرَّسَلٌ

(١) إرشاد الساري، (٤/٦٤٢).

(٢) الطر: «عنه القاري»، (٨/٢٢٩).





أَيَّامٌ مِّنِي، يَصُومُ، يَشْرَبُ، إِنَّمَا هِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرَبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

المسلمين، فقتل رأسه فعمله - وأطلق معه ثمانون أسيراً، فقدم بهم على عمر - رضي الله عنه - فقال: حتى على كل مسلم أن يشرب رأس عبد الله وأنا أبدأ، ففعلوا (أيَّام مني يطوف) في الناس، حملة مسنعة، أراد يفتح أهله يعلم الناس، لئلا يظن ظان أن الصوم مشروع فيها أو منسحب. لكونها من أيام العبادات (يقول) جملة حادثة من المسلمين في شطوفه (إنما هي أيام أكل وشرب) مصم المشير وفتحها روايات بمعنى.

وقد عمل<sup>(١)</sup> ذلك عني - رضي الله عنه - بأن القوم زاروا الله عز وجل، وهم في ضيافته في هذه الأيام، وليس للصيف أن يصوم دون إذن من أهله، ورواه البيهقي بسند مقبول.

ومن ثم قال جريح سر ذلك أنه تعالى دعى عباده إلى زيارة بيته فأجابه، وقد أهدى نحره على أثر رصعه، ودحرجا حديده، فقبله منهم، وجعل لهم ضيافة ثلاثة أيام، فأوسع رواحه طعاماً وشرباً ثلاثة أيام، رسة المثلوك إذا أضافوا أطلعوا من محب الباب، كمن يطعمون من في الدار، والكعبة هي الدار ومدر الأقطاب باب الدار، فعلم الله عز وجل أن كل ضيافته.

(وذكر الله) عز وجل، عذب الأكل والخشب بذكره عز اسمه، لئلا يستخرف العبد في حفظ نفسه، وبسحق حقوقي الله تعالى، قال الفطحي: هذا من باب التسييم، فإنه لما أضاف الأكل والشرب إلى الأيام أرحم أنها لا تصح إلا إهداء، لأن الناس أضيافه، الله تعالى، فتأذوا بقوله وذكر الله، لئلا يستغفروا أروافهم بالذلات الصافية، فيسوا بضيهم من الروحانية.

وفي رواية<sup>(٢)</sup>، قال ابن القيم: وروى الطبراني بسنده عن ابن

(١) شرح الشرح، (٢٢) / (٢٣٦).

(٢) مسند، الصفائح، (٤) / (٢٩٤).

١٢٨/١٣٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ سَائِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُبَابِ بْنِ حَتَّابٍ عَنْ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَصِيُومُ يَوْمَ ثَمَرِ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةٌ: يَوْمَ الْقَطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى.**

الخرجه مسلم في: ١٣ - كتاب الصيام: ٢٢ - باب انتهى عن صوم يوم القطر ويوم الأضحى، حديث ١٣٩.

وفد من هذا الحديث بسنده ومثله في: ٦٨ - كتاب الصيام: ١٢ - باب صيام يوم النضر والأضحى، حديث ٣٦.

١٢٩/١٣٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ....**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَصَامَ فِي صَائِحٍ يَصُحُّ، أَنْ لَا تَصُومُوا فِيهِ الْأَيَّامَ، فَبِهَا أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرِبٍ وَجَعَلَهُ أَيَّامُ فَمَاحٍ وَأَسْرَسَ النَّزَارِقُطَنِي مِنْ مَرْبِيعِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُلَادَةَ السَّهْمِيِّ قَالَ: أَمَعَتْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمِي رَاحِلَةُ أَيْمَنِي أَمَعَتْنِي: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ أَصَامَ أَكْلًا وَشَرِبَ وَجَعَلَهُ وَأَخْرَجَ أَيْضًا أَنِّي سَمِعْتُ فِي السُّبْحِ رَاحِلَةَ بْنَ رَاحِلَةَ فِي مَسَدِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُلَادَةَ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَيَّامُ مِثْلِي أَيَّامُ مِثْلِي مِثْلِي وَجَعَلَهُ وَفِي مَرْبِيعِ مِثْلِي عَنْ عَلَيْهِ السَّلَافَةِ وَالْإِسْلَامُ قَالَ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرِبٍ وَجَعَلَهُ أَتَمَّ بَرَاءَةً مِنَ الْأَصْلِ.

١٢٨/١٣٦ - (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) في الحج: العدة المهيضة وإنه حقه الضيق (عن الأعرج) عند الحسن بن هرم (عن أبي هريرة) أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام يومين: يوم لقطر ويوم الأضحى (والحديث مكرر في هذه السند ومثله عن صيام يوم النضر ويوم الأضحى من كتاب الصيام، كقول المصنف ذكره في: ١٢٨/١٣٧ - (مالك عن يزيد) من حديث يزيد بن أبي عبد الله بن أسامة أول الباب.

١٢٩/١٣٧ - (مالك عن يزيد) من حديث يزيد بن أبي عبد الله بن أسامة



عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّهُ اخْتَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ  
عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ .....

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص) يحذف آتياء في النسخ الهندية، ويثبتها في المصرية، وتقدم في الظهور للوضوح البسيط في ذلك، ثم اختلفت نسخ «الموطأ» في ذكر هذا الراوي اختلافاً كثيراً، ففي جميع النسخ المصرية من المنون والشرح هكذا: عبد الله بن عمرو، وهكذا في نسخة «المعنى»، ووقع في بعض النسخ الهندية محله: عن يزيد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي بعضها: عن زيد بن عبد الله، وكلاهما تحريف من النسخ، ولم أجد في الرواة أحداً اسمه زيد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أو يزيد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والحديث أخرجه محمد في «موطأه»، والبخاري في «معاني الآثار» وأبو داود في «سننه»، وأحاطه في «المستدرک»، وغيرهم كلهم ذكره بلفظ عبد الله بن عمرو بن العاص.

(أنه) أي عبد الله (أخبره) أي أباً مرة (أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، قال الزرقاني والسيوطي في «المتنوعة»<sup>(١)</sup>: كذا في الأكثر، وللقعني وروح بن عباد عن مالك، أنه دخل مع عبد الله، وكذا رواه الليث عن يزيد بن شبيب مائة، انتهى. فعلى سياق يحيى بروي أبو مرة عن عمرو بن العاص بواسطة ابنه عبد الله، وعلى سياق القعني وغيره بروي عنه بلا واسطة، وحديث القعني أخرجه أبو داود، ولفظه عن أبي مرة مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو على أبيه عمرو بن العاص، وهكذا أخرجه الحاكم<sup>(٢)</sup> بسنده إلى القعني، وحديث الليث أخرجه البخاري بسنده إلى الليث عن ابن الهاد عن أبي مرة مولى عقيل، أنه دخل هو وعبد الله بن عمرو بن العاص على عمرو بن العاص، ودلت الغد أو بعد الغد من يوم الأصبى، فتراب إليهم عمرو طعناً، الحديث.

(١) انظر: «توضيح الجواهر» (ص ٣٤٤).

(٢) «المستدرک» (١/ ٤٣٥).



من جنبه، وأيام التشريق كلها متصلة، فيحتمل أن يكون ذلك اعتقاد أهل أيام التشريق؛ لما ذكرناه، ويحتمل أن يكون اعتقاد ذلك متأخر بينهم انتهى.

قلت: وإن شأني من الظاهر على الجمعين، فقد وردت الروايات الكثيرة الصريحة لفظ النبي عن صيام أيام التشريق، كما بطلها طحاوي، والعمري في شرح البعالي.

قال محمد<sup>(١)</sup> بعد حديث آيات: وبهذا تأخذ، لا ينبغي أن يصام أيام التشريق لمصلحة ولا غيرها، لما جاء من النبي عن صومها عن النبي ﷺ، وهو قول أبي حنيفة، والعمامة من قبله، وقال مالك بن أنس: بصومها الجمع الذي لا يجد الهدي، إذا قاته الأيام الثلاثة قبل النحر انتهى. قلت: وسيأتي صوم المشرك في آخر الحج.

قال الشيخ في المبطل<sup>(٢)</sup> تبعاً لحافظ في التلخيص: أيام التشريق هي الأيام التي بعد النحر، واختلفت في كونها يوماً أو ثلاثة، وهي عند الحنفية ثلاثة، حادي عشره وثاني عشره وثالث عشره من ذي الحجة. انتهى.

قلت: وهي كذلك عند الجمهور، فقد قال الباجي: هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم النحر، وقال ابن رشد<sup>(٣)</sup> أما الأيام فمنها، فمبها متفق عليه. ومنه يختلف فيها، أما السمعاني عليه، فيوم البقر ويوم الأضحية، وأما المختلف فيها، فأيام التشريق، وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر، انتهى. وقال القسطلاني: أيام التشريق هي ثلاثة بعد يوم النحر، وهذا قول ابن عمر وأكبر العلماء، وروى عن ابن عباس، وعطاء، أنها أربعة أيام: يوم النحر وثلاثة بعده ولأول أضحية، فقد قال نسي<sup>(٤)</sup>: «أيام منى ثلاثة»، انتهى.

(١) نظر: مؤلفاً محمد مع التعليق المصحح (٢٤: ٢١٤).

(٢) المجموع (٩/ ٦١٧).

(٣) تنبيه المجاهد (١/ ٣٠٨).

## (٤٤) باب ما يجوز من الهدي

ويجوز فتح الصهاج<sup>(١)</sup> لا يهدى ولا يصح عدم الهدى وكذا الشرب وله  
للمشرك في الهدى وهي ثلاثة بعد يوم النحر، وفي باب العبد من هبيل  
المباركة أيام التشرية هي حاقى عصر في الحقة، وليلي عشرة وثلاث  
عشر، أسى

ويعتقو من تسميتها بالتشريق، قال البرقي<sup>(٢)</sup> شايك بذلك لأن  
الراح فيها بعد شروق الشمس، وقيل لأنهم كانوا يشرقونها فيها، أي  
يشربون في الشمس لحوم الأصاحي إذا قتلوه، فانه قدوة، وقيل لأنهم كانوا  
يسرقون للتبسط في غير بيوت ولا أسبه للحج، هذا قول أبي جعفر محمد بن  
عيسى، وله في الشهيد، نيس، زاد الحافظ<sup>(٣)</sup> وقيل لأن صلاة العيد تنفع  
بعد شروق الشمس، وفي الهداية<sup>(٤)</sup> التشريق هو النحر بالذكير، كما نقل  
عن أحمد بن محمد، قال لعيسى في الباناء هو من أمة أهل اللغة، وكذا  
نقل عن النضر بن سبهل، وذكر فيه أقوالاً أخرى.

## (٤٥) باب ما يجوز من الهدي

الذئب موطئ في ما لا يوجب الإحرام من ثقله الهدي، وفي الفرس  
المسحاة<sup>(٥)</sup> هو في اللغة والشرع ما يهدى إلى الحرم من النعم، يستغرب به  
فيه، قال ابن عابد بن أحمد بن شوية: إلى الحرم، عما يهدى إلى غيره نعماً كان  
أو غيره، ومثوله من النعم، عما يهدى إلى الحرم من غير النعم، فإطلاق  
النعماء في باب الأبدان والصور يهدى على غيره، جاز، وقوله انظر، مع،  
أو يارقة، هو في الحرم، عما يهدى إلى الحرم من النعم هدية أو حل، أسى

(١) المرح ابن أبي: (٣٠٠/٣٠١)

(٢) معجم النوري: (٥٠/١٢٦)

(٣) زاد المعاد: (١٠٠)

(٤) الهداية: (٢٥/١٢٧)

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: إن النظر في الهدى يشتمل على معرفة وجوبه، وعلى معرفة حكمه، وعلى معرفة حسنه، وكيفية سوفه، ومن أين يساق، وإلى أين ينتهي سوفه. وهو موضح بحرف، وحكم حكمه بعد التحريم، فنقول: إنه أحتمو، على أنه الهدى الأسوق في هذه العبادة، منه واجب، ومنه تطوع، فالواجب منه ما هو واجب - لنشره، ومنه ما هو واجب في بعض أنواع هذه العبادة، فلما جسد الهدى، دون العنعم، متفقون على أنه لا يكون الهدى، إلا من الأزواج الثمانية التي نص الله تعالى عليها. وأن الأفضل هي الهدايا بالإبل، ثم البقر، ثم الغنم، رأسا اختلطوا في الضحايا، وأما الأسنن، فإتباعهم أسمعوا أن الشيء مما فرق بحررى منها، وأن الجذع من المعز لا يجزئ في الضحايا والهدايا، واختلطوا في الجذع من أضأن، وليس في هذه الهدى حد معلوم، وكان على رسول الله ﷺ ما انتهى انتهى

وفي «وضع المحتاجين»: سوق الهدى أمر قصد مكة حاجاً أو معتمراً سنة مؤكدة، أعرض أكثر الناس أو كلهم عنها في هذه الأزمان، انتهى وذكر في هامشه عن ابن حجر على «الإبصار»: أن الضبذ يقول: حاجاً أو معتمراً، لأجل قوله: مؤكدة، وإلا فهو سنة لمن قصد مكة ولو لغير ملك، فمن لم يرد رفقاً وأراد إرساله، انتهى.

وفي «شرح اللباب»<sup>(٢)</sup>: يستحب لكل من قصد مكة سفك - أي سعة أو عمرة - أن يهدي عديداً، انتهى، وترجم البخاري في «صحيحه» «باب من ساق أضأن معه»، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: أي من التحل إلى الحرم، قال المصنف: فرد المصنف أن يعرف أن مكة هي الهدى، أن يساق من التحل إلى الحرم، فلو

(١) مقدمة السجدة (٣٧٦/١)

(٢) (ص ٢٧٢)

(٣) فتح الساري (٥٠٩/٣)





كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ ابْنِ هِشَامٍ، فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي ١١ - كِتَابِ الْحَجِّ، ١٩ - بَابِ فِي الْهَدْيِ.

كَامَرَأَةٍ، وَالْفَعُولُ كَالْفَعْلِ، وَالْفَعُولُ كَالْجَارِيَةِ، انْتَهَى. وَذَكَرَ الْقُسَيْرِيُّ: أَنَّ اسْمَ هَذَا الْجَمْعِ عَصْفِيرٌ، وَقَالَ الْقُتَارِيُّ: أَغْلَمَهُ بِلَذَّةِ بَوْمٍ سَمَرَ انْتَهَى.

(كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ) عُمَيْرُ بْنُ هِشَامٍ الْمُصَنِّغِرِيُّ، دَرَعُونَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، الْأَسْوَنُ أَسَابِيرُ، كَتَبَهُ الْعَرَبُ أَبَا الْحَكَمِ، وَكَانَ الشَّارِعَ بِأَبِي جَهْلٍ، فُقِيلَ كَقِرَأَ يَوْمَ يَوْمٍ فِي الْمَسَةِ الشَّابَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، ذَكَرَ فِي رِجَالِ (جَمَاعَةِ الْأَصْوَابِ). كَانَ يَكُونُ أَنَّ الْحَكَمَ، فَكُنْهُ اسْمِي بِحَلَا أَنَا جَهْلٌ، فَعَسَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْكُتُبَةُ. (فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ) شَيْءٌ مِنَ الْبَوَائِي، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى عَامَ الْحَدِيثِ فِي عِدَائِهِ حَمَلًا، كَانَ لِأَبِي جَهْلٍ فِي رَأْسِهِ بَرَّةٌ فَصَدَّ، وَفِي رِوَايَةٍ: بَرَّةٌ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ الشَّيْخُ فِي الْبَيْدَاءِ<sup>(١)</sup> ثَمَاعًا لِلْقُتَارِيِّ: وَيُمْكِنُ التَّمَدُّدُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَخَرِّجِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَنَدَّ أَخْرَجَ الشَّيْخُ<sup>(٢)</sup> سَنَهُ إِلَى حَاسٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حَجَجٍ حَقَّتْهُ قَبْلَ أَنْ يَهْجُرَ، وَحَقَّةٌ بَعْدَهَا هَاجِرٌ مَعَهَا عُمْرَةٌ، فَقِي ثَلَاثَةٌ وَسِتِينَ سَنَةً، وَحَاجَّ عَلَى مِثْلِ الْيَمِينِ بِعَقِبَتِهَا فِيهَا جَعَلَ لِأَبِي جَهْلٍ، فِي نَفَقَةِ بَرَّةٍ مِنْ مَصْنَعَةٍ، مَحْضَرُهَا، الْحَدِيثُ، وَمَسَكَتَ عَنْ هَذَا الْإِخْتِلَافِ صَدْرُهَا الْفَارُضَةُ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ شَيْخُ فِي الْكُوكُبِ<sup>(٣)</sup>: هَذَا لَا يَصِحُّ، لِأَنَّ حَمْلَ أَبِي جَهْلٍ كَانَ فِي عُمْرَةِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَلْمُزْهُ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَلَمْ تَكُنْ نَوْبَةً بِقِيَامِهِ إِلَى حَقَّةِ الرِّدَاغِ الَّتِي لَحَرَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا مِنَ الْأَصْوَابِ، وَأَمَّا عِدَّةُ أَهْلِ السِّيَرِ ذَكَرُوا جَعَلَ أَبِي جَهْلٍ فِي عُمْرَةِ الْحَدِيثِ لَا حَقَّةَ الرِّدَاغِ.

(١) تَعْلِيلُ الْمَجْهُودِ، ١/١٠٠، ٣٤٠.

(٢) ١٧٤/٢.

(٣) ١٨٨/٢.

أما في إيراد التعداد<sup>(١)</sup> في فوائد قصة التحية: منها: استحباب معاينة  
أعداء، ثم: بأن النبي ﷺ أهدى بي جسد حذو جعلاً لأبي جهل في أنه مرة  
من قصة. وبعد الشيخ أشار بقوله: لو سُم، إلى ما في كتب السير من أنه هذا  
الخير، ففي المذهب<sup>(٢)</sup> قال ابن عباس: أهدى رسول الله ﷺ عام التحية  
في هداياه جعلاً لأبي جهل، قد كان رسول الله ﷺ عنه يوم بدر، وروي أن  
جعل أبي جهل ذلك من بين الهدايا، وأهدى إلى مكة، ودخل داره، فغافله  
جند رسول الله ﷺ، فأراد سفهاء قريش أن لا يردوه، فسلمهم سهيقاً من  
عمرو، وهو المؤتمن لسيان الصلح، وكان لهم: إن لا يردوه فاعرضوا على  
سبعين مائة من الإبل، فإن قبلها، فأمسكوا هذا الجمل، وإلا فلا تعرضوا له،  
فقبلوا بول سبيل، فعرضوا على النبي ﷺ مائة من الإبل، فأمر، وقال: لو لم  
يكن هذا الجمل لهدى نفسي للمائة، وأعطيت هذا الثوب صد، ثم كما قال،  
فخره أبداً انتهى.

ونحوه هرب أنعام الإغاطة، فإنه لو نحر سور ذلك لم يعلم به عامه  
الكفرة، واشتهر بذلك التواء سني عرفة الأمامي والأداني، ولا يقال: إنه  
ليس من ذوي العقول، فكيف هرب أنعام الإغاطة لأن المعجرات في هذا  
البيت مما لا تنكر، منها: ما أخرجه أبو داود من حديث يذنان: خمس أو ست  
خففت بزلزل إلى النبي ﷺ بأنهم بدأ، ومنها: ما أخرج أيضاً من قصة جعل كبر،  
وأمرت عبدة، فقال ﷺ لصاحبه: إنه شكا إلى أنك أجهل، وثالثه، وقصة برك  
ناقة ﷺ في الحديبية، وقوله: «خبرنا الفصوي» معروفاً

ثم يرجع حديث أبي داود بوجوده، منها: ما في الزوائد من رواية  
الكفارة، فإنها لا تلائم حجة الإرداع، فلم يكن فيها كافراً بمكة، ومنها:

(١) (٢٦٨/٢)

(٢) تاريخ الخميس (٢٢٠)

موافقة كتب السيرة ومها. ضعف رواية الترمذي، فقد قال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث سفیان، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب، وزيد بن عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتابه عن عبد الله بن أبي زيد، وسألت محمداً عن هذا، فسمي يعرفه من حديث الترمذي عن جعفر عن أبيه عن جابر، ورأيت لا يعد هذا الحديث محفوظاً، إلى آخر ما قاله.

والأوجه علي: أن سفیان جمع بين الحديثين، حديث جابر في هدي الأوج، وحديث ابن عباس في هدي الأعمرة، كما يدل عليه سياق ابن ماجه، فإنه روى عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن داود عن سفیان قال: حج رسول الله ﷺ ثلاث حجرات، حجتين قبل أن يهاجر، وحجة بعدما هاجر من المدينة. وفرد مع حجة عمره، واجتمع ما جاء به النبي ﷺ، وما جاء به علي مائة مرة، منها جعل لأبي جبريل في آفة يرة من فضة، قيل له: من ذكره؟ قال: جعفر عن أبيه عن جابر، وابن أبي ثني عن الحكم عن مفسم عن ابن عباس، أشهر.

وأخرج المعاصم أول حديث سائر برواية محمد بن عثمان الحبيبي عن أبيه عن زيد بن الحباب بسند الترمذي، وصححه علي شرط مسلم، وأقره عليه الذهبي، وليس فيه ذكر جميل أبي جابر.

ومعه الحديث على ما قال الخطابي: إن القرآن في الهدي جائز، وقد روى عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ما أنه كان يكره ذلك في الإبل، ويرى أن يهدي الإناث منها، انتهى. قال البجلي: وهو في الهدي قد يكون في ذكر الإبل، وهو مذهب مالك - رحمه الله -، وبه قال جماعة من الصحابة، وقال الشافعي: لا يهدي إلا الإناث، والدليل على ما ذهب إليه مالك هذا الحديث، وهو يفتي في موضع الخلاف، انتهى.



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَحْلاً يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: «ارْكَبْهَا»، فَقَالَ:  
بِأَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ. . . . .

مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ جِدٍّ، وَرَوَاهُ أَبُو عِيْنٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ فَقَالَ: عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ مُعَيْزُ بْنُ مَعْسُودٍ عَنْهُ. وَقَدْ رَوَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ  
بِالْإِسَادِ مَرْفُوعًا أَنْتَهَى

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَحْلاً) قَالَ الْحَافِظُ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ اسْمُهُ بَعْدَ طَوِيلِ  
الْبَحْثِ، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: ثُمَّ يَسَمَّى. وَكَذَا قَالَ الْعِيسِيُّ وَغَيْرُهُ. (يَسُوقُ بَدَنَةً)  
بَعْنَجَاتٍ، قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا فِي مَعْظَمِ الْأَحَادِيثِ، وَوَقَعَ لِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ  
بَكْرِ بْنِ الْأَخْتَسِيِّ عَنْ أَنَسٍ: «مَرَّ بَدَنَةً أَوْ هَدْيَةً»، وَأَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ  
(أَوْ هَدْيَةً)، وَهُوَ مَعْنَى يُوَسِّحُ أَنَّهُ لَسَ الْمَرْءُ بِالْبَدَنَةِ مَحْرُومًا مَذْلُومًا لِلْفَقْرِ.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ<sup>(١)</sup>: ابْنَةُ بَدَنَةٍ مَفْعٌ عَلَى الْجَمَلِ وَالنَّاقَةِ وَالْمَرْءِ، وَهِيَ بِالْإِبِلِ  
أَسْيَةٌ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا ذَكَرَ هَدْيًا، أَنْتَهَى.

وَفِي «الْخَارِجِ» قَالَ مُجَاهِدٌ: مَتَبَّ الْبَدَنِ يَبْدُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ لِبَدَانِهَا  
أَنِّي سَمِعْتُهَا، وَتَقَدَّمَ فِي أَبْوَابِ الْحِمَّةِ الْأَخْطَافِ فِي أَنَّ الْبَدَنَةَ تَخْتَصُّ بِالْإِبِلِ أَوْ  
تَحْتَمُّ غَرَبًا، وَزَادَ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ طَرِيقَ الْمَسْرَةِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ،  
مُتَّفَقَةً، وَتَلِيحَازِي مِنْ وَجْهِ آخَرَ «مُتَّفَقَةً نَدْلًا» (فَقَالَ: أَرَكَبَهَا) رَادًّا الشَّكَّ فِي  
مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَرْدَةَ وَالْجَوْرِيِّ مِنْ صَرِيحِ حَسِيدٍ عَنْ نَابِثٍ كِلَاهُمَا عَنْ  
أَنَسٍ: «وَقَدْ جَهَدَهُ النَّبِيُّ».

(فَقَالَ: بِأَسْمَاءَ) لَهُ أَنَّهَا بَدَنَةٌ: أُطْلِقَ ابْنَةُ بَدَنَةٍ عَلَى التَّوْحِيدِ مِنَ الْإِبِلِ الْمَهْدَةِ  
إِلَى اسْبِغِ الْحَرَامِ، وَلَوْ كَانَ اشْتِرَاقًا مَذْلُومًا لِلْفَقْرِ لَمْ يَحْصُلِ الْمَجْرِبَاتُ بِقَوْلِهِ:

(١) إِبْنَةُ الْبَدَنِ (١٤٨٠٤)

(٢) أَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ (١٤٩٢) بَابُ جَوَازِ رُكُوبِ الْبَدَنِ



في الثانية من قوله: «ركبها ابتداء»، فيقول له ذلك زجرا عن مراجعته عن أمر  
هذه كان له في التعلق بما أمره، وحمله على عمومته في الأحوال سعة، ويحصل  
أن يريد الثانية من جوابه له عن قوله: «إنها بدنة»، فيكون في ذلك زجرا له عن  
تكرير سؤاله عن أمره قد يشتهه. انتهى.

ولفظ مسلم من حديث ميمون بن ميمون عن أبي هريرة: «بينما رجل يمشي  
بدنة مضمدة، قال له رسول الله ﷺ: ويلك اركبها، فقال: بدنة يا رسول الله،  
قال: ويلك، اركبها، ويلك اركبها»، قال عياض: فيه أن من راجع العالم في  
فتواه يؤذّب بغيبظ القول، وعلى رواية تقديم ويلك، فلا يعقل فيه ذلك.

قال الأبي<sup>(١)</sup> يعني رواية التنديب أنه إنما يكون فيه لأدب المراجع على  
رواية قوله له ذلك في الثانية أو الثالثة، وأما على رواية أنه قال ذلك أول مرة،  
فلا يكون فيه ذلك؛ لأنه لم تقع مراجعته وهذا قد سلّح، وقد يقال: إن فيه  
المراجعة حتى على الرواية الأخرى؛ لأنه ﷺ عظم أنها بدنة ما فيها من التغلب  
والإشعار، فتعليل الرجل الاستناع من الركوب بأنها بدنة مراجعته، انتهى.

ثم اختصوا في ركوب الهدي على مذاهب عديدة، بسطتها المحققون<sup>(٢)</sup>  
ابن حجر والحبشي وغيرهما.

الأول: وجوب الركوب لظاهر الأوامر في ذلك، حكاه القاضي عياض  
عن بعض أهل الظاهر، كما قاله النووي في المشرح مستنبط، وكذا نقله ابن  
عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمتنكا لظاهر الأمر، ولمخالفة ما كانوا عليه في  
الجاهلية من البحيرة (النسابة)، ورقد بأن الدين سدقوا الهدي في عهد النبي ﷺ  
كانوا كثيرا. ولم يأمر أحدا منهم بذلك.

(١) إكمال الإكمال (٣: ٤١٤).

(٢) انظر: «مجمع التارقي» ١/ ٣٦٧، و«عمدة القاري» ٧/ ٢٩٢.



وينعته بالحافظ<sup>(١)</sup> فقال: ولما ظهر لنا أحرجه أحمد من حديث علي أنه مثل حال يركب اتوجه عليه<sup>(٢)</sup> فقال: لا بأس، قد كان النبي ﷺ يركب ما يجال بسنن، مما أمرهم يركبون عليه، أي هدي السن بركته، وإمامه صالح، أنه شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح، رواه أبو داود في «الترمذي» عن عطاء قال: كان النبي ﷺ يأمر بالهدية، إذا احتاج إليها بيننا أو يحمل عليها، ويركها غير منكرها.

الثاني: تجوز عطفها، وبه قال عروة بن الزبير، وسه ابن العسر إلى أحمد وإسحاق، وبه قالت «ظاهرية»، وهو الذي جردته النووي في «الروضة» بما لأصله في الصحاح، وظنه في «شرح المذهب» عن النعمان والنمازدي، وبه جزم النووي في «مناسكته»، ورواه ابن نافع عن مالك كما في «الزرقاني»<sup>(٣)</sup>. وقال النووي في «شرح مسلم»<sup>(٤)</sup>: «ه قال مالك في رواية وأحمد وإسحاق، وعنها حكاية الخطابي في «المعاني».

الثالث: نقيضه بالاحتجاج، نقله النووي في «شرح المذهب» عن النمازدي والبيهقي وغيرهما، وقال الترمذي: نجدي به غير الحاجة بخالف النص، وهو الذي نقله الترمذي<sup>(٥)</sup> عن الشافعي، حيث قال: «وإن رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ركوب الهدية، إذا احتاج إلى طهرها، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وحكى ابن عبد البر عن مالك والشافعي كراهة الركوب بدون الحاجة، قال النووي في «شرح مسلم»<sup>(٦)</sup>: «ذهب الشافعي أنه يركبها إذا احتاج وقد يركبها من غير حاجة، وبهذا قال ابن العسر وجماعة،

(١) «مع الأثر» (٣/٥٢٧).

(٢) «شرح الترمذي» (١/٣٢٣).

(٣) (٤/٩٠٤).

(٤) «حرجة الترمذي» (٣/١٢٥٤) ح (٩١١).

وهو رواية عن مالك، انتهى. وبه جزم في «الروض المربع»<sup>(١)</sup> من فروع الحديث؛ إذ قل المركب لماجة فقط بلا غيره، انتهى

الرابع: أنها لا تُركب إلا عند الاضطرار إلى ذلك، وهو المنقول عن جماعة من التابعين، وهو المنقول عن الشعبي ولحسن البصري وسقط بر أبي رباح، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فذلك قيد صاحب «التهذيب» من أصحابنا بالاضطرار، قاله العربي.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وقال ابن العربي عن مالك: مركب للضرورة، فإذا استراح نزل، ومقتضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها. إلا من ضرورة أخرى، والتدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة، وهي الاضطرار، والركوب بالمعروف، وانتهاء لركوب ما تنبأ الضرورة ما رواه مسلم من حديث حابر مرفوعاً لمعظم: «ركب بالمعروف إذا ألجبت إليها حتى تعد ظهرك»، وإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها. يروي سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال: «ركبها إذا عجز قدر ما تستريح على ظهرها»، وقال الثوري: لا يركب إلا إذا غصص، انتهى.

قال الزرناني: كريمة الجمهور ومالك في المشهور إلا ضرورة؛ لحديث مسلم عن حابر المذكرة، قال ابن سارني: لأنه مقيد، والمفرد الشخصي على المطلق.

قلت: وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد، كما سيأتي قريباً في مسألة الصبيان عن «الشرح الكسر»<sup>(٣)</sup> لابن قدامة. وحكمه الخطابي عن الشافعي، فقال

(١) (١/١٠٣٤).

(٢) «فتح الباري» ٤١/١٤٣٧.

(٣) (٣/٢٦٣).

في «المعجم»<sup>(١)</sup> وقال السافعي: يركبها إذا اضطرت إليها. وكأنه ذهب إلى حديث جابر، انتهى. وبه حرم النردب والدميقي. إذ يبدأ بالاضطرار لحواز شدة الركوب لا الدام.

وقال القاري في «شرح الزمخشري»<sup>(٢)</sup>: من ساق يده وجوب أو تطوع لا يحل له الانتفاع بغيره أي ركوب وصوفها ونسها. إلا حال الاضطرار. وإن اضطرت إلى التركوب فركبها. وإذا استعصى عنه ركبها ضمن ما نقص بغيره. انتهى.

الخامس: البيع مطلقا حكاه ابن العربي<sup>(٣)</sup> عن أبي حنيفة، وشرع عليه لا وجه. بل مدعيه الإباحة سد الاضطرار، كما تقدم.

ثم اختلفوا فيها في مسائل آخرين، إحداهما: اختلافهم في أن الإباحة تقتضي الحاجة أو الضرورة هل ينتهي إلى وقت الحاجة، أو تمتد إلى ما بعد ذلك، وحجة قولنا ثمانت. فقال الجمهور: تنقذ بذلك، وتنتهي بانتهائه. فقد تقدم في المذهب الرابع ما قاله الحافظ<sup>(٤)</sup> من أن من فاته بالضرورة أن من بهت ضروره، لا يعود إلى ركوبها، إلا من ضرورة أخرى.

وفي الإكمال<sup>(٥)</sup> قول القوسي: إن نزل برك أو حاحه، فلا يركب حتى يحاح كذا من حرقه. وفيه أيضا تحت حديث مسلم بلفظ: «إنا ألجئنا إليه حتى نحد طهره». قال عياض: فيه حجة لأحد قولي مالك<sup>(٦)</sup> به إذا وكتب واستراح يزار. قال إسماعيل. وهذا الذي يدل عليه ما ذهب. وقال ابن القاسم: لا

(١) (ص ٢٧٤).

(٢) «معجم الناصبي» (٣/٣٨٨)، «مسند قاضي» (١/٢٩٤).

(٣) «معجم الناصبي» (٢/٣٧٧).

(٤) (٣/١٣٧).

لزمه القول؛ لأنه أبين به الركوب، فعاز له الاستصحاب، وقال الأبي:  
قوله: حتى يجد ظهراً، يراد بول ابن القاسم: لأنه إذا رآه العذر صار دوام  
ركوبه كإيمانه لا العذر انتهى.

قلت: لكن مخار الذودير هو هذا القول، كما سيأتي في المسألة الآتية،  
وتقدم ما قال القاري في «شرح الباب»، أنه إذا استغنى عنه تركها.

والثانية: اختلافهم في وجوب الضمان إذا تنص بالركوب شيء منه، قال  
الضحاكي في «اختلاف العلماء»: قال أصحابنا والشافعي: يركب إذا احتاج،  
فإن تنصه ذلك صمن، وقال مالك: لا يركب إلا عند الحاجة. فإن ركب لم  
يهرم، كما في «فتح».

وهكذا حكى أصحابنا عن «الاستقار»<sup>(١)</sup>، وقال ابن قدامة في  
«الشرح الكبير»<sup>(٢)</sup>، وله ركوبها عند الحاجة ما لم يضر بها، قال أحمد: لا  
يركبها إلا عند الضرورة، وهو قول الشافعي وابن المنذر وأصحاب الثوري، لأن  
السبي بفتح قال: «ركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها حتى يجد ظهراً». رواه  
أبو داود<sup>(٣)</sup>.

ولأنه نعلق بها حق المساكين، فلم يجر ركوبها من غير ضرورة كمنكهم،  
وإنما جازها عند الضرورة لتحديث، فإن نقض الركوب ضمن التنص؛ لأنه  
معلق بها حتى غيره، وهي الركوب مع عدم الحاجة وإلحاقاً. وحاشا لا  
يجوز؛ فما ذكرنا، والثانية: يجوز لرواية الشافعي

ومخرج في خروج الحنتية من «الهداية» وغيرها أنه لم يركبها، وانحصر

(١) (١٧٦) (٢٤٤).

(٢) (٢٦٣) (٢٦٢).

(٣) «مسند أبي داود» (١٧٦٦).











ثُمَّ بَادَنَهُ، حَتَّى خَرَجَتْ الْحَرِيَّةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفَيْهَا

ثَبَّةٌ يَفْتَحُ الْإِلَامَ وَتَشْدِيدُ الْمَرْحَلَةِ، الْمُنْحَرُ مِنَ الْمَصْدَرِ (بَدَنَهُ) بِمَعْنَى (حَتَّى) خَرَجَتْ الْحَرِيَّةُ مِنْ تَحْتِ كَتِفَيْهَا، هَكَذَا فِي النُّسخِ. وَلَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «مَوْجِزَتِهِ»<sup>(١)</sup>: لَقَدْ رَأَيْتُهُ طَعَرَ فِي لَبَةِ بَدَنِهِ، حَتَّى خَرَجَتْ بَيْتَةُ الْحَرِيَّةِ مِنْ تَحْتِ حَنَكَيْهَا، وَفِي سَائِرِ نُسَخَتِهَا: «وَالْحَنَكُ - بِمَعْنَى - زَيْبُ زَنْجَدَانٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الشَّحَرُ قَطْعُ الدَّرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الْمَصْدَرِ، وَالتَّبْذِيعُ قَطْعُهَا فِي أَعْلَاهُ تَحْتَ الْبَطْنِ». وَفَالِ الدَّرْدِيرِ<sup>(٢)</sup>: «التَّبْذِيعُ فِي الشَّحَرِ طَعْرٌ يُلْقَى بِهٖ فِي الْبَطْنِ، يَعْنِي لَا يَرِيعُ أَنَّهُ الشَّحَرُ قَطْعُ الْبَطْنِ الْمُنْحَرِ».

وَفِي مَكْتَبَةِ الشَّحَرِ<sup>(٣)</sup>: «الشَّحَرُ قَطْعُ الدَّرُوقِ فِي أَسْفَلِ الْعُنُقِ عِنْدَ الْمَصْدَرِ، وَالتَّبْذِيعُ قَطْعُ الدَّرُوقِ مِنْ أَعْلَى الْعُنُقِ تَحْتَ اللَّحْيَيْنِ، وَلَا مَاسَ بِالتَّبْذِيعِ فِي الْحَلْقِ قَدْ أَهْلَهُ وَأَوْسَعَهُ وَأَعْلَاهُ؛ لِأَنَّهُ مَا مِمَّنِ الْبَيْتَةُ وَالتَّبْذِيعُ هُوَ الْحَلْقُ، وَلِأَنَّهُ كُنَّ مَجْتَمِعَةً الْمَرْوِيَّةُ، فَصَارَ حَتْمُ الْكُلِّ وَاحِدًا. انْتَهَى».

وَفِي «الْبَدَائِئِ»<sup>(٤)</sup>: «التَّبْذِيعُ هُوَ فَرْيُ الْأَوْدَاجِ، وَمَحَلُّهُ مَا مِمَّنِ اللَّيْلَةُ وَاللَّحْيَيْنِ، وَالتَّبْذِيرُ فَرْيُ الْأَوْدَاجِ، وَمَحَلُّهُ آخِرُ الْحَنْقِ وَلَوْ نَحَرَ مَا يَتَّبِعُهُ أَوْ ذَنَبُ مَا يَنْحَرُ بِحَلِّ لِرُجُودِ فَرْيِ الْأَوْدَاجِ، لَكِنْ يَكْرَهُ. لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْإِبِلِ الشَّحَرُ، وَفِي غَيْرِهَا التَّبْذِيعُ» لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الذِّكْرِ، إِنَّمَا هُوَ الْأَسْهَلُ عَلَى الْحَيَوَانِ، وَمَا فِيهِ نَوْعٌ رَاحَةٌ لَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ. وَالْأَسْهَلُ فِي الْإِبِلِ الشَّحَرُ لِأَنَّهُ لَنْتَ عَنِ اللَّحْمِ، وَاجْتِنَاعُ اللَّحْمِ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ خَلْقِهَا، وَالْبَشَرُ وَالْعَمَمُ جَمِيعُ حَلْفَتِهَا لَا يَخْتَلِفُ، انْتَهَى».

(١) «مَوْطَأٌ مُعَدُّ بِحِ التَّبْذِيعِ الْمَعْنَى» (٢٨١/٢)

(٢) «الشرح الكبير» (١٠٠/٢٠)

(٣) (٣٠٢/٨)

(٤) «مَنْهَاجُ الصَّنَاعَةِ» (١٥٥/٤)

٨٣٣/١٤١ - وحديثي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز أهدى حملاً، في حج أو عمرة.

٨٣٤/١٤٢ - وحديثي عن مالك، عن أبي جعفر الثقفي، أن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي أهدى حملاً، الخداهما بعثته.

٨٣٣/١٤١ - (مالك عن يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز) أمير المؤمنين (أهدى حملاً في حج أو عمرة) اقتداءً بغير النبي ﷺ، قال القاضي (١) وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من ذكور الإبل وإناثها، وأن ذلك يجوز مع الاحتياط دون الضرورة والعدم، لأن الأظهر من حال عمر بن عبد العزيز كونها من الإناث، لأن ذلك موجود، مع أن إناثها إنما كانت في الأغلب أقل من أنثى الذكور، وذلك يدل على قصد ذلك واختياره إياه، لأنه رآه أفضل أو ليجبي سنة الحواز.

٨٣٤/١٤٢ - (مالك عن أبي جعفر) اختلف في اسمه، كما تقدم في موضعه (الثقفي) بالهجرة وبدونها مع تخفيف الباء، ولا يجوز تشديدها (أن عبد الله بن عباس) بشحنانية متبذرة وشين معجمة (ابن أبي ربيعة المخزومي) صحابي شهير، ولد بأرض الحشة إذ هاجر أبوه إليها، وأنكر الواقدي ومن تبعه أن يكون له رواية عن النبي ﷺ، وقال ابن حبان: أدرك من حياة النبي ﷺ ثمانين سنين، ومات حين جاء نعي يزيد بن معاوية سنة ٦٤هـ، وفيل: قتل بسجستان سنة ٧٨هـ، وذكره ابن سعد فيما كان في عهد النبي ﷺ، ولم يحنط عنه، كذا في المعجل (٢).

(أهدى بدنتين) ولفظ محمد: أهدى عاماً بدنتين، أي هي سنة من الشين (إحداهما بعثته) هكذا في جميع النسخ، وكذا في أصول محمد، وهو مضم

(١) الفتاوى (٢/٢١٠).

(٢) المعجل المنقحة (ص ٢٣٦).



الثالثة، وحملها على قوله حتى بحر معها، فإن لم يجر، أنه محتمل،  
حتى غلبت أنه حتى بحر معها.

والخبر صحيح<sup>(١)</sup> عن الشيخناج "خبره" بناءً على الثاني، ولمراد على كليهما  
واحد، أي وصفت (لعله فليحمل وللهذا) "الغاية" فزادها معمول، أي  
بناءً على المعنى، فهو مبتدأ فاعل (حتى ينجر) أي لونه (سواء) أي مع الزمان أو  
لم يوجد) سواء المجبور، (لأنه) أي لونه (محمل) أي ما تركه عنه (محمل) سواء  
المجبور (حتى) أي حتى ينجر معها أي إلى أن ينجر معها.

أما الثاني<sup>(٢)</sup> حتى ما تنحه النافذة يتوقف إن كانت فيه قوة على المعنى  
في قرب المكان، شوقه معها ومراعاة أنه إذا لم يجر، وإن عجز عن الشيء  
مخيف عنه من محمله على ما كان عاداً من الظهور، فإن لم يجر محتملاً حملة  
على أنه قدر من القاسم، معنى قلت، أنه قد لزم حملة، فذلك لم يقدر علم  
ذلك حملة على أنه، ضامن المظهر أي وهو يجر، وإن لم يقدر أنه على  
حملة، فقد قاز أن يسم، بخلاف حملة، معنى ذلك محتمل، أنه قد لزم  
حملة، فإن لم يجر حملة، ومعنى ينفذ، ولا يجوز المسح أو نسخ قبل  
يجري، أو بعد ذلك، وإن لم يجر قبل ذلك، ولا أنه قد لزم بها اليد، فقد  
ذلك، هي رواية محمد بن أحمد بن أبي أنس، وهو زاهد معها، ومعنى ذلك، أن  
الوجه من حملة ما قد لزم على يدي، فيسحق أنه لا يرجع فيه على يدي، وإن  
حدث بعد الإيجاب وحسب أمده مع أنه، لأنه من جملة ما قد لزم إخراجه  
على وجه التهدي، فصار أمده، البنية، انتهى.

قال المصنف<sup>(٣)</sup> فصل في ذلك الحاصل بعد التثنية أو الإثنية إلى مكان  
ومكان، وبذلك حملة على غير أنه إن لم يكن موقفاً، وإن لم يجر قبل التثنية.

(١) (٣٧٥) (٢٠)

(٢) (٣٧٥) (٢٠)

(٣) (٣٧٥) (٢٠) (٣٧٥) (٢٠)



وإذا اضطررت إلى شربها، فاشرب بعد ما يروى فضيلتها، فإذا نحرنتها  
فأنحر فضيلتها منها.

بالقاء والدال والحاء المهملتين: غير منقل، من فححه الدليل: إذا أنقله، وقد  
مفع مرفوعاً: «ركبها بالمعروف» إذا الحنت إلى ظهرها» (وإذا اضطررت إلى  
شربها فاشرب بعد ما يروى) بفتح التاء من سمع بسمع، ذكر في «الصرح»: «  
روى وأرتوى وتروى سعى (فضيلتها) هو ولد الناقة، إذا فُصل عن رضيع أمه،  
والسراء ههنا مطلق الولد (فإذا نحرنتها) أي الأم (فأنحر) بصيغة الأمر للوجوب  
أو التندب، كما نعلم من السداح (فضيلتها منها) كذا في النسخ المصرية  
وبعض الهندية بلط، لذلك، وفي أكثر النسخية فضيلتها في التوضيعين، والآخرة  
الأول، وفيه شرب لبن الهندي ما فضل عن ربي ولده».

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «كرهه مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه؛ لأنه  
نوع من الخرج في صدقة، وليتصدق ما فضل، ومحل الكراهة حيث لا  
صروه، والأغرم إن أضرها أو فضيلتها بشربه أرض النقص أو البدن إن حصل  
تلفه انتهى».

قال الذرقير<sup>(٢)</sup>: «ولا يشرب الهندي بعد الغايبة أو الإشعار من النفس،  
وإن فصل عن ربي فضيلتها، أي بحرر إن لم يفصل أو أضرها، ويكره إن فصل،  
وخرم إن أضرها بشربه الأم أو الولد، قال الشافعي: «وعلقتهم الهي بخروج  
الهندي عن ملكه بالتقليد أو الإشعار، وبخروجه خرجت المانع، فشبه نوع من  
العد في الصدقة بدن علي أن انتهى للكراهة؛ لأن النود في الصدقة مكره،  
على المعتمد، ومحل الكراهة إن لم يفسد الشرب بالأم أو الولد، بأن أضفهما  
أو أحدهما، ولا كذا شربه ممزوجاً، انتهى».

(١) تشرح الزرقاني (٣٢٥/٢).

(٢) «النسخ الكبير مع حاشية الدرقي» (٩٢/٢).



..... من المذنبين ..... قبله

المراد بهذا الأول بمقابل الشيء من الإنعقاد ونحوه وغيرها. (من المدينة)  
ذكر ذلك؛ إما أن الجدوى قد استقرت من الطرقة أيضاً على من انصرف أيضاً،  
وقد استقرت من عمر - وهي - عندهما. مرة من قبله، كما أخبره البخاري  
غير مائة من الشيء الجدوى من نظريته.

(قللده) بنسبته للام التي اهدي سعلبي، كما سباني، ونظفده سنة  
بالإحصاء، وهو تعيق معل أو جلد: ليكون علامة تهدي. وقال أصحابه: لو  
قلد بغيره مرارة أو نحي سجرة أو منه ذلك، جاز نحصل العلامة، وذهب  
الشافعي والثوري إلى أنها قلده سعلبي، وهو قول ابن عمر، وقال أبو هريرة  
ومالك: يمزق واحد، وعن الثوري: يحرق فم الخيل، ويعلان أفضن لصل  
وجدهما، فإنه العنق<sup>١١</sup>.

وقال ابن رشد<sup>(١٧)</sup> إذا كان الهدي من الإبل واليغز، فلا خلاف أنه بقصد،  
واحتلوا ما في نقد العنق، فقال مالك وأبو حنيفة: لا تقصد، وقال الشافعي  
وأحمد وذو الرأي: قلناه، انتهى.

وقال الناجي<sup>(٢٠)</sup> : نضد لأبيل سواء كنت له أسمة أو لم تكن، وكذلك  
انقرو سبي. وذلك ابن حرم في النحلي. إذ كان الهدى من الغنم. فلا  
يسعار به. لكن ينفد رفعة جيدة في عقه. وإن كان من الشرق. فلا يسعار به،  
ولا ينفد. كما أنه له أسمة أو لم تكن. انتهى

وزاك الموعود<sup>(١٢)</sup> يسر قلبه انباده، رغبه ان يجعل في اعدائها اعداء.

$$d^2 \Gamma_4 = \frac{1}{2} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 \Gamma_4}{d\alpha^2} + \frac{1}{2} \frac{d^2 \Gamma_4}{d\beta^2} \right) d\alpha^2 + \frac{1}{2} \frac{d^2 \Gamma_4}{d\alpha d\beta} d\alpha d\beta + \frac{1}{2} \frac{d^2 \Gamma_4}{d\beta^2} d\beta^2$$
$$T_{\text{eff}} = T \left( 1 + \frac{\alpha}{\beta} \right) \quad (7)$$
$$\langle T^{\mu\nu} \rangle = \frac{1}{2} \langle T^{\mu\nu} \rangle = 0 \quad (51)$$

١٤٥٢ هـ / ١٩٣٦ م



وَأَذَانُ الْقَرْبِ، وَغَرَاهَا، أَوْ عِلَاقَةُ دَاوُدَ، سَوَاءٌ كَانَتْ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَسُنُّ تَقْلِيدَ الْغَنَمِ، أَنْتَهَى.

وهي «مناسك النورى»: إِنْ كَانَ مَدَنَةً أَوْ مَقَرَّةً، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَقْلُدَهَا مَلِيْنًا، وَلِيَكُنْ لَهَا قِيَمَةٌ لِيَتَعَدَّ بِهَا، وَإِنْ سَاقَ غَنَمًا، اسْتَحَبَّ أَنْ يَقْلُدَهَا خَرِبَ الْقَرْبِ، وَهِيَ عَرَاهَا وَأَذَانُهَا، وَلَا يَقْلُدُهَا النُّعْلَ؛ لِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ.

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: سُنُّ فِي هَدَايَا لِإِبِلٍ إِشْعَارٍ وَتَقْلِيدِ، أَيْ تَعْلِيلِ قِلَاقَةٍ، أَيْ حَبْلٍ فِي عُنُقِهَا، وَتَدْبِ تَعْلَانِ يَمْلُقُهُمَا بَنَاتِ الْأَرْضِ، أَيْ يَجْعَلُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْضِ، لَا مِنْ صَوَفٍ أَوْ وَبَرٍ، وَقُلَّدَتْ الْبَقَرُ بِدُونِ إِشْعَارٍ، لَا الْغَنَمَ فَلَا تَشْمُرُ وَلَا تَقْلُدُ، أَيْ يَكْرَهُ تَقْلِيدُهَا. وَيَحْرُمُ إِشْعَارُهَا، وَفِي «العارضة»: قَالَ مَالِكٌ: لَا تَقْلُدُ الْغَنَمَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْلُدُ وَهَذِهِ سَنَةٌ، تَعْرِدُ بِهَا الْأَسْوَدُ مِنْ عَائِشَةٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهَا غَيْرُهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهَا تَقْلِيدٌ عَنْ نَصْحَابَةٍ، أَنْتَهَى.

وفي «البدل»<sup>(٢)</sup> عَنِ الْعِتْبِيِّ: قَالَ أَبُو عَمْرٍ: احْتَجَّ مِنْ أَنْكَرِهِ بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا حَجَّ حَبَّةً وَاحِدَةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا غَنَمًا، وَأَنْكَرُوا حَدِيثَ الْأَسْوَدِ، وَعَنِ «المبسوط»: أَنَّهُ ضَادُّهُ أَنْتَهَى. وَفِي «شروح اللباب»<sup>(٣)</sup>: يَسُنُّ تَقْلِيدَ يَدِّ الشُّكْرِ دُونَ يَدِّ الْجَبْرِ، وَهَرَأَنْ يَرِيطَ فِي عُنُقِ يَدْنِ أَوْ بِفَرَةٍ قِطْعَةً نَحْوِ كَامِلَةٍ أَوْ نَاقِصَةٍ، أَوْ قِطْعَةً مَزَادَةً، أَوْ لِحَاءَ شَجَرَةٍ، أَوْ نَحْوَهُ مِنْ شَرَاكٍ بَعْلٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ عَلَامَةً عَلَى أَنَّهُ هَدْيٌ، وَلَا يَسُنُّ فِي الْغَنَمِ مَطْلُقًا، لَكِنْ كَو قُلَّدَ جَازًا، وَلَا بِأَسَرٍّ، وَفِي «المبسوط»: لَا بِضَرْءٍ.

وفي «البدائع»: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ لَا تَقْلُدُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْلُدُ

(١) «الشرح الكبير» (٢/٨٨).

(٢) «مثل المسجود» (٨/٢٤٧).

(٣) (مر) (٢٧٩).

وَأَشْعَرُهُ

وَلَا الْقَشِيدَ عَطَفَ الْقَلَانِدَ عَلَى الْهَدْيِ، وَالْمَطَفَ بِقَتَصِي سَمَاعِيرَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَاسْمُ الْهَدْيِ يَفْعُ عَلَى الْعَسَمِ وَالْإِبِلِ وَالْبُغْرِ جَمِيعاً، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ نَوْرَانٌ مَا يَفْلَدُ، وَمَا لَا يَفْلَدُ، ثُمَّ الْإِبِلِ وَالْبُغْرِ يَفْلَدَانِ إِبْجَاعاً، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْغَنَمَ لَا يَفْلَدُ، لِيَكُونَ عَطَفَ الْقَلَانِدَ عَلَى الْهَدْيِ عَطَفَ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ مَصْخُوحٌ، انْتَهَى. وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي مَوْجِزَتِهِ<sup>(١)</sup>: اِتِّفَقَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِشْعَارِ، وَالْإِشْعَارُ حَسَنٌ، انْتَهَى.

(وَأَشْعَرُهُ) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَبْحَاثَ، الْأَوَّلُ: فِي تَضَمُّنِهِ لَعْنَةً وَاصْطِلَاحاً، وَالثَّانِي: فِي حُكْمِهِ عِنْدَ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَالثَّلَاثُ: فِي الْعَسَمِ الَّتِي تُشْعَرُ، وَالَّتِي لَا تُشْعَرُ، وَسَبَّأَتِي الْكَلَامَ عَلَى الْمَكَاثِ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالْإِشْعَارُ فِي اللُّغَةِ الْإِعْلَامُ، مَا حُوِّدَ مِنَ الشُّعُورِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ، مِنْ شَعَرَ يَشْعُرُهُ كَتَضَرَّ يَضُرُّهُ، قَالَ الْعَيْنِيُّ<sup>(٢)</sup>: وَمِنْ «الْهَنْدَايَةِ»<sup>(٣)</sup>: الْإِشْعَارُ الْإِدْمَاءُ بِالنَّجْرِجِ لَعْنَةً، انْتَهَى. وَقَالَ الرَّاعِي: «شَعَرَ سَعْرُوفٌ، قَالَ نَعْلَانٌ: «وَمِنْ أَسْمَائِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا» الْآيَةُ، وَمِنْهُ اسْتَمِيرَ سَحَرْتُ كَذَا، أَيُّ عَلِمْتُ عِلْماً فِي لَدُنْهِ كَأَصَابَةِ الشُّعْرِ، وَصَحِي الشَّاعِرُ شَاعِراً لَفَعْلَتُهُ وَدَقَّةُ مَعْرِفَتِهِ، «وَلَا تُجْعَلُوا شَعَائِرَ أَقْوَمَ» أَيُّ مَا يَهْدِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، سَفِي بَذَلْتُ، لِأَنَّهَا تُشْعَرُ، أَيُّ نَعْنَمُ بِأَنْ تَدْعَى بِشَعِيرَةِ أَيِّ حَبِيدَةٍ، انْتَهَى.

وَفِي الْمَشْرِعِ: أَنْ يَضْرِبَ صَمْعَةً سَنَامِ الْهَدْيِ بِحَبِيدَةٍ، حَتَّى يَنْطَلِعَ بِالدَّمِ طَاهِراً. وَزَعَمَ ابْنُ قُرْقُولٍ: أَنَّ إِشْعَارَهَا عَمَلٌ تَعْلِيمِيهَا بَعْلَامَةً يَشُقُّ جِلْدَ سَنَامِهَا عَرِصاً مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، هَذَا عِنْدَ الْحَبَرِيِّينَ، وَأَمَّا الْعَرِاقِيُّونَ فَالْإِشْعَارُ عِنْدَهُمْ تَغْلِبُهَا بِقَلَانِدَةٍ.

(١) انظر: معوطاً لمحمد مع التعليق للمجدد (٢/٢٧٣).

(٢) عمدة القاري (٢/٣٠١).

(٣) (١/٦١).

وأما الثاني، فاحفظوا في حكم الإشعار، فذهب الجمهور، منهم الأئمة الثلاثة إلى أنه سنة، قال أبو يوسف ومحمد أنه حرام، وقيل: سنة. كما في البداية، وذكر ابن أبي شيبة في المصنف: بأسانيذ حكمة عن عائشة وابن عباس: إن شئت فأنشعوا، وإن شئت فلا، كما في التبيين، وفي الهداية<sup>(١)</sup>: هو مكروه عند أبي حنيفة، وعندهما: حرام، وعند شافعي - رحمه الله - سنة، لأنه مروي عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين

ولهما أن المقصود من التظليل، أن لا يُلَاحَظَ إذا ورد مرة أو كلاً، أو يرد إذا ضُرَّ، وهو في الإشعار أتم؛ لأنه أُلْزِمَ، فمن هذا الوجه يكون سنة، إلا أنه عارضه جهة كونه متناً، فثبت بحسنه، ولأنه حيفة، أنه مثله، وأنه منهي عنه، ولو وقع التوضيح للمحرم، والإشعار بالنهي يبيِّنُ أن نصيانة الهدي، لأن المشركين لا يسمعون عن ترميمه إلا به، وقيل: إن أن حيفة كره إشعار أهل زمانه لعدم الفهم فيه على وجه يخاف منه المداينة، وبغير: إنما كره إشعار على التقليد.

وفي العارضة<sup>(٢)</sup>، الإشعار والتظليل سنة، وأكروه أبو حنيفة، وقال: إنه مُنْتَهَى، وبروز ذلك عن إبراهيم النخعي، وقد روي عن ابن عباس: التخيير فيه والزحمة، وهي عارضة مركبة، فراجع أبو حنيفة الترك؛ لأنه جهة التظليل، وهي حرام، وذلك لندب أو أن من اضحاح التحريم، انتهى.

قال الحافظ في الهداية<sup>(٣)</sup>: قوله: روي الإشعار عن النبي ﷺ والحلفاء الراشدين، رواه أبو يعلى من حديث ابن عباس: لأن النبي ﷺ لما أتى فاء

(١) (١/١٥١).

(٢) عارضة الأضحية (١/٢١١) (٢/١٣٧).

(٣) (١/٢٦٢) عن حديث الهداية من أبيه.



حدة الوداع، والمناحر ناصح، فأين التعارض؟ نجيب: بأن عمران بن الحصين روى: «أن النبي ﷺ ما قام خطيباً إلا سبّح عن المشقة»، فكان الإشعار مسموحاً، فلا أقل من التعارض؛ انتهى. وفي «البيان» عن «الأسبغيات» معنى قول الرازي: «أن النبي ﷺ أشعر بدنته، فأعلمها بعلامته»، ويمكن أن يكون ذلك سوى الحرج؛ لأن الإشعار هو «الإعلام»، كما ذكره الإمام المحمدي، انتهى.

قلت: وأصل الاختلاف اختلافهم في الأصول، فإن العموم والخصوص، إذا تعارضتا فلا عد الحقة منزلة واحدة، ورجح الخصوص عند انتفاعية، قال ابن حجر في شرح مناسك التوحي: «ولما لم يكن منياً عنه مع أنه مكف؛ لأن أحوال النبي عامة، وأحواله خاصة، فقد ثبت وقية كلامهم أنه لا فرق في نام الإشعار بين القرب والبعيد، وفي: ينبغي: استحصال بين قريب المسافة والمدينة، فيفعل، ويبعدها جداً، فلا يفعل، لأنه قد يخشى منه تلف الحيوان أو مرضه».

وقد يُحاج: بأن ذلك لا يخشى إلا عند إفحاش الجرح، وهو ممنوع فهنا، وإنما المراد بجرحه أدنى حرجة، بحيث يحرج منه قليل دم، ليلوث صفحة منامه، وهذا غائباً لا يخشى منه في الإبل والبقر شيء، فإن فرض ذلك بشدة حر أو برد، فلا بُدَّ أن يبدد تأخير، إلى وصوله مسافة، لا يخشى منه لو فعل فيها شيء، انتهى.

وفي «شرح اللباب»<sup>(١)</sup> بحوز الإشعار، وقيل بذكره، قال في «المحيط»<sup>(٢)</sup> هو الصحيح، وقيل: بذقة لأنه مثله، وقيل: يس، وهو الأصح. وفي «المحيط»: هو الصحيح، لما ورد في الآثار وثبت في الآثار، فقد قال

بذي الحليفة .

الطحاوي والشيخ أبو مصور المازني: ثم بكروا أبو حنيفة<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - أصل الإشعار، وكيف بكوه ذلك مع ما اشتهر فيه من الأحاديث، وإنما كره إشعار أهل زمانه؛ لأنهم ياتمون في ذلك على وجه يحذف منه حلالك البنية سرابته، خصوصاً في حر الحجار، قرأى المصنف في سد هذا الباب على العامة؛ لأنهم لا يقفون على الحد، فأما من وقف عن ذلك، بأن قطع الجند دون اللحم، فلا بأس بذلك، فإن التكرار: وهذا هو الأصح، وقال صاحب «اللباب»: فعلى هذا يكون الإشعار المقصود المختار عنده من باب الاستحباب، وهذا هو الأئيق بمنصب ذلك الجواب، وهو اختيار قوام الدين برزين الهمم، انتهى.

وفي «المختار»<sup>(٢)</sup> كره الإشعار لأن كل أحد لا يحسنه، فأما من أحس بأنه قطع الجند فقط، فلا بأس به، انتهى. وقال الشيخ في «الكوكب النوري»<sup>(٣)</sup> فلو أشعر عالم طريقته أتى نائباً، والذي اشتهر من منع الإمام، فهو منع لما أبك أهل زمانه من الممانعة فيه، أو عو ردى للعوام مطلقاً بإبقاء عن الهدايا، وحيماً عما يؤول الأمر إبه من الممانعة فيه، رابوق في السهني عنه طلقاً لما هو مدب بحسب، انتهى.

قلت. ويؤيد ذلك ما تقدم في البحث الأول من الدقة في معنى الإشعار لغة (بذي الحليفة) مبعات أهل المدينة، أتباعاً لمسي<sup>(٤)</sup>، فإنه <sup>بذ</sup> فقد هداه وأشعرها بها، وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - من أكثر الناس إماماً له <sup>بذ</sup>. وصرح أهل الفروع من الأئمة الأربعة باستحبابه من التبعات.

(١) «أهل عصره» النوري، وفتح الناري: (٣) / ٥٢١.

(٢) (٢) / ١٤٣٧.

(٣) (٣) / ١٣٦.



وَذَلِكَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، .....

وقال الفسطلاني: هل الأفضل تقديم الإشعار أو التحليل؟ صح في الأول غير في «صحيح مسلم». وصح في الثاني فعل ابن عمر، وهو المنصوص، وزاد في «المجموع»: أن النماوردي حكى الأول عن أصحابنا كلهم، ولم ينكر فيه خلافاً، انتهى.

قلت: ولم أجد الترتيب بينهما في فروع الحنيفة والحنابلة.

(وذلك في مكان واحد) قال الباجي: وذلك أن السنة أن لا يكون إيجابه، ثم يرد الإحرام إلا عند إحرامه، وفي «الحنبية» و«الموازية» عن مالك: أنه كره للشافعي والمصري، أن يقلد هديه بذئ الحليفة، ويؤخر إحرامه إلى الجحفة، وفي «المذنبية» من رواية داود بن سعيد عن مالك: لا بأس بذلك، وفعل ذلك في مكان واحد أحس إلي، وقال مالك في «الموازية»: يقلد هديه، ثم يشعر، ثم يُعِلُّهُ إن شاء، ثم يركع، ثم يحرم، فالسنة اتصال ذلك كله. وفي شرح التلياب: إن بحث الهدي يُقْلَنُ من بلد، وإن كان معه فهو من حيث يحرم، هو السنة، كذا في شرح الكنز.

وفي «العيني»<sup>(١)</sup> على «البحاري»: قال ابن بطال: من أراد أن يحرم بالحج أو العمرة، وساق معه هدياً، لا يقلده إلا من ميفات، وكذلك يستحب له أن لا يحرم، إلا من ذلك الميفات على ما عمل به النبي ﷺ في الحنبية، وفي حجة أيضاً، وكذلك من أراد أن يبعث بهدي إلى البيت، ولم يرد الحج والعمرة، أقام في بلد، فإنه يجوز له أن يقلده ويشعره في بلد، ثم يبعث، كما فعل النبي ﷺ، إذ بعث بهديه مع أبي بكر - رضي الله عنه - سنة تسع، ولم يوجب ذلك على النبي ﷺ إحراماً، وعلى هذا جماعة أئمة الفتوى مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق إلى آخر ما سطر.

(١) «ميلة نقاري» (٢٠١/٧).



وهو موجه للقبلة، يثقله، يعثره، ويسعده من أشد الأسرعة . . .

أدعوا إلى الجاهل أو من غير ربي الله سبحانه - موجهة للقبلة وهي  
تسبح الجاهل - موجهة للقبلة، أي من حدى القبلة والإشعار، قال الباقى<sup>(١)</sup> :  
يريد أن الثقل، والإشعار من الله أنه يكون راجعاً من ثقله إلى أخفقه، وكذلك  
قال مالك، وكذا من سنة الشاغل لثقل أن يكون موجه إلى القبلة، انتهى  
بعض الأصناف المتأخرين، ويتجاوز ثقله الجسج، الأسرعة، أي مبعثه القطة،  
بأسرعة تاركه، انتهى

يرفع محمد بن أبيه<sup>(٢)</sup> : وهو ما حيد إلى الثقل، يعنى جاعل روح  
هوى إلى الثقل، وشيئاً مما لا يكاد المصنف يستعمله، وإنما في آية من قبل  
الله، كما سيأتي في حقه، وإنما من الآيات التي لا يمكن أن يكون  
سواءً من قبل الثقل، وعنده أم الموضع ذكرنا أسفلاً الذي إلى الله لا  
سيأتي، يثقله، يعثره<sup>(٣)</sup> : قال الباقى<sup>(٤)</sup> : هذا هو المصنف أن يثقله يعثره في  
ثقله، وإن قلنا بعداً، والله، بعد أن مالك سيرة الثقل الواحد، انتهى  
وقدم في ثلث الحديث ثم من ذلك، وفي الحديث إجماع الأئمة، استحدث  
خليفة المؤمنين لا واحده، وقد انخرط متولي ذلك، وقال غيره: يعثره الواحد،  
نعم

أويسعده، ومعظم أثره من الإشعار من الثقل، يتحسر الخلق، أي الجهد  
الأسير، أحسن ظناً، الأصناف في اتصال الإشعار في أواسط الأجزاء  
والسائكة في تلك أربعة أقوال، منها في المسيوقية والاقبال<sup>(٥)</sup> : إذ قال،  
وفي أثره من الثقل الأسير أو الأسير، تشبه: أنها السكة من الأسير،

(١) إ. ق. ٢/١٣٢

(٢) إ. ق. ١/٣٣٦

(٣) إ. ق. ٢/٣١٦

(٤) إ. ق. ٢/٣٧٢

ورأى من أنهما سواء انتهى. لكن مشهور هذه الأيسر، وإنما كفى فيه حاشية  
نقطة السداع. وعليه اختصر الدردير، إذ قال: ومن من الجانب الأيسر، انتهى.

وه قال صاحبنا أبي حنيفة إنما في "عبي" وغيره، وقال محمد بن  
مروته: وهذا ما ذكره التصديق أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار  
من الجانب الأيسر إلا أن تكون معاً مقربة لا يستطيع أن يدخل بينهما،  
فليشعرها من الجانب الأيسر والأيسر، انتهى. وهو أي اليسار، رواية للإمام  
أحمد، كما في "المعني" (١٦٦)، وفي أخرى أنه المشهور، وهو قال السماعي.  
وهو رواية عن أبي يوسف كما في شرح الزاوي، أن يشعر في الأيسر.

وفي "العربي" قال السداعسي: إننا كانت الرواية دالة، فذكرها من  
الأيسر، وإن كانت جملة قرب من ذلك، ثم قام بهما وأيسر إحداهما من الأيسر  
والأخرى من الأيسر، وحكى ابن حزم عن محمد بن أحمد يقول: لا بد من استحقاق  
الإشعار في جانب الأيسر.

وفي "العامة" (١٦٦) وقد روي عن الحسن بن علي: أنه كان ياحي من بين  
المعبرين من جهة رأسه، فيصيب من أحدهما الجانب الأيمن، ومن الآخر  
الأيسر، ولو صح هذا، لكان خطأ من التأويل، انتهى.

قال السماعي (١٦٦) إنما يشعر من الشق الأيسر، فهو من شقه والأصل في  
ذلك ما قدمناه من أن الحصة أن تكون موجهة لثقبه، وأن يكون مباشر ذلك  
موضوعاً إليه، ولا يتأخر مع ذلك أن يليه، إلا أن الأيسر، وقد روي ابن  
عسار: أن الحسن بن علي يشعر بدنه من صفحة شقه الأيسر، ولعله كان ذلك  
لصعوبة، أو ليرى التحريك، وقد روي عن أبي قال: قال ابن عسار: رضي الله

(١٦٦) (١٦٦)

(١٦٦) (١٦٦) العامة الأخرى، (١٦٦) (١٦٦)

(١٦٦) (١٦٦) العامة، (١٦٦) (١٦٦)

عصم - إذا كانت يده ذلولاً، أشعرها من قل شغلها الأيسر، وإن كانت صموية، فرق يدين، ثم قام بينهما، وأشعر إحداهما من الأيمن، والأخرى من الأيسر، قال في «العتية»: لم يشعرهما ابن عمر في الشَّيْءِ أنهما سنة، لكن ليدلِّها، وإنما السنة هي الشق الأيسر في الصعاب وغيرها، انتهى.

وفي «الإكمام»<sup>(١)</sup> مشهور مذهب مالك أن محل الإشعار هو الأيسر، وجهه ابن رشد بأن السنة أن يشعر، ووجهه إلى القبلة يمينه، وعظامها بشماله، وإذا كان كذلك، رقع الأيسر ولا يكون الأيمن، إلا أن يستدير القبلة، أو يشعر بشماله، أو يسكه له غيره، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup> صفت أن يشو سنامها من الجانب الأيمن أو الأيسر، فتأوا: ولأنه هم الأيسر؛ لأن النبي ﷺ ضمن في جانب اليسار مقصوداً، وفي جانب الأيمن اتفاقاً. قال ابن الهمام<sup>(٣)</sup>: قالوا: لأنها كانت نساق إليه، وهو يستقبلها، فبدخل من قبل رؤوسها، والحرية يمينه لا محالة، والطمع حيثئذ إلى جهة اليسار أمكن. وهو طبع هذه الحركة، فيقع الطمع كذلك مقصوداً. ثم يعطف حاجتاً إلى جهة يمينه يمينه، وهو متكلف بخلافه إلى جهة الأولى، انتهى.

قال في «العناية» في شعر الآخر من قل يمين البعير الأولى اتفاقاً للأول لا قصداً إليه، انتهى. وهذا مبني على أنه ﷺ أشعر في الأيمن والأيسر كليهما؛ أما الأول، ففي «مسلم»<sup>(٤)</sup> من حديث أبي حنيفة عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة، لم دعا يمينه، فأشعرها في صفحة سنامها

(١) «الإكمام» (٣/٣٦٣).

(٢) (١٤٤/١).

(٣) «فتح القدير» (٢/٢٥٥).

(٤) «مخرجه مسلم» (٢/٢٦٢).

ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس عرفة . . .

الأبسر، وروى ابن خزيمة في الصحيح، ولم يذكر فيه الأبسر، وأما الثاني، فقال ابن عبد البر في كتاب التهذيب<sup>(١)</sup> رأيت في كتاب ابن عثمة عن أبيه عن معبد بن أبي عروة عن قتادة عن أبي حسان الأبرج عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أشعر بدنه من الجاني، الأبسر، ثم سالت الدم عدوا، قال ابن عبد البر: هذا خبر من حديث ابن عباس، بل المعروف ما روى مسلم وغيره في الحاشية الأبسر، وصحيح ابن أبي شيبة كلامه

لكن الحديث مروي بطريق آخر أيضاً، فمروا أن علي بن المومنين في «مسند» حدث يزيد بن عازون أن شعبة بن الحجاج عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ لما أتى ذا الحليفة، أشعر بدنه في شفاها الأبسر، ثم سالت الدم بدمه، الحديث، وسكت عليه لحاطال الزبني في «تصنيف الزباني»<sup>(٢)</sup> وابن حجر في «المغزاة» وابن القيم، والعلبي في «شرح التهذيب»، ويزيد أيضاً أثر الثاني، إلا أنه يمكن أحد أشد اهتمامه بظاهر الخبر ومولاه ﷺ من ابن عمر، فلو لا علمه بوقوع ذلك من فعله ﷺ، لم يستعمل علي ذلك

(ثم يساق) الهادي (معه حتى يوقف) يبا، السجود (به) أي ما يسي فيه (الناس) أي الحجاج (عرفة) يوم عرفة، يزيد أنه سئل عن عابيه، وحظ معه في وصوله إلى مكة، ونحوه، أي متى ونحوه، حتى يوقف به بعرفة حسن وقوف الناس، أن الوقوف في غير ذلك من الأيام، فغير مستوي، كذا في «التعليق»<sup>(٣)</sup>، وبني الكلام على تعريف الهادي قريباً.

(١) (١٤١) (٢٢٦)

(٢) (٣١) (١٦٦)

(٣) (٧١) (٣١٣)

أَمْ يَدْعُو بِهِ نَجْعَهُمْ إِذَا دَعَوْهُ ، وَفَإِ قَوْمٌ مِنْ خَلْقِهِ النُّجُورُ ، سَحَرَهُ قَبْلَ  
أَنْ يَخْلُقَ أَوْ يَعْصِرَهُ وَكَانَ هُوَ يَنْخَرُ مِنْهُ يَدُهُ ، خُفِّفَتْ قِيَامًا ،  
رُفِّفَتْ إِلَى الْقَبِيلَةِ ، .....  
.....

(ثم يدعى به ، المحجور ، أي أي يابئذي (معهم) أي نفس (إذا دعوا)  
..... المحجور أي قُلتوا ورجعوا من عود بعد عروب الشمس (فإذا قدم) ابن  
عمر ، ونسي الله عنهما - نسي خلافاً يوم (السحر) أي جيرة العبد ، وبعد ذلك  
أنحروه أي أهداه ، قال النجاشي : ولا يجوز أنحروه ليلاً ، وعلى هذا قول مالك  
، جماعة أصحابه ، ولا الشيب ، فقد روي عنه الحجاز ليلاً ، انتهى

(قيل إن يحل أو يقصر) قوله عن ربيعة - فَوَلَا غُلَاقًا رُتُونًا مِمَّنْ يُلْقِ الْقَدَرُ  
يُخَفُّ<sup>(١١٦)</sup> ، (وكان هو) أي ابن عمر - وصلى الله عنهما - (يبحر عليه بيده) يعني  
يأشتر ذلك نفسه ، وهو المنة لمن يحسنه ، كما عدم ، وقد حذر ابن خزيمة تراثاً  
ومشياً مدته مدة في حجة الوداع (يصفون) بالصدد المهمة وتشدد الماء  
المصنوعين (فهدى) نزل عن اسمه : فَوَدَّكَوْا تَهْ تَهْ غَلَّتْهَا صَوَائِدُ<sup>(١١٧)</sup> جميع  
صائغة (ويوم جهنم) أي أهولها ، وأفراد الصائغ في أول الأثر باعتبار السقف  
(إلى القبلة) نداء أقدامهم ، فإنه كان يستقبل بذيخته القبلة ، قال أبو عبد<sup>(١١٨)</sup> .

قال الثوري في شرح حديث<sup>(١١٩)</sup> : وسنحت المحجور استقبال القبلة ،  
وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يكره أن يزكى من له استقبال به القبلة ،  
أنهى ..

وقال ابن رشد في «المداية»<sup>(١٢٠)</sup> : فما استقبل القبلة بأذنيه ، فإن قوماً

(١١٦) دعوا القدر (١٦٧: ١٦٦)

(١١٧) شرح الثوري (١٦٧: ١٦٦)

(١١٨) (١٦٧: ١٦٦)

(١١٩) مداية المجتهد (١٦٧: ١٦٦)

لَمْ يَأْكُلْ وَنَطَعَهُ.

٨٣٨، ١٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عَدِيٍّ قَالَ: إِذَا طَعِيَ فِي سَنَامٍ هَدِيَّةٌ، وَهُوَ شَاعِرٌ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ،  
وَأَمَّا الْخَيْرُ.

امسحوا بذلك، وفروا أخباراً ذلك، ونحواً فممنوع، فغيره كرهوا أن لا يستعمل  
بها التسمية، وإن كانت في السبع موحدة في التسمية انتهى أي في سبب  
المناسكة، وحديث يافع ذلك سنة (تم يأكل) سنة (وطعم) غيره، لقوله عز  
اسمه: وَكَلَّمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْقَاطَ النَّعْمِ وَالشَّعْرَةَ<sup>(١)</sup>، ولقوله يافع في حديث حسن أن  
سنت طعن برفل من إلى ما بينهما من أن من نعاء افطع، أخرجه أبو داود برواية  
عنه أنه مر فريد.

٨٣٨، ١٤٦ - أَمَّا مَالِكٌ عَنْ يَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

(كَانَ إِذَا طَعِيَ) أَي صَرَبَ (فِي سَنَامٍ) يَفْخُجُ اسْمُ السَّيْلِ الْمَبْسُوكَةِ هَدِيَّةً، وَهُوَ شَاعِرٌ،  
أَي إِذَا شَرَعَ فِي التَّسْعَةِ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللهُ أَكْبَرُ، امْتِنَالاً لِقَوْلِهِ عَنِ اسْمِهِ:  
فَرُبُّكُمْ اللَّهُ خَلَقَ مَا فِيكُمْ<sup>(٢)</sup>، قَالَ الْبَاحِيُّ<sup>(٣)</sup>: وَهُوَ عَنِ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ  
عَنِ إِتْدَاءِ اسْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَةً لِإِبْجَادِ كَمَا سَعَى السَّجَّاحُ، وَهِيَ  
مَعْنَى بَرَاءَةِ اسْمِهِ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَمِيَّةِ، أَنْ مَا قَالَهُ إِشْعَارُ هَدِيَّةً قَالَهُ: بِسْمِ اللَّهِ  
وَاللهُ أَكْبَرُ، وَهُوَ مَذَاهِبُ الْبَلَدِ، قَالَ الْكُوفِيُّ: يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكْرَعَ عَدُوَّهُ مَعَ  
سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، وَيَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ وَشَاطِحُ السُّبْحِ.

ثم الأئمة بعد أنفسهم عس أن لا تستعمل التسمية، حالوا في أسماء الأئمة  
- صلوات الله عليهم - في هذا إذا كان سفره إلى الأبل أسمة، فذلك يمكن لها

(١) سورة الحج - الآية ٢٦.

(٢) سورة البقرة - الآية ٢٨٥.

(٣) الفقيه، ١/٣١٢.

(٤) الفقيه، ١/٣١٢.

أسماء، وبني تغلث ولا شعر، وباء اعشي، واحتاره ابن حبيب: أن شعر الإبل  
والشعر وإن لم يكن لها أسماء، وجه قول مالك أن الإشعار محقق بالعدم،  
مبني على أنه لا يفعل في غيره مع وجوده، فإذا عدم تغلث عدم محل الإشعار  
كالمشم، ووجه قول ابن حبيب أن هذا هدي من الإبل والبقر، فكان حكمه أن  
يشعر كلي لها أسماء، وأما الغنم فلا يشعر حساء انتهى.

وقال الشافعي<sup>(١٦٦)</sup> (ش) في هذا الإشعار سبب جميع عدم الشعر،  
وقالوا لا شعر دون إشعاره إلا أن تكون بأسماء، فشعر أيضاً كالإبل، لا الغنم  
فلا شعر ولا أسماء، أي يكره تقييده وحرم إشعاره، انتهى. قال الدسوقي:  
قوله إشعار أسماء، هذا ظاهره إذا كان لها أسماء، فإن كانت لا أسماء لها،  
بظاهره أنها لا تشعر، وهو رواية محدث، والذي في المسونة: أن الإبل تُشعر  
إشعاراً معيّناً ولو لم يكن لها أسماء، وما لها أسماء جزئ إشعارها في واحد  
منهما، وقوله لا بأسماء، ذكره المحقق، هو قول المسونة، وعزاه ابن  
عرفه بها أن شعر لا شعر مطلقاً، وتعلقه صفي، انتهى.

وقال الشافعي<sup>(١٦٧)</sup> ويسمى إشعار الإبل والبقر، وقال مالك: إن كانت البقرة  
تدعى سام، فلا بأس بها وأما ولا، أم، أو، المومن، ونشعر البقرة لأنها  
من النساء، فتدعى كدات السام، وأما الغنم فلا يسمى إشعارها، لأنها ضعيفة،  
وخبرها وشعرها يسمى موضع إشعارها، انتهى.

وقال الشافعي<sup>(١٦٨)</sup> إن لم يكن لها أسماء، شعر مرمية، هذا مذهب  
الشافعية، وهو ظاهر المسونة، وفي كتاب مسند: لا يشعر، لأن تعيب

(١٦٦) أخره الشرح الكبير (٨٨/٢٩٦)

(١٦٧) المعجم (٥٦/٢٤٤)

(١٦٨) المجموع (١١/٢٤٥)

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْهَذْيُ مَا قُلْتُ وَأَشْجَرُهُ.....

فَيَنْتَصِرُ فِيهِ عَلَى مَا رَوَدَ، وَقَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمُوافقيه أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ تَقْلِيدَ الْبَقَرِ وَإِشْعَارَهَا، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: فِي الْبَقَرَةِ التَّقْلِيدُ دُونَ الْإِشْعَارِ، انْتَهَى.

وفي «مسالك النور»: إِنْ كَانَتْ بَقَرَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقْتَدِيَها وَأَنْ يَشْعُرَهَا أَيْضاً، وَهُوَ أَنَّ يَضْرِبَ صَفْحَةً سَنَامِهَا الْيَمْنَى، وَإِنْ سَاقٍ غَنَمًا اسْتَحَبَّ أَنْ يَقْتَدِيَها خِزْبَ الْقَرْيَبِ، وَلَا يَقْتَدِيَها التَّمَلُّ، وَلَا يَشْعُرَهَا؛ لِأَنَّهَا ضَمِيفَةٌ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «شَرْحِهِ»: قَوْلُهُ: صَفْحَةً سَنَامِهَا هُوَ فِي الْإِبِلِ وَالضَّحَى، وَأَمَّا الْبَقَرُ فَلَا سَنَامَ لَهَا، فَلْيَضْرِبْهَا فِي مَحَلِّهِ لَوْ كَانَ لَهَا، أَخَذَ مَا فِي «الْمَحْصَرِ» عَنْ النُّعْمَنِ، وَقَوْلُهُ: لَا يَقْتَدِيَها بِالتَّمَلُّ وَلَا يَشْعُرَهَا، لِأَنَّ الْأَوَّلَ: خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِي: حَرَامُ، انْتَهَى.

وفي «شرح اللباب»: الْإِبِلُ تَقْلُدُ وَتَجَلُّلُ وَتَشْعُرُ، وَالْبَقَرُ لَا تَشْعُرُ، بَلْ تَجَلُّلُ وَتَقْلُدُ، وَالْغَنَمُ لَا يَعْمَلُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ، انْتَهَى.

فَنَحَاصِلُ مَقَاهِدِ الْأَثَقَةِ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الْإِشْعَارَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ مَطْلُوقٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَفِي الْإِبِلِ قَوْلَانِ: الْمَرْجِيحُ: لِإِشْعَارِ مَطْلُوقاً، وَالثَّانِي: التَّجْلِيدُ بِالسَّامِ، وَفِي الْبَقَرِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: الْإِتْيَاتِ وَالنَّهْيِ الْمَطْلُوقَانِ، وَالثَّلَاثُ الْمَرْجِيحُ عَنْهُمْ إِشْعَارُ ذَاتِ السَّامِ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ فَلَا إِشْعَارَ فِي الْبَقَرِ، وَأَمَّا الْغَنَمُ فَلَا إِشْعَارَ فِيهِ إِجْمَاعاً، بَلْ يَحْرُمُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

(مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (كَانَ يَقُولُ: الْهَذْيُ مَا قُلْتُ) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ التَّقْلِيدَ سَبَبٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَخَالَفَ فِي الْغَنَمِ، وَانْكَرَ ابْنُ حَزَمٍ التَّقْلِيدَ فِي الْبَقَرِ (وَأَشْجَرُهُ) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ أَيْضاً، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي حُكْمِهِ، هَلْ هُوَ سَبَبٌ أَوْ حَسَنٌ أَوْ مُكَرَّرٌ؟ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَاخْتَلَفُوا أَيْضاً فِي كَيْفِيَّتِهِ.





لفقارون أن يسوق هذه من حرم يحرم، فإن أضاف من دار ذلك، مع بئى مكة  
بعد أن ينفذ عرفاته، خلاف، وبأن المراء من الهدى يحرم، ومع المستحسنين  
لمصلحة، معاً لا ينفذ على سبيل، مع ذكره، ولم يرد سابقاً، ودليل بوجبه،  
فنفى على أصله، انتهى.

قلت: وترجح أصل المالكية ما فى الترمذي: "قال: قلت وأقروا  
بأنها من الدوافع كلها وهي عرفة والمسلم يحرم، ومنى، وودعت الناس  
على الجميع، فلا مانع أن وفرضه بعرفة حرم، من أصله، وبعد هذا شجر  
منى، وأما ما سحر بمكة، فأنشده مع الجميع من أجل، الحريم فقط، وبذلك  
الشجر بين الشروط الثلاثة الأثيرة، والمعتمد وحرم الحرم منى، عند استيفاء  
عقد مشروط، فإن حرم بمكة مع استيفائها صح مع مخالفة الواجب، إن كان  
سبق في إجماع حج، وإن كان مرجع لنقص في غيره، أو كان نظراً، ووقف به  
هو وثائقه من ليلة الحرم، والحرم يتركه أو يبد، عن وفرضه بحرم،  
أو لا يوافق فيه.

والشروط الثالث: أن يكون الحرم بأيام الحرم، وإن انقضت هذه الشروط،  
أو ما يرد عليه، أن ينفذ في مكة، أو لم ينفذ به، أو لم ينفذ، أو لم  
الحرم، لم ينفذ بمكة وحده، ولا بحرم منى، ولا غيرهما، وأخيراً التمسك به  
أن الحج ينفذ ليحل ولم ينفذ منه، إذ قد قيل هدى الجميع بين الحرم  
من الحرم، انتهى مستنبطاً.

وخاصة أن الجميع بين الحرم يحرم شرط لتمام هدى، وإن كان  
الهدى في إجماع الحج تمت بحرم منى، لكنه توقف على ثلاثة شروط، بعد  
تحقق هذه الثلاثة، يجب حرم منى على المستند، واستحسن أهل المذاهب  
الحديثة تعريف هذا بما يشكرون غيرها.



وفي «العبي»: قال ابن بطال، كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يرون تجليل البدن، وسيأتي عن «هجة الشافعي» الاتفاق على عدم رحوب التجليل.

وقال الأئمة في «الإكمال»<sup>(١)</sup>: تجليل البدن ليس بلام، ولكن مصر عليه عمل السلف وأئمة الفتوى، وتجلّى بعد الإشعار، لئلا تنلطح بالدم، والجلال على قدر سعة حال المهدي، انتهى.

قال الباقي: هذا في الإبل، وأما البقر والغنم فلا تجليل، قاله مالك في «المبسوط»، ووجه ذلك أن التشجيل زيادة على المهدي بعد كماله على وجه المبالغة في تحسينه وتعامه، والمهدي من البقر والغنم تافه في باب المهدي، إنما يخرج بعد الاختصار على الأجزاء والضرورة إليه لمن لم يجد غيره، فلا معنى لتجليله؛ لأن الاختصار على الأجزاء من باقي التحليل الذي هو زيادة على الأفضل، ولأن يجعل من الجلال في فضل جس المهدي أولى، من أن يجعله فيما نزع المهدي، انتهى.

قال الدرغير<sup>(٢)</sup>: ويُبد تجليل الإبل بأن يضع عليها شيئاً من الثياب بقدر وسعه، واليباض أولى، قال الدموقي: أي وأما البقر والغنم فلا تجليل، كما في «التوضيح» عن «المبسوط»، وفي «شرح مسلم» للنووي، قال القاضي: التجليل سنة، وهو عند العلماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف، ومن رآه مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق، انتهى.

وفي «المهتدة»<sup>(٣)</sup>: التقليد أولى من التجليل؛ لأن له ذكراً في الكتاب، ولأنه للإعلام، والتجليل للترتبة، وفي «شرح الباب»: التقليد أفضل من

(١) (٤٠٩/٣).

(٢) «الشرح الكبير» (٨٩/٢).

(٣) (١٥٤/١).



قال: كان يصدق بها.

من كساهما ابن الزبير، وكاتب كساهما التميمي، انتهى.

وذكر في التعليق المسمى <sup>(١)</sup> قول المراد بيها من كساهما عبد الله بن مروان عن الديلم، وكان قبل ذلك في زمن الخلفاء تكسر القباضم، كما سطره التميمي، انتهى. وسباني شيء من ذلك في بحر الحديث، ويأتي فيه أيضاً أن عمل ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا كان أمر الكسوة إلى العامة، ثم صار مبرداً إلى الأمراء يصدق بها.

(فقال) ابن ديار (كان) ابن عمر (يصدق بها) أي بالجلال. قال التميمي <sup>(٢)</sup>: معنى ذلك أن جلال الذي كتب كسوة الكعبة، كانت أوتى بها من غيرها، فلما كسبت الكعبة، رأى أن الصدقة بها أبلى من غير ذلك، لأن النهائي وإن كان له تغلغل بالبيت، فإن مصروفه إلى المساكين يستحق الصدقة، ويحتمل أن يكون ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يكسو جلال مكة، فكيف قيل أن يعلم أن النبي ﷺ كان يقسمه جلال مكة، ولما علم ذلك رجع إليه وأحدهما انتهى.

وقال التميمي: ليس المصدق بجلال البيت مريضاً، وإنما صنع ذلك ابن عمر رضي الله عنهما لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهداه، وإذا في شيء أهدى إليه، وأخرج محمد بن موفيه <sup>(٣)</sup> رواية زافع أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يحلل بالحلل وأعطى والأساط، ثم سمع بجلالها، فيكسوها الكعبة، قال: فلما كسبت الكعبة هذه الكسوة أقصر من العمل، ثم أخرج عن مالك قال: سألت عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر - رضي الله عنهما - يصنع

(١) (١٦٦/٢).

(٢) (١٦٦/٢) (٣١٤).

(٣) (١٦٦/٢) (٢٢١)، قوله أقصر، قطع العمل، جميعاً، أي وإن كان يكسوها من حينها إلى الكعبة، ثم لا يحتاج إليه.

بجلائل يرمي حتى تقصر عن تلك الكسوة<sup>١</sup> قال: كان يصدق بها، ثم قال: ثم  
سجد وبهذا سجد، ثم قال: يصدق بجلائل المدن ويخطبونها ولا يعطي  
الحجارة من تلك خطا ولا من الحرمها.

بأنما أن النبي صلى الله عليه وسلم مع علي بن أبي طالب يدي، وأمر أن يصدق  
بجلائل يرمي، وإن لا يعطي الحجارة من خطبه وحجراته.

قلت: وحديث علي بن أبي طالب، أخرجه الشيخان، وأصحاب السنن إلا  
ترمذي، واللفظ الحجارة في باب المصدق بجلود الجدي عن علي بن أبي طالب  
عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم: أن تقوم على هذه، وإن يسلم منه كلها فحرمها  
بجلودها وحجارتها ولا يعطي من جزائها شيئا، قال ابن خزيمة: المراد  
بقوله: «سجدوا كلها» على المسألة، إلا ما أمر به من شيء يرفع فطحا،  
كما في حديث طاهر بن عيسى عن عبد الله بن خالد، قال: رأيتني من إعطاء الحجارة أفراد  
به أن لا يعطي منها عن أحده.

وكذا قال البخاري في الترمذي الحديث، قال: «أما إذا أعطى أجرته كعدة،  
ثم أخذت عليه إذا كان قصيرا، كما ينصاق على أعضاء، فلا بأس بذلك، وقال  
غيره: إعطاء الحجارة على سبيل الأجرة ممنوع، لكونه صاعرة، وأما إعطائه  
صدقة أو هدية أو ربحا، على حدة، فلتقاسم الحجارة، ويمكن إطلاقه فتنسج ذلك  
قد يجمع منه مع الصدقة، فلا يصح منه ما في الأجرة لأجل ما يأخذ، فيرجع  
إلى الصاعرة.

قال المصنف: ولم يخصص إعطاء الحجارة منها في أجرته، إلا الحسن  
العمري، وعنه أحمد بن عبيد بن عدي، وأحمد بن محمد بن علي بن الجعد، قال  
الفرطبي: فيه دليل على أن جلود الجدي وجلالها لا يصح إعطائها على النعم  
وإعطائها حكمة، وقد انفرد على أن لحدها لا يصح فذلك ذلك لجلود وجلالها،  
وأخبار الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو نوري، وغير واحد للضعف، قالوا:

ويصرف ثمة مصرف الأصحية، واستدل أح ثور على أنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به، وكل ما حار الانتفاع به جاز يمه، وعودض بأنفسهم على جواز الأكل من لحم هذي النطووع، ولا يلزم من حواز أكله جواز يمه.

وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً: «لا تبهر لحوم الأصاحي والهندي، وتصرفوا، وكلوا، واستمتعوا بجلودها، ولا تبهرها»، الحديث، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>، وفي بهجة النفوس: «ثم يرد عن أحد من السلف فيما أعلم وجوب المصدقة بجلالها ولا وجوبه تجليلها».

وفي «العيني»<sup>(٢)</sup>: «قال أصحابنا ينصق بجلال الهندي وزمعه؛ لأنه ﷺ أمر علياً - رضي الله عنه - بذلك، والنظر أن هذا الأمر أمر استحباب. انتهى». وفي «شرح الباب»<sup>(٣)</sup>: «يستحب النصق بخطامها وجلالها كما في «المحيط»، انتهى».

وفي «المقطلاني»<sup>(٤)</sup>: «قال الشافعي في القديم ينصق بالنعمان وجلال البلدان. وقال المرادوي من المتأخريين في «تفصيله»: «له أن يتفع بجلدها وجلها. أو ينصق به، ويحرم يمهها وشيء منهما» وقال المالكية: «خطام الهدايا كلها وحلالها كلحمها». فحيث يكون اللحم مقصوراً على المساكين يكون الجلال والخطام كذلك، وحيث يكون اللحم مباحاً للأغنياء والفقراء يكون الخطام والجلال كذلك تحقيقاً لمنهجه، فليس له أن يأخذ من ذلك، ولا يأمر يأخذه في

(١) انظر «فتح الباري» (٣/ ٤٥٦)، رغم الحديث (١٧١٧).

(٢) «مسند الشافعي» (١٠/ ٤١٥).

(٣) «ص» (٦٤).

(٤) «رشد الساري» (٤/ ٢٦٧).



والصبيح من أكل لحمة، فإن أمر أحد - أحد شيء من ذلك فلو أحسنه ربه وإن أنفق عزم قبته للفقراء، انتهى.

قال المزيدي: الزمام والحلال كاللحم في المص والباحة، فيجري فيها ما جرى من التفصيل فيما لا يجوز أن يأكل منه، لا يجوز له أن يأخذ شيئاً من حلاله أو حلاله، فإن أحد شيئاً أو أمر به، صرح فيه ما أخذ فقط إن ذلك والأدلة. قال اللسوقي<sup>(١)</sup> قوله: فمن نسي نسيته أي وسرعه صرفها على التيسير، وهذا فيما ليس له الأكل منه، وأما ما له الأكل منه، فلا يثبت فيه الحسم والحلال إذا أخذها، ويحل بها ما شاء، كما نقله - رحمه الله - عن سند حلالها لما يقتضيه كلام علق من صرفها لهم مطلقاً، انتهى.

قوله: وقوله: ما أحد فقط، احتراز عن أكبر نعم العبد، فإن الواحد فيه منهم انتهى تكافله، كما حرج به اللسوقي.

وأما كسوة الكعبة فعلى من رمى من الجاهلية، قال ابن خلدون في مناسكهم: قال الأزرق: قال ابن حريج: كان شيخ المسيري أزهى من كساة البيت كسوة كاملة أرى في المنام أن يكسوها، فكسوها الأنطاغ، ثم أرى في المنام أن يكسوها الوصائل، وهي ثياب حرة من عصب النعم، ثم كسوها الناس بعده في الجاهلية.

ثم روى الأزرق في روايات متفرقة حاصتها في النبي ﷺ كسوة الكعبة يوماً يمانه، ثم كسوها أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم. وأن عمر - رضي الله عنه - كان يكسوها من بيت المال، يكسوها الضباط، وكسوها ابن الزبير ومعاوية والمذبح، وكانت تكسى يوم عاشوراء، ثم كان معاوية يكسوها مرتين، ثم كان المأمون يكسوها ثلاث مرات، يكسوها النسيج

(١) معجم اللسوقي (٣٦٠، ٩١)

الأحمر يوم النحرية، والقباضي يوم هلال رجب، والأبيض يوم سبعم وعشرين من رمضان. وهذا الأبيض ابتداء المأمون سنة ٢٠٦ هـ حين قالوا له: كدياح الأحمر ينخرق قبل الكسوة الذهبية، فقال عن أحسن ما تكون فيه الكعبة، فقبل له: كدياح الأبيض. ففعله انتهى.

وأيضاً بسطه الحافظ في "الفتح"<sup>(١)</sup>، وقال بعد ما حكى الروايات المختلفة، فحصل ما في أول من كساها مطلقاً على ثلاثة أقوال: إسماعيل عليه السلام وعثمان ونسب. وهو أسعد المذكور في رواية أخرى، ويجمع بينها إن كانت ثابتة أن إسماعيل عليه السلام أول من كساه مطلقاً، وأما نسب فأول من كساها ما ذكره - يعني لا تفتح والوصلات، وأما عثمان ففعله أول من كساها بعد إسماعيل، وحكي عن الواقدي عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال: كسي نبيت في الجاهلية الأنطاع، ثم كساه رسول الله ﷺ الخياط اليمانية، ثم كساه عمر رضي الله عنه - وعثمان - رضي الله عنه - القباضي، ثم كساه الخجلاج فديباح.

وروى الفاكهي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال: لما كان عام افتتح أنت امرأة تحمل الكعبة، فاحترقت ثيابها، وكانت كسوة المشركين، فكساها الله - لمؤد بعد ذلك، وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أنه كان يكسو بذمة القباضي والحراث يوم يفتتح، فإذا كان يوم المحر نزعها، ثم أرسل بها إلى أمية بن عثمان، فطافها على الكعبة، زاد في رواية صحيحة أيضاً: فلما كست الأمراء الكعبة جلدتها القباضي، ثم تصلق بها، وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقاً للناس.

ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر بن عوف عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت: سألت عائشة - رضي الله عنها - أنكسو الكعبة؟ قالت: الأمراء

(١) نظم فتح الباري (٤/٣٥٨).

٨٣٩/١٤٧ - **وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمرَ كَانَ يَقُولُ: فِي الضَّحَا وَاللَّيْلِ، أَتَيْتُ قَمَا فَوْقَهُ.**

يَكْفُونَكُمْ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَكْسُوها أَغْطَاوِيًا، وَأَخْبَرَنِي عُمَرُ وَاحِدًا: أَنَّ السَّيِّئَةَ يَكْسُوها النَّبَاضِي وَالْحَبِيرَاتِ وَأَبُو مَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَأَوَّلُ مَنْ كَسَاها الدَّبِيجَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ.

ثم قال: رَحِمَ اللَّهُ فِي مَوَلٍ مِنْ كَسَاها الدَّبِيجَ عَلَى سَةِ أَقْوَالٍ خَالِدٌ أَوْ لُبْلُبٌ أَوْ مَمَاوِيَةٌ أَوْ يَزِيدٌ أَوْ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَوْ الْحُجَّاجُ، وَجَمَعَ بَيْنَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَذَكَرَ الْعَاقِبِي: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَسَاها الدَّبِيجَ الْأَبْيَضَ السَّامُونُ بْنُ الْوَرُثِيدِ، وَاسْتَمَرَ بِهِ، رَكِبَتْ فِي أَيَّامِ الْعَاطِشِينَ أَسْبَاجَ الْأَبْيَضِ، وَكَسَاها مُحَمَّدُ بْنُ مَكْتُكِيٍّ دِبَاجًا أَسْمَرَ، وَكَسَاها النَّاصِرُ الْبَغْدَادِيُّ دِبَاجًا أَخْضَرَ، ثُمَّ تَسَدَّ دِبَاجًا أَسْوَدًا، فَاسْتَمَرَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَنَّهُ مَخْصَرٌ.

٨٣٩/١٤٧ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ فِي الضَّحَا) جَمَعَ ضُحْبَةً كَهْدِيَّةً وَهَدَابًا، مَا يَدْبَحُ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّحْرِ عَلَى وَجْهِ الشَّحْرِ، فَإِنَّ الْغَارِيَّ - وَفِي الْكَلْبِ (١). فِيهِ أَرْبَعُ بَقَاعٍ، أَمْسُجَةٌ عَمُّ الْهَمْزَةِ وَكُسْرُهَا جَمْعُهَا الْأَصْحِي شَذِيدُ الْبَيَاءِ وَتَخَفُفُهَا، وَاللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ ضُحْبَةٌ وَحَمَمُهَا ضُحَابٌ كَقَطْطَةٍ وَعَطَايَا، وَأَصْحَاهُ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَحَمَمُهَا أَضْحَى، وَهِيَ سَمِّيَ يَوْمُ الْأَضْحَى، أَتَى.

(وَالْبَيْدَنُ) بِكَوْنِ الدَّالِّ وَصَتْهَا جَمَعَ بَادَةَ مُتَحَرِّكَةً (لِلثَنِيِّ) كَكَرِيمٍ (فَمَا فَوْقَهُ) أَيُّ فَمَا يَكُونُ أَكْبَرَ مِنَ الشَّيْءِ، وَفِي التَّعْلِيلِ الْمَجْمُوعِ (٢): الثَّنِي مِنَ الْإِبِلِ مَا لَهُ حَمْلٌ سَنِينَ، وَطَعْنٌ فِي السَّامَةِ، وَمِنْ الْبَقَرِ مَا لَهُ سَتَابٌ، وَطَعْنٌ فِي

(١) أَبَدَلُ الْمَجْمُوعَةِ (٣/١٣)

(٢) (١١/٢٦).

الثالثة، ومن اعلم ما له سنة وطعن في الثابتة، كما قال الفارسي، انتهى وفي  
«المختار»<sup>(١)</sup>، انتهى ابن خمس من الأول، وحولين من البقر، وحول من  
الثابتة، انتهى.

قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>، ان الأسماء فإنهم أجمعوا ان النبي فما فوقه يجرى  
منها، وأنه لا يجرى الحج من العمر في النضج أو الهدايا، نقول لا يجرى  
ردة، يجرى منك ولا يجرى من أحد بعدك، واحتلفوا في الحج من  
النضج، وأكثر أهل العلم يقولون: جوازها في الهدايا والنضج، وكان ابن عمر  
- رضي الله تعالى عنهما - يقول: لا يجرى من الهدايا إلا النبي من كل سنين.

وقول المفسرين: ما تأم من النماء، فلا يجرى إلا الحج من النضج  
والنبي من غيره.

قال النووي<sup>(٣)</sup>: هذا في عمر حياء الصنف، مثل هدي النعنة وغيره، فلا  
يجري إلا الحج من النضج، وهو الذي له سنة أشهر، وأشهر من غيره، ونبي  
العمر له سنة، ونبي البقر له سنتان، ونبي الأول له خمس سنين، وبهذا قال  
سالك واللبث والشافعي وإمامان وأبو ثور وأصحاب الرأي. وقال ابن عمر  
والزهري: لا يجرى إلا النبي من كل شيء، وقال عطاء والأوزاعي: يجرى  
الحج من كل شيء إلا المعز.

ولنا، على الزهري، ما روي عن أم بلال من أنها أن رسول الله ﷺ  
قال: لا يجوز إلا الحج من النضج أو الهدايا، وعمر عاصم بن كليب: كما مع  
رجل من أصحاب النبي ﷺ بذلك له، معاشع، معزب، انعم تأمر مادية، فتأدى

(١) (١٣٥/٣)

(٢) إسناده لمجتهبه (١٣٣٠).

(٣) التلخيص (٤٥٩/٥١).



ولا تحللت حتى تغدو من منى إلى عرفه.

قلت: معناه أن يكون أتم الثياب حتى يصير اليدين كأنهما اليدان، ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف الأحوال. قال الزرقاني: ويصل غير منى التحلل يكون بعد الإحصاء، ألا يطلع بالقدم، وإذا سبق التحلل من الأضحية إذا قلت قيمتها، وإن كانت بقيمة أم لا، انتهى.

قلت: معناه ما ينبغي في كلام الشافعي عن الإمام مالك - رضي الله عنه - وما يأتي من كلام الشافعي في ذلك عن الإمام مالك - رضي الله عنه - مطلقاً.

(ولا يحللتها) أي لا تحسرها الجواز (حتى تغدو من منى إلى عرفه) قال الشافعي<sup>(١)</sup>: بمعنى ذلك أن حلال التحلل على أسنمتها أو يمين، أحدهما أن يدور الإحصاء، والثاني: أن ذلك ثبت بعد على ظهور البدن، قال مالك: بذلك من عملنا في سنة رسول الله، إذ أخذ ثوبك ذلك إلا عند الله بن حجر - رضي الله عنه - وهذا، أنه كان يحل التحلل والأضحية المبركة، وكان يترك ذلك استثناءً من باب. ولو كان يحل إلا حين يغدو من منى إلى عرفه، فنفي الثياب بحالها، ولا تغدو بطول الليل.

قال ابن السكيت: كان ابن عمر يحلها بعد الضحى، وهذا منى ليلة نزع سدانة، فإذا قرب من الحرم حلتها، وإذا خرج إلى منى حلها، فإذا ذر حين تحرر نزعها. فعني هذا يحتمل أن يكون هذه الرواية مجازاً لرواية مالك، ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الإحصاء على آخر عمله فيها، واستوفى من الممارك الإحصاء من جميع أحوالها، وروى ابن السكيت عن ابن مافع أن عمر رضي الله عنه - كان يغدو أطراف الجلال على ثيابها من الليل، ثم نزعها قبل أن يصيبها الماء، فتصلى بها.



## (٤٧) باب العسل في الهدي إذا عطب أو ضل

١٤٨/٨٤٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ  
عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ هَذَا حَدِيثَ فَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .....

عن أن يهدي أحدهم من الهدي ما يستحب أن يهدي لمن يكرهه، وذكرهم  
أن الله عز وجل كرم أكرمه وأحسن من استحب منه أن يهدي له الحضر  
وأولئك من الخير له الرفيع، انتهى

هذا وقد قال عز وجل: ﴿فَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَقْدِرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَنَنْصُرْهُ﴾<sup>(١)</sup> وأخرج البيهقي في "السنن" عن ابن عباس ومعاوية في قوله:  
ومن يعظم، فإن الاستعانة والاستحسان والاستعفاف، وفي البحاري في  
كتاب الزكاة: "عن أنس" عن مجاهد، سئل: ما الذبذبة، استعصمها،  
هذا وقد أخذت النبي ﷺ في حجة الوداع بدانة بدنة، وهي الحذبة أيضاً عندنا  
كثيراً، بجمع لاسي جاهل في أنفة مرة من ذهب، وأن عمر - رضي الله عنه -  
أهدى بحتة ضلت منه ثلاث مئة دينار، كما في "المعجم".

## (٤٨) الفصل في الهدي إذا عطب أو ضل

قوله: عطب، كضرح، فذلك، كذا في "المعجم"، وفي "المعجم"، عطب  
الهاي فلاكه، وقد يعطى به عن أنه يعطيه منه من السير فيبحر، ومقصود  
الترجمة أن الهدي سواء كان واحداً أو نظراً إذا عطب في الطريق، فما جعل  
به<sup>(٢)</sup> وهل يجب عليه البدن أو لا؟ وكذلك إن ضل، وكذلك إن سحر، اعطى أو  
انضال بعد الوجبات، هل يجوز الأكل منه أم لا؟

١٤٨/٨٤٠ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدي رسول الله ﷺ)

(١) سورة الحج: الآية ٣٢.

(٢) المعجم: (٤٤١).

(٣) صحيح البخاري، ج (١٠٣)، صحيح البخاري، (٤٣٥).



وَالْمُتَجَمِّعُ<sup>(١١)</sup> صَاحِبُ الْهَدْيِ مِنْ نَاجِيَةِ بْنِ خَنْدَبٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَيْرُ:  
أَمْرَهُ ذِكْرًا، مَتَاءَ لَبِيٍّ يَنْقُرُ نَاجِيَةَ بِزَنْجَا مِنْ قُرَيْشٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٢)</sup>:  
مَرْسُومٌ صَوْبُهُ، لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى "تَوْسَلُ" لِأَنَّهُ مَرْبُوعٌ مَتَاءَ مِثْلِ نَاجِيَةِ  
سُلَيْمَانَ وَالْجَيْمِ، النَّصْحَانِي، فَقَدْ أَمَرَ حَجَّهَ مِنْ خُزَيْمَةَ<sup>(١٣)</sup> مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ تَرْجَمٍ مِنْ  
سُلَيْمَانَ بْنِ هِشَامٍ مِنْ مَرْبُوعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي نَاجِيَةُ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ  
مِنْ هَرَبِلَ التَّنُورِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالتَّيَمِيُّ: مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بَنِي سُلَيْمَانَ، وَقَدْ  
التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَالتَّفْهِيذِيُّ: مِنْ طَرِيقِ  
سَمِيعِ بْنِ عُبَيْدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ مِنْ حَالِدٍ، حَسَنٌ مِنْ هِشَامٍ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ، وَكَذَا رَوَاهُ حَمْدٌ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَوْنٍ وَزَيْدٍ بْنِ الْغَضَامِ  
وغيرهم: عَنْ هِشَامٍ، أَنْتَهَى.

قُلْتُ: لَكِنْ لَمْ يَصْرَحْ كُلُّهُمْ بِالْأَسْلَمِيِّ، بَلْ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup> فَفَصَحَ  
الْأَسْلَمِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ<sup>(١٥)</sup> وَابْنِ مَاجَةَ<sup>(١٦)</sup> عَنْ نَاجِيَةِ الْخَزَاعِيِّ، وَأَخْرَجَ  
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ طَرِيقًا وَحَبَّ فِي الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ بِهِ الْخَزَاعِيُّ وَلَا الْأَسْلَمِيُّ.  
بَلْ ذَكَرَهُ بِلِسَانِهِ: عَنْ نَاجِيَةِ صَاحِبِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ ذَكَرَهُ فِي تَرْجَمَةِ  
نَاجِيَةِ الْأَسْلَمِيِّ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي تَهْدِيقِهِ<sup>(١٧)</sup> نَاجِيَةَ تَرْجَمٍ مِنْ خَنْدَبٍ،  
وَيُقَالُ: ابْنُ خَنْدَبٍ بِنْ كَعْبٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ عُمَيْرِ بْنِ مَعْدَرِ الْأَسْلَمِيِّ الْخَزَاعِيِّ،

(١١) التَّنْزِيلُ (٢/٤١٥)

(١٢) مَسْنَعُ التِّرْمِذِيِّ (٣/٣٦٥)

(١٣) رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٥٧٧)

(١٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٦٢)

(١٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢/٢٥٢)، رَفَعَهُ الْحَدِيثَ (٩١٠)

(١٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّحْقِيقِ (٦/٣٩٠)

(١٧) التَّهْدِيقُ (١٠/٢٩٩)

روى عن أبي بصير، وكان صاحب بنية فيه يصنع بها عظم، روى عنه  
عروة بن الزبير، ومجاعة بن راهب الأسدي، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: مات  
بمسندة بني زمان نعلويه - رضي الله عنه - وقال ابن عثير: كان اسمه دكوان،  
فسمه رسول الله ﷺ ناعية لأن بها من فريش، وقال صالح بن محمد: سمعته  
أبو بصير يصفها عدياً، روى حايه عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا حنيفة  
سبح الله أورد أخباره، قال صالح: والله، هو ناعية، فإراد منها ألد، فصار إذا  
سبح، هو خطأ.

وقال المحقق: قوله أي صاحب بنية الكمال، الأسدي الجاهلي.  
عدياً، وقد بينت في معروفة الصحابة أن ناعية بن حنبل الأسدي غير  
عدياً بن حنبل البجلي، وأن كلا منهما وقع له استصحاب النذر، وأن الذي  
روى عنه عروة هو الحجازي، وقيل به: الأسدي، وأن الذي روى عنه مجاعة  
هو الأسدي بلا خلاف، والأسدي قد ذكر ابن سعد أنه شهد الجندبية، ورواه  
الأزدني وأبو صالح السدي، أن عروة نفرد بالرواية عن الجاهلي، وإنما  
الأسدي نفرد عنه مجاعة بن راهب وعبد الله بن عمر الأسدي أيضاً انتهى.

وقال في «التفريد»: ناعية بن حنبل بن عيسى بن عيسى الأسدي  
صحابي، روى عنه مجاعة بن راهب وغيره، ناعية بن حنبل بن عيسى، وقيل:  
بن كعب بن حنبل البجلي، فإراد ناعية عنه عروة بن الزبير  
ووهب بن خفيصة، انتهى. فظاهر كلام المحقق أن تصواب هي حديث عروة  
عدياً الحجازي، وذكر الزوزني كلام المحقق عن الإضافة، أنه تعلية بأن جرم  
أبي صالح الأزدي وأبي صالح السدي، نفرد عروة بالرواية عن الحجازي، لا  
بأن عمر بن الخطاب الحديث عنه، فإراد تصواب، رواية من قال: إنه الأسدي لا  
بسبب وجه جهالة سمته، ولعمد جرم ابن عبد البر بأنه صاحب بن حنبل  
الأسدي انتهى.



ثُمَّ أَلْقَى فَلَادَتْهَا فِي ذُبْهَا، ثُمَّ خَلَّ يَتْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ بِأَكْلُونَهَا.

وصله أبو داود عن ناجية في: ١١ - كتاب الحج، ١٨ - باب في الهدي إذا عطب قل أن يبلغ.

والترمذي في: ٧ - كتاب الحج، ٧٦ - باب ما جاء إذا عطب الهدي ما يصنع.

وابن ماجه في: ٢٥ - كتاب الحج، ١٠١ - باب في الهدي إذا عطب.

واجباً أو غيره، غير أن افراحت عليه بدله، ولا بدل عليه في غير الواجب، إلا على وجه من التعدي فيه.

(ثم ألق) بصيغة الأمر (فلادتها) بكسر اللام، المقتولة التي تجعل من ائسق من خيط وقصة وغيرهما، وفي بعض النسخ المصرية فلاندها بصيغة الجمع (في دوما) حكى عن الإمام مالك في تأويل الأمر بذلك قولان، الأول: ما حكى عنه أنه قال مرة أمره بذلك ليعلم أنه هدي، فلا يشاح إلا على اتوجه الذي ينبغي، وإليه يؤول ما قال الباجي، روى عنه ابن السرازم أنه علم للإذن للناس في إظهاره، انتهى.

وحاصلهما واحد، وهو أن الأمر بإلقاء الفلادة في اندم للإشارة وإعلام الناس بأن هذا هدي عطب، فينبغي أن يأكله من يجوز له أكله، والثاني: أنه تأوله مرة على أنه نهي أن ينفع منها شيء حتى لا تحبس فلادتها تنقلد بها غيره، انتهى. يعني لا يشترى شيئاً منها ولا يشتت شيء من أمرها حتى الفلادة على قلنها ونزادتها.

(ثم خل) بصيغة الأمر من التخلي، واستدل بهذا اللفظ الباجي وغيره من المالكية، أنه لا يلي طريق ذلك على الناس (بينها وبين الناس) واختصت الأئمة في المراد بالناس، كما سبأني في الأثر الآتي (بأكلونها) الظاهر إسقاط النون كجواب الأمر، لكن التقدير، فهم يأكلونها، زاد مسلم<sup>(١)</sup> وغيره في حديث ابن

(١) أخرجه مسلم في الحج (٢١٥٨)، وابن ماجه (١٠٣٦/٢) (ج ٣١٠٥).

عيسى - «ولا تأكل مما أكل أهل الذنوب»، قال الشافعي: «قل بيده من ذلك صديقه إذ يشاهل فيحرقه فير أوائله، شبيه».

والمختلف: أهل الذنوب من فقهاء الأصناف، وما يعمل بالاعتدال إذا غلب، وفي حوار أخته، وأريد أن أحكي منكم مذبذبة، وأخالف ذلك المذهب، وفي حوار الترمذي الشافعي في بيان ممالك (أما الشافعي، فقال: «البرقي»<sup>(١)</sup> حدثنا حبة حدثت عن صحيح، وأنتقل عن هذا عند أهل العلم، قالوا في عدي النطوق إذا غلب لا تأكل من أهل رفته ويخفى بينه وبين الناس بأنهم وفد آخر عنه، روى عن الشافعي وأحمد وروى، وقالوا: «إذا أكل منه قبيح، حرم عقلم ما أكل منه، انتهى».

وفي كتاب الإمام<sup>(٢)</sup>، ليس حديثاً، حتى أصاب نفوس، فذا إذا ساقه، فغلب، فإذا ذكاه، ونحوه أخرج له أن يفسد فلا يلهي منه، ما يحل به وبين الناس بأنهم، فإن لم يحضر أحد تركه ماله، وإن غلب فلم يتركه ذكاه، فلا يترك عيبه في ماله من الخليل، وفي أدوار ذكاه فترك أن يذكيه أو ذكاه، فأكاه، أو طعمه أحياناً، أو ناه، فعليه ذكاه، وإن أطعم بعضه أحياناً، وبعض مساكين، أو أكل بعضه، غره فسه ما أكل وما أطعم الأتباع.

وهذه راجحة، فالتك إذا غلب ذكاه الحرام، صبح به صاحبه ما شاء من ربع رجة من ماله، وعليه بذنه مكر جان، لأنه قد خرج من أن يكون عبداً حين غلب قبل أن يبيع ماله، انتهى. وسبح فذلك ذكر المزمع، فم. ومختصه، وقال من ربه<sup>(٣)</sup> «أجمعوا على أن عدي النطوق لا يبيع ماله أن يأكل منه صاحبه،

(١) جامع الترمذي (٢، ٣، ٤).

(٢) (١٧٦، ١٧٧).

(٣) (١٧٧، ١٧٨).

كان لاس، وأنه إذا عطف قيل أن يطلع محله، حتى يبينه ومن الناس من لم ياكل منه، انتهى.

وفي العيس<sup>(١)</sup> عن الترمذي: اختلف أهل العلم في هدي الفهرج إذا عصب قبل مجده، فقالت طائفة: سباعيه ممنوع من الأكل منه، روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، ورخصت ماله في الأكل منه، روي ذلك عن عائشة وابن عمر - رضي الله عنهما - انتهى.

قلت: وهكذا حتى العمون موافقة الشافعي لأحمد في المنع من أكل هدي الصبح، والإباحة من عدي الأوجب إذا عطي: هذا، وغالب النووي في منبر مسلم<sup>(٢)</sup> تحت حديث الباب. اختلف العلماء في الأكل من الهدي إذا عطف. فقال الشافعي: إن كان هدي تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء، من بيع وبيع وأكل وإطعام وغير ذلك، وله تركه ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه ملكه، وإن كان هدياً مبدوراً، تركه دبحه، فإن تركه حتى هلك، لم يملكه، كما لو عطف في حفظ التوبة حتى تلفت، فإذا دفعه من يده انتهى فله إياها في دمه، ليعلم من مر به أنه مدي، فبأنكله ولا يجوز للهدي ولا شيء هذا الهدي الأكل منه، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً، لأن الهدي مستحب للمساكين، فلا يجوز للمعسر، ويجوز لشراء من غير أهل هذه الرتبة، ولا يجوز لشراء الرتبة.

وفي نسوان بالرفقة وسهان لأصحابنا، أحسب: أنهم الذين يحاطون الهدي في الأكل وغيره دون باقي الرتبة، والشافعي، وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر الحديث، نهى الشافعي وكلام جمهور أصحابه: أن يشارك بالرفقة جميع

(١) نسخة النوري: ٧٢/١٣٠.

(٢) ٧٧/٩/٤١.

اوفاظله؛ لأن السبب الذي سبب به الفريضة، هو خوف تعذيبهم إياه. وهذا موجود في جميع أضافته. فإذ قيل: إذا لم يحل لأهل الفافلة أكله، ونترك في البرية كان طبعاً للتسارع وهذا إضافة سال "قلنا" ليس فيها إضافة، بل العدة إضافة أن سكان البراري وغيرهم يتسارعون سال "فإنه" لا يتأخر سافطته. وقد تأتي فافلة أخرى في أثر فافله، انتهى.

وقد قال في أساسه: من أن اليهودي لم عطف في الطريق، وإن كان تطوعاً، فعلى ما شاء من بيع وأكل وغيره. وإن كان واجباً لزمه ذبحه، إلى آخر ما بسطه مثل ما تقدم.

قال ابن حجر: قوله: لزمه ذبحه محله، كما نقله الرافعي عن النص في الواجب المعتبر، أما التعبير عما في الفافلة فينبغي (إلى) منك بالقطب، فله التصرف فيه ويغني الأصل في ذلك، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>(١)</sup>: لم عطف اليهودي في الطريق وكان تطوعاً، فله التصرف فيه بيع وأكل وغيره؛ لأن ملكه ما شاء عفيه. وإن كان ذيراً لزمه ذبحه؛ لأنه متى معكوف عن الحرم، لم يعد حرمه مكانه، انتهى.

وهكذا حكى شيخه في "المسئور"<sup>(٢)</sup> مدعى الشافعي - رحمه الله - وقال بعد حديث الباب: قلت: عليه أحمد وإسحاق. وقد أورد حيفة. إذ عطف، التبدل في الطريق، فإن كان تطوعاً لحرمه، وإن كانت واحدة، أوام غيرها مباحها، وصنع بين ما شاء. وقال الشافعي: إن كان تطوعاً فله أن يأكل رسمون، وإن كانت واحدة لم تحل له ولا لرفقته، فخره كان أو غنبا، بل ينسح منها في دمه، ويصير به صدقة، يملكها، يعلم من مر بها أنها هدي.

(١) إرشاد الساري، (١/٢٧٠).

(٢) (١/٣٦٥).

فمن كان مستحجداً كان مفيداً، ومن لم يكن مستحجداً لم يأكل سهواً انتهى

يعني كراحمه صلبه الغنمي من الضانعيه كما حكاها الفاروق في حديث  
ابن عباس رحمه الله - ولا تأكل شئ ولا أحد من أهل بيتك فقال: قال  
الغنمي - هو - كان يفتيرا أو عينا، هذا إذا أوجده على نفسه، وأما إذا كان  
بطريقاً، فله أن يحرمه ويأكل منه، وإن محد الشك لا يخرجه عن مكانه  
انتهى.

وفي الحرفي من سابق حديثنا واحداً، فعطف دون محله، صحيح به ما  
شاء، وعبه مكره.

قال المصنف (١) التواجب من التذوق بوجوه، أحدها واجب التذوق  
بذوقه، والثاني واجب معرفته، فمعرفة التذوق، والثالث الواجب بغير  
واجب، أو بعد سقوطه، وجميع ذلك صيرورة أحدنا أن يعرف حوز به  
التواجب الذي عليه، في غير أن بعد بالتذوق، لهذا لا يراد ملكه عنه إلا  
بذوقه، وأنه لا يعرف فيه بد شاء من بيع وعية، وإن سخط تلف من ماله، وإن  
عجب لم يخرجه بوجه، وعايه أي في الذي كان وجداً.

الضرب الثاني أن يعين بالتذوق، ويقول: هذا التواجب عني، وأنه يعنى  
الوجوب فيه من غير أن يذوقه منه، فإن عطفه أو مرقى عنه التواجب أي  
دسته، وهذا كنه لا يعرف من مخالفاً، وعن أحمد يبيع العجيب وما في الذمه  
جسماء، ولا يرجع إلى ملكه.

ثم قد كثر في وان ساقه أطولها حجة مؤدعه، وحتى يبيد رجس  
المتكئين، ولم يأكل منه هو ولا أحد من أهل دقعه، ولا إن عيه



قوله الموفق: "إِنْ مِنْ تَضَوَّعٍ يَهْدِي غَيْرَ رَاجِبٍ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالِهِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنْ يَنْوِيهِ شَيْئاً، وَلَا يَوْجِبُ نِيَّتَهُ، وَلَا بِإِشْعَارِهِ، وَتَقْلِيدِهِ، فَهَذَا ذُو يَنْوِيهِ، إِصْحَانُهُ، وَهُوَ أَوْلَاهُ رِجَازُهُ، وَالرَّجُوحُ فِيهِ مِنْ سَاءِ مَا أَمَّ بِفَيْحِهِ، لِأَنَّهُ سَوَى الْمَصْدَقَةِ شَيْءٍ مِنْ دَمِهِ، عَاشَهُ مَا نُوِيَ، الْحَقِيقَةُ يَدْرَهُمْ.

الثاني: أَنْ يَوْجِبَ نِيَّتَهُ، أَوْ نِيَّتَهُ، أَوْ بِشِعْرِهِ يَنْوِي بِذَلِكَ إِعْدَانَهُ، فَيَصِيرُ وَاحِجاً مَحْبِياً، يَسْتَلِقُ الرَّجُوحَ بِعِيهِ دُونَ ذَمِّهِ صَاحِبٌ، فَإِنَّ نَفْسَ غَيْرِ نَفْسِهِ صَاحِبُهُ أَوْ سَرَقٍ أَوْ ضَالٍّ، أَمْ بَارَهُ شَيْءٌ.

وقد روي أبو بكر بن أبي عمير - رحمه الله - عن أبي عبد الله - رحمه الله - عن محمد بن أبي عمير - رحمه الله - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: 'مَنْ أَهْدَى ظُلُومًا نِمَ صُنَّتْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبُذُنُ، إِلَّا أَنْ يَنْشَأَ، فَإِنْ كُنْ تَنَزَّرَ فَعَلَيْهِ الْبُذُنُ، فَإِنَّا إِنْ أَثَرَهُ أَوْ نَدَى، فَتَرْفُطُهُ، فَعَلَيْهِ صَمَانُهُ، لِأَنَّهُ أَذَلُّهُ دَابِحاً لِيَرَهُ، فَضَمُّهُ كَانُودِيْعَةً، وَإِنْ خَافَ طَبْعَهُ، أَوْ عَجَرَ عَنْ الْمَشْيِ وَصَحَّةِ الْبُرْدِ، نَحَرَ، مَوْضِعَهُ، وَخَفَى بِهِ وَيَزِيحُ الْمَسَاكِيرَ، وَمَنْ يَبِيعْ لَهُ أَكْلَ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا لَاحِظَ مِنْ صِحَّاتِهِ، وَإِنْ كَانُوا خَفَرَاءَ، وَبَدَحَتْ لَهُ أَنْ يَضْغَ عَلَى الْيَهْدِيِّ الْمَعْدَةِ، فِي عَتَقِهِ فِي دَمِهِ، لِيَعْرِفَ الْخَفَرَاءَ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ خَدِي، وَلَيْسَ بِسَيِّفٍ، فَيَأْخُذُوهُ، وَيَهْنَأُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَسَعِيدٍ مِنْ جَبْرِ - انْتَبَى.

قلت: والظاهر أن موافقة الإمام الشافعي في عدم أكل الصحابة، لا في جميع ما تقدم، لما بحالته صاهر كلام النووي أنه تقدم، والظاهر أن وجوب التحريم يقتضي بأنواع أصحاب التعيين ابتداء فقط عند الشافعي - رحمه الله -، وبالنسبة للموجب باللسان أو الفعل عند الإمام أحمد، لا غير المذكور من أنواع نهاي. وأما عدم التمكن فيجب التحريم في النهدي المعطوب مطلقاً، سواء كان واحداً أو نظراً، كما تقدم النفس بذلك في كلام نياحي، وفي جواز الأكل عندهم تفصيل كثير، سيأتي في آخر الباب.

ويحكى الأسي<sup>(١)</sup> عن القاضي عياض: ما عطف من عدي النصوح قبل بلوغه محله، أراح لصاحبه أن يأكل منه عاقبةً رضي الله عنها.. وقال ابن عباس وبشر السمرق: لا يأكل منه صاحبه ولا عاقبة ولا أهل العرقلة نصراً فحديق، وقال مالك وأحمد بن حنبل: لا يأكل منه صاحبه، ويخلى منه وبشر الناس، وإن أكل منه ضمه، ومذهب مالك والجمهور أنه لا يدن على صاحبه فيما عطف، وهو موقع بيان، وثق ما عطف من الهدي الواجب قبل النحر، فقال مالك والجمهور: يأكل منه صاحبه والأغنياء لأن صاحبه يضمه، لأنه تعلق بدمه.

واختلف هل له بيعه؟ فسنعه مالك وأحارهُ الجمهور، انتهى. وقال الددبر<sup>(٢)</sup>: هدي نظير لم يحمله للمساكين بلطف ولا نية، إن عطف قبل محله فلا يأكل منه، فتنمى فلا دمه بدمه، ويخلى للناس مطلقاً، ولو أغنياء كرسونه انتهى مختصراً. وقوله: لم يجعله للمساكين، احتراز عما جعل لهم باللفظ أو بالنية، فإنه لا يجوز لأكل منه مطلقاً، سواء لمع المحل أو لا.

وبوضح ذلك ما قاله السوقي<sup>(٣)</sup>: إن النحر أربعة أقسام، إما أن يسهه للفقراء باللفظ أو النية، أو لا يسهه لهم، وهي كل، إما أن يكون الهدي معبأً أو لا، فإن سواه لهم باللفظ أو النية وكان معبأً، فلا يأكل منه مطلقاً، لا قبل المحل ولا بعده، وإن لم يسهه ولم يسهه للمساكين، كان له الأكل مطلقاً، وإن لم يسهه وسماه للمساكين، فلا يأكل منه بعد المحل بل قبله، وإن عينه ولم يسهه للمساكين، فلا يأكل منه قبل المحل بل بعده انتهى.

(١) إكمال إيمان المصنف (٣/١١٥).

(٢) الشرح الكبير (١/٩٧).

(٣) حاشية السوقي (١/١٨٩).

وأما عند الحنفية كما في «الغنية» وأسرحة المسألة<sup>(١)</sup> وغيرهما: إذا عذب الهندي قبل وصوله إلى محله، فإن كان نطوعاً سحره، وصنع فلائتها بدمها، يُغْنِمُ له هدي. ويأكل منه الفقراء دول الأعيان، ولا يأكل منه الهندي ولو كان فقيراً، وليس عليه إقامة غيره بدله. وإن كان وحياً فعليه أن يقيم غيره بدله، وصنع بالأول ما شاء من بيع وغيره، انتهى.

والحاصل: أن يأكل من الهندي إذا عذب لا يجوز لصاحبه ولا لرفقته، سواء كانوا أسياء أو عترة عند الشافعي وأحمد، ويجوز لغيرهم إذا كانوا فقراء، وإذا عند مالك، يجوز لرفقاء مطلقاً، سواء كانوا أعيان أو فقراء، فضلاً عن غير الرفقة، ولا يجوز لصاحبه ولو فقيراً ولا لرسوله، ولا يجوز له الأمر لأحد أن يأكل، ولا أن يمزقه على غيره بل حني بين وبينهم، وأما عند الحنفية، فيحذر للفقراء، سواء كانوا رفقة أم لا، ولا يجوز للأعيان مطلقاً، قال الموفق<sup>(٢)</sup>: «قال مالك: يباح لرفقته ونسائه الناس، غير صاحبه أو سائقه، ولا يأمر أحد يأكل منه، فإن أكل أو أمر من أكل ضمه»

واحتج ابن عبد البر بذلك بما روى هشام عن أبيه، فذكر حديث السب، قال: وهذا أصح من حديث ابن عباس، وعليه العمل عند الفقهاء، ويقتل في عموم قوله: «أكل بينه وبين الناس»<sup>(٣)</sup> رفقته وغيرهم، وقد، حديث ابن عباس لم ينقل: «ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل بيتك»، رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وهذا صحيح متضمن للزيادة، ومعنى خاص، فيجب تقديمه على عموم ما خالفه، انتهى.

(١) (ص ٢٧٦).

(٢) نعمني (١٢٣٩/٥).

(٣) أخرجه أبو داود (١٧٦٢)، والترمذي (١٩١٠)، وابن ماجه (٢١١٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٢٦).













نفيط ولا نيف، ومنه النذر الممنوع الذي لم يجعل لهم إن عطب قبل محله، فلا يأكل منه، وأما إن وصل لمحله سائماً، فإنه يأكل منه، انتهى.

ويؤيد البخاري في صحيحه باب ما يؤكل من البدن وما يصنف، وأخرج فيه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - تعليقاً لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر، ويؤكل من سوء ذلك، قال الحافظ<sup>(٤١)</sup>: وهذا القول إحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول مالك وزاد: إلا فدية الأذى، والرواية الأخرى عن أحمد: لا يؤكل إلا من هدي التطوع والتمتع والقران، وهو قول الحنفية بناءً على أصلهم، أن دم التمتع، والقران دم نسك، لا دم حيران، وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعي رحمه الله نفى جمع الأكل من دم التمتع. انتهى.

وقريب منه ما قال العيني<sup>(٤٢)</sup>، وزاد: ذكر ابن الموار من مالك أنه يأكل من أهدي النذر إلا أن يكون نذره للمساكين، وكذلك ما أخرجه بمعنى الصدقة لا يأكل منه، وكان الأوزاعي يكره أن يأكل من جزاء الصيد أو فدية أو كفارة، ويأكل النذور رهدى التمتع والنظف، انتهى.

وقال الخرقي: لا يأكل من كل واجب إلا من هدي التمتع.

قال الموفق<sup>(٤٣)</sup>: المذهب أنه يأكل من هدي التمتع والقران دون ما سواهما. نص عليه أحمد، ولعل للخرقي ترك ذكر القران، لأنه تمتع، أو اكتفى بذكر التمتع لأنهما سواء في المعنى، فإن سببهما عبر محظور، فأشبهها هدي التطوع، وعن أحمد أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما، وهو قول ابن عمر، وعطاء. والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد

(٤١) فتح الباري (٣/٥٥٨).

(٤٢) معجمه "قاري" (٣٧-٣٣).

(٤٣) المعنى (٥/٤٤٤).

بدل، والمثلر جعله لله عز وجل محلات غيرهما، وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أبنته من الكفارة، ويأكل منها سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك، وقال الشافعي: لا يأكل من واجب، لأنه منى وجب بالإحرام فلم يحرم الأكل منه قبل الكفارة.

ولما أجاز نبي الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وأدخلت غداة الحج على العمرة، فصارت فائقة، ثم ذبح عنهن الثمن بغير النقرة، فأكلن من لحيمهما، قال أحمد: قد أقر من الفجر إجازة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة خاصة، وقال ابن عمر: رضي الله عنهما: شويتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج، صافى الهدى من ذي الحليفة منتقيا علمه<sup>(١)</sup>، وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم من كل بدنة بصفة فمعدت في الإجازة، فأكل هو وحالي من لحيمها، وذلك من بدنها، روى مسلم<sup>(٢)</sup>، لأنها دماء بك فأسيها النطق، ولا يؤكل من غيرهما لأن حب عمل محظور فأنتب حرام الصيد.

وأما هدي النقرة، فيحب أن تأكل منها لحول الله عز اسمه، فيحفظونها منها<sup>(٣)</sup>، وأقل أحواز الأسر المستحيات؛ ولأن ابن أبي بكر من بدنة، وقال حبيب: كنا لا تأكل من بدنا فوق ثلاث، فحصر لنا النبي هبة ففادنا، فبلغ وتره ذوا، فأنما ينزله<sup>(٤)</sup>، روى البخاري<sup>(٥)</sup>، وفي ثم يأكل الله<sup>(٦)</sup>، ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup>، أما بعد الثلاث أحمر قال: من شاء افصع ولم يأكل منها فبها، فهو

ويحظر من حلف أن يأكل من البدنة أن لا يؤكل من الهدى لا مع التمتع والقران، والنطق، وبه كانت الحجة كدم مباحي، ومذهب مذهب

(١) أخرجه البخاري (١٦٩٦) ومسلم (١٦٩٦) وأبو داود (١٦٨٠) والبيهقي (٣٦٣١)

(٢) (١٦٠٨)

(٣) (١٦٠٨)

الإمام مالك أن لا يأكل من ثلاثة، وبه حزم الباجي<sup>(١)</sup>، إذ قال: والذي ذهب إليه مالك أنه يؤكل من كل هدي بلغ محله إلا ثلاثة، جزاء الصيد، وفدية الأذى، وما أثار المساكين، هذا هو المشهور من الحديث، انتهى.

وبوضيح فونهم: ما نذر للمساكين أن النذر عندهم على ما في الدسوقي أربعة أنواع، إما أن يسبه للفقراء باللفظ أو التية أو لا يسبه لهم، وبكل إما أن يكون أهدي معيّنًا، أو لا، فإن سماه لهم باللفظ أو التية وكان معيّنًا، فلا يأكل منه مطلقًا، لا قبل المحل ولا بعده إلى آخر ما تقدم من كلامه قريبًا.

وأما عند الشافعية فلا يجوز أكل شيء من الدماء، الواجبة حتى دم الشئع والقران، ويجوز الأكل من الشئع مع وجوب التصدق ببعض لحمه، صرح بذلك في عامة فروعههم. قال: "تنويري في مساسكه": إن كانت واجبة وحسب التصدق بجلدها وغيره من أجزائها، وإن كانت تطوعاً جرد الانتفاع بجلدها وإتخار شحمها أو بعض لحمها للأكل والهدية.

قال ابن حجر في "شرحها": إما غير به لأنه يجب التصدق في المنطوق بها بحره، ينطلق عليه الاسم من لحمها، ويجب كونه غير نافع عرفاً ونياً وحذقه، وعلى مسلم فلا يكفي نحو فديده، ولا غير لحم من نحو كرش وكند ولا إعطاء ذمي، انتهى.

وأما عند الحنفية فهي "الهداية": بحور الأكل من هدي الشئع والقران؛ لأنه دم لنسك فيجوز الأكل منها بمنزلة الأضحية، وقد صح أن النبي ﷺ أكل من لحم هدي، وخمساً من المرققة، ويستحب له أن يأكل منها لما روينا. وكذلك يستحب أن ينصدق علم الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الأكل من بقية الهيايا، لأنها دماء كضاريت، انتهى.

(١) التصديق (٣١٧/٢).





حنيفة، يقول: الحج عرفات، فمن وقف بهاء فقد تم حجه، إذا شئت هذا فإنه ينسد حجهما جميعاً؛ لأن الجماع وجد منهما، وسواء في ذلك الناسي، والعماد، والمستكره، والمطاوعة، والمستيفطة، والثائمة، عالماً كان الرجل أو جاهلاً، وقال الشافعي في أحد أقواله: لا ينسد حج الناسي، لأنه معدوم، ولأنه أنه معنى بوجوب التقصاء، فامتنوت فيه الأحوال كلها كالعمرات.

الثاني: أنه يلزمه بدنة، وقد ذكرنا.

الثالث: لا دم عليه في حال الإكراه، وهو قول عطاء ومالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور، وقال أصحاب الرأي: عليها دم آخر، لأنه قد فسد حجها فوجب البدنة كما لو طأعت.

قلت: وما قال الموقن لا أعلم أحداً قال: إن حجه تام غير أبي حنيفة، ليس بوجه، فإنه رواية عن الإمام مالك أيضاً، كما سيأتي في كلام الباحي، قال الخرقي: وإن طأ بعد رمي حمرة العقبة فعليه دم. ويصحب إلى التعيم، فيحرم ليطوف وهو محرم.

فإن الموقن<sup>(١)</sup> في المسألة ثلاثة فصول: أحدها: أن الوطء بعد رمي حمرة العقبة لا ينسد الحج. وهو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء والشعبي وربيعة ومالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وقال النخعي والزهري وحماد: عليه حج من قابل؛ لأن الحج صادم بإسراماً من الحج فأمسده كالوطء قبل الرمي.

ولنا: قول النبي ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى يَذْفَعَ، وَكَانَ قَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً وَنَهَاراً، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضِيَ تَمَتُّهُ»<sup>(٢)</sup>، ولأنه

(١) انظر المصنف (٢٧٢/٥) - (٣٧٤).

(٢) أخرجه أبو طاهر (١٩٥٠) والترمذي (٨٩٩).

قوله ابن عباس، فإنه قال في رجل أصاب أهله قبل أن يتيه يوم النحر،  
 ربه، أن حزواً بينهما، وليس عليه الحج من قبل، ولا تعرف له مخالفاً في  
 الصحابة؛ ولأن الحج عبادة لله تعالى، فيجوز التقصد بعد تحللها الأول لا  
 بعدها كيعد التلبية الأولى في الصلاة، وهذا وارق ما قبل التحلل الأول.

**الفصل الثاني:** أن لو أصاب عليه بالوطء، صفه هذا ظاهر كلام الفقهاء،  
 وعلى عليه أحد؛ وهو قول عكرمة وبريرة ومالك وإسحاق، وقيل الثاني  
 فيه رواية أخرى أن عليه بيعة، وهو قول ابن عباس وعطاء والتابعي  
 وإسحاق<sup>(١)</sup> وأصحاب الشافعي؛ لأنه وطن في نحية، فوجبت عليه بيعة كما قبل  
 يرمي. ولذا أنه إذا قصد منه ما كالموطء دون المخرج إذا لم ينزل

**الفصل الثالث:** أنه بعد الإجماع شرطاً بعد رمي نحره، ويلزمه أن  
 يحرم من التحلل، بذلك قال مكرمة وبريرة وإسحاق. وقال ابن عباس وعطاء  
 والتابعي والشافعي: حتى صحيح لا يلزمه الإجماع. لأنه إجماع لا يقصد  
 صحيحه، فلم يقصد عطفه. ولذا أنه إذا وطء صدق إجماعاً فأفسده كالإجماع الذي  
 وإذا صد إجماعه فعليه أنه يحرم بالتطواف في إجماع صحيح؛ لأن التطواف  
 وحسن، صحيح أدنى؛ وفي إجماع صحيح كذلك قوله، ويلزمه الإجماع من  
 العمل. وإذا أحرم من التحلل طواف الزيارة، يسمى إن كان لم يبع في حقه،  
 وإن كان يبيع طواف الزيارة وتحلل. هذا ظاهر كلام الحنفية؛ لأن الذي بقي  
 عليه منه أفعال الحج، وإذا أحب عليه الإجماع لثبتي بها في إجماع صحيح.

والله أعلم بمن أحسن ومن وافقه من الأئمة أنه يعسر، فيحصل أنهم  
 أرادوا هذا يستقروا عليه، لأن هذا هو أقوال العامة، ويحصل أنهم أرادوا  
 عمدة حنيفة، فيلزمه حتى وتفسيره، والأول أصح، وتكون الحنفية: يخبر من

(١) لا يجمع إطلاق عن التابعي بعد الترمذ.

النسعيد، ثم يذكره شعير الإحرام منه، بل لأنه خير، ولا يفرق بين من حلى ومن لم يحل في أنه لا يمسح حنجه بالوطء بعد الرمي، وعليه دم، وإحرامه من الحجر، وهذا ظاهر كلام أحمد وخروفي. ومن سجد من قاله، يترتبهم هذا الحكم على الوطء بعد مجرد الرمي من غير اعتبار أسر بالذئ.

فإن طاف للزيادة، ولم يرم، ثم وطئ ثم يمسح حنجه بحال؛ لأن الحج قد تم<sup>١</sup>، وإن كانه كذلك، ولا يلزمه إحرام من الحجر، فإن الرمي ليس ركناً، وهل يرمه دم؟ ويحتسب أنه لا يلزمه شيء، نسا ذكرناه، ويحتمل أنه يرمه لأنه وطئ قبل وجوب ما يشترطه التحلل، فأنشبه من وطئ بعد الرمي غير الطواف.

وأما أن كلعمرة، فإنه إذا وطئ بعد الرمي لم يمسح حنجه، ولا عمرته. لأن نسكهم للحج، وقال أحمد: من وطئ بعد الطواف يوم النحر قبل أن يرجع ما فيه شيء، هل أبو صائب سألت أحمد عن الرجل يتحلل بعد الرمي قبل أن يرد البيت؟ قال: ليس عليه شيء، لد فضي العمرة، فعلى هذا ليس عليه فيها دية الوطء في القرع شيء، انتهى.

وفي الروض السريح<sup>٢</sup>: الخامس - من سقطت الإحرام - الوطء، فإن جامع المصالح بأن عتبت الخسفة في قل أو غير من أنسي أو غيره من يوم، فإن كان قبل التحلل الأول فسد له كلها، ولم يعد الوقوف، وبعضها فيه، وبعضها وجوباً تابعاً، وهي ذلك عن ابن عمر وابن عباس عن جابر، أخرجه أولاً إن كان قبل العمرة، إلا عمرة، وعلق برفقها في قضاء من مومع وطء إلى أن يحل، والوطء بعد التحلل الأول لا يفسد نسك. وعليه ساء، ولا فدية على تكرره، وسعة حنجه فضائها عليه؛ لأن المفسد يسببها

(١) هي سنة تمت.

(٢) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣



والناسخ: المباشرة دون الفرج، فإن فعل، فأنزل لم يفسد حجّه كما لو لم ينزل، ولا يصح قياسها على الوطء وعليه بدنة، إن أنزل بمباشرة أو قبلة أو تكرار نظر أو باستثناء قياساً على بدنة الوطء، وإن لم ينزل فشاة، ويجب بوطء في فرض في الحج قبل التحلل الأول بدنة ويعد شاة، ويجب بوطء في العمرة شاة، وإن طأوه بعد رجوعه لزومها البدنة في الحج، والشاة في العمرة، والمكره لا فدية عليها، ولا شيء على من فكر، فأنزل، انتهى.

وفي مسائل التووي: يحرم على المحرم الوطء في القبل والدير من كل حيوان، والمباشرة في ما دون الفرج شهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد شهوة، ولا يحرم اللمس والقبلة بغير شهوة، ويستمر التحريم في الجماع حتى يتحلل التحللين، وكذا تحريم المباشرة على الأصح، وفي قول: يحلل بالتحلل الأول. وحيث حرمتا المباشرة فيما دون الفرج، فبأشراً عالمياً عاماً نزمه الفدية أي الشاة، ولا يفسد نسكه، وإن أشر ناسياً فلا شيء عليه بلا خلاف، سواء أنزل أو لم ينزل، والاستثناء باليد يوجب الفدية، وإن تردد النظر إلى امرأة، فأنزل من غير مباشرة ولا استثناء فلا فدية عليه عندنا، ولا عنه أبي حنيفة ومالك.

وقال أحمد في رواية: نجس بدنة، وفي رواية شاة، أما الوطء في قبل المرأة أو غيرها أو ذبر الرجل والبهيمة، فيفسد به الحج، إن كان قبل التحلل الأول، وإن كان بين التحللين ثم يفسد الحج، وإن جامع في العمرة قبل فراغها فسدت، وإذا فسد الحج أو العمرة وجب عليه انقضاه في قامته، ويجب قضاؤه، ونزله بدنة، فإن لم يجد فبقوة، ويجب القضاء على الفور، هذا إذا جامع عاماً بالتحريم، فإن كان ناسياً أو جاهلاً بالتحريم، أو جوعت مكرهه لم يفسد الحج على الأصح، ولا فدية أيضاً على الأصح.

وقال أيضاً: لو جامع قبل التحلل فسدت عمرته إلى آخر ما تقدم في

سجله من إفساد العمرة، وما حكى عن مالك - رضي الله عنه - أن الإترال يتكرر النظر لا يوجب الغدبة ليس بصحيح، بل هو مقصد غنقه كما سيأتي. التصريح بذلك في كلام الدردير وغيره، ورواينا الإمام أحمد يأتي ذكرهما في آخر الباب عن «العمري»، وفي حاشية «شرح المهاج» عن الرملي: «المعتمد أنه لا شيء على المرأة معلقاً، وإن كان الموالد غير محرم زوجها أو أختها».

وحقق ابن حجر أن الجماع على ستة أنواع كما بسطها في «إعانة الطالبين»، وأوجب في بعضها على المرأة أيضاً، والجمعة أنهم اختلفوا في النجوس على المرأة، والفقهاء المذاهب في إعانة الطالبين، وشرح الإقناع، والجمعة المحتاجين، ومناسك النووي، وروضة المحتاجين، وغيرها على وجوب البلدة في الجماع المفسد، ووجوب الشاة فيما بين التحنن، فحكاه نقلة المصنف كالخوف والعيني وغيرهما عن الشافعي - رحمه الله - المبنية مطلقاً نال.

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: حرم عليهما الجماع ومقتلته. ولو علمت السلامة من مني أو مدي، وأفسد الجماع الحج والعمرة مطلقاً ولو سهواً أو مكرهاً في أمني وغيره كان بدعاً أو لا كما ذهبنا مني. فإنه يحرم ويفسد إن خرج، وإن نظر أو فكر استديم، فإن خرج بمجرد فكر أو نظر ثم غلب عليه هدي وجوباً، ولا مشروط الاستدامة في غير النظر والفكر حيث حصل إترال إلا لليلة للذة فعليه الهدى أي عند عدم حصول الإترال، ومحل النساء إذا وقع قبل الوفوف مطلقاً، أو وقع بعد الوفوف بشرطين أشار لهما بقوله: إن وقع الجماع، أو السعي المستدعي قبل طواف إدضة، أو سعي آخر ورعى عفة يوم انصرف، أو ليلة مردفة، ولأنه يقع قبلهما بعد يوم النحر، أو بعد أحدهما في يوم الحر، ولما كان قد قدم السعي فهدي واجب.

(١) «الشرح الكبير مع حاشية المسوقي» (٦٨/٢).

ولا فساد في الصور الثلاث كإنزائ ابتدء، أي بمجرد نظر أو فكر من غير إداعة، فعليه الهدي، وأما إن خرج بلا لذة فلا شيء عليه، وقيل أنه - أي بغير إنزال - فيها الهدي إن كانت على قم، وكانت على غير وداع ورحمة، فإن كانت على غير الغم فلا شيء فيه إلا بنا أمدنى أو كثرت، وكذا إن كانت لدواع أو رحمة فلا شيء فيها ما لم يخرج معه مدي أو مني، وإلا فالهدي، ووقع المني أو الجماع بعد تمام سعي، وقبل التحلق في عمرته، فالهدي، وإلا - بأن حصل قبل تمام السعي ولو يشوط - فسدت، ووجب القضاء والهدي، ووجب فورية القضاء للمفسدين من حج أو عمره ولو على القول بالترخي.

وإن كان المفسد نطوعاً، ووجب نحر مدي في القضاء ولا يقدمه زمن الفساد على المشهور، وأحد الهدي، وإن تكرر موجب الفساد كوطئه لامرأة مراراً أو نساء؛ لأن الحكم لنطوء الأول، انتهى بزيادة عن التسوقي، وسيأتي الكلام على مسلك الإمام مالك - رضي الله عنه - في الهدي تحت أثر الباب.

قال الدردير<sup>(١)</sup>: وحديث قلنا: لا فساد فهدي، ويجب مع الهدي عمرة يأتي بها بعد أيام منى، انتهى.

قلت: وسيأتي توضيح هذه العمرة في توضيح قول الإمام مالك قريباً.

وفي الهداية<sup>(٢)</sup>: إن جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسدت حجه وعليه شاة، ويمضي في الحج وعليه القضاء، والأصل فيه ما روي: فإن رسول الله ﷺ مثل عمن رافع امرأته وهما محرمان بالحج؟ قال: يرفقان دماً ويمضيان في حجتهم، وعليهما الحج من قابل، وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

(١) الشرح الكبير (٢/٧٠).

(٢) الهداية (١/١٦٠).

(٣) النظر: نصب التراب (٢/١٢٥).

وقال الشافعي: يجب دية اعتذاراً عما لو جامع بعد التوفيق والبيعة عليه بطلاق ما بينهما، وذلك لقصده لما وجب، ولا يجب إلا لاستدراكه المصلحة، حيث معنى الحديث، «مكتفي بالمشاء بطلاق ما بعد التوفيق، لأنه لا قضاء، ثم صرح بين السبيلين، وعمر أبي حنيفة أن في غير القبل مصلحاً لا يفسد طاهر معنى له، فكان عنه روايتان، وأبو حنيفة أن يشارك مراءى في قضاء ما أقصد بهما حديثاً ثالثاً - رحمه الله - إذا خرج من منقضاء وأبصر - رحمه الله - إذا أحرقت، وللشافعي إذا انتهتا إلى المكالم الذي حرمها فيه.

ثم أتت هذه يدكرات ذلك فيضحك في الموافقة قبله قال، ولما أقر الجامع بينهما: هو النكاح قائم، فلا معنى للاختراق قبل الإجماع والوفع، ولا بعده لأنهما متفاوتان ما تعديهما من تشبُّه التشبيهاً بسبب ما يسره، فبرهانه دلالة وتحريراً فلا معنى للاختراق.

ومن جامع بعد التوفيق معرفة ثم يفسد حجه، يجب دية خلافه لتمامه، - رحمه الله - فيما إذا جامع قبل الزمان لقوله عليه الصلاة والسلام: «من زنى ومعه معرفة فسد له حجه»، وهذا نص أصح لقول من عباس، ولأن معنى النكاح الارتفاق فيحفظ برحمته، وإن جامع بعد الخلق فعليه شاة نكاح إجماع من معنى الحديث، «وإن زنى أمخوطاً وما أشبهه، فعند الجدة فأنكس ما شاة».

ومن جامع في معرفة قبل أن يطوف أربعة أشواط، فعليه شاة ولا يفسد دمونه، وقد قال الشافعي: يفسد - معناه - ما اعتدراً بالتحريم في فحش عمده، وإن أكلها مدة مكنته، أحفظ رتبة عمده، ومن جامع ما سياً كان كمن جامع متعمداً، وقد قال بعض - رحمه الله - جامع الناسي غير فسد للتحريم، وكذا الخلاف في جامع الثالثة والمتكررة، هو يقول: أحفظ بتمام هذه المتكررات، فممن وقع الفعل حسابه، ولم أن الفساد باعتدال معنى لا ارتفاق من الإجماع ارتفاقاً محصوراً، وهذا لا ينعدم بهذه المتكررات، والتحريم ليس في معنى

الصوم لأن حالات الإحرام مُدَكَّرَةٌ بمنزلة حالات الصلاة بخلاف الصوم انتهى

وفي منسوخ الباب<sup>(١)</sup>: «و جامع فمعا دود أخرج من الفخذ ونحوه قبل الوقوف أو بعده أو بأثر مباشرة فاحتة أو عائق ولو بالثرى أو قبل أو لسبب شهوة قبله للكل، وأنزل أو لم ينزل في الجميع فعليه دم، كما في «المبسوط» و«الهداية» و«الكافي» و«البدائع»<sup>(٢)</sup> وغيره، وفي «الجامع الصغير» اشترط الإبرال في المنى بوجوب الدم، وصححه فاصيخان<sup>(٣)</sup>، ولا يقصد حقه بقرى من الأقوال أصلاً بخلاف سواء أنزل أو لم ينزل، وإسراء وجدت قبل الوقوف أو بعده، كما نقلت به سائر الكتب المختلفة. وبه قال الشافعي وأحمد في رواية، وهذا من المتن. أحجم أهل العلم أن التحج لا يفسد إلا بالجماع

وفي «التقاضي السراجية»: لو لمس امرأة بشهوة فأمنى بسدد وكفلك إذا لم يكن على ما في «المبسوط» وغيره، وهو شاء ضعيف، ولو نظر إلى فرج امرأة فأمنى، أو تنكر في أمر الجماع أو احتدم، فأنزل لا شيء عليه كما في عاقبة الكتب، وفي «التمريثي»: لا شيء في الإماء بالنظر، لأنه ليس بجماع، وعن أبي حنيفة: عليه دم، ولو استمنى بالكف إلى أنزل فعليه دم، وإن لم ينزل فلا شيء عليه، ولو جامع بجمعة، فأنزل، فعليه دم، ولا يفسد حقه، وإن لم ينزل، فلا شيء عليه انتهى.

قلت: ونقدم في «جامع ما جاء في العمرة» حكم المعتصر بقع بأهله مفصلاً.

(١) أص: (١٨)

(٢) (٢١٢/٢)

(٣) (١٣٧/١)

٨٤٣ / ١٥١ - حدثني يحيى بن مالك: أنه سمع أن عمر بن الخطاب وعيسى بن أبي طالب رأيا امرأة سلتا عن رجل أصابتهما وهو أخيه - الحج - فصرحا: مقلدان لمضطربان أو حبيبتا حتى يفسد حبيبهما. ....

٨٤٣ / ١٥١ - مالك: أنه لم يجد وقد عرف في المسند الكلام على ملاقات مالك أن عمر بن الخطاب ثاب الخلفاء الراشدين (وعلي بن أبي طالب) ومنهم (أما هريفة) زاد ابن القاسم: وابن عباس، كما في «المعجم» (استنوا) بين المجبورين: رجل أصاب) أي جامع، لأنه وهو حرم) أي الحج كما في نسخ السعوية، وكذا حكم العمرة، وليس في النسخ الهمدية نعت «الحج» لكه مراد للمسلمين، (فقلوا) أي الثلاثة (بصدق) فذكر أنه وبذلك «المعجم» أي بمسببان (لوجهيهما) أي لصدعهما (حتى يفسد) أي يفسد (حبيبهما) يريدون أن عليهما المصدق في الحج ففسد حتى ضلنا على حسب ما كان بشأن الحج الصحيح

قال ابن سعد: «ومد يحض الحج القاصد عند الجمهور دون سائر العادات أنه يصلي فيه المصلية ولا يقضيه وعليه دم، ومد فوم فقالوا: هو كسائر العادات، وعبدة الجمهور ظاهر دونه تعالى. «وَالْقَصْدُ قَوْلُهُ» ، والجمهور عسواء والمضطلعون خصصوا قيسا على غيرها من العادات، إذا وردت عليها المصداقات، انتهى

وقال القاري في «شرح الشافية»: أفند حجة الإجماع، وهو في حجة الإجماع الصحابة على ذلك، انتهى. وتقدم في «جامع العمرة» أن ذلك، وجمع عنده عند الأئمة الأربعة خلافا لداود الطاهري.

(١) - «المعجم» (١٧٠/٢٧٠)

(٢) - «المعجم» (١٧٠/٢٧٠)



ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَدِيرٌ وَالتَّهْدِي . . . . .

يُخْرَجُ مَعَ النَّاسِ نَحْبًا مَا يَصْعَقُونَ، فَإِذَا تَوَلَّوْا مِنْ قَدِيرٍ حَجَّ، وَأَعَادَى، وَوَالَصَّ عَلَى هَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَدَدُ اللَّهِ بَيْنَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَاصِ، وَصَحْبِهِمُ التَّهْدِي إِسَاءَةً عَلَيْهِمْ .

(ثُمَّ عَلَيْهِمَا الْحَجُّ مِنْ قَدِيرٍ) كَذَا فِي النُّسخِ التَّهْدِي، وَفِي الْمَصْرِفَةِ<sup>(١)</sup>، حَجٌّ قَدِيرٌ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، أَنِّي نَجِبُ عَلَيْهِمَا قَضَاءَ الْحَجِّ فِي عَامِ آتِ قَضَاءٍ عَنْ هَذَا التَّاسِعِ، وَهُوَ الْجَمْعُ، وَتَقْدِيمُ الْاِخْتِلَافِ فِي مَوْضِعِ الْإِحْرَامِ تَقْدِيرًا فِي إِسَاءَةِ الْعَمَلِ (وَالْتَّهْدِي) أَنِّي نَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ تَقْضَاءِ التَّهْدِي أَيْضًا، وَتَقْدِيمُ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّهْدِي الرَّاجِبِ فِي إِسَاءَةِ الْعَمَلِ فِي حَجٍّ، مَا هَدَيْ الْحَجَّ فِيهِ، إِنَّهُ عَدَدُ تَسْمِيَةٍ بِأَحْمَدَ، وَيَنْصَبِلُ عِنْدَ الْحَمِيَّةِ، يُقَالُ أَوْفَرْتُ لَأُفًا، وَمَعْدُ بَدَنَتُهُ كَمَا يَتَقَدَّمُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا قَرَّبْنَا مِنَ التَّصْغِيرِ وَغَيْرِهِ مِنْ فُرُوعِ الْاِتِّفَاقِ، مَا حَلَا السَّالِكِيَّةَ.

وَفِي الْمَدَائِعِ<sup>(٢)</sup>، فَسَادُ الْحَجِّ مُتَعَدِّ بِه أَحْكَامُ، سَبْعًا، وَجُوبُ الشَّاذِّ عَمْدًا، وَفِي التَّصْغِيرِ، وَجُوبُ بَدَنَةٍ، وَتَسَامُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْبَدَنَةُ نَحْبٌ فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: إِذَا طَافَ تَزْيِيرًا جَنِبًا وَرَجَعَ إِلَى أُخْرَاهِ وَلَمْ يَعُدَّ، وَالثَّانِي: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَزَوَّارًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَهْبَمَ قَالُوا: وَيُطْلِقُهَا هَدْيٌ، وَاسْمُ التَّهْدِي دَانٌ كَمَا يَقَعُ عَلَى التَّعْمِ وَالْمَنْفَرِ وَالْإِسْرِ، تَكْرُرُ الْمَدَائِعُ أُنْثَى، وَالْأَدْسُ مَشَقٌّ فَحَمَلَتْهُ عَنْهُ لَعْنَةُ أُولَى عَلَى آتَا رُوَيْسًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَلَّ عَنْ التَّهْدِي، فَقَالَ: "أَدْعَاءُ شَاوَا، تَهْيِي".

وَاجْتَنَبْتَ نَفْسَ الْمَدَائِعِ فِي بَيَانِ سَبْعَةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، بِمَحَاسِنِ حُكْمٍ عَنْ وَجُوبِ الْبَدَنَةِ، تَكْرُرُ قَالَ ابْنُ رِشْدٍ الْمَالِكِيُّ فِي الْبَدَائِعِ<sup>(٣)</sup>، اخْتَفَرُوا فِي التَّهْدِي

(١) كَذَا فِي الْإِسْتَدْرَاقِ (٢٨٨، ٢٩٢)

(٢) مَدَائِعُ لُحْدِي - (٢٩٣، ٢٩٤)

(٣) مَدَائِعُ التَّهْدِي (٢٩٢، ٢٩٣)



قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: وَإِنَّا أَمَلْنَا بِالْحَجِّ مِنْ عَامِ قَابِلٍ،  
مَعْرُفًا حَتَّى يَقْضِيَا حَاجَتَهُمَا.

الواجب في الجمع ما هو؟ فقال مالك وأبو حنيفة: هو ساق. وقال الشافعي:  
لا تجزئه إلا بدنة انتهى.

وقال الأبايجي<sup>(١)</sup> تحت أثر الباب: فولمنا: القدي بحتاج إلى صفة، قال  
مالك: هو بدنة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: تجزئه شاة، والدليل على  
صحة ما ذهب إليه مالك، قال القاضي أبو الحسن: هو قول عمر وعلي وابن  
عمر، قال القاضي أبو الحسن: هذا عندي بجبه مع الفترة على اثنين، فإن  
لم يجد بغيره، فإن لم يجد شاة، لأنه لا يخرج هذا عن أحده، قال: وهذا لما  
مخصوص عليه، حتى إنه لو أخرج شاة مع الفترة على البدة أعزاه على تكره  
منه، فبعدا من قول أبي الحسن يدل على أن الكلام في الاستحسان انتهى.

(قال مالك (وقال علي بن أبي طالب) يعني وقع في أثر علي - رضي الله  
عنه - زيادة وهي أنهما (إذا أهلا) أي احراما (بالحج) للنفاء (من عام قابل) أي  
السنة التالية (فتفرقا) وجوبا أو استحبابا فو لأن ثلثهما - كذا سبأني (حتى يقضيا  
حاجتهما) أي يتفاه ثلثا يتذكر ما وقع منهما أولا، والشهوة قد نهج بالتذكر،  
والمسألة خلافية بين العلماء، وشهد لي، دنيا في كلام صاحب "الهداية".

وقال السوف<sup>(٢)</sup>: فإذا قضيا، تفرقا من موضع الجمع حتى يقضيا حاجتهما،  
روى هذا عن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم -، وروى سعيد والأشعث  
ما بينهما عن عمر - رضي الله عنه - أنه سئل عن رجل وقع بأسرته، وهما  
محرمان، فقال: فأنثا حجكم، فإذا كان عام قابل فحجبا وأهذبا، حتى إذا  
بلغتما المكان الذي أحسما، فهما أحسما، فتفرقا حتى تعلا، وروى عن ابن

(١) المتن: (٢١٨/٢)

(٢) المتن: (٥٠/٥٠)



أشد، والحراد بالاقتراف أن لا يخلو به بحيث يتمكن من ريقها أو ملتذاته، من وأن لا ينظر إليها إن حس أنه يريد أن ذلك كما هو ظاهر، انتهى.

وحكى النعيسى في "المعاني" عن أنسوي يستحب، وفي القديم - بحسب - وحكى عن أسود عي وغيره النعيب على صاحب "الهداية" في حكاية مذهب ثالث من مذهبه الاقتراف عند الاحرام، وهو كذلك.

فقد قال المددور<sup>(١)</sup>، فأوفى وحوي من أهد معه خوفاً من عوده كمثل ما مضى من حين إحصائه بالنقضاء، لتخلته يرمى كعقه وظلوفه لزيارة والسمي إن تأخر، قال المددور في قوله "حريص إحصائه بالنقضاء" يده أن عام الإفساد لا يجب عليه فيه مغابرة من أهد معه حاله إسمه لذلك المسد، وهو ظاهر الطراز، وقد مر أن وسد: أن عام القساة شعاع القضاء في وجوب التقارفة، انتهى.

وفي "النسفي"<sup>(٢)</sup> قال ماثلك من النعيب: يعترف في حج القضاء من يوم بجره، انتهى، ولا يعترفان عدد الحنيفة كما تقدم من "الهداية"، وحكى النعيسى في شرح "المعاني" عن "المعاني" و"المعاني" والاسحابي يستحب الاقتراف عند خوف المعاودة، وقال أبعد: ولو كان راحاً لوجب له دم كسائر المواحيث في الحج، وأجاب عن استدلالهم بإجتماع الصحابة بأنه إما يكون حجة إذا التزم من المعصية، ثم يوجب الحلال، ثم دوى عن الحسن وعطاء صل قولنا، وهما يداد كما عصر الصحابة، فيكون خلافاً معتمراً فلا يتعقد الإجماع، انتهى.

وحمل القدر في شرح المقام، يؤيد على الاستصحاب، وقال في شرح

(١) الشرح الكبير (٢٢ - ٨).

(٢) (٣، ٤).

٨٤٤/١٥٦ - **وحدثني** عن مالك، عن يحيى بن سعيد، أنه سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مَا تَرَوْنِ فِي رَجُلٍ وَقَعَ بَأْمَرُهُ . . .

الباب (١) لا يجب الافتراق في الفصاء إلا إذا خافا المجامعة ثلثاً، يستحب حينئذ أن يفرقا عند الإحرام، وقيل: موضع المواقعة، وأما ما في الجامع الصغير: ليست العرقه بشيء أضر ضروري، وقال فاصبحان! ليس بواجب، انتهى.

وقال الشافعي على الأكثر: ولنا أن الافتراق ليس منك في الأداء، فكذا في الفصاء لأن الفصاء يحكي الأداء، ولأن أنساع بينهما وهو التكاح فانه فلا معنى للافتراق، فل الإحرام لإباحة الموقاع ولا بعده، لأنهما يتذكرا ما لحقهما من انصاف العظيمة بسبب لذة بيروء، فيزدادان نكاحاً وتحرراً فلا معنى للافتراق، ألا ترى أنه لا يؤمر أن يعارفا في انقراض حالة الحيض، ولا حالة انصرام مع نكاحهما ما كان بينهما حالة انقراض وانقطاع، والافتراق يستقبل عن الصحابة محمول على السبب والاستحباب لا على المحتم والإيجاب، ومن شرب به إذا حيف ذلك، انتهى.

وفي «المحضر»<sup>(٢٦)</sup> أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه - لم يفتل بالمنازقة، وهم المروى عن الحسن وسجده وعطاء انهما لا يفرقان، وما روي عن الصحابة من التفرق محمول على التذنب، وروى أبو داود في «المراسيل» عن يزيد بن عبيد أن رسولاً جامع امرأته وهما محرمان، فقال الرجل: لمسي يميني فقال: «افضلها حاكماً، وأهدأ هدياً»، فلم يذكر التفرق في المرفوع، انتهى.

٨٤٤/١٥٦ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأصمري (أنه سمع سعيد بن المسيب) القريشي (يقول) لأصحابه (ما ترون في رجل وقع بأمرته) أي رافعها

(٢٦) (أمر ١٨٦).

(٢٧) (أمر المحضر) (٢٠٦، ٢٠٧).



وقال سعيداً بن المسيب: أئمة المسلمين: المنكح.....

قال المنكح: قوله: المنكح أي مدي الفساد وإن تكرّر موجب الفساد كونه  
لا مرة مراراً متعددة أو نساء، لأن الحكم للوطء الأول، انتهى وهكذا بخلاف  
المسهور، فإنهم بوجود تعدد الوطء تكرار الجزاء مع اختلافه في نفسه.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: ويجنب بعد النساء كل ما يجنب منه من الوطء ثانياً،  
وفلن الصيد والطيب والفسس ونحوه، وعليه الشبهة في الحباية على الإحرام  
الفساد، كاعتبة في الحباية على الإحرام الصحيح، انتهى.

وقال أيضاً: إذا تكرّر الجماع بين كثر من الأول وعليه شذوذه فقرة ثانية  
تألول، وإن ثم يكثّر الأول فكماله واحد، وعنه أن تكل وطء كثره لأن  
سبب للكماله: فأنجيها كالأول، والذهب الأول، انتهى.

وقال الحبري<sup>(٢)</sup>: وإذا تكرّر الجماع وجب فيما حدّ الأول فهو كمن  
جمع شاء، انتهى. وهكذا في عامة فروع الطائفة، وفي «شرح المنكح»<sup>(٣)</sup>.  
يفعل مسجع ما يفعله في الجمع الصحيح، ويجنب ما يحسب فيه من  
المعقولات جمعاً، وإن ارتكبت محظوراً كالجمع ثانياً رسائر الحبايات فعليه  
ما على الصحيح، انتهى.

وفي «البحر» تحت قول التكرّر: وبعد الوقوف بدنه: أطلقه شعبي ما إذا  
جاء مرة أو مراراً إن انحدر المحلّس، وأما إذا احتلف فبطلت للأول، وشاة  
نظامي في الجمع، وقال محمد: إن دمج للأول فللثاني شاء وإلا لا، انتهى.  
سيأتي البسط في آخر كتاب.

(فقال سعيد بن المسيب) ودأ على ما شكى عن حصص الناس (البنفاد)

(١) الأمامي، (٢٠٠) ٢٠

(٢) شرح الإقناع، (٢٦) ١١٤٦

(٣) (١٨٢، ١٨٣)

بوجهيهما، فلتسما خصلهما الذي اقتصداه، فإذا فرغنا رجعا، فإن  
أدركتهما حج قابل، فعليهما الحج.....

نعم الفاء أي ليهضبا (لوجهيهما) باللام في أوله في نسخ المصرية،  
ويلاحظ في الهدية، أي لغصدهما (فلاينة) وجههما الذي اقتصداه) نوحوب  
إتمامه (فإذا فرغنا) من الإتمام (رجعا) قال الشافعي يحتمل أن يريد بذلك  
الإباحة، ومعنى ذلك أنه يجوز فيها أن يرجعا إلى مثاليهما، ويحتمل أن يريد  
بذلك التوجع، ومعنى ذلك أن يرجعا إلى موضع يجب عليهما فيه الإحرام،  
النتهي.

قلت. وهذا ينبغي على معيين موضع الإحرام في القصد، فمن قال:  
تعتبر الإحرام من موضع إحرام الأداء لا بد أن يحمل لروح على النوحوب،  
ليتمكن الإحرام من ذلك الموضع، وتقدم المذهب في ذلك في «جامع  
العمرة».

(فإن أدركتهما حج قابل) أي عاشا إلى زمان أحج من السنة الثانية  
(فعليهما الحج) قال الشافعي يريد - والله أعلم - أنهم يستأنفان الإحرام، ولا  
يجوز لهما الفداء على الإحرام الأول بخلاف سر فائه الحج، فإن له أن يضي  
ضحي بحرامه الأول، ويتم حجه عليه، لأنه إحرام صحيح، والذي قصد حجه لا  
يجوز له أن يتم فداء عليه لأنه [إحرام فاسد، انتهى]

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: إن اختار من فاته الحج البقاء على إحرامه يحج من قابل  
قله ذلك، وروى ذلك عن مالك، ويحتمل أنه ليس له ذلك، وهو قول الشافعي  
وأصحاب الرأي وابن المنذر ورواية عن مالك وقول الصحابة، انتهى. هذا في  
النفقات، وأما في الأضداد، فقد جزم المؤلف أنه فسد الإحرام بالوطء، ويجب  
عنه أن يحرم من الحن، لأن الإحرام يشترط أن يجمع فيه بين الحل والحرم،  
النتهي.

(١) «شعير» (١/٢٨٥).

واللهدي، وبهلال من حيث أهلاً بحجتهما الذي أقصاه. وبترقان حتى نعت حجتهما.

قال مالك: يهديان جميعاً، يذبح يديه.

(واللهدي) قال المناجي<sup>(١)</sup> سئلني أن الهدي لا يكون إلا في العمام المثل، وكذلك في التبيدة والموارية، عن مالك من رواية أبيه، فإن عكفه قبل القضاء فقد قال عبد الملك بن الحارث، أنه يحرره، وإن كان أحب لنا أن يكون مع حجة القضاء، ويحتمل على قول أصح في عهدي التوبة أن لا يحرره، أي.

وقال القرطبي<sup>(٢)</sup> ربح نحر هدي في زمن القضاء، ولا يقدمه زمن انعاده، وإن كان رجوعه للقصد، وأخيراً على الصادق بن عبد الله بن عاصم قبل فضائه، انتهى.

وقال الشافعي في «سلكه» ما ربح لا تركب محظور أو ترك ما أمر لا يخصص بزمن، بل يجوز في يوم النحر وغيره، ثم ما سوى دم القواض يراف في النسيء الذي هو منه، وأنه دم الهوان، فيجب تأخيرها إلى من القضاء، انتهى.

ومن فروغ الخصية: أن دماء الجنائيات لا يخلص بزمان، لأنها لها وسبب تجبر الإقصاد كان أنه جعل بها نوى لارتفاع القضاء به من غير تأخير. كما في «الهدية» وغيرها (وبهلال) أنه يحرمان في القضاء (من حيث أهلاً) أي من السومع الذي أحرم أولاً في الآراء (بحجتهما الذي أقصاه) والمصاة خلافه تقدمت في اجتماع العمرة، ولأن أبي سنة عن عطاء عن ابن عباس يحرمان من الضحاة الذي أحرم فيه، كما في «المحلى» (وبترقان) في القضاء (حتى يقضيا) أي يتما أحجتهما) كما تقدم قريباً مسطور.

(قال مالك: وبهديان) أي الرجل والمرأة (جميعاً) أي كلاهما (مدقة مدقة)

(١) المناسك (٤: ٢٦)

(٢) المناسك (٤: ٢٦)



بالكبر لإعادة أن على كل واحد منهما بدنة على حدة، وهذا عند الإمام مالك - رضي الله عنه - إذا طارعت، ففي «المندوبة»: إن أصاب كسده مرة بعد مرة امرأة واحدة كنت أو عدداً من نساء، فليس عليه في جماعه إيهن إلا كفارة واحدة، دم واحد، وإن هو أكرههن فعليه الكفارة لهن عن كل واحدة منهن كفارة كفارة، وعن نفسه في جماعه إيهن، كلهن كفارة واحدة، وإن كان لم يكرههن، ولكنهن طارعتن فعليه عن كل واحدة الكفارة، وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه إيهن، انتهى

وقال الناجي<sup>(١)</sup>: لا يخلو أن يكون هي زوجته أو أمته، فإن كانت زوجة فلا يخلو إن طارعت أو أكرهها، فإن طارعت فعلى كل واحد منهما أن يقضي الحج ويهدي، لأن حايها في ذلك كحاله، وإن أكرهها فعليه أن يحجها من ماله ويهدي عنها، لأن ما يلزمها من النفقة والهدي مما أُلْفِه عليها، فوجب عليه حملها عنها، وأما مباشرة ذلك بنفسها، فإنها من أحكام الأنداد التي يختص بها، وتزويجها فلا ينحمله عنها، وإن كانت أمه نه فعليه أن يحجها ويهدي عنها سواء أكرهها أم لا، لأنه مالك لها لا تستطيع الامتناع منه، وهو يملك تزويجها بخلاف الزوجة، فإنه لا يملك تصرفها، انتهى.

والسألة خلافية، قال الخوافي<sup>(٢)</sup>: إن وطئ المحرم في الفرج، فأنزل أو لم ينزل فقد فسد جميعها، وعليه بدنة إن كان ستكرهها، وإن كانت طارعت فعلى كل واحد منهما بدنة.

قال الخوافي: إذا كانت المرأة مكروهة على الجماع فلا هدي عليها ولا على الرجل أن يهدي عنها، نص عليه أحمد لأنه جماع بوجوب الكفارة، فلم

(١) «منتقى» (٣/٢).

(٢) «المعجم» (١٦٥/٥).

تحب به حال. لأكثر من كفاية واحدة كما في التضياع، وهذا قول إسماعيل وأبي ثور وابن العسر.

وعن أحمد رواية أخرى أن عليه أن يهدي منها، وهو قول عطاء ومالك، لأنه إهداء صحيح، حمد منه في نفسه، فكان عليه لأكثر من سببها هدي، وعنه ما سأل علي أن يهدي عبيده، لأن فساد الجمع تب بالسيء إتياء، فكان، الهدي عليها، كما لو طأوعت. وبعضهم أنه أراد أن يهدي عليها يتعدله لزوج منها، فلا يكون رواية شاذة.

ثم حال المطاوعة، فعلى كل واحد منهما ما شاء، هذا قول من عاب ربه من العسر والجمع، والفساد، ومالك والحكم، وحماد، لأن من عاب من أحد ما، وإشكاف ما، وأبى أحد لمتجاسمين من غير إكراه، فربما يذنب كالرجل، وعن أحمد أنه قال: أرجو أن يهزله هدي واحد. روى ذلك عن حماد، وهو مذهب الشافعي. لأنه سمع واحدا، فلم يوجب أكثر من بدء حياته الإكراه، والثالثة كالمكره في هذا، وأما هدا الجمع، فلا فرق فيه بين حال الإكراه والمطاوعة لا تعلم فيه خلافا، انتهى.

قلت. يكون قيام في أول ذات في تلام التوري: أنه لا يجمع بينهم عدم الفساد في ذلك، وتقدم أيضا عن المروزي التوريع<sup>(١)</sup> أن لمعناه إن عاربه لزعم السنة في الجمع والشفاء في العسرة، والمكره لا عليه عليها، انتهى فهو الموضح من روایات الإمام أحمد، وبه مذهب الطرمي.

ولا يرى عند بعضه في جسد المطاوعة والمكره في إهداء الجمع أو وجود الجوار، قال في الهدية<sup>(٢)</sup> ومن جامع مائتا كان كمن جامع

(١) (١٨٨٢) (١)

(٢) (٢٧٢١) طه

قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ رَفَعَ بَأْسَافَهُ فِي الْحَجِّ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ  
يُدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى تَبُوكَ الْجَمْرَةَ، إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، وَحُجٌّ قَابِلٌ

مُتَعَدِّدٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ: جَمَاعُ النَّاسِ سِوَ مَنْدٍ لِلْحَجِّ، وَكَانَ  
الْخِلَافُ فِي جَمَاعِ النَّاسِ وَالْمَكْرَهَةِ، هُوَ يَقُولُ: الْحَقُّ يُعَدُّ بِهَذِهِ الْعَوَاضِلِ  
تَمَّ يَفْعُ الْفَعْلَ جَائِزًا، وَلَئِنْ لَمْ يَتَّسِدْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْارْتِفَاقِ فِي الْإِحْرَامِ ارْتِفَاقًا  
مَحْصُوصًا، وَهَذَا لَا يُعَدُّ بِهَذِهِ الْعَوَاضِلِ.

وهي مفسر المسألة<sup>(١)</sup> لا تفرق في المجموع بالنسبة إلى هذا الحكم،  
وإن كان يتفاوت ما لا يتم وعدمه بين لعائد والناسي ولطنته والمكروه، والحج  
ونعمه والرجل والحرقة، انتهى وقد عرفت فيما سبق أن الواجب عند الحنفية  
في صورة الإضاد شاة، وفيما بعد الوقوف الذي لا فساد فيه بدنة

قَالَ مَالِكٌ، فِي رَجُلٍ رَفَعَ بَأْسَافَهُ، أَيِ حَامِعِهَا (فِي الْحَجِّ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ  
يُدْفَعَ مِنْ عَرَفَةَ) يَبِينُ أَنَّ (رَمَى الْجَمْرَةَ) وَأَتَى خَيْبَرَ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمَاعُ قَبْلَ  
الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ، فَيَكُونُ قَبْلَ الرَّمْيِ بِالْأُولَى، لَكِنَّهُ ذَكَرَ رَمَى أَيْضًا اسْتِطْرَافًا،  
لَأَنَّ النَّفَرَاتِ عَنْهُمْ فِي الْقِسَادِ وَغَدَمِهِ بِاعْتِبَارِ الْإِتِّحَادِ الْأَوَّلِ، وَعِنْدَ التَّعْنِيَةِ  
بِاعْتِبَارِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ) إِمَامٌ هَذَا الَّذِي أَفْسَدَهُ، وَيَجِبُ (الْهَدْيُ)  
أَيْضًا (وَحُجٌّ قَابِلٌ) فَضَاءٌ لِمَا أَفْسَدَهُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: الْمَصِيبُ لِأَهْلِهِ لَا يَخْتَرُ أَنْ يَكُونَ أَصَابَهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ  
بِعَرَفَةَ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ أَصَابَهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَلَا خِلَافَ فِي قِسَادِ  
حُجَّتِهَا، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْهَدْيُ، وَحُجٌّ قَابِلٌ، وَقَوْلُهُ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُدْفَعَ  
مِنْ عَرَفَةَ نَصٌّ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ، وَنَصٌّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَا كَانَ بَعْدَ  
رَمَى الْجَمْرَةِ، وَلَمْ يَنْصُرْ عَلَى مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَقَبْلَ الرَّمْيِ، وَقَدْ رَوَى

(١) (ص ١٨٠).

(٢) التلخيص (١٤/٢٣)

قال: فإن كانت إصابته أخذت بعد رؤى النجفة، فإنما عليه أن يعتمر ويهدي. ونسب عليه حج قابل.

الخاص أبو محمد عنه في ذلك رأيين، إحداهما، وهي المشهورة: أنه قد أفسد حجه، وبها قال الشافعي، والثانية: أنه لا يفسد حجه، وبها قال أبو حنيفة، هذا إذا كان وطؤه يوم النحر قبل غروب الشمس، فإن كان بعد غروب الشمس من يوم النحر، فقد روى أصحابنا عن مالك بن أنس وطئ الغد من يوم النحر قبل أن يرمي، ويُسبغ، لم يفسد حجه، وليس يستزله من وطئ يوم النحر، وعينه عمرة، وهدي ثوبه، وهدي آخر له، فخر من رمي جمرة العقبة، ورجع ذلك أن التعلل قد جعل باقيا وقت الرمي وغروحه، انتهى.

(قال: فإن كانت إصابته مصدر مضاف إلى دأله (أعله) مالم يصح معمول المصدر (رعى رمي النجفة) قال الشافعي: الوطء بعد الرمي لا يجعله أن يكون قبل الإفاضة، أو بعدها، فإن كان قبل الإفاضة، فلا يخلو أن يكون يوم النحر أو بعده، فإن كان يوم النحر، فقد احتل به قول مالك، والمشهور عنه أنه لا يفسد حجه، قال القاضي أبو الحسن: وهو الصحيح.

وقد قال أيضاً: بفسد قبل الإفاضة، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. وإن وطئ بعد الإفاضة وقبل الرمي، فلا يجعله أن يكون ذلك يوم النحر، أو بعده، فإن كان يوم النحر فقد احتل به، أصحابنا فيه، قال من القاسم وبه كفاة وأصبح: لا يفسد، وليس عليه إلا الهدي، وقال أشهب وابن وهب: بفسد حجه، فإن كان وطؤه بعد يوم النحر، فقد روى ابن حبيب عن أصبح: لا شيء عليه، انتهى.

قلت: ما حكى من مذنب أبي حنيفة والشافعي ليس صحيح، نعم قال بعض السلف، كما تقدم في أول الباب من المعجم والفروع، ونعم من هذا كنه أن مسألة الباب هي وطء من أصابها يوم النحر بعد الرمي قبل طواف الإفاضة. (فإنما عليه أن يعتمر) أي يخرم بالعمرة من الحل، ويأتي بأفعائها (ويهدي) لجنايته على طواف الإفاضة (وليس عليه حج قابل) لأن حجه الأول

ثم يفسد لوقوع الوطء بعد التحلل الأول، وهذا على المشهور من مذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup>، وصححه أبو الحسن كما تقدم قريباً.

قال الباقى<sup>(٢)</sup>: فإذا قلنا لا يفسد حجه، فإنه يلزمه عمرة وهدي، وقال أبو حنيفة والثياقي: لا يجب عليه عمرة، والتدليل على صحة ما يقوله أن عليه أن يأتي بطواف الإفاضة في شك لم يدخل عليه بقص الوطء، وذلك لا يكون إلا بالعمرة، لأن الطواف لا يكون في الإحرام إلا حنح أو عمرة، وقد قلنا: إنه لا حنح عليه، فنزله بالعمرة، انتهى.

قلت: ما قال مالك هو المنصوص عن الإمام أحمد، كما تقدم في أول الباب في آخر كلام الموفق، إذ قال: والمنصوص عن أحمد بمن وافقه من الأئمة أنه يعتبر، فيحتمل أنهم أرادوا هذا، أي الطواف فقط أو السعي أيضاً، وسواء عمرة، لأن هذا هو أعمال العمرة، وسحتم أنهم أرادوا عمرة حقيقية، فيلزم سعي، ونصيب، والأول أصح، انتهى.

قلت: ويؤيد الأول أن صاحب المروعي التبرع: ثم يذكر فيه العمرة، بل فإن: محرم من التحلل، لطواف المروض، أي لطواف طواف الزيارة محرماً، انتهى. وقاهر فروع المائكية أنهم قالوا بالعمرة بشاؤها كما يظهر من كلام الباقي المذكور قريباً، وفي البرد<sup>(٣)</sup>: أسد الحجاج الحج والعمرة إن وقع قبل الموقف مطلقاً، أو وقع بعده بشرطين، إن وقع قبل إفاضة ودعي عقبه يوم الشحر أو قبله، وإلا بطل وقعه قبلهما بعد يوم الشحر، أو بعد أحدهما في يوم الشحر، فهدي واجب، ولا فساد في الصور الثلاث، وعمرة، أي حيث قلنا.

(١) انظر الاستذكار (١/٢٢) (١٩٠).

(٢) المتن: (٥/٣١).

(٣) الشرح الكبير (٦/٢٦) ١٢٨.

قال مالك: والذي يفسد الحج أو العمرة حتى يجب عليه  
في ذلك الهدي في الحج أو العمرة، الثقلان الختانين، وإن لم يكن  
فيه داء.

لا فساد، فهدي، ويجب مع الهدي عمرة بأن يبينها عند أيام منى، قال  
الدرهمي: قوله: حيث قبلنا: لا فساد أي إذا حصل الجماع قبل الإفاضة،  
ورمي جمره الحقة بعد التحريم أو بعد الإفاضة، وقبل الآخر يوم النحر يجب مع  
الهدي عمرة حاضرة لها فعنه، وهذه العمرة لا تكفي عن لعمرة التي هي سنة  
في العمرة، فهو حينئذ يأتي بعمرتين، انتهى.

(قال مالك) في تفصيل ما بعد الحج والعمرة من الجماع ودواعيه (التي  
يفسد الحج أو العمرة) من الجماع (حتى يجب) عليه (في ذلك الهدي في الحج  
أو العمرة) حكاه في أكثر النسخ المصرية والهندية، قال الساجي<sup>(١)</sup> في الحج  
أو العمرة يحتل معنيين أحدهما: أن الإفاد وجد في أحدهما، فيجب بذلك  
الهدي والقفص، واجترأ بذكر الإفاد عن ذكر القفص، والثاني: أنه يريد يجب  
عليه بذلك الهدي في الحج أو العمرة فأنه هو القفص، عما أفسده منهما،  
انتهى.

قلت. وهذا الترجيح يختص بسلك الإمام مالك؛ إذ يجب عنه الهدي  
في القفص كما تقدم قريباً، وفي بعض النسخ المصرية محله مع الحج أو  
العمرة، ويضاف مع هذا "في" وهو لا يحتاج إلى توجيه.

(الختان الختانين) أي ختان الرجل، وغضاه المروة شئ تحليفاً، قال  
صاحب "المحلى": الموصول مع الصلة مبتدأ، أو انشاء الختانين خبره (وإن لم  
يكن ماء دافق) يعني أن الختان الختانين وهو يلزم الإيلاج، كما تقدم في أبواب  
التحلل يفسد الحج وإن لم يتحقق الإبراق، لأن كل حكم يتعلق بالوضوء، فإنه

قال: ويوجب ذلك أيضاً النساء (أقول): إذا كان من ثياب المرأة،

ينطبق بالنفقة المحتاجين من إفساد الصورة، ووجوب الغسل، واتخذ، والمهر، وغير ذلك، ولا خلاف في ذلك من حياء، ولذلك لا خلاف بين الأئمة في الإرجاع عنهم أن القدر في ذلك في حكم الغيبيل، نعم اختلفوا في السوط بالسبب، كما تقدم.

(قال: مالك: (ويوجب ذلك) أي انتهى مع إفساد الحج أو العمرة (أيضاً النساء الدافئ) بدون الجماع (إذا كان) خروجه (من مباشرة) لمسه، وفي حكمه أيضاً الإنزال بزيادة النظر، ودائمة الفكر عند العائكة، كما جزم به الزرقاني. وتقدم التصرح به في كلام الدردير، وسبب التصريح بذلك عن العلولة في القول الآتي

وقال الخريفي<sup>(١)</sup>: إن أظنى دون التفرج، فتم يتزل، فعنه دم، وإن أزل فعليه بدنة، ومن صدح حجه، قال الموفق: أما إذا لم يتزل، فإن حجه لا يفسد بذلك، لا يعلم أحداً قال بفساد حجه، لأنها مباشرة دون التفرج، عرفت عن الزماني، ولم يفسد بها الحج، وقال الحنفى فحين ضرب يده على عرج جاريته: عليه بدنة، وعن سعيد بن حبيب: إذا نال منها من دون الجماع، صدح بقوله، ولما أنها ملامسة من غير إزالة، وأنشئت لمس غير الفرج، فأمّا إن أزل، فعليه بدنة، وبذلك قال الحنفى، وسعيد بن جسر، وأبو ثور، وقال النوري<sup>(٢)</sup>: وأصحاب الرأي ومن العترة: عليه شاه، لأنها مباشرة دون الفرج، فأنشئت ما لم يتزل.

ولما أنه حجاج لأوجب الغسل، وأوجب بدنة، كالسوط في الخروج، وفي إفساد حجه بذلك وإيمان، إحداهما، بفساده، وهو اختيار الخريفي وأبي بكر.

(١) الحنفى (١٦٩/٥)

(٢) كذا في الأصل، وهو تصريف، والصواب الحنفى، كما في الحنفى (١٦٩/٥)

«أَنَا وَرَجُلٌ ذَكَرَ شَيْئًا، حَتَّى خَرَجَ مِنْهُمَا مَاءٌ دَفْقًا، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا».

وهو قول عطاء، والمقام بين محمد، والحسن، ومالك، وإسحاق؛ لأنها عبارة بصيغة المرفوع، «أَنَا» أي أنا، «ذَكَرَ» أي مباشرة، كالتصريح، والثانية: لا يفسد الحج، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي، راجع المصدر، وهي الصحيحة، إن شاء الله، لأنه لا مانع لا يجب بوجوه الحد، فلم يفسد الحج كما لو لم يرب، ولأنه لا نص فيه، ولا إجماع، ولا هو في معنى المخصوص عليه، انتهى.

قلت: وزجج هذه الرواية أبو الفرج في الشرح الكبير، على غير ما ذكره، وعنه اقتصر صاحب التوضيح المرفوع كما تقدم في أول الباب، وقال: لا يصح عبارة على المرفوع، وكذا لا يبعد عند الشافعية، كما تقدم عن «مناكب الجوهري»، وكذا عند الحنفية كما تقدم عن «شرح نواب»، من أنه لا يفسد شيء من الذوات، نعم يفسد الاستدانة عند المالكية كما تقدم قريبا، وأما الهدي فتجد، السنة في الأضحية والضحايا، فإنه عند الإمام أحمد، وتجب الضاة عند الحنفية والشافعية سواء أتول أو لم يرب، وبعد المائكة هو في حكم الجماع في الهدي أيضا.

(أنا رجل ذكر شيئا) بنون الاستدانة على ما هو المشهور، عند المالكية وعليه حماد الزرقاني، لكن قال الباحث: ظاهر الاستدانة كما سيأتي من كلامه حتى خرج منه ماء دفقا، أي وقع الإزار بالتذكر (فلا أرى عليه شيئا) أي سادا، وتكون بمنسب له الهدي عند الأنهري، وروى غيره أبو حنيفة، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>

قلت: لكن قوله: لا أرى عليه شيئا، فظاهره ينفي الهدي مطلقا، قال ابن حبان<sup>(٢)</sup>، قوله: أنا رجل ذكر شيئا حتى خرج، ظاهر، استدانة فتذكر، وزاد فيه على قلبه حتى يرب، لأنه أي تلفظ الغاية، فقال: إنه إن ذكر شيئا حتى

(١) الشرح الزرقاني، (٩: ٣٢١)

(٢) (١: ٧٧٢)



أنزل، وذلك لا يستعمل إلا بضم ياء ويكرر، وقد قال: إنه لا شيء عليه، وحكى القاضي أبو الحسن عن مالك فيمن كثر أنزل حتى أنزل روايتين، فالذي روى أبو القاسم عن مالك في «العتبة» و«السواري» أنه قد أفسد الحج، وروى عنه أئمة: ليس عليه إلا أنهدي، وقد روى ابن القاسم عن مالك في «السواري» و«العتبة»: من تكرر شيئاً فأنزل، فلا يفسد حجه، قال أحمد بن مسرة: ويهدي، ومعنى ذلك أنه أجرى على قلبه ذكراً من غير قصد، انتهى.

فثبت منه أن ظاهر السياق، وإن كان يؤمن إلى الاستدانة، لكنه مجموع على غير الاستدانة، فإن الإمرار بالاستدانة في حكم الجمع عند المالكية، كما تقدم في القوم السابق، وأول الباب، وهو المنصوص عن الإمام، ففي «المسونة» فيمن تكرر أداء ذلك في نفسه نكلاً منه بذلك وهو معوم حتى أنزل، قال مالك: قد أفسد حجه، وعليه الحج ثانياً.

وأما الإنزال بمجرد التذكر بدون الاستدانة فظاهر «انصوتا» لا شيء عليه، لكن أهل الفروع صرحوا بأنهدي استحباباً أو وجوباً، كما تقدم، والثاني جزم الددريه. إذ قال: إن خرج بمجرد فكر أو نظر لم يفسد، وعليه هدي وجوباً، انتهى. ولم يذكر فيه خلافاً هو ولا للسواري، ولا فساد بالنظر والفكر عند غير مالك من الأئمة.

ولم يرد أن يفسد النظر، قال الحرقي: فإن نظر، فصرف بصره فأمضى فعله دم، وإن كثر النظر حتى أفسد بصره. قال السواري<sup>(١)</sup>: رجعت ذلك أن الحج لا يفسد بتكرار النظر أنزل أو لم ينزل، روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وروي عن الحسن وعطاء ومالك فيمن رد النظر حتى أمسى عليه حج قابل؛ لأنه أنزل بفعل محظور أشبه الإنزال بالمباشرة.

(١) «الضريح» (١٧١/٥).

وَوُتِرَ أَنْ يَخْلَا قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ ذَلِكَ مَاءً ذَافِقًا، لَمْ يَكُنْ عَنِّي فِي الْقَبْلِ إِلَّا الْهَدْيُ.

وَشَاءَ أَنَّهُ يُنْزَلُ مِنْ عَيْرٍ مُبَاشِرَةً، فَأُشْبِهَ الْإِنْزَالُ بِالْمَكْرِ وَالِاحْتِلَامِ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْمُبَاشِرَةَ لِيُبَيَّنَّ فِي اللَّذَّةِ وَأَكَّدَ فِي امْتِنَاعِ الشَّهْوَةِ فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِنْ نَظَرَ وَلَمْ يَكُفِّرْ، فَأُسِيَ، فَعَلِيهِ شَاءٌ، وَإِنْ كُفِّرَ فَأُنْزِلَ، فَعَلِيهِ رَوَاتَانِ، إِحْتِلَامًا عَلَيْهِ مَدَّةٌ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالثَّانِيَةُ عَلَيْهِ شَاءٌ، وَهُوَ قَوْلُ صَعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ وَاسْحَاقٍ. وَرَوَى ثَانِيَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي، انْتَهَى.

قُتِلَ: وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلُ السَّابِ عَنِ «مَنَاسِكَ النَّوَوِيِّ» وَتَسْرِعُ الْبَابُ تَقَارِي

(قَالَ مَالِكٌ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَلَوْ أَنَّ وَجَلًا قُبِلَ) بِشَدِيدِ السَّوْجَةِ مِنَ التَّغْيِيلِ (امْرَأَتِهِ) وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ، أَيُّ مِنْ أَجْلِ التَّغْيِيلِ (مَاءً ذَافِقًا) أَيُّ لَمْ يَقُمْ الْإِنْزَالُ، وَقِيلَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْقَبْلَةَ مَعَ الْإِنْزَالِ مُسْتَلْزِمَةٌ، فِيهِ «الْمَدُونَةُ»: قَالَ مَالِكٌ. إِنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ أَوْ قَبْلَ أَوْ بَاشَرَهُ، فَانْزَلَ فَعَلِيهِ الْحَجُّ قَائِلًا، وَفَدًا أَوْ فِدَا، انْتَهَى.

(لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي الْقَبْلَةِ) بِدُونِ الْإِنْزَالِ (إِلَّا الْهَدْيُ) قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ: «لِأَنَّ الْقَبْلَةَ مَمْسُورَةٌ لِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ، فَذَا لَمْ تُقْبَضْ إِلَى الْإِنْزَالِ لَمْ يَجِبْ بِهَا إِلَّا الْهَدْيُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْهَدْيُ لِأَنَّهُ أُدْخِلَ عَلَى نُسْكَهَ نَقْصًا بِهَا، أَنَّهُ مِنَ الْاسْتِمَاعِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ هَدْيَهُ مَدَّةٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَدِّي يَجِبُ بِالْاسْتِمَاعِ، فَكَانَ مَدَّةً كَهَدْيِ الْاسْتِمَاعِ، انْتَهَى.

وَفِي الدَّرْدِيرِ: قُبِلَتْهُ فِيهَا الْهَدْيُ، إِنْ كَانَتْ بِقَمٍّ، وَإِلَّا فَكَانَ الْعَلَامَةُ لَا شَيْءَ فِيهَا، إِلَّا إِذَا أُمْنِيَ أَوْ كَثُرَتْ، قَالَ الدَّسُوقِيُّ<sup>(١)</sup>. قَوْلُهُ: قُبِلَتْهُ أَيُّ يَغِيرُ

(١) «المتفرغ» (٦/٢٣).

(٢) «مناجبة الدسوقي» (٦٨/٢).

وَيُسَبِّحُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي يَصْبِيحُهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ مُحْرَمَةٌ مَرَارًا  
فِي الْحَجِّ.....

إنزال أو مذي، وهذا إذا كانت على الغيم، وكانت لغير وداع أو رحمة، فإن  
كان على غير الغيم فلا شيء فيها إلا إذا أمدى أو كثرت، وكذا إن كانت لموداع  
أو رحمة، فلا شيء فيها ما لم يخرج معها من أو مذي ولا فلتهاذي، انتهى.  
وقال المحرق: إن قُتِلَ فلم يمتزل، فعلية دم، وإن أنزل فعليه بدنة، وعن  
أبي عبد الله الإمام أحمد، رواية أخرى: إن أنزل أفسد حجه، قال الموفق<sup>(١)</sup>:  
وجمعة ذلك أن حكم القبة حكم المباشرة فيما دون الفرج سواء، وقد روي  
عن ابن عباس أنه قال لرجل قُتِلَ امرأته: أقصدت حجتك، وروي فلتت عن  
سعيد بن جبيرة، وقال سعيد بن المسيب، وعطاء، وابن سيرين، والزهري،  
وقدة، ومالك، والثوري، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي: عليه دم،  
وروي ذلك عن الشعبي، وسعيد بن حدير، وروى الأثرم بإسناده عن  
عبد الرحمن بن الحارث أن عمر بن عبد الله قُتِلَ عائشة بنت طلحة محرماً،  
فسأله، فأجمع له على أن يهرق دمه والنظاهر أنه لم يكن أنزل، لأنه لم  
يذكر، وسواء أمدى أو لم يُغْلَب، انتهى.

قلت: ونقدم فربما في المباشرة أن الموفق وغيره ذُبحوا رواية عدم  
الإفساد، وأوجبوا في الإنزال البدن وشوّه الشاة، ولا فساد فيه عند الشافعية  
والحنفية، والنواحب فيها عندهم إنشَاء سواء أنزل أو لم يزل، كما تقدم عن  
«سنن الترمذي» و«شرح الطائفة»، وما في «المهذبة» وغيرها من نقل إفساد  
عند الشافعي تعقب عليه العيني في «الباية»، وفي «الغنية»: لو قتل امرأته  
مؤدعاً له، إن فسد الشهوة، فعليه الفدية وإلا لا، انتهى.

(قال مالك: وليس على المرأة التي يصيبها أي بجماعها (زوجها وهي  
محرمة، أي يطلقها في حاة الإحرام (مراراً) أي عدة مرات سواء كان (في الحج

أو العشرة، وهي ثلث هي ذاك مطبوخة، إلا التين وحج فاني، إن  
أصابني في الحج، وإن كان أصابني في العشرة، فليحج عليهما فضاء  
تسعة أشهر أصوات، والصلوات

أو العشرة، وتلك حكم الرجال إذا ومن امرأة مرات أو تسعة في الحج أو  
العشرة (وهي ثلث في ذلك مطبوخة) بعد بذلك، لأن هدي المكره لا يجب عليها  
بعد مالك، بل ينحصره عنها الزوج كما تقدم قريباً (إلا الهدي) الواحد (وحيث  
قبل) امرأة

إن أصابها في الحج، وإن كان أصابها في العشرة فإنما عليها فضاء العشرة  
التي أتت (تور بعد إنهم العشرة) (والهدي) الواحد.

قال الساجي<sup>(١)</sup>، وهذا كما ذكر إن امرأة التي يصحبها الزوج وهي  
محرمه مراراً، منه ليس عليها إلا حج قائل، والهدي يجب ذاك عليها ما قبل  
وط، وأما الثاني، وما بعده فإنه لا يجب به هدي ولا حج ولا عسرة، سواء  
تكرر عن الوطء الأول، قبل الوطء الثاني أو لم يتكرر عن الأول، وقال أبو  
حريز، إنه يكرر عن الوطء الأول، وعليه كفارة ثانية عن الوطء الثاني، وإلا  
قلا، والشافعي قال إن أهدى مثل قول، والثاني، يجب عليه تكبير وطء كفارة  
سواء كثر عن الأول أو لم يكثر، انتهى

والمدبر<sup>(٢)</sup>، والحد الهدي، وإن تكرر وطء لأمراء، وإنشاء خلاف  
حراء الصيد، فيحدد بعد الصيد، وخلاف فدية بعتدها إلا في أربعة  
مسائل، قال المصنف في قوله: الحد الهدي أي هدي العباد، وإن تكرر موجب  
انفسد كرمه، لا امرأة مراراً متعده أو تساء، لأن الحكم الموطء الأول، انتهى.

وقال المصنف<sup>(٣)</sup>، بعد تكرر الجماع، فإن تكرر من الأول فعليه للمناس كفارة

(١) الهيثمي (١٩٧٢).

(٢) الكج (١٩٧٢).

(٣) المصن (٣٨٩، ٣).



## (٤٩) باب هدي من فاته الحج

ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فله يمسك حنبل، وعليه بذلة سواء جامع مرة أو مراراً، إن اتحد المحل، وإن اختلف ولم يقصد بالتاني رفض الإحرام لذاته للأول. وإذا التاني في قوتهما. وقال محمد: إن أجز الأول بذلة فيجب تكلمي ساقه، وإلا فلا، كذا في «تعيية» و«شرح النيات» وغيرهما.

## (٤٩) باب هدي من فاته الحج

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: «أمر القضاء بفوات الوقوف، فالعلماء أحصوا على أنه لا يخرج من إحرامه إلا بالظروف بالثبوت والتسليم بين الصفا والمروة، يعني أنه لا يسلط، وذلك بحسب ما عليه حتى قيل: واحتلوا من عليه هدي أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والنوري وأبو ثور: عليه الهدي. وقال أبو حنيفة: لا هدي عليه، انتهى.

وقال الحرق<sup>(٢)</sup>: «من لم يمسك بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر انحل إحرامه، وذبح إن كان معه هدي، وحج من قابل، وأمن بدم، قال المعوق: الكلام في هذه المسألة في أربعة أصول.

الأول: أن أغمر دعت الوقوف آخر ليلة النحر. فمن لم يدرك الوقوف حتى طلع الفجر يومئذ فاته الحج، لا يحسم فيه خلافاً، قال جابر: لا يفوت الحج حتى يطلع النحر من ليلة جميع، قال أبو الزبير: فقلت له: فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: «مجد، دواء الأثرم يستأفه»<sup>(٣)</sup>.

وقول النبي ﷺ: «الحج عرفة، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة طلع فقد

(١) مقدمة المجتهد: (١/٢٧٦).

(٢) المغني: (٤/١١١).

(٣) حرجة أبيه في «السنن الكبرى» (٤/١٧٦).

ثم حمله، بدن غنى حيوانه خروج ليلة حنبل، وروى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من وقف بعرفات بميل ففقد أدرك الحج، ومن فاته عرفات بميل فليحل بجمرة، وعليه الحج من قابل» رواه الدارقطني<sup>(١)</sup> وصنفه.

**الفصل الثاني:** إن من فاته الحج بتحلل بطواف وسعي وحلق، هذا الصحيح من المتقدمين<sup>(٢)</sup>. وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأنه ورد من ثابت بن عيسى وابن الزبير، وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي.

وقال: «من أتى موسى في المسألة ردأيندا إحصاءها ما ذكرنا، والالتفات بمضي في حج فأمده، وهو قول الخليلي، قال: يلزمه جميع أفعال الحج، لأن سقوط ما فات لا يمنع ما لم يفت، ولنا قول من استدل من الصحة، ومن تعرف لهم مخالفتها فكان إجماعا، وروى الشافعي في مسنده<sup>(٣)</sup> أن عمر - رضي الله عنه - قال لأبي أيوب حين فاته الحج: اصبع ما يصنع المتمتع ثم فذ حنبل. فإن أدركك الحج قابلا فتح بأهلك ما استيسر من الهدى، وروى أيضاً عن ابن عمر نحوه.

وروى الألباني بإسناده عن سليمان بن يسار أن حبار بن الأسود حج من الشام، فقدم بدم الحبر، فقال لهم: رضي الله عنه ما حبيبكم؟ قال: حببت أن اليوم عرفة، قال: فانطلق إلى بيتك فطه به سحاً، وإن كان معك هدي فاحبرها، ثم إذا كان غام قابلاً، فاحجج، فإن وجدت سعة فأهد، وإن لم تجد فقص ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، إن شاء الله.

وروى أحمد بإسناده عن عطاء بن أنس بن مالك قال: «من فاته الحج فعليه

(١) مسند الدارقطني (٢/٢٥٩)

(٢) المعجم للإسكندر (١٦/٣٠٠)

(٣) مسند الشافعي في ترتيب السنن (١/٢٤٩) والسنن الكبرى (١/١٦٤)

دم، وليجعلها عمرة، صحيح من قبل<sup>(١)</sup>، ولأنه يجوز مسح الحج نحو العمرة من غير قواف. فجمع الثواب أولي، إذا ثبت هذا، فإنه يجعل إحرامه بعمرة. هذا ضاهر كلام الخرقني. ونظر عليه أحمد، واختاره أبو بكر، وهو قول ابن عباس وابن الزبير ومطهر.

وقال ابن حبان: لا خير إحداه بعمرة، من يدخل طواف وسعي وحلق، وهو سائب مائة والمساوي، لأن إحرامه أعمق من أحد التكبير، قدّم يتغلب إلى الآخر، ويحصل أن من قال: بعملة إحرامه بعمرة أراد به فعل ما يعبر عنه، وهو الطواف والسعي، ولا يكون بين القولين اختلاف، ويحصل أن يسير إحرام الحج إحرام بعمرة، إحرام بعمرة عن عمرة الإسلام إن لم يكن عند.

الفصل الثالث: أنه يلزمه القضاء من قال سواء كان الفاتح واحداً أو نظماً، يروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس وابن الزبير - رضي الله عنهم - وهو قول مالك، وسامعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد لا قضاء عليه بل إن كانت فرجة معها ما وجب الساق، وإن قال غلظ سقط، ويروي هذا عن غطاء، وهو إحدى الروايتين عن مالك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحج أكثر من مرة، قال: «بل مرة»<sup>(٢)</sup>، ولو أوجب القضاء كان أكثر من مرة.

وسه لرواية الأولى ما ذكرنا من الحديث، وإجماع الصحابة، يروي ثمار قطي بإسناده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من فاته حجت من غير عذر فليحج بعدها»<sup>(٣)</sup>، وأما الحديث فإزاء أن الواجب بأصل الشريعة واحدة واحدة، وهذا إنما نجس ما يجابه ثبوتها بالشرع فيها

(١) - مسند الدارقطني (٢: ٢٤١)

(٢) - أخرجه أبو داود (١١٩١) وابن ماجه (١٩٣٣)



كالمسورة، وإذا نسي أحده انقضاء عن التحية الرجعية، لا يعلم في هذا خلافاً لأن التحية المنقضية لو نُسيت لأحرزت عن الواجبة عليه، فكذلك فصاؤها؛ لأن انقضاء بغير مقام الأداء.

**الفصل الرابع:** أثر الهدي يلزم من دونه من أتمتع الروايتين، وهو قول من سبنا من الصحابة واعتقده إلا أصحاب الرأي، فربهم قولاً لا عندي عليه، وهي الرواية الثانية عن أحمد، لأنه لو ذكرنا الدعوات بغيره لوجبنا الهدي المزمع المحصر هديان لقراءات، وإحصاء.

أما حديث عطاء وجماعة الصحابة، وإذا نُسيت هذه فله بحرجه الهدي في سنة التقضاء، إن قلنا برحوب انقضاء، ولا أخرج من عامه، وإذا كان معه هدي فله صدقة نحره، وإذا بحرثه إن قلنا برحوب الهدي، بل عليه في سنة الثانية هدي أيضاً. نزل عليه أحمد، وذلك لحديث عمر الذي ذكرناه، والهدي من مسير، مثل هدي لصحة الحديث عمر - رضي الله عنه - أيضاً والمصح والمفرد والمفرد والمفرد وغيره سواء، كما ذكرناه، لأن الدعوات يعمل المصح انتهى.

وفي "الروض المربع"<sup>(١)</sup> من ثمة الزيادة، أن يلزم دحر يوم الححر وإمساكها، وإدخاله فاته الحج وإحلاله حجة يهضم ويسعى، ويحل أو يقصر إن لم يختار الحقة على إحرامه، تسحب من قبل، ويقضي الحج الفات، ويعتدي هدباً يسحب في قصائه إن لم يشترط في انتهاء إحرامه، ومن اشترط فلا هدي ولا قضاء انتهى.

وهي الشرح الإقناع<sup>(٢)</sup> من فاته الوقوف بعرفة سخطاً وحجاً بعسر، أي عسلاً، قال النحوي: ولا يحتاج إلى بقاء المعرفة، لكن لا بد من نية التمتع.

(١) ٥٢٦/١٥

(٢) ٥٢٩/٢١

بها، قال سم: يعني عند كل من أعمالها إذ ليست عمرة حتى يكفي لها نية في أولها، انتهى.

وقه أيضاً أن عمرة التحلل لا تجزئ عن عمرة الإسلام، انتهى. وفي «شرح الصالح» من فاته الوقوف بعذر أو غيره دعائاً قوياً وجوراً ثلثاً بصير محرماً بالحج في غير أشهره، وإن لم يمكن عمل عمرة تحلل بها من في المحصر، انتهى.

وفي امتناك النووي: من فاته الوقوف ثمه دم كدم التمتع في جميع أحكامه، ويلزمه أن تحلل بعمل عمرة، وهو الطواف ولسمي والخلق، ولا يحسب ذلك عمرة، وعليه قضاء الحج سواء كان إحرامه بحج واجب أو تطوع، ويجب القضاء على الفور، وسواء في هذا كله كان الثبوت بعذر أو بلا عذر، لكن يختلفان في الإثم، ويحب تأخير دم الثبوت إلى سنة القضاء، ويدخل وقته بالإحرام بالقضاء، وقال ابن حجر: يدخل وقته وقت الإحرام بالقضاء، وفي هامش «روضة المحتاجين» عن الخطيب على «العادة» يعني بعد دخول وقت الإحرام بالقضاء، وزاد لم يحرم على المعتد، انتهى.

وحاصل ما قاله المنذير والدميقي<sup>(١)</sup> أن من سكن من البيت وقد حصر عن عرفه بالأمور الثلاثة، وعمر المرد، أو الفتنة بين المسلمين، أو الحبس بحر حق، أو فاته الوقوف بعذر الثلاثة كمرض أو خطأ عدد لم يحل في هذا كله إلا بفعل عمرة من غير تجديد للإحرام بالعمرة، بل بكفيه الإحرام السابق، فيطوف ويسمي ويحصى سبة التحلل، ثم إن كان كفوات بالأمور الثلاثة لا بطلب بالقضاء إلا أن يكون الفاتت واجباً، فيقتضيه بالوجوب السابق، وإن كان كفوات بغير الثلاثة يجب عليه القضاء.

(١) حاشية النووي: ٩٥، ٦١.

وَبِمَا كَانَ الْعَائِلُ مُذَلًّا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا التَّهْدِي وَلَا يَكْفِيهِ هَذَا سَابِقُ إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَقُلْتُ: وَأَشْعَرُهُ قَبْلَ الْقَوَاتِ، بَلْ عَلَيْهِ هَذَا أَخَرُ الْقَوَاتِ يَجِبُ تَأْخِيرُ إِلَى سَنَةِ الْقَضَاءِ، وَإِنْ قَدِمَ حَامَ الْقَوَاتِ بِجُرْئٍ، لَكِنَّهُ خَالَفَ الْوَاجِبَ، وَهَلْ يَنْتَقِبُ إِحْرَامَهُ عَمْرَةً مِنْ أَثَرِهِ أَوْ مِنْ وَقْتِ فِعْلِ الْعَمْرَةِ؟ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَيَجِبُ خُرُوجُهُ لِلْحَلِّ وَيُلْتَمَسُ مِنْهُ مِمَّنْ غَبَرَ إِنْشَاءُ الْإِحْرَامِ، إِنْ أَحْرَمَ أَوَّلًا مِنَ الْحَرَمِ نِيْجَمٌ بَيْنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: مَنْ فَتَنَهُ الْوُقُوفُ بِعَمْرَةٍ حَتَّى خَفِيَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ فَتَدَفَّاهُ الْحَجَّ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ وَيَسْمِيَ وَيَتَحَلَّلَ وَيَقْضِيَ الْحَجَّ مِنْ قَابِلٍ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ عَلَيْهِ إِسْلَامٌ. ثُمَّ إِنَّهُ سَرَفَهُ بِلَيْلٍ فَتَدَفَّاهُ الْحَجَّ، فَلْيَحِلَّ بِعَمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْأَجْزُ مِنْ قَابِلٍ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَذَا التَّعَدُّ مُرَجَّبًا لَا طَرِيقَ لِلخُرُوجِ مِنْهُ إِلَّا بِأَدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَهَذَا عَجْزٌ عَنِ الْحَجِّ، فَسَمِعَ عَلَيْهِ الْعَمْرَةَ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ لِأَنَّ التَّحَلُّلَ وَقَعَ بِأَفْعَالِ الْعَمْرَةِ، فَكَانَتْ فِي حَقِّ قَائِمِ الْحَجِّ مَمْنُونَةً الدَّمِ فِي حَقِّ الْمَحْضُورَةِ، فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وفي «شرح الباب»<sup>(٢)</sup>: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ: عَلَيْهِ الدَّمُ أَضَارُ فِي الشَّرْحِ اكْتِرَاءُ إِلَى اسْتِحْبَابِ الدَّمِ تَلَفُظَتْ عَيْنًا، ثُمَّ أَصْحَابُنَا اخْتَلَفُوا فِيهَا يَتَحَلَّلُ بِهِ فَانْتِ الْحَجَّ أَنَّهُ يُلْزَمُ ذَلِكَ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ أَوْ بِإِحْرَامِ الْعَمْرَةِ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: بِإِحْرَامِ الْحَجِّ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: بِإِحْرَامِ الْعَمْرَةِ، وَيَنْتَقِبُ إِحْرَامَهُ عَمْرَةً وَقَالَ لَا تَنْقُضُهُ، وَالْمَوْدِيُّ أَيْضًا أَوْعَالَ الْعَمْرَةَ حَقِيقَةً، مِنْ مِثْلِ أَفْعَالِ الْعَمْرَةِ يُؤْذَى بِإِحْرَامِ الْحَجِّ، انْتَهَى.

والحديث الذي استدل به صاحب «التهذيب» أخرجه المذاهب قضي وابن عدي

(١) (١/٧٧)، ط سويد

(٢) (ص ٢٤١).

من حديث ابن عمر، وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس كذا في «الترغيب»<sup>(١)</sup>، وصحّف الأول برحمة بن مصعب، وقد قال الأجرى: «ما كنت أبا داود عنه فأثني عليه حبراً»، وذكره ابن حبان في «الثقات» كذا في «المسانيد»<sup>(٢)</sup>، وضعف أيضاً محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو من رواة المسند الأربعة، ضعفه جماعة، لكن روى عنه زائدة وابن خريج وشعبة والثوري ووكيع وغيرهم، وقال النعجلي: كان فيها صاحب سنة صدوقاً، حاتم الحديث، وقال أبو حاتم: سئل الصدوق: كان بين الحفظ: شغل مانقضا، فسأه حفظه، لا شيء بشيء من الكتب، إنما يكثر عليه كثرة الحفظ، يكتب ما يراه، ولا يردج به، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عديل، في حديثه بعض الثمال، لكن الحديث عندهم، وكان الثوري يقول: فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شريك، وقال ابن خزيمة: ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً، عاتماً، كذا في «تهذيب الحفاظ»<sup>(٣)</sup>، وضعف الثاني يحيى بن عيسى التهملي، قال صاحب «الفتح»: روى له مسلم.

قلت: روى نه التهملي في «الأدب المفرد»، ومسلم في «صحيحه»، وأصحاب السنن غير التهملي.

قال ابن القيم: إن الغرض من خصوص هذا الجنس الاستدلال على نفي لزوم الدم، فإن ما سواه من الأحكام المذكورة لا يعلم فيها خلاف، ووجهه أنه شرع في بيان حكم النقوات، وكان المذكور جميع ما نه من التحكم، وإلا لافق الحكمه، وليس من المذكور لزوم الدم، فلو كان من حكمه لذكروا، وما استدلل به التهملي محمول على المدب، انتهى.

(١) نظر ماثل «الهداية المصنوعة بالهداية» واضح القدير (٣/٦٠).

(٢) انسان المبرور: (١/١٥٠).

(٣) «نظر» تهذيب التهذيب (٩/٣٠١).



رواه عنه ثمة، فقال عمر: امرأع كما امرأع الأعرابي ...

بدان الحج، فتنازع ذلك منه حتى بقي من اسمه ما قدر فيه أنه يترك الحج فيه، فأخذه فغدره، وإما لأنه عمر بن الخطاب إلى الحج بعده بوجهه إلى مكة بوجهه بها، عليه يترك فوصول الأعرابي الظرف، انتهى

(لأن ذلك له) بعد ذلك ذكر له ما جرى من إصرار الراحلة، وإن ذلك من فوات حقه، أو أصره فذات الحج حاضرة، وإن حركه سئل به من حقه، قد في المتن: "التيك عمر بن الخطاب: اصبح لما هكذا في الحج الشيخ سيدي من مصر، وفي آخر الإصرار لما أبلغ المصير"

فقد روى أنه لم يزل إذا عده العدة التي يتعلل بها أنه لم يستعمر حقيقته من مواردها، وأوضح منه ما ورد في أكثر النسخ "مصرية" اصبح له جميع البهائم، وهكذا يلفظ السببه في رواية السافعي في "الأم"، وهذا ذكره الترمذي في مصابح الرتبة برأيه الموطأ، وقال قتادة في "الأم"، فيه دلالة على عمر رضي الله عنه أنه جعل غسل معتمرا، وأنه أجمعه معية، سبي

وقال شيخنا: يريد أنه بقي معية كإمامة أهلها وسعيها ببيتها يتحلل به، وذلك على ما أشاء إلى من الحج يتحلل به، سألته عن عواقب رموها، وبه في أبو حنيفة والثوري، وقال أبو يوسف: سألته إجماع عمر، فذكر بطوره وسعيه فحمله من العدة لا من الحج، بل يمكن على ما قلناه أن إجماعه يرجع إلى سبب غيره، كان قد أصبح عما وقع عليه، وأصبح مفوض، ولا خلاف ما روي، وإيضا من جهة القيد أن من يغتسل إجماعه يملك ثم سبب إلى عمره كما أنه أجمعه معية، انتهى

قلت: وإن كان عليه ما ذكره الدرقي، وحل يشوب إجماعه غيره من أصل

ثم قد حلت من هذا أترك الحج فإحجج، وأهد ما استيسر من الهدي.

١٩٦، ١٥٤ - وحديثي مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أبي هبار بن الأسود جاء يوم النحر، .....  
.....

الإحرام أو من وقت ينوي فعل العمرة؟ مختلف فيه. انتهى فظاهره الانقلاب والاختلاف في وقت الإحرام. لكن عامة مقلد المذاهب حكوا عن مالك عدم الانقلاب. (ثم قد حلت) أي من إحرامك بالحج (إذا أتركك الحج فأبلا) أي إن عمت إلى زمن الحج من السنة الآتية (فأحجج) أي عليك قضاء الحج عما فات. وهو دليل لمن أوجب قضاء الغائب.

(وأهد ما استيسر من الهدي) وسبأني الكلام على مصداقه قريباً ففي الترجمة الثالثة، وهو دليل لمن أوجب الهدي على الغائب. وهم الأئمة الثلاثة، ومن ثم يقل موصوفاً كالحنفية، وهو رواية عن أحمد، حماد، عن الثوري، كما تقدم مبسوطاً، وامتناعاً به المالكية على أن الهدي يجب أن يكون في سنة القضاء، وتقدم المذهب في ذلك.

١٥٤ / ٨٩٦ - (مالك، عن نافع عن سليمان بن يسار عن أبي هبار) فتع الهاد وتشديد التوحيد (الأسود جاء يوم النحر) وأخرجه الثوري في «السنن» من طريق موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن أبي هبار بن الأسود أنه حاته أنه حاته الحج، فقال له عمر: طف بالبيت وبين نصفا والمروة، وهكذا أخرجه البيهقي<sup>(١)</sup> من هذا الوجه. وهو في «الموطأ» عن نافع أن هبار بن الأسود حج من الشام، وهكذا أخرجه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المسالك عن أيوب عن نافع فذكره معلولاً هكذا في «الإصابة»<sup>(٢)</sup>، وليس لمعظم حج من الشام في نسخ «السرقات» التي بأيدينا. نعم تقدم في كلام «المعني» رواية لازم.

(١) «السنن البيهقي» (٥/١٧٤)

(٢) (٢/٣٨٠)

وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال: يا أمير المؤمنين، أخطأنا العدة، كنا نرى أن هذا الحرم يوم عرفه، فقال عمر: أذهب إلى مكة، فظفرت أنت ومن معك، .....

(وعمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (منحر هديه) ونظ محمد في «موطنه»<sup>(١)</sup> ينحر بدنه، قال الباجي: يريد أنه جاء منى، واستمع عن ذكره معرفة السامع أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لا ينحر هديه يوم النحر إلا بينى - أقاله - يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة) ونظ محمد: أخطأنا في العدة كسر ثعبين وسبند الدال: أي في تعداد الترييح ولأيام (كنا نرى) بيناء المعمور أي ظن (أن هذا اليوم) الذي حرما فيه (يوم عرفة) أي يوم الوقوف بعرفة. فلعليم ورد منى، متوجهين إلى عرفه يوم النحر، فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الصحاح بمنى علموا أنهم أخطأوا العدة، فأنهم الوقوف.

(فقال عمر) بن الخطاب - رضي الله عنه - (أذهب إلى مكة) قال الباجي: هذا يقتضي أن عمر - رضي الله عنه - قد علم أن إحرامه كان من النحر، انتهى.

قلت: وذلك لما تقدم في أول الباب من وجوب التدرج إلى الحل لمن أسرى من مكة عند مالك - رضي الله عنه - وذلك لما أن الجمع بين الحل والحرم شرط الإحرام عند مالك، وأحد قولنا الشافعي خلافاً لأبي حنيفة وأحمد، كما تقدم في آخر الباب إهلال أهل مكة معضلاً.

(ظفرت أنت ومن معك) أسرى بالهوانة، ولا بد من السعي معه، وإن لم يذكره لما علم أنه من نواحيه، كما في «المعنى»<sup>(٢)</sup>

قلت: وهو احصاء من معض البراءة لما تقدم ذكره في رواية «تاريخ

(١) (ص ١٤٧).

(٢) «المعنى» (١/٣).



وَأَتَحَرُّوا كَذِبًا إِنْ كَانَ مِنْكُمْ، ثُمَّ اخْلَفُوا أَوْ قَصَرُوا .....

البخاري<sup>(١)</sup>، والبيهقي، ويؤيده أيضاً رواية محمد بن قيس<sup>(٢)</sup> «ذهب إلى مكة، فطَفَّ بالنيت سبعاً وبين الصفا والمروة سبعاً، ويمكن أن يقال إن الأمر بالطواف بعمومه يتناول كليهما أي الطواف، والطواف بين الصفا والمروة.

(وأتَحَرُّوا كَذِبًا إِنْ كَانَ مِنْكُمْ) يريد إن كان منكم من ساق هدباً فليتحروه على ما ساقه عليه من طوع أو واجب، وهذا ليس من هدي الفوات. (ثم اخلَفُوا أَوْ قَصَرُوا) يريد أن عليهم أن يتحللوا، أو لا يكون ذلك إلا بخلق أو تقصير، وظاهر الأثرين أنه يجب عليه التحلل، ولا يجوز له البقاء على إحرامه، والمسألة خلافية. قال الموفق<sup>(٣)</sup>: فإن اختلف من فاته الحج البقاء على إحرامه ليحج من قابل فله ذلك، وروي ذلك عن مالك لأن تضيق المدة بين الإحرام وعمل النسك لا يمنع بتمامه كالعمرة، والمحرم بالحج في غير أشهره، ويحتمل أنه ليس له ذلك، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر، ورواية عن مالك لظاهر الخبر وقول الصحابة، انتهى.

قلت: ونقدم للإشارة إلى الحواز في «الروص المربع»<sup>(٤)</sup> في أول الباب: إذ قال: يحلق ويقصر إن لم يختر البقاء على إحرامه ليحج من قابل، وقال الدردير<sup>(٥)</sup>: لم يحل إلا بفعل عمرة إن شاء التحلل، قال الدسوقي: أي وإن شاء بقي على إحرامه للعام المقبل، لكن إن دخل مكة أو قاربها، فالأفضل له التحلل، ويكره بقاؤه لقابلي، وإن كان بعيداً يُخَيَّر بين البقاء والإحلال على حد سواء، انتهى.

وفي «مناصك النووي»: يلزمه أن يتحلل بعمل عمرة، قال ابن حجر: أي

(١) «المصنف» (٢٨/٥).

(٢) (٥٢٦/٦).

(٣) «المشرح الكبير» (٩٥/٢).

وارجعوا. فإذا كان عام قايلاً فحجوا وأهدوا. فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع.

اتفقوا إلا رواية عن مالك، فلو أراد البقاء على إحرامه أيامه وحج عليه التحلل فوراً. كما نقله ابن الزهرة عن النضر. ومنى خالفه. وبقي محرماً إلى قايلاً، فتح ذلك الإحرام لم يجزئه كما حكاه ابن المنذر عن الشافعي، انتهى. وفي شرح الثياب. ولو أن الغنائم لم ينحل بأفعاز العمرة وبقي محرماً إلى قائل، فتح ذلك الإحرام لم يصح حجه. انتهى.

(ولرجعوا) إلى الأضحية، والأمر ليس على جهة الإكراه والوجوب، وإنما هو على جهة إباحة الرجوع، أو على ما علم من حالهم أنه لا يمكنهم إلا الرجوع إلى أهليتهم، وأنهم لو أمروا بمعبر ذلك لثقل عليهم، وأياً ما كان فالرجوع بغيره سواء في الأمر.

(فإذا كان عام قايلاً فحجوا) قضاء لما فات (وأهدوا) على الإيجاب أو التذنب (فمن لم يجد) شهدي (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) وتقدم تفسير ذلك في آخر المتن.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: وهذا حكم كل من وحج عليه هدي، يلزمه إخراجُه، فلم يجزه، أما هدي الجراء فغلبة الأذى فليس بالأرم. بل هو مخير سنة وبين غيره. وقال المنذير<sup>(٢)</sup>: لما كان دماء الحج ثلاثة، بعضها على التخيير، وهو الفدية وجزاء الصيد، وبعضها على الترتيب أمار به بقوله: أو غير الفدية وجزاء الصيد مرتبين لا يسفل عن أولاهما إلا بعد عجزه عنها، لا ثالث لهما هدي وهو العمرة الأولى. ثم صيام ثلاثة أيام في الحج، وهو العمرة الثانية بسببه إذا رجع من منى سواء أقام بمكة أم لا، انتهى مختصراً.

(١) انتهى (٩٣).

(٢) الشرح الكبير (٨٤٢).

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: ويعتبر اليسار والإعصار في ومن الوجوب، وهو في سنة القضاء، إن قلنا بوجوبه، أو في سنة القنات إن قلنا لا يجب القضاء، انتهى. وقال أيضاً: العهدي الواجب بغير النذر ينقسم قسمين؛ مخصص عليه، ومفترس على المستصحب، وذكر في انقسام الثاني مدي القنات، فقال: ما ليس بمستصحب يقاس على شبه المستصحب عليه به. العهدي المستحب واجب للترفع بترك أحد المفترس، وفضائه التمكن من سمر واحد. ويقاس عليه دم القنات، فيجب عليه مثل دم العتمة، وبدله مثل بدنه، وهو صيام عشرة أيام؛ لأن أنه لا يمكن أن يكون ثلاثة قبل يوم الفجرة لأن القنات إنما يكون بقنات ليلة الفجر؛ لأنه ترك بعض ما اقتضاء إحرامه، فصار كأنه ترك أحد السفرين، انتهى.

وفي جميع فروع الشافعية أن حكمه حكم دم التمتع إلا في صفة واحدة، وهي أن وجوب يكون في سنة القضاء وهي السنة الآتية، وتقدم قريباً أن نعتبر وقت الإحرام بالقضاء لا فعل الإحرام. وفي شرح المنهاج: يذبحه في أحد وقتي جوازه ووجوبه لا قبلهما، فالأول يدخل بدخول وقت الإحرام بالقضاء من قابل، والثاني يدخل في المدخول في حجة القضاء. ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة على الإحرام بالقضاء، انتهى. وقال أيضاً: فيه أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور ثلاثة أيام في الحج، أي بعد الإحرام بالقضاء، انتهى. وفيه صريح في شرح المنهاج: ويذبح في الحرم، والعاجز عن الذبح فيه ولو ثمانية ماله، بصوم ثلاثة أيام بعد إحرام، وسبعة إذا رجع إلى أهله، كذا في «فتح المعين».

قلنا فاته الثلاثة في الحج بعد أو غيره لزمه قضاءها، ويعرف في فضائلها بينه وبين السبعة بقدر أربعة أيام: يوم الفجر وأيام التشريق ومدة إمكان السير إلى أهله على العادة الغالبية، كما في الأداء، فلو صام عشرة ولا حصلت

(١) - المؤلفي (١٤٧/٥).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَدَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَأْتِهُ الْحَجُّ بَعْدَهُ أَنْ يَخُتِمْ قَدَامَهُ، وَتَوَدَّ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.....»

الثالثة، ولا بعينه بالبقية لعدم التعيين، كذا في الشرح الإقناع<sup>(١)</sup>

ومرر الشرح المسهوق، ولو كانت الثالثة هي الحج، فالظاهر أنه يلزم أن ينفرد في قضائها، بينما ربيح السبعة منار ما كان ينفرد به في الأضحية لأن الأصل في القضاء أن يحكي الأداء، ولم يلزمه التفرغ في قضاء الضحية لأن شرطها المحذور الوقت، وقد ثبت، وهذا يعمل بعمل، وهو الحج والرمي لم يؤمنوا، انتهى. وقد عرفت أن لا هدي للبركات عند الحجة فضلاً عن مكة.

قال مالك: «مَنْ تَوَدَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَأْتِهُ الْحَجُّ بَعْدَهُ أَنْ يَخُتِمْ قَدَامَهُ، وَتَوَدَّ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.....» (ويشترط) بنفسه أداء من يصبر، وفي لغة كسر هاء من ضرب (يبر) الحج والعمرة بمعنى بقضائهما الحج الذي أتى على ماله، قال الشيخ: وهذا قول إمامنا ابن من قرى الحج والعمرة فهاهنا، ومبني أن الحج قداماً قطعاً بحسب صفة من القرآن، ولا يسلط عند العمرة في القضاء للعمرة التي تليها؛ لأن تلك ليست بالعمرة التي فيها مع حجه، انتهى.

قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: «احتلوا جميع وقت الحج وكذا فريضة، هل يقضي حجه مرة أو مرقبة عمرة؟ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يقضي فريضة لأنه إنما يقضي من الذي عليه، وقال أبو حنيفة: ليس عليه إلا الإفراد لأنه قد طاف لعمرة، فلا يقضي إلا مرة واحدة، انتهى.

قلت: ويقولهم فالت الحائلة أيقناً، كما سيأتي النص بذلك عن الإمام أحمد في عبارة «البعين».

(١) (٢٢١/١١)

(٢) مقدمة لمصنفه (١١/٣٦٢).

ويأتي هادي هدياً لقراءة الحج مع النساء، وهدياً لها هاتمة من الحج.

أوبهدي في حجة النساء (هدين، هدياً لقراءة الحج مع العمرة) في سنة القضاء (وهدياً) ثانياً لما قاته من الحج في العام العاشر.

قال تاجي<sup>(١)</sup>: يريد أنه يهدي في حجة انقضاء هدين، هدياً لقران في ذلك العام. وهدياً للصوت في العام التالي، ولم يذكر حكمه في هدي القران عن القاضي الذي فات فيه الحج والعمرة، يلزمه أو يسقط عنه بالموت؟ وفي كتاب بن النوار من رواية أبي زيد عن أبي القاسم ما يدل على أن دم القران يسقط بالموت والتحليل بالعمرة. وفي رواية ابن القاسم عن مالك: أنه لا يسقط وجه القول الأول، أنه يتحلل بالعمرة، فم يلزمه دم القران. كالأبي أحرم بعمرة مرفة. وجه الرواية الثانية: أنه أحرم قرناً، فزمه حكم القران في الدم، كما نولتم قران، انتهى.

قلت: وبالأول جزم المندرجين<sup>(٢)</sup>، إذ قال: لا يجب دم قران أو متعة للذات، لأنه أن أمره إلى عمرة، ولم يتم قران أو التمتع، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: إذا فات القدرة الحج حل، وعليه مثل ما أفرد به من قبل، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور وإسحاق، ويحتل أن يجزئ ما فعل عن عمرة الإسلام، ولا يلزمه إلا قضاء الحج، لأنه لم يفته غيره، وقال أصحاب الرأي والثوري: يطوف ويسعى تعمرة، ثم لا يحل حتى يطوف ويسعى لحجه، إلا أن مكيان قال: ويهريق دماً، ووجه الأول، أن يجب القضاء على حسب الأداء في صورته ومعناه، فيجب أن يكون ههنا كذلك.

...

(١) المنقذ (٩/٣).

(٢) الشرح الكبير (٩٧/٢).

(٣) المعجم (٢/٤٢٨).

## (٥٠) باب من أصاب أهله قبل أن يعيص

وربما عذبان لغزانه وفجانه، وبه قال مالك وإسحاق، وقيل: يبرمه هدي ثالث  
نقصا، ومن سني، بأن النقص لا يحدث له هدي، وإنما يجب الهدي الذي  
في سنة نقصا، لغزانه، وكذلك لم يبرمه الصحابة بكثير من هدي واحد،  
انتهى.

وفي شرح المبرج: رأيت أبا عبد الله، ومع ذلك من الأصحاب علم الغزير  
النقصا، فأرأى وربمه ثلاثة ذوات، ذم الثبوت، وذم الغزير الثالث، وذم ثلث  
ثلاثين استأنى به في النقصا، ولا سقط هذا عنه بالافراد في النقصا، لأنه  
نوعه عليه الغزير، وذم، فلا يسقط ببرمه بالافراد، انتهى. وهكذا في ربومه  
المحقق، إذ قال: لربمه ثلاثة ذوات، ذم الثبوت، وذم الغزير، وذم له أيضا  
في النقصا، بأن الأمور لا يلزم الغزير بأحواله، وهو منبرج، لا فرد، انتهى.

وفي شرح النصاب: إن شئنا لمناكب قدراً، فإنه إن كان قد ضاع  
لغيره من الثبوت، فهو كالنقصا، لأنه بأداء، فكما خرج من عهدنا، وإن لم  
يظف. بها قسا الثبوت، فإنه يصفى أولاً لعدمه، وبه من أنها، أنه يصفى طوافها  
أمر بركات الحج، ونسعى في رحله، وقد سقط عنه ذم الثبوت، لأن ذم شكر  
مركب على ربومه الصحيح بين الحادي، انتهى.

## (٥٠) هدي من أصاب أهله قبل أن يعيص

عن أبي ذر، جامع أهله في طواف الإفاضة، فما يكون نسمة، وما يجب  
عليه من الهدي؟ وأبى المصنف بين هذا الباب وبين هدي المحرم، إذا أصاب  
أهله من الثبوت، لأن الثبوت كان أشبه بالباب استأنى، باعتبار أنه في كل  
منها كان الحج معدوماً، إما بالثبوت أو بالهوان، وفي هذا الباب ثم حج،  
ورحب الهدي لمنح من المساء.

١٥٥/٨٤٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ  
أَتَمَكِّيٍّ، عَنْ عِزِّ بْنِ أَبِي ذِيَّاجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ  
عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَعْلَيْهِ وَهُوَ يَمْشِي، فَبَيَّنَ أَنْ يُبَيِّضَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَ  
بِدَنَةٍ.

١٥٥/٨٤٧ (مالك، عن أبي الزبير المكي) محمد بن مسام (عن عطاء بن  
أبي رباح) براء ميملة ومحنة خزيمة ميمحة (عن عبد الله بن عباس أنه سأل)  
يناء مجهول (عن رجل وقع) أي جامع بينهما وهو يمشي، قبل أن يبيض، أي  
قبل أن يطوف طواف الإفاضة، سواء رمى الحمرة ثم لا عند الحنيفة، وهو مفيد  
عند الشافعي وأحمد ما عند التحلل الأول؛ لأن الجامع قبل التحلل الأول  
مسند عندهما، فإن انحدر عندهما التحلل، وعند الحنيفة الوقوف.

فإن الباجي<sup>(١)</sup>، ويقتضي على مذهب مالك أن يكون بعد الرمي بحمرة  
تعمية، أو بعد يوم النحر، قبل الإفاضة، أما إن أحسنها قبل يوم النحر، فقد  
يُقدم أن المشهور من مذهب مالك أن حجة يسددها شيء.

قلت: وذلك لأن الحج لا يفسد عند ذلك في ثلاث أمور: تغلّصت في  
كلام الذرير، وهي وقوع النحر قبل الرمي، وقبل الإفاضة، أو وقوعه بعد  
احدهما في يوم النحر.

(فأمره) أي بصحة الحج (أن ينحر بدنة) وبه فالتحنية، كما تقدم.  
خلافًا للشافعية والحنابلة، كما تقدم في أول الباب الثالث<sup>(٢)</sup>، فإن الواجب  
عندهم إذا طاف ثلاثاً انتهى، فإن الباجي<sup>(٣)</sup> البدنة أرفع الهدى، لأن الهدى ما  
يكون فترة ويكون شاء، وأرفع ذلك البدنة، وخضه فيها ما يبدنه لعظم ما أنهى  
به انتهى.

(١) المصنف (٩/٣٦).

(٢) انظر المصنف (٢٤٩/٥١)، والإمام (٧١/٧٤٤).

١٥٦/٨٤٨ - وحققني عن مالك عن نوري بن زيد الدبلي.

عن عكرمة مولى ابن عباس .....

١٥٦/٨٤٨ (مالك عن نوري) نسخة (ابن زيد الدبلي) هكذا في جميع

النسخ المصرية والهندية، وهو بغير ابدال السهلة نسبة إلى بني الدبيل بن بكر، فما في نسخة «المنتقى» بلفظ الدبلي ليس بصحيح (عن عكرمة مولى ابن عباس) هو عكرمة النخعي، أبو عبد الله المدني، أصله من البربر من الح عرب، كان لخصيص بن أبي الحر النخعي، عوفه لأمير عمار لما وثي البصرة لعلي، قال الحافظ في «التقريب»<sup>(١)</sup>، ورقم عليه للسنن، ثقة له، عالم بالفتوى، لم يثبت كذبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بصحة، مات سنة ١٠٧ هـ، وقيل بعد ذلك، انتهى.

قلت: وسط أهل الرجل في ترجمته لكثرة جاحده وموثقه، فني «الحيزان»<sup>(٢)</sup>، تكلم فيه لرائه لا لمعطه، ماتهم برأي الخوارزمي، وقد وثقه جماعة، واعتمدوا البخاري، وإما نجته، روى له قليلاً مقروناً لغيره، وأمرهم عنه مالك وتعبده إلا في حديث أو حديث، وقيل (أبواب: أكان عكرمة يثهم؟ فسكت ساعة، ثم قال: أما أنا فلم أكن أتهمه، وعن وهب قال: نهات يحيى من سعيد الأنصاري وأبواب فذكرنا عكرمة، فقال يحيى: كذاب، وقال أيوب: ليس بكذاب، ويروى عن ابن المسيب: أنه كذب عكرمة، وعن ابن سريين وقد سئل عنه، فقال: ما يسوءني أن يكون من أهل الجنة، ولكنه كذاب، وعن مطرف بن عبد الله: سمعت مالكا يكره أن يكرر عكرمة، ولا يرى أن يروى عنه، قال أحمد بن حنبل: ما علمت أن مالكا حدث بشيء لعكرمة، إلا في شرجل بظأ امرأته قبل الزيارة، وقال ابن المديني: كان يرى رأي نحلة الحارثي، وقال مصعب النخعي: كان يرى رأي الخوارزمي.

(١) (٣٠/٣).

(٢) تمهيد الاعتدال (٣/٩٢).



وفي التهذيب: <sup>(١)</sup> عن يحيى بن معوية: بعثتم ماذن مائة من أنس  
حكومة، لأن كان سحلي راجعاً لخصومة، وعن معن بن شبيب وعبد الله بن ماجة  
لا يراه نقلاً، وأما أن لا يراه معن، وعن ابن معين قال: كان مائة من أنس  
فجعل له فخذ يري عن رطل منه، قال: بعد شئنا يسير، وعن سفيان  
قال: مائة من أنس مائة من أنس، فيجوز أن لا يحدده، فها يكون باطنه منه  
ذلك إذا جاء، فقال: وحده في ذلك، فقال: نعم، يعني لكم كعارته، وفيه  
لأحمد حكومة كان أباضياً، قال: يشك أنه كان مغنياً، وعن يحيى النخعي  
سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: لا دفع إلى الله ويحكم بألفه، ولا  
مكة، يعني كما كانت حكومة على ابن عمر، وكان إبراهيم بن سعد بن أبيه  
عن سعد بن أبيه، قال: كان يقول لعلامة يقرأ: لا تكذب عنك الله  
كذب حكومة عن ابن عمر، قال: لا، ولكن بلغني أن ابن عمر قال: لا تكذب  
ابن عمر قال: لا دفع، قال: لا، ولكن بلغني أن ابن عمر قال: لا تكذب

وفي التهذيب: <sup>(٢)</sup> عن ابن عمر قال: لا دفع، ولم يصح.

قال: وقد روي عن جابر بن جابر: أنهما مع جابر بن جابر بن جابر، فقدم عليهما  
حكومة، ففك لشبهه، لا يراه، قال: الله، والله لم يكن الله إلا كان لها حبر، والله  
يعني ابن عمر، وفي هذه الأمانة، وعن حماد بن عيسى: كسبه مائة من أنس  
أمانة بن جابر، قال: لا، يا أبا أمامة، فذكرت الله، قال: سمعت ابن عمر  
يقول: ما جازاكم حكومة عن فضيلة، فونه لم يكذب علي، فقال أبو أمامة: نعم  
وعن حماد بن عيسى: دفع إلى جابر بن جابر مائة من أنس، ففك  
حكومة، قال: لا، سمعت ابن عمر، قال: سمعت ابن جابر: قال: سمعت أبا أمامة  
قال: نعم، مائة من أنس، وسنسمي يقول: ما قرأ أحدكم كتاب الله من حكومة

(١) نظروا: التهذيب: (٢٠٧٣، ٢٠٧٤).

(٢) سمعت ابن عمر: (٢٠٧٣، ٢٠٧٤).

وعن قيادة بحان أعلم الثنابعين أربعة، فعُدَّ منهم عكرمة، وعنه قال: أعلمهم بالتفسير عكرمة، فأنشدوه فجعلوا يسألونه عن حديث ابن عباس، وعن أيوب: لو قلت: إن الحسن ترك كثيرًا من التفسير حين دخل عليها عكرمة بصرة حتى خرج منها لصدقت، وعن النوري يقول: أخذوا التفسير عن أربعة فذكره فيهم، وقال يحيى بن أيوب: سألتني ابن حريح هل كنتم عن عكرمة؟ قلت: لا، قال: فانكم ثلث العلم، وعن أيوب قال عكرمة: أرأيت من لاء الناس يكذبوني من خلفي، أفلا يكذبوني في وجهي، فإذا كذبوني في وجهي فقد والله كذبوني، وقال أحمد بن زهير: عكرمة ألقت الناس قيد بروي.

وقال أبو طالب عن أحمد: قال خالد الحذاء: كل ما قال ابن سيرين سُنت عن ابن عباس، فقد سمعه عن عكرمة، قلت: ما كان يسنه؟ قال: لا محمد ولا مالك لا يسنونه في الحديث إلا أن مالكاً سناه في حديث واحد، قلت: ما كان شأنه؟ قال: كان من أعلم الناس، نكن كان يرى رأي الخوارج ورأي الصصرة، وفيه لأحمد: يحتج بحديث عكرمة؟ قال: نعم، يحتج به، وفيه لاسن معين: عكرمة أحث إليت عن ابن عباس أو عبد الله؟ فقال: كلاهما، ولم يخبر. فقبل عكرمة أو سعيد بن جبير؟ قال: نعمة وثمة ولم يخبر، وعن ابن معين: إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة وفي حماد بن سادة فأنه على الإسلام، وعن ابن التميمي: لم يكن في موالي ابن عباس أغرر من عكرمة، كان عكرمة من أهل العميم، وقال لعجلي: مكى ثقة يري: ما يريه الناس يري الخوارج، ودل البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة، وقال السائي: نعمة.

وعن أبي حاتم: ثقة يحتج به إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالكه فليسب رأيه، قبل: فموالي ابن عباس؟ قال: عكرمة أعلمهم لم يحتج الأنس من ثرواية عنه، وأصحاب التصحيح

قَالَ: لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.....

فَدَخَلُوا حَدِيثَ فِي صَحَاحِهِمْ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: احْتَجَّ بِحَدِيثِ الْأَثْنَةِ الْقَدَمَاءِ، وَلَكِنْ بَعْضُ الْمُسَاحِرِينَ أَصْرَحَ حَدِيثَهُ مِنْ حَيْثُ فَصَحَّحَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُتَقَاتِلَةِ»، وَقَالَ: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ زَمَانِهِ بِالْفَقْهِ وَالْقُرْآنِ، وَقَالَ ابْنُ عَدْلَةَ فِي «صَحِيحِهِ»: عَدْلُهُ أَمَّةٌ مِنْ نَبَلَاءِ التَّابِعِينَ قَبْلَ بَعْدِهِ، وَحَدَّثُوا عَنْهُ، وَاحْتَجَّ بِهَا بِمَعَارِيضِ فِي الصِّفَاتِ وَالسُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ، رَوَى عَنْهُ زُهَيْرٌ ثَلَاثُمِائَةَ رَجُلٍ مِنَ الْبُحْدَانِ، مِنْهُمْ زِيَادَةُ عَلَى سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ خِيَارِ تَابِعِينَ وَرِثَتِهِمْ.

وَعَدَهُ صِرَافَةُ لَا تَكْذَابُ تُوجَدُ، نَكْثَرُ أَحْذَانًا<sup>(١)</sup> مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى أَنَّ مِنْ جَرَحَهُ مِنَ الْأَثْنَةِ نَحْوُ بَعْضِ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَلَمْ يَسْتَفْتُوا عَنْ حَدِيثِهِ، وَكَانَ يَتَّقَى حَدِيثَهُ بِالْقَبُولِ، وَبِحَيْثُ بِهِ قَرِيبًا بَعْدَ قُرُونٍ، وَإِمَامًا بَعْدَ إِمَامٍ إِلَى وَاقْتِ الْأَثْنَةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَدِينِ أَخْرَجُوا «الصَّحِيحَ» وَمَيَّزُوا نَبَاتَهُ مِنْ سَلْبِهِ، وَأَخْرَجُوا رِوَايَتَهُ، وَهَمَّ ابْنُ خَالِدٍ وَاسْمُهُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، فَاجْتَمَعُوا عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِهِ، وَاحْتَجَّ بِهَا عَلَى أَنَّ مُسْلِمًا كَانَ أَسْوَأَهُمْ رَأْيًا بِهِ، وَفَدَّ أَخْرَجَ عَنْهُ مَقْرُونًا وَعَدْلُهُ يَصْعَقُ جَرَحَهُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ بْنِ رُوَيْزٍ: فَدَّ أَجْمَعَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْإِجْتِاجِ بِحَدِيثِهِ، وَاتَّفَقَ عَلَى ذَلِكَ وَفَدَّ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، إِنَّهُمْ مَذْهَبًا.

وَبَوَّاهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْمَعْبُودَةِ»<sup>(٢)</sup> تَرْجُمَةً مُسْتَقْلِلَةً: فَقَالَ «بَابُ ثَمَاءِ الْأَثْنَةِ مِنَ الثَّنَاءِ مِنْ رَغْبَتِهِمْ عَنِ عَكْرَمَةَ»، ثُمَّ سَطَّ الْأَثْنَةَ لَهَا، وَقَالَ: يَزَالُ الْمُعْزَرُ، وَمَكَّتْ الْقَبْرُ وَأَنْ مَوْهَةً مِنَ الزَّمَانِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: مَاتَ بِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ. انْتَهَى.

(قَالَ: لَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمُهْتَدَةِ

(١) هَكَذَا فِي «الْمَعْبُودَةِ» وَالْقَدَمَاءُ هَذِهِ

(٢) (٢٧/٢).

والله مال الذي يحسب ألفة من آل يقبض - بعتمر ويهني.

وأكثر العسرة، وليس في كثير من النسخة هذا الكلام، من جعل الأثر الآتي من كلام عكرمة، ونظرة، عن الثوري بن زيد الديلمي عن عكرمة مولى ابن عباس أنه قال: الذي يقبض - إلخ، والظاهر السقوط من النسخين مع اتفاق عدة السبع عن السقوط.

وأما معنى هذا الكلام، عند قاتل البرقاسي<sup>(١)</sup>، قال ثور لا ألفة، أي عكرمة، إلا عن ابن عباس، انتهى. ويحتمل عندي قول عكرمة: لا أظن تحدث إلا عن ابن عباس (ألفه) أي ابن عباس (قال القادي يصيب ألفه قبل أن يقبض)، قال الباحي<sup>(٢)</sup>: يختص ما قلناه قل هذا أن يكون قيل الرمي لم بعده على التفسير الذي تقدم ذكره، انتهى.

قلت: وتقدمت أيضاً مسائل الألفة في ذلك.

(بعتمر ويهني)، قال الباحي: هو قول مالك - رحمه الله - وهو المشهور عن ابن عباس، وذلك أنه لما أدخل الشمس على طوافه للإفاضة بها أصاب من الطواف، كان عليه أن يهنيه بطواف - سالم إجماعه من ذلك النقص، ولا يصلح أن يكون الطواف في إجماع إلا في حج أو غيره، انتهى.

قلت: وتقدمت المذهب في هذه العسرة في كتاب الثالث، وما قال الباحي هو المشهور عن ابن عباس ليس بصحيح، بل المشهور عنه أنه لا عسرة عليه. حكاة عنه غير واحد منهم الموفق: (إذ قال: عند الإحرام بالطواف بعد الرمي، وبذلك أن يحرم من التحل، وبذلك قال عكرمة وزيد بن إسحاق، وقال ابن عباس وعطاء والشامي والشافعي: حجه صحيح ولا يلزمه الإحرام، انتهى.

(١) شرح البرقاسي، (٢/٣٣٢)

(٢) «تنقيح»، (٢/٤٩).

١٥٧/٨٤٩ - وحللتني عن غائبات: أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الله عن الحسن بن محبوب في ذلك، مثل قول عكرمة عن ابن عباس.

قال مالك: رأيت أحمد ما سمعت أبي في ذلك.

وسئل مالك: متى رجعت نسي الإفاضة حتى يخرج من مكة؟  
رجع إلى بلاده؟ فقال: أرى. إن لم يكن أصاب النساء، فليخرج،  
وليغسل، وإن كان أصاب النساء، فليجمع، وليغسل.....

١٥٧/٨٤٩ - (مالك) أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن (الرقبي) يقول  
في ذلك: أي فبعض يصيب أهله قبل أن يغفر (مثل قول عكرمة عن ابن عباس)  
من أنه يغفر ويهدي.

(قال مالك) وبذلك أي وجوب الهدى مع العمرة (أحب ما سمعت أبي)  
إضافة إلى صميم المتكلم (في ذلك) فقد اختار رواية عكرمة على رواية عطاء بن  
أبي رباح مع أنه من أجل أتباعين في الماشرك والائقة والأمانة.

(وسئل مالك) - رضي الله عنه - عن رجل نسي طواف الإفاضة حتى خرج  
من مكة ورجع إلى بلاده قال: أرى إن لم يكن أصاب النساء، أي جامعها ولو  
مرة واحدة أو مراراً (فليخرج) وجوباً خلافاً لما من نساء وصيد، وكره الطيب،  
قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>. وصدا عند المالكية (فليغسل) أي ليغسل طواف الإفاضة، ولا  
حلق بعد ذلك، لأنه قد حصل بعض (وإن كان أصاب النساء) بعد الرجوع  
(فليخرج) أيضاً لأن طواف الإفاضة ركن بالإجماع، وقد بقي على ذلك،  
فيخرج خلافاً من ممنوعات الإحرام إلا النساء والصيد؛ لأن السراقي حلت له  
بالحلق الأول، ولا يجدد إحراماً، لأنه على إحرامه الأول فيما بقي عليه، ولا  
يضي حال رجوعه، لأن التلبية قد انقضت.

(فليغسل) أي ليغسل طواف الإفاضة، قال الزرقاني: ومحل وجوب

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٢٢)



هذه سافة من الحل، فليشتره مكة أو حرثه أو كثره من (الحجر أو الحرم) فإنه ليس من شرط صحته شراؤه إلا بغير واحد الأميين، فإن اشتراه في الحرم بمكة أو غيره، فليشتره إلى الحل، ليصبح فيه من الحل والحرم؛ لأن المحرم في الحرم، ولو اشتراه في الحل لأحرأ إدخاله إلى المنحر في الحرم، ويحضر مكة بالكعبة، لأن من حدى في المعرة لا يعبر حتى ولا يحول إلا بمكة، انتهى.

قلت: وهذا كله على منك المذكية، وإنما عدد الأئمة الثلاثة للباقي، ليس من سافة الهدي المذبح بين الحل والحرم، فإن الشراء بمكة واحده بها حرام، كما تقدم في العمل في الهدي حين يذبح.

باب (الإفاضة)، فقال الشافعي<sup>(١)</sup> من سافر المذبح حتى رجع إلى مكة، فلا يحل له أن يشترى مكة في أن يشترى مكة أو يهدى ما أحب، فإن كان ثم يهدى مكة، فلا بأس بالرجوع إلى مكة لتنام التحل بالوقوف، ولا يجوز له، لأن من سافر مكة المذبح، فإن كان قد نسي وتطبيع هذا شيء عليه بمكة، فإنه لم يرد من الحرم، ومعه التحلل، فلا يهدى عليه لباس ولا تطيب، وإن كان قد أحب الله، فهذا وطء في الإفاضة بعد الرمي ربه يوم نحر: فعليه أن يقدم مكة قبل الوقوف بالإفاضة، ثم يتطهر في معرفة مكة، ثم يحل على إحراق من الذنوب بالوطء ويهدى، انتهى.

وقال الموهبي<sup>(٢)</sup> إذا رمى ونحر وحلق وأفاض إلى مكة طاف طواف التأييد، ولا يقدم مكة، بل يرجع إلى مكة، ويسعى طواف الإفاضة، لأنه يأتي به عند إفاضته من مكة، ويعبر ذلك للحج لا يتم إلا به، لا معنى به.

(١) قاله في (١٠٣)

(٢) قاله في (١٣١)

خداة<sup>١</sup>، وكنى الله عز وجل فأنى<sup>٢</sup> فارتدوا يقولون لنبيهم<sup>٣</sup>، قال: ليس محمد نبياً، هو من فرائض الحج، لا خلاف في ذلك بين العلماء، وفيه عند بعضهم، فإن الله تعالى: **لَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدًى**، وعلى عائشة فأنشدت حديثاً مع النبي صلى الله عليه وآله يوم النحر، فحدثت منه، فأراد النبي يخطبها ما يريد، فخرج من أمية، فقلت: يا رسول الله، إنها خاطبة، قال: **أَحْبَبْتُهَا** هي<sup>٤</sup>، قالوا: يا رسول الله، إنها قد قصت يوم النحر، قال: **أَخْرَجُوا**، عن علي عليه السلام أن هذا الطواف لا يذمه، وأنه حسن لمن لم يأت به.

وقال أيضاً<sup>٥</sup>: إذا ترون شراف امرأة بعد رمي الجمر، فليمن محرمات لا عن الله - خاصة لأنه قد حُفِسَ له التحلل الأول برمي الجمر، فلو بمن محرمات إلا من النساء خدعة، وإن وهي لم يفسد حلقه، ولا يجب عليه بذلك، لكن سببه أم، وبعده إجماع، إذ لو لم يكن إجماعاً، كان أحكاماً من حدود الميراث والحد في الحج، في طوافه، ورجوعه، فلهذا فإنه يرجع، لأنه على بقية إجماع، بل وطعن السوء المحرم من السج، انتهى.

قلت: يخدم في أول الباب ثلاث أمم: أحرم من التعميم لسيء حديثه، بل التعميم لأحرم من التحريم.

وتقدم له أيضاً أن لا حاجة إلى الإجماع عند السجدة، هي شرح الإجماع<sup>٦</sup> من ترك ركعة من ركعات الحج غير الوقوف، أو من أركانه العشرة، سواء تركه سجدة واحدة أم لا، فليحذف في طواف الإفاضة، ثم صحل. أي: لم يخرج من إحرامه حتى يأتي بالمعترك، ولو بعد سبب، لأن الطواف والسي

<sup>١</sup> سورة الحج: ٢٤.

<sup>٢</sup> التحي: ١٥، (٢٤٦).

(٢٤٦/١١) (٢٤٦).



## (٥١) باب ما يستيسر من الهدي

والحنى لا آخر فوقها، قال النجاشي، قوله، كالحائض مثاقيلها، أم لا، وخاصة، أي إذا قامت من كل مكة أو قرية منها، ثمها مصابرة الإحرام حتى تأتي بالطواف، ولو صاب الرمال، وحرم عليها معصية الإحرام، وأما إذا لم تكن كذلك ورجعت القافلة، وخافوا على نفسها لو تحلقت، فتخرج معهم حتى تصلي لتحل لا يملكها منه الخروج إلى مكة، فتحل كالمحصرة ويستمر طوافها حتى تأتي بإحرام مطلق أو لأجل طواف، لأن إحرامها حل بالحائض، انتهى.

وعلم من أنها محتاج إلى إحرام إلى أرادته التحلل بالإحصار، وأما فلا إحصار إحرامه، قال أسود، في الاستسكان: لا يحل من إحرامه منها بقي من الأركان شيء، حتى لو أتى بها كلها، إلا أنه ترك طوفة من سبع لم يصح التحج، ولو بحسن التحلل الذي، انتهى، وفي شرح التلخيص<sup>(١)</sup>، ولو ترك الطواف كله أو أكثره ورجع إلى أهله فعليه وجوب أن يعود بذلك الإحرام ويؤديه، لأنه محرم في حق النساء، ولا يجوز إحرام العبرة على بعض أهل الحج من الطواف والسعي، ولو بعد الحنق من التحلل الأول، انتهى.

## (٥١) ما يستيسر من الهدي

أي ما ورد في تفسير هذا الموضع، فإنه ورد في ثلاثة تعاليم غير مرة، فقد قال عز وجل: «فَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا فَعَنْتُهُ بِمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا»<sup>(٢)</sup>، وقال علي بن أبي طالب: «فَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا فَعَنْتُهُ بِمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا»<sup>(٣)</sup>، قد اختلف العلماء فيما في التفسير من التفسير، فقال النجاشي<sup>(٤)</sup>، قد اختلف العلماء فيما في التفسير من التفسير، فكانت طائفة منهم، روي ذلك عن علي بن أبي طالب رواه عنهما ما في قوله: «وَأَحَدُهُمَا» وقال به جمهور العلماء واحتج بقوله تعالى:

(١) (ص ١٨٨)

(٢) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٣) نسخة البخاري (٧/٢٢٨).

١٥٨/١٨٥٠ - **وحدثني يحيى بن مالك**، عن **جعفر بن محمد**، عن **أبيه**، عن **علي بن أبي طالب**، كان يقول: ما استيسر من الهدى، شاء.

**وقد بلغ التكملة<sup>(١)</sup>**، قال: وإنما يحكم به في الهدى شاء، وقد سماها الله هدى، وروى عن طاووس عن ابن عباس ما يقتضي أن ما استيسر في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي حق غيره بقرة، وفي حق الفقير شاء.

وعن ابن عمر، ابن الزبير، وعائشة، أنه من الإبل والبقر خاصة، وقاسم ذهبوا إلى ذلك من أجل قوله تعالى: **وَالْقَوْمَ حَصَّنَّا لَكُم مِّنْ شَيْءٍ أَهْوَىٰ**، فذهبوا إلى أن الهدى ما وقع عليها اسم بقر، وبقره قوله تعالى: **وَقَوْمًا يَّتَقَلَّبُونَ أَهْوَىٰ** إلى قوله: **وَقَوْمًا يَّتَقَلَّبُونَ أَهْوَىٰ**، وقد حكم المسلمون في النبي بشاء، فوقع عليها اسم هدي. وقوله تعالى: **وَقَوْمًا يَّتَقَلَّبُونَ أَهْوَىٰ**، يحتمل أن يشير به إلى أقل أجناس الهدى وهو البقر، أو إلى أقل صفات كل جنس، وهو ما روى عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>: البقرة دور البقرة والبقرة دور البقرة. فهذا غلبه أفضل من الشاء، ولا خلاف يعلم في ذلك، وإسا محل الخلاف أن الواحد للإبل والبقر هل يخرج منها؟ فعند ابن عمر - رضي الله عنهما - منع إما تحريماً، وإما كراهة، وعند غيره نعم، انتهى.

قلت: وسأنتي عن الإمام النضر بن سفيان أن أحب الأقوال منه أن ما استيسر من الهدى شاء، قال صاحب «المحلى»: وبه ثلث، الثلاثة السابقة، انتهى.

١٥٨/١٨٥٠ - **(مالك عن جعفر) انصاف** (بن محمد عن أبيه) **الهدى** (أن علي بن أبي طالب) وفي النسخ المصرية عن علي بن أبي طالب بلفظ العتنة (كان يقول) إن السراة بما تيسر في قوله عز اسمه (ما استيسر) أي تيسر (من الهدى) بين نعماء (شاء) حر لستأدا، قال السوطي في «الندرة»<sup>(٣)</sup> أخرجه مالك

(١) سورة الحاقة الآية ٩٥.

(٢) انظر «الاستبصار» (١/٣١٢).

(٣) «الندرة» (١/٥١٢).



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَعَالِي شَيْءٍ فِي كِتَابِهِ: فَأَيُّهَا الْإِسْرَءِيلُ! مَا مَرُّ لَا تَقْتُلُوا نَفْسًا  
وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ بَشَرًا فَتَمَيَّنَ نَحْرًا بَقِيَ مَا قَتَلَ مِنْ النَّفْسِ يَحْرُمُ بِهِ دُمَا  
عَدْلٍ تَذَكَّرُوا فَإِنَّهُ لَمْ تَكْتَفِ أَنْ تَكْفُرُوا وَلَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ أَوْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ

عن عن الإمام مالك - رضى الله عنه - عن أن أخت الأقبول من ذلك عهد، قول من  
فسره بالشفقة، قد قار الموقوف في «المعنى»: إن المرافعة عند مالك مدية لا يصح  
الفرق، كما تقدم في باب «البيع» لأن له ثبارة، وتعالى يقول: في كتابنا استند الإمام  
ومالك - رضى الله عنه - على اختياره بذلك غير صحيح، وحاشا للإمام لأن الله  
تبارك ومعالي أحب في التمسك بالعروة ومعه بقاء الأمة إن لم يرأ عن الضرر ولا  
معالي الشرف، التحريم، بل يكون أقصى فيها، يكون مماثلًا للشأن، فالواجب فيه  
بالمثلية الشاء، وسواء الله تعالى عليه، فعلم من أن الهدي يتناول الشاة أيضا.

وأما لا خلاف، بل العمامة هي التي يحكمون ولا يحكمون هي نصيب  
بالشفقة أيضا، وسبق له غير اسمه - يحكمون به هديا، فعلم من أيضا أن الشاة  
داحية في معنى بها جنة إذا استأن الهدي يتناول الشاة عشاء، ومعلوم أنها  
أبهر قيمة من البقر والحرور غداؤها، وقام منه أن يصدق من مستمسك هو كذا،  
وأصل هذا الاستدلال، عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال: يحلف في  
«المنح» أن لا يسبق بذلك من عمامة، فأخرج الظهري بسند صحيح إلى  
عبد بن عبد بن عبد قال: قال ابن عباس، الهدي شاة، فقبل له في ذلك،  
فقال: أنا أرى عليكم من كتاب الله ما تعرفون به، ما هي انقلي؟ فأنزلوا: سواء  
قال: قال الله تعالى يقول: «هَدْيًا نَبِيْلًا الْكَبِيْرَ»، انتهى

(فَأَيُّهَا الْإِسْرَءِيلُ! مَا مَرُّ لَا تَقْتُلُوا نَفْسًا وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ بَشَرًا فَتَمَيَّنَ نَحْرًا بَقِيَ مَا قَتَلَ مِنْ النَّفْسِ يَحْرُمُ بِهِ دُمَا  
عَدْلٍ تَذَكَّرُوا فَإِنَّهُ لَمْ تَكْفِ أَنْ تَكْفُرُوا وَلَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ أَوْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ)  
ذلك صيغة (١) التي فيها ذكرت الآية في صحيح الصحيح المصنوع - وذكر في

(١) فتح الباري (٣/٥٣٤)

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٢

مسألة يحكم به في الهدي، سواء قلنا سقاء أو ثلثه هدياً، وذلك الذي لا اختلاف فيه عداً، وإنما يشاء أحدنا أن لا يبلغ أو كل شيء لا يبلغ أو حرك فيه يعبر أو غيره، فإن حكمه سقاء، وما لا يبلغ أن يحكم

البيع الهندي بعد ذلك **فَيُذَوَّقُ وَيُكَلِّ قُرُوباً**، وتقدم الكلام في تفسير الآية، وأقول الفقهاء في ذلك بعد لا مزيد فيه في الحكم في الصيد

انفصلاً بحكمه بينا المجبور، وفي البيع الهندي مما يحكمه بدون زيادة ممن، والأوجه الأول (أنه في الهدي شاة) أي من جملة ما يحكم به اعتدالات شاة أيضاً، هذا على ما في جميع النسخ المتصورة والمعدة من المتصور والمشروح، وبخلافها سياق السخني، فذهب الظلي ملك الهدي، وعليه في شرحه - إذ قال - مما يحكم به في الظلي شاة فهو شعري عن جماعة من الصحابة، وفيه حديث مرفوع، كما سيأتي، وقد سقاه من هدياً، وذلك الذي لا اختلاف فيه عداً، أي في وجوب الشاة بالظلي.

ثم قال: وأصل هذا الاستدلال أخرجه مطبوعي بمسند صحيح، فذكر ما تقدم في كلام الحافظ من أثر ابن عباس، (وقد سقاه الله تعالى هدياً) إذ قال فيه بوجه الاعتدال: هدياً يبلغ الكعبة (وذلك الذي لا اختلاف فيه عداً) بالندية المتصورة أن الهدي يشاول، المسألة أيضاً، وتقدم ما في المحلى من أنه لا اختلاف عداً، أي في وجوب الشاة بالظلي، أو كيف يشاء أحد في ذلك، أي في أن الهدي يشاول الشاة؟

أو كل شيء من النصوص موصوف (لا يبلغ أن يحكم فيه يعبر أو يفرق) مسلة وهي مع موصوفة مستلذاً فلحكمه فيه شاة الجملة جبر، وفي النسخ المتصورة فإنحكك فيه بشاة، والمعنى أن الصيد الذي لا يبلغ إلى حد الجبر والجزور، فالواجب له شاة، إذ لا يجوز الحكم عليه بإزيد مما قرره، فهي جملة حالية مبنية للاستخدام الإنكاري أو العجبي، ثم بين استطراداً أن بعد الصيد الذي لا يبلغ إلى حد الشاة أيضاً، فقال (وما لا يبلغ أن يحكم) ياء

فيه، بشاة فهو كفارة من حيام، أو إطعام مساكين.

١٦٠/٨٥٢ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدي بشاة أو بقرة.

السميول (فيه) أي في حزامه (شاة) أيضاً (فهو) أي حزامه (كفارة من حيام أو طعام) بزيادة ألف الإفعال في المصرية ويدونها في الهندية (مساكين) على ما تقدم من تفصيله في محله.

قال أبو عمر<sup>(١)</sup>، أحسن مالك - رضي الله عنه - في احتجاجة هذا، وأتى بما لا مزيد لأحد عليه حساً وعليه جمهور العلماء، وفقها - الأمصار بالحجاز والعراق، انتهى.

١٦٠/٨٥٢ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان يقول) الترمذ بقوله تعالى (ما استيسر) أي يسر (من الهدي بشاة أو بقرة) هكذا في جميع النسخ المصرية<sup>(٢)</sup> من المنون والخرنوب وفي جميع نسخ الهندية من المتن، و«المصنف» شاة أو بقرة، وفي «المحلى» على «الموطأ» قوله: شاة أو بقرة، ولم يعمد، يعبر أو بقرة، وقوله رواية القاسم عن ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر - رضي الله عنهما - الهدي من البقر والإبل، وما روى الضبراني في «مسند الشاميين» بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول: لا أعلم الهدي إلا من الإبل والفر، وكان لا يسحر في الحج إلا الإبل والبقر، فإن لم يجد ثم يذبح شاة، انتهى.

وفي «تيسير الوصول» عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عما استيسر من الهدي، فقال: بشاة أو بقرة، أو مسك شاة، وإن أهدي شاة أحب.

(١) انظر الاستذكار، (١٢/٣١٣).

(٢) انظر الاستذكار، (١٢/٣١٤).

(٣) مصنف من أبي شيبة، (٤/٦٤).



أخبرنا: أنها خرجت مع غيره من غبدهم إلى مكة. قالت  
دخلت مكة يوم النحر، وإن معها، فطاف بأب، وبس  
الحصا والسيوف، ثم دخلت مكة المنعقدة. فقالت: أمعت مفضا؟  
فقلت: لا، فقالت: فأمعتني؟ فأمعتني حتى جئت به، فأخذت  
من مبروت وألبها.

أبي كان اسم المولاة رقية. ولم أحد ترجمته فيما عني من الكتب، ولم  
يذكرها الزقاني ولا صاحب التعميل المصنف<sup>(١)</sup> (أخبرنا) أبي عبد الله (أنها  
خرجت مع) مولاتها (عمرة بنت عبد الرحمن) وكانت في حجير عائشة -  
رضي الله عنها- وكانت من أعظم الناس بحديثها، وكانوا يسألون عنها  
بحديثها. وكنت عمر بن عبد العزيز بنو ابن حزم أن يكتب له أحاديث عمرة  
(إلى مكة) الحج (قالت) رقية (فدخلت عمرة) مكة (يوم النحر) أبي (أمن دى  
الحج) (وأتا معها) في هذا السفر، وظاهر الباب أنها كانت مستعدة (فطافت  
بأب) (سعت) (بين الحصا والسيوف) (لعمري) (ثم دخلت صفة المسجد) (فأز  
أمر فاني<sup>(٢)</sup>، ثم انضم مبردة مرفوعة وعرفة.. قال ابن حبيب: مؤخر  
المصنف، وفي: سكت المسجد

(فطافت) عمرة: (أمعت مفضا) بكر الاسم وفتح الفاء والضاد  
المستوي، قال الحميري: المفضا المفضا وهو مفضا أفقلت: لا،  
فطالت: (فأمعتني) أبي: أمعتني (لي) فأمعتني حتى جئت به (إني) (فأخذت) به  
عمرة، يعني هذا هو من صفة الغائب، وصيغة صاحب التعميل: صفة  
الحكم (من نروي) أبي برهان (رأسها) في صفة المصنف لإدخاله للسفر والمصادرة  
بالتصغير، والإحرام من المسجد بالحج، فإنه الزقاني،

وقال صاحب التعميل: (لعمري) (ثم دخلت صفة المسجد) (فأز  
أمر فاني<sup>(٢)</sup>، ثم انضم مبردة مرفوعة وعرفة.. قال ابن حبيب: مؤخر  
المصنف، وفي: سكت المسجد

(١) (٢/٣٦٦).

(٢) (٢/٣٦٦) شرح الزقاني.



عَنْ أَبِي ثَوَمٍ الشَّافِعِيِّ رَوَاهُ أَبُو ثَوَمٍ

أَوْ عِبْرَةٍ، انْتَهَى. وَعَلَى هَذَا فَهِيَ كَأَنَّهَا كَانَتْ سَاحِدَةً وَأَخَذَتْ مِنْ شَعْرِهَا قَبْلَ أَوَانِهَا  
وَالْأَوَانِ الْأَوَّلِ. فَإِنَّ عَادَةَ مَنْ حَمَلَ الْأَثْرَ لَا يَمَسُّ إِلَّا بِمَنْزِلٍ مِثْلِ مِثْلِهَا وَمِثْلِهَا  
مِثْلَئِهَا مِنْ كَلَامِهَا، سَلَوَهُ عَلَى الْحِمْرَةِ

فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْخُرُوجِ ذَبَحَتْ شَاةً زَادَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ دَسْمُوطًا، قَالَ  
مَالِكٌ. أَوَانُهَا كَأَنَّهَا كَانَتْ مَعْبُورَةً، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ نَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا بِمِثْلِهَا بِمِثْلِهَا، انْتَهَى.  
بَلْ نَأْخُذُ بِمِثْلِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا - وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَرَادَ بِذَلِكَ الْعِبْرَةَ  
الْمُفْرَدَةَ، أَوْ عِبْرَةَ الْمَشْجَعِ، وَهُوَ الْخَافِرُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهَا دَخَلَتْ  
سُكَّةَ مَعْبُورَةٍ، وَحَلَّتْ مِنْهَا فِي أَشْهُبِ الْحَجِّ، فَرُحِبَ تَقْصِيرُ شَعْرِهَا لِلْعِبْرَةِ،  
وَالْهَدْيِ لَتَنْتَعِجَ

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ عَنِ الْأَثَرِ فِي مَوْطِئِهِ<sup>(١)</sup> فِي بَابِ الْمَعْبُورِ وَالْمَعْبُورَةِ مَا تَحَدَّثَ  
عَنْهُمَا مِنَ التَّقْصِيرِ وَالْهَدْيِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا  
نَأْخُذُ لِلْمَعْبُورِ وَالْمَعْبُورَةِ، بِشُعْيٍ أَنْ يَقْصَرَ مِنْ شَعْرِهَا إِذَا طَافَ وَصَعِيَ، فَمَا كَانَ  
يَوْمَ الْخُرُوجِ دَحْ مَا اسْتَبِيرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَاقِلِ مِنْ فَهْمَانِئِهَا.  
انْتَهَى.

وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ الْمَجْرُودَةَ لَا ذَبْحَ  
فِيهَا.

فَأَنَّ أَبُو عَمْرٍو: أَدْخَلَ مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّ مَا اسْتَبِيرَ مِنَ الْهَدْيِ  
شَاةً، لِأَنَّ عِبْرَةَ كَانَتْ مَمْنُوعَةً، وَلِغُلُوبِ تَأْخِيرِ الذَّبْحِ إِلَى يَوْمِ الْخُرُوجِ. انْتَهَى.

وَقَالَ السَّاحِبِيُّ<sup>(٢)</sup>: إِدْخَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ  
تَبْلِيلَ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً، فَاحْتِجَّ بِاحْتِزَانِهَا بِالشَّاةِ عَنْ  
تَمَتُّعِهَا عَلَى أَنَّ الشَّاةَ مُرَادَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَقَا أَنْ يَنْزِلَ﴾، انْتَهَى.

(١) (١٤٤) / ١٤٤

(٢) (١٤٤) / ١٤٤



وقال له عبد الله بن عمر: يا رسول الله! إن سألني لأمر منك أن  
أفعل، فأفعل، وسألني أن لا أفعل، فلا أفعل، فماذا أفعل؟

وأخرجت بعده، فقال له عبد الله بن عمر: رضي الله عنهما عن  
أبي كنت فعلت حين أوردت بدعة من البدع أو سألتني قبل الإجماع بها  
الأسيرة، أو تفرقت بيني وبينكم، أو كنت في الأثر، أو بالفرار، لأنه انفصل من  
الجمع والفرار، هذا هو القادر من الشياطين الملائكة، يكون مهادناً للمحتاجين  
الناجدة من أوجع الأعداء أو قوته بوجوده، من قال نزل قاضي أبي لأمرتك  
بما سمعته ذلك، وإن أوردت مثل التمتع، انتهى.

وأما حين قال: يا رسول الله، فإنه سألني الأمر، رضي الله عنهما عن  
أبي عبد الله بن عمر أن يقول: وفخار أن يكون التعلق في الحج، فقال أبو  
كتب معك لأمرتك أن تقول: لا تأكل ذلك يصح من الصبر والتجرب، يدخل لهما  
مرة واحدة، فكانت أحب إليه من أن يدخل إياه من صبره ولا يجد غيرها  
بجدة أبي سفيان، وهذا روي عن ذلك في "المختصر" حين قدم مختصراً يوم  
الروية لا يحق ويصعب، وأمرت الحج، قال الشيخ أبو بكر: إنما قال ذلك  
ليخبر أنه من الأمر، وأنه يوم الجمعة، والله يرى الفقهاء الغسل، في

(فقال السدي: قد كان ذلك) يريد أن هذا باب أمر الفقهاء عوامه من  
الأولاد، لعدم طواف واسمي، ولما لم يأمروا بن عمر - رضي الله عنهما -  
بغير خبر التخصيم، ولا يذكر طواف وصعباً، فذلك على أنه فهم من البعاني  
أنه قد كان أكل الصراف، والسعي، وهو يؤيلاً أن يشير عليه بأفضل، من وراء  
هو، هذا الحد المأمور، قد كانت فيها التفرقة، كذا في "المختصر".

وبه حرم المرادي<sup>(١)</sup>، إذ قال: قد كان ذلك نذري أصبرته من التمتع.

وقال عبد الله بن عمرو: خرجت من صنعاء إلى واسط، وأهملت ما كان  
أولاً من أهل العراق؛ ما شاء ما أيا حالاً (٨٥١) . . . . .

قال أبو عبد الله: معناه قد قالني الذي يقول وأني «أهملت ما كنت  
أهمل» ثم غلبت في «المصنف» (٨٥١) إذا تركه بقوله «أهملته» معقول ما هو  
الشيء ويسكن عليه الأمر ما كان ما تفرغ من الشعر، ومن الشيخ عبد الحميد  
بقوله «لكن أجهل بربك» ثم استأمر من «أهمل» (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١)  
عمر: حدثنا علي بن أبي رافع (عن) عمر (عن) أبي رافع

قال له عمر: يريد ما خلا من الشعر من القصير، وهذا لا يصح عند  
مالك في القصير، وإنما هو إلا إلا إلا من جميع الشعر - بل لا يجوز من  
شعر القصير، إلا يحسنه إلا إلا، ولكنه لم يتركه من شعر ما قصر منه  
ثم جئت بأحد ما رددت شعره على السطو أو غير ما يغني القصير، وإنما إن  
ما على ما هو، فمعه حجة النقص - ثم على الشعر، ثم ما لم  
غير مجزئ، أحيى.

قلت: ولا بكل علم الحلية إذا قصير ربع أو ثلث من شعره، ثم  
قد لا يصرح في إجماعه، قصير بعد الشعر، وثالث من شعره - رضي الله  
عنه . . . . . (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١) (٨٥١)  
ثم جئت بأحد ما رددت شعره على السطو أو غير ما يغني القصير، وإنما إن  
ما على ما هو، فمعه حجة النقص - ثم على الشعر، ثم ما لم  
غير مجزئ، أحيى.

أولاً لا أعني، في الشعر الحج، وإنما هو أنه يريد الحج من شعره،  
ثم جئت بأحد ما رددت شعره على السطو أو غير ما يغني القصير، وإنما إن  
ما على ما هو، فمعه حجة النقص - ثم على الشعر، ثم ما لم  
غير مجزئ، أحيى.



١٨٥٥/١٦٢ - وحديثي عن ذلك، عن زاعم؛ أن عبد الله بن  
عيسى كان يقول: امرأة المحرمة إذا حلت لم تمتلط، حتى تأخذ  
من مرون رأسها.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وهذا لا يخالف قوله: «إلا ما استيسر بداهة أو بقية»  
إنا لأن رجح عنه أو لأنه فيد بعدم الوجود، فمن وجد المرأة أو البدنة فهو  
أفضل له، قال أبو عمر: «هذا أصح من رواية من روى عن أبي عمر: «الاستيعاب  
أحب إلي من المشقة» لأن المصروف من مذهب أبي عمر تعضيل إزالته للمرأة،  
في الحج على سائر الأعمال، انتهى».

قلت: لكن الروايات التي تقدمت عن أبي عمر حريجة في انحصار «ما  
استيسر» في السنة أو الضرورة وعدم جزاء النساء، فروية من روى عنه الغلب  
أحب إلي من استدة مؤيده تلك الروايات.

وأيضاً لظهور من مذهبه عند غافة نقالة التعارض أن ما استيسر من  
الهدى بداهة أو بقية، ثم ما شتم فيمن أحصر بعدوا من قوله «وأهدى شاة»  
بؤيده أمر الشاة في الأجزاء، فالشاة: وكذا ما تقدم قريباً برواية صاحب «تيسير  
الوصول» عن زريق: «أهدى شاة أحب إلي من أن تصوم أو أن تترك في جزور  
بؤيده، فتأمل».

١٨٥٥/١٦٢ - (هناك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -  
(٢) أن يقول: للمرأة المحرمة: «رجع أو عمرة (إذا حلت)» من إحرامها (لم تمتلط)  
في أم - رجع شاة - (حتى) تأخذ من مرون رأسها (للتحل) بذلك. قال  
«الحاجي»<sup>(٢)</sup>: يقتضي استيعاب ذلك بالتفسير دون الإلتصاف، على التفسير من  
بعضه دون بعض وهو الواجب عند ذلك، انتهى. أي الاستيعاب بالتفسير

(١) المخرج الزرقاني: (٢٢٤)

(٢) نفسه: (٢٣٤)

إِنْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ، لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهَا شَيْئًا، حَتَّى يَصْرُفَ هَدْيَهَا.

٨٥٦/١٦٦ وَحَقَّقْتُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَوْلِ - رَجَعَ عَنْ الْعِلْمِ

عِلْمًا لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي بَذْلِهِ وَاحِدًا.....

وَأَجِبْتُ عَنْ إِسْئَامِ الْمَلِكِ، لَكِنْ قَاهِرُ نَفْثِ «مِرْ» يَقْتَضِي الْاِئْتِصَارَ عَلَى النِّعْصِ.

فَإِنَّ الْحَجِيَّ، إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْاِمْتِنَاعِ قَبْلَ أَنْ تَعْبُرَ، فَلَا يَحْتَاطُ أَنْ تَكُونَ مَعْتَمِرَةً أَوْ حَاجَةً، فَإِنَّ كُنْتَ مَعْتَمِرَةً، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوَازِيَةِ»: لَيْسَ لِلْمَحْرَمِ الْمَعْتَمِرُ أَنْ يَحْلِلَ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَقِ أَوْ يَقْتُلَ شَيْئًا مِنَ الدَّوَابِّ، وَأَمَّا فِي الْحَجِّ فَإِنَّ ذَلِكَ، مَشْرُوعٌ، قَالَ «إِبْرَاهِيمُ» فِي «الْمَوَازِيَةِ»: وَمَنْ لَشَأْنٍ أَنْ يَحْلِلَ رَأْسَهُ بِإِغْلَاسِهِ وَالْخُضْيِ حِينَ يَرِيدُ أَنْ يَحْلُقَ، وَلَا دَأْسَ أَنْ يَسُوِّرَ وَيَقْصُرَ، فَطَعَارَهُ، وَيَأْخُذَ مِنْ شَارِبِهِ وَنَحْبَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ، أَنْتَهَى.

وَأَمَّا عِنْدَ الْحَبِيبَةِ لَوْ قُصَّ شَارِبُهُ أَوْ نَحْبَتُهُ أَوْ حُلِّ رَأْسُهُ بِالْحَصْفِ، فَلَا يَحْلُقُ لَزَمَهُ مَوْجِبُ الْحَبِيبَةِ عِنْدَ الْإِمَامِ خَلِيفَةُ نَصَابِيهِ. وَالْمَرْجُوحُ الْأَوَّلُ كَمَا فِي «الْمَرْجُوحِ الْمُنَاسِبِ»، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْحَاجِّ وَالْمَعْتَمِرِ لَا يَحْلُقُ لَهُ قَبْلَ الْحَقِّ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ أَلْفَاءً، أَنْتَهَى. (وَلَوْ كَانَ لَهَا هَدْيٌ أَمْ تَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهَا) أَيْ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهَا (شَيْئًا) حَتَّى تَصْرُفَ هَدْيَهَا، لَمْ يَلْزَمْ عَزْ أَسَدُ. «وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَمِلُ وَدُسْكَ حَتَّى تَنْفَعُ الْفَدَاءَ عِلْمًا»<sup>(١)</sup>. وَهَذَا حُجَّةٌ لِمَا قَالَ: إِنَّ سَائِقَ الْهَدْيِ لَا يَحِلُّ حَتَّى تَصْرُفَ هَدْيَهُ، وَالْمَسَائِلُ خِلَافَهُ تَقَدَّمَتْ فِي أَفْرَادِ الْحَجِّ وَالْقُرْبَانِ.

٨٥٦/١٦٦ - (مُتَلَفٌ)، أَنَّهُ سَمِعَ عَفَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسُوِّرُ، لَا يَشْتَرِكُ الرَّجُلُ

وَالْمَرْأَةُ فِي بَذْلِهِ وَاحِدًا<sup>(٢)</sup>، إِنَّمَا خَفِيَ الرَّجُلُ وَأَمْرَانَهُ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الرَّجُلَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْرِكَ أَمْرَانَهُ فِي الْأَصْحَةِ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ أَنْ

(١) سُوْرَةُ الْقُوْرَةِ آيَةُ ١٩٦.

(٢) «الْمُسْتَفَى» (٢/١٤).

شهد ثل واحد بدنة بدنة

يشرك حنيفة، فلما نزل على أنه لا يجوز أن يشركوا بقرانه في الهدى كان فيه شبهة على أن امتنع ذلك في الأضحية أولى

اليهدى كل واحدة منهما بدنة بدنة ما تكرير هي النسخ المصرية<sup>(١)</sup> ومدونها في النسخة: وإذا لم يجز الأضحية في البدنة، وهي كثيرة بكثرة من الهدى، ففي غيرها أولى بالنسخ، قال الثورياني: إنه قال مالك، وأجاز الأضحية للأضحية في الهدى، انتهى.

قال الأزهري<sup>(٢)</sup>: لا يصح الأضحية في هدي واحد أو تطوعة، لا في الذاب ولا في الأضحية، والأضحية والأضحية في ذلك سواء. فإن اشترك له وجه غير واحد منهما، قال المدعي: قوله: لا هي الذاب بأن يحصل الأضحية في الضمن، فالمدعي يحذف الأضحية في أنه يجوز الأضحية فيها في الأضحية بالضرورة الثلاثة الآية في ما بها، انتهى.

ومسطر الكلام عن ذلك ابن رشد في كندية<sup>(٣)</sup>، وجعل هذا رواية ابن المدائني، وحكى عن مالك، أيضا: يجوز الأضحية في هدي الضحية دون الواجب، وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي جهم، قال: سألت ابن عباس عن الضحية فأمرني بها، وسألته عن الهدى، فقال: فيها حزم أو ثفة أو شرك في<sup>(٤)</sup>.

قال الأزهري<sup>(٥)</sup>: قوله: يشرك بكسر الشين الضحمة وسكون الراء أي مشاركة في دم حرم بحرق الشيء الواحد عن جماعة، وهذا موافق لما رواه

(١) انظر الاستدلال: (١٩٦-٢١٩).

(٢) المشرح الكبير: (٢١/٩٦).

(٣) بداهة النسخة: (٦/٤٤٤).

(٤) فتح الباري: (٢٤/٣١).



وَأَمَّا فِي الْحَرْبِ فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَشْرَاقٌ فَأَعْلَمُوهُمْ أَنَّكُمْ قَدْ بَيَّعْتُمُ اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَكُونُوا لَآئِمًّا عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ الْفَاسِقِينَ

وعلى أي حال، يبدو أن هذا هو الأسلوب الذي استخدمه المؤلفون في هذا العمل. وقد رأينا في هذا العمل أن المؤلفين قد استخدموا الأسلوب الذي استخدمه المؤلفون في هذا العمل. وقد رأينا في هذا العمل أن المؤلفين قد استخدموا الأسلوب الذي استخدمه المؤلفون في هذا العمل.

و نفق من قال ما عاشرك حتى أنه لا يخوفه في البحر من سمكة إلا وحش  
الرواسي عن بعده من السمكة فقال صديقي عن غشوه أنه قال استطاع  
في حربه رأس حربة من السمكة و سمع ذلك من الصبيحة وخرافه وأخبروه  
بأنه لا يملك إلا سمكة الأسماك فيها أسير.

قلت: ويحسبها قال ابن جرير في "الطحاوي" أنه وسيت من الزمان، وسيف  
أيضا أنه استخافه من عالمه المصنف "كتاب الموهب" بحسب أن يملك نسخة  
من الكتاب، وقد مر في كتابي هذا أن "الطحاوي" وسيف ترك جميعه القرية أو

بعضهم، وأراد الساقون اللحم، وقال مالك: لا يجوز الاشتراك في الهدي، وقال أبو حنيفة: يجوز إذا كانوا متفرقين كلهم، وحديث جابر يرد قول مالك. ولنا، على أي حنيفة أن الجراء المجزئ لا يفتل برفاة الشريك غير القريبة، انتهى.

وفي المشرح للمصنف<sup>(١)</sup>، وكذا واحد من الإبل والبقر يجوز عن سبعة دماء، ولو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم هذا، سواء اتحد الحي أو جسر ما وجب من دم مقعة وإحصاء وحزاء فيحد ذلك - أو لا - إلا أنه إن اتحد بجسي كان أحجب، انتهى.

وفي الشرح<sup>(٢)</sup>، فلما كنا راغبين أحازوه، شارك سبعة في بدنة من ائمة الشراء، لأن النبي صلى الله عليه وسلم شارك بين أصحابه في الهدي، فعلم البدنة من سبعة، وعن جابر: سحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة، وانقرضت عن سبعة، ولشروط نحن فهم القربة من كل المشتركين في البدنة والاصحبة، ولم يشترط الساقني لأن القربة تحصل من نواها، ولا يقدم بعضها من غيرها.

ولنا أن المذبح في المحل دبح واحد، فلا يمكن أن يتجزأ بعضه من اللحم وبعضه من القرية، وخروج بعضه أن يكونا قربة بطل القرية في الباقي، وأقربنا اتحد النحية، وقال زفر: لا تجزئهم حتى تنحد جهة القرية بما ذكرنا أن المذبح واحد لا يقبل التجزؤ، فذا: الإرافة متحدة قربة، والاختلاف في جهات القرية راجع إلى حكم متعلق ببعض عليه الإرافة، لا إلى حكم يتعلق بالمحل بخلاف ما إذا أراد أحدهم ولحم، انتهى.

قلت: وسقط التبريلي<sup>(٣)</sup> وحافظ في الدراية في كتاب الأضاحي في تخريج الحديث الاشتراك، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

(١) (ص ١٢٧).

(٢) (مفصل إرافة: ١٢٩/١).

وَسُئِلَ مَا لَكَ إِذَا بَدَأَ يَهْدِي بِنَحْرِهِ فِي حَجٍّ. وَهُوَ مُجَلِّدٌ  
بِعَمَلِهِ. هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَّ؟ أَوْ يَنْحَرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ؟ وَيُحَلُّ  
هُوَ مِنْ عَمَلِهِ؟ فَقَالَ: نَحْلُ يَنْحَرُهُ حَتَّى يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ، وَيُحَلُّ هُوَ  
مِنْ عَمَلِهِ.

وَمِنْ «الْمَنْفَعِ»<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ رَحِلٌ فَقَالَ: عَلَيَّ  
بَدَنَةٌ وَأَنَا مَوْسِرٌ، وَلَا أَجِدُهَا وَأَسْتَبِيهَا! فَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَتَشَرَّى سَبْعَ نِسَاءَ  
فَيُدِيحَهُنَّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَعِيسَى جَابِرٌ: لِأَمْرِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَشْرِكَ  
فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ مَثَلٍ فِي بَدَنَةٍ، فَفَعَلَ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْرِكُوا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ فِي  
بَدَنَةٍ، رَوَاهُ ابْنُ قُرَيْبٍ عَلَى سَرَطِ الشَّيْخَيْنِ، وَمِنْ رَوَايَةٍ: «اشْرِكُوا» مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فِي الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ كُلِّ سَبْعَةٍ مَثَلٍ فِي بَدَنَةٍ، وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: اشْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فِي حَلَّتِهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْبَقَرَةِ عَنِ سَبْعَةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، انْتَهَى. وَاسْتَدْلَى  
الْمُحْمَدِيُّ بِهَذَا بِمَا مِثْلُهُ مِنْ ذَبْحِهِ ﷺ بَقَرَةً عَنْ ابْنِ أَبِي جَرْدَةَ.

(وَسُئِلَ) بِإِسْنَادِ الْمَدِينِيِّ (مَا لَكَ إِذَا بَدَأَ يَهْدِي بِنَحْرِهِ) وَبَصَحَ بِإِسْنَادِ  
الْمَعْلُومِ أَيْضًا، وَالْأَوَّلُ أَوْحَى (مَعَهُ) يَهْدِي بِنَحْرِهِ فِي حَجٍّ وَهُوَ أَيْ الْمَسْعُوثُ مَعَهُ  
أَدْلَى (مَرَّةً) أَيْ مَحْرَمٌ بِهِ، (هَلْ يَنْحَرُهُ إِذَا حَلَّ؟) مِنْ الْفَعْلَةِ (لَمْ يَنْحَرْ) حَتَّى  
يَنْحَرَهُ فِي الْحَجِّ؟ أَيْ يَوْمَ النَّحْرِ وَمَا زِلَّ يَأْمُرُ بِهِ (وَيُحَلُّ هُوَ) أَيْ الْمَسْعُوثُ مَعَهُ  
(مِنْ عَمَلِهِ) قَبْلَ نَحْرِهِ وَفِيهِ فِي النَّصْحِ الْفَهْلِيَّةُ. وَيَحِلُّ هُوَ مِنْ عَمَلِهِ، وَلَا ضَيْقَ  
فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَيْضًا بِدُونِ ذِكْرِهِ. (فَقَالَ) مَا لَكَ (نَحْلُ يَنْحَرُهُ) حَتَّى يَنْحَرَهُ  
فِي الْحَجِّ (لَا أَنَّهُ أَحْفَظُ بِذَلِكَ الْعَمَلِ) (وَيُحَلُّ هُوَ) أَيْ الْمَسْعُوثُ مَعَهُ (مِنْ عَمَلِهِ) قَبْلَ  
نَحْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا ارْتِبَاطَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ السَّاحِبُ<sup>(٢)</sup>: لَوْ أَنَّ «يَنْحَرُهُ» فِي حَجٍّ يَنْفَضِي أَنْ نَعُدَّ فِي الْحَجِّ تَأْتِيًا

(١) (١٤/٢)

(٢) «الْمَنْفَعِ» (١٤/٣)



فَرَأَى خَدْنَهُ لَا يُكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ ثُمَّ ذَاكَ سَعْدٌ وَنَعْلَانِي: (هَذَا يَنْبَغُ الْكُفْرُ).....

لسبب أمر غير الصيد (بين خدمة لا تكون) أي لا يجوز ذبحه (إلا بمكة) أو معنى كما سيأتي تفصيله (كما قال الله تعالى: أَفَلَا تَتَعَلَّمُونَ الْكُفْرَ؟) (١)، وتقدم تفسيره مفصلاً في الحكم في الصيد.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: إن بدل الصيد ثلاثة أشياء: هبسي أو ضعام أو صيام، فالهدي فلا شجر، إلا بمكة، وهل يحترق أن يحرق بمس، ظاهر قوله فيها يمنع ذلك، وبقتضي اختصاصه بمكة، وكذلك يقتضيه استدلاله بالآية غير أن حكم هذا الهدي حكم غيره من الهدايا، إن ساقه وهو مستبر أو حلال يحرق بمكة، وأو ساقه هي حج، عوقف به في عرفة ثم سجزته أن شجره، إلا معنى في أيام منى، قاله أشهب وأبو القاسم عن مالك، انتهى.

قلت: وتوابع مساك أم الكعبة في ذلك، كما حقه المردير والدموقي<sup>(٣)</sup> أنه يذبح وقده، الهدي المعروف كله من عرفة وكشعر الحرام ومس، وينذبح شجره بمس، سواء كان واجباً أو نفلًا عما انفصل في الحج أو حراً، صيد، الكرم لشجر بمس، ففيه ثلاثة شروط إذا وجدت يجب شجره بمس، أحدها: إذ سبى به في إحرام حج، ولو كان سرهبة بنفساً في عمرة أو كان نفلًا عما، الثاني: أنه يقف به بعرفة عزاء من ليلة الشجر، والثالث: أن يتحرر في أيام الشجر، فهو محرر بمكة مع وجود هذه الشروط الثلاثة مع منع مخالفة الواجب، فلو انقضت هذه الشروط الثلاثة أو شيء منها، إذ ساقه في عمرة أو سبى به بعرفة أو خرجت أيام الشجر، فمحل شجره مكة وجوباً، ولا يجوز أن يحل سبى ولا غيره.

(١) سورة الفاتحة: الآية ٢٥.

(٢) كسفي (١٦/٣).

(٣) حاشية الدموقي (٢٧/١٨٥).









أو غيرها، فأما الصيام فلا تأثير للبلاء، والمراضع، والأزمان فيه، ولذلك من أقطر رمضان بمكة روى التفسير حذر له أن ينصبه في الشتاء، وفي كل بلاد ولا خلاف في ذلك نعرفه، وأما الإحرام، فقد قال مالك في «الموطأ» وغيره: إن ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه، ولم يذكر صفة الإخراج بغير مكة، وقد انفق أصحابنا على جواز الإخراج بغير مكة، وإن اختلفوا في كيفية الإخراج، ربه قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي: لا يجد أن يفرق الطعام إلا في الحر، وإذا ثبت هذا فقد قال ابن حبيب: لا يطعم الضعيف إلا بموضع أصاب الصيد فيه وما قالوه حيث يجد المساكين، ومعنى ذلك أن يقوم بسعر ذلك المكان، ويستحب إخراجهم فيه لما قدمناه انتهى.

قلت: ظاهر كلام الساجي الاستحباب، وتقدم في المسحوت المعادي عشر من مباحث آية العبد عن السومي، لا بد من دفع ذلك الطعام لغيره، ذلك المحل، فتأمل.

ثم حكى الإجماع على عدم تخصيص قسيام بمكان عامة شراح الحديث من الشافعي والساجي والنعيني في «اللباقة» وغيرهم، لكن يختلف منه عند المالكية صيام قضاء الترتيب إن كان يتعذر شتم على الفوف، كما تقدم فرياً، وصيام المسح وقرآن عند النكول، وما عدا ذلك فإجماع على أن لا تخصيص فيه بمكان، وصرح النووي في «مناسكه» والموفق في «المعني» أيضاً بعدم تخصيص.

وأما الإطعام فكذلك عند المالكية لا تخصيص فيه بمكان، إلا إلهام تلك الصلة، ويقتصر بالحر، عند الشافعي وأحمد، قال النووي في «مناسكه»: لو كان بصديق ما يطعم بدلاً عن الذبيح وجبت تفرقة على المسكين في الحرم كاللحم، ولو كان سني بالضم، جاز أن يقوم حيث شاء من الحرم ووطء وغيرهما، لأنه لا عرض لمسكين فيه انتهى.

١٦٥/٨٥٧ - وحدثني عن سالت، عن يحيى بن سعيد، عن  
عقوب بن خالد، السجستاني، عن أبي أسامة، مؤلف حديثه، عن  
جعفر .....

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: الطعام كان يهدي بخص بملابس الحرم فيما يختص  
بالهدي، وقال عطاء والنخعي: ما كان من مدي عيمكة، وما كان من طعام  
وصيام حيث شاء، وهذا يقتضيه مذهب مالك وأبي حنيفة، ولنا قول أبو  
عباس، الهدي والطعام بمكة والصوم حيث شاء، ولأنه نكس بمدي نفعه إلى  
المساكين، فاختص بالحرم كالهدي، انتهى.

وفي «الهداية»<sup>(٢)</sup>: ثم الصوم يجوز في أي موضع شاء، لأنه عبادة في  
كل مكان، وكذلك الصدقة عدنا، لما بنا، وأما النكس فيخص بالحرم، قال  
العميني في «البيان» قوله: لما بيننا، وهو أنه عبادة في كل مكان، ومنه  
الظاهرة تجوز الثلاثة في أي موضع شاء، ومنه عن مجاهد، انتهى.

١٦٥/٨٥٧ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن يعقوب بن  
خالد) من السبب (المحرومي) روى عن إسماعيل الشيباني وأبي صالح السمان  
وأبي أسامة، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وعمر بن أبي عمرو وعبد  
الله، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروى المصنف، هكذا في  
«التعجيل».

(عن أبي أسامة) مؤلف أبي جعفر من أبي طالب، قال النجاشي حديثه في  
أهل الحجاز وذكره ابن حبان في «الثقات» والتابعين، وقيل ذكره ابن أبي حاتم  
قال: مولى عبد الله بن جعفر هكذا في «التعجيل»<sup>(٣)</sup> (مولى عبد الله بن جعفر

(١) العميني (١٥١/٢).

(٢) (١١٦٠/٢).

(٣) النجاشي (١٥١/٢).



وَهُوَ مَرِيضٌ بِالسُّعْيَا، فَأَقَامَ عَلَيْهِ عَيْدُ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَتَّى إِذَا خَرَفَ  
الْفَوَاتِ خَرَجَ، وَنَعَتْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَسْمَاءُ بِنْتُ  
عُمَيْرٍ، وَهُمَا بِالْمَدِينَةِ، .....

- رضي الله عنه - وهو يخطب على المنبر فصعدت إليه، فقلت له: انزل عن منبر  
أبي، واذهب إلى منبر أبيك، فقال عمر - رضي الله عنه -: ثم يكن لأبي منبر،  
وأحلفني، فأجبتني معه، أقلب حملي بيدي، فلما نزل انطلق بي إلى منزله،  
ومناقبه - رضي الله عنه - أكثر من أن يذكره، بسط الحافظ غي ترجمته في  
«التنبيه»<sup>(١)</sup>، وذكر غير طريق فيمن قيل معه أنهم يدخلون الجنة بغير حساب.

وفي «التقريب»<sup>(٢)</sup>: استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست  
وخمسون سنة. (وهو) أي الإمام حسين - رضي الله عنه - (مريض بالسُّعْيَا)  
موضع تقدم بيانه في أول القرآن في الحج، قال الباجي<sup>(٣)</sup>: وقد روى سفيان بن  
عبيشة عن يحيى بن سعيد أنه قال: مرض حسين - رضي الله عنه - بالمرج  
فتحامل، فلما بلغ السُّعْيَا اشتد به المرض، فمضى عثمان يعني هو بالسُّعْيَا  
(فأقام عليه عبد الله بن جعفر) يعاونه في المعالجة، ويرجو أن يفيء على ابنه  
معه (حتى إذا خاف) عبد الله بن جعفر (الوفات) وفي المصرية<sup>(٤)</sup>: الفوات،  
وهما مصدران بمعنى: أي خاف أن يموت الحج إن أقام معه ذلك.

(أخرج) إلى الحج (وبعث) فاصداً (إلى علي بن أبي طالب) - رضي الله  
عنه - (وأسماء بنت عميس) بضم العين المهملة مصغرة، وهي زوجة علي  
- رضي الله عنه - يومئذ، وكانت قبله تحت أبي بكر، وفيه تحت جعفر، وهي  
أم عبد الله بن جعفر (وهما بالمدينة).

(١) «التنبيه» (٢/ ٣٤٥).

(٢) (١/ ١٧٧).

(٣) «المعنى» (٣/ ١١٦).

(٤) في نسخة «الاستبصار» (١٢/ ٣٢٢): الفوات.

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ رَأْسَيْ شَجَرَةٍ مِثْلَ رَأْسَيْ شَجَرَةٍ أُخْرَى، لَمْ يَجْعَلْ لَهَا جَنَّةً».

شكل قصة ما سألني في أحد الأحاديث، رواه الأثرم عن كوث علي بن رضى الله عنه - معينه، وأرسى إليهم ليحرقوها حيا، ولم يرسل إليهما قبل ذلك، لما رجا من صعد، وفروا على كومان بركة حفص بن عوف، وهما يجران من أن يأتيا - رضى الله عنه - لم يكن معهم إلا ذلك، وما سألني من رواية الأثرم في أحد الأحاديث، فها هو أنه كان معه

أبو ذر حبيب أثار إلي رأسي، شكروا جميع رأسي، أو نأثروا شجرة، أو شرف من رأسي أثار علي بن أبي طالب رأسي فخلق رأسي، المجهول لأمره حتى كعب من شجرة حبيب، رأسي، إذ نادى بنوهم وأمرهم سمع ذلك عنه بالعقل، وهذا هو بي أن شجر كان بعد الحريق، وسأله ما يأتي عن المفقود في قصة من حلق قبل أن يحرق عن رواية الحورحامي بالخط، إذا حوّر ما لم حلقه، وأنت حبيب قال: والله الحرقاء مريحة أصولا، الشجر عنه بعرو، وهذا تفسير نفسك، وقد قال عن أسامة: «فَقَدْ كَانَ مَتَكَ فَرِيحًا أَوْ بَعْدَ أَنْ يَنْزِلَ رَأْسِي، فَتَذَكُّرُ بِي سَيِّمًا أَوْ حَذَكُمْ أَوْ تَذَكُّرُ أَوْ بَقِي، وَرَدَّ حَبِيبُ كَعْبٍ بِي شَجَرَةٍ بِتَفْسِيرِ ذَلِكَ، وَسَأَلَنِي فِي قَدَمِهِ مِنْ حَتَّى قَرَأَ شَجَرَةً، وَلَا أَمْرَ هَبْلٍ بِجَوَارِ تَعْلُكَ أَكْرَمًا وَحَبِيبًا، وَإِنْ أَوَّاحِبَ إِذْ نَافَا»

قال الباقى: "وقدبة الاذى جائز أن يحرق بكل مرفيع - لأمره ليست بهدي - فكون له تعالى دليل، وأما هو ملك لا عند ولا سحر، ولا يحتاج أن يجمع له من الحرق والشم، فله شجرة حيث شاء، بل قد قال على ذلك أن هذا دم - ورد الشرح فيه بلفظ التمسك، فهو يحرق بالحرم فالحقيقة بالأسعية، ولا

(١) سيرة النبي - لأمره ١٩٦

(٢) التمسك ٣١٩

يجوز أن يذبح<sup>(١)</sup> أن يصبر الذي يحرمه عني رضي الله عنه ذلك لحمل ذلك  
الموضع، فهو مبرور، أصحها أن أبا حنيفة رضي الله عنه الذي يبيع التحلل في  
موضع الحرم، لا يرى أن يصبر الجني إلا بسكينة، والشافعي رضي الله عنه  
الذي يجيز التحلل بالشعر، لا يمكنه أن يعلم أنه شرط التحلل، ولا علمه أحدا  
عنه به، وقد روي عن الزهري أنه قال: ثم يقال أحدا بالشعر على أنه لو سلم به  
هذه فإن علي بن أبي طالب رضي الله عنه اشترى ما نحر عنه حث نحره، وروى  
ذلك عنه ابن زيد ولم يشفه ولا أشعره، وهذا يدل على أنه لم يكن هدبا سانه،  
وأما كان قصة الأذن، ولكنه احتار بجراح الإصبع<sup>(٢)</sup> وهو حائل عنه، وأما  
يجزئ من ذلك المشقة، ومن أخرجه سنة أبو ثور أخرجه عن أبي ثور في الإصبع - الشتر.

قلت وهذا حكى عن الزهري من إنكار الأشرط مبادئ في الموطأ في  
جميع الحج، والتخفيف ما في موطأ محمد<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن مسعود أنه  
جمع المحصر بالجمع كالمحصر بالعدد، فاستل عن رجل عن عمر ثبته حتى صبح  
سقط السطح، فقال ابن مسعود: قريش يهذي ويبدع أصحبه يوم أجاز<sup>(٤)</sup>  
وأما نحر عنه النبي حتى، وكانت عليه عبه مكان حريمه، فلو، وهذا بأحد،  
وهو قول أبي حنيفة والميموني من قصته انتهى.

وقد قال عز اسمه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَاطِلًا﴾ ولا تخلفوا رؤسكم حتى  
تلقوا ليلكم<sup>(٥)</sup> وهي المذلة<sup>(٦)</sup> عن ابن عباس في قوله من أحرهم بحاجة

(١) كما في الأصل، أخرجه ابن

(٢) نص الأصل: (١٥٣/١٥٣).

(٣) (ص ١٧١).

(٤) بالفتح، خلافاً، أخرجه

(٥) سورة الفرقان: الآية ١٥٦.

(٦) أخرجه المستدر: (١٠١/١٢٢).

قَالَ سَمِعْتُ بَنِي سَعْدِ بْنِ الْحَارِثِ حَدَّثُوا عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنِ عَمْرِو بْنِ  
بَنِي سَعْدٍ أَنَّكَ أَمْرٌ بَدَأَ

أَوْ عَمْرُوهُ ثُمَّ جِئْتَ عَنْ الْبُرَيْثِ وَبُرَيْثُ بْنُ جَعْفَرٍ أَوْ جَعْفَرُ بْنُ جَعْفَرٍ فَعَلِبَهُ دَخَلَ  
صَبِيرٌ الْأَحْمَرُ وَغَدَا هُوَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَحْبَابِ مَعَهُ يَتِيمَةٌ كَانَتْ بِحَسَنِ  
الْجِدَارِ فَبَهَدَنِي أَبُو الْيَمَانِ وَصَحَّكَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْيَهُدِي مَعَهُ فَبَدَأَ  
بِإِطْعَامِهِ حَتَّى رَأَيْتُهُ وَفِي ذَلِكَ نَارُ الْحَرِّ

قَالَ بَحْرِي بْنُ سَعِيدٍ وَكَانَ حَسَنٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَانَةِ  
إِلَى الْحَجِّ (مَعَ عَمْرُو بْنِ عَدَاةٍ) أَمْرٌ "عَمْرُو بْنِ" وَثَابِتٌ الْخَلْقَاءُ الْقُرَشِيُّ بْنُ أَيْمُونٍ  
سَمِعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَالْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ يَكُونُ أَخْرَجَ  
أَنَّهُ يَسْكُنُ عِنْدَهُ مَا قَالَ الْمَوْفِيُّ "وَوَدَّ الْأَثَرُ وَأَبُو سَلْهَانَ الْحَوْرِي هُوَ  
كَتَابَهُ عَنْ أَبِي أَسَدٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دَعْبَرَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَمْرُو بْنِ رَعْلَانِ  
وَحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَبَدَأَ حَسَنٌ حَسَنُ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا - بِإِطْعَامِهِ حَتَّى رَأَيْتُهُ وَفِي ذَلِكَ نَارُ الْحَرِّ وَفِي ذَلِكَ نَارُ الْحَرِّ  
وَالْأَثَرُ هُوَ وَتَلَحُّظُ الْمَسَاجِدِ وَالْحَدِيثُ الْبَدِيعُ مَعَ

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ الْحِزْمُ السَّابِعُ  
مِنْ أَوْجَزِ الْمَسَالِكِ إِلَى مَوْضِعِ إِمَامِ مَالِكٍ  
وَيَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اجْزَاءَ الثَّامِنِ  
وَأَوَّلُهُ: «بَابُ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلَةَ»  
وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا  
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَبَارَكَ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

## فهرس الموضوعات

الموضوع	المصدر	الصفحة
٢١ - جامع ما جاء في العشرة ...	١	٢١
٢٢ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢	٢٢
٢٣ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣	٢٣
٢٤ - جامع ما جاء في العشرة ...	٤	٢٤
٢٥ - جامع ما جاء في العشرة ...	٥	٢٥
٢٦ - جامع ما جاء في العشرة ...	٦	٢٦
٢٧ - جامع ما جاء في العشرة ...	٧	٢٧
٢٨ - جامع ما جاء في العشرة ...	٨	٢٨
٢٩ - جامع ما جاء في العشرة ...	٩	٢٩
٣٠ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٠	٣٠
٣١ - جامع ما جاء في العشرة ...	١١	٣١
٣٢ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٢	٣٢
٣٣ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٣	٣٣
٣٤ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٤	٣٤
٣٥ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٥	٣٥
٣٦ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٦	٣٦
٣٧ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٧	٣٧
٣٨ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٨	٣٨
٣٩ - جامع ما جاء في العشرة ...	١٩	٣٩
٤٠ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٠	٤٠
٤١ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢١	٤١
٤٢ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٢	٤٢
٤٣ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٣	٤٣
٤٤ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٤	٤٤
٤٥ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٥	٤٥
٤٦ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٦	٤٦
٤٧ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٧	٤٧
٤٨ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٨	٤٨
٤٩ - جامع ما جاء في العشرة ...	٢٩	٤٩
٥٠ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٠	٥٠
٥١ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣١	٥١
٥٢ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٢	٥٢
٥٣ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٣	٥٣
٥٤ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٤	٥٤
٥٥ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٥	٥٥
٥٦ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٦	٥٦
٥٧ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٧	٥٧
٥٨ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٨	٥٨
٥٩ - جامع ما جاء في العشرة ...	٣٩	٥٩
٦٠ - جامع ما جاء في العشرة ...	٤٠	٦٠





الموضوع	الترتيب	الترتيب
وكان الضيق والاعمال والهموم	٢٨٦	٢٨٦
ويفقد القدم لكن مستكين	٢٨٧	٢٨٧
والله انما بالظلمة نور الايمان	٢٨٨	٢٨٨
وقال صديق الخراج الضيق	٢٨٩	٢٨٩
وموضع الخراج الضيق	٢٩٠	٢٩٠
مكة الحرام	٢٩١	٢٩١
من ينصرف عنه	٢٩٢	٢٩٢
بعض واحد	٢٩٣	٢٩٣
لعمري قدامه	٢٩٤	٢٩٤
معاذ الله	٢٩٥	٢٩٥
معنى العمل	٢٩٦	٢٩٦
والله انما	٢٩٧	٢٩٧
من حب الشايع في نصام	٢٩٨	٢٩٨
فل يحبر تحريف الحبر	٢٩٩	٢٩٩
ويضرب صاعدا	٣٠٠	٣٠٠
الحرب فربما	٣٠١	٣٠١
أمره	٣٠٢	٣٠٢
منه في الام	٣٠٣	٣٠٣
والله انما	٣٠٤	٣٠٤
والله انما	٣٠٥	٣٠٥
والله انما	٣٠٦	٣٠٦
والله انما	٣٠٧	٣٠٧
والله انما	٣٠٨	٣٠٨
والله انما	٣٠٩	٣٠٩
والله انما	٣١٠	٣١٠
والله انما	٣١١	٣١١
والله انما	٣١٢	٣١٢
والله انما	٣١٣	٣١٣
والله انما	٣١٤	٣١٤
والله انما	٣١٥	٣١٥
والله انما	٣١٦	٣١٦
والله انما	٣١٧	٣١٧
والله انما	٣١٨	٣١٨
والله انما	٣١٩	٣١٩
والله انما	٣٢٠	٣٢٠
والله انما	٣٢١	٣٢١
والله انما	٣٢٢	٣٢٢
والله انما	٣٢٣	٣٢٣
والله انما	٣٢٤	٣٢٤
والله انما	٣٢٥	٣٢٥
والله انما	٣٢٦	٣٢٦
والله انما	٣٢٧	٣٢٧
والله انما	٣٢٨	٣٢٨
والله انما	٣٢٩	٣٢٩
والله انما	٣٣٠	٣٣٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
١ - جمع الرجل عن المرأة وعكسه .....	٢١٧	من علم بالاحتساب فله الإجماع ..... ٢٢٣	
٢ - والحج من أركان أو العمود .....	٢١٨	صاف ابن عمر - رضي الله عنه -	
حديث الخصبة .....	٢١٨	لها من غيرات وحدا .....	٢١٩
ظن المصلحة لها وفرد الزه .....	٢٢٠	أورد من المصنف من الهدى .....	٢٢٠
احتلال الولايات في الاستقلال، حل		الطوائف في الجمع، المسح في	
أو إدارته والمحمول عنه أو .....		النفوس الواحد الثقلين .....	٢٢١
أثر .....	٢٢٢	من أحسن ما هو عليه لا يحل هو	
٢١ - ما جاء في من أحسن يفلح .....	٢٢٦	أثر .....	٢٢٦
عدة عشرة .....	٢٢٦	٢٢ - ما جاء في من أحسن يفلح عدو .....	٢٢٦
١ - ما يحفل به الحضر .....	٢٢٦	تكون منبهة المحرم لا يحل له	
٢ - ما يحفل به الإحسان في العبد .....	٢٢٩	أثر .....	٢٢٦
٣ - وجوب الضمان .....	٢٣٠	كبر من علم به خصوصاً ما يحل له .....	٢٢٨
٤ - وجوب الهدى .....	٢٣٤	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	
٥ - الأجر - في زمان من الغنيمة		حسن عرس .....	٢٢٨
ومثله .....	٢٣٦	حسن عرس من عرسه وإفضاء	
٦ - أحسن من يهدي على يدي .....		لصاحبه .....	٢٣٩
شيء .....	٢٤١	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	
٧ - أحسن من ألتفت بعد الفنون	٢٤٣	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	٢٤٣
٨ - من ألتفت من البيت وحده عن		من حسن يفلح من بعد أو حده	
عنه .....	٢٤٤	لها .....	٢٤٤
٩ - من يلزم الحضر الحضر		من ألتفت من بطر متحرق أو	
لصاحبه .....	٢٤٦	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	٢٤٦
١٠ - الاستبراء من الإجماع من		أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	٢٤٦
أثر العاصم .....	٢٤٦	الإجماع .....	٢٤٦
أحسانه من السلام في العاصم .....	٢٥٢	عبد صالح فتح على عاصم	
الحميد من الحل أو الحريم .....	٢٥٦	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	٢٥٨
لا يلزم أنه عاصم أو لا يلزم أن يكون		الحكم في عاصم أو لا يلزم أن يكون	
منهم بالضرورة .....	٢٥٨	أثر .....	٢٥٨
خروج ابن عمر - رضي الله عنه -		٢٢ - ما جاء في بناء الكعبة .....	٢٥٩
في السنة متعراً .....	٢٦٠	أثر ابن عمر - رضي الله عنه -	٢٦٢



المرسوع	المرسوع	المرسوع	المرسوع
من فلك بعض أسدعه شد فبعت	كانت روحه غيرة شيلة لعمى في	.....	.....
أدكتية .....	جمع النيل .....	٢٩٨	٤٤٨
من فلك بعد الفحص بعض بعد	رحلكم الخراف في السعي .....	.....	٤٤٩
العروب قبل المكتوبة أو بعد	من نبي السور بين الصفا والذرية .....	.....	٤٤٤
فلان الله أن بعدد؟ .....	.....	٣٩٩	.....
٣٩ - وناع اليهت له خمسة .....	من سي من طوامة شرا أو شك في .....	٤٠٢	٤٤٦
حكم من ادع أربع بعد الامة .....	حكم السور بين السور الأخشرين .....	٤٠٣	٤٤٠
عن بعد ربي أحمره لا يفسد .....	من سي قبل الحرام .....	.....	٤٤١
أخذ من يعرف؟ .....	٤٣ - صام يوم حرقه وحكمها .....	٤٠٧	٤٤٢
من قبل أن امر بعد الطواف .....	أرسلت أم نعلن لما شربه .....	٤١١	.....
٤٠ - جمع الطواف .....	أعنت واللام .....	٤١٢	٤٤٩
حدث أو سلكه شلتي من ور .....	الجمع بين ما ورد من السور والثاقا .....	.....	٤٧١
الحار ركة .....	أفدع به ربي السور عن انخذها .....	٤١٢	.....
واشتم أي سرف كان شله؟ .....	.....	٤١٤	٤٧٦
حكم صوم أو كذب .....	الطواف ركة أو ركة أو ركة .....	٤١٦	٤٧٢
وكان عليه السلام يصلي الصبح يتر	كاتب غنمه تعظم وتفت بعد	.....	.....
بظفر .....	العروب .....	٤١٩	٤٧٤
سراة الحنفاة .....	٤٤ - ما جاء في صيام أيام من .....	٤٢٠	٤٧٦
عن ذهب إلى حرقه من أن يدخل مكة	بمن أيام من ركة صومها .....	٤٢٣	٤٧٦
الحوالة من الطواف .....	في أيام أكر وشرب وشرقه .....	٤٢٤	٤٨١
٤١ - قلله للضمان السور وفور من	أيام السور يومان أو ثلاثة .....	٤٢٦	.....
السمي من الصفا إلى السور وإلى	السورة .....	.....	٤٨٤
أحد .....	٤٥ - ما يجوز من الهدي .....	٤٣٠	٤٨٧
حله لسمو على الصفا والتكبير	بمن الطواف ركة .....	.....	٤٨٧
والضفة .....	منه عليه الصلاة والسلام .....	٤٣٢	.....
٤٢ - جامع السور وحكم السور	لأي جعل .....	.....	٤٨٩
عن الأثمة .....	لأنه في الهدي حار عند الحبوب .....	٤٣٧	٤٩٢
بشأن غيرة وحوب عائشة أن الامة	بعد ترك به على الهدي .....	.....	٤٩٦
رب في السور يتر .....	فلان يتر إلى السور إلى السور .....	.....	٤٩٧
إساف .....	فلان يتر إلى السور إلى السور .....	٤٤٠	٥٠٠



الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
٦١٢	٦١٢	٦١٢	٦١٢
٥٠ - هدي من أصاب أهله قبل أن	٦١٤	٦١٤	٦١٤
يقبض .....	٦١٤	٦١٤	٦١٤
نرحمة عكرمة وله رواية في	٦١٦	٦١٦	٦١٦
التموطاء .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
من نسي طواف الإفاضة حتى خرج	٦١٦	٦١٦	٦١٦
من مكة .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
إن مشى المدي من مكة .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
٥١ - ما استيسر من الهدي .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
اختلافهم في المرأة مع .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
أمر علي وغيره أنه شاء .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
استدل عليه بذلك بأية الصل .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
أمر ابن عمر أنه يذبح أو يقر .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
٥٢ - جامع الهدي .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
حاء إلى ابن عمر - رضي الله عنهما -	٦١٦	٦١٦	٦١٦
يعاني، صبر رأسه فقال: لو كنت	٦١٦	٦١٦	٦١٦
معلك لأربطك أن تقرن الخ .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
فقال ابن عمر: لو لم أجد إلا شاء	٦١٦	٦١٦	٦١٦
أحب إلي من أن أحرم .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
المحرمة لا تعسك حتى تأخذ من	٦١٦	٦١٦	٦١٦
قرون رأسها .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
لا يشرك الرجل وامرأته في بقة .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
من بيت الهدي مع معتمر متى	٦١٦	٦١٦	٦١٦
يتعوه؟ .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
موضع بحر الهدي مكة أو الحرم .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
الصيام وانصدقة حيث شاء .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
مرض الإمام حسين - رضي الله عنه -	٦١٦	٦١٦	٦١٦
بالضيا .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
هدي الأذى أين ينحر؟ .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦
فهرس الكتاب .....	٦١٦	٦١٦	٦١٦